سلسلة السياسة والمجتمع

أوروبا والمشرق العربي

من البلقنة إلى اللبننة

(تاريخ حداثة غير منجزة)

الدكتور

جورج قرم

دار الطليعة - بيروت

الدكتور
جورج قرم

أوروبا والمشرق العربي

من البلقنة إلى اللبننة

(تاريخ حداثة غير منجزة)

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

ص.ب: ١٨١٣ ـ ١١
بيروت ـ لبنان
تلفون ٣١٤٦٥٩ ـ ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الأولى
تموز (يوليو) ١٩٩٠

هذه ترجمة لكتاب

L'Europe et l'Orient
de la balcanisation à la libanisation
histoire d'une modernité inaccomplie

par

Georges Corm

Editions la Decouverte
1, Place Paul Painlevé
Paris (1989)

مقدمة الطبعة العربية

هذه محطة جديدة في بحث أسباب الإنحطاط العربي الحديث. دفعني إلى مزيد من الكتابة التمزق اللبناني الرهيب وآلام شعبي اللبناني وكذلك استمرار الآلام الفلسطينية وتمزق الشعب السوداني وانغماس الأنظمة العربية بشكل عام في خلافاتها وتنافسها وهدر طاقات شعوبها الباحثة عن مقومات العيش الكريم المفقودة من المحيط إلى الخليج.

بدأت رحلتي البحثية في تاريخنا العربي المعاصر منذ ربع قرن تقريباً بكتابة «تعدد الأديان وأنظمة الحكم» وكنت قد أنذرت حينئذ بامكانية تفجر الكيان اللبناني بسبب الحفاظ على النظام الطائفي والعجز العربي العام في مواجهة الظاهرة الصهيونية المغذية للظاهرة الطائفية. ثم قمت بدراسات إقتصادية مختلفة جمعتها في «الاقتصاد العربي أمام التحدي» وفي «التنمية المفقودة» حيث وصفت سوء استعمال الثروة النفطية وبروز حركات التشدد الديني التي ما تزال إلى يومنا هذا تلعب دور الملهاة الكبرى عن مواجهة القضايا الأساسية التي تعترض سبيل النهضة العربية. وبعد ذلك وضعت وصفاً تاريخياً شاملاً لكل عوامل تشتيت أمتنا العربية وذلك في مؤلفي الأخير باللغة العربية وهو «انفجار المشرق العربي ـ من تأميم قناة السويس إلى إجتياح لبنان».

«أوروبا والمشرق العربي» متابعة لهذه الرحلة المضنية التي بدأتها في بحثي حول التعدد الديني وأنظمة الحكم، وهي مبنية على نفس المنهج، بل على توسعه، اذ هي محاولة جديدة لوصف التفاعل السياسي والحضاري الفاشل بين جهودنا النهضاوية منذ القرن الماضي ومسيرة «التقدم» الغربي المسيطرة إلى حد بعيد على مسار العالم بأجمعه. ماذا نأخذ من الثقافة الغربية الحديثة وكيف نأخذه وكيف نتعامل معه وكيف يتعامل معنا العالم الغربي ويتكيف بدوره مع تفاعلنا بمنظوماته السياسية ـ الثقافية؟ هذا ما سعيت إلى استكشافه بالحاح في «أوروبا والمشرق العربي» موسعاً افق البحث بالنسبة إلى ما قمت به سابقاً في «انفجار المشرق العربي». فقد سعيت هذه المرة إلى دراسة تأثير الأحداث الأوروبية التاريخية منذ عصر النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية على المجتمعات القريبة من أوروبا الغربية أي أوروبا الوسطى وروسيا وبلاد البلقان وآسيا الصغرى (اي تركيا ومجتمعات المشرق العربي).

والمقارنة هي دائماً مفيدة، إذْ إكتشفت كم كانت لأحداث أوروبا الغربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر من تأثير عميق على زعزعة استقرار مجتمعات أوروبا الشرقية وروسيا

وأن كثير من الإتجاهات الإجتماعية والسياسية والعقائدية التي نشأت في تلك البلدان على أثر الثورة الفرنسية والتنافس الإستعماري هي ذاتها التي ستنشأ في المشرق العربي فيما بعد والتي ما نزال نعيش عواقبها الوخيمة. «فالبلقنة» هي كما «اللبننة» اي ظاهرة تشرذم خطيرة تؤدي إلى آلام وحروب لا نهاية لها.

هذا لا يعني أن الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة هي الوحيدة المسؤولة عن مأساة شعوبنا وإنْ كانت لها باستمرار تصرفات وقرارات سياسية مؤذية وخاطئة أدت ـ كما هو معلوم ـ إلى نشوء حربين عالميتين في ظرف نصف قرن وأدت كذلك إلى بروز الظاهرة الصهيونية وتكريسها على حساب الشعبين الفلسطيني واللبناني. فالعوامل الداخلية لها أيضاً دور هام، وإنْ يبقى هذا الدور في تطور النظام الدولي ضمن حدود معينة تحدد الدول الكبرى معالمها. والحقيقة هي أن المؤرخ العربي أمام صعوبة كبيرة في استكشاف قواعد اللعبة المعقدة التي تحكم التأثير المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية. وهذا ما سعيت اليه في هذا المؤلف والذي قاد بيّ الى إثارة احداث تاريخية مطموسة إلى حدٍ بعيد في وعينا الآني مثل الصراع بين الهاشميين والسعوديين في الخليج العربي في بداية القرن ومعانيه وعواقبه، وكذلك وصف التغيرات الإجتماعية العملاقة التي يتميز بها التاريخ الإجتماعي الحديث للمجتمعات المشرقية العربية. فالتغيير في التركيبات الإجتماعية هو الذي يحكم في نهاية المطاف في انماط التفاعل الناجحة أو الفاشلة مع المحيط الإقليمي والدولي وهو الذي يؤثر بشكل حاسم على مجرى الأحداث.

من هذا المنطلق بحثت عن جذور حركات التشدد الديني (أو الأصولية كما تسمّى أحياناً) وبروز طوباويات «القومية» الدينية الإسلامية التي تعصف رياحها الساخنة منذ عشرين سنة تقريباً على المشرق العربي ومناطق كثيرة من العالم الثالث. وقد وصفت اندراجها من بين أساليب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وكذلك إستعمالها فيما بين الأنظمة العربية وتصارع القوى الاجتماعية العربية المختلفة. وقد قادتني هذه التحاليل إلى التركيز على المملكة العربية السعودية كمصدر من المصادر الرئيسية في تعميم حركات التشدد الديني. والنظرة إلى مجرى الأمور وتطور الأحداث من المنظار الديني الإسلامي يصب تماماً في النظرة الغربية ـ الصهيونية إلى المشرق العربي وهي النظرة الأساسية التي من خلالها يودّ الغرب أن ينتظم المشرق العربي بعد تمزقه أي «لبننته» إلى دويلات مذهبية ـ طائفية مما يسمح لاسرائيل بأن تستمر في الوجود بأمان. فالظاهرة الصهيونية في أساسها ظاهرة أوروبية في الصميم تحبّذ تنظيم الشعوب على القاعدة الدينية الآحادية الجانب بغض النظر عن الفرق في اللغة والحضارة والإنتماء الثقافي. وقد سعيت إلى تفسير هذا التناقض في نظام القيم السياسي الغربي بتبيان الأصول الدينية الظاهرة أو المكتومة في الثقافة الديمقراطية «العلمانية» الحديثة.

وكما أحدثت أوروبا في القرن الماضي تمزق المجتمعات البلقانية المعقدة الهوية الثقافية والحضارية والتاريخية، تعمل أوروبا منذ بداية القرن على تمزق المجتمعات العربية

مستعملة اسلوب «القومية» الدينية أو المذهبية والضحايا الأولى لهذه الظاهرة هم الفلسطينيون والسودانيون واللبنانيون. وتساهم قوى عربية (وكذلك عجمية وشعوبية) في «بلقنة» المشرق العربي أي «لبننته». هذا هو طرح من بين الطروحات المختلفة التي توصلت اليها في بحثي وأقدمه للقارىء واعياً ما يمكن أن يثار من جدل أو حتى رفض شامل لهذا الطرح لما ينطوي عليه من معاكسة الأفكار الإتباعية السائدة في كل من الساحة العربية والساحة الأوروبية وأرجو المعذرة لو كان أسلوبي في وصف تلك الظواهر أسلوباً حاداً فهذا لا يعكس إلاّ مدى آلام الباحث أمام آلام شعبه وأمام أكوام الأفكار والتصورات الساذجة التي تسود الثقافة الحديثة أكانت من الشرق أو الغرب.

مشكلة الشعوب العربية ليست مشكلة عيب في التركيب الديني أو الثقافي الخاص بالعروبة بل مشكلة زعامات همها الرئيسي الإندراجُ في قنوات النظام الدولي بانضباط محكم للإستمرار في الحكم دون غاية غيرها. وهي زعامات لا تشعر بأي نوع من القومية، دينية كانت أم علمانية، فمعظم الفئات الجديدة التي ظهرت في الجزء الثاني من القرن العشرين لتحكم المشرق العربي، لم تتمكن من كسب الحد الأدنى من الشرعية تجاه شعوبها لفقدان الإنجازات الحقيقية وهي في هذا القرن العشرين انجازات علمية وصناعية وتحقيق الديمقراطية بشتى أساليبها والحفاظ على الحد الأدنى من التضامن الإجتماعي. كل هذا لم يحصل، بل حصل عكسه تماماً.

عندما وضعت هذا البحث لم تكن أوروبا الشرقية قد تحررت من هيمنة الإتحاد السوفيتي ونظام الحزب الواحد، لكنني قمت بالتنبيه بإمكانية عودة المشاكل القومية في كل من الإتحاد السوفيتي وأوروبا الوسطى والشرقية في حال انهيار النظام الشيوعي كما ألفت نظر القارىء إلى المحاولات التي كانت جارية على قدم وساق عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ لخلق الظروف المناسبة لتنظيم هجرة المواطنين من الدين اليهودي في تلك البلدان إلى اسرائيل بشكل واسع. كل هذا حصل لسوء الحظ ونحن العرب ما نزال نتأخر عن استيعاب الأحداث والتصدي لها فتكتفي الزعامات بإطلاق الصرخات وبالرضوخ إلى الأمر الواقع، والتلهي بالقضايا الثانوية.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن انهيار «جدار الحديد» الذي كان يقسم أوروبا إلى شرقية وغربية قد يؤثر علينا سلباً. فالحرب الباردة كانت قد أعطت حدٍ أدنى من الأهمية إلى المشرق العربي في السياسة الدولية. أما اليوم فما أخشاه هو أن ينتقل جدار الحديد إلى منطقتنا ويصبح جدراناً تفصل بيننا وبين العالم الخارجي من جهة فتأكلنا رياح التشنج الديني والقوميات الإصطناعية المذهبية على شكل «القومية» الصهيونية وتفصل بين المشرق والمغرب العربي كما تفصل بين بيروت الشرقية والغربية وغيرها.

هذه هي الصورة القاتمة التي توصلت اليها من خلال بحثي. وآمل أن تكون رحلتي المضنية هذه بين الغرب والشرق مفيدة ودافعة إلى مزيد من البحث والتأمل والتفكير التاريخي حول ماضينا ومسيرنا كشعوب عربية ومحلنا في النظام الدولي.

باريس ٢٧/٤/١٩٩٠ **ج. ق.**

القسم الأول

في انهيار الأمبراطوريات

«ليس لشيء، في ختام المطاف، ان يعيق فهم المسائل السياسية ومناقشتها المثمرة على نحو مؤكد وضار أكثر من تلك الردود الفكرية الآلية المشروطة بالدروب المطروقة للايديولوجيات التي رأت جميعها النور في أعقاب الثورة الفرنسية وعلى هداها».

حنة آرانت
«مقال في الثورة»

١

مستودع البارود البلقاني ورجل الشرق المريض

دول قومية امبراطورية أو امبراطوريات متعددة القوميات؟

حدثان بالغا الأهمية يكمنان في أصل الأوضاع القائمة حالياً في الشرق الأوسط، وهي الأوضاع التي يعسر اليوم، على ما يبدو، على الثقافة الأوروبية تقبلها، ولا سيما أن ذينك الحدثين كانا بمثابة محصلة للقوى الباطنة التي حفرت، على امتداد الحقبة من نهاية العصر الوسيط الى فجر القرن التاسع عشر، **فجرى التاريخ الأوروبي**. والمقصود بهما انهيار اكبر امبراطوريتين متعددتي القوميات كانتا قائمتين آنئذ كوريثتين لأعظم نزعتين شموليتين عرفهما عصر ما قبل الحداثة: التوحيد المسيحي والتوحيد الاسلامي(١). وبالفعل، وحتى بعد انقضاء سبعة عقود بتمامها، فإن زوال المَلَكية النمساوية ـ المجرية، المتمثلة بأمبراطورية آل هابسبورغ وزوال ملكية آل عثمان، المتمثلة بالامبراطورية التركية، ما فتئا الى يومنا هذا يترجع صداهما في شبه جزيرة البلقان وفي كل حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن الأوضاع التي تخلفت عن ذينك الحدثين لا تزال تبعث الحيرة والارتباك والتناقض في صفوف الانتلجانسيا الأوروبية. فهي لا تبدي إزاء العرب سوى نرفزة وعدم تفهم وخوف من «الهمجية» وتلويح بـ «خطر» الإسلام الماثل منذ قرون وقرون، بينما لا شأن لها، إزاء الشعوب البلقانية، غير التباكي على حقوق الانسان المنتهكة، وشجب الأنظمة الاستبدادية الكلية المستوحاة، أو المفروضة فرضاً في غالب الأحيان، من قبل «امبراطورية الشر» اذا ما شئنا أن نستخدم هنا تعبير رونالد ريغان في وصفه لدولة الاتحاد السوفياتي.

ولكن مهما يكن من تباين ظاهر في أوضاع هاتين المنطقتين من العالم، المجاورتين لأوروبا الديموقراطية، فإن صعوبة الحياة، بل صعوبة الوجود فيهما كان ينبغي أن تمثل

(١) نستخدم هنا تعبير «ما قبل الحداثة» في إشارة منا الى أن تقدم الأنظمة السياسية الأوروبية باتجاه «امتلاك» العالم يجد أصله الأول في التوحيد المسيحي، وهو ما أوضحه بجلاء م. غوشيه في أحدث كتبه: **انقشاع سحر العالم. تاريخ سياسي للدين** LE DESENCHANTEMENT DU MONDE. UNE HISTOIRE POLITIQUE DE LA RELIGION، باريس ١٩٨٥. ومحاكمة غوشيه بصدد المسيحية تصلح، مع التعديل الواجب لتنطبق على الاسلام. ولنا الى الموضوع عودة.

موضوعاً واحداً للنظر ولإعمال التفكير من جانب الانتلجانسيا الأوروبية. وبالفعل، إن سببها لواحد، ألا هو زوال البنية الأمبراطورية المتعددة قومياً تحت ضغط دينامية التاريخ الأوروبي التي زجت بالشعوب والأمصار في دوامة أنظمة القوة الأقليمية والدولية المنفلتة من عقالها، أو دفعت بها الى حلبة الصراعات القطرية والقومية حيث كانت مصالح الدول العليا هي التي تملي قواعد اللعبة الجغراسية.

وليس بيت القصيد هنا أن نجري محاكمة لأوروبا في عصر المنافسات القومية والجشع الاستعماري، مما كلفها وكلف البشرية معها حربين عالميتين ضروسين لا مثيل لهما في أهوالهما. وقد أغنانا عن مثل هذه المهمة الأدب الماركسي الوفير، الذي عجت به على امتداد القرن العشرين المكتبات الأوروبية أو العالمثالثية الى حد التخمة، بدءاً بمؤلف لينين الشهير: **الأمبريالية مرحلة الرأسمالية العليا**. وإنما غاية ما نتوخاه في كتابنا هذا أن نضع الأنظمة السياسية و«حداثة» الدولة القومية على محك النظر العقلي. فمن نظر كهذا يمكن أن تنبثق رؤية أكثر نفاذاً لمشكلات الجيران الجغرافيين المباشرين لأوروبا، أولئك الجيران الذين كان لثقافتها ولأفكارها، بحكم الجوار بالذات، أبعد الأثر فيهم. فما أكثر - بالفعل - الخلط في الحكم الذي يمكن أن تتسبب به تلك العين الثقافية التي ترى بها أوروبا الى ذاتها عندما تتطلع الى أن ترى الآخرين، والى أن تحاكمهم أيضاً، من خلال تلك «النرجسية» التي قلنا في المقدمة إنها تؤسس الحداثة والتي سنوليها المزيد من الاهتمام والشرح على امتداد صفحات هذا الكتاب. ولنكرر القول إنه لا يدخل في نيتنا أن نقيم محاكمة، لأن النرجسية هي جوهر الحضارة وماهيتها بالذات، من أصغر قبيلة الى أكبر المجمعات الثقافية، وسواء توجهنا بأنظارنا صوب اليونان أو مصر القديمة، الصين أو اليابان، الحضارة المسيحية أو الاسلامية الكلاسيكية، وأخيراً الثقافة الأوروبية ابتداء من عصر النهضة. فما نحن بأمسّ الحاجة اليه أن نفهم مدى تعقيد جذور العنف والقهر، وهو فهم لا يتيحه لنا سوى الدأب في الجهد للوصول الى حياد يركن اليه في نظام رصد الواقع وإدراكه.

أدولة قومية وفق الطراز الجمهوري أو الطراز الدستوري على الطريقة الانكليزية من جهة أولى، أم امبراطورية متعددة قومياً أو متعددة اثنياً بتعبير أدق من الجهة الثانية[1]؟ ان أوروبا، باختيارها الصيغة الأولى وبسعيها الى إزالة الثانية، لم تحسم مع ذلك مسألة الخيارات والبدائل الشائكة التي بقيت مطروحة، بعد تواري تينك الأمبراطوريتين، على الشعوب التي انعتقت من إسارها والتي وسمتها الثقافة الأوروبية في الوقت نفسه بعميق ميسمها. ان أوروبا الليبرالية والمسالمة اليوم، والنزّاعة في غالب الأحيان الى التبجح وإلى إعطاء الدروس للآخرين بخصوص حقوق الانسان أو أهوال الحرب، غالباً ما تميل أيضاً الى أن تتناسى عمليات العنف

---

(١) نحبذ أن نقول «متعددة» فحسب، لأن لفظ «القومي» مثقل اكثر مما ينبغي بالمعنى الايديولوجي والسياسي، ولفظ «الاثني» ضيق اكثر مما ينبغي، الأمر الذي يجعل من «التعددية» مفهوماً إجرائياً أكثر قابلية للانطباق على شعوب تلك الأمبراطوريات المعقدة في هويتها، كما سنرى، تعقيداً لا يستنفده التحديد الاثني ولا التحديد القومي. ولكن بما أن لفظ «التعددية» مرتبط بمفهوم الديموقراطية الليبرالية، فقد يبدو مستغرباً الكلام عن أمبراطورية تعددية.

التي أسست الحداثة التي هي موضع فخرها واعتزازها. فمنذ نهاية القرون الوسطى وظهور البروتستانتية وانبثاق الثورة الصناعية وقيام العهد الكولونيالي، وانتهاء بالحربين العالميتين، لم يكن تاريخ أوروبا إلا متوالية غير منقطعة من أعمال العنف، وذلك قبل أن تستقر قومياتها على الخيار الديموقراطي وعلى الحوار السلمي في إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

هذا بكل تأكيد كسب، ولكن ما لا ينبغي بحال من الأحوال أن ننساه هو أن هذا الكسب لم يقيض له أن يتحقق إلا بعد إعادة بناء النظام العالمي على أساس من استقطاب القوة وتوازنها بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وهو نظام كان اقتضى، في ما اقتضاه، تقطيع أوروبا الجرمانية الى اثنتين، ومواراة شطر كبير من أوروبا الوسطى والبلقانية وراء الستار الحديدي للأمبراطورية السوفياتية، واستباحة الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، كما سنرى، لتكون فريسة المزاحمة الوحشية بين الشرق والغرب، وهي المزاحمة التي زادها ضراوة إنشاء دولة إسرائيل. وهذه الظاهرة الأخيرة، التي كانت بحد ذاتها عاملاً بالغ الأهمية في التشنجات(*) الكبيرة التي عرفها المشرق العربي، ما كانت هي نفسها إلا ثمرة مباشرة للتاريخ الأوروبي في نقطة تقاطع اللاسامية، الدينية أو العلمانية، والفكرة القومية والإبادة الجماعية.

ليست الدولة القومية إذن، أو لم تصبح بعد على الأقل، تجسيداً خالصاً للعقل الكلي. ففي داخل الفضاء الليبرالي الأوروبي بالذات نراها تنتج نصيبها من الهامشية والاستبعاد في أوساط سكانها الأصليين، كما في أوساط الجاليات المهاجرة. وقد وصفت حنة آرانت، بكل ما عرفت به من ذهن وقاد، وبنفاذ نظر يقل نظيره، كيف أن أوروبا القوميات، الدولانية والديموقراطية، هي في الوقت نفسه آلة لإنتاج التهميش والاستبعاد. ولسوف نعود بالتفصيل الى تحليلاتها في الفصل الثالث بالنظر الى ما تسلطه من ضوء ساطع على مشكلة الدولة القومية.

ولنقل حالاً إن الهيمنة الأمبراطورية على الشعوب ليست هي الترياق المطلوب لتمكين الهويات الاثنية أو الدينية المتعددة من التعايش على أرض واحدة. ولن يكون قصدنا هنا أن نحث أحداً على الاختيار بين الأمبراطورية والدولة القومية؛ وإذا كان لنا أن نحث على شيء فإنما على إعمال الفكر، من خلال مثال الأمبراطوريتين الهابسبورغية والعثمانية والعواقب التي ترتبت على زوالهما، بحثاً عن أشكال تنظيمية ديموقراطية يكون من شأنها أن تضمن في المستقبل التفتح والازدهار لجملة الجماعات البشرية التي تقطن حوض البحر الأبيض المتوسط، وأن تضمن في الوقت نفسه تعاونها في إطار من المؤسسات.

ولعلنا سندرك على نحو أفضل - ولو استرجاعياً - خطورة المشكلات والرهانات التي واجهت، ولا تزال، المنطقتين العربية والبلقانية فيما لو طرحنا على أنفسنا هذا السؤال: ماذا سيكون مصير سائر شعوب الهند في حال انفراط عقد الاتحاد الذي يجمع بينها في الوقت

(*) CONVULSIONS

الحاضر؟ وحسبنا هنا أن نتذكر تلك الفجيعة التي تند عن الوصف التي عرفتها القارة الهندية عام ١٩٤٨ مع إنشاء دولة باكستان التي أريد لها أن تضم بين جناحيها جميع مسلمي الهند، وما رافق ذلك من عمليات تهجير قسرية للسكان، فضلاً عن المذابح الجماعية التي ذهب ضحيتها المدنيون. وكأن هذه البلية لم تكن كافية، فأعقبتها فجيعة ثانية تمثلت بانفصال البنغاليين المسلمين، بعد حرب جائحة، عن دولة باكستان التي كانت تجمعهم وإياها وحدة الدين ليؤسسوا دولة هي من البؤس في منتهاه: بنغلادش. وما علينا اليوم إلا أن نستحضر في أذهاننا هول المواجهات الاثنية التي شهدتها سريلانكا ـ التي كانت بالأمس جزيرة آمنة ـ بين السيلانيين والتامول، أو كذلك تلك التي تدور رحاها في قلب الهند بالذات بين الهندوس والسيخ الذين كانوا فيما مضى الدعامة العسكرية للأمبراطورية الهندية.

وفي منطقة أقل بعداً عنا تقدم لنا أحداث أذربيجان الدامية التي يتواجه فيها الأرمن والأذريون صورة مسبقة عما سيكونه مستوى العنف فيما اذا قيض للأمبراطورية السوفياتية أن تدخل في طور تفكك، وهو ما يحلم به العديد من استراتيجيي العالم الحر. وعلى كل حال، فإن محاربة التوتاليتارية الماركسية بوساطة التحريض الاسلاموي إن كانت فكرة حديثة العهد في الغرب، فإنها بالمقابل قد استخدمت على نطاق واسع، ومنذ زمن بعيد، في مواجهة النفوذ السوفياتي في (الشرق الأوسط)؛ ولسوف نلتقيها مراراً وتكراراً في استقصائنا التاريخي هذا.

ليس هدفنا البتة هنا الدفاع عن النظام الأمبراطوري السوفياتي، وريث امبراطورية القياصرة، ولكن غايتنا ان نبين أنه في حال انعدام النضج في الأفكار، وغياب التجارب الديموقراطية الناجحة لتسوية مشكلات الهوية الاجتماعية ـ السياسية، فإن انهيار أية امبراطورية من الأمبراطوريات، مهما تكن طبيعتها الاستبدادية، يمكن أن يتمخض عن فواجع وكوارث لا حصر لها. وتفصح هذه البلايا عن نفسها بادىء ذي بدء من خلال آلام انسانية جماعية: تقطيع جذور جماعات مستقرة على أرضها منذ مئات السنين، ذبح على الهوية للسكان المدنيين، الخ، وكل ذلك بانتظار قيام نظام جديد غير مضمون نجاحه من وجهة نظر الديموقراطية وحقوق الانسان، ولاسيما أن انبثاق هذا النظام الجديد لم يأت بصورة ديموقراطية، والحالة الهندية تطرح هذه المشكلة بمزيد من الحدة بالنظر الى أنه إذا كانت مجتمعات الهند لا تزال تنطوي على أوضاع غير مقبولة من منظور قيم الحداثة الديموقراطية، فإن البنى الفوقية السياسية الهندية تعمل بالمقابل وفق نموذج الديموقراطية التمثيلية الليبرالية.

ان هذه الإضاءة الأولى لمشكلة تفكك الأمبراطوريات تتيح لنا الآن أن نحيط على نحو أفضل بمشكلة الجذور التاريخية للتشنجات الكبرى التي هزت شبه جزيرة البلقان في الفترة الممتدة من مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ الى الحرب العالمية الأولى، والتي أطلق شرارتها اغتيال ارشيدوق النمسا في مدينة ساراجيفو عام ١٩١٤. وهذا ما سيتيح لنا أن ننكب لاحقاً، من خلال سائر فصول الكتاب، على المشكلات الموازية الناشئة عن التشنجات التي عرفتها الأقاليم الآسيوية والعربية من الأمبراطورية العثمانية.

تفكك الأمبراطورية العثمانية:

كانت الأدبيات التي أنتجها القرن التاسع عشر حول «المسألة الشرقية» غزيرة للغاية. فما من كاتب معروف، وما من أديب وسياسي إلا وكانت له بعض الكتابات حول الشرق، سواء أخذت شكل «أدب الرحلات»، على نحو ما نلقاه لدى مشاهير الأدباء من أمثال لامرتين أو جيرار دي نرفال، أو شكل المقاربات السياسية المباشرة التي غابت أسماء مؤلفيها عن الذاكرة الثقافية الأوروبية. وقد كانت الكتابات الأدبية والسياسية حول الشرق تخوض، سواء بسواء، في حديث الأقاليم الآسيوية (العربية والتركية والأرمنية) من الأمبراطورية العثمانية، كما في حديث الأقاليم البلقانية الأوروبية، بما فيها بطبيعة الحال اليونان.

ولعله في مقدورنا أن نصوغ ثلاث ملاحظات بصدد هذه المقاربة الواحدة للوضع في شبه جزيرة البلقان الأوروبية وللوضع في آسيا الصغرى، تلك المقاربة التي قد تبدو غريبة عن الرؤية التاريخية الأوروبية المعاصرة. ولكن هذا بالتحديد ما يوجب التحري عن أسسها الجغراسية التي لم تختف تماماً بعد، كما بيّنا حتى الآن.

لا بد أن نذكر، بادىء ذي بدء، أن الأمبراطورية العثمانية كانت لها أيضاً أقاليمها الأفريقية: تونس وليبيا والجزائر، ولكن هيمنتها عليها كانت أقل إحكاماً بسبب بعدها الجغرافي عن المركز. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، وفي أواسط القرن دخلت تونس في مدار النفوذ الايطالي ـ الفرنسي قبل أن تنتقل الى الحماية الرسمية لفرنسا عام ١٩٠٥. أما ليبيا فقد غزتها ايطاليا عام ١٩١١. ومن منظور الثقافة الأوروبية في القرن الماضي كان الشرق القريب، بالمقابلة مع الشرق البعيد، يتألف بصورة أساسية من آسيا الصغرى والبلقان، فيما كانت الأقاليم الأفريقية من الأمبراطورية العثمانية مستبعدة من المسألة الشرقية. ولعل أوروبا القرن التاسع عشر كانت تعتبر هذه الأقاليم منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من ذاتها، إذ أنها طورت على نطاق واسع، وفي خير الأراضي منها، الاستعمار الاستيطاني. أوَ لن تبقى فرنسا حتى منتصف القرن العشرين تحلم بدمجها؟ لقد كان حقل الرؤية محصوراً إذن في تلك الحقبة بقلب ما كان يعرف باسم الأمبراطورية البيزنطية قبل أن ترثها الأمبراطورية العثمانية.

انه لمما يسترعي الانتباه على كل حال أن كل تلك الأدبيات الوفيرة حول المسألة الشرقية قد أسقطت من حقل نظرها التاريخي الأمبراطورية البيزنطية وقروناً تسعة من تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي من تاريخ الشعوب المجاورة للكيانات السياسية الأوروبية المتنافسة الكبرى. ولكن ألم يكن انهيار الأمبراطورية البيزنطية أيضاً ذنباً مكبوتاً من ذنوب التاريخ الأوروبي، ذنباً ثقيل الوطأة على ضمير الأوروبيين الذين تخلوا عن أشقائهم في الدين وتركوهم لمصيرهم لا لشيء إلا لأن هؤلاء الأشقاء كانوا معدودين من المنشقين الذين يرفضون الاعتراف بسلطة روما البابوية، مصدر كل سيادة في القرون الوسطى؟ ان هذا

الاستفهام يتأدى الى استفهامات أخرى عديدة سوف نتطرق اليها طرداً مع تقدم هذا الاستقصاء التاريخي. ولسوف يتضح لنا سريعاً على كل حال الدور المخرب الذي لعبه عداء كاثوليكية آل هابسبورغ للأورثوذكسية السلافية في البلقان.

أخيراً، وعلى الرغم من حدة المنازعات الأوروبية على مجالات النفوذ والقوة في الفترة الممتدة من مطلع القرن التاسع عشر الى الحرب العالمية الثانية، فإن الكتابات حول الشرق ما كانت تستهدف سوى الأمبراطورية العثمانية، «الرجل المريض» مصدر جميع الآفات والشرور، والمسؤول الأول والأخير عن الحروب بين الأمم. وعن أعمال العنف، المقترفة بحق السكان المدنيين، وبما أن الأمبراطورية العثمانية كانت تحتل موقعها في الادراك بصفتها امبراطورية الشر، فإن عالم الاسلام كان يدرك بدوره، عن طريق ضرب من الربط الآلي والمباشر بين العلة والمعلول، على أنه عالم التعصب والتحديث المستحيل. وكانت تدخلات أوروبا الاستعمارية في الشؤون الداخلية للباب العالي، وعلى الأخص في شؤون الأقوام غير المسلمة ـ وكانت كثيرة ـ من سكان الأمبراطورية، تُبرر بضرورة تخفيف النير عن تلك الأقوام، بله بتحريرها من ربقة اضطهاد بني عثمان.

ولا ريب في أن المنافسات الأوروبية كانت تطل برأسها من خلال رواية الأحداث، ولكنها كانت تتبدى وكأنها معطى طبيعي بريء لا غرض له ولا غاية سوى السعي المخلص الى تحرير شعوب الأمبراطورية العثمانية من ربقة الاضطهاد و«تحضيرها» على الطريقة الأوروبية، وتحديداً منها الشعوب البلقانية والأرمن والطوائف المسيحية الشرقية العديدة التي تشبثت بأسباب البقاء عبر التاريخ في الأقاليم العربية التابعة للحكم العثماني.

ولكن ما كان يندر أن يظهر في هذه الرواية «البريئة» للأحداث ضرب من التحفظ حالما يأتي ذكر للروس الذين ضاعفوا هم أيضاً من تدخلهم في شؤون الأمبراطورية العثمانية كما في شؤون الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية التي كان لها بدورها ضلع في بتر الأقاليم البلقانية عن الأمبراطورية العثمانية ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر. فأوروبا القوميات كان يثور استنكارها منذ ذلك الحين إزاء الأمبريالية الروسية وتوسعها نحو البحر الأبيض المتوسط؛ ومن ثم فقد رأت في أمبريالية آل هابسبورغ الكاثوليكية والجرمانية المنزع ثقلاً موازياً للتوسعية السلافية الحاملة لميسم الأورثوذكسية المنافسة منذ قديم الزمان للكاثوليكية البابوية والمنبعث خطرها من جديد في سياق تفكك الأمبراطورية العثمانية.

والواقع أن أوروبا كانت تتوجس خيفة إزاء ذلك الوضع: فهل هي ستتخلص من العثمانيين والاسلام لتخلي المكان للسلافيين والأورثوذكسية؟ وبيزنطة، التي جرى ببراعة استبعادها من التاريخ الأوروبي، هل ستعاود انبعاثها مستقوية بالحيوية السلافية وبالتراث الأورثوذكسي وبالقيِّمين عليه من رجال الدين الأورثوذكس، الطوال الشعور واللحى، الذين لا دأب لهم سوى الهزء من الحداثة السياسية والاقتصادية لأوروبا العلمانية والغازية؟ والحق أن الخوف من المطامع الروسية هو الذي سيؤخر عدة سنوات تقطيع أوصال الأمبراطورية العثمانية بمبضع الأمبرياليات القومية الأوروبية. ولسوف تسعى انكلترا بوجه خاص ـ وكانت

أعظم قوة بحرية في العالم في القرن التاسع عشر ـ الى كبح جماح المطامع الروسية، وبالتالي الى حماية الأمبراطورية العثمانية المحتضرة من تقطيع الأوصال النهائي الذي كان من المحتم أن يكون المستفيد الأول منه القوة البحرية الروسية. وكان لا مناص، من هذا المنظور، من كل عدم فطنة آل هابسبورغ عندما قامروا بالأوراق الأخيرة لأمبراطوريتهم، المحتضرة هي الأخرى، ليشتعل فتيل الحرب العالمية الأولى في إثر حادثة الاغتيال التي وقعت في ساراجيفو.

المواجهة بين الأمبراطوريات و«الأمم»:

ومع ذلك فإن الرؤية الأوروبية السائدة في القرن الماضي ـ والى عهد قريب في موجزات التاريخ في التعليم الثانوي ـ لن يكون محورها احتضار الأمبراطوريات هذا، بل «مستودع البارود البلقاني الذي سيتسبب في تفجير المذبحة العامة لحرب ١٩١٤»؛ رؤية تتطابق حرفياً مع رؤية تلك الشعوب الصغيرة المتناثرة عبر تلك الأقاليم التي غالباً ما تحمل أسماء قديمة وغريبة، وأحياناً مفزعة: الجبل الأسود، كرواتيا، صربيا، سلوفينيا، ألبانيا، مقدونيا، دلماسيا، بسارابيا، روثينيا، مولدافيا، فالاكيا، ترانسلفانيا، كوسوفو، الخ. أما المسألة التي لن تثار إلا في النادر من الأحوال فهي مسألة الأسباب البعيدة الغور التي تعلل صعود التناحرات بين تلك الإثنيات المحبة للخصام وللحرب، والفقيرة بحكم من أنها فلاحية، بهوياتها الفضفاضة أو المعقدة، وبمطالبها التاريخية المتناقضة حول مساحات ضيقة من التراب القومي. ولسوف تسعى أوروبا عبثاً وبلا جدوى، بعد أن حررتها «بكل كرم وسخاء» من المحتل التركي، الى أن تنصِّب عليها ملوكاً جرى تجنيدهم من الأسر الكبيرة الآيلة الى الأفول التي كانت ذات حول ونفوذ في بلاط الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، على نحو ما جرى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألبانيا. ولكن حسابات البيدر لن تطابق ابداً حسابات الحقل: فتلك الشعوب الصغيرة ستحبط الكرة تلو الأخرى محاولات أوروبا الأمم الأمبراطورية لفرض النظام والانسجام السياسيين على قاعدة من الحداثة التأسيسية. فالجبليون السود والأوستاشيون والبوسنيون والصربيون، بشواربهم المعكوفة، مثلهم مثل اللبنانيين وسائر العرب اليوم، سيمارسون الإرهاب والاغتيال السياسي.

بل أكثر من ذلك: ففي قلب كل واحدة من تلك الجماعات القومية أو الإثنية تشكلت أحزاب أو تنظيمات متناحرة وذات أهداف سياسية متعارضة؛ وانبثقت عن كل واحد منها لجان لن يكون من شاغل لها سوى محاصرة كبريات المستشاريات في أوروبا «المتحضرة» في محاولة منها لتغيير مجرى الأحداث التي غالباً ما كانت تشق مسارها نتيجة لنشاطها التحريضي ولكن بدون أن يكون في مستطاعها السيطرة على العواقب والذيول. وبالفعل، ان نشاط تلك الجماعات كان هو بذاته مظهراً للمنافسات الايديولوجية والأمبريالية لأوروبا الأمم الأمبراطورية، وما كان له من شأن غير أن يقدم الذريعة للمواجهات بين أصحاب القوة الفعليين. وعلى هذا النحو لن تكون حادثة ساراجيفو إلا الصاعق الذي سيفجر الشحنات المتفجرة

المتراكمة على مدى قرون من تاريخ أوروبا، والكامن مصدرها لا في البلقان أو الآستانة، عاصمة الأمبراطورية العثمانية المتحضرة، بل في برلين وباريس وفيينا ولندن وموسكو التي كانت سياساتها وايديولوجياتها وتقنيتها وأمبريالتها تسعى جاهدة الى إعادة تشكيل العالم. وكما قال واحد من الخبراء بالمسألة الشرقية: «كثيراً ما تردد في مسامعنا أن البلقان هو مستودع بارود أوروبا. ولكن أليست أوروبا نفسها هي التي وضعت فيه جزءاً كبيراً من المتفجرات؟»(١).

بيد أن إعادة تشكيل العالم تلك كانت في الواقع مستحيلة، لأن المبادىء التي ترتكز عليها كانت متناقضة اكثر مما ينبغي. فأوروبا القرن التاسع عشر كانت تغلي بالأفكار والتقنيات، وبدينامية قومياتها الكبيرة ومنافساتها. فالبروسيون والانكليز والفرنسيون أضحوا أمماً أمبراطورية كبرى ذات مطامح متعارضة؛ وعبثاً سوف تحاول هذه الأمم أن تقيم أوضاعاً متوازنة إقليمياً في أوروبا وحول أوروبا تحول دون نشوب حروب معممة؛ فدينامية هذه الأمم الأمبراطورية الثلاث كانت أقوى مما ينبغي، مثلما كانت أحدّ مما ينبغي مشكلات الأمبراطوريات المتعددة قومياً التي كانت تمثل طرفاً فاعلاً في الأوضاع الأوروبية.

وفي وسط أوروبا القومية كانت لا تزال قائمة الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية، الوريثة العقيمة للأمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، كجزء عتيق ومنخور من أوروبا، وكانت تواجه صعوبات متزايدة في الإبقاء على الأقوام المتباينة التي تتألف منها أسيرة نطاقها: السلافيين الجنوبيين والبولونيين والمجريين. والى الشرق منها كانت لاتزال قائمة أيضاً أمبراطورية القياصرة؛ ولئن كانت في نقطة الأوج من توسعها في الشرق الأقصى كما في البلقان، فقد كانت تعرف بدورها هزات سياسية عديدة بتأثير من الأفكار الأوروبية. وحسبنا هنا أن نستحضر في أذهاننا العمليات الارهابية الرهيبة التي تعرضت لها روسيا في القرن التاسع عشر والتي كان من عواقبها في أرجح الظن وقف تقدم حركة الاصلاحات فيها؛ فالخوف والانفعال اللذان تبتعثهما اليوم في أوروبا الليبرالية الأعمال الارهابية الشرق ـ أوسطية، ناهيك عن العمليات الارهابية الايطالية أو الألمانية التي حفلت بها الستينات والسبعينات، ومثيلاتها في الوقت الحاضر من العمليات الارلندية والباسكية، يمكن أن يساعدانا على فهم أفضل لأثر الأعمال الارهابية في القرن التاسع عشر على العقول والنفوس عهدئذ.

وأخيراً، وفي مواجهة أوروبا، كان «رجل الشرق المريض» ـ الأمبراطورية العثمانية ـ يعاني أشد المعاناة من عواقب الأوضاع الأوروبية، وإن كان لا يزال في مقدوره أن ينتصب على قدميه، وذلك بقدر ما كان توازن الدول الأوروبية يمده بأسباب البقاء. ولم تكن الأقاليم البلقانية من الأمبراطورية العثمانية هي وحدها موضع طمع الدول الأوروبية وروسيا، بل ذلك

(١) ر. رستلهوبر: **تاريخ الشعوب البلقانية** HISTOIRE DES PEUPLES BALKANIQUES. منشورات فاما ـ باريس ١٩٥٠.

أيضاً كان شأن الأقاليم العربية منها. وبالفعل، كانت لاتزال تتواجد في هذه الأقاليم جماعات عديدة تنتمي الى الكنيسة المسيحية الشرقية بطوائفها المتعددة التي استطاعت الاستمرار عبر القرون. وسوف تكون هذه «الاقليات» هي الذريعة المنشودة للتدخل في شؤون الأمبراطورية من الضفة الثانية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما أن تلك «الأقليات» كانت قد تأثرت بعدوى الأفكار الأوروبية وحدثت قلقلة في وضعيتها الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي انغراسها في النسيج المحلي من جراء فوز التجارة والصناعة الأوروبيتين بالغلبة. ولنقل أيضاً إنه إذا كانت التدخلات في الأقاليم البلقانية قد استهدفت كبح جماح التوسعية الروسية، فإن التدخلات في الأقاليم العربية اتسمت هي الأخرى بطابع استراتيجي من منظور التوازن بين الدول الغربية العظمى، إذ كان الغرض منها السيطرة على طرق المواصلات الحيوية الى الشرق الهندي. وعلى هذا النحو ستجد طوائف الجبل اللبناني نفسها مضطرة، في أواسط القرن الماضي، الى أن تتحمل على مدى عشرين عاماً تكاليف التزاحم الضاري بين الانكليز والفرنسيين للسيطرة على طريق الهند المشهور. وسوف تكون لنا خلال الفصول اللاحقة عودة الى هذه الآلام اللبنانية.

لقد كانت أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط على امتداد القرن التاسع عشر مسرحاً لمواجهات متعددة الأقطاب، مستندة الى تحالفات متقلبة، بين ما ينبغي أن نسميه بالدول القومية الأمبراطورية قيد التوسع السريع وبين الأمبراطوريات متعددة القوميات التي كانت قيد التحلل تحت ضغط الأفكار الديموقراطية والقومية الجديدة. وخلافاً للرؤية السائدة عصرئذ فإنه لم يكن هناك رجل مريض واحد في تلك البقعة من العالم التي يتداخل فيها الشرق والغرب، ونعني الأمبراطورية العثمانية، بل كان ثمة امبراطوريات ثلاث كتب عليها الزوال مع عصف رياح الحرب العالمية الأولى: امبراطورية آل رومانوف، وأمبراطورية آل هابسبورغ، علاوة على أمبراطورية آل عثمان. ثلاث امبراطوريات سلالية واوتوقراطية، واحدة منها، وهي امبراطورية آل هابسبورغ، كانت وريثة السيادة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية التي شكلت معالم أوروبا في العصر الوسيط وكانت وراء الاختراقات الاستعمارية الأولى التي تمثلت بالحملات الصليبية أولاً ثم بفتوحات المغامرين الاسبان والبرتغال؛ وكانت الاثنتان الباقيتان وريثتي الأمبراطورية اليونانية ـ الرومانية الشرقية القديمة، ونعني بهما، من جهة أولى، امبراطورية السلافيين بحكم انتمائهم الى كنيسة القسطنطينية الأورثوذكسية «المنشقة»، ومن الجهة الثانية امبراطورية بني عثمان بحكم استعادتهم لشعلة الخلافة الاسلامية بعد أن كان الصليبيون، ثم المغول، وأخيراً الاسبان الذين شنوا «حرب الاسترداد» قد حطموا أسسها الجغرافية وخرّبوا قواعدها الحضارية.

هل تشكل هذه الحقبة نهاية العصر الوسيط النهائية وميلاد عصر جديد، من خلال آلام مخاض منقطعة النظير تمثلت بالمواجهة المعممة الكبرى الأولى في أوروبا في الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨، عصر قيل عنه إنه لابد أن يكرس انتصار الدول القومية الديموقراطية، وفي مقدمتها فرنسا وانكلترا، على مبادىء الاستبداد القديمة المتجسّدة لا في الأمبراطوريات القديمة وحدها، بل كذلك في ألمانيا البروسية البسماركية؟ قطعاً لا، والدليل أنه ما كادت تمضي ثلاثون سنة

المتراكمة على مدى قرون من تاريخ أوروبا، والكامن مصدرها لا في البلقان أو الآستانة، عاصمة الأمبراطورية العثمانية المتحضرة، بل في برلين وباريس وفيينا ولندن وموسكو التي كانت سياساتها وايديولوجياتها وتقنيتها وأمبريالتها تسعى جاهدة الى إعادة تشكيل العالم. وكما قال واحد من الخبراء بالمسألة الشرقية: «كثيراً ما تردد في مسامعنا أن البلقان هو مستودع بارود أوروبا. ولكن أليست أوروبا نفسها هي التي وضعت فيه جزءاً كبيراً من المتفجرات؟»(١).

بيد أن إعادة تشكيل العالم تلك كانت في الواقع مستحيلة، لأن المبادىء التي ترتكز عليها كانت متناقضة اكثر مما ينبغي. فأوروبا القرن التاسع عشر كانت تغلي بالأفكار والتقنيات، وبدينامية قومياتها الكبيرة ومنافساتها. فالبروسيون والانكليز والفرنسيون أضحوا أمماً أمبراطورية كبرى ذات مطامح متعارضة؛ وعبثاً سوف تحاول هذه الأمم أن تقيم أوضاعاً متوازنة إقليمياً في أوروبا وحول أوروبا تحول دون نشوب حروب معممة؛ فدينامية هذه الأمم الأمبراطورية الثلاث كانت أقوى مما ينبغي، مثلما كانت أحدّ مما ينبغي مشكلات الأمبراطوريات المتعددة قومياً التي كانت تمثل طرفاً فاعلاً في الأوضاع الأوروبية.

وفي وسط أوروبا القومية كانت لا تزال قائمة الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية، الوريثة العقيمة للأمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، كجزء عتيق ومنخور من أوروبا، وكانت تواجه صعوبات متزايدة في الإبقاء على الأقوام المتباينة التي تتألف منها أسيرة نطاقها: السلافيين الجنوبيين والبولونيين والمجريين. والى الشرق منها كانت لاتزال قائمة أيضاً أمبراطورية القياصرة؛ ولئن كانت في نقطة الأوج من توسعها في الشرق الأقصى كما في البلقان، فقد كانت تعرف بدورها هزات سياسية عديدة بتأثير من الأفكار الأوروبية. وحسبنا هنا أن نستحضر في أذهاننا العمليات الارهابية الرهيبة التي تعرضت لها روسيا في القرن التاسع عشر والتي كان من عواقبها في أرجح الظن وقف تقدم حركة الاصلاحات فيها؛ فالخوف والانفعال اللذان تبتعثهما اليوم في أوروبا الليبرالية الأعمال الارهابية الشرق ـ أوسطية، ناهيك عن العمليات الارهابية الايطالية أو الألمانية التي حفلت بها الستينات والسبعينات، ومثيلاتها في الوقت الحاضر من العمليات الارلندية والباسكية، يمكن أن يساعدانا على فهم أفضل لأثر الأعمال الارهابية في القرن التاسع عشر على العقول والنفوس عهدئذ.

وأخيراً، وفي مواجهة أوروبا، كان «رجل الشرق المريض» ـ الأمبراطورية العثمانية ـ يعاني أشد المعاناة من عواقب الأوضاع الأوروبية، وإن كان لا يزال في مقدوره أن ينتصب على قدميه، وذلك بقدر ما كان توازن الدول الأوروبية يمده بأسباب البقاء. ولم تكن الأقاليم البلقانية من الأمبراطورية العثمانية هي وحدها موضع طمع الدول الأوروبية وروسيا، بل ذلك

(١) ر. رستلهوبر: **تاريخ الشعوب البلقانية** HISTOIRE DES PEUPLES BALKANIQUES، منشورات فاما، باريس ١٩٥٠.

أيضاً كان شأن الأقاليم العربية منها. وبالفعل، كانت لاتزال تتواجد في هذه الأقاليم جماعات عديدة تنتمي الى الكنيسة المسيحية الشرقية بطوائفها المتعددة التي استطاعت الاستمرار عبر القرون. وسوف تكون هذه «الاقليات» هي الذريعة المنشودة للتدخل في شؤون الأمبراطورية من الضفة الثانية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما أن تلك «الأقليات» كانت قد تأثرت بعدوى الأفكار الأوروبية وحدثت قلقلة في وضعيتها الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي انغراسها في النسيج المحلي من جراء فوز التجارة والصناعة الأوروبيتين بالغلبة. ولنقل أيضاً إنه إذا كانت التدخلات في الأقاليم البلقانية قد استهدفت كبح جماح التوسعية الروسية، فإن التدخلات في الأقاليم العربية اتسمت هي الأخرى بطابع استراتيجي من منظور التوازن بين الدول الغربية العظمى، إذ كان الغرض منها السيطرة على طرق المواصلات الحيوية الى الشرق الهندي. وعلى هذا النحو ستجد طوائف الجبل اللبناني نفسها مضطرة، في أواسط القرن الماضي، الى أن تتحمل على مدى عشرين عاماً تكاليف التزاحم الضاري بين الانكليز والفرنسيين للسيطرة على طريق الهند المشهور. وسوف تكون لنا خلال الفصول اللاحقة عودة الى هذه الآلام اللبنانية.

لقد كانت أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط على امتداد القرن التاسع عشر مسرحاً لمواجهات متعددة الأقطاب، مستندة الى تحالفات متقلبة، بين ما ينبغي أن نسميه بالدول القومية الأمبراطورية قيد التوسع السريع وبين الأمبراطوريات متعددة القوميات التي كانت قيد التحلل تحت ضغط الأفكار الديموقراطية والقومية الجديدة. وخلافاً للرؤية السائدة عصرئذ فإنه لم يكن هناك رجل مريض واحد في تلك البقعة من العالم التي يتداخل فيها الشرق والغرب، ونعني الأمبراطورية العثمانية، بل كان ثمة امبراطوريات ثلاث كتب عليها الزوال مع عصف رياح الحرب العالمية الأولى: امبراطورية آل رومانوف، وأمبراطورية آل هابسبورغ، علاوة على أمبراطورية آل عثمان. ثلاث امبراطوريات سلالية واوتوقراطية، واحدة منها، وهي امبراطورية آل هابسبورغ، كانت وريثة السيادة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية التي شكلت معالم أوروبا في العصر الوسيط وكانت وراء الاختراقات الاستعمارية الأولى التي تمثلت بالحملات الصليبية أولاً ثم بفتوحات المغامرين الاسبان والبرتغال؛ وكانت الاثنتان الباقيتان وريثتي الأمبراطورية اليونانية ـ الرومانية الشرقية القديمة، ونعني بهما، من جهة أولى، امبراطورية السلافيين بحكم انتمائهم الى كنيسة القسطنطينية الأورثوذكسية «المنشقة»، ومن الجهة الثانية امبراطورية بني عثمان بحكم استعدادهم لشعلة الخلافة الاسلامية بعد أن كان الصليبيون، ثم المغول، وأخيراً الاسبان الذين شنوا «حرب الاسترداد» قد حطموا أسسها الجغرافية وخرّبوا قواعدها الحضارية.

هل تشكل هذه الحقبة نهاية العصر الوسيط النهائية وميلاد عصر جديد، من خلال آلام مخاض منقطعة النظير تمثلت بالمواجهة المعممة الكبرى الأولى في أوروبا في الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨، عصر قيل عنه إنه لابد أن يكرس انتصار الدول القومية الديموقراطية، وفي مقدمتها فرنسا وانكلترا، على مبادىء الاستبداد القديمة المتجسدة لا في الأمبراطوريات القديمة وحدها، بل كذلك في ألمانيا البروسية البسماركية؟ قطعاً لا، والدليل أنه ما كادت تمضي ثلاثون سنة

حتى تجددت، في عام ١٩٣٩، المواجهة المعممة على نطاق أوسع من ذي قبل؛ كما أن عملية نزع الاستعمار التي ستعقب الحرب العالمية الثانية ستجر في أذيالها أوجاعاً وآلاماً تند عن الوصف ومذابح معممة هي الأخرى وعمليات تهجير جماعي للسكان المدنيين.

وعليه، وإذا كنا نريد أن نفهم، فلا مناص من أن نتجشم مشقة التوقف بمزيد من الصبر عند رهانات أنظمة القوة، وبالتالي السيادة، التي تقاسمت العالم بدءاً من أوروبا، في مطلع القرن العشرين هذا، طلباً لتوازن كتب عليه أن يكون على الدوام هشاً.



لعبة التوازن الاوروبي

إن النعت «دولي» هو نفسه إفراز مباشر للحداثة الاوروبية التي تضرب ستاراً حاجباً دون جميع الوقائع التاريخية السابقة للحداثة. وبالفعل، إنه ليتضح بجلاء من خلال ذلك اللفظ بالذات INTERNATIONAL، أنه لا مجال لأن ينشب صراع دولي أو يقوم واقع دولي ما لم تكن هناك أمم **متكونة**، أي بمفردات الثورة الفرنسية أجهزة دولانية تتمتع بالسيادة الحصرية على تراب وطني وتتولى تمثيل الأمة في علاقاتها بمواطنيها كما في صلاتها بالاجنبي وبالعالم الخارجي. ولا يعسر علينا أن نفطن حالاً للصعوبة الاولى التي تترتب على هذا التوسيط للأمة، المتجسدة بالدولة، في العلاقات والمنازعات ما بين المجتمعات: فليس أصعب في مثل هذه الحال من استيعاب المنازعات التي لا تنشب بين دول ـ أمم. ومن هنا أصلاً كانت صورة «مستودع البارود» البلقاني أو «مرجل الشيطان»(١) التي أُخذت اوروبا في فخها بغير إرادتها، فاندلعت حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

إن توسط الدولة القومية هذا في قيام الواقع الدولي الحديث قد أرسى جذوره بعمق في القرن العشرين بحيث أن مهمة احترام القانون الدولي قد أوكلت حتى بعد إخفاق تجربة «عصبة الأمم» في فترة ما بين الحربين العالميتين، اي «منظمة الامم المتحدة» التي لم تثبت حتى اليوم انها اكثر توفيقاً ونجعاً في إقرار السلام بين الأمم.

وسوف نتحدث في موضع آخر عن العواقب الوخيمة التي ارتدت على حياة الملايين من الكائنات البشرية التي لا تنعم لا بأمة ولا بدولة قوية، سواء أكانت ديموقراطية أم استبدادية، لتكفل لها وجوداً مشروعاً، وبالتالي كرامة، في نظام السلطة الذي نحن أسراه، أو في النظام الدولي عندما يتاح لتلك الكائنات أن تأخذ طريقها الى المهجر. وحسبنا ان نلاحظ من الآن أن كبار رجال القانون في عصر النهضة (فيتوريا، سواريز، غروشيوس، بوفندورف) قد اهتموا بموضوع **حق الناس**(١). وبالتالي بتحديد حق الأمراء، ولاسيما في حالات الحرب. ولكن لابد أن نلاحظ أيضاً ان ايديولوجيا الأمة لم تكن قد فتكت بعد فتكها الذريع، وأن النظر العقلي كان

---

(١) تعبير تشبيهي آخر مستقى من عنوان كتاب عن مسار حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ في البلقان: أ. دوكاس **البلقان ١٤/ ١٨ أو مرجل الشيطان** BALKANS 14/18 DU LE CHAUDRON DU DIABLE، **منشورات لافون، باريس ١٩٦٤.**

(٢) حق الناس DROIT DES GENS: **التعبير الذي كان يطلق قديماً على الحق العام الدولي. «م».**

ينصب حقاً آنئذ على حقوق الانسان، اذا شئنا استخدام هذا المصطلح الحديث الأجوف بعض الشيء[١]، ضداً على جميع أشكال الحكم المطلق التي كانت اوروبا ترزح تحت نيرها. وسوف تكون لنا عودة مكررة، في العديد من مواضع هذا الكتاب، الى مفارقات الحداثة هذه التي يتعين علينا أن نعيد هنا رسم معالمها الأولى.

القوة البنائية للكنائس المسيحية:

اذا هبطنا الآن الى ارض الواقع وسلمنا بدوام الظاهرة الحربية في المجتمعات البشرية، نجدنا مطالبين في هذا الطور من استقصائنا التاريخي ببيان أن المنازعات بين المجتمعات ليس لها بالضرورة، حتى في اوروبا الحديثة، طابع دولاني أو **قومي**. فهي في المقام الأول منازعات بين أنظمة سلطة، تهيمن على أرض بعينها وعلى سكان بعينهم، سواء كانت أنظمة سلطة تراثية أو اقطاعية أو ملكية، قبلية وبدوية أو قبلية بدون بداوة، أو أخيراً امبراطورية، وهذا بصرف النظر عن مزائج هذه الانماط المثالية، اذا شئنا استخدام مصطلحات ماكس فيبر، وهي مزائج تسم بميسمها في الواقع كل نظام، أياً كان. وفضلاً عن ذلك فإن صلات القرابة والدين كان لها على الدوام نصيبها الكبير في بناء أنظمة السلطة هذه، وبالتالي كان لها دورها الحاسم في نشوب الحروب أو استتباب السلم. وما كان لأوروبا، شأنها شأن اية حضارة أخرى، أن تفلت من إسار هذه الأنظمة: بدءاً بتنظيم القبائل الجرمانية والشمالية والسلافية، ومروراً بالامبراطورية الكبيرة القائمة على الشرعية الدينية حصراً، نظير الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وبالإمارات الاقطاعية أو الجمهورية التجارية (البندقية، جنوى، راقوزة)، وانتهاء بملكية الحق الالهي والاعفاءات FRANCHISES البورجوازية.

لقد كان مصير الحرب والسلم على مدى قرون وقرون، في اوروبا اكثر منها في أي مكان آخر، رهين لعبة التحالفات بين الأسر الكبيرة، وكذلك بين هذه الأسر وبين الكنيسة التي ورثت البنى القديمة للامبراطورية الرومانية وشكلت القوة الاجتماعية ـ الثقافية الموحدة الرئيسية للحضارة الاوروبية. وعندما شرعت الكنيسة الكاثوليكية تفقد حظوتها ووجدتها مع ظهور اللوثرية والكالفينية، وجدت جميع أنظمة السلطة في أوروبا نفسها موضوعة في قفص الاتهام؛ وكانت حروب الدين هي الحروب الشعبية الأولى في أوروبا، أي مع تعبئة جماهيرية، وذلك قبل الحروب القومية بأمد طويل. ومن غمار تلك الحروب ستخرج التنظيرات الأولى حول حق الانسان في تقرير مصيره بنفسه فيما يخص معتقداته وفي تخفيف أهوال الحرب. ولكن من حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ ـ ١٦٤٨)، المؤسِّسة للحداثة القومية الاوروبية، الى اوروبا السوق الموحدة لعام ١٩٩٢، ستكون المسيرة نحو الديموقراطية الليبرالية طويلة وباهظة

(١) انظر بصدد هذه النقطة، التي سنعود اليها بمزيد من التفصيل في ختام هذا الكتاب، م. بناساياغ: **اليوطوبيا والحرية ـ حقوق الانسان، اهي ايديولوجي؟** UTOPIE ET LIBERTE LES DROITS DE L'HOMME, UNE IDEOLOGIE?، منشورات لاديكوفرت: باريس ١٩٨٦.

التكاليف بالضحايا البشرية.

ان تتبع وفهم مسار تاريخ أوروبا قبل عصر الدول القومية أو سلفها القريب، الدول الملكية المركزية، قد يبدو اليوم مشروعاً محفوفاً بالمغامرة. بابوات، وملوك، وأمراء، وأباطرة وعُمُد مدن حرة؛ حدود متبدلة باستمرار، وتحالفات يلتئم عقدها وينفرط ثم يعود الى الالتئام بين الأمراء والملوك والأسر النبيلة، اغتيالات وزيجات أميرية أو ملكية مبنية على حسابات السياسة والإرث المعقدة؛ أراضٍ وسكان يجري تبادلهم على عجل مع كل عقد زواج... ولكن خلف هذه التقلبات التي لا ينقطع لها سيل تبرز على المدى الطويل قوة بنائية، هي قوة الكنائس المسيحية.

وقبل أن تفقد الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة نهائياً طابعها الاوروبي «المسكوني» لتصبح ملكاً لآل هابسبورغ: فإنها ستتألق لمرة أخيرة في عهد شارل الخامس (١٥١٦ ـ ١٥٥٨) الذي سيجمع بين تاجي اسبانيا وألمانيا. ولكن ما ان بدأ الضعف يسري في أوصال تلك الامبراطورية التي كانت تحتكر القوة والغلبة حتى تسارعت عملية انحلال الوحدة الاوروبية. والواقع أن هذه الوحدة كانت تستمد قوامها من الامبراطورية المقدسة نفسها، من خلال التحالف الوثيق العرى بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية. وهل للمرء، بالفعل، أن ينسى أن الكاثوليكية هي التي كانت تمسك بلا منازع بزمام الثقافة والتقاليد والانظمة السياسية في أوروبا على مدى عشرة قرون ونيف؟

ان الاسلام نفسه، الذي تعزت اليه في العادة، وعن خطأ في تقديرنا، قدرة فطرية على التأخير السياسي لجماهير بشرية غفيرة، لا يستطيع أن يدعي لنفسه تجلية كتلك. فخلافة بغداد العباسية ما عادت تمارس، منذ منتصف القرن التاسع، أي بعد ثلاثة قرون لا أكثر من ظهور الاسلام، إلا سيادة اسمية على الشعوب الاسلامية. وكان لابد أن تنقضي قرون سبعة قبل ان يعيد الاتراك بناء وحدة الشعوب الاسلامية جزئياً. هذه الوحدة التي لن تستمر قائمة على كل حال إلا قروناً أربعة، اثنان منها يحملان سمة الانحطاط المحتوم في مواجهة صعود اوروبا وروسيا في مدارج القوة.

وهل من حاجة الى التذكير، اخيراً بأن روسيا شكلت امبراطورية دامت هي الأخرى قروناً مديدة ووجدت مقومها البنائي في قوة الكنيسة الاورثوذكسية؟ والحق أن هذه الاخيرة قد عرفت، بعد انحطاط الامبراطورية البيزنطية ثم زوالها، ساعات جديدة من المجد والطغيان لدى السلافيين. أما الملكية الانكليزية فلم تتوطد بصورة نهائية إلا بعد أن وجدت سنداً لها في الكنيسة الانغليكانية في عهد دكتاتورية كرومويل.

ومن المحقق ان الميتولوجيات الاوروبية الحديثة بصدد الشرق العربي ترسي جذورها في تراب «الخوف» من الاسلام، وهو أمر سنعود الى الكلام عنه تكراراً، ولكن التاريخ يبين لنا كم كان الاسلام عاملاً ثابتاً من عوامل البناء السياسي بالمقارنة مع الكنيسة المسيحية، الكاثوليكية أو الاورثوذكسية أو البروتستانتية. ومما يزيد اليوم في سهولة مد هذه الميتولوجيا بأسباب الحياة أن الاصولية الاسلاموية تصور نفسها بنفسها على أنها قوة بنائية وتاطيرية

بفضل ما تزعم أنه «ماهية» الاسلام بالذات: أي تداخل السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

ولننوه هنا مرة اخرى بالنرجسية الثقافية الاوروبية المعاصرة، وبالعجز أو برفض فهم تعقيد مشكلات المجتمعات غير المنتظمة بنيوياً في إطار دول ـ امم على نحو ما آلت اليه تجربة أوروبا منذ ظهور الدول الملكية المركزية فيها. ذلك كان بالأمس شأن شبه جزيرة البلقان، وذلك هو اليوم شأن الشرق الأوسط، وذلك هو أيضاً واقع الحال في العديد من أصقاع العالم الثالث زد على ذلك أن أوروبا، بعد أن ضربت في أثناء توسعها الاستعماري على وتر المنافسة بين أنظمة السلطة غير الاوروبية، وعلى وتر مقوماتها الاثنية والقبلية والدينية واللغوية والاجتماعية، راحت تعلن من الآن فصاعداً أنها لا تفقه شيئاً من تعقيد المنازعات الغامضة، المبهمة، بله القروسطية، التي تمزق الشعوب المجاورة لها في الجانب الآخر من البحر الابيض المتوسط. ويقدم لنا لبنان الصغير الحجم، الذي هيمنت عليه فرنسا بصورة غير مباشرة في البداية، ثم بصورة مباشرة، بكل ما هي من طول قامة كدولة ـ أمة امبراطورية، ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر والى ما بعد نهاية حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، يقدم لنا لبنان هذا مثالاً حياً على ما نقول. فأي مسؤول سياسي فرنسي أو اوروبي يمكن أن يجازف اليوم بالقول بأنه يعرف أو يفهم ما يجري في ذلك البلد، وبأنه يقترح بالتالي هذا الحل أو ذاك لتسكين حدة النزاع؟ العكس هو الصحيح، فقد بات من المألوف ومن المستسهل القول بأن الحالة أشد إبهاماً وتعقيداً من أن يقترح لها أحد حلاً معقولاً. ومع ذلك ألم يكن التاريخ الاوروبي ما قبل القومي وما بعد الامبراطورية الرومانية المقدسة على درجة مماثلة ـ أو تزيد ـ من التعقيد؟ حسبنا هنا أن نستحضر في أذهاننا التاريخ المضطرب والدامي للامارات الايطالية الذي يعطينا عنه مؤلَّف مكيافيلي الشهير، «**الأمير**»، صورة ناطقة يصعب محوها من الذاكرة الى حد ان كلمة المكيافيلي بالذات قد أضحت واحدة من مفردات اللغة السياسية المتداولة. أو فلنذهب بالفكر أيضاً الى تلك المئات من الامارات الالمانية والفلمنكية والبلطيقية والاسكندنافية والطبيعة البالغة التعقيد لعلاقاتها بالكيانات السياسية الكبيرة في اوروبا ما قبل القومية. عندئذ ندرك ان التعقيد والغموض ليسا حكراً على المنازعات غير الاوروبية، وأنهما محض نتيجة لموقف مسبق يرفض تجشم مشقة الاستعلام والفهم.

لعبة التوازن في اوروبا في القرن التاسع عشر

لن يكون بيت القصيد هنا محاولة وضع فلسفة كونية في التاريخ، قادرة على تعليل المنازعات كافة، على نحو ما أوتي لأصحاب العبقريات من أمثال ارنولد توينبي أو جاك بيرين أن يفعلوا[١] كذلك لن يكون بيت القصيد وضع نظرية في الأسباب والعلل التي تتأدى الى

(١) أ. توينبي: **التاريخ. محاولة في التفسير** L'HISTOIRE, UN ESSAI D'INTERPRETATION، منشورات غاليمار باريس ١٩٥١، وج. بيرين: **التيارات الكبرى للتاريخ الكوني** GRANDS COURANTS DE L'HISTOIRE .S UNIVERSELLE، منشورات لاباكونيير، نوشاتل، ٧ مجلدات.

الحرب أو الى السلم. وقد فعل ذلك ريمون آرون على نحو جامع في مؤلَّف شهير[١]. وانما غايتنا بكل بساطة، وبالاستناد الى تلك المؤلفات، أن نستحضر استحضاراً سريعاً مبادئ التوازن أو عوامل القطيعة، وبالتالي آلية السلطة. فالمدن المفرطة القوة أو الامبراطوريات المفرطة الشساعة كانت تصطدم على الدوام بعقبات وموانع من قبيل التحالفات بين أنظمة سلطة أخرى بهدف إعادة التوازن، وهي تحالفات ما كان يشق عليها أن تهتدي الى حلفاء لها في قلب نظام السلطة المعادي من خلال ما أسماه توينبي بـ «البروليتاريا الداخلية» أي الأقوام الرازحة تحت نير الاحتلال أو إجمالاً غير المندمجة. وفي كثير من الأحيان ما كان التوازن يعود الى الاستتباب إلا بعد مرور حقب طويلة جداً، اذ كان بعض المشاركين في اللعبة السياسية ـ الاجتماعية يلعبون بورقتهم الخاصة لحسابهم الخاص في نظام لإعادة توزيع القوة تتعايش فيه القطبية الثنائية والقطبية المتعددة الأطراف. وعلى هذا النحو تُركت بيزنطة، كما رأينا، تواجه مصيرها بمفردها وتسقط تحت ضربات الفاتح التركي الذي لا قِبَل لها به بعد أن انشغلت عنها أوروبا ـ وقد أمست متعددة الأقطاب ـ بمنازعاتها الداخلية على مراكز القوة والنفوذ. وفي زمن لاحق لن يتردد فرانسوا الأول، سعياً منه الى توطيد الملكية الفرنسية التي زعزعتها هزيمة بافيا في مواجهة مطامع شارل الخامس، في انتهاج سياسة حياد وتعاطف حيال السلطان العثماني سليمان، مما سيسهل تدعيم مواقع الامبراطورية التركية، ولو بصورة مؤقتة، في اوروبا الوسطى والبلقانية[٢].

ولنأخذ مثالاً آخر من حقبة غير بعيدة عنا كثيراً: التحالف المقدس الذي ضم مَلَكيات الحق الإلهي في عام ١٨١٥ لمواجهة فرنسا الثورية والامبراطورية، ثم التفاهم الثلاثي الذي جمع بين الملكيات الاوتوقراطية الثلاث، النمسا وبروسيا وروسيا، على اثر هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠، وهو التحالف الذي سينفرط عقده سريعاً من جراء انكشاف أمر المطامع الروسية في البلقان عقب معاهدة سان ستيفانو (آذار ١٨٧٨) بين الامبراطورية الروسية والامبراطورية العثمانية؛ وهذه المعاهدة التي تضمنت بنوداً عديدة في صالح روسيا ستجد تصحيحاً لها وموازنة في معاهدة برلين الشهيرة (تموز ١٨٧٨). ولا يغيب عنا هنا أن حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)، التي أفضت الى حصار سيباستوبول. انما اندلعت أصلاً بسبب تدخل فرنسا وانكلترا لقطع الطريق على روسيا في فتوحاتها البلقانية على حساب الامبراطورية العثمانية. ولقد كانت

(١) **السلم والحرب بين الامم** PAIX ET GUERRES ENTRE LES NATIONS. باريس ١٩٦٢.

(٢) كتب جاك بيرين يقول: «إن تحالف ملك فرنسا الكاثوليكي والسلطان المسلم سيؤدي الى زوال آخر مظهر من مظاهر الوحدة الاوروبية التي بناها العصر الوسيط على قاعدة وحدة الكنائس المسيحية. أضف إلى ذلك أن هذه الوحدة، التي تآكلت من الداخل، ستتمزق شر تمزيق في الفترة عينها وللأسباب البعيدة الغور عينها في دوامة حركة الاصلاح البروتستانتي» (جاك بيرين، مصدر آنف الذكر، المجلد الثاني، ص٤٢٤). ويضيف هذا المؤلف في موضع لاحق: «كانت الحرب قد كشفت لأوروبا أن الامبريالية قد غيرت معسكرها. وبما ان أوروبا كانت قد تحالفت ضد لويس الثاني عشر وفرانسوا الأول لكبح جماح سياستهما الهادفة الى الهيمنة، فقد انقلبت على شارل الخامس للحؤول بينه وبين تحقيق السيادة الكونية التي كان يطمح اليها» (ص٤٢٦).

حرب القرم هذه ضروساً ودامية، إذ سقط فيها ٦٠٠٠٠٠ من الضحايا. وكعقبى لها جاءت معاهدة باريس (آذار ١٨٥٦) لتحيِّد مياه البحر الأسود، ولتكفل الاستقلال الذاتي لمولدافيا وفالاشيا وصربيا وحرية الملاحة في نهر الدانوب، ولتعطي الامبراطورية العثمانية ضمانة للاستقلال وسلامة الأراضي صوناً لها من المطامع الروسية.

وفي وقت ابكر من ذلك القرن كادت حرب أخرى أن تندلع، ودوماً من جراء المطامع المتنافسة للدول الأوروبية العظمى حيال الامبراطورية العثمانية. ولئن صينت مقومات السلام في أوروبا، فإن المنافسة بين الدول الأوروبية الكبيرة قد تأدت الى اقتتال سكان جبل لبنان من الدروز والموارنة. فعلى اثر نشوب الخلاف بين فرنسا من جهة، وبين روسيا وانكلترا من جهة ثانية هذه المرة، قصفت بيروت بحراً (ايلول ١٨٤٠) وسال الدم بغزارة في الجبل اللبناني. فقد كان محمد علي، باشا مصر، قد غزا، بدعم من فرنسا، سورية ولبنان وفلسطين عام ١٨٣١ وقد توغلت جيوش ابنه، ابراهيم باشا، في الأناضول وهددت استانبول بعد أن ألحقت الهزيمة بجيوش الترك في قونية. وتألف للحال تحالف بين انكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا، جسدته معاهدة لندن الموقعة في تموز ١٨٤٠، وتم إرسال أسطول ليقصف بيروت وعكا. ويروي لنا وجيز قديم في التاريخ أن هذا القصف «كان رهيباً: فقد انفجر مخزن للبارود، وهدم ثلث المدينة، وطمر ٢٠٠٠ من الضحايا تحت الانقاض».

وستعود تلك الدول الأوروبية عينها، ولكن مع وقوف فرنسا هذه المرة الى جانب الامبراطورية العثمانية، لتوقع بروتوكولاً في عام ١٨٦١ يمنح لبنان السلم المنتظر بعد عشرين سنة من القلاقل من خلال ما سمي بنظام المتصرفية. وكما يقول ـ ويحسن القول ـ جاك بيرين، فإن «مصالح جميع الدول، تلك التي كانت لها السيادة على البحار وتلك التي كانت تتطلع الى الفوز بموطىء قدم لها فيها، قد حشدت قواها، تماماً كما في عهد الحروب الهلنستية الكبرى في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، حول سواحل مصر وسورية وحول بوابة آسيا التي تشكلها مضائق الدردنيل، وهي المواقع التي كانت ـ منذ حرب طروادة ـ هدفاً دائماً للسيطرة وسبباً لنشوب منازعات بحرية كبرى[1].

وفي بحران ذلك القرن أيضاً لابد من الاشارة الى استقلال صربيا الذاتي والى شبه الإستقلال الذي فازت به الاقاليم المولدافية بموجب معاهدة أدرنة (١٨٢٩) التي فرضتها الامبراطورية الروسية على العثمانيين، وكذلك الى استقلال اليونان في عام ١٨٣٠. والواقع أن الامبراطورية العثمانية ما فتئت، على امتداد القرن التاسع عشر، تُقطع أوصالاً ويعاد لأمها جزئياً، وتخضع للوصايات المتناقضة للدول الاوروبية الكبرى، تبعاً لمقتضيات التوازن الأوروبي وما يستدعيه من تقلب في التحالفات. والحقيقة أن عملية تقطيع الأوصال كانت قد

(١) ج. دوكودراي: **التاريخ العام من ١٦١٠ الى 1875** HISTOIRE GENERALE. DE 1610 A، منشورات هاتسيت، باريس ١٨٨٤، ص٤٧٨.

(٢) مصدر آنف الذكر، المجلد الخامس، ص ٤٨.

بدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر تحت ضغط المنافسات الأوروبية. وعلى هذا النحو دفعت فرنسا الملكية، معاكسة منها للمطامع الروسية في بولونيا والسويد، بالسلطان العثماني محمد الثالث الى إعلان الحرب في عام ١٧٦٨ على كاترينا الثانية، قيصرة روسيا. ولكن على الرغم من المساعدة العسكرية التقنية الفرنسية، جاءت عاقبة الحرب وخيمة على الامبراطورية العثمانية. عندئذ هب فريدريك الثاني، ملك بروسيا، لنجدة الأتراك دبلوماسياً وللحد من توسع القوة الروسية التي اقتربت، مع احتلال القرم وبخارست، اقتراباً خطراً من الممتلكات البلقانية لآل هابسبورغ وبروز خطر التحالف بين بروسيا وامبراطورية ماريا تيريزا النمساوية حمل الروس على التراجع. ولكن الصفقة تضمنت تقسيم بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا. وتدخلت فرنسا بدورها بهدف تفكيك التحالف بين الدول الثلاث، مؤيدة المطالب النمساوية في الأراضي البلقانية. وظفرت النمسا من جراء ذلك بإقليم بوكوفين، ولكن روسيا احتفظت، بموجب معاهدة خينرجي (١٧٧٤)، بخليج آروف، بينما استرد القرم استقلاله، مما اتاح لروسيا أن تمارس فيه بملء الحرية نفوذها.

وبعد بضع سنوات، في عام ١٧٩٨ تحديداً، سيأتي دور نابليون بونابرُت لعبور البحر الأبيض المتوسط والرسو في مصر، أحد أهم المواقع الاستراتيجية في الامبراطورية العثمانية. ان رواية تلك الاحداث أمر قد يبعث على السأم في هذه الأيام التي هي أيام «نزعة سلمية معقلنة» على حد تعبير ريمون آرون[1]. ولكن هذا لا يغير شيئاً في واقع أن تلك الاحداث تعود في أصلها الى الاشكالات التاريخية التي تتصل بالتوازن فيما بين أنظمة السلطة الاوروبية، وأنها كانت ومازالت عظيمة الأثر على مصائر الشعوب البلقانية والشرق ـ أوسطية.

والحقيقة أن الامبراطورية العثمانية كانت ستعانق منذ أواخر القرن الثامن عشر مصيرها المحتوم لولا أن المنافسات، المهذبة طوراً والفظة أطواراً أخرى، على مراكز القوة فيما بين الدول الاوروبية الساعية دوماً وراء التوازن واعادة التوازن، أطالت أمد احتضارها، وأطالت معه آلام الشعوب المسلوخة عنها. وما فتيء ذلك التوازن الاوروبي يضطلع بدور رئيسي منذ فجر النهضة الاوروبية، وبالتحديد منذ ان بذلت الجهود التي تقدمت الاشارة اليها لإحباط مساعي شارل الخامس في القرن الخامس عشر لإعادة بناء امبراطورية رومانية جرمانية مقدسة تهيمن على أوروبا المتحضرة بأسرها[2]. ولعبة التوازن الدائمة هذه ستمتد تفريعاتها الى كل الكرة الارضية عبر الفتوحات الاستعمارية للدول الاوروبية الكبرى. ولن تضع هذه اللعبة أوزارها إلا بعد حربين كونيتين باهظتي التكاليف ثم قيام استقطاب ثنائي في النظام الدولي مبني على توازن الردع النووي. وانما في ظل هذا النظام الجديد، المجاوز لأوروبا، يمكن

(١) **الحرب والسلم بين الامم**، مصدر آنف الذكر، ص٧٤٩.

(٢) «اذا لم نتحد جميعنا ضد أصحاب المشاريع الامبراطورية فسوف يخضعوننا جميعنا لسيطرتهم، هذا ما كتبه فرانشسكو غويكيارديني (١٤٨٣ ـ ١٥٤٠) مستشار آل ميديشي. نقلاً عن أ. كلو: **سليمان القانوني** SOLIMAN LE MAGNIFIQUE، منشورات فايار، باريس ١٩٨٣، ص ١٧١. ويضيف هذا المؤرخ قائلاً: «لم تكن الصيغة قد وجدت بعد، ولكن الفكرة كانت متداولة، ولسوف تسمى بسياسة التوازن».

للثقافة الاوروبية ان تتعامى بكل طمأنينة عن الألف رباط ورباط الذي يشد تاريخها الى تاريخ الشعوب الاخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ان ظاهرة التعامي هذه تبرز بمنتهى الجلاء عندما نعقد مقارنة بين كتب تدريس التاريخ في المرحلة الثانوية. فإشكالات التوازن وامتداداتها خارج أوروبا كانت تعرض بفجاجة حتى منتصف القرن العشرين على جميع طلاب المرحلة الثانوية. ومَنْ من جيل الاربعينات لا يذكر «**الوجيز في التاريخ المعاصر**» لمؤلفيه ماليه واسحق بشروحه وإضاءاته الدقيقة حول الصفقات الخسيسة التي كانت تعقد على ظهر سكان أقاليم الامبراطورية المرجأ تنفيذ الحكم فيها؟ ولكن كل ذلك قد محي محواً من موجزات التاريخ المتداولة اليوم ليفسح مكانه مجال واسع لتاريخ الحضارة بهدف مكافحة الأحكام المسبقة الثقافية ـ مع التعامي التام عن تلك الصفحات الأساسية من تاريخ الغرب التي لا يمكن لولاها لتاريخ الشرق المعاصر إلا أن يتبدى وكأنه متاهة مظلمة من العنف والارهاب(١).

الحرب المحتومة:

وفي واقع الأمر لم تكن الامبراطورية العثمانية، في نهاية القرن التاسع عشر التي نحن بصددها، هي المريض الوحيد الذي لا أمل من شفائه، بل كانت المَلَكية النمساوية ـ المجرية، الضاربة جذورها في تربة الكاثوليكية، تعيش هي الأخرى ساعات نزعها الأخير. ولكن الرؤية الاوروبية، كما تتجلى في الكتابات حول المسألة الشرقية وكما يطالعنا أثرها في كتب تدريس التاريخ لماليه وإسحق، هي التي تكتفي بإبراز الصعوبات التي كانت تواجهها الامبراطورية العثمانية وحدها للبقاء على قيد الحياة، وهي التي تركز على عيوبها وحدها دون سواها. بل اكثر من ذلك، فالامبراطورية العثمانية كانت امبراطورية اسلامية؛ والحال أنه في أواخر القرن التاسع عشر كانت النظريات العرقية قيد ازدهار في أوروبا ـ ومع ذلك فقد مرّ زمن كان يكال فيه المديح في الأدب الأوروبي للسلاطين الاتراك على تسامحهم وحسن إدارتهم لأقاليمهم. وسوف نحاول أن نفسر هذه المفارقة في الفصل التالي.

على أن أدب ذلك العصر لم يرهص على ما يبدو بانهيار امبراطورية أخرى بكل ما

(١) من أصل ٧٤٧ صفحة يخصص وجيز ماليه واسحق (**التاريخ المعاصر منذ أواسط القرن التاسع عشر** HISTOIRE CONTEMPORAINE DEPUIS LE MILIEU DU XIX SIECLE، منشورات هاشيت، باريس ١٩٣٠) ١٩٣ صفحة لوصف انعكاسات سياسات القوة الاوروبية خارج اوروبا، ومنها ٧٠ صفحة لشؤون الشرق (البلقان والاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية). أما الوجيز الحالي للصف الحادي عشر الثانوي. لمؤلفه هاتييه، فإنه يخصص، من أصل ٣٨٢ صفحة، ١٣ صفحة للأزمات الدولية التي تسببت فيها اوروبا خارج اوروبا، بالاضافة الى ربع صفحة حول الامبريالية الغربية في البلدان الإسلامية الغاربة شمسها وصفحة ونصف صفحة حول هذه الامبريالية في الصين. وبالمقابل يخصص ٧٩ صفحة، معززة بالصور، لنبذات عن الحضارات الاسلامية والصينية واليابانية والافريقية.

سيترتب عليه من انقلاب في معطيات التوازن الاوروبي وبكل ما سيتيحه من فرص للنزعة الجرمانية الوحدوية العدوانية والعنصرية لإضرام الحريق في قلب أوروبا في الاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥. آية ذلك أن الملكية النمساوية ـ المجرية جزء لا يتجزأ من اوروبا، وقد كانت عاصمتها فيينا اكبر مركز للفن الموسيقي، وهي تضرب جذورها في عمق التاريخ الاوروبي: الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وحتى اذا كانت فرنسا الجمهورية والعلمانية أو انكلترا الدستورية بعيدتين بأعرافهما السياسية عن أعراف بلاط فيينا، فإن المملكة النمساوية ـ المجرية تبقى غير قابلة للمشابهة مع الامبراطورية التركية. صحيح أن الرأي العام الليبرالي الاوروبي كان يدرك بوضوح ان بنى مَلَكية آل هابسبورغ لم تعد تطابق تطور الاعراف السياسية، ولاسيما حركة القوميات المتواكبة مع صعود الصبوات الديموقراطية. ولكن هنا ايضاً لعبت إشكالات التوازن الاوروبي دوراً كبيراً في صون الامبراطورية النمساوية المجرية، لأن كاثوليكية آل هابسبورغ الجرمانية كانت بمثابة ثقل موازٍ للدولة البروسية البروتستانتية الآخذة بالتوسع السريع، كما للمطامع القيصرية في جملة العالَم السلافي والاورثوذكسي الذي يطوق، بكل ما في الكلمة من معنى، من بحر البلطيق الى البحر الأبيض المتوسط، أوروبا الجرمانية والفرنسية والانكليزية.

وكان لابد ان تتضافر عوامل شتى في مجرى الحرب العالمية الأولى للاطاحة بالملكية الهابسبورغية، ولاسيما منها، كما يبين فرانسوا فجتو عامل «التحول الجمهوري» في اوروبا من خلال تجسد الهيمنة الايديولوجية الفرنسية التي انضوت تحت لوائها الشخصيات التشكيلية التي كانت تطالب بحل الامبراطورية(١).

ومن المؤكد ايضاً أن أصوات تشقُّق ينذر بالخطر كانت تُسمع في البنى السياسية لامبراطورية القياصرة، وأن هزة أرضية أخرى كانت تلوح نذرها في الافق وتلوح معها نذر نتائج وعواقب لا تقل خطورة. ولكن لا يمكن للمرء إلا أن يذهل إزاء قلة احتفاء النظرة الأوروبية السائدة عصرئذ باحتمالات المستقبل امام مشهد السوس الذي كان ينخر هاتين الامبراطوريتين بالاضافة الى ذاك الذي كان ينخر الامبراطورية العثمانية. وفي الواقع ما كان لشيء آخر غير سياسات التوازن الاوروبي الشديدة التقلب ان تنقذ من الانهيار النهائي تلك الامبراطوريات الثلاث التي زعزعتها الحداثة الاوروبية في أسسها بالذات. لكن حتمية الحرب كانت تتأكد يوماً بعد يوم، طرداً مع تزايد صعوبة الحفاظ على التوازن ولم تكن الحرب بين شتى «القوميات» البلقانية، بين ١٩١١ و١٩١٣. بعد انعتاقها شبه التام من أسر الوصاية العثمانية وتأجيج حدة التناقض والعداء فيما بينها من جراء تدخلات القوى الأوروبية الحامية

(١) فرانسوا فجتو: صلاة الموتى لامبراطورية متوفاة: **تاريخ هدم النمسا ـ المجر** REQUIEM POUR UN EMPIRE DEFUNT, HISTOIRE DE LA DESTRUCTION DE L'AUTRICHE HONGRIE، منشورات ليو كومون، باريس ١٩٨٨. وتجدر الاشارة الى أن هذا المؤلَّف الأساسي، الذي يتطابق ومعظم تحليلاتنا، قد صدر في اللحظة التي كنا انتهينا فيها من إعداد هذا الكتاب، ومن ثم لم يكن في مقدورنا أن نستشهد مطولاً بنتائج أبحاث كاتبه التي تطابق فيما يخص الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية ما انتهينا اليه بصدد الأمبراطورية العثمانية.

لها والطامعة فيها، إلا مراجعة عامة تمهيداً لاندلاع الحرب العالمية الاولى. ولعل كلمة «طمع» لا تكفي هنا، إذ ما كانت اية قوة اوروبية تولي تأييداً ومساندة لأية قضية قومية إلا لقاء وضع الأراضي «المحررة» تحت وصايتها، المباشرة أو غير المباشرة، أو في أدنى الأحوال لقاء الحصول على تنازلات ذات طابع اقتصادي. وفي بلاد الفرس وبلاد الرافدين والأناضول لم تكن المزاحمات الاقتصادية بين الدول الاوروبية أقل ضراوة، ولاسيما من جراء التوسع الاقتصادي لألمانيا في الامبراطورية العثمانية بهدف موازنة رجحان كفة فرنسا وانكلترا عليها من حيث شساعة الممتلكات الكولونيالية.

ان حتمية الحرب تلك أضحت مألوفة وعادية في الوعي الاوروبي السائد عصرئذ. وربما كان في مقدورنا تفسير هذه الظاهرة بالتفاؤل الساذج للنخب السياسية الاوروبية بصدد قدرة الايديولوجيات الكبرى، من ليبرالية أو قومية أو اشتراكية، على تسوية المشكلات فوق أنقاض الحرب الكبرى المقبلة. فتلك الايديولوجيات بالاضافة الى تسارع التقدم التقني و«تأورب» العالم، كانت تبدو وكأنها تعلل كل أهل الفكر في اوروبا بالوهم بأن الحرب يمكن أن تمهد الطريق ايجابياً الى عالم أفضل، بإلغائها كل رواسب الإقطاع القديم أو الأباطيل الدينية التي لاتزال تعوق مسيرة تلك القارة، التي أضحت مركز العالم، نحو المزيد فالمزيد من التقدم والحداثة. وما ملحمة السان ـ سيمونيين في مصر، التي أفضت الى حفر برزخ السويس، إلا واحد من شواهد ذلك التفاؤل المعقودة ناصيته على الايديولوجيات الجديدة كما على التقنيات الجديدة.

بيد أن مجرى الاحداث اللاحق لن يعتم أن يظهر أنه لا الايديولوجيات الحديثة الكبرى المؤسِّسة لأوروبا الدول القومية ولا الانجازات المادية والتقنية قد مهدت السبيل فعلاً أمام بزوغ عالم افضل.

٣

الهوية القومية بين الأساطير والوقائع

ان عودة مجددة الى أدبيات القرن التاسع عشر أو مطلع القرن العشرين من شأنها أن تضفي على استقصائنا التاريخي هذه إضاءات لا يستهان بها. ونقصد بتلك الأدبيات كل ما كتب مما لا يقع تحت حصر حول حركة القوميات ويقظة الشعوب. وتستمد هذه الكتابات مصدر إلهامها الرئيسي من المنابع الكبرى للفكر المؤسس للحداثة، كما أنها تقدم النسغ المغذي لكل الرؤى المحرِّفة التي تسم بميسمها شطراً غير قليل من أدبيات المسألة الشرقية والمشكلات البلقانية. ولا ريب في أن هذه الكتابات، بحجمها وبوقعها في أوروبا كما في خارج أوروبا، قد أسهمت في زعزعة شرعية البنى الامبراطورية أو التراثية القديمة للسلطة في العالم. ولكن ليس من المؤكد بدرجة مماثلة من الوضوح أن هذه الحركة قد أفلحت في تقديم بنية معقلنة بديلة للمجتمعات التي كانت تؤلف فيما مضى جزءاً من نظام للسلطة لا يستمد شرعيته من فكرة الأمة.

وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن الأدبيات بصدد حركة القوميات ستنضاف اليها في فترة ما بين الحربين أدبيات لا تقل غزارة حول حقوق الأقليات القومية. وسوف تشكل هذه الحقوق جانباً لا يستهان به من الجهود الجديدة المبذولة في مضمار القانون الدولي، النظري منه والوضعي وسوف تحظى هذه الحقوق باهتمام نشيط من قبل عصبة الأمم؛ وسوف تغص المعاهدات العديدة التي جرى توقيعها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى لتسوية الأوضاع الناشئة عن تقطيع أوصال امبراطورية آل هابسبورغ وامبراطورية بني عثمان، في شبه جزيرة البلقان كما في المشرق العربي، بالبنود التي تتحدث عن وجوب احترام حقوق الأقليات الاثنية والدينية والقومية.

في أصول الهوية القومية

من الممكن إذن للحال أن نطرح على أنفسنا سؤالاً مشروعاً، وان يكن ساذجاً، لمعرفة كيف ولماذا انتهت تلك الحركة الكبرى التي أطلقتها ثقافة عصر التنوير الأوروبية لـ«تحرير الشعوب» الى خلق مشكلات حماية الأقليات المستعصية على كل حل. ومما يزيد في حدة سؤال كهذا ان الايديولوجيات الحديثة أرادت جميعها، سواء في طبعتها الليبرالية أو الاشتراكية،

أن تكون «محرِّرة» من كل شكل متطرف من أشكال القمع.. ولئن تضاءل الكلام اليوم عن مشكلات الأقلية في ترانسلفانيا أو الجبل الأسود ـ رغم عودتها الى البزوغ مؤخراً بحدة ـ فإن ظاهرات نزع الاستقرار في معظم بلدان العالم الثالث تجد نسغها المغذي في مشكلات «الأقليات» المضطهدة أو في الفئات الاجتماعية الحاملة لايديولوجيات تسعى الى الحلول محل الايديولوجيا القومية أو الليبرالية أو الاشتراكية، مثل النزعة الأصولية القائلة بالوحدة الاسلامية. ولنذكِّر أيضاً بالحركات الفاعلة في قلب اوروبا بالذات مثل الحركة القومية الباسكية والارلندية والكورسيكية، بعد أن خمدت ظاهرياً على الأقل جذوة الحركتين البريتانية والاوكسيتانية. وأخيراً فإن الخوف من «لبننة» الأوضاع ومن تعميم الإرهاب الشرق ـ أوسطي يظهر الى أي حد يبقى التأكيد على الهوية القومية مصدر تعقيدات محلية وإقليمية ودولية.

وربما كان أبعث على القلق، ولا سيما بالنسبة الى الوعي الأوروبي للعالم، كما بالنسبة الى الايديولوجيا الصهيونية إستمرار ظاهرة اللاسامية(١). فقد كان من المفترض أن تتأدى «النزعة القومية» اليهودية، وهي واحد من آخر الإفرازات الكبيرة لحركة القوميات في أوروبا في القرن التاسع عشر، الى تسوية المشكلة اليهودية. وكانت العودة الى الأرض مع إنشاء دولة ـ ما كان ينبغي بالضرورة أن تكون هي فلسطين في نظر مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل ـ قد اعتبرت انها هي الحل المعجزة. فـ«الكرامة» المستعادة من خلال الوجود على شكل «أمة» والحماية الموفرة للفرد المضطهد من خلال دولة تجسد تلك الأمة: ذانك كانا مقومين أساسيين من مقومات حل مشكلة اللاسامية المؤرقة. والحال أن تطور وعي قومي يهودي وإنشاء دولة اسرائيل ما جسدا قط ذلك الحل المثالي، وهذا بصرف النظر عما تسببا فيه في كل بقعة الشرق الأوسط من هزات أرضية سنعود الى الكلام عنها لاحقاً.

ما الشعب، ما الأمة، من يحدد روحهما، وعيهما الجمعي، بأي أسلوب وفي أي نظام سلطة؟ هذه وغيرها مشكلات معقدة يقف أصحاب الرؤى والمغامرون ورجال السلطة على أتم استعداد دوماً لتسويتها، سبيلهم الى ذلك إملاء القيم والفضائل التي تحدد الجماعة القومية، بالاعتماد على عنف الأفكار البسيطة، ان لم نقل التبسيطية المتواكب في كثرة من الأحيان مع عنف السلاح. وحتى لا تكون مقاصد استقصائنا التاريخي هذا مثيرة للالتباس، فلنؤكد هنا مرة ثانية أننا لا نحاكم النزعة القومية مثلما لا نحامي عن الامبراطورية المتعددة القوميات. وإنما مبتغانا أن نتساءل وأن نعمل النظر لنفهم كيف تتولد عن أوضاع تاريخية محددة، لها معطياتها المحلية والجغرافية النوعية، أوضاع أخرى في أمكنة أخرى وأزمنة أخرى هذا ما يجلوه بمنتهى الوضوح البزوغ الصراعي للحداثة الأوروبية وإسقاطاتها التاريخية خارج أوروبا. ولهذا فإن تفكيراً من هذا القبيل هو وحده الذي يتيح للمرء أصلاً أن يفهم ثم أن يرسم بدايات حلول لأوضاع تبدو وكأنها متعذرة الحل.

وسوف نجدنا منقادين، في إطار إستقصائنا، الى أن ندرك أن الهوية الجماعية، سواء

(١) التعبير الشائع في اوروبا واميركا والمقصود به العداء لليهود في تلك البلاد (م).

أسميت بالهوية الاثنية أم القومية أم الاثنية القومية، ليست ظاهرة مركبة فحسب، بل كذلك شديدة التقلب عبر الحقب التاريخية. فهوية مجتمع من المجتمعات ليست ثابتاً داخلي المنشأ. بل يرتبط تطورها بالمؤثرات الخارجية، وبالتداول الدولي للأفكار والثقافات والحضارات؛ كما يرتبط بالصراعات على السلطة داخل كل مجتمع، وهي الصراعات التي تشحذها هي نفسها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات واختلال التوازنات على مستوى المناطق الجغرافية الكبيرة، وبالتالي المنافسات بين القوى الاقليمية أو الدولية. ولهذا لم تصبح حركة القوميات في البلقان «مستودع بارود» إلا لأن أنظمة السلطة القديمة الهابسبورغية والعثمانية راحت تنهار تحت ضربات الأفكار الأوروبية الجديدة والمنافسات المسلحة بين دول اوروبا الكبيرة.

ان الرؤية الأوروبية للقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين للهوية الجماعية ـ وهي الرؤية التي ما زلنا نحمل آثاراً بعيدة الغور منها ـ كانت هي نفسها، رغم كل ما تسدله من سُتُر حاجبة حول جوانب بتمامها من التاريخ، منسوجة من خليط متنافر من الأفكار المتناقضة النتائج. فمن جهة أولى، إشكالية **تحرر** الانسان التي نلتقيها اليوم في ايديولوجيا حقوق الانسان وفي آليات الديموقراطية التمثيلية؛ ومن الجهة الثانية، التوسط المحتوم في هذا التحرر **للجماعة القومية** المتجسدة في الدولة. ومن هنا فكرة «تحرر الشعوب» وتطور مختلف تصورات «الأمة» و«روح» هذا الشعب أو ذاك. وقد اتسع نطاق هذه الأفكار وتَرَجَّع صداها في اللحظة عينها التي كانت فيها النظريات الداروينية في البقاء وتطور الأنواع تلاقي رواجاً في أوروبا، وفي اللحظة عينها التي راحت تتحول فيها الفلسفة الهيغلية في تطور تاريخ الحضارات الى فلسفة سائدة في الفكر الأوروبي، الأمر الذي ترتب عليه نهوض منقطع النظير في الأبحاث حول الأجناس والحضارات والثقافات والجماعات اللغوية.

مرآة الاستشراق

ما العرق والدين والثقافة والفلسفة والأخلاق ووضعية العلوم والتقنيات والأنظمة السياسية إلا المعايير الذاتية شبه الخالصة التي ستنتظم حولها الرؤية الأوروبية للقوميات في مجرى القرن التاسع عشر في خليط مثير للدهشة من الأحكام المسبقة بصدد رؤية كل قومية اوروبية للأخرى أولاً، وبصدد الرؤية الأوروبية للعالم غير الأوروبي ثانياً. وكانت مرحلة التساؤل والاستفهام والتقصي والتأكيد على نسبية مكانة أوروبا ونوعيتها في العالم وفي التاريخ، مرحلة كبار مفكري عصر النهضة وعصر التنوير الأوروبي، قد انقضى أوانها. وتوارت رؤى مونتاني ومونتسكيو ومكيافلي وفولتير وغوته لتخلي مكانها لليقينيات الهيغلية الكبرى، المعززة بتطور العلوم والتقنيات، والتي وظفها رينان وغوبينو لتشييد نظام هرمي للمجتمعات البشرية يعزز لدى اوروبا شعورها بالتفوق. والمفكر الوحيد الذي لن يؤخذ بهذه النشوة هو توكفيل، نظراً الى أن اهتمامه لن ينصب على روح الشعوب وعلى صفات الأجناس البشرية بقدر

ما سينصب على آليات السلطة السياسية التي تمكِّن المجتمعات البشرية بصورة فعلية من حكم نفسها بنفسها على قاعدة احترام رأي كل كائن بشري ووضعيته[1]. وفي سياق كهذا تصبح مفهومة ضرورة الرحلات الى الشرق، وهي نوع أدبي تقدمت الإشارة اليه وستكون لنا اليه عودة: الشرق ـ المرآة الذي يتيح لأوروبا أن تتأمل في صفحته تفوقها بعد أن قهرت الاستبداد وطردت «ظلمات» القرون الوسطى.

لقد لفتت بعض المؤلفات الصادرة حديثاً انتباهنا الى الوظائف المتعاقبة التي أداها الاستشراق في تكوين منظورات أوروبا. الاستشراق أولاً كنظرة الى الذات قبل أن يكون معرفة حقيقية بالآخر. فالشرق في مثل تلك الأدبيات ما هو إلا ذريعة، أو متخيَّل يساعد على تركيز الهويات السياسية الجديدة التي ابتدعتها أوروبا لنفسها. والنظرة الأوروبية، التي كانت معجبة أول الأمر بأمبراطورية السلاطين الأتراك، وبما تكفله من سلم واستقرار لرعاياها، وبما توفره من حسن ادارة لأقاليمها الواسعة وقومياتها في مواجهة أوروبا التي كانت تمزقها انقساماتها وخصوماتها الدينية والسلالية، والحرب الدائمة بين عواهلها، أخذت تتحول شيئاً فشيئاً الى نظرة تبخيسية طرداً مع الضعف العسكري الطارىء على الامبراطورية العثمانية في مواجهة الدول الأوروبية ودخولها في سيرورة انحطاط لا برء لها.

ثم ألم تكن نهاية العصر الوسيط وبداية عصر النهضة حقبة شديدة الاضطراب في أوروبا على الصعيد السياسي كما على صعيد الأفكار؟ ثمة مؤلَّف جماعي كبير، حرره بعض من خيرة مؤرخي اوروبا حول «**نهاية القرون الوسطى وباكورة الأزمنة الحديثة**» (١٤٥٣ ـ ١٤٩٢)، يوضح مدى «البلبلة الفكرية» التي عرفها القرن الخامس عشر الغارب، كما يوضح كيف استطاعت الامبراطورية العثمانية، بفتوحاتها في أوروبا الوسطى والبلقانية، أن تحل النظام محل الفوضى الاقطاعية المزمنة التي كانت تكابد منها تلك المناطق[2]. وفي معرض الكلام عن السلطان العثماني يقول اولئك المؤلفون: «لقد أضحى بالنسبة الى العامة، الذين ازداد انعزاله عنهم، ضرباً من «إله أرضي» لا تحجم عن السير تحت إمرته بلا تبصر؛ كما أنه لم يعد في الوقت نفسه بالنسبة الى اوروبا الشرقية والوسطى مجرد موضوع للرهبة، بل أضحى أيضاً نموذجاً للنظام»[3].

وهذا ما يوضحه على كل حال المؤلَّف الجدير بالاعجاب الذي وضعته هوغيت فالنسي حول «**البندقية والباب العالي، مولد المستبد**»[4] فقد روت لنا بالتفصيل، من خلال نصوص

(١) ان مراسلات توكفيل مع غوبينو بديعة من هذا المنظور. انظر أ. دوب توكفيل، **الأعمال الكاملة**-OEUVRES COMPLETES، المجلد التاسع، منشورات غاليمار، باريس ١٩٥٩.

(٢) هـ. بيرين وأ. رينوديه وإ. بروا وم. هندسمان ول. هلبن: **نهاية القرون الوسطى وباكورة الأزمنة الحديثة** (١٤٥٣ـ ١٤٩٢) LA FIN DU MOYEN AGE L'ANNONCE DES TEMPS NOUVEAUX (1453-1492) سلسلة «شعوب وحضارات» بإشراف ل. هلبن وف. سانياك، المجلد الثاني، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٣١.

(٣) المصدر المذكور ص١٣٦.

(٤) هوغيت فالنسي: VENISE ET LA PORTE SUBLIME, LA NAISSANCE DU DESPOTE، سلسلة ونصوص القرن العشرين، باريس ١٩٨٧.

رحلات سفراء البندقية الى بلاد السلطان التركي، قصة انقلاب النظرة الأوروبية الى الشرق.

وهذا ما يفعله أيضاً المؤلِّف البديع الذي وضعه الآن غروريشار عن «**بنية السراي، أو صورة الاستبداد الآسيوي في الغرب الكلاسيكي**»[1]، إذ يوضح وظيفة الاستشراق الاوروبي في عصر الأنوار: فهو باستيلاده المسخ الخيالي من استبداد الاسلام انما كان يسعى الى صرف عواهل اوروبا المسيحيين عن التشبث بحبل الاستبداد المستند الى ملكية الحق الإلهي. وقد قام مؤخراً تييري هنتش، وهو جامعي معروف، بتطبيق منهج غروريشار الخصب على أحداث أكثر معاصرة وأكثر اتصافاً بالطابع السياسي. فكتابه عن «**الشرق المتخيَّل، الرؤية السياسية الغربية للشرق المتوسطي**»[2] يحلل ويفك ألغاز جملة الكليشهات الأوروبية المتداولة حول الشرق العربي على ضوء البنى العميقة المتناقضة للفكر الأوروبي الديموقراطي والاستعماري في آن معاً.

وهذا ما يتيح لنا أيضاً أن نفهم القراءة التي يقدمها فرانسوا هارتوغ لـ«**مرآة هيرودوتس**» التي يحدد من خلالها المؤرخ الاغريقي الكبير معالم حداثة اليونان القديمة بالاستناد الى مفهوم «الأنا» المتحضر و«الآخر» الهمجي[3] فالسقيتيون، وكانوا من البدو المترحلين عند التخوم البلقانية لأوروبا، هم الذين أدوا يومئذ دور المرآة لتحديد معالم الهوية الاغريقية المتجذرة في التطور الحضري. وما كان لعصر النهضة الاوروبي، المفتون بتاريخ اليونان القديم، إلا أن يصطنع لنفسه، على غرار هيرودوتس، مرآة للآخر ليحدد هويته هو ذاته. وسوف يكون الاسلام اللامعيَّن الحدود لأوروبا الحديثة ما كانه لهيرودوتس اولئك السقيتيون الذين لا يقعون تحت ممسك والذين كان وصفهم خيالياً أكثر منه واقعياً.

ان مطالعة هذه المؤلفات ضرورة لا غنى عنها لكل من يريد أن يفهم كيف تعمل منظورات الرؤية الأوروبية حول الشرق «المسلم»، وأن يدرك أن الاكتشاف «الفجائي» للآخر هو في المقام الأول عبارة عن إنشاء مجموعة رموز جديدة لتوكيد معرفة الذات ولإرساء أسس هوية جماعية جديدة قيد الولادة. وسوف تكون لنا عودة الى هذه النقطة الأساسية في ختام استقصائنا.

الكوسموبوليتية والتمازج الاثني

لهذا السبب بالذات تأدت انهيار الامبراطوريات الى زوال نظام مؤسسي للهوية المتعددة كان سائد المفعول بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط لصالح أنظمة أحادية البعد أنتجها

(١) ألان غروريشار: STRUCTURE DU SERAIL, LA FICTION DU DESPOTISME ASIATIQUE DANS L'OCCIDENT CLASSIQUE، منشورات لوسوي، باريس ١٩٧٩.

(٢) تييري هنتش: L'ORIENT IMAGINAIRE, LA VISION POLITIQUE OCCIDENTALE DE L'EST MEDITERRANEEN. منشورات مينوي، باريس ١٩٨٨.

(٣) ف. هارتوغ: مرآة هيرودوتس، بحث حول تصور الآخر-LE MIROIR D'HERODOTE. ESSAI SUR LA REPRESENTATION DE L'AUTRE، منشورات غاليمار، باريس ١٩٨٠.

التاريخ الخاص للملكيات المركزية الأوروبية وصدَّرتها أوروبا الأمم الامبراطورية. لقد كانت هوية سكان الامبراطوريات غنية لأن تمازج السكان وتخالط مختلف الجماعات الاثنية أو اللغوية أو الدينية فوق أرض مشتركة كان من السمات المميزة لمناطق جغرافية واسعة، ريفية ومدنية، من تلك الامبراطورية. وكان حسب تلك الامبراطوريات الكبيرة أن توطد هيمنتها حتى يتأمن الاستقرار للشعوب الخاضعة لها، وتتأمن مع الاستقرار فرصة التمازج والتخالط فيما بينها. ونحن لا نزعم أن هذا التخالط كان على الدوام تاماً لا تشوبه شائبة، ولكن حيثما قيِّض له أن يسود ما كان الاختلاف يعد فضيحة أو جرحَ هويةٍ بالنسبة الى الشعوب المتخالطة. بل كان على النقيض من ذلك واقعة من وقائع الحياة اليومية بأفراحها وأتراحها، ومصدراً لثراء الحياة الاجتماعية من خلال مضاعفة آلياتها وتكاثر رموزها.

أنستطيع هنا ألا نشير الى تلك الصور الأخاذة للمدن الامبراطورية «الكوسموبوليتية» الكبرى من نظائر استانبول وازمير وسالونيكا وفيينا وبودابست وبراغ حيث كانت تتمازج، في تناغم وتساوق في أغلب الأحيان، الشعوب الأكثر اختلافاً؟ ولنقلِّب الطرف أيضاً في المحفورات أو الصور الفوتوغرافية القديمة للأرياف البلقانية أو الشرق ـ أوسطية وقراها حيث يتجاور المسجد والكنيسة والحارات التابعة لكل منهما في تناسق معماري رائع التوازن، بتساوٍ حيناً وبتراتب هرمي حيناً آخر. أو فلنجل النظر أيضاً في ما تبقى من القرى اللبنانية أو الفلسطينية أو السورية حيث يمد التخالط الاسلامي ـ المسيحي جذوره في عمق القرون. لقد كان التنقل حراً في تلك الامبراطوريات، بلا جواز ولا حدود، وكان في وسع المرء أن ينزح بملء ارادته عبر تلك الحدود بدون أن تكرهه على ذلك صفقات فصل أو ضم المقاطعات التي تبرم ضداً على إرادة المعنيين الرئيسيين. وكان في مقدور المرء أن يكون يونانياً أو ألبانياً أو رومانياً أو أرمنياً وأن يترقى في مدارج البيروقراطية المدنية العثمانية؛ وكان في وسعه أن يكون كرواتياً أو صربياً أو ايطالياً وأن يخدم في بلاط فيينا أو بودابست وقد كان الولاء للامبراطورية، وللسلالة التي تحكمها، عنصراً من عناصر الهوية السياسية آنئذ، مثلما هو اليوم حال الولاء لحزب سياسي وللأفكار التي يجسدها.

ولكن موضع الاختلاف بالنسبة الى الهويات الأحادية اللون السائدة اليوم هو أن المركَّبات الأخرى للهوية كانت غنية بتعددية تجهلها عملياً أوروبا الحديثة. وبالفعل كان في ميسور المرء آنئذ أن يكون في آن واحد سلافياً ومسلماً (حالة البوسنيين وشطر من الألبانيين)، أو سلافياً وكاثوليكياً (الكرواتيين)، وليس بالضرورة سلافياً وأورثوذكسياً (الصرب والبلغار). كان في مستطاعه أن يكون سلافياً مسلماً أو كاثوليكياً أو اورثوذكسياً وأن يتكلم في الحياة اليومية لغة خاصة. من قبيل الألبانية أو الرومانية أو الصربية ـ الكرواتية، وأن يتخاطب في الوقت نفسه على صعيد النخب بالألمانية أو الروسية أو المجرية أو التركية أو الايطالية أو الفرنسية. وفي الاتجاه المعاكس. كان في ميسوره أن يكون اورثوذكسياً ولكن بدون أن يكون سلافياً، نظير اليونانيين، أو نظير الطوائف العربية المسيحية الملكية التي حافظت على كل التراث البيزنطي الديني والليتورجي، وكذلك نظير جميع الطوائف المسيحية

التابعة للكنائس الشرقية القديمة (الآشوريين، النساطرة، اليعاقبة، الموارنة)؛ وهذا ان لم نشأ الكلام عن الطوائف اليهودية العديدة ذات الأصل الاسباني والعربي (السفارديين) أو ذات الأصل الجرماني والروسي والدانوبي والبلقاني (الاشكنازيين)، ولكل منها لغتها الخاصة التي هي في الغالب مزيج من العبرية ومن اللغات المحلية السائدة.

كان من الممكن للمرء اذن في الشرق الأدنى أن يشعر بأنه في آن واحد عربي، ويهودي أو مسيحي، وعثماني وأن يتكلم في الوقت نفسه العربية أو اليونانية أو التركية أو الملتّنة أو اليدّية اذا كان من النخبة الحضرية. أضف الى ذلك أن الارتباط بالأرض بالنسبة الى الفلاحين، وبالمدينة. بالنسبة الى الحضريين، كان يعززه التواجد منذ أجيال وأجيال فوق أرض واحدة أو في تجمع مديني أو شبه مديني واحد. وعلى هذا النحو كانت مقدونيا، الأرض اليونانية الأصل مقطونة بالصرب والبلغار والألبان، فضلاً عن اليونان والترك واليهود؛ وكانت ترانسلفانيا مأهولة بالمجريين والرومانيين والبلغار والألمان واليهود، وعلى الرغم من أن إزمير كانت مركز استيطان تركي، فقد كانت عملياً مدينة يونانية؛ أما سالونيكا، فعلى الرغم من أنها يونانية الأصل باعتبارها عاصمة مقدونيا فقد كانت مدينة بلقانية نموذجية يسكنها السلافيون واليونانيون والأتراك والكاثوليكيون والاورثوذكس واليهود. وبوسعنا أن نضاعف الأمثلة بقدر ما نشاء، إذ ما القول بالقدس وانطاكية وحلب وماردين وبيروت ومرسين والاسكندرونة في المشرق، فضلاً عن سائر المناطق الريفية في آسيا الصغرى العثمانية حيث كان يتعايش في سلام ووئام منذ أكثر من ألف عام الأتراك والأرمن والأكراد والآشوريون والعرب؟

ليس مبتغانا هنا أن نخلع صفة المثالية على ماضٍ قضت عليه الحركة الأوروبية للقوميات والحروب التي استتبعتها، وكان لبنان وفلسطين لا يزالان يجسدانه قبل أن تظهر الى حيز الوجود في عام ١٩٤٨ وتتوطد القوة العسكرية والايديولوجية للدولة الصهيونية. وصحيح أنه ما كان كل شيء وردياً في تلك الأمصار. فقد كانت توترات اثنية أو دينية محددة في الزمان وفي المكان تعلن عن وجودها بين الحين والآخر، مترافقه أحياناً بأعمال عنف وباضطهادات عابرة. ولكن قبل أن تضع الدول الأوروبية أيديها على هذه المشكلات لتجعل منها عنصراً أساسياً في سياستها التوسعية والتوازنية، كانت العلة الأساسية للأحداث الفقر، وبخاصة قلة الأراضي، أو سوء تسيير هذا الاقليم أو ذاك من قبل والٍ ضعيف الشخصية أو مغامر ظمىء الى السلطان، يمثل السلطة الامبراطورية المركزية، سواء أكانت سلطة بني عثمان أم سلطة آل هابسبورغ.

الدولة القومية الأوروبية ضد تعددية الهويات

في مجرى القرن التاسع عشر ستنتقل الى الأقوام البلقانية والشرق ـ أوسطية عدوى حركة القوميات لتؤلبها على بعضها بعضاً في خصومات مسدودة المنافذ، ما كان يندر أن تتأدى أحياناً الى مجازر جماعية وتهجير قسري للسكان. وإذا كنا نصف تلك الخصومات

بأنها مسدودة المنافذ فهذا لأن الدول الأوروبية كانت تؤجج جذوتها بمنافساتها ومطامحها المتناقضة. وكان من الدارج في مثل هذه الأحوال الكلام عن نزعات ثأر محلية وعن مشكلات أقليات، والتفرج على السكان المشحوذ حنقهم وقد تحولوا الى طعمة لنار الحقد والذبح والتهجير بعد قرون عديدة من العيش المشترك المسالم.

وفي الواقع، وحتى لو ضربنا صفحاً عن تدخلات الدول الأوروبية المبلبلة للاستقرار، فإن نموذج الدولة القومية الأوروبية هو الذي انتشر وعمّ في حوض البحر الأبيض المتوسط تواكبه الايديولوجيات التي تبرره وتكرسه. انه المبدأ الشهير «دين البلاد من دين أميرها» REGIO EJUS, RELIGIO CUJUS الذي نصت عليه معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) التي وضعت حداً لحرب الثلاثين عاماً الضروس. فبموجب تلك المعاهدة تكرس الاعتراف بدول الأمراء التي نبذت الكاثوليكية واعتنقت شعائر الكنائس البروتستانتية. وقد تقطعت بذلك أواصر وحدة العالم المسيحي الأوروبي، لكن بقيت التعددية مرفوضة؛ فلكل مملكة ولكل إمارة دينها الرسمي. ويومئذ بدأت عمليات النزوح شبه القسرية لتأمين التجانس الديني لأنظمة السلطة. ومما يسترعي الانتباه أن الملكية الاسبانية، الرافضة هي الأخرى للتعددية الدينية، قد طردت قبل نصف قرن من الزمن مسلمي اسبانيا، وطردت معهم غالبية اليهود. ولسوف تبدأ بالاشتغال عما قريب السياسات «القومية»، التي لم تكن في الواقع إلا تعبيراً عن توطد أركان أنظمة الحكم الملكية التي لن تتوانى، ترسيخاً لسلطانها، عن محو الخصوصيات المحلية وعن انتهاك الاعفاءات القديمة والامتيازات الموروثة عن النظام السياسي للعصر الوسيط.

وسوف تنجز الثورة الفرنسية وتعزز عملية المركزة التي كانت شرعت فيها أنظمة الحكم الملكية، وسوف تجهِّز نفسها بوسائل حديثة لتقطيع الأتربة القومية ورسم حدودها وتأطير سكانها. وسوف تزرع الحروب النابوليونية في كل أرجاء أوروبا بذرة الدولة المركزية وخميرة الايديولوجيا القومية المتمحورة، في الغالب، حول تصور خاص للسلطة السياسية. فهناك مثلاً النزعة الجرمانية الاستبدادية والمحافظة والمنضبطة، مجسدة بمترنيخ ثم ببسمارك؛ وهناك النزعة الفرنسية الثورية والجمهورية؛ وهناك أخيراً النزعة السلافية الرسالية والخلاصية. ولن يعود في مستطاع سلطة الدولة القومية أن تتحمل **تعددية هوية** رعاياها أو مواطنيها. بل ستطالبهم بالولاء الأعمى لها ولنظام السلطة المنبثق عنها.

ولن تتأخر ردة الفعل: فشطط هذا النظام وما استتبعه من عواقب وخيمة سيدفع باتجاه نشوء ايديولوجيات اشتراكية وأممية لن تلبث أن تزعزع أركان النظام الأوروبي في كل مكان تقريباً من القارة، مضيفة بذلك عنصراً جديداً للبلبلة ونزع الاستقرار الى سائر العوامل المتمثلة بالمنافسات والمزاحمات والتوازنات العارضة بين «القوميات» الامبراطورية.

وعلى هذا النحو ستقوم بنية الهوية في اوروبا، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر والى يومنا هذا، على أحادية البعد أو على ثنائيته بالأحرى. فإما الايمان المطلق بوجود قومية متفوقة على سائر القوميات الأخرى، وإما الإيمان بتفوق نظام سياسي، وفي الغالب الجمع بين الاثنين. ففي القرن التاسع عشر كان الاعتقاد بالتفوق القومي يصل دوماً الى تخوم ما نسميه

اليوم بالعنصرية، ولهذا كان مآله الى انحطاط في ضروب الشطط الفاشي في القرن العشرين، ثم في حروب نزع الاستعمار. وبعد الحرب العالمية الثانية سيؤثر الكلام عن الحضارة الأوروبية، اليهودية ـ المسيحية، ولا سيما الغربية، مما يناظر عالماً أمسى ثنائي القطب يتزاحم فيه الغرب الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الاميركية مع الكتلة السوفياتية الرازحة تحت هيمنة التوتاليتارية الروسية. **وهكذا تطابقت بنية الهوية مع بنية أنظمة السلطة على الصعيد العالمي.** وتماماً كما في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين سيكون لحركة القوميات وللنظريات السياسية المواكبة لها انعكاسات هائلة خارج أوروبا؛ ففي النصف الثاني من القرن العشرين ستجتاح ايديولوجيات النظامين السوفياتي والغربي العالم الثالث في جملته، لتشعل فتيل منازعات لا منفذ لها تكرر، تحت مظاهر شبه جديدة، المنازعات التي كانت انبثقت عن حركة القوميات الاوروبية في القرن التاسع عشر.

السياق الدولي والعوامل الداخلية المنشأ للمنازعات

لا يدخل في نيتنا هنا أن ننفي العوامل الداخلية المنشأ التي تتراكب معها المنازعات المغذاة من الخارج. فهذه العوامل الداخلية المنشأ تزيد أكثر في تعقيد طبيعة المنازعات التي لا تزداد من جراء ذلك إلا غموضاً. ودور العوامل الداخلية المنشأ هذا يجد ما يعززه في كون هذه العوامل تتأثر هي نفسها وتتغير بفعل العوامل الاقتصادية الخارجية التي تقلب الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي الأنظمة القيمية. ومن هنا كانت تلك التبدلات الفجائية في بنى السلطة، وبالتالي في بنى الهوية. وفي وضع كهذا يصبح التعقيد تراكمياً ودائرياً، طرداً مع التداخل الصميم بين العوامل الداخلية المنشأ والعوامل الخارجية المنشأ. ووضع لبنان الحالي شاهد نمطي على ذلك فيما يخص حوض البحر الأبيض المتوسط الى حد أن كلمة «لبننة» قد درج استعمالها في اللغة اليومية. وسوف نتوقف ملياً في الفصول اللاحقة، ولا سيما في القسم الرابع، عند تشابك العوامل الداخلية المنشأ والخارجية المنشأ في نشوء الأوضاع التنازعية في الشرق الأدنى.

على أن غرضنا هنا أن نبين كيف أن مجتمعاً من المجتمعات لا يسعه أن يتغير وأن يحدث تحولات في نظامه السياسي، وبالتالي في بنية هويته الجماعية، إلا حين تُخْصَب العوامل الداخلية المنشأ، الحاملة بالقوة فقط لأوضاع تنازعية، بعوامل خارجية. فالبلقان أو الشرق الأدنى لم يصبحا مستودعاً للبارود إلا لأن الموجات الصادمة، المنبعثة من الصراعات على مراكز القوة والنفوذ وما يواكبها من مزاحمات ايديولوجية بين الدول الأوروبية، قد أمكن لها أخيراً أن تتسرب عبر صدوع الامبراطوريات الروسية والهابسبورغية والعثمانية. وهذه الصدوع هي في حقيقتها صدوع التعدد والتعقيد في هويات السكان، وعدم كفاية آليات المركزة، وبالتالي ما يسمى اليوم بنقص الإدارة، أي التأطير غير الكافي للسكان. وتلك الصدوع هي أيضاً ـ وهذا عامل أساسي ـ صدوع شتى مظاهر التأخر الاقتصادي لتلك الامبراطوريات

وفقر سكانها الذين هم في غالبيتهم من الفلاحين. وهنا أيضاً نجد أن التأخر أو الفقر يقاسان بمقياس الفتوحات المادية والتقنية لأوروبا الدول القومية الكبرى.

ان قانون التغيرات هذا ـ وهو أيضاً المبدأ التفسيري للمنازعات التي يصعب فيها فصل البعد المحلي عن تطور جملة العوامل الخارجية ـ هو كذلك القانون الذي حكم التطور التاريخي لمختلف الكيانات الأوروبية. وقد أوضح ذلك بجلاء وسداد مؤلَّف صدر حديثاً في المقارنة بين الثورات الفرنسية والروسية والصينية(١). إذ كما أن الثقافة الأوروبية قد تفردت بعبادة فكرة الأمة والعرق، التي حلت محل ايديولوجيا وحدة الكنيسة الرسولية والرومانية، فقد تميزت أيضاً بعبادة فكرة الثورة. وهي فكرة لا تقل خطورة عن فكرة نجاز الأمة، لأنها تتمفصل مع الاعتقاد بإمكانية التحسين الفوري لمصير الشعوب من خلال عنف تطهيري، مناظر للعنف الذي يكون الغرض منه تحقيق الوحدة القومية وتجانس السكان.

إن إضفاء طابع من المثالية على فكرة الثورة، كما على فكرة الأمة، يغيِّب عن الأنظار كل التلاعبات بأوضاع الهوية الاجتماعية ـ السياسية المتعددة من قبل تيارات القوة والسلطة المحلية. وكذلك، وعلى الأخص، من قبل تيارات القوة والسلطة الاقليمية والدولية. ومن المحقق أن تشديد النبرة على الأسباب الاجتماعية ـ السياسية أو على الأسباب «القومية» الداخلية وحدها وعلى «عبقرية» النخب الثورية في قيادة التغير الاجتماعي وترسيخه، وعلى جثث وآلام مئات الآلاف من الكائنات البشرية، يفيد في تبرير العنف المؤسِّس لنظام جديد. بيد ان هذه المقاربة لا تسمح مع ذلك بفهم تعقيد الأوضاع والروابط التي تجمع بين الأحداث في إطار جغراسي معين في مرحلة بعينها من التاريخ.

وكما يوضح مؤلَّف سكوبول، فإن «العلاقات العابرة للقومية» هي التي «أسهمت في تمخض جميع الأزمات الاجتماعية الثورية، وقد كان محسوساً على الدوام تأثيرها في مآل الصراعات الثورية وشكلها»(٢). وفي سياق كهذا يمكننا، سواء بسواء، الكلام أيضاً عن الصراعات القومية. إن سكوبول يندد في استقصائه بـ«الرؤى الإرادوية» للسيرورات الثورية، تلك الرؤى التي تقود علماء الاجتماع والتاريخ الى «تفاسير سيكولوجية» تحتجب فيها السياقات العابرة للقومية للتحولات الثورية الكبرى خلف «التأملات حول مشاعر السخط وعدم الرضى أو حول الشعور بوجود تنافٍ جوهري بين الأهداف والقيم»(٣). واذا كان سكوبول يندد عن حق بهذا التصور باعتباره تصوراً «ساذجاً»، فلأن هذا المؤلَّف يوضح بجلاء، من خلال بحثه التاريخي المقارن، ان «الثورات الاجتماعية الحديثة لم تقم إلا في البلدان التي كان موقعها الدولي قد تعرض للخطر»(٤).

(١) ت. سكوبول: **الدول والثورات الاجتماعية، الثورة في فرنسا وروسيا والصين** ETATS ET REVOLUTIONS SOCIALES, LA REVOLUTION EN FRANCE, EN RUSSIE ET EN CHINE، منشورات فايار، باريس ١٩٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٦.

وفي رأي مؤلفنا ان «اي مقاربة نظرية جادة للثورات لا يمكن أن تتجاهل سياقها الدولي والتاريخي. والحال أنه اذا كان هذا ما فعلته حتى الآن دراسات نظرية عديدة، فهذا لأن **رؤيتها للحداثة**» [التسويد منا] ولعلاقاتها بالثورات بقيت متمحورة حول العوامل الداخلية الخاصة بكل امة»(١). وتلك هي بالضبط كل مشكلة التحاليل المعاصرة حول الاصولية الاسلامية وحول الارهاب والمنازعات في الشرق الأوسط. وهذا يصدق أيضاً على المشكلة اللبنانية التي يجري تحليلها بأسلوب لاذع على أنها نزاع بين اثنيات مختلفة مبطن بصراع اجتماعي خطير بين أقلية مسيحية غنية وجماهير مسلمة فقيرة؛ مثلما يصدق أيضاً على تحليل النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي يُصور على أنه نزاع مأساوي بين «نزعتين قوميتين»، يهودية وفلسطينية. وأما فيما يخص لبنان فإن الفئات المتحاربة المحلية لا تنتمي البتة الى إثنيات مختلفة، بالنظر الى أن الطوائف المسيحية تضرب بعميق جذورها في اللغة والحضارة العربية الاسلامية، مثلها في ذلك مثل سائر الطوائف ذات الانتماء الاسلامي؛ وبالمقابل فإن الملكية العقارية الكبيرة، في الريف وفي المدن، هي أشد تركيزاً بين أيدي الطوائف المسلمة منها بين أيدي الطوائف المسيحية(٢). وأما فيما يخص فلسطين فإنه لا الاسرائيليون ولا الفلسطينيون، كما سنرى، يمكن أن يدعوا لأنفسهم انتماء قومياً نوعياً بالمعنى الأوروبي للكلمة، نظراً الى أن الأوائل آتون من آفاق ثقافية واثنية ولغوية شديدة التباين، بينما ينتمي الأواخر الى الحضارة العربية في خصوصيتها الجغرافية المحلية: فلسطين.

ان الأمثلة التي سقناها والتي سنعود الى الكلام عنها تظهر على نحو مفجع التبسيطات الاختزالية في تحليل الأوضاع التنازعية، الناشئة هي نفسها عن الانقلابات الاوروبية الكبرى التي ما زلنا نعيش انعكاساتها الى اليوم والتي تصوغ في كل مكان من العالم تقريباً رؤية الحداثة الدولانية ـ القومية. وإزاء واقع كهذا فإنه لا عجب أن تظهر الى حيز الوجود ردات فعل لا عقلانية، تحمل معها آلاماً وأوصاباً كثيرة، ولكن لا شأن لها في نظر الفكر الامتثالي السائد سوى أن تعكر صفو السلام و«مسيرة» التقدم الكوني.

الدولة القومية ضد الأقليات

لا أحد يماري في أن أوروبا قد آذتها قرون طويلة من الحروب، وتقلبات الأنظمة السياسية والايديولوجية، والثورات، والمذابح الجماعية، وعمليات التهجير القسري للسكان. وبوسعنا من هذا المنظور أن نفهم أن تكون الامتثالية الفكرية والواقعية الجغراسية المطلقة في الانحياز الى السياسة الاميركية قد أضحت دينها وديدنها كلما وجدت نفسها مطالبة بأن تصدر

(١) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٢) بصدد هذه النقطة، انظر كتابنا: **الجغرافية السياسية للنزاع اللبناني** GEOPOLITIQUE DU CONFLIT LIBANAIS، منشورات لاديكفورت، باريس ١٩٨٦.

حكماً على المنازعات خارج أوروبا. ففي نظرها أن النظام السياسي القومي يستأهل بلا جدال تهجيراً للسكان، إذا ما اقتضى الأمر، تماماً كما كانت باريس تستأهل قداساً في نظر هنري الرابع. والحق أن النظام الأوروبي المنبثق عن حركة القوميات والنظريات السياسية للثورة الفرنسية ثم عن الحربين العالميتين، **قد قام فعلاً على ذلك المبدأ**، وجرى بالتالي **تهجير** الملايين من الأشخاص بسبب قوميتهم أو دينهم أو طبقتهم الاجتماعية.

وعلى هذا فإن عودة اليهود الى فلسطين لم تعتبر شذوذاً في مرآة النفس الأوروبية، وان تكن قد أفضت الى طرد شعب آخر. بل إن الإصرار الفلسطيني على التشبث بالأرض هو ما يدهش في هذه الحال، مع أن النزوح النهائي نحو الأراضي «الاسلامية» الواسعة يمثل حلاً هو من البساطة في منتهاها. وهذا موقف يمليه أيضاً الاعتبار التالي، وهو أن قيام دولة اسرائيل يفترض فيه أن يحل مشكلة اوروبية، هي مشكلة اللاسامية التي تأدت الى ميلاد القومية «اليهودية». ومن هذا المنظور نفسه يبدو التخالط اللبناني ضرباً من نشاز متخلف من مرحلة ما قبل الحداثة: فما شأن تلك الطوائف المسيحية الشرقية، التي لا تزال تتعايش مع إسلام غريب و«خطر»، مع أنها لم تعد تمثل هي نفسها سوى رواسب من تاريخ طويت صفحته وغُيِّب عن حقل الرؤية منذ أن باتت المسيحية ـ التي رأت النور مع ذلك في الشرق ـ مشدودة الوثاق الى الحضارة الأوروبية وحدها؟ أفليست الحرب، وإقامة الحواجز العازلة بين الطوائف عن طريق تهجير السكان هي هنا أيضاً الحل الذي يمكن أن يأتي منه السلام؟ أوَ ليست هذه هي أيضاً مشكلة أولئك المجريين الذين يعكرون صفو نظام الأشياء بإصرارهم على البقاء في ترانسلفانيا بعد أن صارت رومانية بعد عام ١٩٤٥، مثلما كان الرومانيون يعكرون الصفو بإصرارهم هم أيضاً على البقاء في ترانسلفانيا بعد أن كانت صارت مجرية عام ١٩١٨؟ أوَليس ذلك أيضاً شأن أولئك الألبانيين الذين تشبثوا بالبقاء في يوغوسلافيا، وأولئك الأتراك الفقراء الذين ما زالوا يأبون النزوح عن بلغاريا بعد سبعين عاماً من انهيار الامبراطورية العثمانية؟ لقد تعددت المحاولات لتثبيت حق الأقليات، ولقد تحدثنا عن هذا الموضوع وسنعود الى الحديث عنه، ولكن هذا المجهود ذهب أدراج الرياح: فالدولة الحديثة لا تحتمل الاختلاف.

التجانس الديني، والقومي، والسياسي، وتجانس الاقليم والحدود الطبيعية: هذا هو أساس الحداثة الأوروبية المبنية على الدولة ـ الأمة وان بدون أن يكون معنى القومية محدداً تحديداً دقيقاً: أهو الدين (المسلم، اليهودي، السيخي...)، أم الانتماء الى «جماعة عرقية» بكل صعوبة تحديدها (الساكسوني، الجرماني، السلافي، الاسكندنافي، اللاتيني...)، أم الخصوصية الاقليمية المعززة بالجغرافية واللغة (الكورسيكي، البريتاني، الصربي، الكرواتي...)؟ والحق أنه **لا مناص من الرجوع الى هذه الصعوبات المفهومية التي يتم باسمها السلم والحرب وأعمال العنف والإرهاب منذ تأسيس اوروبا الفاتحة للحداثة.**

وترمز الدولة ـ الأمة أيضاً الى نظام سياسي تلاشت منه الاعفاءات القديمة وامتيازات مختلف الجماعات المدينية والريفية، التي كانت تحد من عسف العواهل الوراثيين وزال منه كل توسط بين السلطة والفرد كانت تتولاه الهيئات الاجتماعية والحرفية والدينية وغيرها. فمن الآن

فصاعداً باتت الدولة هي وحدها التي يفترض فيها أن **تمثل** عبر أجهزتها التشريعية والتنفيذية الفرد ـ وقد صار **مواطناً** ـ وأن تضمن له حقوقه. ومفهوم المواطن هذا، الذي يحيل بالضرورة الى مدن العهد اليوناني ـ الروماني القديم، يشير الى أفراد متساوين لأنهم متحدرون من أصل واحد؛ ولكن هؤلاء يشكلون في الواقع ارستقراطية في قبالة الاعداد الكبيرة من الغرباء الذين يتدفقون على تلك المدن، والذين يكونون بالضرورة من وضعية دونية، هذا ان لم يحرموا بكل بساطة من جميع الحقوق التي لا تمنح إلا للمواطنين. والحال أن الأصل هو على الدوام أسطوري، سواء أتحدد باللغة أم بالدين أم بالانتماء الأسري أو القبلي. ولهذا فإن «القومية» المؤسِّسة للحداثة أسطورية؛ وهذه الأسطورة، المقترنة بالوسائل المادية الحديثة لتحويل السكان وتأطيرهم، يمكن أن تتأدى أيضاً الى التوتاليتارية حال اختفاء الامتيازات والتراتبيات الاجتماعية والضمانات والحصانات القديمة لمختلف الجماعات والطوائف.

صحو فكر حنة آرانت ARENDT

هذا ما أوضحته بمنتهى الروعة حنة آرانت في ثلاثيتها المشهورة حول أصول التوتاليتارية، التي غالباً ما يُتجاهل منها مع الأسف شقها الثالث والأخير، المخصص للامبريالية(١). فانطلاقاً من واقعة تعزيز الدولة ـ الأمة على حساب الامبراطوريات التعددية القديمة تلاحظ حنة آرانت ان انهيار الأنظمة الأوروبية والمتوسطية القديمة «العابرة للقومية»، وبالتحديد منها امبراطوريات آل رومانوف وهابسبورغ وعثمان، قد ألغى الحاجة الى وجود فئات اجتماعية **ذات هويات تعددية** تنتمي الى تلك الأسر العديدة ذات الأصول الاثنية والدينية المتراكبة التي كانت تؤلف الهيكل البيروقراطي لتلك الامبراطوريات، نظير تلك «الارستقراطية» الجرمانية والبولونية والمجرية الأصل التي كانت تخدم، في روسيا أو في البلدان البلقانية «السلافية»، مصالح امبراطورية آل رومانوف أو امبراطورية آل هابسبورغ، أو كذلك نظير تلك «الارستقراطية» البلقانية واليونانية أو الارمنية التي شكلت، حال الاستيلاء على القسطنطينية وفتح البلقان، الهيكل المدني والعسكري للامبراطورية العثمانية. وكما حدث لليهود في أوروبا الغربية على أثر توطد الدول القومية الممركزة، فإن زوال وظيفة هذه النخب (شبه الارستقراطية بحكم من أنها وراثية في غالب الأحيان) قد انعكس أثره على كل الجماعة «القومية» التي تنتمي اليها، ومن هنا كانت المجازر ونزوحات السكان القسرية وعمليات الإبادة الجماعية التي رافقت تشنجات تلك الامبراطوريات ثم انهيارها النهائي، ومنها مذابح جبل لبنان في الأعوام ١٨٤٠ـ ١٨٦٠، ثم مذابح حرب ١٩١٤ـ ١٩١٨ التي قضى فيهما نصف سكان لبنان، ومذابح الأرمن

---

(١) الى وقت متأخر لم يكن إلا مجلدات فقط من ثلاثية **اصول التوتاليتارية** LES ORIGINES DU TOTALITARISME قد نشرا في فرنسا: الأول بعنوان **حول اللاسامية** SUR L'ANTISEMITISME والثاني بعنوان **النظام التوتاليتاري** LE SYSTEME TOTALITAIRE منشورات لوسوي ١٩٧٢، وكان لا بد من انتظار عام ١٩٨٢ حتى تقدم منشورات فايار على إصدار المجلد الثالث بعنوان **الامبريالية** L'IMPERIALISME، مع أن الطبعة الأصلية كانت قد صدرت في الولايات المتحدة في آن واحد مع المجلدين الآخرين عام ١٩٥١.

واليونان في آسيا العثمانية.. الخ. ولن يكون من شأن الحرب العالمية الثانية إلا أن تسرِّع هذه الحركة.

ومن هذا المنظور، فإن الدولة ـ الأمة لا تزال تؤتي مفعولها الضارّ الى يومنا هذا. وقد أوضحت حنة آرانت ذلك خير إيضاح من خلال وصفها لعملية التشرد الواسعة النطاق على صعيدالعالم بأسره لمئات الآلاف من اللاجئين والمهجرين المعدمي الحق والمجردين من الحماية القانونية لا لجريرة أتوها سوى انتمائهم الاثني أو الديني أو اللغوي، أو الاجتماعي أو السياسي، وأحياناً لمجرد فقرهم المدقع. وهذا التشرد هو أيضاً واحدة من العواقب الوخيمة للدولة ـ الأمة التي تجرد آلاف الكائنات البشرية من النظام السياسي الذي كان يوفر لها الحماية بدون أن تستبدله بنظام آخر قادر فعلاً على أخذ تعقيد وضعها بعين الاعتبار. وعلى هذا النحو تكتب حنة آرانت، في معرض حديثها عن انهيار الامبراطوريتين الروسية والنمساوية ـ المجرية: «لئن عُرِّفت حقوق الانسان، رغماً عن كل شيء، بأنها «غير قابلة للاستلاب»، فذلك لأنه افترض فيها الاستقلال عن كل حكومة؛ والحال أنه قد اتضح أنه في اللحظة التي يجد فيها بنو الانسان أنفسهم بلا حكومة خاصة ومضطرين بالتالي الى الاكتفاء بالحد الأدنى من حقوقهم، فإنهم لا يلفون حولهم اية سلطة لتحميهم أو أية مؤسسات جاهزة لضمان تلك الحقوق لهم. أو كذلك عندما تنتحل منظمة دولية ما لنفسها سلطة غير حكومية، كما في حالة الأقليات، فإن فشلها يكون محققاً، حتى ولو سرى مفعول إجراءاتها تمام السريان: فلا يكفي في مثل هذه الحال أن تسفر الحكومات عن معارضتها المكشوفة لهذا الاغتصاب لسيادتها، ولكن القوميات المعنية نفسها ترفض الاعتراف بضمانة غير قومية، وتسفر عن تشككها وارتيابها حيال كل ما لا يمثل تأييداً غير مشروط لحقوقها «القومية» (بالتعارض مع حقوقها «اللغوية والدينية والاثنية» الصرف)، وتؤثر بالتالي أن تيمم بوجهها، كما صنع الألمان والمجريون، شطر الوطن ـ الأم طلباً للحماية، أو أن تستنجد كما صنع اليهود، بشكل ما من أشكال التضامن الدولي»(١).

وتضيف آرانت في موضع تال: «أدهى ما في الأمر ان جميع تلك الجمعيات التي نشأت من الحرص على حماية حقوق الإنسان، وجميع المحاولات التي بذلت للحصول على ميثاق جديد لتلك الحقوق، قد تولى رعايتها شخصيات هامشية ـ بعض الاختصاصيين في القانون الدولي ممن لا خبرة سياسية لهم وبعض المحترفين من محبي الإحسان بتأييد ومساندة من المشاعر غير الموثوقة للمثاليين المحترفين. وقد كانت الجماعات التي ألفوها، والتصريحات التي أدلوا بها، تنم جميعها عن تشابه يدعو الى القلق في اللغة والمضمون مع جمعيات حماية الحيوان. وما كان لأي رجل دولة، ولأي وجه سياسي بارز أن يرى اليهم بعين الجد؛ ولم يرَ أي حزب من الأحزاب الليبرالية أو الراديكالية في أوروبا ضرورة لأن يدرج في برنامجه بياناً جديداً لحقوق الانسان. وحتى ضحايا الحرب العالمية الثانية لم يروا من داعٍ للتذرع بتلك

(١) الامبريالية، مصدر آنف الذكر، ص٢٧٣.

الحقوق الأساسية، المضنون بها عليهم على نحو لا يخفي نفسه، في جهودهم المتكررة لمحاولة الخروج من متاهة الاسلاك الشائكة التي زجت الأحداث بهم فيها. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد كان أولئك الضحايا يتبنون نظرة الازدراء واللامبالاة التي كانت تنظر بها جميع الأطراف المعنية الى جملة المحاولات التي كانت تبذلها تلك الجمعيات الهامشية لتأمين الاحترام لحقوق الانسان بمعنى أولي أو عام...»(١).

وعلى هذا النحو وجدت حنة آرانت نفسها منقادة الى أن تحدد بسداد ودقة ضياع حقوق الانسان عندما تقول: «أن يكون الانسان محروماً من حقوق الانسان فهذا معناه، أولاً وقبل كل شيء، أن يكون محروماً من مكان في العالم من شأنه أن يجعل الأقوال ذات معنى والأفعال ذات نجع»(٢). وفي معرض المقارنة بين وضع العبد في الماضي وبين وضع العديمي الجنسية في الحاضر لا تتردد حنة آرانت في أن تكتب: «ومع ذلك وعلى ضوء الأحداث القريبة العهد، يمكن القول أن العبيد ـ حتى العبيد ـ كانوا يؤلفون جزءاً من شكل معين من المجتمع الإنساني؛ فقد كان عملهم ضرورياً، مطلوباً، مستثمراً، وكان هذا بالذات ما يبقيهم في حضن الانسانية. فأن يكون الإنسان عبداً كان يعني، رغم كل شيء، أن تكون له علامة فارقة، وأن يكون له مكان في المجتمع، وهو شيء أكثر من محض العري المجرد للكائن البشري. إذن ليس فقدان حقوق بعينها، بل فقدان مجتمع راغب وقادر على ضمان حقوق، كائنة ما كانت، هو ما أناخ بكل ثقله، وبغير ما شفقة، على عدد متعاظم من بني الإنسان. فالإنسان، كما هو واضح، يمكن أن يفقد جميع حقوقه الإنسانية التي يلهج بها اليوم كل لسان بدون أن يتخلى مع ذلك عن صفته الأساسية كإنسان، وعن كرامته الإنسانية. وإنما فقدان نظام سياسي هو وحده ما يبعده ويعزله عن باقي الإنسانية»(٣).

وصحو الفكر هو ما تدلل عليه أيضاً عندما تعرض للحل الاسرائيلي للمسألة اليهودية، فتكتب قائلة: «بعد الحرب العالمية الثانية وجدت المسألة اليهودية، التي كان الجميع يعتبرون أنها هي وحدها المسألة غير القابلة للحل حلاً، حلها ـ من خلال أرض استعمرت ثم استولي عليها ـ ولكن ذلك لم يسوِّ لا مشكلة الأقليات ولا مشكلة المشردين عن أوطانهم. بل على العكس، فهذا الحل للمسألة اليهودية لم يفلح إلا في إنتاج فئة جديدة من اللاجئين ـ العرب ـ لتتضخم أعداد العديمي الجنسية والعديمي الوطن بنحو ٧٠٠ أو ٨٠٠ ألف نسمة. والحال أن ما حدث في فلسطين، في قلب رقعة ضيقة على مستوى مئات الآلاف من الأشخاص، قد تكرر فيما بعد في الهند على نطاق واسع ولملايين وملايين من الناس. ومنذ معاهدتي باريس للصلح لعامي ١٩١٩ و١٩٢٠ بات اللاجئون والعديمو الوطن ـ كما اللعنة ـ من النصيب المقدور لجميع الدول الجديدة التي أنشئت على صورة الدولة ـ الأمة(٤)».

ولا نستطيع هنا أن نمتنع عن متابعة الاستشهاد بأرانت بحكم ما تدلل عليه من صحو

(١) المصدر نفسه، ص٢٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨١.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

فكر كبير عند حديثها عن التزييف الذي يمكن أن تعرفه القيم الديموقراطية: «تتبدى هذه الآفة وكأنها جرثومة مرض لا برء منه بالنسبة الى تلك الدول الجديدة. ذلك أن الدولة ـ الأمة لا يمكن أن تقوم متى ما تهاوى صرح مبدئها في المساواة أمام القانون. فبدون هذه المساواة القانونية، التي نُصَّ عليها في الأصل لتحل محل قوانين المجتمع الاقطاعي القديم ونظامه، تنحلّ الأمة الى كتلة سديمية من أفراد متخمين بالامتيازات أو محرومين منها. فالقوانين التي لا تكون متماثلة بالنسبة الى الجميع تؤلف حقوقا وامتيازات، الأمر الذي يتناقض مع طبيعة الدول القومية بالذات. وكلما برهنت هذه الدول عن عجزها عن معاملة العديمي الوطن كأشخاص شرعيين، اتسع نطاق العسف الذي لا تملؤه سوى بلاغات الشرطة، وتعسّر بالتالي على تلك الدول مقاومة إغراء حرمان المواطنين كافة من الوضعية القانونية ومقاومة إغراء حكمهم بواسطة شرطة كلية القدرة»(١).

وتختم آرانت كتابها بالنبوءة التالية: «إن الخطر المميت بالنسبة الى الحضارة ما عاد يتمثل بعد الآن بخطر آتٍ من الخارج. فالطبيعة قد تمت السيطرة عليها، ولم يعد هناك وجود لبرابرة ليخربوا ما لا يستطيعون فهمه، صنيع المغول الذين هددوا أوروبا قروناً عدة. وحتى ظهور حكومات توتاليتارية هو اليوم ظاهرة مباطنة للحضارة وليست مخارجة لها. والخطر، كل الخطر، أن تطفق حضارة ما ذات يوم بإفراز برابرة من داخلها بعد أن فرضت على آلاف من الناس شروط حياة هي، رغم المظاهر، شروط حياة المتوحشين»(٢).

والحق أنه ما كان لأحد، في سنة ١٩٥١، أن يصف خيراً من هذا الوصف الوضع الذي ستواجهه اوروبا بمزيد من المأساوية بعد انقضاء خمسة وثلاثين عاماً في علاقاتها بأوضاع الشرق الأوسط: دفق من المهاجرين الذين تحدوهم أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، قنابل وعمليات اغتيال تدعي المسؤولية عنها جماعات بشرية اقتلعها العنف من جذورها من امثال الفلسطينيين واللبنانيين والأرمن، عمليات خطف طائرات وأخذ رهائن كيما تصير «الاقوال ذات معنى» و«الأفعال ذات نجع».

وعلى امتداد صفحات كتابنا هذا سيتضح لنا كم تتيح لنا هذه الاستعانة بفكر حنة آرانت تسليط الأضواء الكشافة على موضوع الرهان في أوضاع الشرق الأوسط، ولا سيما في علاقاته بالديموقراطية الاوروبية.

ان انهيار الامبراطوريات و«تحرر الشعوب» ما كانا، على ما هو واضح للعيان، خيراً مطلقاً. وبين الامبراطورية المتعددة قومياً والدولة ـ الأمة ذات النزوع الامبراطوري ما زال ثمة مكان واسع للتفكير. ولعلنا سنضع عليه إصبعنا عن قرب أقرب فيما اذا تابعنا استقصاءنا وتفحصنا بالتالي الأحداث القريبة الينا التي أخلت ـ ولا تزال ـ باستقرار الشرق الأوسط.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٩١.

القسم الثاني

الحرب العالمية الاولى ونتائجها في المشرق العربي

«ان حالة السلم بين الناس الذين يعيشون جنباً الى جنب ليست حالة طبيعية؛ وانما الحالة الطبيعية هي بالأحرى حالة حرب؛ ان لم يكن في صورة شروع في عمليات قتالية، ففي صورة تهديد دائم بالشروع بها. إذن فحالة السلم تلك بحاجة الى ان تقام وتؤسس.

وليس لأي دولة ان تتدخل بالقوة في تكوين دولة أخرى وحكمها».

عمانويل كانط
مشروع لسلم دائم

٤

من «تحرر» الشعوب الى «فراغ القوة»

ينبغي أن نتوجه الآن بأنظارنا صوب الولايات المتحدة الاميركية في مستهل هذا الشوط الثاني من استقصائنا. آية ذلك أن المسألة الشرقية ستنتقل رويداً رويداً، فيما بين الحربين العالميتين، من النظام الاوروبي لتوازن القوة المتعددة الاقطاب الى نظام التوازن ذي القطبين: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي أو السوفياتي. وطرداً مع أفول القوة الاوروبية وثبوت عجزها عن تسيير المنازعات الجغراسية واحتوائها، ستصبح رؤية العالم السائدة هي رؤية الولايات المتحدة الاميركية. فهذه الاخيرة ستحمل مشعل الحضارة الاوروبية الذي سيصبح مذ ذاك فصاعداً مشعل حضارة الغرب والعالم الحر المعبئ نفسه في حملة صليبية ضد التوتاليتارية السوفياتية حضارة بحرية، أطلسية، ليبرالية وديموقراطية، ضد آخر امبراطورية قارية استبدادية ونافية لحقوق الانسان على حد تعبير ج. بيرين(١) الذي لا نماري في أن قوة رؤيته التاريخية تترك فينا أثراً أعمق من ذاك الذي تتركه فينا رؤية أ. توينبي، ذلك المفسر الكبير الآخر للتاريخ الكوني.

ولقد كان لا بد من انتظار الخمسينات حتى تأخذ الرؤية الاميركية كامل مداها، وذلك عندما ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة، مع انهيار ركائز الاستعمار الاوروبي، الى «التدخل» في كل مكان من العالم الثالث لتسد فراغات القوة التي خلفتها اوروبا وراءها ولتمنع الاتحاد السوفياتي من اغتنام الفرصة لتوسيع مجال نفوذه العالمي. وسيضحي فراغ القوة الموضوع الأثير لدى الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي على الهيمنة العالمية. وسواء أتعلق الأمر بالشرق الاقصى أم بالشرق الأوسط، فإن الادبيات التي تتصل بمشكلات السياسة الدولية، ومعها جميع تصريحات الرؤساء أو المسؤولين الاميركيين عن السياسة الخارجية، لن يكون لها من شاغل إلا فراغ القوة؛ ولسوف تقترح وسائل شتى لملئه ولضمان الغلبة السياسية والعسكرية للغرب في تلك المناطق الجغرافية «الفارغة من القوة».

---

(١) بنى ج. بيرين دراسته الضخمة طول التيارات الكبرى للتاريخ الكوني - وهي الدراسة التي سبق لنا الاستشهاد بها - على أساس التناقض القائم منذ أقدم الحضارات، حسب هذا المؤرخ، بين القوى السياسية البحرية، المنفتحة على التجارة والتبادل، وبالتالي الحرية، وبين القوى القارية السائدة على مجتمعات برية أوتوقراطية. ولا ريب في أن هذا المفتاح التفسيري الفريد والبالغ الروعة يميل، كما في كل تعميم، الى السقوط في مطب النزعة الحتمية.

وسوف تتاح لنا المناسبة على امتداد صفحات هذا الفصل للتأمل في هذا المفهوم الذي لا يخلو في نهاية الأمر من غرابة، وربما لأنه رهين اكثر مما ينبغي لأصوله الاوروبية التي تتمحور حول مفهوم توازن القوى.

على أن الرؤية الاميركية التي كانت سائدة في مطلع القرن كانت مع ذلك مباينة للغاية، كما سنرى، ولو ان الامبريالية الاميركية في اميركا الوسطى والكاريبي كانت منذ ذلك الحين قد دخلت في طور انطلاقتها، وان تحت ستار من المثالية. وخير تمثيل على ما نقول نجده في «النقاط الاربع عشرة» للرئيس ولسون (١٩١٨) التي ربما تكون قد لخصت على أفضل نحو ما يمكن لاخلاق الديموقراطية القومية النزعة، المنبثقة من التراث الليبرالي الاوروبي - الاميركي، أن تقدمه للعالم. فالإرث المزدوج للحريات الدستورية والدينية الانكليزية وللثورة الاميركية المحرِّرة من الوضعية الكولونيالية هو ما يحدد رؤية «النقاط الاربع عشرة» للعالم. أما كيف ولماذا بقيت الرؤية الولسونية غير ذات تأثير على حقائق الأمر الواقع التي ستفرض نفسها غداة الحرب العالمية الأولى، فهذا ما سنشرحه على امتداد هذا الفصل. وحسبنا الإشارة هنا الى أن هذا «الأمر الواقع» إنما كان ثمرة مباشرة لمسلكيات الدولتين الاوروبيتين الكبريين اللتين خرجتا منتصرتين من تلك الحرب، ونعني فرنسا وانكلترا. وفي ركابهما شريكتهما الايطالية.

نهاية لعبة التوازن الاوروبي

لقد بدا، بالفعل، حينئذ أن فرنسا وانكلترا هما المصممتان اكثر من أي وقت مضى على فرض نظامهما وهيمنتهما على العالم، ولا سيما من شقه المتوسطي. فبعد أن زالت من الوجود الامبراطوريات الثلاث، وحطمت قوة المانيا البروسية، كشفت تانك الأمتان الامبراطوريتان، اللتان كثيراً ما استعملتا وأساءتا استعمال مبدأ القوميات في نزع استقرار البلقان والاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية، عن شراهة وضراوة مطلقتين، مجافيتين لكل مبادىء الديموقراطية الليبرالية. ويومئذ دخل تاريخ العلاقات بين اوروبا والشرق الأوسط في طور من الجشع اللصوصي لا نغالي إذا تكلمنا معه عن مغارة **علي بابا والاربعين حرامي**، كما يقترح عنوان مؤلَّف جيد التوثيق عن (الشرق الاوسط) صدر حديثاً(١). ومنذ ذلك الحين فصاعداً ستكتب الغلبة بصورة نهائية للمصالح الاقتصادية - التي كانت قد تزايدت أهميتها منذ القرن التاسع عشر - على كل ما عداها، بحكم المكانة التي سيتبوأها النفط في اقتصاد الدول الصناعية.

بيد أن سمات تلك المرحلة التي لم تكن براقة لم تسقط مع ذلك من السماء فهي تعود جميعاً بأصلها الى أساليب المساومة على الاراضي والسكان التي جرت ممارستها على نطاق

---

(١) ج. توبي: **علي والأربعون لصاً، الأمبريالية والشرق الأوسط من ١٩١٤ الى يومنا الحاضر**، ALI ET LES 40 VOLEURS, IMPERIALISME ET MOYEN ORIENT. منشورات ميدور، باريس ١٩٨٥.

واسع في القرن التاسع عشر، بمقتضى مختلف المعاهدات التي تقدمت الاشارة اليها، وبخاصة معاهدة برلين (١٨٧٨). وسوف تبلغ هذه الممارسات ذروتها مع المعاهدات السرية التي ستعقدها فيما بينهما في اثناء حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ دولتا التفاهم الودي الكبيرتان، فرنسا وانكلترا، وكذلك ايطاليا التي ستنضم اليهما لتحقيق مطامعها الاقليمية في البحر الادرياتيكي ودلماسيا.

وعلى هذا النحو سيبذر السلم الرديء الذي تمخضت عنه معاهدات ما بعد الحرب بذور العنف في كل مكان، على الرغم من تأسيس عصبة الامم التي طالما تمناها وسعى اليها الرئيس ولسون. وسوف تفتّ كارثة الحرب العالمية الثانية نهائياً في عضد الدول الأوروبية الكبيرة، مما سيحول دون إعادة بناء لعبة التوازن الاوروبي وسوف يبزغ عندئذ العالم الثنائي القطب الذي نحيا فيه في الأزمنة الحاضرة: الجمهورية الامبراطورية الاميركية(١) من جهة، وأمبراطورية القياصرة التي بعثتها الماركسية من رمادها من الجهة الثانية. وسوف يسعى كل من نظامي السلطة هذين الى سد «فراغ القوة» الذي تركه الاستعمار الاوروبي الآفل، وهذا حيثما لم تحدد اتفاقية يالطا مناطق النفوذ بوضوح. وبديهي أن هذه الأساليب الأمبراطورية لسدّ ما جرى تصوره على أنه فراغ قوة لن تحدث بين شعوب أوروبا الوسطى والبلقانية، وكذلك بين شعوب آسيا الصغرى وافريقيا التي خرجت لتوها من سيادة الأمبراطوريات الزائلة، بلبلة أقل من تلك التي كانت أحدثتها سياسة التوازن الأوروبي الحاذقة والماجنة معاً.

والمفارقة ـ وهي محض مفارقة ظاهرية ـ أن الأفول الأوروبي ونتائجه كان بمثابة انتصار للثقافة الأوروبية نفسها، ولحداثتها التي كانت ولا تزال عامل تأسيس. فالديموقراطية والاشتراكية والقومية التي أطاحت بجميع الأنظمة القديمة والتي أعادت بناء أنظمة السلطة على صعيد العالم بأسره هي في نقطة القلب من هواجس الثقافة الرسالية الأوروبية. والنظامان الأمبراطوريان الأميركي والروسي اللذان أوكلا لنفسيهما مهمة توحيد الشعوب تحت رايتهما واللذان يتواجهان في «حرب باردة» هما من نتاج التصدير الأوروبي: نظام الدولة ـ الأمة ذات التوجه الأمبراطوري بحكم المبادىء الرسالية المتجسدة في تصور الأمة الحاملة لرسالة كونية. فالرسالة في الغرب هي رسالة الديموقراطية المسماة بالليبرالية وذات النزعة الفردية، والرسالة في الشرق هي رسالة الديموقراطية الاستبدادية والاشتراكية. وعلى هذا النحو يكون عالم الحرب الباردة الثنائي القطب هو عالم نجاز التاريخ على يد الدولة ـ الأمة الهيغلية في صيغتها الليبرالية، الانكلو ـ ساكسونية في طابعها الغالب، أو في صيغتها الاستبدادية التي هي مزيج من التقنيات الإرهابية السياسية المتولدة عن بعض مراحل الثورة الفرنسية ومن النبوءات الماركسية المستوحاة مباشرة من الفلسفة الالمانية.

---

(١) تعبير مقتبس من كتاب ريمون آرون المعروف: **الجمهورية الأمبراطورية. الولايات المتحدة في العالم** LA REPUBLIQUE IMPERIALE. LES ETATS-UNIS DANS LE MONDE، منشورات كالمان ليفي، باريس ١٩٧٣.

ميتولوجيا «سلم المئة عام»:

وعليه، وفي معترك الحرب الباردة، لن يتردد بعض المفكرين الأميركيين في إبداء الحسرة على ما غبر من عهد التوازن الأوروبي الذي أسهمت المثالية الولسونية في تقويضه بدون أن تقتدر على إبداله بنظام ناجع. وهكذا كتب جورج كينان، وهو من الدبلوماسيين الأميركيين الأطول باعاً في مضمار الثقافة، في كتاب له عن الدبلوماسية الأميركية صدر في مطلع الخمسينات، يقول في معرض حديثه عن صلح فرساي وتنديده بالمثالية الولسونية: «كان ذلك هو نوع السلم الذي يمكن الوصول إليه عندما تترك هستيريا الحرب وللمثالية المتعذرة التطبيق أن تستقرا معاً في ذهنك، كما الأسد والحمل؛ عندما تستسلم لغرور الاعتقاد بأنك مستطيع أن تقلب دفعة واحدة الحياة الدولية لتطابق ما تعتقد أنه صورتك الخاصة؛ عندما تنبذ الماضي بازدراء، وتستغني بالمستقبل عن سداد الماضي، وترفض أن تشغل نفسك بالمشكلات الحقيقية التي قد تتفق عنها دراسة الماضي»(١).

ان كينان يلوم ولسون على انجرافه في دوامة هستيريا الحرب وقبوله بالسحق الكامل لألمانيا بصفتها دولة مناهضة للديموقراطية، وتخليه بالتالي عن الحياد الأميركي في الشؤون الأوروبية وحيلولته على هذا النحو دون عودة التوازنات الأوروبية الى الاستتباب. ويعتقد كينان بالفعل ان هذا التوازن كان يمكن أن يؤمِّن السلم، وبالتالي أمن الولايات المتحدة، على نحو اكثر واقعية بكثير من سلم يضمنه ائتلاف للقوة يجري تأسيسه ضمن نطاق هيئة برلمانية عالمية من قبيل عصبة الأمم التي جاء إنشاؤها تتويجاً للإرادة الولسونية.

ويطور كينان محاجّته بالاستناد الى الرؤية النبوية لدبلوماسي أميركي آخر كتب في عشية الحرب العالمية الأولى مؤكداً أن «توازن القوة، الذي لا يقع في متناول إدراك الكثيرين من الأميركيين، ضرورة سياسية تستطيع هي وحدها دون سواها أن تضمن لنصف الكرة الغربي دوام التطور الاقتصادي على نحو لا يكبحه ثقل التسلح الثقيل... وليس ذلك شأن الولايات المتحدة، حتى ولو كانت انكلترا هي التي ستمنى بالهزيمة، مادام التوازن العام مصاناً. أما لو كانت لاحت في الأفق نذر عواقب حاسمة، قمينة بهدم ما مثّل على مرّ القرون البنية السياسية الأساسية لأوروبا، فربما كان في مستطاع أميركا في هذه الحال أن تبقى على لاأباليتها، ولكن على حسابها الخاص هذه المرة»(٢).

إن المحاجّة تقوم في أساسها وجوهرها على أن التوافق الأوروبي قد أفرز مرحلة سلم امتدت من ١٨١٥ الى ١٩١٤ على نحو لم يسبق قط لأوروبا أن عرفته في تاريخها. **سلم المئة**

---

(١) ج.ف.كينان: **الدبلوماسية الاميركية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠** AMERICAN DIPLOMACY 1900-1950 منشورات منتور بوك، نيويورك، ١٩٥٢، ص ٦١ ـ ٦٢ (الطبعة الأصلية: منشورات جامعة شيكاغو ١٩٥١.

(٢) ل. أينشتاين، **مقال منشور في** NATIONAL REVIEW **كانون الثاني ١٩١٣، ص ٧٣٦ ـ ٧٥٠، نقلاً عن ج. كينان، المصدر السابق، ص ٦٣.**

عام، كما قال كارل بولانيي في إعجاب شديد، سلم مثّل تقدماً جوهرياً في تلك القارة التي كانت على مرّ الأزمنة نهبة للحروب. كتب هذا المؤرخ المجري المشهور يقول: «في القرن التاسع عشر برزت الى حيز الوجود ظاهرة منقطعة النظير في حوليات الحضارة الأوروبية. مئة سنة من السلم من ١٨١٥ الى ١٩١٤. فباستثناء حرب القرم ـ وهي حدث ذو طابع كولونيالي ـ لم تشن انكلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وايطاليا وروسيا الحرب على بعضها بعضاً إلا لمدة ثمانية عشر شهراً في المحصلة الكلية. ولو رجعنا إلى أرقام القرنين السابقين لتكون قاعدة للمقارنة، وجدنا أن كل بلد من تلك البلدان قد خاض كمعدل وسطي خلال ذينك القرنين ما يعادل ستين الى سبعين سنة من الحروب الواسعة النطاق. ولكن حتى أشد المواجهات ضراوة التي شهدها القرن التاسع عشر، وأعني حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ بين فرنسا وبروسيا، انتهت في أقل من سنة واحدة»(١). وفي المنحى نفسه، ولكن بقدر أكبر من الجزم، يكتب جاك بيرين في معرض كلامه عن الحروب الأوروبية في تلك الحقبة:

«صحيح أنه نشبت حروب في القرن التاسع عشر، ولكنها لم تنشب قط بين أمتين برلمانيتين. فحرب القرم قد تسببت فيها المطامع الأمبريالية للأمبراطورية الفرنسية الثانية ـ التي نحّت الليبرالية جانباً بصورة مؤقتة ـ التي تحالفت انكلترا معها لمنع الأمبراطورية الروسية من الحصول على منفذ الى البحر. وقد كانت تلك هي الحرب الوحيدة من حروب الهيمنة التي شاركت فيها، في أوروبا في القرن التاسع عشر، دولة ليبرالية».

«أما حرب ايطاليا فقد نجمت، على العكس، عن المقاومة التي أبداها امبراطور النمسا والبابا ـ وكان يومئذ عاهلاً زمنياً على دول الكنيسة ـ حيال التيار التاريخي المحتوم للوحدة الايطالية التي كانت تسعى الى تحقيق نفسها على قاعدة المبدأ الليبرالي في السيادة القومية».

«وبالمقابل كانت الحربان النمساوية ـ الألمانية والفرنسية ـ الألمانية، اللتان خاضتهما أنظمة حكم ملكية مطلقة، حربين أمبرياليتين شنهما ملك بروسيا ليحقق لصالحه وبالقوة، الوحدة الألمانية التي ما كانت ـ على عكس الميل الى الوحدة الايطالية ـ تحظى بمساندة أي شعور قومي عميق».

«وباستثناء انكلترا التي تدخلت في حرب القرم، فإن ما من دولة برلمانية تركت نفسها تنساق في تلك الحروب. وهكذا فإن سلم العالم لم يتعكر إلا **محلياً**(٢) فقط».

ولا يتردد بولانيي في الكلام حتى عن التحدي الذي تطرحه على التاريخ تلك الأعوام المئة من السلم، نظراً الى أن الحرب كانت شبه دائمة في مبدأ توازن الدول والقوى. فقد كتب يقول:

---

(١) كارل بولانيي: **التحول الكبير. في الأصول السياسية والاقتصادية لعصرنا** LA GRANDE TRANSFORMATION AUX ORIGINES POLITIQUES ET ECONOMIQUES DE NOTRE TEMPS **الترجمة الفرنسية، منشورات غاليمار** باريس ١٩٨٣.

(٢) ج. بيرين: **التيارات الكبرى...**، مصدر آنف الذكر، المجلد السادس، ص ١١. وقد سودنا كلمة «محلياً» التي تهوّن من شأن الدلالة الأوروبية لتلك الحروب ومن شأن طابعها الفتاك بالنسبة الى الشعوب المعنية.

«كان توازن القوى، في مجال التاريخ الكوني، يخص دولاً تدين له بمساهمته في صون استقلالها. ولكنه ما كان يبلغ الى هذه الغاية إلا بحرب متصلة فيما بين شركاء متقلبين. ومثال ذلك تقدمه ممارسة الدول ـ المدن في اليونان القديمة أو في إيطاليا الشمالية: فاستقلال هذه الدول قد صانته على مدى حقب طويلة حروب بين جماعات متقلبة من المتحاربين. ومفعول هذا المبدأ عينه هو الذي حفظ على مدى مئتي سنة ونيف سيادة الدول التي كانت تتألف منها أوروبا في زمن معاهدة مونستر وستفاليا (١٦٤٨). وعندما أعلن موقعو معاهدة اوتريخت، بعد خمسة وسبعين عاماً من تمسكهم القاطع بذلك المبدأ، جعلوا منه في الواقع نظاماً وأوجدوا بالتالي بالنسبة الى القوي كما الى الضعيف ضمانات متبادلة للبقاء على قيد الحياة بواسطة الحرب. ولئن تأدت الآلية نفسها في القرن التاسع عشر الى السلم أكثر منها الى الحرب، فإن لغي ذلك مشكلة تطرح على المؤرخ تحدياً»(١).

لقد كان التنظيم الاقتصادي الأوروبي القائم على مالية أوروبية عليا مشتركة وذات تشعبات دولية، يضبط في نظر بولانيي شؤون الأسواق ويضمن السلم. ولكن صعود النزعة الدولانية الاقتصادية هو ما أخل بالنظام وشل عامل السلم الذي كان يمثله الرأسمال الكوسموبوليتي. وهذا التحليل يتضامن مع تحليل حنة آرانت الذي تقدمت الإشارة إليه في الفصل السابق، ولا سيما فيما يتعلق بصعود اللاسامية. ويندد بولانيي من جهة أخرى، مثله مثل كينان، بالمعاهدات التي تمخضت عنها حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. فقد كتب يقول:

«كانت هذه المعاهدات تنطوي، من وجهة النظر السياسية، على تناقض مشؤوم. فهي إذ نصت على نزع سلاح الأمم المغلوبة من جانب واحد، حالت دون إعادة بناء نظام توازن القوى، على اعتبار أن القوة شرط لا غنى عنه لنظام كهذا. وعبثاً ستسعى جنيف الى إحياء هذا النظام وسط جوقة أوروبية موسَّعة ومحسَّنة، هي عصبة الأمم. وعبثاً سينص ميثاق عصبة الأمم على إجراءات بهدف المشاورة والعمل المتضافر؛ فالشرط المسبق الأساسي، شرط وجود وحدات قوة مستقلة، قد بات الآن مفتقداً. وما أمكن قط أن تتأسس عصبة الأمم بصورة حقيقية؛ ولن توضع أبداً موضع التطبيق لا المادة ١٦ بصدد تنفيذ المعاهدات، ولا المادة ١٩ بصدد إعادة النظر فيها بصورة سلمية. وهكذا فإن الحل الوحيد القابل للاستمرار لمشكلة السلم المؤرّقة ـ إحياء نظام توازن القوى ـ كان بعيداً كل البعد عن متناول اليد؛ وهذا ما جعل الجمهور يقف عاجزاً عن أن يفهم الهدف الحقيقي لرجالات الدولة الأكثر فعالية في العشرينات، وهذا ما جعل العالم يعيش باستمرار في حالة من البلبلة تند عن الوصف»(٢).

---

(١) ل. بولانيي: **التحول الكبير...**، مصدر آنف الذكر، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

لا حساسية الرؤى الأوروبية للتاريخ:

لقد بدت لنا جميع هذه الاستشهادات ضرورية لأنها تسلط الضوء على مختلف المنظورات التي تعمل من خلالها رؤية الثقافة الأوروبية في نظام العلاقات الدولية وعلى التناقضات التي يمكن أن تتخبط فيها هذه الرؤية الى ما لا نهاية. ونحن لا نماري في أن الحد من أسباب المنازعات أو التخفيف من حدتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية العابرة للدول هو واقعة ايجابية في الغالب. وكل الفلسفة الليبرالية الأوروبية تستند الى هذا الاعتقاد الأساسي الذي عادت الولايات المتحدة الى تبنيه بقوة في سياسة القوة الخارجية، والذي يرى في حرية التجارة والتوظيف والانتاج عاملاً جوهرياً من عوامل الحضارة والسلم. وهو أمر توضحه بمنتهى الجلاء والسداد كتابات فرناند بروديل التاريخية المتميزة بصدد كل ما يتعلق بعالم البحر الأبيض المتوسط قبل فتح القارة الأميركية. ولنا الى الموضوع عودة.

على أن المشكلة هنا مباينة. فبيت القصيد نقد الموقف المثالي الولسوني والحنين العميق الى اللعبة القديمة للوفاق الأوروبي كعامل سلم، وهما موقفان يلقيان ستاراً يحجب عن الأنظار كون سلم المئة عام الأوروبي الذي يتخذ موضوعاً متكرراً للمباهاة لم يتحقق إلا بتصدير الحرب الى الآخرين. فعندما يتكلم بولانيي عن حرب القرم بوصفها «حدثاً ذا طابع كولونيالي»، يغفل عن الحديث عن جميع الاضطرابات والحروب البلقانية، وعن تمزقات لبنان فيما بين ١٨٤٠ و١٨٦٠، وعن المذابح بين اليونان والأتراك، أو بين الأرمن والأكراد والأتراك، تلك المذابح التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر. وعندما يصف بيرين جميع هذه الحروب بأنها محض حروب «محلية»، فإن المسكوت عنه يتجلى بمنتهى الوضوح، وهو أن الحرب التي تضرم نارها لدى الغير لا تعد حرباً حقيقية، وأن آلامها ودمارها يمكن أن تمرر في الأخلاق وفي الوجدان لصالح البزوغ المحتوم لمركز تأسيس الحداثة: أوروبا وحضارتها.

ومما يسهم في إضفاء المزيد من الصفة «الأخلاقية» و«الطبيعية» على هذا الموقف كل ما رأيناه في الفصول السابقة من اشتغال للآلية الأوروبية في إخفاء واقعة تصدير الحرب الى الآخرين حفاظاً على مقومات السلم لدى الذات. وبالفعل، إن الأدبيات المتعلقة بالمسألة الشرقية، والأوصاف الرائجة عن مستودع البارود البلقاني، والأوصاف الأحدث عهداً عن التعصب والارهاب الاسلاميين، تتذرع بخصوصيات الهوية، الواقعية أو الخيالية، وتحتج بها كمشكلات محلية لتفسير الحرب لدى الآخرين. والنتيجة هي بكل تأكيد هذه اللاحساسية الأوروبية بالحروب لدى الآخرين، متى ما كان نشوبها يلبي حاجات التوازن والربح الأوروبيين، وهي لاحساسية تثير السخط اليوم في الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية أو اللبنانية، ولا سيما عندما تقارن بالانفعالات التي أثارتها في الأمس حقوق فيتنام القومية ولو ضداً على المصالح الأميركية، أو التي تثيرها اليوم بولونيا أو المقاومة الأفغانية، رغم أنها هي الأخرى «إسلامية».

ان ذلك لا يعني أن مبتغانا هنا أن نكرر محاكمة النزعة المركزية الأوروبية التي أفاض

المثقفون الأوروبيون أنفسهم في تسفيهها، ولا محاكمة مساوىء النظريات الاقتصادية الليبرالية التي تؤطر الرؤية الاقتصادية للعالم التي هي الرؤية الأوروبية. فثمة في هذا المجال أيضاً عدم حساسية من جانب الثقافة الأوروبية لا تكفي اللعنات ـ حتى الأوروبية منها ـ التي تصب على الأمبريالية الاقتصادية لتفسيرها، مثلما لا يكفي التنديد بالنزعة الأوروبية للتمركز على الذات لتفسير الحروب المصدَّرة.

إن ما يمثل في قفص الاتهام هنا هو الرؤى الأوروبية نفسها، بدءاً بالتوافق الأوروبي المصدِّر للحروب وانتهاء بالمثالية الولسونية المؤسِّسة لعصبة الأمم الفاشلة، والمدمرة للتوازنات القديمة، والمتسببة بالتالي في صعود الأنظمة الكلية الفاشية والشيوعية، ثم في فراغات القوة المتولدة عن الحرب العالمية الثانية. وولسون نفسه، رغم كل الذم الذي وجِّه اليه، هو نتاج ـ ممتاز ـ للثقافة الأوروبية: فهو أيضاً ابن الفلسفة الألمانية لأن حلمه عن عصبة الأمم مستلهم مباشرة من «**مشروع لسلم دائم**» لعمانويل كانط، كما أن مبادئه في احترام إرادة الشعوب تستمد نسغها من الأخلاق المسيحية ومن تراث الثورات الانكليزية والأميركية والفرنسية. فهل من المحقق بالتالي أنه ما كان، كما تواتر وصفه، إلا إنساناً لا واقعياً خطراً، لم يحمل أحد كلامه على محمل الجد باستثناء الشعوب غير الأوروبية التي رأت فيه محرراً حقيقياً؟

٥

المبادىء الولسونية و«الفسيفساء البلقانية

تكمن قوة رؤية ولسون في تصوره للسلم الذي أراده ان يكون بمثابة قطيعة مع المبادىء الاوروبية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر عن توازن القوى المولِّد للحروب في المحيط المباشر أو البعيد لأوروبا. وربما كانت بعض المقتطفات من خطاباته اكثر إفصاحاً عن فكره حتى من نص «النقاط الاربع عشرة» فهذا النص يأخذ أساساً بعين الاعتبار المصالح الاوروبية فيما يخص الشعوب المطلوب تحريرها، ويمهد السبيل بالتالي لبعض التسويات. وبالمقابل فإن الخطب التي ألقاها قبل وقف القتال، وتحت تأثير الانفعال الذي تسببت فيه الحرب، تبدو اكثر اتصافاً بالطابع الصدامي. وعلى هذا النحو أعلنا في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧:

«ان السؤال الذي يرتهن به سلم العالم وحياته السياسية المقبلة هو التالي: هل الحرب الحالية صراع في سبيل سلم عادل ودائم، أم صراع في سبيل مجرد توازن جديد للقوى؟ فإذا كانت مجرد صراع في سبيل توازن جديد للقوى، فمن يستطيع أن يضمن استقرار التسوية الجديدة؟... لابد ان يكون هناك لا محض توازن للقوى، بل تأسيس لشراكة من القوى؛ لا منافسات منظمة، بل سلم مشترك منظم»(١).

وقبل بضعة أشهر، في ايار ١٩١٦، كان قد صرح:

«إن سلم العالم يجب، من الآن فصاعداً، أن يناط بأساليب دبلوماسية صحيحة وجديدة... فمبادىء القانون العام يجب من الآن فصاعداً ان تكون لها الغلبة على المصالح الخاصة لهذه الأمة أو تلك. فعلى جميع امم الكون ان تؤسس نوعاً من رابطة للوصول الى ترجيح كفة القانون على جميع الاعتداءات الانانية، ولتحاشي قيام تحالف ضداً على تحالف آخر»(٢).

وأضاف قائلاً: «١ ـ ان لكل شعب الحق في اختيار السيادة التي يرغب في أن يعيش في ظلها. ٢ ـ إن لدول الكون الصغيرة حقاً في احترام استقلالها وسلامة أراضيها مكافئاً لحق الأمم الكبيرة والقوية. ٣ ـ إن للعالم الحق في وقاية نفسه من كل عدوان»(٣).

---

(١) نقلاً عن ج. ب. دوروزيل: **من ولسون الى روزفلت، السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ١٩١٣ ـ ١٩٤٥.**

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وفي عام ١٩١٨ سيهتدي الى أفضل الصيغ للتنديد بالماضي، وذلك في خطاب ألقاه في ١١ شباط أمام الكونغرس:

«ينبغي أن يوضع حد لمقايضة الشعوب والاقاليم فيما بين الحكومات وكأنها محض مال منقول أو محض قطع قابلة للمبادلة في لعبة، في اللعبة الكبيرة لتوازن القوى، تلك اللعبة التي فقدت اعتبارها من الآن فصاعداً الى الأبد.

«ولا يجوز القيام، في هذه الحرب، بأي تسوية إقليمية لا تستجيب لمصالح السكان المعنيين ومنافعهم، ولا تعدو أن تكون مجرد بند في تسوية أو حل توفيقي بين مطامح الدول المتنافسة».

«بل من الواجب أن تتأكد كل قومية محددة المعالم من أن صبواتها ستتحقق بقدر المستطاع وعلى نحو يستبعد كل علة جديدة أو قديمة للشقاق والخصام، مما ستترتب عليه في المستقبل أخطار جديدة على سلم أوروبا والعالم»(١).

والحق أنه ليس لأحد ان يطعن بأقوى مما يفعل ولسون هنا في صحة كل تلك المساومات المقبلة واللامتناهية الطول التي ستعرف باسم مساومات فرساي والتي ستبنى على معاهدات سرية عقدت في أثناء الحرب بين الدول الحليفة الثلاث الكبرى. وموقف ولسون هذا يطابق على كل حال موقف الحكومة الثورية البلشفية التي نقضت علانية تلك المعاهدات وأفشت للرأي العام العالمي بوجودها.

«النقاط الاربع عشرة» للرئيس ولسون:

إن النقطة الرابعة عشرة من **الاعلان** هي التي تجسد نجاز الفكر الولسوني، أي تصوره لـ«سلم مشترك منظم» من خلال **شراكة عامة للأمم**. يقول ولسون في هذه النقطة، الرابعة عشرة: «إن هذه الشراكة يجب أن تتشكل على أساس مواثيق تهدف الى خلق ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي للدول، كبيرها وصغيرها، ولسلامة أراضيها»(٢). ومن سخرية التاريخ أنه اذا كانت عصبة الامم تدين بولادتها لإرادة ولسون شبه الرسالية، فإن أميركا ذاتها سترفض الانتساب اليها، بدون ان يمنعها ذلك، بعد زهاء ربع قرن من الزمن، من أن تبادر هي نفسها الى إنشاء منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع الحلفاء، على قاعدة المبادىء عينها التي أرساها ولسون.

---

(١) نقلاً عن ش. روسو: **دروس في القانون الدولي العام** COURS DE DROIT INTERNATIONAL PUBLIC ، دروس لطلبة الدكتوراه حول «التغيرات الاقليمية للدول ونتائجها القانونية»، مكتبة دروس القانون، باريس ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، ص٤٨.

(٢) نقلاً عن ج. بيرين: **التيارات الكبرى...**، مصدر آنف الذكر، المجلد الخامس، ص ١٦٠.

تندد إذن النقطة الأولى من **الاعلان** متلاقية في ذلك مع المثالية البلشفية السائدة عصرئذ، بالمعاهدات السرية وبالاتفاقات الخاصة والجزئية بين الامم، وتدعو الى انتهاج دبلوماسية «تعمل على الدوام بصورة علنية وعلى مشهد من الجميع»(١).

وتعالج النقطة الخامسة من **الاعلان** موضوع المستعمرات، فتؤكد على مبدأ أن «مصالح السكان يجب أن يكون لها وزن مكافىء لوزن الحكومات»(٢). وهو المبدأ الذي ستتفرع منه صيغة نصف استعمارية هي صيغة «الانتدابات» الفرنسية والانكليزية، على الاقاليم العربية العثمانية السابقة وعلى المستعمرات الالمانية القديمة بمصادقة رسمية من «عصبة الامم». وصحيح أن ذلك كان يمكن أن يمثل تقدماً كبيراً بالنسبة الى الاستعمار الاوروبي التقليدي القائم على الاستيطان أو على الاستغلال الاقتصادي الوحشي فيما لو ان تطبيق الانتدابات تم بمقتضى الروح الولسونية. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث كما سنرى في تتمة هذا الفصل.

أما فيما يخص البلقان فقد بقيت النقطة الحادية عشرة أسيرة ضبابية التصورات القومية الاوروبية، إذ نصت على أن العلاقات بين دول هذه المنطقة يجب أن تسوى على أساس «معطيات الارتباطات التقليدية والقومية الثابتة تاريخياً». وبالمقابل وفيما يخص ايطاليا، سلمت النقطة التاسعة بضرورة إجراءات تعديلات حدودية «طبقاً لمعطيات مبدأ القوميات الممكن إدراكها بجلاء». وكان ولسون، في واحدة من خطبه التي سبق الاستشهاد بها، قد تكلم عن ضرورة تحقيق صبوات «كل قومية محددة المعالم»؛ والحال ان الصعوبة، كل الصعوبة، تكمن في تحديد القومية. ولهذا فإن النقطة العاشرة التي تستهدف النمسا ـ المجر تتكلم بحذر عن الاستقلال الذاتي للشعوب وعن ضرورة الإبقاء على روابط اتحادية. وتبدو النقطة السادسة اكثر إثارة للاهتمام إذ تطالب بجلاء جميع القوات الاجنبية عن الاراضي الروسية بأسرها «بهدف إتاحة حرية الخيار كاملة لروسيا، بلا معوقات ولا قيود، لتقرر، بملء استقلالها، تطورها السياسي الذاتي وتنظيمها القومي».

ويتجلى، بعد مرور الزمن، البعد التنبؤي لتتمة النص التي تتحدث عن مشكلات اندماج روسيا البلشفية بالمجتمع الدولي. وقد جاء فيها، بالفعل، ان «أفضل تعاون واكثره حرية بين امم العالم قاطبة» ضروري ومطلوب بحيث يتأمن لروسيا «استقبال صادق وودي في مجتمع الامم الحرة، مع مؤسسات من ملء اختيارها، بل اكثر من استقبال: كل نوع من المساعدة يمكن أن تحتاجه ويمكن ان تتمناه. والمعاملة التي ستمنح لروسيا من قبل شقيقاتها الأمم في الأشهر القادمة ستكون حجر المحك لحسن إرادة هذه الأخيرة ولحسن تفهمها لحاجات روسيا، بصرف النظر عن مصالحها الخاصة، وأخيراً لتعاطفها المتبصر والكريم»(٣).

(١) انظر النص الكامل للنقاط الاربع عشرة في ب. رينوفان: **معاهدة فرساي TRAITE DE VERSAILLES**، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٦٩ ص١١٨ ـ ١٢٠.
(٢) رينوفان، المصدر السابق، ص١١٩.
(٣) المصدر نفسه.

وتطالب المبادىء الولسونية ايضاً بإحياء الدولة البولونية مع منفذ حر الى البحر، وكذلك بالجلاء عن بلجيكا وبإحيائها «بدون محاولة تقييد السيادة التي تتمتع بها على قدم من المساواة مع سائر الامم الحرة». ويضيف النص الى هذا الموضوع مبدأ آخر من مبادىء الأخلاق الكونية والقانون الدولي، مبدأ سيتعرض للانتهاك تكراراً، كما سنرى، فيما يخص الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية: «ليس لأي فعل منفرد آخر أن يضاهي هذا الفعل في قدرته على إعادة الثقة الى الامم بالقوانين التي سنّتها وثبّتتها بنفسها لتنظيم علاقاتها المتبادلة. فبدون فعل ترميمي فإن كل بنيان القانون الدولي وكل قيمته سيتزعزعان الى الأبد»(١).

شهوات القوى الأوروبية غداة الحرب العالمية الأولى:

بين جملة المعاهدات السرية التي أدانتها المبادىء الولسونية اتفاقية سايكس ـ بيكو المشهورة (١٩١٧)، التي ستكون لنا اليها عودة، وكذلك معاهدة لندن بين ايطاليا وانكلترا (١٩١٥)، التي تمّمتها اتفاقية سان جان دي موريين (١٩١٧) والتي هدفت الى توزيع الاقاليم الآسيوية من الامبراطورية العثمانية، وبعض اقاليمها البلقانية، فيما بين دول التفاهم الودي وروسيا القيصرية. وبالفعل، لقد جاء سحق ألمانيا وتركيا العثمانية، التي انضمت بغير ما تبصر إليها، ليحرك شهية الغالبين. وسوف تتصف مناقشات الرئيس ولسون في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ مع كليمنصو ولويد جورج بطابع عاصف الى حد ما. فمثاليته الساذجة، في نظر الاوروبيين، ورغبته الاخلاقية في الانتصار لقضية تحرر الشعوب التي كانت أوروبا الرومانسية قد تغنت بها كثيراً على كل حال، صدمت صدماً عنيفاً المطامع الانكليزية والفرنسية والايطالية في الاقاليم التي قام فيها مذ ذاك فصاعداً فراغ قوة زاد في خطورته في نظرهم ان الحمى الثورية السوفياتية، بالتضامن مع الحس القومي، كانت تعتمل في كل مكان في أوصال الشعوب والسكان. والافدح من ذلك، بعد، أن التفاهم الذي كان ساد بين الحلفاء اثناء الحرب قد أخلى مكانه للمكائد والمنافسات الهادفة الى السيطرة على المناطق المحررة. وما كان لدى فرنسا وانكلترا وايطاليا، في مواجهة ولسون ومبادئه المنبثقة عن التراث الاوروبي، ما تعرضه لإعادة تنظيم اوروبا الوسطى والبلقانية وآسيا الصغرى العثمانية سوى الرؤى المتناقضة لمصالحها القومية الاستراتيجية ولنهمها الامبريالي المنفلت من عقاله. وكانت القوات الحليفة المنتصرة قد فعلت كل ما في مستطاعها في هذا المضمار لتغزو اكبر مساحة ممكنة من الاراضي، بما في ذلك بتر شطر لابأس به من الامبراطورية الروسية بفضل الحرب الأهلية التي أجج الحلفاء جذوتها والتي شاركت فيها القوات الحليفة مشاركة فعلية.

(١) المصدر نفسه.

على هذا النحو استولى الانكليز على باكو وآبارها النفطية، وفرضوا سلطتهم العسكرية على القفقاس(١)، وكذلك على فارس وبلاد الرافدين وفلسطين.

واحتل الفرنسيون، علاوة على سورية ولبنان اللذين كانوا يقدرون أن لهم فيهما امتيازات ذات طابع تاريخي، كيليكيا، وهي منطقة سهلية تقع بين شمالي سورية وجبال الاناضول (ويسكنها اكراد وأرمن وعرب وأتراك)، وكذلك شرقي تركيا. وإنجازاً لتقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية الذي ستسعى الى تكريسه معاهدة سيفر (١٩٢٠)، دعا الانكليز، لعدم توفر قوات كافية لديهم، اليونانيين الى غزو ازمير بحراً، والايطاليين الى غزو الشاطىء الجنوبي لتركيا وجزر الدوديكانيز التي كانت موضع طمعهم، علاوة على الساحل الادرياتيكي.

وقد تم ذلك كله بدون خطة منسقة للتنظيم السياسي، وتحت دفع الاحداث اليومية والمطامح المتنافسة، ودونما اعتبار على الأخص للحدود المادية لتوسع الوجود العسكري. ولم تكن صبوات السكان المحليين والتيارات الايديولوجية التي تعتمل فيهم وما يترتب عليها من انقلابات أو تحولات تدخل البتة ضمن اهتمام الحلفاء. وما كانت تتوفر لدى هؤلاء لا الوسائل المادية ولا التفكير السياسي الكافي لتنظيم شؤون اولئك السكان المحليين المتعايشين في اختلاط منقطع النظير، فاكتشفوا بأن يجندوا ويسلحوا منهم «زبائن» تابعين لهم، وفي الغالب بقيادة مغامرين أدعياء، تأميناً لخدمة مآربهم الاستراتيجية والاقتصادية. وسوف نرى أن أولئك السكان سيدفعون ثمناً فادحاً للغاية.

مبدأ القوميات والفسيفساء الاثنية في البلقان:

على كل، لم يكن الوضع بأكثر إشراقاً في البلقان أو في أوروبا الوسطى والدانوبية. فقد كانت مختلف الكيانات التي تمخضت عنها حرب القرم ومعاهدة برلين والحروب البلقانية قد انجرفت في دوامة الحرب، وكان لكل كيان منها حاميه الغازي، مما تأدى الى حدوث تبدلات اقليمية وسياسية داخلية جديدة تبعاً لقرقعة السلاح، ولاسيما في رومانيا وبلغاريا وبولونيا. والجدير بالذكر أن السكان المعنيين كانوا أحسن دراية من سكان آسيا الصغرى بمبادىء الحكم الحديثة نظراً الى مجاورتهم المباشرة للدول الاوروبية، ولكن لم تكن مشكلاتهم أقل قابلية للانفجار.

الحركات الاجتماعية أولاً. فهذه الحركات التي وجدت في الثورة الروسية حافزاً مباشراً لها، ستتلبس طابعاً حاداً حيثما تواجدت بنى زراعية مجاورة للحد في قمعيتها واستبداديتها، وحيثما خلقت جزر التصنيع المحصورة نوى للبروليتاريا قابلة لأن تفتنها فكرة التنظيم

(١) الجدير بالملاحظة ان سكان هذه المنطقة كانوا قد شكلوا اتحاداً قفقاسياً مؤقتاً في نيسان ١٩١٨ ضم كلاً من جيورجيا وارمينيا واذربيجان. ولكن جلاء القوات الانكليزية عام ١٩٢٠ سيضع حداً لاستقلال هذه الجمهوريات التي ضمت الى الدولة السوفياتية القيمة.

الاشتراكي للسلطة. ومن منظور كهذا كان انهيار البنى الفوقية الكبيرة للامبراطوريتين الروسية والنمساوية ـ المجرية قميناً بأن يطلق جميع الآمال من عقالها... وفي المجر، حيث كانت الطبقة الارستقراطية القوية والمستبدة قد قدمت على مرّ المئة سنة الاخيرة الدعامة الرئيسية لنظام سلطة آل هابسبورغ، ستقوم دكتاتورية رهيبة هي دكتاتورية بيلا كون، المغامر الذي كان يدّعي الانتماء الى البروليتاريا. وفي بلغاريا ستقوم دكتاتورية معلم مدرسة سابق. هو ستانبولسكي الذي كان يدعي تمثيل مصالح الطبقة الفلاحية والذي ستحاول الخلايا الشيوعية أن «تغرقه».

والحركات القومية ثانياً. وهي ما كانت، على ما تشير الدلائل، في مثل تطرف الأولى. والدليل أن التشيكيين والسلوفاكيين اتحدوا ليعلنوا في براغ الجمهورية التشيكوسلوفاكية في تشرين الأول ١٩١٨، وأن الصربيين والكرواتيين سيرسون، بعد أن ينضم اليهم السلوفينيون والجبليون السود، قواعد الدولة اليوغوسلافية الحديثة. ولكن هذين النجاحين ليس لهما أن يحجبا عن النظر واقعتين أخريين.

اولاهما أن تينك الدولتين الجديدتين، مثلهما مثل الدول القديمة كرومانيا والمجر وبولونيا، ليستا في نظر الدول الاوروبية الكبرى سوى ضرب من «الفسيفساء»، وهو تعبير يشير بقدر من الازدراء الى الأقوام «المتنافرة»، المتداخلة، وسوف يدرج كثيراً استعماله لاحقاً عند الحديث عن لبنان. وعلى الرغم من ان الفسيفساء فن عظيم رقي به البيزنطيون الى اعلى درجات كماله، فإن اللفظ ينطوي بالفعل على تقييم تبخيسي في الرؤية الاوروبية لنظام الاشياء، لأنه يشير الى وضع يبدو معه كل شكل من أشكال الحكم المستقر مستحيلاً. ولعل هذا الأصل البيزنطي، الذي سترثه الامبراطورية العثمانية، هو ما يفسر الرؤية الاوروبية التبخيسية للفسيفساء السياسية؛ فالمسكوت عنه في الكلمات كثيراً ما يكون أهم شأناً من مضمونها الظاهر. وعلى كل حال، فإننا نجد أنفسنا هنا وجهاً لوجه من جديد امام مشكلات بنى الهوية التي عرضنا لها ملياً في الفصل الثالث. وبالفعل، ان مجرد نظرة نلقيها على تركيب سكان الدول الجديدة تكفي لنلمس باليد «الشذوذ» الذي تمثله هذه الكيانات الجديدة تبعاً للتصورات الاوروبية عن الأمة والدولة، وهي التصورات التي تتبوأ فيها مكانة الصدارة فكرة مجموع متجانس على غرار اليونان القديمة. ففي تشيكوسلوفاكيا، وعلاوة على الملايين الستة من التشيكيين والملايين الثلاثة من السلوفاكيين، كان ثمة ٣ ملايين من الالمان و ٧٠٠٠٠٠ مجري و ٥٠٠٠٠٠ اوكراني فضلاً عن ٢٠٠٠٠٠ يهودي متقوقعين على انفسهم. وفي يوغوسلافيا، وعلاوة على الميونين من الصرب والملايين الأربعة من الكرواتيين والمليون ونصف المليون من السلوفينيين، كان ثمة ٥٠٠٠٠٠ مجري، و ٥٠٠٠٠٠ ألماني، و ٤٠٠٠٠٠ تركي، و ٣٠٠٠٠٠ بلغاري و ٢٠٠٠٠٠ روماني. أما الدولة الرومانية بما فيها ترانسلفانيا، فكانت تضم، علاوة على الاثني عشر مليوناً ونصف المليون من الرومانيين، ١٣٠٠٠٠٠ من المجريين، و ٧٨٠٠٠٠ من اليهود، و ٧٢٣٠٠٠ من الالمان، و ٤٤٨٠٠٠ من الاوكرانيين،

و ٣٥٨٠٠٠ من البلغاريين، و ٣٠٨٠٠٠ من الروس، و ٥٧٠٠٠ من الصربيين[1].

ويضيف بيرين قوله في معرض تعليقه على الاحصائيات الرومانية: «هكذا ما كان لرومانيا، مثلها مثل سائر الدول التي ورثت النمسا ـ المجر، أن تتملص من تمازج العروق واللغات والاديان والثقافات الذي كان موقعو معاهدة فرساي قد حسبوا أنه في مقدورهم تحاشيه عن طريق تشكيل دول «قومية» (ص١٧٤). ويضيف في موضع لاحق، في سياق بيان نتائج زوال الامبراطورية النمساوية ـ المجرية: «بيد أن مسألة القوميات لم تجد مع ذلك حلها. فمن بين سائر الدول التي ورثت الامبراطورية النمساوية ـ المجرية كانت النمسا والمجر ـ وقد قضي عليهما بأن تصيرا محض دولتين ثانويتين ـ هما وحدهما اللتين تتمتعان بتجانس قومي. وقد اتسمت بلغاريا واليونان وتركيا أيضاً، بعد تبادل السكان الذي فرضته معاهدة لوزان، بطابع من الوحدة. لكن بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا كانت تتألف، على منوال النمسا ـ المجر قبل الحرب، من قوميات متباينة، تحرك كلاً منها نزعة قومية صوفية أو نزعة عصبية دينية أو نعرة لغوية تهدد وحدتها وسلمها الداخلي» (ص٢٠٨).

ومن ناحية ثانية كانت بعض الدول التي حازت من جديد على السيادة التامة، نظير بولونيا أو المجر، تسعى الى مد أراضيها والى إحياء أمجادها الغابرة. وعلى هذا النحو كان تراب بولونيا الوطني ضمن الحدود التي رسمتها معاهدة ريغا (١٩٢٠) يضم، الى جانب ١٩ مليوناً من البولونيين ٩ ملايين نسمة ينتمون الى سكان ذوي أصول اثنية أو دينية متباينة، ومنهم اربعة ملايين من الاوكرانيين ومليون من الروس ومليونان من الالمان. وفي بولونيا، كما في سائر الدول، كان السكان في حالة من التمازج الشديد، كما ستبين ذلك مشكلة سيليزيا العليا التي كانت معاهدة فرساي قد نصت على تسويتها عن طريق الاستفتاء. وقد أبان الاستفتاء أيضاً ـ وإن دل على وجود غالبية ديموغرافية ألمانية ـ عن صعوبة فصل منطقة عن أخرى أو مركز قضاء عن الريف التابع له، الخ. ومن ثم تعيّن أن تتولى لجنة تابعة لعصبة الامم رسم خط للحدود لتوزيع الاقليات بين جانب وآخر، وأن يوقع اتفاق جرماني ـ بولوني خاص لتسوية جميع المشكلات العملية ذات الصلة باستمرار الحياة الاقتصادية العادية للسكان الذين جرى توزيعهم بين جانبي خط الحدود الذي فصل بينهم فصلاً اصطناعياً.

أما أسطع مثال على تعقيد التركيب السكاني في شبه جزيرة البلقان فتقدمه بلا جدال مقدونيا التي كانت عاصمتها سالونيك والتي جرى تقاسمها بين يوغوسلافيا واليونان وألبانيا وبلغاريا بعد أن كانت على مدى سنوات عديدة سبباً للشقاق بين مختلف الدول البلقانية الجديدة بدون نسيان الامبراطورية العثمانية نفسها. وقد رأى النور على كل حال العديد من الحركات الارهابية عند منعطف القرن في آتون الصراع لتقرير مصير ذلك الاقليم المنكود

---

(١) جميع هذه الارقام مأخوذة من ج. بيرين، مصدر آنف الذكر، المجلد ٦، ص ١٧٢ ـ ١٧٣. وثمة أرقام مباينة بعض الشيء، ولكنها لا تطعن في النسب التي يمكن استخلاصها من الاحصائيات التي يقدمها بيرين، قد أوردها ر.رستلهوبير في **تاريخ الشعوب البلقانية**، مصدر آنف الذكر.

الحظ. والواقع أن تلك المنطقة كانت بمثابة مفترق هائل للطرق، مما جعلها نموذجاً منقطع النظير للتمازج السكاني. وقد كان سكانها يتألفون بالفعل من يونان وبلغار وصرب وألبان ورومان وترك. بالاضافة الى جالية يهودية كبيرة التعداد.

كتب رستلهوبر يقول: «كانت مقدونيا تعطي انطباعاً بأنها عقدة خيوط غير قابلة للحل، تتمازج فيها العروق الى حد يستحيل معه التمييز بينها. فقد كانت القرية البلغارية السكان تتجاور جنباً الى جنب مع قرية يونانية السكان. وكانت العروق تتجاور حتى في البلدان الصغيرة ولكن بدون ان تنصهر في بوتقة واحدة، ولو هي بوتقة الموت، إذ كان لكل عرق مقبرته الخاصة حيث كان أمواته يفترشون الثرى تحت حماية أسوار عالية في معزل عن التماس مع أموات العروق الملعونة الأخرى»[1].

---

(١) ر. رستلهوبر: **تاريخ الشعوب البلقانية**، مصدر آنف الذكر، ص٢٥٥ واشاهد له فائدة أخرى إذ ينم عن الروح الأوروبية كما كانت سائدة في القرن التاسع عشر وعن النزعة الاستشراقية الممركزة حول الذات. فهل نجد حتى في يومنا هذا بين الكاثوليك الفرنسيين من يقبل بأن يدفن في مقبرة يهودية أو اسلامية في فرنسا؟

٦

الزبائن الاثنيون والدينيون وفبركة الأقليات «القومية»

هكذا يتضح من جديد ان مبدأ القوميات ما كان له أن يتأدى الى إقامة دول قومية في تلك الأقاليم المختلطة السكان، ولا سيما ان هؤلاء السكان كانوا، منذ عشرات السنين، أسرى شبكة من **الولاءات** المتنافرة، عملت الدول الأوروبية وروسيا القيصرية على نسجها باسم مصالحها القومية وبذريعة حماية الأقليات أو القوميات المضطهدة. وكانت روابط الولاء تلك قد تمثلت حتى ذلك الحين في إرسال مساعدات وتقديمات مادية للمؤسسات الدينية كما للسلطات المحلية المدنية، وفي فتح مدارس ومنح حمايات قنصلية لكبار التجار المحليين، وفي دفع رشاوى - تحت أشكال متباينة - للموظفين وولاة الأقاليم لقاء الحصول على امتيازات اقتصادية مثل رخص الاستثمار في مجال المناجم أو النقل وإنشاء مصانع، الخ. والواقع أن الدول الأوروبية نسجت في شبه جزيرة البلقان، كما في الأقاليم العثمانية العربية أو في المناطق الأرمنية والكردية من فارس وآسيا الصغرى، **شبكة كثيفة من الزبائن**.

يعود تاريخ هذه الشبكة، فيما يتعلق بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، الى بدايات الامبراطورية العثمانية، يوم رأى النور ما يعرف باسم نظام الامتيازات الأجنبية في عهد توثيق الصلات بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني(١). ولما دخلت الامبراطورية في طور انحطاط توسع ذلك النظام وترسخ. وتحولت التسهيلات التجارية والضمانات الممنوحة لتجار الأمم المسيحية رويداً رويداً الى حق للنظر وللرقابة على مصير جميع رعايا الأمبراطورية، من النصارى، أي ملايين الأشخاص ممن كانوا يعيشون في حالة تمازج مع السكان المسلمين في الأقاليم البلقانية والعربية والأرمنية - الكردية.

وعلى هذا النحو نصَّبت روسيا نفسها حامية للسلاف الاورثوذكس، ونصب المجريون وملوك فرنسا أنفسهم حماة للكاثوليك؛ أما آل هابسبورغ فقد ركزوا اهتمامهم على كاثوليك

---

(١) أرست تقاليد هذا النظام معاهدة الصداقة والتجارة التي وقعت بين فرنسا والامبراطورية العثمانية في شباط ١٥٣٥. وبموجب نصوص هذه المعاهدة وتعديلاتها ونظائرها من المعاهدات التي وقعت لاحقاً بين الامبراطورية العثمانية ودول اوروبية أخرى، تم الإقرار للتجار الاوروبيين بحق الإقامة في مدن الامبراطورية الرئيسية، كما تم الإقرار لسائر الأوروبيين المقيمين في ربوع الامبراطورية بحق المقاضاة وفق القوانين الأوروبية وحدها، مما عنى إبطال أهلية المحاكم العثمانية للفصل في أي خلاف قد ينشأ بين اوروبي وبين واحد من رعايا السلطان، وكرس بالتالي وضعية قانونية مميزة ترتكز على الحصانة الدبلوماسية.

البلقان، ولا سيما منهم الكرواتيين؛ مثلما ركزت فرنسا اهتمامها على كاثوليك المشرق، وبخاصة منهم موارنة لبنان. وبالمقابل اكتفى الانكليز بـ«الأقليات» التي لا تنتمي الى أي من الجماعات الدينية الكبرى في اوروبا غير البروتستانتية وفي روسيا، من أمثال كلدان بلاد الرافدين وفارس أو أقباط مصر، أو بعض الجماعات الاسلامية الهامشية من أمثال دروز لبنان، مما أتاح لهم على كل حال أن يوازنوا كفة النفوذ الفرنسي في هذا البلد. وفي قبالة هذه الشبكة العنكبوتية الهائلة التي نسجتها سائر الدول الأوروبية وروسيا، ستقنع المملكة البروسية بحدّ نفوذها بحماية الأماكن المقدسة المسيحية في القدس. وكان من شأن المشاحنات الدائبة بين الكنائس الاورثوذكسية واللاتينية والقبطية والأرمنية، التي كانت تحوز جميعها على العديد من الممتلكات والأوقاف الكنسية في القدس، أن تضع بروسيا البروتستانتية في موضع حسن تجاه السلطان لتضطلع بدور الحكم المنزه عن الغرض بالنظر الى أن الكنائس البروتستانتية لم يكن لها من مصالح في القدس. ولكن الأهم من ذلك كله - وهذه واقعة معروفة - ان ألمانيا البروسية ستتوغل أعظم توغلها في الامبراطورية العثمانية على الصعيد الاقتصادي من خلال مشروع «بغداديان» المشهور الذي كان أسطع رمز لسياسة «الاندفاع نحو الشرق DRANG NACH OSTEN»(١).

دور الإرساليات الدينية

لا بد من الإشارة أخيراً، فيما يخص سائر الأقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية، الى دور الارساليات الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية، هذا ان لم نشأ الكلام عن دور الكنيسة الروسية التي ستبذل قصاراها لمعاكسة النفوذ اليوناني على رجال الكنائس الاورثوذكسية العربية. وقد كانت صراعات النفوذ رهيبة لأن المرسلين الكاثوليكيين، من الفرنسيين والايطاليين بوجه خاص كانوا يعملون في أوساط الطوائف المسيحية الشرقية منذ القرن السابع عشر ليعيدوها الى حظيرة كنيسة روما، إذ كانت هذه الطوائف تتألف في غالبيتها العظمى من «المنشقين» من اورثوذكس ونساطرة وقائلين بطبيعة المسيح الواحدة(٢). وعلى هذا النحو أضاف المرسلون عنصراً جديداً للتوتر وللصراع على الهوية فيما بين الطوائف المسيحية الشرقية.

ما كان المرسلون مجرد رجال دين ودعوة روحية، بل كانوا متحدرين أيضاً من البنى

---

(١) الاشارة هنا الى مشروع مد خط للسكة الحديدية يربط بغداد ببرلين، وكان يحظى بتحبيذ كبير من قبل السلطات العثمانية. ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى سيحول دون وضع فكرة هذا الخط الحديدي موضع التنفيذ.

(٢) كان المونوفيزيقيون والنساطرة قد رفضوا المبدأ الذي أقره مجمع خلقيدونية عام ٤٢٥ بخصوص طبيعة المسيح؛ فضداً عليه أكد الأوائل على طبيعة المسيح الالهية الخالصة، بينما أكد الثانون على العكس على وجود طبيعتين متمايزتين: واحدة بشرية وأخرى إلهية.

الثقافية والذهنية للثقافة الاوروبية. وكثيراً ما كان يعهد اليهم من قبل رؤسائهم أو مباشرة من قبل رجال السياسة الأوروبيين بمهام لا يمكن وصفها بأنها روحية. وعبر شبكة كثيفة من المدارس الحديثة أفرزوا فارقاً اجتماعياً ـ ثقافياً جديداً بين مسيحيي الشرق والسكان المسلمين الذين كانوا يعيشون بين ظهرانيهم منذ مئات السنين. وفي نظرهم كانت هذه الطوائف «أمماً» في حالة عبودية، نصارى آل أمرهم الى الانحطاط وعلى اوروبا المتحضرة أن تعمل، من خلال هذه الدولة الكاثوليكية أو تلك، على إنقاذهم. ومثل هذه النظرة يفصح عنها بمنتهى الجلاء كتاب المستشرق الفرنسي المشهور فولني، **رحلة الى مصر وسورية**، الذي صدر لأول مرة في باريس عام ١٧٨٧. وثمة قطاع كامل من أدب القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد جعل همه التغني بعمل الإرساليات في أرض الإسلام. تلك الإرساليات التي تلقت دعماً لا يستهان به حتى في فرنسا المتطرفة في علمانيتها في عهد الجمهورية الثالثة.

وابتداء من القرن التاسع عشر سيقتحم مرسلو الكنائس البروتستانتية ميدان تلك المزاحمات. فقد كان على الولايات المتحدة الاميركية أن تستدرك تأخرها الكبير في تلك المنطقة من العالم بالمقايسة مع روسيا والدول الأوروبية. وكان الشاغل الأول للإرساليات الاميركية التربية. ولسوف تحرز نجاحاً صاعقاً يرمز اليه إنشاء الكلية السورية الانجيلية في بيروت عام ١٨٦٦(١)، ذلك المعهد الذي سيسطع نجمه على امتداد ساحة الشرق الأوسط الى حين بداية الأحداث التي ستعصف بلبنان عام ١٩٧٥. ويعود نجاح الارساليات الأميركية أيضاً الى بساطة عقائد وطقوس الكنائس البروتستانتية والى غياب المراتبيات السلطوية، بعكس ما عليه الحال في المؤسسات الثقيلة والمراتبيات الكثيرة التشعب للكنائس الشرقية ولكنيسة الفاتيكان على حد سواء.

فضلاً عن ذلك ما كانت الولايات المتحدة طرفاً في لعبة القوة الأوروبية، وما كان عندها بالتالي مشروع سياسي للمنطقة عصرئذ. وعلى غرار الألمان، لم يكن للأميركان من شاغل سوى الاقتصاد. وبديهي أن المبادىء الولسونية سيكون لها دوي خارق في الشرق العربي كله، وهذا ما خلع المزيد من المصداقية على الحضور الثقافي الاميركي. وعلى هذا النحو ستعرف المؤسسات التربوية والجامعية الاميركية ازدهاراً وإشعاعاً. ولسوف تجذب اليها الشباب لا من جميع الطوائف المسيحية فحسب، بل كذلك ـ وبأعداد متزايدة ـ من الطوائف الاسلامية، وهو ما لم تفعله إلا بصورة هامشية المؤسسات الكاثوليكية الفرنسية، بما فيها جامعة القديس يوسف الشهيرة في بيروت، بحكم تركزها على «زبائنها» من الطوائف ذات الولاء البابوي، وفي مقدمتها الموارنة والروم الكاثوليك.

(١) سيصبح اسمها فيما بعد الجامعة الاميركية في بيروت.

فبركة الأقليات القومية في فترة ما بين الحربين

ان المفارقة التي تستخلص من هذه المعطيات هي ان اوروبا التي كانت تدفع، نزولاً عند مقتضيات تعميم الايديولوجيا القومية، باتجاه تجانس المناطق التي كان لسكانها بنى مركبة أو معقدة من منظور الهوية. بحكم تمازجهم، قد أضافت في الواقع بعداً جديداً لهذا التعقيد. ففي قلب سكان منطقة بعينها، وأحياناً في قلب طائفة بعينها أو حتى أسرة بعينها، كانت تتولد ولاءات متباينة، فمن الناس من سيميل بهواه الى فرنسا أو انكلترا، الى ألمانيا أو روسيا. ولسوف يأخذ هذا البعد مدى مجاوزاً للحد عندما سيتاح للحركات الاشتراكية الاوروبية أن تعرف بدورها انطلاقتها غب انهيار الامبراطوريات الاستبدادية الالمانية والهابسبورغية والروسية. فبالإضافة الى الولاء لهذه القومية الاوروبية أو تلك سيضطرم هوى الحماس لهذا النظام السياسي أو ذاك، للمملكة أو للجمهورية، للاشتراكية المساواتية أو للديموقراطية البرلمانية البورجوازية. وغالباً ما سيحدد الأصل الاجتماعي ـ ولكن ليس في مطلق الأحوال ـ الانجذاب نحو هذا المذهب السياسي أو ذاك، على حين أن الانجذاب نحو هذه الأمة الاوروبية أو تلك سيتعين بالمقابل تبعاً للمواقف التي ستقفها من المطالب «القومية» المحلية الجديدة. والخيبة من موقف خارجي بعينه قد تؤدي الى تغيير في اتجاه الميل نحو هذه الدولة الأوروبية أو تلك، أو نحو هذا المذهب أو ذاك من المذاهب السياسية الكبرى للثقافة الأوروبية، أو نحو الاثنين معاً.

ان عنصر التجانس الجديد هذا هو ما سيزيد في بلبلة أوضاع السكان المعنيين، وهو ما سيدفع الى المزيد من العنف لرأب الصدوع ولتوحيد سكان الكيانات الجديدة التي كانت تقوم وتتسع أو تضيق تبعاً لتقلبات ظروف الحرب والسلم التي كان مركزها اوروبا. وسيأتي تطور الايديولوجيات الاشتراكية الداعية إلى العنف الثوري ليتيح أمام الحدود التي رسمت والأنظمة السياسية التي أقيمت حديثاً إمكانية تحويل جماعات بكاملها من السكان، في الأرض التي عاشت عليها منذ أجيال وأجيال، الى أقلية «قومية» والى فئة اجتماعية منبوذة في آن معاً، من جراء اقتلاعها من جذورها وتجريدها من كل قدرة على المقاومة. والواقع أن معظم المآسي التي عاشها سكان البلقان أو آسيا الصغرى والأقاليم العربية تعود في أصلها الى تفاقم جميع هذه المفارقات. وفي ظل الحرب الباردة ستصل الى الذروة عذابات الحداثة هذه المصدّرة الى أوروبا الوسطى والبلقانية والى المشرق العربي،والى العديد من مناطق العالم الثالث أيضاً.

ومما زاد في آلام عملية الاقتلاع من الجذور تلك أنه رافقها في الغالب، في تلك المناطق الشديدة التمازج سكانياً، توزيع للأدوار الاقتصادية، بحيث تخصصت «قومية» بعينها في التجارة، و«قومية» أخرى في الصيرفة أو الوظيفة الحكومية، وذلك تبعاً لكونها في غالبيتها ذات أصول حضرية أو ريفية. ولكن العامل الأكثر حسماً كان اقتحام المنظور القومي أو الاجتماعي لمضمار الأخلاق والأحكام الفردية. ففي المناطق المختلطة السكان ما عاد الجار الأقرب، رفيق الأفراح والأتراح على مر الأجيال، يُحاكم بموجب معايير السلوك الأخلاقية. بل باتت النظرة الى

الجار هي النظرة الى الآخر، الى الاختلاف، الى جرح الهوية المطلوب شفاؤه. والرؤية الهستيرية للاختلاف تخلق صورة المسؤولية الجماعية. فحتى الجار المسالم والصديق يغدو عرضة للكره والبغض. أفليس هو عضواً في هذه الجماعة «القومية» أو الاجتماعية أو تلك؟ أفلا تربطه رابطة ما بهذه القوة الخارجية أو تلك من القوى المعادية للحس القومي المنبعث مجدداً؟

على هذا النحو تمهد الأرض أمام المجازر وعمليات التهجير «الطوعي» أو القسري للسكان التي ستضبط على مدار الحقبة المنصرمة بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين إيقاع التاريخ في تلك المنطقة من العالم التي تحيط بحوض البحر الأبيض المتوسط من فيينا الى الدار البيضاء مروراً بالقفقاس والأناضول وفارس. **والحق أن الحداثة تبدو هنا متناقضة من أي زاوية تأتيها: فهي تبغي تأسيس الحرية ومساهمة الانسان في القرارات التي تصوغ مصيره، ولكن ما تفعله في الواقع هو انها تقتلع من الجذور وتلغي التعددية وتنوع الهوية في المجتمعات البشرية.**

وعلى كل حال، فإن القانون الدولي العام الذي عرف انطلاقته الكبيرة في إبان تلك الحقبة سيؤدي دوره في تشجيع مختلف أشكال الزيغ. فهو سيؤسس مصطلح «الاقلية القومية» الذي كان مجهولاً من قبل في المعجم السياسي الاوروبي. فقد كان وصف «الامم» أو «الأجناس» يطلق من قبل على السكان الاوروبيين أنفسهم، ولكن على سبيل الحقيقة الطبيعية البيولوجية، بدون عاقبة سياسية وبدون تراتبيات هرمية في القيمة وكان «رعايا» صاحب السلطان، سواء أكان امبراطوراً أم ملكاً أم سلطاناً أم أميراً، يتألفون من أمم أو أجناس شتى، وهي كلمة كان يشار بها، تبعاً للأوضاع. الى جماعات دينية أو لغوية أو إقليمية. وكان الازدراء العرقي وقفاً على الشعوب الموصوفة بأنها « بدائية» في أفريقيا أو في الاميركيتين؛ كما كان الازدراء الديني وقفاً على اليهود والمسلمين الذين غالباً ما كانوا يوصفون بأنهم «أمة» أو «عرق».

وانما عندما تأسست الدولة ـ الامة قي قلب الحداثة باعتبارها الشكل الأعلى لنظام السلطة عرف مصطلح «الأقلية القومية» رواجه. والمصطلح بحد ذاته لاغي المعنى، لأنه يستحيل أن يكون المرء في آن معاً «قومياً» وأقلوياً. وفي الواقع، إنه يشير الى جميع اولئك الذين ما أوتوا الحظ، من جراء بزوغ عهد الدولة القومية للانتماء الى الجماعة الاثنية ـ المحددة دوماً وفي خاتمة المطاف بالوحدة اللغوية. المعيار الموضوعي الوحيد ـ التي تمسك بمصائر الدولة القومية الجديدة؛ والأقلية التي تتم «فبركتها» على هذا النحو تغدو «قومية» بقدر ما تستطيع ربط نفسها بجماعة اثنية أخرى امكن لها أن تؤسس نفسها في شكل دولة قومية فوق أرض أخرى. وعلى هذا النحو يجد المرء نفسه على نحو مباغت في وضع الأقلية وعرضة للتهديد حتى ولو كان ينتمي إلى الغالبية الديموغرافية في الاقليم الذي يقيم فيه، أو حتى ولو كان يتولى منصباً اقتصادياً أو اجتماعياً له أهميته. والحق اننا هنا أمام تهميش أقلوي، قومي واجتماعي معاً، وذلك ما دامت الطبقات الاجتماعية تتكون، حسب الرؤية الماركسية، في سياق من التناحر العديم الشفقة بعد أن تكون التراتبيات القديمة قد زالت من الوجود مع نشوء نظام السلطة الجديد. والادهى من ذلك ان القانون الدولي، الذي طوَّر مفهوم «حماية» الأقليات، قد

أعطى عملياً حقاً في التدخل في أراضي الدولة القومية التي تؤوي أقليات هي الأخرى قومية لدول قومية أخرى، هي تلك التي كان يفترض منطقياً أن ترتبط بها الأقليات القومية المشار اليها فيما لو أن «غرائب» التاريخ والجغرافية لم تفصلها، لسوء حظها، عن «الوطن ـ الأم». وقد كان في ذلك كله تكريس لممارسات نزع الاستقرار القديمة التي سبقت الإشارة اليها والتي تولدت كما ذكرنا عن نظام الامتيازات الأجنبية.

لقد كان دواء «الحماية» أنكى وأشرّ عملياً من الداء الذي يفترض فيه أن يبرئه. لهذا لا غرو أن يكون كل هذا الفصل من القانون الدولي قد اختفى اليوم من كتب تدريس الحقوق. وقد بيَّنَّا في ختام الفصل الثالث، ونحن نستشهد بحنة آرانت، لماذا كان ذلك الحق مكتوباً عليه الزوال بحكم مبرر وجود الدولة القومية بالذات. فحق الأقليات في الحماية، علاوة على عدم نجعه، كان قد أضحى لاغياً بالنظر الى أن الحربين العالميتين قد قلصتا في كل اقاليم البلقان والشرق الأوسط الأهمية الديموغرافية «للأقليات» بعد كل عمليات التهجير الجماعي للسكان والمذابح وجرائم إبادة الجنس البشري. وصحيح أنه قد يدور الكلام بين الحين والآخر عن مشكلات الأقلية التركية في بلغاريا، وعما يواجهه نصارى لبنان من مشكلات خطيرة في مواجهة «الاسلام»، وعن وجود إرهاب أرمني يختلط على نحو لا يخلو من غرابة بسائر ضروب الارهاب «الاسلامي» في الشرق الأوسط، وعن مطالبة هؤلاء الأرمن إياهم بتعويضات عن جريمة إبادة الجنس البشري التي ارتكبت بحقهم؛ وصحيح أيضاً أن من يطالع الأنباء الدولية في الصحافة لا يعز عليه أن ينتبه الى أن الأمور لا تسير على أحسن ما يرام في يوغوسلافيا بين الصربيين والكرواتيين منذ وفاة تيتو، ولا بين ألبانيي مقاطعة كوسوفو وسائر سكان الجبل الأسود، ولا كذلك بين الرومانيين والمجريين في ترانسلفانيا. ولكن ذلك كله، وان كان يحدث عند أبواب أوروبا «المتحضرة»، يبدو لاواقعياً وفائتاً أوانه الى أقصى حد، ناهيك عن أنه غاية في التعقيد...

بيد أنه ثمة حالة واحدة لم يَغْدُ فيها حق الحماية فائت الأوان، حالة واحدة ما يزال يُحمل فيها على محمل الجد التام، ألا هي حالة اسرائيل التي تدعي لنفسها الحق في ممارسة الحماية على سائر الطوائف اليهودية في الدول الأخرى. وكما سنرى في القسم الثالث فإن الصهيونية، الايديولوجيا المؤسسة لهذه الدولة، انبثقت انبثاقاً مباشراً عن التراث الفكري للنزعات القومية الاوروبية، وهي لا تفعل أكثر من أن تطبق تطبيقاً حرفياً مبادىء القانون الدولي للقرن التاسع عشر: حماية الأقليات اليهودية في كل مكان من العالم، والحق في التعويضات (وقد دفعتها جمهورية المانيا الاتحادية لدولة اسرائيل)، والحق في الثأر، والحق في الحرب الوقائية، وأخيراً وعلى الأخص الحق الأسمى في جمع «الأمة» على أرض «الأسلاف». والحال ان الثقافة الاوروبية في الحالة التي نحن بصددها لا تنظر الى هذه النزعة القومية الصارمة المتعصبة على أنها مما فات أوانه أو على أنها ذات منزع عدواني قد تخطاه الزمن كما تفعل بالنسبة الى سائر النزعات القومية في العالم الثالث، وبخاصة في المشرق العربي.

لقد كان كل هذا الإسهاب حول «فبركة» الأقليات وتدمير الهوية وعمليات الاقتلاع من الجذور ضرورياً لفهم مجرى الأحداث في الشرق الأوسط بين الحربين العالميتين. ولنكرر

القول ثانية بأن قصدنا ليس أن نضع في قفص الاتهام جيل الساسة الأوروبيين وصده، بل أن نفهم أصل ومنشأ الفواجع التي ضربت كل أولئك السكان في أجل قصير من الزمن في قلب أوروبا بالذات، كما في روسيا والبلقان، وفي الشرق الأوسط. والواقع أن ما نتوخاه بوجه خاص هو بيان الروابط بين الأوضاع، ومكافحة النزعة الغرائبية EXOTISME التي تميل الى حجب الوقائع.

لقد مزقت «المسألة القومية» الشعوب، وزرعت البلبلة في أصفى الأذهان، وتأدت الى اصطناع حلول في منتهى المأساوية. وليس ستالين وهتلر، اللذان عانت الشعوب أشد المعاناة في عهدهما، بمجنونين هبطا من كوكب مجهول(١). بل كان جنونهما واحدة من عقابيل البلبلة التي زرعت في الأذهان حول المشكلات القوميـة والسياسيـة، وواحـدة من عـواقب تصادم الايديولوجيات الحديثة شبه الصوفية، تلك الايديولوجيات التي اصطنعتها اوروبا وهي في ذروة قوتها منذ نهاية القرن التاسع عشر، بدون أن تقتدر اقتداراً حقيقياً على تدجين ديناميتها، «اوروبا البروميثيوسية» كما يقول بمنتهى البلاغة عنوان كتاب ما زالت شهرته قائمة حول أمجاد الثورة الصناعية(٢).

اليونان والأرمن في الامبراطورية العثمانية أو «جرثومة النزعة القومية»

ان استحضار مصير اليونان أو الأرمن في مقدونيا وآسيا الصغرى العثمانية، والمذابح المفجعة التي تعرضوا لها عشية حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وأثناءها وغداتها، سيتيح لنا أن نضع إصبعنا على نحو محكم على آليات الاقتلاع التدريجي من الجذور الذي ينتهي بإبادة فعلية للجنس البشري. وهذا ما يوجب علينا أن نعود أدراجنا الى زمن فتح استانبول من قبل جيوش محمد الثاني عام ١٤٥٣. فمن المعروف أن هذا الأخير قد ترك الإدارة البيزنطية على حالها. نظير ما فعل الفاتحون العرب الأوائل في القرن السابع في دمشق والقدس وانطاكية وغيرها من المدن البيزنطية الكبرى. وعلى هذا النحو أضحى اليونانيون جزءاً أساسياً، وعلى أعلى مستوى، من الجهاز الاداري للامبراطورية العثمانية. وكانت هذه الفئة المقتدرة تضم أيضاً تجاراً كباراً كانوا يسمون بالفناريين نسبة الى اسم الحي الذي كانوا يقيمون فيه.

وينبغي هنا أن نذكِّر من جديد بالطابع المتعدد إثنياً للامبراطورية، وان ننوه بدرجة

---

(١) لنذكّر بالمناسبة ان ستالين كان تصور قيام جمهورية يهودية في الاتحاد السوفياتي. باسم بيروبيجان، الغاية منها، على منوال المشروع الصهيوني، لمَّ شمل الطوائف اليهودية المتناثرة عبر الدول المختلفة.

(٢) د. لاندس: **بروميثيوس طليقاً. التغير التقني والتطور الصناعي في اوروبا الغربية منذ ١٧٥٠ الى يومنا الحاضر**: THE PROMETHEUS UNBOUND TECHNICAL CHANGE AND INDUSTRIAL DEVELOPMENT IN WESTERN EUROPE FROM 1750 TO THE PRESENT، منشورات جامعة كامبردج ١٩٦٩.

«اندماج» السكان في نظامها السلطوي. فقد أفلحت الدعاية الاوروبية المعادية للأتراك وللإسلام، والمبررة للتدخلات في شؤون الامبراطورية عن طريق تشكيل «زبائن»، في حجب تلك الحقيقة ومواراتها عن الأذهان. وثمة وثائق من القرن السادس عشر (يعود تاريخها الى ١٥٢٠ ـ ١٥٣٥ تحديداً)، في عهد سليمان القانوني، تثبت ان سكان استانبول كانوا يتألفون يومئذ من ٤٢٪ من النصارى واليهود و٥٨٪ من المسلمين(١). وفي القرن السابع عشر بقيت النسبة على ما هي عليه تماماً. فأي عاصمة أوروبية تستطيع أن تتباهى بأنها اقتدرت على إدارة شؤون سكان متنوعين الى هذا الحد إدارة سلمية على مدى أجيال؟ وكان اولئك السكان غير المسلمين الكثيرو التعداد يتألفون من يونان وأرمن ويهود من أصول شتى وعرب وألبان وصرب ومولدو ـ فالاكيين، وكانت لهم تخصصات متميزة في بعض الحرف أو في بعض الوظائف الإدارية.

لا مرية إذن في أنه كانت هناك درجة معينة من «اندماج» السكان، لا بالمعنى «القومي» الحديث، بل بمعنى وجود مجتمع ذي بنية متراصة، بدون استبعادات ولا هامشيات؛ وكانت كل فئة اجتماعية تسيِّر أمورها بمقتضى قوانين أو قواعد خاصة تحت إشراف رخو للغاية من قبل البيروقراطية الامبراطورية التي ورثت بيزنطة والتي كانت هي نفسها كوسموبوليتية، بدون أن تتدخل في غالب من الأحيان إلا كحَكَم في حال نشوب منازعات داخل تلك الفئات الاجتماعية. ولا شك في أنه كانت تقع حالات شذوذ وخروج عن القاعدة، ولا شك أن غير المسلمين كانوا يعانون من بعض أشكال التمييز. وسوف يكون لنا اليها عودة مطولة في القسم الرابع من هذا الكتاب. ولكن الامبراطورية العثمانية كانت، بالإجمال، رقعة حضارية لها وجهها من العظمة، ولا سيما اذا ما قورنت بالحروب الدينية الضارية التي عرفتها اوروبا عصرئذ، أو بعمليات الطرد الجماعية للمسلمين واليهود إثر استرداد إسبانيا. وهذا على كل حال ما سيجعل عصر النهضة الأوروبي يرى، الى حين من الزمن، بعين الاعجاب الى الامبراطورية العثمانية، على نحو ما أوضحنا آنفاً، قبل أن تنتشر في أوروبا الصور السلبية التي ما زالت تدمغ الى اليوم المقاربة الاوروبية للإسلام وللشرق.

لكن لندع الكلام هنا لتوينبي الذي عكف مطولاً على مشكلة مذابح اليونانيين في إبان تلك الحقبة. فهو يلخص أحسن تلخيص الإحراج المأساوي الذي واجه جميع تلك «القوميات» الجديدة من خلال تحليله المثال اليوناني:

«في النهاية أخفق الفناريون في تحقيق قدرهم الظاهر. ففي أواخر القرن الثامن عشر بلغ الضغط الغربي على الجسم الاجتماعي العثماني درجة من الكثافة طرأ معها تحول مفاجىء على طبيعته بالذات. فاليونانيون، الذين كانوا أول من دخل من رعايا الامبراطورية العثمانية في

---

(١) ر. مانتران: **الحياة اليومية في القسطنطينية في عهد سليمان القانوني وخلفائه** LA VIE QUOTIDIENNE A CONSTANTINOPLE AU TEMPS DE SOLIMAN LE MAGNIFIQUE ET LES SUCCESSEURS منشورات هاشيت باريس ص ٦٣٦.

علاقة مع الغرب، كانوا أيضاً أول من انتقلت إليهم جرثومة القومية الغربية، نتيجة لصدمة الثورة الفرنسية. فبين انفجار هذه الثورة وحرب الاستقلال اليونانية، وقع الشعب تحت تأثير صبوتين متناقضتين. فهو لم يتخل عن الطموح الفناري في الانتماء الى إرث العثمانيين وفي الحفاظ على المنظومة المزدهرة التي كانت تشكلها الامبراطورية العثمانية تحت قيادتهم. وفي الوقت نفسه كان يداعب الأمل في إقامة دولة قومية مستقلة وذات سيادة. يونان تكون يونانية بقدر ما ان فرنسا فرنسية. وقد ظهر التضاد بين هذين الحلمين واضحاً خلال أحداث ١٨٢١ يوم حاول اليونانيون تحقيق المشروعين في آن معاً.

«فعندما انطلق الأمير الفناري هبسيلانتي من قاعدته الروسية واجتاز نهر البروث بهدف الاستيلاء على الباب العالي، وعندما نزل القائد بترو بك مافرو مسخاليس من قلعته الجبلية في الموريه بهدف إقامة يونان مستقلة، كانت النتيجة معروفة سلفاً. وقد عجل اللجوء الى السلاح في انهيار الصبوات الفنارية. والقصبة التي اتكأ عليها العثمانيون طوال قرن ونيف ثقبت يدهم. وقد بعث فيهم سخطهم على هذه الخيانة من القوة ما مكنهم من كسر تلك العكازة ومن الانتصاب على أقدامهم متحدين كل الأخطار. وقد ردوا على التحدي الحربي للأمير هبسيلانتي بتدمير «معمل السلطات» الذي كان بناه عملياً الفناريون ووفروا له الرعاية بأنفسهم خدمة لمصالحهم منذ عام ١٦٨٣. وتلك كانت الحركة الأولى من عملية شاملة بلغت أوجها مع طرد الأقلية الأورثوذكسية خارج الأناضول عام ١٩٢٢، أي استئصال جميع العناصر غير التركية مما تبقى من الإرث العثماني. وهكذا يكون الانفجار الأول للنزعة القومية اليونانية قد أضرم النار في النزعة القومية التركية»(١) ويخلص توينبي الى القول على سبيل الاستنتاج «إن التضاد بين اليونانيين والاتراك الذي أثار ما أثاره من الاهتمام غير قابل للتفسير إلا بما قلناه، ولا يقبل البتة التفسير بالعامل العرقي أو الديني، الموضوع الاثير للمجادلات الشعبية»(٢).

ولكن المشكلة ليست مشكلة «مجادلات شعبية»، بل مشكلة جوهر النفس الاوروبية، نفس الدبلوماسيين والأدباء والمفكرين، التي غالباً ما اتخذت على امتداد القرن التاسع عشر ذريعة معنوية لتدخلات اوروبا في شؤون الباب العالي.

وقد يكون ضرورياً هنا أن يعيد المرء، بصدد جميع هذه المسائل، قراءة مؤلَّف ممتاز لتوينبي كتبه في ١٩٢١ـ ١٩٢٢، ولكنه نفد ولم تعد طباعته قط مع الاسف، بالنظر الى ما تضمنه من رؤية معاكسة لكل رؤى الاستشراق الكلاسيكي الذي فحصنا آلياته في الفصل السابق. ويكاد عنوان الكتاب، «**المسألة الغربية في اليونان وتركيا، دراسة في احتكاك الحضارات**»(٣)، أن يكون «تحدياً» لجميع الأحكام المسبقة التقليدية حول «مستودع البارود

---

(١) أ. توينبي: **التاريخ. محاولة تفسير**. الترجمة الفرنسية، منشورات غاليمار ١٩٥١، ص١٤٩ـ ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه ص١٥٠.

(٣) أ. توينبي THE WESTERN QUESTION IN GREECE AND TURKEY. A STUDY IN THE CONTACT OF CIVILISATIONS. منشورات كونستابل اند كومباني، لندن ١٩٢٢. وهذا مع العلم بأن توينبي كان كتب في فترة حرب =

البلقاني» أو «رجل الشرق المريض» أو كذلك «التعصب» الإسلامي. وبالفعل يبين توينبي أن السبب الأول في قلع اليونانيين العثمانيين من جذورهم يكمن في اوروبا لا في النظام العثماني؛ ويوضح بمنتهى الجلاء تنافي مبدأ القوميات الحديث، المبني على تجانس السكان، مع التقاليد السحيقة القدم لمجتمعات الشرق الأوسط. وحين انتقلت عدوى «الجرثومة القومية» الى الأتراك أيضاً، وتشكلت في أواخر القرن التاسع عشر حركة، **تركيا الفتاة** في أوساط ضباط الجيش العثماني، أضحت المذبحة محتومة بين اليونانيين والأتراك رغم أنهم كانوا واصلوا العيش في سلام جنباً الى جنب في ظل الامبراطورية العثمانية، حتى بعد الاستقلال اليوناني عام ١٨٢١.

وينوه توينبي على كل حال، في مقدمة كتابه، بأن اوروبا ما كانت تعير كبير اهتمام، في أثناء مؤتمر الصلح في باريس، لعواقب تصدير أفكارها وأنظمتها السياسية. فشؤونها الخاصة هي التي كانت تعنيها، ولا سيما وضع ألمانيا وبولونيا القانوني. ولهذا، كما يقول، فإنه حيثما رأى اليونانيون والأتراك مؤامرات أوروبية ومآرب مخططاً لها بعناية، لم يكن هناك في الواقع إلا فراغ تفكير وعدم اهتمام. فمن أصل الأشهر الثمانية التي دامها مؤتمر الصلح عام ١٩٢١ لم تخصص إلا ثلاثة أسابيع؛ كما يلاحظ، للشؤون اليونانية ـ التركية. ولكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن سائر شؤون الشرق، ولا سيما المشكلات العربية، كما سنرى في الفصول التالية، وكذلك عن المسألة الأرمنية التي انتهت في الأناضول وكيليكيا بجريمة مشؤومة لإبادة الجنس البشري. فجميع هذه القضايا عهد بها الى عسكريين وإلى عملاء استخبارات، وهم في الغالب من المرؤوسين، نظراً الى أن رؤساء الحكومات والوزراء كانوا مشغولين بالقضايا «النبيلة»، قضايا اوروبا.

استهتار القوى العظمى

العدد الذي أصدرته مؤخراً مجلة **الأزمنة الحديثة** عن المشكلة الأرمنية(١) يعزز يقيننا، من خلال عدة مساهمات، بما دلل عليه الجيش الفرنسي من استخفاف أخلاقي عندما ترك أرمن كيليكيا يواجهون مجزرة محققة، وبما دللت عليه القوات الانكليزية من خفة مماثلة عندما

= ١٩١٤ـ ١٩١٨ كراساً دعائياً مضاداً للأتراك وزعته وزارة الخارجية الانكليزية، واحتوى على جميع الأحكام المسبقة التقليدية المتداولة في الأدبيات الأوروبية عن الشرق: **طغيان الترك الإجرامي** THE MURDEROUS TYRANNY OF THE TURCS، منشورات جورج هـ. دوران، نيويورك ١٩١٧. وبعد الحرب، وبسائق الرغبة في التزود بمزيد من المعلومات، أمضى توينبي ثمانية أشهر في اليونان وتركيا، فكان كتابه عن «**المسألة الغربية في اليونان وتركيا**» الذي ضمَّنه هذا المؤرخ الكبير زبدة تأملاته حول الموضوع.

(١) **ارمينيا ـ الشتات ـ الذاكرة والحداثة**، العدد ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، تموز/ أيلول ١٩٨٨. ويمكن للمرء أن يقرأ أيضاً باهتمام وفائدة رواية جيرار خوري: **ذاكرة الفجر. حوليات لبنانية** MEMOIRE DE L'AUBE, CHRONIQUES LIBANAISES، منشورات بوبليود (باريس، ١٩٨٧).

علاقة مع الغرب، كانوا أيضاً أول من انتقلت إليهم جرثومة القومية الغربية، نتيجة لصدمة الثورة الفرنسية. فبين انفجار هذه الثورة وحرب الاستقلال اليونانية، وقع الشعب تحت تأثير صبوتين متناقضتين. فهو لم يتخل عن الطموح الفناري في الانتماء الى إرث العثمانيين وفي الحفاظ على المنظومة المزدهرة التي كانت تشكلها الامبراطورية العثمانية تحت قيادتهم. وفي الوقت نفسه كان يداعب الأمل في إقامة دولة قومية مستقلة وذات سيادة. يونان تكون يونانية بقدر ما ان فرنسا فرنسية. وقد ظهر التضاد بين هذين الحلمين واضحاً خلال أحداث ١٨٢١ يوم حاول اليونانيون تحقيق المشروعين في آن معاً.

«فعندما انطلق الأمير الفناري هبسيلانتي من قاعدته الروسية واجتاز نهر البروث بهدف الاستيلاء على الباب العالي، وعندما نزل القائد بترو بك مافرو مسخاليس من قلعته الجبلية في الموريه بهدف إقامة يونان مستقلة، كانت النتيجة معروفة سلفاً. وقد عجل اللجوء الى السلاح في انهيار الصبوات الفنارية. والقصبة التي اتكأ عليها العثمانيون طوال قرن ونيف تقبت يدهم. وقد بعث فيهم سخطهم على هذه الخيانة من القوة ما مكنهم من كسر تلك العكازة ومن الانتصاب على أقدامهم متحدين كل الأخطار. وقد ردوا على التحدي الحربي للأمير هبسيلانتي بتدمير «معمل السلطات» الذي كان بناه عملياً الفناريون ووفروا له الرعاية بأنفسهم خدمة لمصالحهم منذ عام ١٦٨٣. وتلك كانت الحركة الأولى من عملية شاملة بلغت أوجها مع طرد الأقلية الأورثوذكسية خارج الأناضول عام ١٩٢٢، أي استئصال جميع العناصر غير التركية مما تبقى من الإرث العثماني. وهكذا يكون الانفجار الأول للنزعة القومية اليونانية قد أضرم النار في النزعة القومية التركية»(١) ويخلص توينبي الى القول على سبيل الاستنتاج «إن التضاد بين اليونانيين والاتراك الذي أثار ما أثاره من الاهتمام غير قابل للتفسير إلا بما قلناه، ولا يقبل البتة التفسير بالعامل العرقي أو الديني، الموضوع الاثير للمجادلات الشعبية»(٢).

ولكن المشكلة ليست مشكلة «مجادلات شعبية»، بل مشكلة جوهر النفس الاوروبية، نفس الدبلوماسيين والأدباء والمفكرين، التي غالباً ما اتخذت على امتداد القرن التاسع عشر ذريعة معنوية لتدخلات اوروبا في شؤون الباب العالي.

وقد يكون ضرورياً هنا أن يعيد المرء، بصدد جميع هذه المسائل، قراءة مؤلَّف ممتاز لتوينبي كتبه في ١٩٢١ـ ١٩٢٢، ولكنه نفد ولم تعد طباعته قط مع الاسف، بالنظر الى ما تضمنه من رؤية معاكسة لكل رؤى الاستشراق الكلاسيكي الذي فحصنا آلياته في الفصل السابق. ويكاد عنوان الكتاب، «**المسألة الغربية في اليونان وتركيا، دراسة في احتكاك الحضارات**»(٣)، أن يكون «تحدياً» لجميع الأحكام المسبقة التقليدية حول «مستودع البارود

---

(١) أ. توينبي: **التاريخ. محاولة تفسير**. الترجمة الفرنسية، منشورات غاليمار ١٩٥١، ص١٤٩ـ ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه ص١٥٠.

(٣) أ. توينبي THE WESTERN QUESTION IN GREECE AND TURKEY. A STUDY IN THE CONTACT OF CIVIL-ISATIONS. منشورات كونستابل اند كومباني، لندن ١٩٢٢. وهذا مع العلم بأن توينبي كان كتب في فترة حرب =

البلقاني» أو «رجل الشرق المريض» أو كذلك «التعصب» الإسلامي». وبالفعل يبين توينبي أن السبب الأول في قلع اليونانيين العثمانيين من جذورهم يكمن في اوروبا لا في النظام العثماني؛ ويوضح بمنتهى الجلاء تنافي مبدأ القوميات الحديث، المبني على تجانس السكان، مع التقاليد السحيقة القدم لمجتمعات الشرق الأوسط. وحين انتقلت عدوى «الجرثومة القومية» الى الأتراك أيضاً، وتشكلت في أواخر القرن التاسع عشر حركة، **تركيا الفتاة** في أوساط ضباط الجيش العثماني، أضحت المذبحة محتومة بين اليونانيين والأتراك رغم أنهم كانوا واصلوا العيش في سلام جنباً الى جنب في ظل الامبراطورية العثمانية، حتى بعد الاستقلال اليوناني عام ١٨٢١.

وينوه توينبي على كل حال، في مقدمة كتابه، بأن اوروبا ما كانت تعير كبير اهتمام، في أثناء مؤتمر الصلح في باريس، لعواقب تصدير أفكارها وأنظمتها السياسية. فشؤونها الخاصة هي التي كانت تعنيها، ولا سيما وضع ألمانيا وبولونيا القانوني. ولهذا، كما يقول، فإنه حيثما رأى اليونانيون والأتراك مؤامرات أوروبية ومآرب مخططاً لها بعناية، لم يكن هناك في الواقع إلا فراغ تفكير وعدم اهتمام. فمن أصل الأشهر الثمانية التي دامها مؤتمر الصلح عام ١٩٢١ لم تخصص إلا ثلاثة أسابيع؛ كما يلاحظ، للشؤون اليونانية ـ التركية. ولكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن سائر شؤون الشرق، ولا سيما المشكلات العربية، كما سنرى في الفصول التالية، وكذلك عن المسألة الأرمنية التي انتهت في الأناضول وكيليكيا بجريمة مشؤومة لإبادة الجنس البشري. فجميع هذه القضايا عهد بها الى عسكريين وإلى عملاء استخبارات، وهم في الغالب من المرؤوسين، نظراً الى أن رؤساء الحكومات والوزراء كانوا مشغولين بالقضايا «النبيلة»، قضايا اوروبا.

استهتار القوى العظمى

العدد الذي أصدرته مؤخراً مجلة **الأزمنة الحديثة** عن المشكلة الأرمنية(١) يعزز يقيننا، من خلال عدة مساهمات، بما دل عليه الجيش الفرنسي من استخفاف أخلاقي عندما ترك أرمن كيليكيا يواجهون مجزرة محققة، وبما دللت عليه القوات الانكليزية من خفة مماثلة عندما

= ١٩١٤ـ ١٩١٨ كراساً دعائياً مضاداً للأتراك وزعته وزارة الخارجية الانكليزية، واحتوى على جميع الأحكام المسبقة التقليدية المتداولة في الأدبيات الأوروبية عن الشرق: **طغيان الترك الإجرامي** THE MURDEROUS TYRANNY OF THE TURCS، منشورات جورج هـ. دوران، نيويورك ١٩١٧. وبعد الحرب، وبسائق الرغبة في التزود بمزيد من المعلومات، أمضى توينبي ثمانية أشهر في اليونان وتركيا، فكان كتابه عن «**المسألة الغربية في اليونان وتركيا**» الذي ضمَّنه هذا المؤرخ الكبير زبدة تأملاته حول الموضوع.

(١) **ارمينيا ـ الشتات ـ الذاكرة والحداثة**، العدد ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، تموز/ أيلول ١٩٨٨. ويمكن للمرء أن يقرأ أيضاً باهتمام وفائدة رواية جيرار خوري: **ذاكرة الفجر. حوليات لبنانية** MEMOIRE DE L'AUBE, CHRONIQUES LIBANAISES، منشورات بوبليود (باريس، ١٩٨٧).

غادرت القفقاس بعد أن شجعت على قيام جمهورية أرمنية تطالب بفصل مقاطعة كاراباش العليا عن أذربيجان وبضمها اليها، وهي المشكلة عينها التي ستعاود تفجرها في روسيا الغورباتشيفية بعد مضي أكثر من ثمانية وخمسين عاماً على الفاجعة الأولى. وكما يقول بمرارة وتقزز الكسندر خاطيسيان، رئيس وزراء الجمهورية الأرمنية المؤقتة:

«من الواضح بالمقابل، على ضوء التاريخ، ان الحلفاء لم يأتوا الى القفقاس من أجل سواد عيون السكان وأنهم لم يرحلوا عنه أيضاً بدافع البغضاء.

«لقد أتونا بسائق الحساب، وهذا الحساب لم يتحقق، فمضوا كما جاؤوا، وتركونا نسقط في اللحظة الأكثر حرجاً. فبقينا بلا مساعدة وبمفردنا...

«ذلك كان دور الحلفاء»(١).

وفي الواقع، أن إحدى مفارقات وضع غير المسلمين في الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، ولا سيما منهم اليونان والأرمن، تكمن في أن الضغوط الأوروبية من أجل حماية «الأقليات» وكذلك الاصلاحات التي ستفرض فرضاً على البيروقراطية الامبراطورية (تنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦)، ستتأدى الى فتح المزيد من الطرق أمام اندماج غير المسلمين في الجهاز السياسي والاداري العثماني. وبالفعل أنشأت التنظيمات بين جملة أشياء أخرى، أجهزة محلية لتمثيل السكان في مختلف أقاليم الامبراطورية، كانت تمثل فيها جميع الطوائف الدينية؛ وقد طورت أيضاً الادارات المركزية، واستلزمت بالتالي تعيين موظفين ذوي ثقافة اوروبية، وكان هؤلاء يتوفرون بين غير الاتراك أكثر منهم بين الاتراك. هكذا تكون فرص عديدة قد سنحت أمام الكثيرين من أبناء «الأقليات» في الامبراطورية.

لكن ما أن حصلت اليونان على استقلالها سنة ١٨٢١ على قسم من ترابها «التاريخي» حتى أضحت القضية مفروغاً منها. فملايين الأتراك الذين بقوا في سائر أجزاء الامبراطورية أصبحوا تدريجياً «أقلية»، مشتبهاً فيها باستمرار لأن كل ولاء أو حس انتماء الى الامبراطورية سيختفي وستقع المأساة سنة ١٩٢٠ عندما ستأذن الدول الحليفة للحكومة اليونانية بالنزول إلى إزمير من البحر لإنجاز عملية تقطيع أوصال الامبراطورية. وسيتأدى رد فعل مصطفى كمال والقوات التركية، التي سيعبئها لمنع العملية الأوروبية، الى مجازر ونزوح قسري للسكان. وعلى كل حال كان الضباط من جماعة تركيا الفتاة، الذين آلت اليهم مقاليد السلطة منذ عام ١٩٠٥، قد تخلوا، تحت تأثير الأفكار الأوروبية، عن كل أيديولوجيا عثمانية وتبنوا نزعة قومية تركية (طورانية) على الطريقة الأوروبية. وتلك كانت نهاية التعددية الاثنية للامبراطورية، فناب منابها مطلب تجانس السكان للانصراف الى بناء دولة الأمة بكل طمأنينة، بمعزل عن الطوابير الخامسة العاملة في خدمة الأجنبي. وقد تكررت المأساة عينها مع الأرمن، وفي وقت لاحق مع آثوريي العراق.

إذن فالطموح الى التحرر القومي ليس هنا معطى طبيعياً سابقاً في الوجود على

(١) مقتطفات من مذكرات أ. خاطيسيان بالارمنية، في **الأزمنة الحديثة، أرمينيا ـ الشتات**، مصدر آنف اذكر، ص٨٩.

التدخلات الأوروبية. ومن هذا المنظور يشرح أحد المختصين في العلاقات الدولية، بدون هوى ولا أوهام حول المثل العليا الأوروبية، وفي قليل من الكلمات، الوضع الذي كان قائماً في مطلع القرن التاسع عشر. فقد كتب فرنان لوليبيه، في معرض كلامه عن مرحلة ١٨٢٤ـ ١٨٥٤، يقول:

«لم تكن النتيجة الأولى للثورة اليونانية الدعوة الى حملة صليبية ضد الهلال والى إنقاذ الحضارات الهلينية. وعلى كل حال ما كان البلقانيون، كما سنرى، يتحركون باسم استقلال ألقي هواه في افئدتهم. وانما في معسكر القوى العظمى ينبغي البحث عن تفسيرات. فالمصالح التجارية كانت تؤخذ على الدوام بعين الاعتبار من جانب الحكومات في نطاق البحر الداخلي؛ والحال ان الانكليز، تيسيراً منهم لأمر مبادلاتهم، كانوا يعدون العدة لحل شركة المشرق (رسمياً في ١٠ حزيران ١٨٢٥)، وكان الفرنسيون يسعون، بلا فلاح، الى إحياء تجارتهم كما كانت عليه في القرن الثامن عشر ـ وكانت حرب القرصنة ولصوصية البحر التي انغمس فيها البحارة اليونانية تسيء إساءة خطيرة الى التجارة. ومن أمثلة ذلك اضطرار الحكومة الفرنسية الى أن تغلق، في ١٥ كانون الأول ١٨٢٤، سلسلة من القنصليات، بدءاً بقنصليتي بغداد وطرابلس. ومع ذلك، ونزولاً عند إرادة روسيا، كانت المسألة اليونانية تأخذ طابعاً دولياً: فقد كان الكسندر الأول يخطط لسياسة متوسطية توضع موضع التنفيذ بالاتفاق مع فرنسا ويدعو الى عقد مؤتمر سان بطرسبورغ»(١).

وفي مقطع تالٍ يقول لوليبيه في معرض حديثه عن التدخلات الروسية في شؤون الشرق:

«بيد أن جديداً كان على وشك أن يطرأ في المشرق: صراع كبير بين الدول الكبرى. فقد كان الروس قد نحّوا لردح طويل من الزمن لا عن البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل كذلك عن البحر الأسود نفسه، «العذراء الطاهرة» كما وصفه في عام ١٧٠٠ الناطق بلسان السلطان العثماني. وانما بفضل معاهدة ١٧٧٤ المشهورة والاتفاق التكميلي لعام ١٧٧٩ حصلوا لسفنهم التجارية على حرية الملاحة، وكذلك على «العبور الحر من البحر الأسود الى البحر الأبيض ومن البحر الأبيض الى البحر الأسود»، بينما بقيت المضائق مقفلة أمام السفن الحربية، وما كانت الاستثناءات النادرة للعصر النابوليوني إلا لتؤكد «القاعدة القديمة للامبراطورية العثمانية». وفي أثناء الأزمة المفتوحة الكبيرة عام ١٨٢٧ فحص مستشارو القيصر المشكلة التركية في جملتها وأضاءت تأملاتهم التاريخ الطويل للمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر»(٢).

(١) فرنان لوليبيه: **من التحالف المقدس الى الحلف الأطلسي ـ القرن التاسع عشر ١٨١٥ـ١٨٩٨**، DE LA SAINTE ALLIANCE AU PACTE ATLANTIQUE. LE DIX NEUVIEME SIECLE 1815-1898، منشورات باكونيير، نوشاتل ١٩٥٤، ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه ص٥٧ـ٥٨.

وهذا وحده كافٍ لإضاءة ما سيسمى في اوروبا بالامبريـاليـة الـروسيـة، أي الطمع في البحار الدافئة.

وفي هذا المنحى نفسه سيشرح توينبي في ايجاز محكم تعقيد جميع أوضاع المسألة الشرقية غداة حرب ١٩١٤ـ١٩١٨:

«كانت فرنسا تدعم بقوة بولونيا وتحاول أن تدعم المجر ضد ألمانيا وروسيا؛ وكانت تحاول أن تدعم تركيا ضد روسيا، وتدعمها بقوة ضد اليونان لأن اليونان كانت مدعومة من بريطانيا العظمى. وكانت بريطانيا العظمى تدعم اليونان ضد تركيا، لأن قيام دولة يونانية موسعة مرتهنة للدعم الانكليزي كان سيوفر على بريطانيا العظمى المجهود الضروري لكي تفرض بنفسها مفهومها للسلام في الشرق. وكانت إيطاليا تدعم تركيا ضد اليونان كدفعة على الحساب لقاء امتيازات اقتصادية محتملة في الأناضول؛ وكانت روسيا تدعم تركيا ضد اليونان لردعها عن التماس دعم من إحدى الدول الغربية التي كانت جميعها معادية لروسيا. وكانت روسيا تدعم أيضاً بصورة محدودة جمهورية يريفان الأرمنية ضد تركيا وضد أذربيجان معاً، حتى تحصل على حاجز بين المطامح التركية المحتملة في رفع لواء الدعوة الى وحدة الأمة الطورانية وبين آبار النفط في باكو؛ وكانت تدعم في آن معاً يريفان وأذربيجان ضد جيورجيا استكمالاً لإعادة بسط سلطانها على ممتلكاتها القديمة في عبر القفقاس. وفي هذه السلسلة اللامنقطعة الحلقات من المناورات قد يمكن القول إن دور روسيا كان أقل الأدوار استحقاقاً للوم، لأنها كانت تستطيع أن تتذرع بأحسن الأسباب للقول بأنها تتصرف وهي في حالة دفاع عن النفس»(١).

(١) أ. توينبي: **المسألة الغربية**...، مصدر آنف الذكر، ص٤٢.

٧

تقرير الشعوب لمصيرها والمغالطات القانونية لمعاهدة سيفر

لو أن نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة وضعت حقاً موضع التطبيق، فهل كان في مستطاعها أن تقرّ النظام في تلك الشبكة المعقدة من المسائل البلقانية والشرق ـ أوسطية؟ تلك هي المشكلة الكبيرة التي يطرحها علينا بعد مرور الأحداث تاريخ تلك المنطقة. وقد يكون سهلاً القول أن موضوع النقاش، كما أوضحته جيد الايضاح تأملات جورج كينان التي أشرنا اليها في الفصل الرابع، هو موضوع دائم: النزاع بين المثال والواقع. وعليه لا يكون ولسون إلا انساناً حالماً هدم نظاماً له بكل تأكيد عيوبه ونواقصه، وما استبدله إلّا بعصبة أمم لا ممسك لها على الوقائع الجغراسية الحقيقية.

حدود مبدأ تقرير المصير:

لكن لنعد أدراجنا الى كانط، صاحب **المشروع لسلم دائم**، الذي كان هو نفسه استوحى مشروعاً مشابهاً وضعه الأباتي سان بيير وصدر عام ١٧١٣. وقد كنا أوضحنا نقاط التشابه مع مشروع ولسون لجامعة الأمم. وكان لايبنتز قد دمغ مشروع الأباتي سان بيير بالطوباوية. ومن ثم فإن كانط، الذي كان متنبهاً الى الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مثاليته الكوسموبوليتية، عكف على وضع كراس مستقل بعنوان «**حول التعبير الدارج: قد يكون الشيء صحيحاً نظرياً، ولكنه عديم القيمة عملياً**». وفي الحقيقة فإن المجهود الهادف الى تغيير العادات على نحو معقول ومطرد وواعٍ قد يكون هو الممجوج والممل. ولقد كان ولسون من جهته على اقتناع بذلك: فعندما استقل المَركب، بادئاً رحلته البحرية الطويلة في ذلك العصر، ليصل باريس في كانون الأول ١٩١٨ سعياً الى التطبيق المعقول لمبادئه بحضوره الشخصي، أفصح ببادرته تلك عن كل رغبته في أخذ كل الوقت المطلوب لإيجاد حلول لكل مشكلة. ولكن الوقت لم يكن بكل تأكيد متاحاً، وعلى الأخص لم يكن الأوروبيون مستعدين ليصيروا مثاليين خارج حدودهم، أو ليكرسوا ـ كما رأينا ـ ما فيه الكفاية من الطاقة الفكرية والأخلاقية لمسائل الشرق. فتفتيت الأمبراطوريات، بما فيها الأمبراطورية الروسية، كان يتيح العديد من الفرص لتحقيق المطامح القديمة المنقوشة في قلب التاريخ الأوروبي، على أنه لا مراء في أن المبادىء الولسونية، كانت أوروبية أيضاً: ففي نقطة المركز من لُحمتها نجد تحرر الشعوب والاختيار

السياسي الحر.

ولسوف تصطدم هذه المبادىء بعقبتين أوروبيتين. أولاهما الرؤية التبسيطية للهوية القومية، وهي رؤية غير قابلة للتطبيق في مناطق جغرافية غير أوروبية حيث الهوية معقدة والسكان متخالطون: ونعتقد أننا أوضحنا بما فيه الكفاية هذه النقطة. وثانيتهما. وهذه نقطة تزيد الطين بلة ـ الخفة «الغرائبية» التي عاملت بها أوروبا في الواقع الشعوب التي سعت الى «تحريرها». فتاريخ احتكاك الحداثة الأوروبية مع الشعوب غير الأوروبية، من هنود أميركا الحمر الى سود أفريقيا و«مسلمي» آسيا أو أفريقيا هو حقاً وفعلاً تاريخ الاستعمار مع مستتبعاته من الفظائع رغماً عن كل إدانات أفعال العنف تلك من قبل الكتاب الأخلاقيين الفرنسيين أنفسهم. وعلى ضوء مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي تمخض عنها مؤتمر باريس وما نصت عليه من بنود بخصوص أوروبا الوسطى أو البلقان أو المشرق العربي، يمكن أن نتبين بوضوح المعاملة المتفاوتة التي عومل بها أجناس السكان في تطبيق المبادىء الديموقراطية(١).

ويمكننا أيضاً قراءة خريطة راحت ترتسم معالمها من جراء السياسة العملية لأوروبا نفسها، وهي خريطة تظهر بوضوح وعلى نحو مثير للاهتمام وجود خط فاصل بين أوروبا الأوروبية الصرف، أوروبا الدول القومية الكبرى، وبين سائر أصقاع القارة ومحيطها الجغرافي الطبيعي، الشرق المتوسطي.

هذا ما يتضح بجلاء من تعداد الحالات التي قبلت فيها الدول الأوروبية الكبرى أن تسوي مشكلات تحديد الحدود ديموقراطياً، أي باستشارة السكان المعنيين في شكل استفتاء أو اقتراع. فقد كانت الثورة الفرنسية قد أوجدت سابقة استشارة السكان في حال حدوث تحولات مفاجئة في السيادة والنظام السياسي. وقد كان ذلك يتفق ومبدأ سيادة الشعب، العزيز للغاية عند المشترعين الفرنسيين، وان تكن بعض حالات الاستفتاء قد تمت، تحت ضغط ظروف الحرب وبزوغ نظرية الحدود الطبيعية، على نحو معاكس لاحترام حرية السكان في الاختيار، كما في حالة اعادة ربط الأقاليم البلجيكية بفرنسا عام ١٧٩٣. وقد جاء التبني النهائي لمبدأ القوميات في أواسط القرن التاسع عشر ليكرس نهج الاستفتاء الشعبي. وهذا النهج هو الذي اتبع، بوجه خاص، في تحقيق الوحدة الايطالية على حساب النمسا، بين ١٨٦٠ و١٨٧٠، مما أفسح في المجال أيضاً في ضم السافوا وكونتية نيس الى فرنسا عن طريق استفتاء الشعب. وذلك أيضاً كان النهج الذي اتبع عام ١٨٦٧ في الجزر الأيونية التي كان سكانها، الخاضعون

(١) لنعد الى الأذهان أن مؤتمر الصلح المكلف بتسوية جميع المشكلات التي نجمت عن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ قد افتتح رسمياً في باريس في ٦ أيار ١٩١٩ بعد العديد من الجلسات التمهيدية بين ممثلي الحكومات الحليفة. وقد اختتم في ٢٨ حزيران من العام نفسه بتوقيع معاهدة فرساي التي تسوي المشكلة الألمانية. وفي أيلول ١٩١٩ وحزيران ١٩٢٠ وقعت الدول الحليفة اتفاقيتي سان جرمان وتريانون مع كل من النمسا والمجر على التوالي، وهما الاتفاقيتان اللتان كرستا زوال امبراطورية آل هابسبورغ. أما معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠ فقد كرست زوال الأمبراطورية العثمانية.

للسيادة الانكليزية، يرغبون في الانضمام الى اليونان؛ ويصدق ذلك أيضاً على جزيرة سان بارتليمي السويدية الصغيرة التي ضمت الى فرنسا عام ١٨٧٧؛ كما يصدق أخيراً على الاستقلال النروجي عام ١٩٠٥، وهو الاستقلال الذي تم إحرازه بالاستشارة الشعبية فصماً للاتحاد الذي كان قائماً عام ١٨١٥ مع السويد(١).

كذلك فإن بنود معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، التي وضعت حداً لحرب القرم، نصت على استشارة الشعب لتحقيق اتحاد إقليميْ مولدافيا وفالاكيا اللذين كانت أوروبا تسعى الى تحريرهما بدون أن تستولي عليهما روسيا. فهل أهمية التراث اللاتيني في اللغة والثقافة الرومانيتين هي التي سمحت بمثل هذه الرعاية الخارقة للمألوف على كل حال، ان الاستفتاء الشعبي قد أجري مرتين: إذ حصل نابليون الثالث على إجراء استشارة ثانية بعد أن كانت الاستشارة الأولى جرت في شروط غير مقبولة. ولكن فيما يتعلق بمسألة الشرق، فإن ذلك المثال يتيم، بالاضافة الى مثال الجزر الأيونية الذي كان بيت القصيد فيه أصلاً انتزاع هذه الجزر من الحيازة الانكليزية لا استشارة السكان فعلياً(٢). والواقع أن إجرائيات المعاهدات العديدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى بخصوص البلقان أو الأقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية لم تنص على استشارات شعبية، على عكس الأوضاع الأوروبية الخالصة، أي الألمانية والايطالية والاسكندنافية والبلجيكية والبولونية والمجرية، حيث جرى تنظيم استفتاءات شعبية عديدة (شلسفيغ، بروسيا الشرقية، مقاطعة السار وأخيراً سوبرون)(٣). وتقتضي الاشارة هنا الى أن لهذه الصيغة حدودها عندما يكون السكان في حالة من التمازج الشديد: وقد استبان لنا ذلك من خلال مثال سيليزيا العليا الذي تقدمت الاشارة اليه. بيد أن هذه الصيغة تبقى مفضلة على رسم الحدود سراً داخل الصالونات الدبلوماسية.

أحكام معاهدة سيفر (١٩٢٠):

في الحقيقة كان الشاغل الأول لأوروبا المنتصرين خارج حدودها، أن ترسم حدوداً محددة لمناطق الهيمنة السياسية والاقتصادية، لا ان تمكّن السكان المتحررين من السيادة القديمة من إيجاد الوسائل القمينة بتأمين وجود سلمي جديد. صحيح أن معاهدة سيفر، الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠ بين الحكومة العثمانية والدول الحليفة، نصت على احتمال قيام دولتين أرمنية وكردية في أقاليم آسيا الصغرى رغم تمازج السكان في هذه المناطق منذ أجيال

(١) بصدد جميع هذه النقاط، انظر ش. روسو مصدر آنف الذكر، ص ٢٨ ـ ٤٧.

(٢) مما يلفت النظر مع ذلك، على نحو ما سنرى فيما يخص معاهدة سيفر، أنه تم الاتفاق على أن يطلب مجلس عصبة الأمم إجراء استفتاء شعبي في حال ضم ازمير الى اليونان. ولكن هذا الاستفتاء لم يجر قط بحكم جلاء جميع اليونانيين عن المدينة عام ١٩٢٢ أمام القوات الكمالية المنتصرة.

(٣) التفاصيل في ش. روسو، مصدر آنف الذكر، ص ٢٨ ـ ١١١.

وأجيال؛ بل صحيح أن حقوق السيادة في إزمير، المدينة العثمانية التي بقي شطر كبير من سكانها يونانيين، كانت ستمارس من قبل الحكومة اليونانية. ولكن محض قراءة المعاهدة، بكل ما تضمنته من نقاط متهافتة، تكفي لتجعلنا ندرك خفة المقاربة الأوروبية للمشكلات التي باتت متفجرة منذ اكثر من قرن من جراء التدخلات المكثفة للقوى الأوروبية باسم الحقوق القومية وتحرر الشعوب وحماية الأقليات.

لقد نصت المعاهدة إذن على احتمال قيام دولة كردية، كما على قيام دولة أرمنية، ودولة سورية، ودولة عراقية، ودولة حجازية، تكون عاصمتها مكة، كما تضمنت أحكاماً بخصوص إزمير ومصر وفلسطين وقبرص والسودان والمغرب وتونس وليبيا وجزر بحر إيجه. وفي ١٣٩ مادة جرت «تسوية» الأوضاع من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي. وفي كل حالة على حدة أدرجت مادة تنص على زوال السيادة التركية. وفيما يخص **قبرص** اكدت إحدى مواد المعاهدة على **ضم بريطانيا العظمى للجزيرة**(١)، بينما نصت مادة أخرى على اكتساب الأتراك المقيمين في الجزيرة للجنسية البريطانية. أما بالنسبة الى **المغرب وتونس وليبيا**، فقد أكدت مواد متطابقة على تبعيتها **للسيادة الفرنسية والايطالية**. وفيما يخص **مصر** اعترفت المعاهدة **بالحماية** البريطانية. وبخصوص **سورية وبلاد الرافدين**، تضمنت «اعترافاً مؤقتاً بدولتين مستقلتين، **شرط** إقامة مجالس إدارية ومجالس مساعدة تتولى إدارتها قوة منتدبة الى أن تتمكنا من الاستغناء عنها» (المادة ٩٤) أما رسم الحدود فتتولج به لجنة خاصة. وبخصوص **فلسطين**، التي أدرجت مع سورية وبلاد الرافدين في الباب السابع من المعاهدة، فلم تنص البنود على الاعتراف بدولة، ولو بصورة شرطية: وإنما جاء النص فقط، كما بالنسبة الى سورية أو العراق، على أن **يُعهد بإدارة** فلسطين لقوة منتدبة يفترض فيها أن تعمل في سبيل «إنشاء **وطن قومي لليهود**»؛ ونصت إحدى المواد على لجنة تسميها الدولة المنتدبة «لدراسة وتسوية جميع المسائل وجميع مطالب مختلف الطوائف الدينية» (المادة ٩٥). ولم يرد أي ذكر في هذا الباب للبنان، رغم أنه كان مرشحاً لأن يغدو بعد بضعة أسابيع دولة لبنان الكبير مع انتداب فرنسا عليه. وبالمقابل، فإن الإشارة الى «الوطن القومي» لليهود في فلسطين ما كانت تعدو أن تكون توكيداً لنص تصريح بلفور الشهير الذي سنعرض له مطولاً في القسم الثالث من هذا الكتاب.

وتضمنت المعاهدة بشأن **الحجاز** ثلاث مواد: التأكيد على قيام «**دولة مستقلة**»، واحترام حرية الوصول الى الأماكن الاسلامية المقدسة لجميع المسلمين، والمساواة في المعاملة بين جميع الدول في الميادين الاقتصادية.

وبشأن **كردستان** نصت المعاهدة على تأليف لجنة من الدول الحليفة الثلاث «لتهيئة

---

(١) التسوية هنا ولاحقاً منا. والنصوص التي نستشهد بها أخذناها من ج. ك. هوروفيتز **الدبلوماسية في الشرق الأوسط والأدنى** DIPLOMACY IN THE NEAR AND MIDDLE EAST، المجلد الثاني، منشورات د. فان نوستراند كومباني، نيويورك ١٩٥٦.

خطة خلال ستة أشهر **لاستقلال ذاتي محلي** للمناطق ذات الغالبية الكردية شرقي الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما سيجري رسمها لاحقاً، وشمالي حدود تركيا مع سورية والعراق، كما عينتها المادة ٨٧». وكان يفترض بالخطة أن تتضمن «ضمانات تامة **لحماية الكلدان الآثوريين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية** في تلك المناطق» (المادة ٦٢). ولكن أضافت المادة التالية: «إذا ما توجه، خلال فترة السنة التي تلي سريان مفعول المعاهدة الحالية، **السكان الأكراد** في المناطق التي عينتها المادة ٦٢ أعلاه الى مجلس عصبة الأمم على نحو يتأكد معه أن غالبية السكان في تلك المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا، واذا ما ارتأى المجلس عندئذ أن أولئك السكان مؤهلون لمثل هذا الاستقلال وأوصى بمنحه لهم، فإن تركيا تتعهد بأن تضع موضع التنفيذ مثل هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وحججها في تلك المناطق» (المادة ٦٤). بيد أن النص لم يحدد أية آلية قانونية توضح كيف ستترجم إرادة السكان الأكراد عن نفسها.

أما **أرمينيا** فقد أقرت بها تركيا دولة «**حرة ومستقلة**» (المادة ٨٨)، وتُرك رسم الحدود لتحكيم رئيس الولايات المتحدة، وتركت معه كذلك مشكلة الوصول الى البحر ونزع سلاح كل ذلك الجزء من الأراضي التركية الملاصق للحدود المذكورة (المادة ٨٩)؛ وبالمقابل فإن الحدود مع جيورجيا واذربيجان سيجري تعيينها بتفاهم مباشر بين الدول المعنية؛ وفي حال نشوب خلاف فإن الدول الحليفة الرئيسية ستفصل في المسألة ميدانياً (المادة ٢٢)؛ ويتعين على أرمينيا أن تعقد مع الدول الحليفة معاهدة «لحماية مصالح سكان هذه الدولة ممن يختلفون بالجنس أو اللغة أو الدين عن غالبية السكان» (المادة ٩٣)؛ وتقبل ارمينيا، فضلاً عن ذلك، بأن «تضمِّن المعاهدة التي ستوقعها مع الدول الحليفة الرئيسية كل بند قد تراه هذه الأخيرة ضرورياً لحماية حرية العبور ولمعاملة تجارة بقية الأمم على قدم من المساواة، (المادة ٩٢).

وهناك أخيراً البنود الخاصة **بإزمير** و«**الأراضي المتاخمة**» التي تسببت في بلوى السكان اليونانيين في هذه المدينة الحافلة بالتاريخ: فقد نصت المعاهدة على أن تتولى لجنة خاصة رسم الحدود (المادة ٦٧)؛ واعتبرت مدينة ازمير والأراضي المتاخمة «بمثابة اقليم منفصل عن تركيا عند تطبيق المعاهدة الحالية» (المادة ٦٨)؛ ولكن المادة ٦٩ أوضحت أن إزمير والأراضي المتاخمة «تبقى تحت السيادة التركية. بيد أن تركيا تحوِّل الى الحكومة اليونانية ممارسة حقوق سيادتها هذه على المدينة وعلى الأراضي المشار اليها. وتدليلاً على هذه السيادة فإن العلم التركي سيرفع على الدوام على نتوء محصن في مدينة إزمير. وسيتم اختيار هذا النتوء من قبل الدول الحليفة الرئيسية»؛ وسيكون للحكومة اليونانية الحق في الابقاء على قوات لها في «إزمير والأراضي المتاخمة» حفاظاً على النظام والأمن العام» (المادة ٧١) وسيجري انتخاب برلمان محلي «مع نظام انتخابي محسوب تأميناً لتمثيل نسبي لجميع قطاعات السكان، بما فيهم الأقليات العرقية واللغوية والدينية»؛ وسيتم وضع هذا النظام من قبل الحكومة اليونانية خلال ثلاثة أشهر؛ ولن يغدو قابلاً للتنفيذ إلا بعد موافقة غالبية مجلس عصبة الأمم (المادة ٧٢). و«بعد مرور فترة خمس سنوات بدءاً من تاريخ سريان مفعول

المعاهدة يستطيع البرلمان المحلي المشار إليه في المادة ٧٢؛ باقتراع من غالبيته، أن يطلب من مجلس عصبة الأمم **الدمج النهائي** لمدينة إزمير والأراضي المحددة في المادة ٦٦ بمملكة اليونان. ويستطيع المجلس أن يطلب، كشرط تمهيدي، إجراء استفتاء وفق شروط يتولى هو تحديدها. وفي حال وقوع دمج من ذلك القبيل، نتيجة لتطبيق الأحكام السابقة، تصبح السيادة التركية المشار إليها في المادة ٦٩ مكفوفة. وفي هذه الحال تتنازل تركيا لليونان عن جميع الحقوق والحجج على مدينة إزمير والأراضي المحددة في المادة ٦٦...» (المادة ٨٣). وخلاصة القول أن مدينة ازمير شغلت وحدها باباً بكامله، وهو الباب السادس اطول الأبواب السياسية في المعاهدة، إذ هو يشغل مساحة أكبر حتى من تلك التي يشغلها الباب الثامن المكرس لكيانات ثلاثة: سورية وبلاد الرافدين وفلسطين.

مذابح و إبادة للجنس البشري:

إنه ليشق على المرء أن يفهم كيف أمكن لآلاف الخبراء الذين جندهم مؤتمر الصلح[1] أن يتوصلوا، في مثل هذا العدد القليل من الصفحات، الى تشييد مثل هذا الصرح من المغالطات القانونية والسياسية التي على أساسها تحدد المصير المأساوي لجميع السكان المعنيين. ولن ندخل هنا في تحليل تفصيلي للمضمون وللانعراجات الاصطلاحية التي هي مع ذلك بليغة الدلالة بحد ذاتها، ولكن لا نستطيع إلا أن نتوقف ولو عابرين عند الفروق في توصيف الكيانات المعترف بها: **محض استقلال ذاتي** محلي للأكراد مع احتمال الارتقاء الى دولة ونيل الاستقلال، لكن بضمانات مباشرة للأقليات التي سميت إحداها بالاسم (الكلدان الآشوريين). مما يعني الاعتراف بصورة غير مباشرة بأن المشكلة هنا متفجرة. وبالمقابل **دولة مستقلة** للحجاز الصحراوي والقبلي؛ **ودولة حرة ومستقلة** لأرمينيا، ولكن مع إشكالات في رسم حدودها؛ **ودولة ذات استقلال مشروط** لكل من سورية والعراق. أما بالنسبة الى فلسطين فلا ذكر لدولة، ولكن فقط **لإدارة تتولاها قوة منتدبة**، مع النص بوجه خاص على إقامة **وطن قومي يهودي**؛ وسوف نعود الى الكلام مطولاً عن هذا الموضوع في القسم الثالث من هذا الكتاب، كما ذكرنا، نظراً إلى ان هذا البند كان هو الأصل في أطول نزاع وأخطر نزاع عرفه الشرق الأوسط، بالنسبة الى الفلسطينيين بوجه خاص، ولكن كذلك بالنسبة الى اللبنانيين، ناهيك عن المصريين والسوريين. ونصت المعاهدة على ضم قبرص الى بريطانيا العظمى، مع أن هذه الجزيرة اليونانية منذ أقدم العصور ما ونت تطالب بضمها الى اليونان؛ كما نصت على شبه

(١) انظر بهذا الصدد كتاب د. كتسيسكيس المجهول، ولكن الغني بالفائدة: **دور الخبراء في مؤتمر الصلح ١٩١٩، أو مخاض طبقة تقنوقراطية في السياسة الخارجية** ROLE DES EXPERTS A LA CONFERENCE DE LA PAIX DE 1919. GESTATION D'UNE TECHNOCRATIE EN POLITIQUE INTERNATIONALE ، منشورات جامعة اوتاوا، اوتاوا ١٩٧٢.

استقلال لمدينة إزمير، الشوكة اليونانية الحقيقية في الخاصرة التركية، مقسط على خمسة أعوام. وقد جرت الإشارة الى احتمال إجراء استفتاء شعبي، ولكن العجيب في الأمر أن البرلمان المحلي **بغالبيته البسيطة** هو المخول لأن يطلب من مجلس عصبة الأمم الانضمام الى اليونان، أما بالنسبة الى كل ما تبقى فقد أعيد التوكيد على السيادات الاستعمارية الانكليزية والفرنسية والايطالية.

واذا نحينا جانباً أحكام المعاهدة الغريبة، والمفصلة للغاية، بشأن إزمير، فإن الضبابية القانونية الشاملة هي، كما رأينا، السمة المميزة لتعريف كيانات الدول التي نصت عليها المعاهدة. فسواء فيما يتعلق بنمط التعبير الديموقراطي عن أماني السكان أم بمشكلات رسم الحدود، فإن بنود المعاهدة لا تنطق إلا بالإبهام وعدم تماسك المنطق. وهي تترك جميع هذه النقاط لتحكيم الدول الكبرى، حتى بدون توصيف لشكل ممارسة هذا التحكيم.

وبالمقابل أعادت المعاهدة توكيد نظام الامتيازات الذي كان مطبقاً في جميع الأقاليم العثمانية رغم عدم مسايرته لتصورات الدولة الحديثة.

غني عن البيان إذن أنه لم يتبق كبير شيء من مبادىء الرئيس ولسون في معاهدة سيفر التي يمكن على ضوئها، وبعد مرور الزمن، ان تقرأ بسهولة جميع المآسي التي تمخضت عنها. وبادىء ذي بدء انتفاضة ضباط حركة تركيا الفتاة، وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك الذي تحدى سلطة آخر السلاطين، وانسحب الى أنقرة حيث أعاد بناء الجيش التركي وتجهز لاستعادة التراب الوطني الذي أعملت فيه أيدي الحلفاء تمزيقاً وتفتيتاً[1]. إذ بالإضافة الى البنود الخاصة بإزمير وكردستان وأرمينيا، كان هناك واقع تدويل المضائق، ومشروع لتدويل استانبول، وكذلك مشروع لتكوين منطقة للنفوذ الإيطالي في أضاليا على الساحل الجنوبي لتركيا حيث أرست سفن القوات الايطالية. وعلاوة على ذلك كانت هناك الانقسامات الناشبة بين الأحزاب الأرمنية، والانقسامات في صفوف الجماعات الكردية، وكذلك، وعلى الأخص، المعارك ومجازر السكان المدنيين بين الأكراد والأتراك والأرمن. فمن سيسيطر على هذه القرية أو تلك، وعلى هذه البقعة من الأرض أو تلك ما دامت ستقوم دولة أرمنية ومنطقة كردية مستقلة ذاتياً؟ وكانت هذه الأحزاب الأرمنية والجماعات الكردية تُسلَّح من قبل الحلفاء ومن قبل الروس البلاشفة. والأرمن هم الذين سيدفعون أفدح الثمن، لأن التضامن الديني سيعود هنا الى لعب دوره بالنظر الى ضخامة الرهان. ولسوف يذبح الأكراد والأتراك السكان الأرمن ويطردونهم من الأناضول وكيليكيا بعد أن تخلت عنهم هنا، كما في القفقاس، الجيوش الحليفة؛ ولسوف يلتجىء قسم لا يستهان به من هؤلاء السكان الى سورية ولبنان حيث سيستضيفهم بترحاب السكان المسيحيون والمسلمون على حد سواء. ولكن الأكراد لن يفوزوا لقاء ذلك باستقلالهم.

وأخيراً وعلى الأخص، وكما أوضحنا آنفاً، فإنه ما كان في مقدور الجيوش الحليفة أن

(١) تصف رواية صادرة حديثاً بمزيد من العاطفة والحساسية الصراع بين آخر السلاطين ومصطفى كمال: كينزه مراد: **رسائل الى أميرة ميتة** LETTRES A UNE PRINCESSE MORTE، منشورات لافون، باريس ١٩٨٧.

تحافظ على جميع هذه الجبهات في آن واحد. فعند العرب كانت نذر الثورة تلوح، إذ أن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت الأقاليم العربية بين فرنسا وانكلترا باتت الآن معروفة، كما بات معروفاً وعد بلفور بإنشاء وطن قومي يهودي، وهو الوعد الذي عادت الى تبنيه معاهدة سيفر. وقد تخلى العرب عن العثمانيين تاركين على هذا النحو تقليداً قديماً ومديداً من الولاء الديني والسلالي، ليفوزوا بالاستقلال من خلال إنشاء دولة قومية تشمل الحجاز وسورية وفلسطين والعراق. والحال أن معاهدة سيفر، بدلاً من أن تمحو الحدود الأقليمية القديمة، أي حدود الولايات التركية، كرستها حدوداً للكيانات شبه دولانية جعلت لكل منها وضعية كولونيالية مختلفة. وعلى هذا النحو وجد الجيش الفرنسي نفسه مهدداً من قبل «العصابات» العربية في سورية ولبنان، كما يقول المعجم السائد في ذلك العصر؛ بينما انتابت الانكليز شكوك في قدرتهم على الصمود في العراق، ولاسيما إذا ما عنّ في بال القوات التركية المنتصرة في أماكن أخرى أن تستولي من جديد على المناطق النفطية الغنية في كركوك والموصل حيث كان يعيش العديد من الأكراد والأتراك. وفي فلسطين أيضاً كان الموقف ينذر بالخطر. ولهذا سحب الفرنسيون والانكليز قواتهم من المناطق التي حددت حدودها اتفاقية سايكس ـ بيكو؛ وبدورهم تراجع الايطاليون واليونانيون. وانتصرت الكمالية، وأنقذت تركيا ترابها الوطني، وطردت وذبحت ما يمكن أن يكون تبقى من الأرمن واليونانيين أو الأكراد العصاة الذين وجدوا هم أيضاً ملجأً لهم وملاذاً في سورية ولبنان. وعندئذ استبدلت معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان التي وقعت في تموز ١٩٢٣ بين تركيا الكمالية، التي كانت ألغت الخلافة العثمانية في تشرين الثاني ١٩٢٢، وبين فرنسا وانكلترا وايطاليا واليابان واليونان وبلغاريا.

ومما سهل النصر على أتاتورك توقيع اتفاقية مع الحكومة البلشفية طمأنته الى حدوده مع الاتحاد السوفياتي، بل وفرت له أيضاً معونة. وليس في هذا الموقف ما يبعث على الدهشة، إذ أن الجيوش الحليفة كانت قد بذلت كل ما في مستطاعها لإدامة أمد الحرب الأهلية في روسيا وأنجدت مراراً قوات الروس البيض، بينما لم تكن الحكومة السوفياتية، التي عززت سلطتها واستعادت بسرعة أراضيها، ترغب في أن ترى الجيوش الحليفة تفرض عليها حصاراً بدءاً من الأراضي العربية والتركية والفارسية، وهو ما كان فكّر فيه الحلفاء فعلاً في احدى المراحل. وعليه فإن معاهدة لوزان ستنقض بخفة جميع بنود معاهدة سيفر التي كانت قطّعت أوصال الأمبراطورية العثمانية، بما في ذلك مناطقها الأناضولية ذات الغالبية التركية؛ وعلى جثث المذابح اليونانية والإبادة الجماعية للأرمن ستعترف بفتوحات أتاتورك بمثل السهولة التي كانت معاهدة سيفر قد محت بها من الخريطة امبراطورية متعددة القوميات لها من العمر أربعة قرون.

أما فيما يتعلق بالعرب، الذين سنتكلم عنهم على امتداد القسم التالي، فإن مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ كان قد كرس اتفاقيات سايكس ـ بيكو بدون أن يقيم أي اعتبار للمبادئ الولسونية. وبالاستناد الى قرارات ذلك المؤتمر سحقت فرنسا في ميسلون، في تموز ١٩٢٠، المقاومة المسلحة، وطردت من دمشق الملك فيصل، ابن ملك الحجاز الشريف

حسين، الذي كان أعيان سورية أعلنوه ملكاً في إجماع مشهود خلال مؤتمر وطني وفي دمشق في آذار من تلك السنة عينها.

وما كادت عصبة الأمم تسمي فرنسا شرعياً دولة منتدبة حتى أسرعت هذه تعلن عن قيام دولة لبنان الكبير، وتقسم سورية الى أربع دول: دولة جبل الدروز، ودولة جبل العلويين، ودولة دمشق (ذات غالبية سنية)، ودولة حلب ومنطقة انطاكية والاسكندرونة بسكانها المختلطين من العرب (وفي غالبيتهم من النصارى) ومن الأتراك. وهذه المنطقة هي عينها التي ستقرضها تركيا الكمالية بوسائل شتى في فترة ما بين الحربين قبل أن تتنازل فرنسا لها عنها نهائياً عام ١٩٣٩ لتشتري الحياد التركي في النزاع مع ألمانيا. وستكون عاقبة ذلك هجرة مكثفة لنصارى انطاكية وكذلك، وعلى الأخص، هجرة الأرمن الذين كانوا قد نجوا قبل وقت وجيز من مذابح كيليكيا؛ وعلى هذا النحو غاصت انطاكية، التي كانت مركزاً رفيعاً من مراكز المسيحية الشرقية، في رمال تركيا العلمانية والمسلمة والقومية التي كانت تريد تحقيق تجانس السكان تحت رعايتها، وما كانت تريد بالتالي، حالها حال فرنسا اليوم مع الديانة الاسلامية، أن تغض الطرف عن ممارسات منظورة اكثر مما ينبغي للشعائر المسيحية ـ ناهيك عن أن هذه الشعائر كانت عربية. وذلك مثال جيد آخر على عواقب «حماية الأقليات» من قبل دولة ـ أمة ـ راسخة البنيان، ليبرالية وديموقراطية، هي فرنسا التي كانت بسطت حمايتها على نصارى سورية منذ عهد لويس الرابع عشر.

لا جدال اذن في أن العالم الذي انبثق عن مختلف معاهدات فرساي لم يكن يمت بصلة تذكر الى نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة رغم وجود عصبة الأمم. وأما فيما يخص العرب، على أي حال، فإننا نحوز على وثيقة في غاية الأهمية، تضمنت خلاصة أعمال لجنة تحقيق خاصة كلفها ولسون نفسه بالتقصي ميدانياً عن أماني السكان العرب قطعاً للطريق على المطامع الاستعمارية لفرنسا وانكلترا. وذلك هو تقرير لجنة التحقيق المعروفة باسم لجنة كينغ ـ كرين، وكانا المسؤولين الرئيسيين عنها، وقد سماهما الرئيس ولسون بنفسه. ولسوف نحلل هذا التقرير ونكثر من الاستشهاد به في الفصل العاشر لنتابع خيوط استقصائنا الخاص. ولسوف نرى كيف أن إعادة قراءته، بعين المؤرخ القادر على استرجاع الأحداث الماضية، تسمح باستباق جميع الصراعات الرهيبة التي ستمزق المشرق العربي غب انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكن كيف لهذا المؤرخ، قبل ذلك، ألا يستحضر مصير شبه جزيرة البلقان ودول أوروبا الوسطى والدانوبية في إبان الحرب العالمية الثانية وبعيد انتهائها مباشرة؟



من السلم الى الحرب بين «الأمم»

سبق لنا الكلام عن الدول الاوروبية المحيطية التي كانت نهبة لعدم الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي من جراء انهيار الامبراطوريات المتعددة القوميات الثلاث. وقد أدى تأثير الماركسية البلشفية، وانتصار الثورة الروسية الى قيام حركات اجتماعية في كل الاصقاع، بما فيها ألمانيا التي أسهم الخوف من استيلاء الشيوعيين على مقاليد السلطة فيها في صعود نجم الفاشية. وفي الواقع ـ وسوف تتاح لنا الفرصة لمعاودة الكلام عن ذلك في القسم الثالث في معرض مقارنتنا بين الاوضاع الاجتماعية والسياسية في أوروبا وفي الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية ـ إن سلم المئة عام الظاهر الذي يشيد به بولانيي يحجب ايضاً حرباً «اهلية» خفية في اوروبا بين القوى الاجتماعية للنظام الملكي والاقطاعي القديم وبين قوى التحرر «البورجوازي» التي ثبّتت مواقعها مع الثورة الفرنسية. ويندرج في هذا السياق التحالف المقدس الذي قام في ١٨١٥ لاحتواء زخم القوة الفرنسية الجديدة. وما الانتفاضات الثورية التي توالت في الاعوام ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠، إلا فصول من تلك الحرب الاهلية التي آلت الى حرب عالمية اولى ثم الى حرب أهلية روسية واضطرابات خطيرة في ألمانيا ما قبل الهتلرية، وأخيراً الى حرب اهلية اسبانية بين ١٩٣٦ و١٩٣٧، قبل أن تزج بأوروبا في أتون حرب عالمية ثانية.

النموذج السويسري المستحيل:

إن عواقب هذه المواجهات الاوروبية ستنعكس بطبيعة الحال على جميع البلدان البلقانية، وفي مقدمتها المجر. وستكون الحرب العالمية الثانية بمثابة فرصة سانحة لتسوية حسابات اجتماعية وقومية واقليمية داخل الدول كما بين هذه الدول التي كان يتجاذبها جميعها جاذب النازية الالمانية من جهة وجاذب الستالينية السوفياتية من الجهة المقابلة. وكانت المعاهدات المنبثقة عن مؤتمر الصلح عام ١٩٢٠ قد خلقت في كل مكان أقليات «قومية»، وكبّرت بلداناً أو أقاليم، وصغّرت اخرى. ولسوف تشهد حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ لا تسويات حساب داخلية ودامية في كل بلد، كتلك التي جرت بين الكرواتيين الكاثوليك والصربيين الاورثوذكس، فحسب، بل كذلك تنازلات عن أقاليم أو أراضٍ كان قد تبدل مالكها مراراً خلال القرون الاخيرة. والحق أن

«بلقنة» أوروبا الشرقية طبقاً لمبادىء الدولة ـ الأمة، لم تكن عملية فاشلة فحسب، بل أشعلت أيضاً في كل مكان، نتيجة لما أحدثته من خلخلة في البنى الاجتماعية في تلك المنطقة وفي طبيعة هويتها، حروباً أهلية كامنة أو سافرة استطاع من خلالها النفوذ السوفياتي الذي غدا كاسحاً مع انتصار الجيش الاحمر على الجيش ا لنازي ان يفرض هيمنته ونظامه السياسي.

والتاريخ هنا معروف الى حد يغنينا عن التوقف عنده. ولقد كان لابد من طاقة تشرشل الجبارة ومن إنزال واسع النطاق للقوات البريطانية في اليونان لتوجيه ضربة دموية الى قوة الحزب الشيوعي الذي كان يستند هنا، لا الى الدعم السوفياتي كما في كل مكان آخر فحسب، بل كذلك الى ثورة شرائح اجتماعية محرومة في مجتمع لم تعصف به بعد رياح الثورة الصناعية. ولكن لابد لنا من أن نتساءل عما كان يمكن ان يكون مصير هذه المنطقة، وبالتالي مصير اوروبا برمتها، لو امكن ان يتمخض انهيار الامبراطوريات عن اتحاد بلقاني وفق النموذج السويسري، هذا المنسي الازلي من التاريخ الاوروبي الذي يقول لنا عنه توينبي إن بقاءه على قيد الحياة في اوروبا الامم، هو وبلجيكا معاً، «ينهض دليلاً على الاعتدال السياسي وعلى الصحة العقلية لأوروبا الغربية»(١). فسيراً على هدى تقاليد التعددية العثمانية المطعمة بقوانين الديموقراطية الكانتونية السويسرية كان يمكن لاتحاد كذاك أن يتطور الى دولة عازلة، راسخة الركائز، لا غنى عنها لتوازنات حقيقية بين اوروبا البحرية واوروبا القارية، بين اوروبا الجرمانية، والساكسونية والفرنسية، الكاثوليكية والبروتستانتية، وبين اوروبا السلافية والاورثوذكسية، وأخيراً بين اوروبا الامم وبين الشرق الاوسط بتعدديته.

ان اندريه سيغفريه، ذلك العالم الكبير المنسي اليوم من علماء السياسة، هو الذي وُفِّق اكثر التوفيق في وصف سويسرا التعددية التي حققت جغرافياً وفكرياً تمازج اوروبا المتوسطية والأطلسية واوروبا القارية، مع القيم العائدة الى كل واحدة منها. ففي سياق إشارته الى الامبراطورية النمساوية ـ المجرية كتب يقول:

«هكذا لا تكون اوروبا الوسطى، في شكلها الالماني، قد عرفت كيف تلعب الدور الذي كان يمكن ان يكون دورها، ولا أن تضطلع برسالتها في إيصال محاسن الحضارة الغربية المقبولة الى اوروبا الشرقية. وهذا ما كانت فعلته، الى حد ما، النمسا، ولكن بروسيا لم تفعل إلا أن تفرض طغيانها الذي لا يطاق. أما سويسرا فتبقى هي الشاهد على ما كان يمكن ان يكونه، لحسن حظ اوروبا كل ذلك الشطر المركزي من القارة»(٢).

لكن المذاهب الخلاصية للأفكار الاوروبية، القومية منها والاشتراكية، الديموقراطية أو الفاشية، كان لابد أن تطوح في طريقها بكل شيء مما لم يكن في نهاية الأمر إلا لعبة مصالح دول قومية، مغطية بذلك على حرب ضروس في قلب الحضارة الاوروبية بالذات. وفي هذه

(١) **المسألة الغربية في اليونان وتركيا**، مصدر آنف الذكر، ص١٦.

(٢) أندريه سيغفريد: **سويسرا، الديموقراطية الشاهدة** LA SUISSE. DEMOCRATIE TEMOIN، منشورات لاباكونيير، نوشاتل ١٩٥٦، ص٢٣.

الحرب لم يكن السباق لوضع اليد على السلطة الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان من العالم إلا مرآة للصراع الداخلي في أوروبا. فعلى الرغم من الثورتين الانكليزية والفرنسية ومن كل شعاراتهما وكلامهما الطيب عن المساواة والأخوة الكونية، وعلى الرغم من تنظيرات رواد القانون الدولي العام، من سبينوزا الى كانط وولسون، ما كانت الدول القومية الامبراطورية الاوروبية ترى في كل مكان سوى **فراغ قوة** مطلوب سده بقوة تقنياتها، وأفكارها، ونظرياتها السياسية ـ الاجتماعية، وأخيراً جيوشها. وكان يمكن لربح هنا أن يكافىء خسارة هناك، في لعبة شطرنج كونية الأبعاد، بيادقها هي الشعوب التي تقتلع من جذورها والدول التي تفك ويعاد تركيبها.

كيف كان يمكن إذن أن ينبثق اتحاد كذاك، سويسرا ثانية، ذلك البلد الذي ترى اليه اوروبا الامم المتكونة والمتمركزة عادة بعين العطف اكثر منها بعين الاعجاب على كل حال؟ ومع ذلك، فإن كل ما تبقى من استقصائنا، الذي سيقودنا الآن الى الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية بدون أن يجعلنا نفارق قلب أوروبا، مركز العقد والحل، يميل الى ان يثبت ان الانتقال الى تصورات ديموقراطية اكثر عمقاً هو وحده الذي يمكن أن يتأدى الى تسكين للمنازعات التي لاتزال تدمي منطقة الشرق الاوسط وتنغّص سلم اوروبا بأعمال ارهابية على نحو ما كان يفعل في الماضي «مستودع البارود» البلقاني.

التباسات الرؤية الاوروبية عند ريمون آرون:

ربما كان ريمون آرون، ذلك الرجل الشاهد من قلب الحداثة الاوروبية الاكثر معاصرة والمؤرخ والفيلسوف والكاتب الاخلاقي، خير من أفصح عن الالتباسات التي لاتزال تحكم رؤية الأمة من خلال النظام الإدراكي الذي تنظمه. والواقع أن تأملاته المتعددة الأبعاد حول أسس الحرب والسلم ـ وهي التأملات التي تحكمها مثل باقي كتاباته نزعة انسانية عميقة بأنبل ما في الكلمة من معنى ـ هي بمثابة مرافعة من أجل استصدار حكم لا استئناف فيه يؤكد التفوق القاطع للعالم المنظم حسب مبادىء اوروبا القوميات. وبالفعل، لا يتردد آرون في كتابة **السلم والحرب بين الامم** الذي سبق لنا الاستشهاد به في القسم الأول في ان يكتب، بعد بيانه شطط النزعات القومية الاوروبية، قائلاً:

«لست أفكر في إنكار أضرار النزعة القومية، تلك العاطفة الملطخة، المهووسة، المنسوجة من الكبرياء والطموح، وليس فقط من التعلق المشروع بشعب وبثقافة. لكن نقاد النزعة القومية، وهم أيضاً نقاد الأمم، يميلون الى تناسي مكاسب هذا النمط من الوحدة السياسية. فمبدأ الأمة وغايتها مشاركة جميع المحكومين في الدولة. وإنما بغية المشاركة في الدولة تطالب الاقليات بالاعتراف بلغتها. والمؤرخ الذي يبدي إعجابه بذلك الزمان الذي كانت فيه كل وظيفة من الوظائف الاجتماعية على حدة تؤدى من قبل أشخاص يتبعون لقومية معينة (في الامبراطورية العثمانية على سبيل المثال) انما ينسى أن هذا التشتت كان نتيجة فتوحات عسكرية وأنه كان

يستبعد من مجال السياسة القسم الاعظم من السكان. إن إنكار الأمة الحديثة يعني رفض تحويل مطلب المساواة الأزلي الى حقل السياسة»(١).

اذن فآرون، هذا الرجل الشاهد على الأوروبانية السياسية، لم ير كيف تفبرك الاقليات، ومستنده في محاجّته هو المثال العثماني «النابذ». ومن هنا يبقى فكره أسير منظورات الرؤية الأوروبية للعالم، تلك الرؤية التي لا يكون فيها للشرق من دور سوى ان يقدم نقطة ارتكاز لتعزيز الاقتناع بتفوق الثقافة الاوروبية. ولنلاحظ هنا أن آرون، توكيداً منه للطابع النابذ للمثال العثماني، ونزعاً منه لكل مشروعية عن البنى الاجتماعية للامبراطورية العثمانية ومعاييرها المركّبة للهوية، لا يحجم عن الحديث عن بشاعة التنافر في تركيبها السكاني وكأنه هدية مسمومة من ذلك الخير المكتسب بالشر الذي هو الفتح العسكري. وبالمقابل، تتبدى الأمة الأوروبية هنا وكأنها هابطة من السماء؛ فما من فتح عسكري، وما من اضطهاد اجتماعي أو ثقافي، وما من تمييز ديني، قد وسم بميسمه بزوغها العجائبي. وسوف نرى على كل حال في الفصل التالي كيف تجري كتابة بعض التواريخ الرسمية للدول والشعوب والأمم، في الشرق كما في الغرب.

وانما في **أبعاد الوعي التاريخي**، وهو مجموعة منقحة من نصوص قديمة صدرت اولاً في عام ١٩٣٨ كـ«مدخل الى فلسفة التاريخ»، يكشف آرون بمزيد من الجلاء عن كل مظاهر التناقض في «الاوروبانية» المتمحورة حصراً حول ذاتها، والحاجبة عن الانظار، بعد الحرب العالمية الثانية، لواقع الحرب الاهلية الاوروبية التي أشرنا اليها آنفاً والتي سنعود الى الكلام عنها لاحقاً. فـ«الأمة» عنده تبدو وكأنها معطى طبيعي كوني تخلع عليه شرعيته الفتوحات الديموقراطية، وان يكن وقفاً على تطور اوروبا التاريخي. وعلى هذا النحو يؤكد بمنتهى الوضوح، في معرض حديثه عن الحروب العالمية، أن «رهان القوة كان، بمعنى من المعاني، واحداً في الحرب الثانية كما في الحرب الأولى: هيمنة ألمانيا أو التوازن»(٢).

ويتبنى آرون أيضاً رؤية جورج كينان التي سبق لنا الكلام عنها، فيؤكد مركزية المشكلات الأوروبية في تنظيم العالم الذي أخلّت به الحربان العالميتان، وان جرى التعامي عن ظاهرات لعبة القوة بين القوى الاجتماعية على المستوى الاوروبي من خلال الصور المجردة للمواجهات «القومية». وسيقول آرون أيضاً: «لقد تسببت المعارك من الجهتين في ظاهرات متناقضة في الظاهر: فقد كان يجري الاعلان عن أفكار سامية، فيما كان الدبلوماسيون يعقدون اتفاقات تمتثل للمسار اليومي ولكلبية الدول العظمى»(٣).

ويرى آرون ان مبدأ القوميات غير قابل للتطبيق في اوروبا الوسطى والشرقية، ويفسر ذلك باختلاط الشعوب، ولكنه لا يبدي اضطراباً يذكر عندما يشير، في معرض كلامه عن انهيار

(١) مصدر آنف الذكر، ص٢٩٩.

(٢) ريمون آرون: **أبعاد الوعي التاريخي** LES DIMENSIONS DE LA CONSCIENCE HISTORIQUE، منشورات بلون، باريس ١٩٦١، ص١٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٦٤.

امبراطورية آل هابسبورغ، الى «الصرامة القاسية» التي طبق بها مبدأ القوميات في اوروبا الوسطى والشرقية(١) بيد أنه لا يتردد، في السياق نفسه، في تبني الصورة التي تعفي أوروبا من كل مسؤولية في النزاع العالمي الاول، نزاع مستودع البارود البلقاني، إذ يكتب قائلاً: «بهذا المعنى فإن النزعات القومية ـ لا حماسة الجماهير داخل الدول القومية المتكونة، بل مطالب الاستقلال الصادرة عن القوميات المندمجة في امبراطوريات متعددة القوميات ـ كانت واحدة من العلل التاريخية للحرب الكبرى»(٢).

ولا يزداد موقف آرون وضوحاً عندما ينتقل الى الكلام عن تفكك الامبراطورية العثمانية. فنحن لا نفهم جيداً، بقلمه، كيف «تأدى تفكك الامبراطورية العثمانية. في نهاية الحرب العالمية الاولى، الى تقسيم آسيا الامامية الى دول ـ سورية ولبنان والعراق وفلسطين، ثم الاردن والعربية السعودية ـ ما من واحدة منها قومية بحق المعنى فسورية ولبنان وضعا تحت الانتداب الفرنسي. ووضعت فلسطين، التي كانت بريطانيا العظمى وعدت، من خلال تصريح بلفور، بإنشاء وطن قومي يهودي فيها، تحت الانتداب الانكليزي»(٣). بيد أن آرون لا يلبث ان يضيف قائلاً: «ان الدول الاوروبية، في الوقت الذي نددت فيه بالامبراطورية العثمانية، لم تلعب مع ذلك بصدق لعبة سياسة القوميات (وكيف كان يمكنها أن تفعل ذلك حيث لا توجد امم؟)»(٤). ولكن هذا لا يمنعه من أن يضيف حالاً: «كان بعض الساسة أو الموظفين البريطانيين، ممن شجعوا أو وجهوا ثورة الصحراء، يؤيدون قيام مملكة عربية تضم العراق وسورية ولبنان وفلسطين. لكن التنافسات بين الدول الاوروبية، وكذلك بين الأسر المالكة العربية، تأدت الى قيام وضع اقليمي لا يزيد ولا يقل اصطناعاً عن كثير غيره من الاوضاع الممكن تصورها. وقد رسمت الحدود في الشرق الأدنى بموجب توافقات دبلوماسية، وبموجب تقلبات قوة السلاح، لا بموجب جامعة الثقافة أو ارادة السكان»(٥).

ويستكمل آرون استدلاله الذي لا يشير حتى الى وجود محتمل لعواطف سياسية في أوساط السكان المعنيين ولا يسعى حتى الى تبرير عدم تطبيق اوروبا للمبادىء الديموقراطية التي سعت نقاط ولسون الاربع عشرة الى إدخالها حيز التنفيذ، فيكتب قائلاً: «لم تكن أي من تلك الدول متجانسة: فاللغات والأديان والثقافات كانت تتداخل في سورية ولبنان كما في العراق». ويضيف آرون فيما يخص فلسطين وكأنما يصدع بأمر حتمية تاريخية لا مرد لها فيقول: «إن تزايد الاقلية اليهودية كان لابد ان يؤدي رويداً رويداً الى اندلاع حرب أهلية خفية ما كان في مقدور القوة المنتدبة أن تهدئها ولا أن تقمعها»(٦).

هي إذن عمليات للروح القدس، بلا علّية تاريخية، تلك التي تأدت الى تقسيم آسيا الصغرى العثمانية والى نشوب الحرب الأهلية المحتومة في فلسطين من جراء «تزايد» مجهول

(١) المصدر نفسه، ص١٧١. (٢) المصدر نفسه، ص١٦٠.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩٣. (٤) الموضع نفسه.
(٥) الموضع نفسه. (٦) الموضع نفسه.

الأصول للأقلية اليهودية، كما لو أن اللاسامية الاوروبية ما وجدت قط.

بلى، حقاً، ان آرون مؤرخ من قلب اوروبا، راو بريء يتغنى بالمركزية الاوروبية للعالم المعاصر، و إضاءته للأحداث وتنظيمه للمعارف تحدهما بدقة و إحكام آليات رسم حدود تلك المركزية، وهذا حتى لو اكد، في مقدمة **أبعاد الوعي التاريخي** رغبته في أن يرد «الى وعينا بالتاريخ معقوليته» وفي أن يبين «حدود الموضوعية التاريخية». وأما أن تلك المركزية مركزية خلاصية، وبالتالي ذات نطاق كوني، فهذا ما يجهر به آرون بمنتهى الوضوح: «على أي حال فإن الحضارة الغربية، حتى وان فرضنا أنها تؤلف واقعاً معلومة حدوده، تأدت الى وضع لا سابق له، الى بزوغ سياسة كونية حقاً»(١). ولكن كيف نعفي، والحال هذه، أوروبا الأمم من تبعة الحربين العالميتين؟ لنتابع إذن تحليل فكر آرون.

رؤية حتمية للتاريخ:

في **السلم والحرب بين الامم** يفصح آرون بوضوح عن نظام القيم الذي يحكم كل رؤيته للتاريخ، وهي رؤية تعطي مكانة الصدارة للوعي القومي من خلال التثمين الديموقراطي المجرد للدولة ـ الأمة، كما يتبين لنا من الشاهد الذي أوردناه اعلاه من ذلك المؤلَّف. ويمثل هذا المنزع الى التفسير الحتمي الذي يتأدى الى نفي المسؤولية البشرية، يكتب آرون في **السلم والحرب**، وهو يمس مساً خفيفاً الأبعاد الاجتماعية العميقة للأحداث التي أضرمت نار الحرب الاهلية الأوروبية: «كانت القارة العجوز مقسمة الى دول تريد كل منها أن تكون سيدة نفسها، ولكنها لم تكن في معظمها قومية لا في الواقع ولا في الفكر. فحرب ١٩١٤ قد اندلعت وأخذت حدة فائقة اثناء الطور الانتقالي بين الدول التقليدية والسلالية وبين الدول القومية. وتصادم المبادىء، وليس أي مبدأ بحد ذاته، هو ما تأدى الى اتساع نطاق الحروب»(٢).

وفي هذا السياق يغفر آرون لأوروبا القومية جميع شرور الحرب، فيقول: «في الختام فإن أوروبا قد دمرت نفسها بنفسها بحروب يمكن وصفها بأنها قومية لأن المبدأ المكوِّن للوحدات السياسية كان عصرئذ قومياً. وهذا المبدأ كان واحداً من اسباب الطابع شبه الدائري الذي أخذته حروب القرن العشرين. ولكننا نجافي المنطق اذا اعتبرناه المسؤول الوحيد، في عام ١٩١٤، سواء عن اندلاع الحرب وسواء عن توسع نظام الحرب في جملته»(٣).

والحق أنه ليشق علينا أن نعثر على عامل آخر غير مبدأ القوميات وجنون القوة لدى الدول القومية الحديثة يكون مسؤولاً عن اندلاع حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، اللهم إلا اذا صدقنا الاساطير حول «مستودع البارود» البلقاني. وعليه، بالنسبة الى آرون كما بالنسبة الى جاك

(١) المصدر نفسه ص٢١٨.
(٢) السلم والحرب بين الامم، مصدر آنف الذكر، ص٢٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٠٠.

بيرين، لا يملك المرء إلا ان يقف مذهولاً أمام رؤيتهما الحتمية النزعة للتاريخ، وهي الرؤية التي يترتب عليها غياب المسؤولية بالنسبة الى صانعي هذا التاريخ وبراءة الافكار التي تحدد بنية الأوضاع الصراعية وتحرم الافراد من حريتهم ـ هذه الحرية التي تعني فيما تعنيه، وربما في المقام الأول، حق العيش في طمأنينة وسلام فوق أرض متوارثة عن الأسلاف. فلدى بيرين كما لدى آرون لا ترسم علامات استفهام حول أنظمة السلطة الأوروبية، وحول الأفكار الأوروبية، وعلى الأخص تلك العائدة منها الى فرنسا وانكلترا وألمانيا التي كانت هي التي حددت دستور الحداثة السياسية والثقافية: ففي جميع الحروب التي دارت فيما بينها كما في جميع الحروب التي صُدِّرت الى الآخرين، وفي المقدمة الحربان العالميتان، لم تواجه البشرية إلا سيرورة بريئة لتأسيس الفردية الحديثة ومركزية اوروبا التي تتولى إنجاز التاريخ الكوني، سيرورة لم تكن فيها اوروبا الليبرالية إلا أداة طيعة في أيدي قوى مجهولة كانت هي التي تتولى توجيهها بدون ان يكون لها ممسك عليها. ويرى ج. بيرين ان الحضارة البحرية والحضارة القارية كانتا، منذ أقدم العصور، تتواجهان في المعركة من أجل الحرية التي تمسك أوروبا بمشعلها: والحال أنه ليس من شأن هذه النزعة الحتمية الجغرافية إلا أن تضاعف من مفعول النزعة الحتمية التاريخية، مما يلغي كل دور للحرية التي طالما يجري التغني بها في غير هذا المجال لتبرير مجازر الحربين العالميتين.

ولكن حمداً للَّه: فقد أعطتنا الثقافة الأوروبية أيضاً سبينوزا، وكانط، وولسون، وتوينبي، وحنة آرانت، ورينه كاسان الذي سنعرض رأيه في ختام هذا الكتاب، لمساعدتنا على الخروج من الدوائر المقفلة الرهيبة للنظرة التاريخية الحديثة، تلك الدوائر التي انغلقت على نفسها نتيجة لتحالف الفلسفة الالمانية الهيغلية مع الفكر اليعقوبي الفرنسي، والتي كان ريمون آرون نفسه ـ وهو الذي وسم بعميق ميسمه الثقافة السياسية الاوروبية في القرن العشرين ـ نتاجاً خالصاً لها.

ان تتمة استقصائنا ستوضح لنا بمزيد من الجلاء الآثار الرهيبة لهذه المنظورات المشوِّهة للرؤية، لهذه النظرات التي أغلقها الافتتان بأنظمة القوة السياسية، والتي لا تستطيع بالتالي أن ترى تعقيد الواقع، ومشاعر وأماني الشعوب الذين لم يدركوا الطور الاعلى من الوجود، طور الوحدات القومية المتجسدة في الدولة الحديثة التي كشفت أوروبا عن دروبها النبيلة. وسوف تضعنا فصول القسم التالي في قلب هذه الاشكالية.

القسم الثالث

فرنسا الرهان في المسألة الشرقية الجديدة:

الكيان الصهيوني والمملكة السعودية

«ان علماء الاجتماع والاقتصاد بالأمس، وعلماء الإناسة اليوم قد عودونا مع الأسف على جهلهم شبه التام بالتاريخ».

فرنان بروديل

«الحضارة المادية الاقتصاد والرأسمالية»

٩

«بلقنة» أو «لبننة»

الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية

إن إشارتنا المقتضبة في ختام الفصل السابق الى اتحاد فيدرالي ـ لم يقيض له قط أن يرى النور ـ بين البلدان البلقانية في اوروبا الشرقية تتيح لنا أن نطرق موضوع الأقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية من منظور مفهوم «البلقنة» بالذات. فهذا المصطلح قد دخل في المعجم السياسي الدارج منذ أن بترت الامبراطورية العثمانية، على امتداد القرن التاسع عشر، عن أقاليمها الأوروبية انتي أعيد مزجها وتركيبها في دول شتى في فوضى وسديمية تندان عن الوصف، وعلى نحو تمخضت عنه أوخم العواقب كما رأينا. وسوف يتبين لنا من تتمة استقصائنا التاريخي ان هذا النموذج، الذي يقوم في جوهره على تقطيع اعتباطي لأوصال الأراضي والشعوب، يخلي مكانه اليوم، في المفردات المتداولة، لنموذج «اللبننة». وقد شرع هذا المصطلح يدرج في اللغة السياسية ليشير الى الانتقال من البلقنة «القومية» الى البلقنة «الدينية»، أي الى بزوغ دويلات مؤسسة على «هويات» الفرق والطوائف الدينية التي لا تزال عديدة في المشرق العربي. فالبلقنة كانت مثلت سيرورة إنشاء دويلات مفصلة، في الظروف التي فحصناها، حسب الخصوصيات الاثنية المحلية؛ أما اللبننة فتشير الى سيرورة مماثلة، ولكن الخصوصيات التي تستند اليها هي من طبيعة دينية، لا إثنية.

والواقع ان سيرورة اللبننة هذه، التي لن تتوضح معالمها تدريجياً إلا في الفصول اللاحقة، في القسمين الرابع والخامس من كتابنا هذا، قد لاحت نذرها الأولى في وقت مبكر نسبياً خلال الأحداث البالغة الأهمية التي سنعرض لها بالتفصيل. فغداة الحرب العالمية الأولى، وخلافاً لما كان متوقعاً، لم يقيض لكيانين اثنين أن يريا النور في الأقاليم الآسيوية من الامبراطورية العثمانية وفق النظام الدولي الجديد لخريطة الدول: الدولة الأرمنية والدولة الكردية، رغم ان هذين الكيانين كانت تبررهما خصوصية لغوية ثابتة قياساً الى الناطقين باللغة التركية والناطقين باللغة العربية، ممن كانت لهم الغالبية السكانية في آسيا الاناضولية والصغرى. وبالمقابل، فإن انهيار الامبراطورية العثمانية في هذين الاقليمين عينهما سيتأدى الى نشوء كيانين ما كان لأحد أن يشتبه، ولو مجرد اشتباه، في ما سيحوزانه من بروز وقوة ونفوذ في النظام الدولي بعد بضع سنوات: نقصد اسرائيل والمملكة السعودية.

لقد كان يحق للمرء أن يتوقع أن الكيانين الأرمني والكردي سيحظيان بالدعم الكامل من اوروبا بالنظر الى انهما كانا يحوزان على شرط اللغة القومية، وهو شرط كلي القداسة في

التصور الاوروبي لمبدأ القوميات والدول ـ الأمم. ومع ذلك، وكما سنرى لاحقاً، فإن القضية الصهيونية، أي قضية تجميع اليهود من جميع القوميات، من البولونيين والروس والألمان والعرب والاسبان الخ، على أرض فلسطين، هي التي كانت ولا زالت، بكل معاني الكلمة، قضية «مقدسة» بالنسبة الى اوروبا العلمانية، اوروبا الدول ـ الأمم الحديثة. أما القضية الوهابية، وهي الأخرى قضية دينية ولكن موسومة بميسم الصحراء والبداوة، فقد أضحت على مر السنين ـ كما يتبين لنا في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه ـ عنصراً أساسياً في جهاز أمن الغرب في منطقة «الشرق الأوسط» لاحتواء القوة السوفياتية.. وفي الحالين كليهما سيكون لفرسي الرهان الغربي هذين دور أساسي في التحول التدريجي من البلقنة الى اللبننة في المشرق العربي بدفع ـ ويا لسخرية التاريخ! ـ من آخر اختلاجة للنزعة القومية العربية العلمانية كما تجسدت في الثورة الفلسطينية، على نحو ما سنوضحه في القسم الأخير من استقصائنا.

لكن قبل أن نروي القصة العجيبة لفرسي الرهان هذين، سنتوقف ملياً في الفصل التالي عند تلك الوثيقة الخارقة للمألوف التي تقدمت الاشارة اليها في الفصل السابق، ونعني تقرير لجنة كينغ ـ كرين الذي بات يغيب اليوم عن معظم تحليلات الوضع في «الشرق الأوسط»، بعد أن تم دفنه باسم التواريخ الرسمية والتبسيطية. وبالفعل، ان ذلك التقرير هو الوثيقة الوحيدة التي نحوزها اليوم بدون أن تكون صادرة عن مصدر عربي أو عن مصدر أوروبي، والتي تحمل على العكس توقيع مراقبين حياديين غير منخرطين في لعبة مصالح القوة في الفترة المعنية، مراقبين حاولوا، بدون أن تكون في متاحهم وسيلة الاستفتاء الشعبي، أن يعرفوا أماني السكان وأن يفصحوا عنها على حقيقتها. ولا ريب في أن المحققين التابعين للجنة كينغ ـ كرين لم يجدوا أمامهم من يتوجهوا اليهم بأسئلتهم سوى الاعيان. كما سنوضح ذلك، إذ كان الأعيان هم وحدهم الذين يحوزون القدر الكافي من الثقافة للإفصاح عن آراء سياسية متماسكة. وسوف نصف في القسم الرابع هؤلاء الأعيان، ومرتكزاتهم الاجتماعية، وسوف نشرح أفول نفوذهم لاحقاً وصعود شرائح اجتماعية جديدة. وعليه، وعلى ضوء المعايير الديموقراطية الصارمة، التي تضرب صفحاً عن سوسيولوجيا التعبير السياسي المتعين تاريخياً، فإن تلك الوثيقة لا تفصح عن أماني «الشعب» المجرد والمتجانس كما تحلم به الديموقراطية الحديثة.

ولكن لا يغيب عنا ان الشعب يرى بأم عينه اليوم أكثر مما في أي وقت سبق، ومن خلال كلية قدرة وسائل الاعلام الحديثة، كيف يستلب منه رأيه ليتولى تحديده عنه من بحوزتهم السلطة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية، من الاختصاصيين باللغة السياسية الذين يأخذون على عاتقهم تعيين معايير «هوية» الشعب. ولهذا يمكننا الافتراض بأن استنتاجات تقرير كينغ ـ كرين لا تعبر عن أماني السكان تعبيراً أسوأ مما قد يفعله اليوم استبار للرأي العام أو استفتاء شعبي. آية ذلك ان العملية الديموقراطية ترمي في خاتمة المطاف الى تبرير، أو عند الضرورة الى إضفاء الصفة الشرعية على الخطاب السياسي للنخب الاجتماعية، أكثر مما تهدف الى التعبير عن الصوت العميق للشعب. وهذا الصوت العميق انما ينبغي البحث عنه بالأحرى في

المخيلات التاريخية كما تصوغها النخب، على نحو ما فعل ميشليه بالنسبة الى فرنسا، أو لينين وتروتسكي بالنسبة الى روسيا، كما سيتاح لنا بيان ذلك في هذا القسم. ولسوف نسلط الضوء على كل حال على الآراء المخالفة التي أبداها بعض أعضاء اللجنة ممن تراءى لهم أنهم وقفوا على واقع مباين لذاك الذي وقف عليه أغلب زملائهم، فرفعوا مذكرات منفصلة الى الوفد الاميركي الى مؤتمر الصلح، وهذه المباينة في الرأي، فضلاً عن انها مثيرة بحد ذاتها، تتيح لنا أن نعمق معرفتنا بمنظورات رؤية الثقافة الأوروبية، وإن في صورتها الاميركية التي كانت أميل الى الحياد بكثير عصرئذ ازاء مسائل المشرق من رؤية الانكليز أو الفرنسيين التي كانت أسيرة الإدراك التقليدي للمصالح المسماة بالتاريخية للدولتين الأوروبيتين الاستعماريتين الكبريين.

١٠

ما المقصود بأماني السكان؟
أو وثيقة لجنة كينغ - كرين المدفونة

لجنة كينغ - كرين

تحمل هذه اللجنة، التي أرسلها الرئيس ولسون عام ١٩١٩ الى المشرق لغرض الاستعلام عن أماني السكان، اسم الشخصيتين الاميركيتين اللتين تولتا رئاستها: هنري تشرشل كينغ، وكان جامعياً اختصاصياً في الدراسات التوراتية، وتشارلز كرين، وكان رجل أعمال من الحزب الديموقراطي وصديقاً للرئيس ولسون. وعلاوة على هذين المسؤولين كانت اللجنة تضم تسعة أعضاء، منهم جامعيان متخصصان في المشكلات البلقانية وعضوان في الوفد الاميركي المنتدب الى مؤتمر الصلح. وقد حاولت فرنسا وانكلترا عبثاً أن تقنعا ولسون بالامتناع عن إرسال مثل تلك اللجنة، إدراكاً منهما بأن نتائج تحقيقها على الأرض لا يمكن إلا بصعوبة أن تأتي في صالحهما، بالنظر الى التذمر الذي كان يسود أوساط السكان منذ ذلك الحين: أولاً ضد انكلترا بسبب الوعد الذي قطعته عام ١٩١٧ للطوائف اليهودية الأوروبية، من خلال تصريح بلفور الذي سنعود الى الكلام عنه لاحقاً بـ«تسهيل إنشاء» وطن قومي يهودي في فلسطين؛ وثانياً ضد فرنسا التي راحت تكشف بمزيد من الوضوح عما عقدته من نية على عدم الاعتراف بالمملكة العربية التي كان فيصل يسعى الى انشائها في دمشق.

وبالنظر الى نوعية تحليلات اللجنة وتوصياتها، والى طابعها التنبؤي في كثير من الأحيان، فقد يكون من المفيد هنا أن نورد منها مقتطفات مطولة، وبالفعل، أتيح للجنة أن تلتقي العديد من الشخصيات السياسية والدينية في بلدان المنطقة وأن تتلقى ٢٠٠٠ عريضة؛ وبهذه الصفة، فإن تقريرها، الذي انتهت من وضعه في تموز ١٩١٩، يعد وثيقة ثمينة للغاية لمعرفة ذهنية النخبة لدى مختلف سكان سورية وفلسطين والعراق وارمينيا والأناضول. ومن العسير تلخيص نص بمثل تلك الكثافة ما تني حكمته تتجلى، مع مرور الوقت، في كل سطر من سطوره. وحسبنا هنا أن ننوه بما تضمنه من أفكار رئيسية حول بعض المشكلات الشائكة التي تقدمت الاشارة اليها.

انه من المفيد بادىء ذي بدء، أن نلاحظ أن نص توصيات التقرير يعالج معاً المشكلات السورية واللبنانية والفلسطينية، لكنه يفصل بالمقابل مشكلات منطقة بلاد الرافدين. وهذا مع أن كل شمال سورية وكل شرقها يعدان، على صعيد الجغرافية كما على صعيد التاريخ، جزءاً

من منطقة الرافدين. وفي الواقع، كانت معطيات اتفاقيات سايكس ـ بيكو قد فرضت نفسها منذ ذلك الحين على أعضاء اللجنة: فبلاد الرافدين منطقة صيد محروسة للنفوذ البريطاني، مثلها مثل مصر تماماً، وذلك تأميناً لحماية طريق الهند، وبالتالي لصلابة الامبراطورية الاستعمارية الانكليزية. إذن فمشكلات المنظومة السورية هي التي ستشغل أعمال اللجنة، ولا سيما أن المزاحمة الانكليزية ـ الفرنسية فيها كانت أشد حدة بكثير مما في بلاد الرافدين، وان السكان ما كانوا يظهرون تحبيذاً لفكرة تكريس النفوذ الفرنسي عن طريق نظام الانتدابات.

وسنلاحظ أيضاً أن اللجنة لن تعالج مسألة الحجاز التي كانت منطقة صيد محروسة أخرى للانكليز ومرشحة لأن تكون قلب المملكة العربية المقبلة التي كان يفترض أن يتولى قيادتها الهاشميون، وإن كانت ستسقط في الواقع بين أيدي الأسرة السعودية بموافقة انكلترا. وبالمقابل، فإن اللجنة ستحقق حول الأوضاع في الأراضي غير العربية من آسيا الصغرى العثمانية حيث كانت تقوم المشكلات الأرمنية واليونانية والكردية البالغة الخطورة. من الواضح اذن أن اللجنة كانت ملزمة، من البداية، بأن تعمل ضمن إطار مرسوم سلفاً الى حد كبير. وقد قدمت الى أرض متوترة وملغومة بجميع القرارات التي تحدثنا عنها آنفاً، ولا سيما فيما يخص المسألتين الأرمنية والكردية. وربما كان هذا هو السبب الذي جعلها تولي مثل ذلك الانتباه الشامل لمختلف مشكلات المنظومة السورية، حيث كان يتوفر فيما يبدو هامش معين للمناورة لحرف مسار الأحداث عن الوجهة الخطرة التي كانت تمضي فيها.

المسألة السورية

يؤيد تقرير اللجنة بحزم الإبقاء على وحدة سورية. ويقدر أعضاء اللجنة أنه لا يجوز، رغم تعدد المشكلات التي يمكن أن تثور، تبني أي حل يكون متمحوراً حول فئة بعينها من السكان. وفي نظرهم أن ثمة قدراً كافياً من العناصر المشتركة بين مختلف فئات السكان كيما تكتب قابلية الحياة لدولة تحمي الحرية الدينية وتتلقى النصح السديد من دولة منتدبة «مستنيرة». ومن ثم يتصدى التقرير دفعة واحدة لتحليل مصير لبنان ضمن إطار التنظيم المقبل لسورية.

في هذا الخصوص ارتأى أعضاء اللجنة ان **لبنان** ذا الغالبية المسيحية، الذي تمتع في ظل الامبراطورية التركية بـ«درجة عالية من الاستقلال الذاتي والازدهار»، ينبغي أن يظل في مقدوره الحفاظ على هذا الاستقلال الذاتي، نظراً الى أن أعضاء مؤتمر دمشق ما كانوا يعارضون الفكرة. وقد ارتأوا أيضاً أن لبنان لا مصلحة له في أن يبقى خارج الدولة السورية، وأن مساهمته في توطيد أواصر دولة كتلك ستعود بالفائدة على السوريين واللبنانيين معاً. وكتب أعضاء اللجنة يقولون: «إن لبنان، بصفته بلداً ذا غالبية مسيحية، سيكون في وضع يؤهله لممارسة تأثير أقوى وأنفع فيما اذا بقي داخل الدولة السورية، بالنظر الى انه سيكون في مقدوره أن يتحسس مشكلاتها وحاجاتها وأن يساهم في جميع مظاهر حياتها، بدلاً من أن

يبقى في الخارج، **مستغرقاً فقط في مشاغله الذاتية الضيقة**. وحفاظاً على المصالح العليا لسورية ولبنان معاً، ينبغي العمل باستمرار على تزكية وحدة سورية. ومن المحقق ان الكثيرين من بين اللبنانيين الأكثر **حصافة يرون هم أنفسهم هذا الرأي**»(١).

ان إيرادنا لهذه النبذة من تقرير اللجنة لا يرمي البتة الى تأييد بعض الاطروحات المتداولة في يومنا هذا فالأوضاع والظروف التاريخية هي، بالفعل، متباينة تماماً. والشخصيات التي كان يتألف منها مؤتمر دمشق يومئذ، والتي كان في عدادها العديد من اللبنانيين المسلمين والنصارى، كانت تنتمي الى شرائح اجتماعية مباينة والى آفاق ثقافية وسياسية هي غير تلك التي ينتمي اليها قادة سورية الحاليون. وقد كانت شخصية الملك فيصل ورؤاه، على الأخص، مباينة تماماً لشخصية ورؤى القادة العرب الممسكين بزمام السلطة اليوم.

لكن ذلك التحليل التنبؤي الصادر عام ١٩١٩ قد وضع يده على بذرة جميع مشكلات المستقبل: سورية التي ستعتبر نفسها ناقصة جغرافياً ومتضررة من مناورات «الامبريالية» الفرنسية، ولبنان الذي لن يعود ذا غالبية مسيحية من جراء ضم محيطه الطبيعي «المسلم» اليه بعد أن كان فصل عنه أو أعيد ربطه به تكراراً أثناء تاريخ إمارة الجبل، ولبنان «الحديث» الذي سيستنفد قواه في مشكلات عويصة الحل تتصل بالتوازن السياسي بين جناحيه المسيحي والمسلم.

صحيح ان أعضاء اللجنة ـ وكانوا من الجامعيين النابهين المشبعين بالثقافة الاوروبية ـ كانوا واعين لوجود قدر من «عدم التجانس» بين السكان، وبخاصة بين سكان الداخل من الفلاحين أو أشباه البدو المنطوين على أنفسهم وبين سكان الشاطىء المنفتحين منذ أمد طويل على الخارج، ولكن تداخل السكان المسلمين والنصارى ما كان يثير في نظرهم مشكلة، وكانوا يصرون على استبعاد الحل التفتيتي. جاء في تقريرهم: «ما من شك في ان الحل الآلي السريع لمشكلة العلاقات الصعبة يكمن في تقطيع السكان الى وحدات مستقلة مجزأة صغيرة. وأحياناً، وكما في حالة الاتراك والأرمن، تكون العلاقات صعبة الاحتمال الى حد يغدو معه قدر من التقسيم ضرورياً ومحتوماً. ولكن السعي الى التجزئة لن يكون من شأنه إجمالاً غير أن يعزز الاختلافات ويزيد التناحرات»(٢).

ويشرح أعضاء اللجنة عندئذ وجهة نظر من التقوهم من الوجهاء ممن كانوا يرون ان التناحرات بين الطوائف تعود في جلّها الى سياسة الحكومة التركية. وما من شك، على أية حال، في أن العثمانيين راهنوا، على امتداد القرن التاسع عشر، وفي مواجهة المطامع الأوروبية العاملة على تقطيع أوصال أقاليمهم، ورداً على صعود حركة القوميات، على صراع الطوائف فيما بينها، فأبدوا في تأليبها على بعضها بعضاً براعة تضارع براعة الدول الأوروبية، ولو على

(١) هـ. هـ. هوارد: **تحقيق أميركي في الشرق الأوسط، لجنة كينغ ـ كرين** AN AMERICAN INQUIRY IN THE MIDDLE EAST, THE KING - CRANE COMMISSION، منشورات خياط. بيروت ١٩٦٣، ص ٢٢٣. والتسويد منا.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٨.

حساب تفاقم آلام السكان المعنيين؛ وهكذا أججوا عداء اليونان للبلغار والرومان في البلقان، وعداء الدروز للموارنة في جبل لبنان، وعداء الأكراد للأرمن.

وبناء عليه، فقد أوصت اللجنة بالإبقاء على سورية موحدة تحت رعاية دولة كبرى واحدة، تكون هي الدولة «المنتدبة المستنيرة» التي يقع على عاتقها «الواجب المقدس» في تأمين «نمو روح قومية سليمة». وارتأت اللجنة أنه لا خطر من أن يسقط العرب في شطط ضباط جمعية تركيا الفتاة، لا بسبب وجود قوة انتداب «مستنيرة» فحسب، بل كذلك بسبب **شخصية الملك فيصل**. وقد وصف تقرير اللجنة الملك فيصل لا بأنه يحوز على تأييد السكان الحماسي فحسب، بل بأنه كذلك شخصية مستنيرة للغاية:

«لقد وصل الأمير فيصل بصورة طبيعية الى مركز قوته الحالي، وليس بوسع أي شخص آخر أن يحل محله خيراً منه. ومن كبرى مزاياه انه ابن شريف مكة، وهو بصفته هذه يحظى بالاحترام في العالم الاسلامي بجملته. وقد كان واحداً من أبرز القادة العرب الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية الثورة العربية على الاتراك، وساهم على هذا النحو في الخلاص التام للسكان الناطقين بالعربية في الامبراطورية التركية. وانما بهذه الصفة حياه أعضاء «مؤتمر دمشق»، باعتباره قد استحق كل ثقتهم وآمالهم. وقد اختاره ودعمه الانكليز باعتباره أكثر المرشحين أهلية لقيادة الدولة العربية الجديدة ـ عربي من العرب، وذو مركز له إشعاعه الكبير بحكم أصوله الشريفية كما بحكم تعاطفه الواسع مع خير ما في الغرب. وعلاقاته بالعرب شرقي سورية ودية، ولن تتعرض مملكته للتهديد من هذا الجانب. ولا مراء في أنه لا يمارس جذباً كبيراً على نصارى الساحل الغربي على غرار الحال بالنسبة الى عرب الشرق؛ لكن من المتعذر العثور على شخص تكون له شعبية عامة بمثل هذه القوة. انه متسامح وحصيف، وبارع في التعامل اللبق مع الناس. انه رجل صدق طوية وعمق وقوة. ومن السابق لأوانه القول عما اذا كان يحوز الأهلية التامة المطلوبة لأداء مهمته الصعبة؛ ولكن من المؤكد أنه ما من زعيم عربي آخر يجمع من عناصر القوة ما يجمعه ولسوف يتمتع بمساعدة لا تقدر بثمن طيلة الفترة الانتدابية كلها.

«ان مؤتمر الصلح يمكن أن يساوره شعور صادق بالرضى لوجود عربي من هذا المعدن ليتولى قيادة تلك الدولة الجديدة في الشرق الأدنى»(١).

وبحدس صادق ونافذ بمشكلات الشرعية التي ستمزق مستقبلاً النخب السياسية العربية في زمن الحرب البادرة، يوصي أعضاء اللجنة بقوة بقيام **نظام ملكي** لحكم، السكان العرب: «ان مَلَكية دستورية، ملتزمة بالمبادىء الديموقراطية، تبدو بطبيعة الحال مؤائمة للعرب بعاداتهم القبلية القديمة واحترامهم التقليدي للزعماء. **ويلوح انهم بحاجة، أكثر من معظم**

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

الشعوب، الى ملك كرمز شخصي لقوة الدولة»(٢). وهذا ما يفسر اهتمام أعضاء اللجنة بالملك فيصل الى غير ما حدود. وبصدد هذه النقطة كما بصدد لبنان، لا يملك المرء إلا أن يعجب لحصافة اللجنة التي لا تفسير لها، عملياً، إلا بما أعارته من أذن صاغية لآراء من التقتهم من ممثلي النخب العربية في ذلك العصر. وتشاء سخرية القدر، أو بمزيد من الدقة، تشاء الآثار الضارة المتراكبة للتصدير الأوروبي للأفكار الثورية الجمهورية والاشتراكية وللتدخلات الاستعمارية في شؤون الشرق، أن يصبح الهم الناصب لجيل النخب العربية في الأربعينات بتر فروع الأسرة الهاشمية المالكة في الأردن والعراق. وكما سنرى في الفصل التالي فإن هذه الأسرة ستحتل موقعها لاحقاً في إدراك جيل القوميين والناصريين بصفتها محضاً أداة تاريخية للتغلغل بين يدي الامبريالية الانكليزية في المشرق العربي.

أما بصدد مسألة **الانتداب والدولة المنتدبة** أخيراً، فإن أعضاء اللجنة يلخصون بصدق وقوة روح العرائض المرفوعة اليهم والآراء المستمع اليها. ويتضح من هذا التلخيص ان الطوائف الوحيدة التي طالبت بانتداب فرنسي هي الطوائف المسيحية التابعة لكنيسة روما، أي الموالية لسلطة الكاثوليكية الأوروبية، ولا سيما منها طائفتا الموارنة والروم الكاثوليك، وليس الطوائف الاورثوذكسية الموالية للكنيسة اليونانية أو للكنيسة الموسكوفية. وبالإجمال، كان ثمة رفض شبه عام للانتداب، ولا سيما للانتداب الفرنسي، تواكبه رغبة عارمة في انتداب اميركي فيما اذا تعذر الحصول على الاستقلال الفوري. ومرد ذلك الى ان الولايات المتحدة الاميركية ما كانت تحتل موقعها في الإدراك كقوة امبريالية، ولا سيما أنه لم يكن لها ما لفرنسا وانكلترا من مصالح تاريخية وجغراسية. وفضلاً عن ذلك كانت نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة، كما سبق لنا البيان، قد لاقت لدى النخب العربية صدى طيباً. واذا ما اتضح أن الانتداب الاميركي بحكم المستحيل، فقد كان هناك إيثار شبه عام للانتداب الانكليزي على الانتداب الفرنسي.

وتلح اللجنة كثيراً على ضرورة تحديد مدة الانتداب وعلى ضرورة تسمية قوة منتدبة واحدة حتى لا يتفتت كيان سورية. وكان ذلك يعني بمنتهى الجلاء الطعن في اتفاقيات سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦ التي نصت على انتداب فرنسا على سورية وكيليكيا، وانتداب انكلترا على فلسطين ووادي الرافدين. وإدراكاً لواضعي التقرير لما سيثيره تقريرهم من غضب لدى الدول الأوروبية المنتصرة، فقد أعادوا التذكير في توصياتهم بطبيعة مهمتهم:

«ان قرارات مؤتمر الصلح بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩، والتي أعيد تضمينها في التعليمات التي وجهت الينا، قد أكدت بوضوح، فيما يخص المناطق «التي يجب أن تفصل فصلاً تاماً عن الامبراطورية التركية»، ان «أماني تلك الطوائف يجب أن تكون محل الاعتبار الأول في اختيار القوة المنتدبة». وإن تحقيقنا لم يترك أي موضع للشك فيما يتعلق باختيار غالبية الشعب السوري. وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن معرفة ما اذا كانت اميركا ستضطلع

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢. والتسويد منا.

بانتداب ما، وعلى الرغم من ان اللجنة لم تعجز فحسب عن إعطاء أية ضمانة بهذا الخصوص، بل اضطرت كذلك الى تخييب الآمال، فإن اميركا، بناء على الأجوبة على استجوابنا، كانت محل الاختيار الأول في ١١٥٢ عريضة مقدمة ـ اكثر من ٦٠٪ ـ بينما لم تحظ أية دولة أخرى بأكثر من ١٥٪ كاختيار أول.

«لقد أظهرت اجتماعاتنا ان الناس يعرفون على أساس أي حجج يبنون اختيارهم لأميركا. فقد حرصوا بأن هذا الاختيار يعود الى معرفتهم بسلوك الاميركيين: الأهداف غير الأنانية التي حدت بهم الى دخول الحرب؛ الثقة التي تساور الكثرة من السوريين الذين قدموا الى اميركا؛ الذهنية المميزة للمؤسسات التربوية الاميركية في سورية، ولا سيما كلية بيروت وتشجيعه الدائم والمشهود له للحس الوطني السوري؛ اقتناعهم بأنه ليس لأميركا مطامع إقليمية أو استعمارية، وبأنها على استعداد للانسحاب عن طيبة خاطر عندما تقوم الدولة السورية على نحو ما تثبته في رأيهم معاملة كوبا والفيليبين؛ روحها الديموقراطية الصادقة؛ وأخيراً مواردها الضخمة.

«ومن منظور رغبة «السكان المعنيين»، فإن الانتداب يجب أن يكون بمنتهى الوضوح من مسؤولية اميركا»(١).

ويذكر واضعو النص أيضاً انه في حالة امتناع اميركا عن الاضطلاع بمسؤولية هذا الانتداب، فإن ٢٠٧٣ عريضة قد سمّت انكلترا كاختيار ثانٍ، كما أن ٦٠٪ من العرائض كافة قد عارضت بحزم الانتداب الفرنسي.

مسألة «الموطن القومي اليهودي»

انما بصدد مسألة **الموطن القومي اليهودي** أبدت اللجنة رأياً معارضاً الى أبعد حد ممكن تصوره. ومما يزيد في استرعاء هذا الموقف للانتباه كون التعاطف مع النزعة «القومية» اليهودية هو الغالب في الأوساط الأوروبية وحتى الاميركية، كما سنرى بالتفصيل في الفصول التالية. ولكن هنا لا يبدو ذلك الموقف مفاجئاً، بالنظر الى أن أعضاء اللجنة قد قاموا بعمل ميداني منظم بمنأى عن كل حكم مسبق، وبدون أن يكون لهم من محرك آخر غير الرؤية الولسونية. وقد جاء تحليلهم بصدد هذه النقطة، كما بصدد سائر النقاط التي تطرقوا اليها، أخاذاً بحصافته وبعد بصره؛ فمن الممكن للمرء أن يقرأ فيه منذ ذلك الحين المأساة المحلية والاقليمية والدولية المروعة التي سيكون مسرحها مذ ذاك فصاعداً ذلك الاقليم العربي من الامبراطورية العثمانية الذي يدعى فلسطين.

وبالفعل، تنصح اللجنة بـ«تعديلات جادة في البرنامج الصهيوني المتطرف» الذي يدعو الى هجرة لامحدودة تتمخض في نهاية المطاف عن إنشاء دولة. ويعيد أعضاء اللجنة الى

(١) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

الأذهان بهذا الخصوص أنه بدون «قبول حر» من جانب سكان الأرض للاستيطان اليهودي، فإن المبادىء الولسونية ستكون قد انتهكت انتهاكاً فاضحاً. «ان استعباد شعب معارض الى هذا الحد لهجرة يهودية لامحدودة ولضغوط اجتماعية ومالية متواصلة لحمله على هجر الأرض سيكون بمثابة انتهاك فظ للمبدأ المذكور ولحق الشعوب، وان تم ذلك ضمن أشكال شرعية»(١).

وتشير اللجنة في موضع آخر الى **تصريح بلفور** الشهير الذي كرس فكرة «موطن قومي يهودي»، والذي يتعين علينا أن نتوقف عنده هنا ملياً، لأن مفرداته ومفاهيمه تتفق تمام الاتفاق مع البلبلة الفكرية التي كنا التقيناها في المصطلحات القانونية لمعاهدة سيفر. ولنعد الى الأذهان ان هذا التصريح، الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، هو في الواقع محض رسالة موجهة من الوزير البريطاني للشؤون الخارجية، اللورد بلفور، الى اللورد روتشيلد. ومن الواجب أن نثبّت هنا نص تلك الرسالة ذات المقاطع الثلاثة المقتضبة للغاية:

«يسرني جداً أن أوجه اليك، باسم حكومة جلالته، تصريح التعاطف مع المطامح اليهودية التي رفعت الى الحكومة ونالت موافقتها.

«ان حكومة جلالته تنظر بعين العطف الى إنشاء موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جميع الجهود الممكنة لتسهيل إنجاز هذا الهدف، على أن يكون واضحاً أنه لا يجوز إتيان أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بحقوق اليهود وبوضعهم السياسي في أي بلد آخر.

«سأكون لك ممتناً لنقل هذا التصريح ليطلع عليه الاتحاد الصهيوني»(٢).

هكذا يكون النص قد أرسى مفهوماً جديداً كل الجدة، هو مفهوم **الموطن القومي** NATIONAL HOME، وهو ضرب من لغو قانوني محض في مجال الحقوق الدولية، بالنظر الى ان كلمة «موطن» عارية من كل مضمون محدد، قانوني أو سياسي أو حتى جغرافي، على حين أن النعت «قومي» الملصق به يستحضر الى الذهن حالاً تتمته: الدولة. أنحن أمام ضرب من الخلط؟ كلا، فالمصلحة المختصة التابعة لوزير الخارجية والمكلفة عادة بإعداد مثل هذا النص ليس لها أن تجهل اللغة القانونية الدولية التي تتعامل بها يومياً. وفي الواقع، كانت انكلترا موضع ضغط متواصل منذ أمد بعيد من قبل جاليتها اليهودية القوية ومن قبل الشخصية القوية لحاييم وايزمان ـ الذي كان يقود الحركة الصهيونية والذي سيصير أول رئيس لدولة اسرائيل ـ للاعتراف بشرعية المطالب اليهودية في فلسطين. وقد ضرب وايزمان باعترافه، وبمهارة، على الوتر الاستعماري الانكليزي ومقتضيات أمنه في تأمين طريق الهند. وقد كتب وايزمان منذ عام ١٩١٤ الى موظف سامي المقام في وزارة الشؤون الخارجية البريطانية: «انني أدرك بطبيعة الحال انني لسنا إلا ذرة، ولكن في مقدورنا القول على نحو يقبله العقل بأنه

(١) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(٢) مأخوذ من: **ميلاد الصهيونية السياسية** NAISSANCE DU SIONISME POLITIQUE، تقديم إ. مانور، منشورات غاليمار ـ جوليار، باريس ١٩٨١، ص٢٠٦.

اذا ما سقطت فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني، واذا ما شجعت بريطانيا العظمى إقامة اليهود هناك، على سبيل التابعية البريطانية، فسيكون في مستطاعنا أن يكون لنا خلال خمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً مليون من اليهود أو أكثر؛ ولسوف يطورون البلد، ويجلبون اليه الحضارة، ويؤلفون حرساً فعلياً لقناة السويس»(١).

لن ندخل هنا في الجدل القديم حول الاصول الاستعمارية الخالصة لدولة اسرائيل، وقد سبق لمكسيم رودنسون، صاحب الاسم الكبير في ميدان الدراسات الاسلامية، أن عالج المسألة بكل الكفاءة وبكل سمو النظر اللذين يميزان كتاباته حول مشكلة الصهيونية(٢).

لقد كان الانكليز، وهم في ذروة الحرب ضد ألمانيا، مهتمين بالحصول على تأييد الطوائف اليهودية الأوروبية بجملتها، بيد انهم ما كانوا يريدون المضي بعيداً في التورط، وعلى نحو لا عودة عنه، وصولاً الى حد استعمال كلمة دولة. وما كان الوعد بموطن قومي ليترتب عليه التزام محدد ما دام المصطلح بحد ذاته لا يحمل لوناً قانونياً معروفاً؛ وعليه فقد كانت الصيغة تفسح في المجال للف والدوران، ولا سيما اذا ما أخذ العداء العربي بعين الاعتبار مقدماً.

وذلك ما سيفعله الانكليز على نحو يدعو للرثاء بين ١٩١٨، تاريخ دخول جيوشهم المنتصرة الى القدس، وبين ١٩٤٨، تاريخ رحيلهم عنها. وعلى هذا النحو فإنهم لن يرضوا اليهود ولا العرب، وسيتخلون عن انتدابهم عام ١٩٤٨، وسيخلون قواتهم على عجل بعد الخسائر الكبيرة التي منوا بها من جراء العمليات الإرهابية التي سينفذها ضدهم رجال الهاغانا والإرغون بقيادة مناحيم بيغن، وبخاصة منها عملية فندق الملك داود (٢٢ تموز ١٩٤٦) التي هلك فيها عدة ضباط وجنود بريطانيين.

إن تلك الفقرة الثانية من رسالة بلفور، التي هدفت الى دولة بدون أن تجرؤ على تسميتها بالاسم، لا تلبث أن تتذكر وجود السكان العرب، فتتحدث عن ضرورة احترام الحقوق **المدنية والدينية** للطوائف غير اليهودية. ومما يزيد في عجب المرء إزاء هذا الإغفال للحقوق **السياسية** لتلك الطوائف هو توكيد الرسالة على عين هذه الحقوق فيما يتعلق بـ«الوضع السياسي» لليهود في كل بلد آخر.

ان هذا النص المراوغ هو الذي سيحظى مع الأسف باعتراف القوى الحليفة ويدرج في الوثيقة الرسمية التي ستكرس عصبة الأمم بموجبها انكلترا دولة منتدبة على فلسطين في ٢٤ تموز ١٩٢٢. ولسوف يندد مؤلف انكليزي، له معرفة جيدة بفلسطين، بتلك المفردات السريالية، وبخاصة منها التمييز في الاصطلاح بين «الشعب اليهودي» وصبواته «القومية»، من جهة أولى، وبين «الطوائف غير اليهودية» من جهة ثانية، مما يعني في الحالة الأولى وجود شعب متماسك ومتجانس، ومهيأ بالتالي للقومية، بينما لا يعدو الأمر في الحالة الثانية أمر

(١) ح. وايزمان: **مولد اسرائيل** NAISSANCE D'ISRAEL، منشورات غاليمار، باريس ١٩٥٧، ص ١٨٠.
(٢) مكسيم رودنسون: **اسرائيل واقع استعماري؟** في مجلة **الأزمنة الحديثة** LES TEMPS MODERNES، العدد ٢٣٥ مكرر، حزيران ١٩٦٧.

أقليات صغيرة متناثرة(١).

ولنعد الى الأذهان ان ٦٪ من السكان في فلسطين عام ١٩١٧ كانوا من اليهود، و١٥٪ من النصارى، و٥٪ من الدروز، و٧٤٪ من المسلمين! ولكن ما الداعي للعجب في خاتمة المطاف؟ ألم نرَ من قبل كيف عملت الأفكار القومية الأوروبية الفاعلة في البلقان على تحويل الملايين من الناس بين عشية وضحاها الى **أقليات**؟

ان هذا الهذيان القانوني في البلقان كما في فلسطين كما في سائر آسيا الصغرى كان يمكن أن يثير الضحك لولا انه تسبب في آلام تند عن الوصف. فبعد مضي أكثر من سبعين عاماً لا يزال الفلسطينيون ينتظرون حقوقهم السياسية، على حين أن «حقوق» اليهود و«وضعهم السياسي» في معظم البلدان الأوروبية، وفي روسيا قد ديست وانتهكت مراراً وتكراراً منذ عام ١٩١٧. صحيح ان الحركة الصهيونية قد كسبت دولتها واستولت بالقوة على التراب الفلسطيني؛ بيد أنها لا تحافظ عليها إلا بالعنف على الصعيد الاقليمي، وبالانتهاك المتواصل لحقوق الانسان لدى الفلسطينيين واللبنانيين الذين لا تزال تحتل جزءاً من ترابهم في الجنوب، بعد أن تسببت، في إثر الاجتياح والاحتلال عام ١٩٨٢، في مجازر طائفية جاءت تكرر الحوادث التي تأدت اليها بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ المزاحمة بين القوى الأوروبية والامبراطورية العثمانية.

لقد قرأت لجنة كينغ ـ كرين ـ إذا أردنا الرجوع الى تحاليلها ـ بحسن نية تصريح بلفور واعتبرته حاجزاً يحد من نهم البرنامج الصهيوني الذي وصفته بأنه **متطرف**. وبالفعل إن هذا البرنامج المرفوع من الحركة الصهيونية الى مؤتمر الصلح في ٣ شباط ١٩١٩، يطالب بحدود تشمل كلتا ضفتي نهر الأردن، أي كل فلسطين بالإضافة الى شرق الأردن وجنوبي لبنان وصولاً إلى صيدا، بما في ذلك كل الواجهة المتوسطية من جبل الشيخ المطل على سورية ولبنان وفلسطين معاً، علماً بأن هاتين المنطقتين الأخيرتين غنيتان للغاية بالمياه؛ أما الحدود مع مصر فمطلوب تعيينها عبر التفاوض مع هذا البلد. ونص البرنامج أيضاً على وصاية شبه تامة للحركة الصهيونية على حكومة الانتداب من خلال «مجلس يهودي لفلسطين ينتخبه مؤتمر يهودي يمثل يهود فلسطين والعالم أجمع»(٢).

وتكون مهمة هذا المجلس، حسب البرنامج، التعاون مع حكومة الانتداب ومساعدتها في تطبيق سياسة الهجرة و«الشراء الإلزامي للأراضي بأسعار ما قبل الحرب» برسم المستوطنات اليهودية أو «مصادرتها» أو «وضعها في الحوزة». وسيكون في مستطاع المجلس أن يقوم بجميع أنشطته الاقتصادية في فلسطين، بما فيها الحصول على امتيازات للخدمات العامة وعلى امتيازات منجمية، وشراء العقارات وتسييرها، وكذلك شراء المؤسسات التربوية وإدارتها، وتطبيق قوانين الهجرة، الخ..(٣)

(١) انظر بهذا الخصوص التحليل الرائع بقلم ج.م.ن. جفريز: **فلسطين: الواقع** PALESTINE: THE REALITY. منشورات غرين أند كو، لندن ١٩٣٩، الفصل الثاني.
(٢) نص البرنامج موجود في: ج.ك. هوروفيتز، مصدر آنف الذكر، المجلد ٢، ص٤٥ـ ٥٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٩ـ ٥٠.

وحيال هذا البرنامج الذي لا يدع أي شك حول نيات الحركة الصهيونية غير إنشاء دولة على حساب السكان المحليين، أعاد أعضاء اللجنة التذكير لا بالمبادىء الولسونية وحدها، بل كذلك بالبنود الوقائية الواردة في الفقرة الثانية من تصريح بلفور، وقالوا: «آية ذلك ان موطناً قومياً للشعب اليهودي لا يعني تحويل فلسطين الى دولة يهودية، ناهيك عن أن إنشاء مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتم بدون مساس خطير بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين. ولئن كان الصهيونيون يسعون عملياً الى نزع ملكية السكان الحاليين غير اليهود لفلسطين نزعاً كاملاً، في أشكال شتى من الشراء، فإن هذه الواقعة قد أثيرت مرات لا تحصى في لقاءات اللجنة مع الممثلين اليهود». ويضيف أعضاء اللجنة بغير ما لبس في توصياتهم:

«ان إخضاع شعب مصمم الإرادة الى هذا الحد لهجرة يهودية لا محدودة ولضغوط مالية واجتماعية متواصلة ليتخلى عن أرضه سيكون بمثابة انتهاك فظ للمبدأ الذي تقدم ذكره [المبدأ الولسوني القاضي بتسوية المشكلات الكولونيالية عن طريق القبول الحر للشعب المعني مباشرة] ولحق الشعوب، وإن تلبس أشكالاً شرعية»(١).

ويطلق أعضاء اللجنة تحذيراً تنبؤياً برسم مؤتمر الصلح:

«لا يجوز لمؤتمر الصلح أن يغمض عينيه حول واقع أن المشاعر المعادية للصهيونية في سورية وفلسطين حادة وغير قابلة للتنحية. ولا يعتقد أي ضابط من الضباط البريطانيين الذين استشارهم أعضاء اللجنة أن البرنامج الصهيوني قابل للتطبيق بدون قوة السلاح. ويعتقد الضباط إجمالاً أن قوة لا تقل عن ٥٠٠٠٠ جندي ستكون ضرورية لمحض البدء بتطبيق البرنامج. وهذا بحد ذاته دليل على الظلم الصارخ الذي يقترفه البرنامج الصهيوني بحق القسم غير اليهودي من سكان فلسطين وسورية. وان قرارات تقتضي اللجوء الى القوة المسلحة لتنفذ قد تكون في بعض الأحيان ضرورية، ولكن لا يجوز اتخاذها اعتباطياً لتخدم ظلماً فادحاً. آية ذلك أن المطلب الدولي الذي كثيراً ما يتقدم به الممثلون الصهيونيون والذي يقولون بمؤداه أن لهم «حقاً» في فلسطين، مبنياً على احتلالها قبل ألفي سنة، يمكن بصعوبة أخذه بعين الاعتبار بصورة جادة»(٢).

ويذكّر أعضاء اللجنة بعد ذلك بقوة بأن فلسطين ليست أرضاً مقدسة بالنسبة الى الديانة اليهودية وحدها، بل كذلك بالنسبة الى الاسلام والمسيحية. وقالوا بهذا الخصوص: «انه لمن المستحيل بكل بساطة في مثل هذه الشروط أن يخالج المسلمين والنصارى شعور بالرضى فيما إذا رأوا تلك الأماكن بين أيدي اليهود، أو تحت حراستهم... ولا مناص من الافتراض بأن المستتبعات الواضحة لاحتلال يهودي كامل لفلسطين لا تؤخذ بعين الاعتبار الكامل من قبل أولئك الذين يناصرون البرنامج الصهيوني المتطرف. وبالفعل، لن يكون لذلك من عاقبة سوى تأجيج المشاعر المعادية لليهود في فلسطين وفي مناطق أخرى من العالم تنظر الى فلسطين

(١) المصدر نفسه، ص٣٥٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥١.

على أنها «الأرض المقدسة»(١).

وختاماً، وبالاستناد الى هذه الحجج المختلفة، توصي اللجنة؛ في معرض تأكيد «تعاطفها العميق مع القضية اليهودية»، بأن «يحاول مؤتمر الصلح تبني برنامج صهيوني محدود للغاية، والبدء بتنفيذه، حتى في هذه الحال، بصورة تدريجية. ويترتب على ذلك ان الهجرة اليهودية ينبغي أن تحد بصورة نهائية، وأن مشروع تحويل فلسطين الى كومنولث يهودي يجب التخلي عنه»(١). ويمضي أعضاء اللجنة بهذا المنطق الى منتهاه فيوصون أيضاً بألا تفصل فلسطين عن سورية، وبأن توضع الأماكن المقدسة تحت رقابة لجنة دولية متعددة الأديان يُمثّل فيها اليهود»(٢).

والجدير بالذكر بهذا الصدد أن موقف الفاتيكان لا يزال الى اليوم قريباً للغاية من منطق أعضاء اللجنة؛ فالكرسي الرسولي يطالب بالفعل بالعدل للفلسطينيين جميعاً، وبوضع دولي للقدس. وقد امتنع، حتى اليوم، عن الاعتراف القانوني بدولة إسرائيل.

حول بلاد الرافدين (العراق) والأقاليم غير العربية من الامبراطورية العثمانية

ان توصيات اللجنة بخصوص العراق تشابه تلك التي تخص سورية. فقد دل التحقيق الميداني، بالفعل، على رغبة السكان في الاستقلال، وعلى اختيارهم لنظام ملكي دستوري يتسلم عرشه أحد أبناء شريف مكة حسين، وكذلك على ضرورة تولي دولة واحدة للانتداب، وعلى رغبة السكان في أن تكون هذه الدولة هي الولايات المتحدة، أو عند الاقتضاء انكلترا. وقد أبرزت اللجنة صلات القربى الوثيقة في اللغة والعادات، والعلاقات التجارية الوثيقة هي الأخرى بين سورية والعراق، تنويهاً منها بأن الانتداب على المنطقتين يجب أن يعود الى دولة واحدة. ونظراً الى الثروات الزراعية والطبيعية، حذّرت اللجنة الدولة المنتدبة المقبلة بعبارات لا تحتمل اللبس من كل استغلال من نمط استعماري، وأبدت بصريح العبارة خوفها من احتمال ممارسة بريطانيا لمثل هذه السياسة وتشجيعها لهجرة هندية واسعة النطاق.

وأخيراً حذر أعضاء اللجنة بقوة الدول الحليفة من تقطيع أوصال شامل للأقاليم غير العربية من الامبراطورية العثمانية. وقالوا: «إن على الحلفاء أن يضعوا في أذهانهم بوضوح ان وفاءهم للأهداف المعلنة للحرب هو هنا جزئياً على محك الامتحان، وأن أخطاراً داهمة ستنشأ بقدر ما تغدو تجزئة الامبراطورية التركية قسمة للغنائم بين الغالبين، قسمة تتعين قبل كل شيء بالمصالح القومية والاقتصادية الأنانية للحلفاء»(٣).

(١) المصدر نفسه، ص٣٥٢.
(٢) الموضع نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٢٩.

ويعترف أعضاء اللجنة بضرورة ترتيب أوضاع الأقاليم نظراً الى فشل الحكومة العثمانية في إصلاح شأن الامبراطورية، ونظراً كذلك الى الموقع الاستراتيجي لتلك الأقاليم على طرق المواصلات الدولية الكبرى. ولكنهم أضافوا القول بأن أراضي الامبراطورية يجب أن تكف عن أن تكون موضوعاً «للتنازع» بين الشرق والغرب لتصير صلة وصل حقيقية بينهما. وعلى هذا فقد جهروا بتأييدهم لدولة قسطنطينية تضم استانبول والأراضي المجاورة لها، وتدار برعاية عصبة الأمم، وبتأييدهم كذلك لدولة أناضولية لها منفذ عريض الى البحر وتخضع هي الأخرى لانتداب مؤقت على نحو ما طالب به كثرة من الأتراك. ولكن اللجنة نصحت بقوة بالعدول عن:

ـ تشكيل ممر في إزمير تحت السيادة اليونانية.

ـ تشكيل دولة أرمنية موسعة أكثر مما ينبغي على نحو ما كان يفكر به الحلفاء في سياستهم لتقطيع أوصال الامبراطورية، لأن الأرمن سيؤلفون في هذه الحال أقلية في مثل هذه الدولة التي لن تكون، بالتالي، قابلة للحياة. وبالنتيجة أوصوا بدولة أرمنية أضيق نطاقاً بكثير تقوم فوق أراضٍ تؤخذ من تركيا وروسيا وتخضع هي الأخرى للانتداب حرصاً على مصير السكان غير الأرمن في تلك الدولة.

وأوصى أعضاء اللجنة بأن تكون دولة الانتداب واحدة على كل من دولة القسطنطينية والدولة الأناضولية والدولة الأرمنية. ويبدو أن السكان أعربوا هنا أيضاً عن رغبتهم في انتداب أميركي، وهو ما ارتأته اللجنة على كل حال، بالنظر الى أنه ليس للولايات المتحدة مصالح قومية استراتيجية في تلك المنطقة.

١١

آراء مخالفة لتقرير كينغ ـ كرين

«لو كانت سورية أمة...»:

من المفيد هنا أن نتوقف هنيهة عند رأيين متباينين في داخل اللجنة، ولكن لم يأخذ بهما محررو التقرير والتوصيات. وبالفعل، تكشف لنا هذه المباينة في الرأي عن المنظورات المتناقضة التي يمكن ان تدرك من خلالها المعطيات السياسية ـ الاجتماعية الواحدة، تبعاً لسلم القيم والاحكام المسبقة ذات الطبيعة «الحضارية». وهكذا وقع الدكتور ر. مونتغمري، الذي عرض آراءه في تقرير منفصل، أسير رؤية «متشائمة» للاسلام، هي على كل حال سمة مشتركة لمجمل الاحكام المسبقة التي تحملها الثقافة الاوروبية عن الشعوب الاسلامية.

كتب هـ. هـ. هوارد، في دراسته المرموقة حول اعمال لجنة كينغ ـ كرين، يقول: «كان مونتغمري ضعيف الأمل بقدرة حكومة عربية في سورية على الوصول الى أي شيء فيه نفع وإفادة. وكان يؤكد أن «الامبراطوريات الاسلامية تطورت وازدهرت مادام ثمة وجود لغنائم برسم النهب والتقاسم». وفي رأيه ان الاسلام لا يحمل «اية بذرة من التجرد عن الغرض» تسمح بالتعلل بالأمل في إصلاح إسلامي، وآية ذلك أن الاسلام لم يكن ذا اقتدار إلا في الفتح، لا في الإدارة، وبالتالي فهو عاجز عن تلبية «متطلبات مجتمع حديث». وكان مونتغمري يتوقع ان يكرس العرب المسلمون جل جهودهم «للنضال ضد النصارى والنصرانية». وكان يسلم بأن هذه وجهة نظر متشائمة، لكنه كان يشعر بأن التناحرات الدينية هي التي لها الغلبة على ما عداها، وهو أمر يعسر فهمه على من لم يعش في الشرق الأدنى»(١). ومن ثم كان مونتغمري ينصح بقوة بترك فلسطين تُستعمر من قبل اليهود، وبترك فرنسا تحصل على انتدابها على لبنان لتتمكن من توفير الحماية الناجعة للمسيحيين فيه.

والجدير بالذكر أن هذا الرأي لايزال الى يومنا هذا رأي العديد من الجامعيين أو الصحافيين، وقد يبدو للوهلة الأولى وكأن مشكلات لبنان الراهنة تؤيده. فما اكثر من لا يترددون في ان يكتبوا اليوم، وبمفردات تطابق مفردات ذلك العضو في لجنة كينغ ـ كرين، أن النزاع اللبناني نزاع بين «العرب» و«المسيحيين»، اي بين الاسلام والنصرانية، متعامين عن

(١) هـ. هـ. هوارد، مصدر آنف الذكر، ص١٩٦.

واقع ان نصارى الشرق هم في الغالب من أصول اثنية وثقافية عربية أو أسلاء الجماعات البيزنطية أو الفارسية المحلية القديمة ممن شاركوا مشاركة فعالة، كما سنرى، في بزوغ الحضارة الاسلامية وتفتحها! وكذلك ما اكثر من رأوا، في إبان نصف القرن الأخير، في الاستعمار اليهودي لفلسطين نصراً «للحضارة» وللحداثة الاوروبية في مواجهة تعصب وتهور «عصابات البدو» التي هزلها الجوع المزمن!

أما نقطة الخلاف الحاد الذي ثار بين عضو جامعي آخر في اللجنة، وهو الدكتور يال، وبين سائر زملائه فتمثلت في الموقف من برنامج الحركة الصهيونية. فقد كان من رأيه أن البرنامج المتطرف للحركة الصهيونية، الذي ندد به بقوة سائر أعضاء اللجنة، على نحو ما رأينا، يجب أن يحظى بتمامه على العكس بالدعم من جانب الحلفاء. وعلى كل حال، فإن التوصيات المنفصلة التي تقدم بها يال، إن تكن قد أقرت لسورية بوحدة اقتصادية وجغرافية الى حد ما، فقد سلطت بالمقابل الضوء، في كل فقرة من فقراتها، على خصوصيات الجماعات التي لا تنتمي الى الغالبية المسلمة في سورية، وعلى مخاوفها وآمالها وماهياتها الثابتة غير القابلة للاختزال. وقد وصف تلك الغالبية بأنها أمية في كل عناصرها ومقوماتها، و«متعصبة الى أقصى حد، ومعادية لليهود، ومعادية للنصارى، ومعادية لأوروبا»، وإن يكن الفلاحون في غالبيتهم «طيعين وسهلاً سوسهم»(١). وتلك، والحق يقال، رؤية استعمارية تقليدية تعتقد أن بعض المشاكسين والمتعصبين هم وحدهم الذين يقفون بين المستعمر وبين أداء رسالته التحديثية والتحضيرية في أوساط الجماهير «الطيعة» والقابلة بسهولة لأن تساس. ورؤية يال تقليدية في استعماريتها الى حد لا يتردد معه في ان يؤكد أن النزعة القومية التي يجهر باعتناقها وجهاء المدن ممن استجوبهم أعضاء اللجنة لا تعدو أن تكون نزعة مصطنعة وظرفية خالصة.

كتب، في معرض كلامه عن نتيجة الاستجوابات والمقابلات التي أجريت، يقول: «ان مثل هذا الحس بالوحدة السياسية مع سورية ـ وهو الحس الشائع بقوة في فلسطين حالياً ـ قد تخلّق خلال الاشهر الثمانية أو العشرة الأخيرة، والى حد كبير بسبب المخاوف التي بعثتها الصهيونية سواء لدى النصارى أو لدى المسلمين، وبسائق من الرغبة في الاستقلال في ظل حكومة مسلمة. ولا يجوز أن ننسى أنه في الفترة الممتدة من عام ١٩٠٨ الى عام ١٩١٨، حين كانت الحركة السورية وحركة العربية الفتاة ناشطة في جبل لبنان وسورية وبلاد الرافدين، سعياً في البداية وراء اللامركزية، وفي وقت لاحق طلباً للانفصال عن الامبراطورية العثمانية، لم تكن هناك استجابة في فلسطين ولا أثر واضح للحس القومي. وانما على ضوء ذلك ينبغي ان نحاكم المطالب الصاخبة اليوم للاتحاد السياسي مع سورية»(٢).

ويضيف يال في موضع لاحق، معمماً تحليله ومبرزاً مطالب غالبية مسيحيي لبنان

(١) المصدر نفسه، ص١٩٨.
(٢) نقلاً عن هـ. هـ. هوارد، مصدر آنف الذكر، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

الكاثوليك بلبنان الكبير: «يوجد في سورية إحساس بوحدة سورية، إحساس بأن سورية لا يمكن أن تُقسَّم بدون أن تتمخض سيئات اقتصادية وتقييدات باهظة الكلفة فيما يخص النقل والمواصلات. ان المسيحيين في مختلف أجزاء «سورية الموحدة» تربطهم علاقات وأواصر أسرية، وهذا يصدق وإن بدرجة أدنى على سورية كوحدة تجارية واقتصادية، ولكن ليس كوحدة سياسية. فلا وجود لوعي بقومية سورية، أو لرغبة في الاتحاد بالمعنى السياسي للكلمة بين شعوب سورية»(١).

ان هذه التوكيدات على عدم وجود الحس القومي في سورية، وعلى الأخص في عنصرها الفلسطيني، تتيح له أن يعطي مطلق الشرعية لمطالب الحركة الصهيونية. يقول: لو كانت سورية «أمة، لها تاريخ قومي، وتقاليد قومية، ومشاعر قومية نابضة، لكان مثل هذا الحل (اي إنشاء **موطن قومي يهودي** في فلسطين) **بعيداً عن العدل والعقل معاً**»(٢). وصحيح أنه يضيف القول بأن ثمة ظلماً قد يقترف بحق «**الافراد** الذين يقطنون فلسطين»، ولكنه ليس «ظلماً بحق **أمة**». وبالمقابل فإن «ماني ١٤ مليون يهودي منتشرين في العالم ولهم «تاريخ قومي وتقاليد قومية ومشاعر قومية نابضة» لا يمكن في نظره أن تبقى غير متحققة(٣).

لقد كان من الضروري ان نقوم بهذا التحليل التدقيقي لتلك الآراء المخالفة، لأنها تسلط ضوءاً فاقعاً على جذور المآسي الحاضرة، وعلى المفارقات القاسية لحداثة تُحَرِّر في العالم الثالث ـ الذي كانت تنتمي اليه أيضاً اوروبا البلقانية في مطلع القرن ـ **الشعوب** كيما تحكم طوق اضطهادها **للأفراد** ومحاكمة يال العقلية مذهلة حقاً: فعنده أن إيلام الأفراد هو بلا مراء ضرب من الظلم، ولكنه أمر ضروري ومحتوم كيما يتمكن العالم الافضل، عالم الأمة، من البزوغ. بيد أن مثل هذه المحاكمة العقلية تحتل موقعها مع ذلك في قلب التناقضات الأوروبية للنظام السياسي الحديث. فـ«التحرر» قبل الحرية الفردية، سواء أكان هذا التحرر قومياً ام اجتماعياً. وهنا أيضاً كانت حنة آرانت، في مؤلفها حول الثورة الفرنسية(٤)، قد أماطت اللثام عن ضلال الرؤى الأوروبية هذا، تماماً كما كانت فعلت بالنسبة الى التوتاليتارية واللاسامية والامبريالية، وهو ما كنا عرضنا له في ختام القسم الأول وهو ما ستكون لنا اليه عودة في الخاتمة العامة لمؤلفنا.

من جديد، المسألة القومية:

ولكن كيف لا نطرح هنا من جديد، وإزاء تأملات يال تلك، مشكلة الأمة، ومشكلة تعريفها، وعلى الأخص المشكلة التي طالما تجاهلتها آليات تشكيل الهوية المسماة بالقومية، مشكلة اشتغال ذلك المظهر من نظام السلطة السياسية والفكرية الذي يصنع الأمة ويعين المنتمين

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٥.
(٢) الموضع نفسه.
(٣) الموضع نفسه
(٤) حنة آرانت: **محاولة في الثورة** ESSAI SUR LA REVOLUTION. منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٧.

اليها أو المستبعدين عنها؟ إن الفكر الأوروبي لم يشغل نفسه بهذا المظهر الأخير من المسألة، أي بالعلاقة القائمة بالضرورة بين «نشوء» الأمة وبين نوعية وآليات نظام السلطة الذي يتخلق من خلاله ثم يتصلب «السلوك القومي». وقد تعامت الماركسية الفكرية الطويلة الباع أمداً مديداً من الزمن عن هذه المسألة المعقدة ووارتها عن الأنظار خلف أفكارها التبسيطية، ومفرداتها المجردة والعاطفية في آن واحد. وكان التحرير من الاضطهاد الاجتماعي يبدو وكأنه العصا السحرية التي ستزيل من صفحة الوجود الظلاميات القومية المنزع التي أطلقتها من عقالها الشهوات الامبريالية للدول البورجوازية. وعلى حد تعبير حنة آرانت، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام التحرير، لا الحرية. وفي الواقع، وخلف الماركسية، فإن ما يمثل في قفص الاتهام هو التقاليد الثورية الاوروبية ومصادرها الفكرية.

فالثورة في أوروبا، قبل أن تكون انعتاق **الطبقات المضطهدة**، قد عُرفت واشتهرت باعتبارها عملية تحرير **للشعوب** المضطهدة من قبل أباطرتها أو ملوكها أو أمرائها، وكانوا كلهم من الاقطاعيين الذين يضربون جذور شرعيتهم في تاريخ بات مذ ذاك فصاعداً بائداً، ألا هو التاريخ الذي ستسميه «الحداثة» بـ«القرون الوسطى»(١)، تلك المرحلة التي كان فيها أولئك الاقطاعيون يتقايضون فيما بينهم الاقاليم والشعوب بصورة متواصلة وتبعاً للتحالفات التصاهرية والحروب والمواريث دونما اعتبار لرغبات السكان. ولكن تلك الرؤية تغفل تماماً واقع انه اذا كان السكان يبدلون عواهلهم باستمرار، وعلى الاقل حتى حرب الثلاثين سنة التي أرست مبدأ **الناس على دين ملوكها** CUJUS REGIO, EJUS RELIGOS ، فإنها لم تكن مضطرة في كل مرة لأن تركب المطي وترحل للبحث عن أمتها أو تتحول الى أقلية «قومية» تفتش عن حامٍ خارجي لعاهلها الجديد: الدولة الحديثة.

وكل على حال، فإن المسألة «القومية» تبدو للوهلة الأولى وكأنها نسبياً لم تنطرح بإلحاح على أوروبا في عقر دارها؛ وربما كان مرد ذلك الى أن القرون العديدة من المركزة الملَكية الممهدة للحداثة في فرنسا واسبانيا وانكلترة كانت قد دلت منذ ذلك الحين الى طرق توحيد الشعوب والاقاليم حول الملوك. ولسوف يوقظ نابليون، بفتوحه الثورية، البقية الباقية من الشعوب التي لم تع بعد ما تنعم به من «امتياز» الانتماء الى «أمم»، وبالتالي ما هو متاح لها من المنافذ الى «الحداثة» عن طريق الدولة القومية «المحرِّرة». ومن الواضح أن رؤية الحداثة هذه تتعامى عن قرون الحروب والعنف ما قبل الثوري التي أتاحت امكانية تأسيس القوميات الأوروبية. وقد تقدم بنا بيان ذلك.

بيد أن تعمية جديدة للمشكلة القومية سترى النور ـ ان جاز التعبير ـ بعد كارثة الحرب العالمية الثانية لنزع شوكة النزعة القومية الالمانية الشديدة الإيلام، علماً بأن هذه النزعة كانت في قلب الحداثة الأوروبية، ولو فقط لأهمية الافكار الفلسفية الألمانية التي أخرجت تلك النزعة

(١) انظر بصدد هذا الموضوع كتاب ر. برنو المثير للتفكير، حسماً للنقاش حول القرون الوسطى، مصدر آنف الذكر.

الى النور. فأوروبا، وقد استبعدت من حقل رؤيتها الأفكار القومية التي باتت بحكم البائدة بالنظر الى أنها ثمرة عصر دائل، ستحصر كل تفكيرها بالأنظمة السياسية دون سواها، وبالتالي بطبيعة الغرب الليبرالي. وفكر هنري بيرين علامة بارزة في هذا الطريق لأنه يسلط ضوءًا باهراً على تكوين الغرب الذي تعزى اليه ماهية ليبرالية أزلية بحكم أهمية واجهته البحرية الاطلسية والمتوسطية، وعلى تأسيس كتلة البلدان السوفياتية التي هي صورة مجددة لامبراطوريات وسط اوروبا الاستبدادية، بعد ان انحازت الاقاليم الألمانية الراينية إلى معسكر الحرية، معسكر الحلف الأطلسي، بينما انضمت ألمانيا الوسطى والشرقية بصورة شبه طبيعية إلى المنطقة الجغراسية ذات النظام السلطوي الاستبدادي(١). وعلى هذا النحو لا تعود الفاشية الهتلرية وانحطاط القومية الالمانية الى عنصرية مشتطة نتاجاً لأوروبا الليبرالية ـ التي تستطيع بالتالي أن تغسل يديها منها ـ بل تمسي نتاجاً لاوروبا الوسطى التي تنتمي الى دائرة الامبراطوريات المركزية الاستبدادية. وعن طريق هذه الشعبذة الفكرية الأخاذة يتم إنقاذ الفكرة القومية، ولا تعود أسرار الفاشية والعنصرية، المنقطعة الصلة بالفكرة القومية، من إفراز أوروبا الليبرالية. ومن الواضح للعيان أن هذه الرؤية تتعامى تماماً عن وجود مفكرين من أمثال غوبينو ورينان، وكذلك عن وجود كل التراث القومي النزعة والمعادي للاسامية الذي أفرزه يمين أوروبي متطرف يأبى التكيف مع شروط الحداثة.

بيد أن الوقائع عنيدة في تعقيدها، ومنازعات (الشرق الأوسط) لاتزال الى اليوم تذكرنا بهذه الحقيقة، حتى وان يكن مكافئها البلقاني قد امحى اليوم من الذاكرات الاوروبية. وهذا ما تظهره تتمة استقصائنا حول «واقعتين قوميتين» تقفان وراء «الحركات الارهابية» التي يثور لها اليوم تقزز الديموقراطية الأوروبية التي باتت على نحو «عقلاني» للغاية سلمية المنزع: ونعني الصهيونية من جهة والوهابية من جهة اخرى.

(٩) انظر بوجه خاص مدخله الى المجلد السابع من كتابه «**التيارات الكبرى للتاريخ الكوني**»، مصدر آنف الذكر، حيث يطور اطروحته حول التضاد بين الحضارات البحرية الليبرالية والتجارية والحضارات القارية الاستبدادية.

١٢

الصهيونية والوهابية
قومية يهودية وقومية إسلامية ؟!

دواعي المقارنة:

أغلب الظن أن الكثيرين سيستغربون، بل سيستنكرون إقدامنا على المعالجة والجمع في فصل واحد بين مسألة «التحرير» اليهودي وتحقيق «القومية» اليهودية وبين حركة بدوية عربية صحراوية تجدد انتماءها الى الإسلام والإصلاح. ولكن ذلك كان أمراً ضرورياً، كما سنتبين من تتمة استقصائنا. ونحن، بإقدامنا على ذلك، سنجد أنفسنا منقادين الى أن نطرح على بساط البحث من جديد التوافقاتCOHERENCES السطحية لمفردات الحداثة السياسية الدولية؛ وسنحاول أن نثبت أن الألفاظ المستعملة لا تشير دوماً الى الوقائع التي تزعم أنها تسميها، وأن الخلط الفكري قد يترتب عليه تفاقم خطير في التوترات والمنازعات.

لقد كنا تركنا الحركة الصهيونية في حالة نزاع مع وطنية فلسطينية «مصطنعة» على نحو ما وصفها يال عام ١٩١٩. واليوم، إذ تكسب هذه الوطنية الفلسطينية بشق الأنفس بعض أوراق الاعتماد في أعقاب «ثورة الحجارة» في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الاسرائيلي، أفليس من عدم اللباقة الاضافية، أن نتكلم عن الوهابية(١)، تلك الايديولوجيا التي تقوم مقام الأساس للمملكة السعودية الزاهرة اليوم؟

ان ثمة سببين عميقين يبرران لنا اختيارنا الذي سيتيح لنا، كما سنرى، وطرداً مع بيان مرتكزاته، لا أن نضع إصبعنا على جذور عدم الاستقرار الحالي في الشرق الأوسط فحسب، بل أن نتقدم أيضاً في النظر والتفكير حول المشكلات «القومية» في منطقة الشرق الأوسط والجذور الأوروبية للمنازعات التي تخلقها أو تديمها.

يتمثل السبب الأول بكل بساطة في وضوح وتجانس المفاهيم الضرورية لكل تحليل للوضع ينزع الى التزام قدر من الحياد على صعيد أنظمة القيمة التاريخية المعلنة أو الضمنية. فإذا تكلمنا عن النزعة القومية اليهودية فهذا أمر لا معنى له إلا بالارتباط مع نزعات قومية دينية أخرى. وعليه، فإن الكلام عن النزعة القومية الاسلامية بالتواقت مع الكلام عن النزعة القومية

---

(١) مذهب محمد بن عبد الوهاب، رفيق مؤسس السلالة السعودية، محمد بن سعود، وهو يدعو الى العودة الى الإسلام الأول والمؤمثل.

اليهودية أمر تمليه الأسس الأولية لمنطق المفاهيم. أو ليس مما يلفت النظر، أصلاً، أن الدولة الاسرائيلية، دولة اليهود «القومية»، تصطدم في جنوب لبنان الذي احتلته لمدة ثلاث سنوات بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ والذي لاتزال تحتل منه شريطاً حدودياً مهماً يمتد على مساحة ٨٥٠ كيلومتراً مربعاً (أي ٨٪ من الأراضي اللبنانية)، بما يسمى اليوم بالمقاومة «الاسلامية»؟ أولا تواجه أيضاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ ـ أي الضفة الغربية وقطاع غزة ـ بحركة مقاومة فلسطينية ترفع اكثر فأكثر رموز الاسلام؟ ان هذا التوافق المفهومي، بما يستند اليه اليوم من ظاهرات ميدانية، يكفي وحده ليبرر الجمع بين «الأمتين» اليهودية والوهابية. وسوف نرى في القسم الرابع ما صلة الوصل التي تربط بين الوهابية السعودية والنزعة القومية الإسلامية، بعد أن نعرض السبب الثاني الذي يحملنا على دمج تحليل الحركة الوهابية وتحليل الحركة الصهيونية في مسار منهجي واحد؛ وهذا سيتيح لنا لاحقاً أن نتقدم خطوة أخرى الى الأمام في التفكير بصدد الالتباسات التي تحيط بفكرة الأمة نفسها.

يتمثل هذا السبب الثاني في أن الدولتين الاسرائيلية والوهابية السعودية هما كلتاهما في القرن العشرين كيانان جديدان، لم يكن لهما من وجود مسبق، ولو جغرافي، أي في شكل اقليم محدد الحدود جغرافياً وتابع لمنظومة سياسية أوسع. وبالفعل، إن هذين الكيانين قد شيدا في فراغ القوة السياسية الذي خلقه انهيار الأمبراطورية العثمانية، وعلى أساس أيضاً من لعبة المزاحمة بين الدول الأوروبية الكبرى. وقد يفاجأ هذا كل من لا يهتم بالتاريخ وكل من يعتقد بسلامة نية أن دولة اسرائيل أو المملكة العربية السعودية الصحراوية قد انبجستا على العكس من أعماق التاريخ. وهل من شيء أكثر طبيعية، على كل حال، من هذه الرؤية المبتورة عندما يتعقل الانسان التاريخ المتغير والتحولات الانسانية بمفردات «العرق» أو الدين الثابتة والأزلية؟ فعلى هذا النحو يتثبت قلب الهوية العبرية في الأماكن التوراتية من فلسطين من جهة أولى، كما يتثبت قلب الهوية العربية من الجهة الثانية في الصحراء التي رأت فيها النور وحيث تنتصب أماكن الاسلام المقدسة: مكة والمدينة. أفلا نجدها هنا من جديد أمام ذلك التوافق المفهومي الذي تقدمت بنا الاشارة اليه؟ ثم ألا نسمع من يردد القول، في أوساط خيرة المثقفين الأوروبيين ممن يؤسيهم دوام النزاع العربي ـ الاسرائيلي، إنه من دواعي الأسف ألا يتوصل الى التفاهم والاتفاق شعبان ساميان، اليهود والعرب المتحدرون من صحراوين متجاورتين، سيناء والحجاز، اسرائيل واسماعيل؟

ولكن الأشياء، ويا للأسف، ليست بمثل هذه البساطة. فقصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي ليست بتلك القصة الشائعة عن الصراع بين الأخوة الأعداء. والقراءة المتأنية للفقرة السابقة كفيلة بأن تنبهنا الى ضرب من النشاز في المفردات. فقد تكلمنا فيها بالفعل عن الهوية العبرية، الأساس «الطبيعي» لنزعة قومية يهودية. ولكن من الجهة المقابلة انتاب قلمنا شيء من التردد: فبدلاً من أن نكتب «الهوية الاسلامية» وهو تعبير غير مطابق، تكلمنا عن «الهوية العربية»، ولاسيما أن هؤلاء العرب قد وجدوا في التاريخ قبل القرآن، وأسسوا قبل الاسلام مملكة سبأ

الغنية ـ اليمن السعيد الذي بات يعرف في الأزمنة الحديثة باليمن المتخلف ـ كما أسسوا، ودوماً قبل الاسلام، مملكة الأنباط في الأردن، أو مملكة الملكة زنوبيا في سـوريـة، هـاتين المملكتين اللتين خلفتا لنا اثنين من أثرى المواقع الأركيولوجية في الشرق الأدنى: البتراء وتدمر؛ ولاسيما أيضاً أن أولئك العرب كانوا هم في أرجح الاحتمال أسلاف الفينيقيين الذين بنوا واحدة من أرقى الحضارات المتوسطية في الأزمنة القديمة. من المفهوم اذن أن نكون ملزمين باستعمال صفـة «العربية» عند حديثنا عن الهوية الأولية، على نحو ما نقول اليوم «النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، وليس «النزاع الاسلامي ـ اليهودي».

البزوغ المزدوج للايديولوجيا الصهيونية والوهابية:

اذا كانت أسماء البلدان تحيل على الدوام الى هوية سياسية ـ اجتماعية أساسية، فخيراً نفعل في هذه الحال أن نستنطقها؛ فالمملكة السعودية، رغم إسلامها الذي « أصلحته» الوهابية، الأساس السياسي الوجودي للمملكة، ورغم حراسة الأماكن المقدسة الاسلامية التي تمارسها بلا مقاسمة في السيادة، تعرف في النظام الدولي باسم المملكة العربية السعودية. وعلى هـذا النحو يأتي في المقدمة تحديد طبيعة النظام السياسي، «المملكة»، ثم تحديد الهوية الجغرافية ـ الاثنية، «العربية»، وفي الختام الجهة الوارثة للأرض، «السعودية»، وذلك على اعتبـار أن جميع مؤسسي تلك المملكة، التي لا يزالون يتولون تسييـر دفتهـا الى اليـوم، ينتمـون الى أسـرة آل سعود. وهكذا نجد أن حراس الأماكن المقدسة الاسلامية، والقيمين على الشكل الأكثـر تشـدداً للإسلام، لا يطلقون على أنفسهم في التسمية التي يفرضـونهـا على النطـاق الـدولي لكيـانهم السياسي صفة «الاسلامية»، بل فقط صفة «العربية».

وقد تبدو هذه الواقعة مثيرة للاستغراب عندما نلاحظ أن الموريتـانيين البـالـغ تـعـدادهم المليونين ونصف المليون نسمة ينضـوون تحت لـواء دولـة اختـارت نخبتهم الـحـاكمـة ذات الأصول العربية الصرفة أن تسميها «جمهورية موريتانيا الاسلامية»! والحق أنه سيكون لزاماً علينا أن نتوقف ملياً عند هذه «الأسرار» الاصطلاحية التي يمكن أن تكون، اذا ما تجشمنا مشقة فك ألغازها، أغنى بالفائدة بكثير من تلك الدراسات المتعالمة عن الاسلام وعن لاهوته أو من تلك المؤلفات الفاسدة الذوق التي تسعى الى إقامة «البرهان» على أن لـلـدين الاسـلامي مظـاهـره العنيفة المولدة للارهاب، على نحو ما يريد أن يوحي به على أية حال العنـوان الـفـرعي لـمـؤلَّف يحمل اسم مستشرق مشهور ـ برنارد لويس ـ صدر مؤخراً في فرنسا[1].

وفي الحقيقة، أن الدولة الحارسة للأماكن المقدسة الاسلاميـة لا تسمي نفسهـا مملكـة إسلامية لأن الإسلام في نظرهـا معطى طبيعي وبـدهي الى حـد أغنى عن الإعـلان عنـه عنـد

(١) ب. لويس: **الحشاشون. الارهاب والسياسة في الاسلام الـوسيطي** LES ASSASSINS. TERRORISME ET POLITIQUE DANS L'ISLAM MEDIEVAL ، منشورات برجيه ـ ليفرو، باريس ١٩٨٢.

تأسيس المملكة في عام ١٩٢٦. وعلى كل حال، إن هذا الاسـلام «وهـابي»، وبـالـتـالي منقطع الصلة بالاسلام الكلاسيكي كما سنشرح ذلك عما قليل. فالإعلان عن الاسـلام في فعل إنشـاء الدولة أمر كان سيكون فيه شيء من الاستفزاز بالنسبة الى الدول المجاورة والى شعوبها التي لم تمسها ريح الوهابية. وبالمقابل، فإن التأكيد على عروبة المملكة في أوج مرحلة يقظة الوعي القومي العربي لدى جميع الشعوب المجاورة كان يعني إضفـاء صفـة الأصـالـة السيـاسيـة الحديثة على الكيان الجديد. ومن سخرية التاريخ أن المملكة لن تعزز في زمن لاحق وجـودهـا ونفوذها الاقليمي إلا في إطار الحرب الباردة، وعن طريق الإستعمال السياسي للإسلام وشن نضال لا هوادة فيه ضد القومية العربية. وبالمقابل، فإن موريتانيا أو الباكستان اللتين تسمتا، عند تأسيسهما كدولة، باسم «الاسلامية»، ما فعلتا ذلك إلا توكيداً للهوية بالنظر الى أنهمـا قـد انفصلتا عن كيانين سياسيين أوسع كانتا انتمتا اليهما وشاركتهمـا في الـعـديـد من عنـاصـر الهوية؛ ومن هنا كانت حاجتهما الى عنصر يبـرر شـرعيـة انفصـالهمـا على صعيد الـهـويـة والسياسة معاً.

ولنكتف حالياً، وفيما يخص مسألة تأسيس هذين الكيانين، بتسجيل هذا التباين المثير للتعجب في التناظر المفهومي الذي كان يفترض بنا أن نلتقيه بصـددهمـا وهمـا الضـاربـان جذورهما في ذاكرات التاريخ المقدس، آخذاً بعين الاعتبار أن الزوج الهوية اليهودية/ الـهـويـة الاسلامية قد تحوّل الى نزاع اسرائيلي ـ عربي لا تمثل فيه المملكة السعودية طرفاً فاعلاً. ولكن الواقعة الجديرة بالتنويه، والتي تبرر اكثر من غيرهـا الـربط بين ظهـور الكيـانين السعـودي والإسرائيلي، تتمثل في أن الدولتين اللتين تمخضت عنهما هاتان الحركتـان مـا أمكن لهمـا أن تريا النور إلا بفضل نزع الاستقرار وفراغ القوة اللذين خلقهما انهيار الأمبراطوريات والـحـرب العالمية الأولى ثم الثانية. صحيح أنه وجدت في التاريخ مملكة توراتية يهودية، هي مملكة داود وسليمان التي أزالها الرومان من الوجود قبل نحو ألفي سنة ونيف؛ وصـحيح أنه وجدت كـذلك في القرن السابع دولة مؤقتة في الحجاز، وتحديداً في المدينة، خلال الشطر الـثـاني من حيـاة النبي محمد (٦٢٢ ـ ٦٣٢)، ثم خلفائه السياسيين المباشرين الأربعة وهم الخلفاء الـراشـدين (٦٣٢ ـ ٦٦١)، ولكن الفترة بجملتها لا تتعـدى الأربعين عـامـاً. وعـنـدمـا خلفت تلك الـدولـة الأمبراطورية الأموية فإنها من الناحية الشرعية، لم تكن، في حـالـة قطيعـة مع دولـة الـمـديـنـة فحسب، بل كان نظام السلطة الذي اعتمدته مبايناً كل المباينة لسابقه، كما سنرى.

فلماذا شهدنا في القرن العشرين انبعاث ذينك الكيانين اللذين نستطيع أن نضيف اليهما انبعاث الكيان اليوناني الذي وصف توينبي، كما رأينا، جميع الالتباسات التي أحـاطت بـه؟ أن مرد ذلك، في الحالة الأولى، الى نزع الاستقرار الشامل الذي عصف بوضع اليهود في أوروبـا، تحت ضغط صعود المشاعر القومية والدولة القومية، بالاقتران مع المصـالح الاستعمـاريـة لانكلترا ومع عوامل أخرى سنتصدى لتحليلها. أما في الحالة الثانيـة فنستطيع أن نتـحـدث عن يقظة هوية بدوية سعت الى الاطاحة بهيمنة المراكز الحضريـة الكبـرى في المشـرق بعـد أن رزحت تلك المناطق الصحراوية تحت نيرها على مدى اكثـر من ألف عـام. ولـسـوف يـسـاعـد

الغنية ـ اليمن السعيد الذي بات يعرف في الأزمنة الحديثة باليمن المتخلف ـ كما أسسوا، ودوماً قبل الاسلام، مملكة الأنباط في الأردن، أو مملكة الملكة زنوبيا في سورية، هاتين المملكتين اللتين خلفتا لنا اثنين من أثرى المواقع الأركيولوجية في الشرق الأدنى: البتراء وتدمر؛ ولاسيما أيضاً أن أولئك العرب كانوا هم في أرجح الاحتمال أسلاف الفينيقيين الذين بنوا واحدة من أرقى الحضارات المتوسطية في الأزمنة القديمة. من المفهوم اذن أن نكون ملزمين باستعمال صفة «العربية» عند حديثنا عن الهوية الأولية، على نحو ما نقول اليوم «النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، وليس «النزاع الاسلامي ـ اليهودي».

البزوغ المزدوج للايديولوجيا الصهيونية والوهابية:

اذا كانت أسماء البلدان تحيل على الدوام الى هوية سياسية ـ اجتماعية أساسية، فخيراً نفعل في هذه الحال أن نستنطقها؛ فالمملكة السعودية، رغم إسلامها الذي « أصلحته» الوهابية، الأساس السياسي الوجودي للمملكة، ورغم حراسة الأماكن المقدسة الاسلامية التي تمارسها بلا مقاسمة في السيادة، تعرف في النظام الدولي باسم المملكة العربية السعودية. وعلى هذا النحو يأتي في المقدمة تحديد طبيعة النظام السياسي، «المملكة»، ثم تحديد الهوية الجغرافية ـ الاثنية، «العربية»، وفي الختام الجهة الوارثة للأرض، «السعودية»، وذلك على اعتبار أن جميع مؤسسي تلك المملكة، التي لا يزالون يتولون تسيير دفتها الى اليوم، ينتمون الى أسرة آل سعود. وهكذا نجد أن حراس الأماكن المقدسة الاسلامية، والقيمين على الشكل الأكثر تشدداً للإسلام، لا يطلقون على أنفسهم في التسمية التي يفرضونها على النطاق الدولي لكيانهم السياسي صفة «الاسلامية»، بل فقط صفة «العربية».

وقد تبدو هذه الواقعة مثيرة للاستغراب عندما نلاحظ أن الموريتانيين البالغ تعدادهم المليونين ونصف المليون نسمة ينضوون تحت لواء دولة اختارت نخبتهم الحاكمة ذات الأصول العربية الصرفة أن تسميها «جمهورية موريتانيا الاسلامية»! والحق أنه سيكون لزاماً علينا أن نتوقف ملياً عند هذه «الأسرار» الاصطلاحية التي يمكن أن تكون، اذا ما تجشمنا مشقة فك ألغازها، أغنى بالفائدة بكثير من تلك الدراسات المتعالمة عن الاسلام وعن لاهوته أو من تلك المؤلفات الفاسدة الذوق التي تسعى الى إقامة «البرهان» على أن للدين الاسلامي مظاهره العنيفة المولدة للارهاب، على نحو ما يريد أن يوحي به على أية حال العنوان الفرعي لمؤلَّف يحمل اسم مستشرق مشهور ـ برنارد لويس ـ صدر مؤخراً في فرنسا(١).

وفي الحقيقة، أن الدولة الحارسة للأماكن المقدسة الاسلامية لا تسمي نفسها مملكة إسلامية لأن الإسلام في نظرها معطى طبيعي وبدهي الى حد أغنى عن الإعلان عنه عند

(١) ب. لويس: **الحشاشون. الارهاب والسياسة في الاسلام الوسيطي** LES ASSASSINS. TERRORISME ET POLITIQUE DANS L'ISLAM MEDIEVAL ، منشورات برجيه ـ ليفرو، باريس ١٩٨٢.

تأسيس المملكة في عام ١٩٢٦. وعلى كل حال، إن هذا الاسلام «وهابي»، وبالتالي منقطع الصلة بالاسلام الكلاسيكي كما سنشرح ذلك عما قليل. فالإعلان عن الاسلام في فعل إنشاء الدولة أمر كان سيكون فيه شيء من الاستفزاز بالنسبة الى الدول المجاورة والى شعوبها التي لم تمسها ريح الوهابية. وبالمقابل، فإن التأكيد على عروبة المملكة في أوج مرحلة يقظة الوعي القومي العربي لدى جميع الشعوب المجاورة كان يعني إضفاء صفة الأصالة السياسية الحديثة على الكيان الجديد. ومن سخرية التاريخ أن المملكة لن تعزز في زمن لاحق وجودها ونفوذها الاقليمي إلا في إطار الحرب الباردة، وعن طريق الإستعمال السياسي للإسلام وشن نضال لا هوادة فيه ضد القومية العربية. وبالمقابل، فإن موريتانيا أو الباكستان اللتين تسمتا، عند تأسيسهما كدولة، باسم «الاسلامية»، ما فعلتا ذلك إلا توكيداً للهوية بالنظر الى أنهما قد انفصلتا عن كيانين سياسيين أوسع كانتا انتمتا اليهما وشاركتهما في العديد من عناصر الهوية؛ ومن هنا كانت حاجتهما الى عنصر يبرر شرعية انفصالهما على صعيد الهوية والسياسة معاً.

ولنكتف حالياً، وفيما يخص مسألة تأسيس هذين الكيانين، بتسجيل هذا التباين المثير للتعجب في التناظر المفهومي الذي كان يفترض بنا أن نلتقيه بصددهما وهما الضاربان جذورهما في ذاكرات التاريخ المقدس، آخذاً بعين الاعتبار أن الزوج الهوية اليهودية/ الهوية الاسلامية قد تحوّل الى نزاع اسرائيلي ـ عربي لا تمثل فيه المملكة السعودية طرفاً فاعلاً. ولكن الواقعة الجديرة بالتنويه، والتي تبرر اكثر من غيرها الربط بين ظهور الكيانين السعودي والإسرائيلي، تتمثل في أن الدولتين اللتين تمخضت عنهما هاتان الحركتان ما أمكن لهما أن تريا النور إلا بفضل نزع الاستقرار وفراغ القوة اللذين خلقهما انهيار الأمبراطوريات والحرب العالمية الأولى ثم الثانية. صحيح أنه وجدت في التاريخ مملكة توراتية يهودية، هي مملكة داود وسليمان التي أزالها الرومان من الوجود قبل نحو ألفي سنة ونيف؛ وصحيح أنه وجدت كذلك في القرن السابع دولة مؤقتة في الحجاز، وتحديداً في المدينة، خلال الشطر الثاني من حياة النبي محمد (٦٢٢ ـ ٦٣٢)، ثم خلفائه السياسيين المباشرين الأربعة وهم الخلفاء الراشدين (٦٣٢ ـ ٦٦١)، ولكن الفترة بجملتها لا تتعدى الأربعين عاماً. وعندما خلفت تلك الدولة الأمبراطورية الأموية فإنها لم تكن، من الناحية الشرعية، في حالة قطيعة مع دولة المدينة فحسب، بل كان نظام السلطة الذي اعتمدته مبايناً كل المباينة لسابقه، كما سنرى.

فلماذا شهدنا في القرن العشرين انبعاث ذينك الكيانين اللذين نستطيع أن نضيف اليهما انبعاث الكيان اليوناني الذي وصف توينبي، كما رأينا، جميع الالتباسات التي أحاطت به؟ أن مرد ذلك، في الحالة الأولى، الى نزع الاستقرار الشامل الذي عصف بوضع اليهود في أوروبا، تحت ضغط صعود المشاعر القومية والدولة القومية، بالاقتران مع المصالح الاستعمارية لانكلترا ومع عوامل أخرى سنتصدى لتحليلها. أما في الحالة الثانية فنستطيع أن نتحدث عن يقظة هوية بدوية سعت الى الاطاحة بهيمنة المراكز الحضرية الكبرى في المشرق بعد أن زحزحت تلك المناطق الصحراوية تحت نيرها على مدى اكثر من ألف عام. ولسوف يساعد

الطرف الاستعماري في تعزيز اليقظة في ظل نظام للسلطة جديد كل الجدة ومنقطع الصلة نهائياً بأنظمة السلطة في الأمبراطوريات الاسلامية التقليدية التي كانت أمبراطورية آل عثمان آخر مظهر من مظاهرها. ذلك هو معنى تينك المغامرتين الكبيرتين اللتين ستقلبان رأساً على عقب الخريطة الثابتة لتلك المنطقة من العالم منذ مئات السنين.

من الجهة الأولى قبائل بدوية، تناساها تاريخ المشرق منذ خلافة علي، رابع خلفاء النبي محمد، مع أن النبي نفسه كان متحدراً منها ومن مركزها في حقبة ما قبل الاسلام: مكة التي كانت تعد اكبر سوق تجارية في شبه الجزيرة العربية عصرئذ. ومن الجهة الثانية يهود الغيتوات البولونية والروسية والألمانية والمجرية والرومانية، وكانوا بدورهم من منسيي التاريخ ـ تاريخ أوروبا ـ ومن المقضي عليهم أن يعيشوا في هامش الهامش، منطوين على أنفسهم وعلى عبادتهم الدينية التلمودية. ولقد كانت تلك الغيتوات توفر نسبياً الحماية للاختلاف الديني في قلب العالم المسيحي، في زمن لم يعرف فيه الألبيجيون والهسيون والبوغوميليون وغيرهم من هراطقة العالم المسيحي من مصير آخر غير تقطيع الرقاب أو الحرق في المحارق العامة. وكان اليهود منطوين على أنفسهم في غيتواتهم تلك مع أنهم كانوا هم من أعطى في الماضي أولى ديانات التوحيد، أي واحداً من الأسس الميتولوجية الأولى للحداثة. فكيف يمكن، والحال هذه، أن نغمض أعيننا عن نقاط التشابه الظاهري بين ظهور الحركتين الصهيونية والوهابية، بين هامشية الغيتوات في مدن أوروبا وهامشية الصحارى في المشرق العربي؟

قد يدهشنا أن يكون مثل هذا التشابه قد غاب حتى الآن عن أنظار جملة علماء الاسلاميات والمختصين النبهاء في شؤون الشرق الأوسط ومشكلاته العويصة. ولكن هذا النسيان له ما يفسره في واقع الأمر؛ فالصهيونية جاءت من أوروبا، من الحركة «النبيلة» لتحرر الشعوب، وهي نتاج أمثل للحضارة الأوروبية الديموقراطية والليبرالية ـ بصرف النظر عن انتهاك الحقوق «الفردية» للفلسطينيين واللبنانيين كما كان سيقول الكثيرون من أقران الدكتور يال اليوم! اذن فـ «الستار الحديدي» قائم هنا ليفصل بين الظاهرات وليمنع اختلاط الحابل بالنابل، اختلاط قبائل البدو التائقين الى التجديد الاسلامي ـ والاسلام في نظر أولئك العلماء النابهين دين «غرائبي» ان لم يكن «ارهابياً»! ـ بآخر حركة من حركات التحرر القومي التي أفرزتها الحضارة الأوروبية في داخلها والتي يطيب لها للغاية اليوم أن تسمي نفسها بالحضارة اليهودية ـ المسيحية، في نصف القرن الأخير هذا من أفول العلمانية، مع أن لفظ «اليهودي» لم يكن يستعمل على مر الأجيال إلا للخفض والحط من القيمة.

١٣

«النزعة القومية» اليهودية التي لا تقاوم أو انهيار غيتوات المدن

في أصول الحركة الصهيونية أو نهاية الغيتوات:

في مؤلَّف من القرن الماضي، صدر عام ١٨٦٢، شرح موشيه هس، وكان من أوائل المفكرين الصهيونيين ومشبعاً بفكر هيغل وصديقاً لماركس وانغلز، لماذا تفرض اوروبا على اليهود بصورة محتومة لا راد لها النزعة القومية:

«بعد عشرين سنة من التنائي، هأنذا أعود الى حظيرة شعبي، لأشاركه أفراحه وأتراحه، ذكرياته وآماله، النضالات الروحية التي تدور بين ظهرانيه بالاضافة الى النضالات التي يخوضها الى جانب الشعوب المتحضرة الاخرى، تلك الشعوب التي هو واحد منها، ولكن بدون ان يكون في مقدوره ان يتفاهم معها أتم التفاهم، رغم انه يعيش معها ويتنشق وإياها هواء واحداً منذ زهاء ألفي سنة... فلسوف نبقى على الدوام غرباء بين الأمم. انها تستطيع، محفوزة بحس الانسانية والعدل، أن تعطينا المساواة في الحقوق، ولكنها لن تحترمنا أبداً ما دمنا نهمل تقليدنا القومي الكبير ونجعل من القول القائل «وطن الانسان حيث يرزق» مبدأنا.

«إنه لمن المحتمل ألا يعود في مستطاع التعصب الديني بعد اليوم أن يؤجج نار الحقد على اليهود في البلدان الاكثر تقدماً من وجهة النظر الثقافية؛ ولكن على الرغم من التنوير ومن التحرر، فإن اليهودي المنفي الذي ينكر قوميته لن يكسب أبداً احترام الأمم التي يحيا بين ظهرانيها. وقد يضحي مواطناً متجنساً، ولكنه لن يقتدر أبداً على إقناع الامم بانفصاله التام عن قوميته الخاصة»(١).

وكتب سمولنسكي، وهو كاتب صهيوني آخر، في الحقبة نفسها، وتحديداً في عام ١٨٦٣:

«يأخذ الانسان مجده وشرفه من كونه يطالب باحترام الآخرين له، واذا ما كف الانسان عن المطالبة بأن يحترم لأنه لا يدري أنه يحوز وسائل ذلك، فإنه في هذه الحال لن يحوز الوسائل. ولكن اذا طالب الانسان بأن يُحترم، فسوف يُحترم لمجرد أنه طالب بذلك.

«واذا كنا نطالب بالرجوع الى وطننا لنعيد فيه بناء بيتنا، سواء أكان ذلك اليوم أم غداً أم

(١) نص مذكور في **ميلاد الصهيونية السياسية**، مصدر آنف الذكر ص ٣٠ ـ ٣١.

في وقت لاحق ـ فذلك عديم الاهمية ـ فإن هذا المطلب وحده يرفعنا في نظر أنفسنا، ولأننا سنرى في ذلك هدفاً سامياً، فسوف يراه الآخرون أيضاً سامياً.

«انما على عاتقنا نحن أن نحيي الأمل في التحرر، وان نلقنه لأبنائنا بكل قوانا، وعندئذ سيُمجد روحنا وستُعتبر كائنات انسانية جديرة بهذا الاسم.

«إن كلامي يجب أن يكرر لأنه بمجرد الاشارة الى الأمل والى ضرورة وطن يهودي يكون شيء ما ايجابي قد تحقق.

«إنه لقليل عدد الرجال، في صفوف كل أمة، ممن يعملون لأجل الصالح العام. ولكن اذا طالب شعبنا بوطن، فسوف يظهر عندئذ بين صفوفنا رجال عمليون يأخذون على عاتقهم، حباً منهم لشعبهم أو حتى حرصاً منهم على حظوتهم الشخصية، تحقيق ذلك المطلب. لكن اذا لم تكن هذه الرغبة متجذرة بعمق فينا، فعندئذ لن يكون شيء ولن يوجد أحد»(١).

ولكن أية مراهنة كانت تمثلها هذه النزعة القومية اليهودية التي أعلنت عن نفسها في القرن التاسع عشر! وكيف لا يذهب بنا الفكر من جديد الى المراهنة التي تمثلت بالدعوة الوهابية التي رأت النور في القرن الثامن عشر، مادامت هذه الدعوة هي التي ستجعل من العربية السعودية ـ التي ظهرت الى حيز الوجود عام ١٩٢٦ ـ عنصراً أساسياً، مثلها في ذلك مثل إسرائيل، في جميع أوضاع الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن العشرين؟ تقول مراهنة، ونحن نأخذ بعين الاعتبار الفسيفساء التي كان يمثلها يهود اوروبا، الاشكناز، من منظور الهوية كما من المنظور الاجتماعي. فقد كانت هناك أولاً الأسر الغنية الكبيرة، وريثة يهود البلاط، التي كانت تنعم بالرخاء والأمان من خلال قوتها المادية واندماجها بنخب القوميات الاوروبية الكبيرة ونشاطها في حقل الفنون والآداب كما في حقل السياسة. وقد أبانت حنة آرانت عن دورها الحاسم في ممالك اوروبا الكبرى، مثلما أبان بولانيي عن دورها هذا في سلم المئة عام. وانما ضد هذه الأسر اليهودية النافذة ستتطور اللاسامية الحديثة، ذلك الشذوذ الآخر الذي تفتق عنه الذهن الأوروبي. وهذه اللاسامية، التي مثلها خير تمثيل ماركس نفسه رغم أنه كان يهودياً، تندد باليهودي الغني، «الكوسموبوليتيما»، الذي يندمج حيثما كان رغم «الحواجز» القومية، والذي يقتدر على هذا النحو ان «يتآمر» على نحو ما يطيب له ضد الشعوب والحكومات من خلال شبكاته وشبكات الماسونية. بيد أن هذه الفئة الاجتماعية، المحظوظة من الجاليات اليهودية الأوروبية، والتي لم تعان قط من الاضطهادات، لن تبدي حساسية تذكر إزاء الايديولوجيا الصهيونية. ولن تتعدى معونتها المادية للحركة في البداية نطاق فعل الإحسان برسم اليهود الفقراء، أبناء العم المنكودو الحظ الذين لن تتردد في تمويل كلفة سفرهم الى اميركا أو اوستراليا للتخلص منهم مرة واحدة ونهائية.

ويأتي في الدرجة الثانية من السلم الاجتماعي بعد يهود البلاط جميع اولئك الذين

(١) المصدر نفسه، ص٣٥ ـ ٣٦.

حررتهم الثورة الفرنسية وتأثيراتها في أوروبا من حياة الغيتو: الطبقات الوسطى بصفة عامة، من أطباء ومحامين وأساتذة، ممن باتوا لا يحلمون إلا بالاندماج والانصهار في القوميات الأوروبية المنتصرة. وهؤلاء هم الذين أثاروا، اكثر من أي فئة سواهم، قنوط قادة الحركة الصهيونية. فقد كانوا يؤمنون بالاندماج بفضل تطور الديموقراطية الليبرالية والعلمانية؛ ومن ثم كانوا يخافون من أن تتأدى الصهيونية، بخلقها الولاء المزدوج، الى إيقاظ اللاسامية التي لم يمض زمن طويل على هجوعها. وهؤلاء هم الذين ستعصف بهم قضية دريفوس عصفاً في أواخر القرن التاسع عشر وستهزهم في قناعاتهم المناوئة للصهيونية. وما مسار حياة هرتزل، الصحافي الفييناوي الذي كان يغطي في باريس محاكمة الكابتن دريفوس، إلا شاهد فصيح على ذلك، لأنه سيعتنق في إثر تلك المحاكمة أفكار الصهيونية بحمية لامتناهية الى حد تزعم الحركة والاعلان عن تأسيسها رسمياً عام ١٨٩٧. وسيبدو له عندئذ ان حل المشكلة اليهودية ملحّ الى درجة سيبدي معها استعداده للقبول بأوغندا أو الارجنتين لتأسيس دولة يهودية فيها، بعد ان أدرك بأنه من المتعذر حمل السلطان العثماني عبد الحميد على التنازل عن فلسطين. وبالفعل، كان السلطان يرغب في هجرة يهودية **فردية**، تقيداً منه بالتقاليد الكبيرة للفقه الاسلامي الذي يحمي الاجنبي غير المعادي للاسلام واللائذ بأرض اسلامية؛ وقد رفض كل مساومة من شأنها أن تتمخض عن تشكيل دولة يهودية في فلسطين، ولو كانت ستعود بالفائدة مالياً امبراطوريته التي كانت على شفير الإفلاس.

ويأتي في الدرجة الثالثة اليهود الذين ظلوا أسرى الغيتوات في نهاية القرن التاسع عشر تلك، وأسرى اليدّية أو ما يضارعها من اللهجات التي هي مزيج من العبرية واللغة المحلية، وأخيراً أسرى دراسة التلمود. وقد كان هؤلاء اليهود معادين هم أيضاً للحركة الصهيونية، ولكن لأسباب أخرى غير تلك التي كانت تنطلق منها البورجوازية الداعية الى الاندماج. ففي نظرهم لا يمكن ان تتم العودة الى الارض الموعودة بإرادة البشر، بل فقط بمشيئة الله. ولم تكن إرادوية الحركة الصهيونية في نظرهم إلا كفراً واستبدالاً لا مشروعاً للمشيئة الالهية. وعلى هذا النحو سيجهر العديد من الحاخاميين بعدائهم للصهيونية، لا في غيتوات أوروبا الشرقية وروسيا فحسب، بل كذلك في فلسطين نفسها حيث كان استمر عبر العصور تواجد عدد ضئيل من اليهود ذوي الأصل الفلسطيني ممن سيأبون أصلاً الاعتراف بشرعية دولة اسرائيل الى أن سيحرز الجيش الاسرائيلي نصره في عام ١٩٦٧.

دعم البروتستانتية:

لم يكن هناك إذن، في داخل الجاليات اليهودية بالذات، تحبيذ للمشروع الصهيوني في البداية. وقد كان أول من فكر بصورة جادة بتجمع يهودي في فلسطين هم بعض الساسة والدبلوماسيين غير اليهود، ولم يكن لهم من هدف من وراء ذلك سوى خدمة نفوذهم ومآربهم. وذلك يصدق، على ما يبدو، على مشاريع نابليون الشرقية، وان يكن هذا الاخير قد أناط أمله

اكثر بالاسلام(١). وذلك سيكون أيضاً شأن أحد قناصل الانكليز ـ وكان يخدم في بيروت ـ عندما أقلقه في عام ١٨٤٤ تعاظم نفوذ فرنسا في لبنان من خلال الطائفة المارونية، فاقترح على حكومته العمل على تسفير يهود انكلترا الى فلسطين ليضحوا فيها زبائن مرتبطين بالمصالح الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية. وقد كنا رأينا كيف استخدم وايزمان هذه الحجة إياها ليحامي عن القضية الصهيونية لدى اللورد بلفور، مع أن هذه الحجة لم تفلح إطلاقاً في إثارة اهتمام دزرائيلي، رئيس وزراء انكلترا اليهودي الديانة، الذي كان له دور كبير في تعزيز أسس الامبريالية البريطانية.

وانما في عام ١٨٩٧ فحسب ستتوصل الحركة الصهيونية الى تأسيس نفسها رسمياً في مؤتمر مدينة بال بقيادة هرتزل، منظّر الدولة اليهودية. بيد ان الحركة ستبقى هامشية بين الجاليات اليهودية، ولاسيما ان الايديولوجيا الماركسية ـ فضلاً عن كل المعارضات والتحفظات التي تقدمت الاشارة اليها ـ كانت تجذب أعداداً متزايدة من الشخصيات اليهودية التي رأت في الاشتراكية الثورية الوسيلة الأضمن لتحرر اليهود النهائي واندماجهم في مجتمع جديد.

وفي نهاية المطاف فإن تدين اللورد بلفور العميق ـ وكان كما رأينا وزير للشؤون الخارجية البريطانية في إبان الحرب العالمية الأولى ومؤتمر باريس ـ هو ما سيفسح في المجال امام بزوغ الصهيونية على الصعيد الدولي. فهذا البروتستانتي المتأجج الايمان، المشغوف بالتوراة مثله مثل كل بروتستانتي صالح، ما كان له ألا يعير أذناً صاغية لالتماس أبناء صهيون، ولاسيما ان العقائد البروتستانتية بصدد الآخرة كانت ترى في تجمع اليهود المشتتين في العالم فوق أرض فلسطين بشارة بالافتداء النهائي للانسان عن طريق رجوع المسيح الى الارض. ولسوف يقنع اللورد بلفور في عام ١٩١٧ رئيس الوزراء البريطاني بالسماح له بكتابة الرسالة المشهورة الى اللورد روتشيلد، تلك الرسالة التي تولى وايزمان وموظفو وزارة الخارجية إعداد نصها. وهو الذي سيدافع بعناد في مؤتمر الصلح في باريس عن إدراج المطالب الصهيونية في معاهدة سيفر، ثم في صك الانتداب الذي ستمنحه عصبة الامم لانكلترا على فلسطين.

ولولا اللاهوت البروتستانتي ـ بالاضافة الى الايديولوجيا القومية لاوروبا ـ لما كان امكن قط للحركة الصهيونية ان تلقى أي تأييد لمشروع ما كان يحظى حتى بموافقة الغالبية الكبرى من اليهود أنفسهم، وإن لأسباب متباينة بله متعارضة. وهذا التأييد من جانب البروتستانتية سيتجدد مرة ثانية عندما ستتزعم الولايات المتحدة الاميركية العالم الحر في

---

(١) انظر بهذا الخصوص العدد التاسع من مجلة **كونتراس** KOUNTRASS، وهي مجلة شهرية للفكر اليهودي وللاعلام تصدر في القدس (آذار ـ نيسان ١٩٨٨). وبصدد مطامح نابليون الاسلامية انظر ك. شرفيس: **بونابرت والاسلام، طبقاً للوثائق الفرنسية والعربي** BONAPARTE ET L'ISLAM, D'APRES LES DOCUMENTS FRANCAIS ET ARABES، منشورات أ. بيرون، باريس ١٩١٤. وبصورة أعم يمكن الرجوع الى كتاب لطف الله سليمان: **من اجل تاريخ دنيوي لفلسطين** POUR UNE HISTOIRE PROFANE DE LA PALESTINE، منشورات لاديكوفيرت، باريس ١٩٨٩.

عام ١٩٤٥ وستضع كل وزنها لتمكين دولة اسرائيل من القيام عام ١٩٤٨ ولتكريسها على الصعيد الدولي. وبالفعل، إن الادارة السياسية الاميركية ليست مشبعة بالافكار القومية الاوروبية الكبرى فحسب، بل كذلك بالعقيدة البروتستانتية في ثقافتها العميقة وفي إيمانها الديني.

ان فظائع المذبحة الكبرى ومأساة السفينة إكسودوس الحاملة على متنها الى «ارض الميعاد» اليهود الناجين من معسكرات الموت، والتي سعت السلطات الانكليزية في فلسطين الى منعها من الرسو بسبب تزايد المعارضة من جانب العرب الفلسطينيين: كل ذلك خلق حركة تعاطف عارمة في كل الغرب الليبرالي مع «القضية» اليهودية. لكن، وبصرف النظر عن هذه الأحداث الفاعلة في اعماق الثقافة الاوروبية، وبالتالي في رؤية العالم التي تنظمها منذ عصر النهضة، فإن رجوع اليهود الى فلسطين هو **إنجاز** للنظام القومي للعالم، «كمال» العمل البروميثيوسي لأوروبا المسماة بأوروبا «الانوار»: العمل الرامي الى إعادة بناء العالم القديم، **والعودة الى الجذور**، وتجميد التاريخ في «وهم» فحواه أن الامم وجدت على الدوام في التاريخ في خصوصية ثابتة.

فإذا كانت اليونان أو روما القديمتان تقدمان نموذج المواطن والدولة، أنما كانت اسرائيل اولى الامم، النموذج الذي أسس **العهد**، عقد المجتمع، وجعله في أساس كل أمة حديثة؟ ان اوروبا القارية تنزع الى أن تتناسى عطاءات الفكر الانكليزي ومساهماته في الثقافة الاوروبية التي تهيمن عليها بصورة شبه حصرية التقاليد الثورية الفرنسية وفلسفة القرن التاسع عشر الالمانية. والحال أن الثورة الانكليزية في القرن السابع عشر، مثلها مثل الحركة الفلسفية الاوروبية التي تولدت عنها، تتخذان مرجعاً لهما الممارسات السياسية كما يعرضها العهد القديم. والثورة الانكليزية هي بنت الاصلاح الديني، وبالتالي بنت تجديد العهد القديم الذي كانت كاثوليكية الحكم المطلق قد أعلنت عن تقادمه بحكم «تحقق» الشريعة الموسوية القديمة مع مجيء المسيح المخلص. وحسبنا ان نقرأ هوبز، الذي كان تأثيره حاسماً في نشوء التصورات الحديثة للدولة، لندرك المرجعية المركزية التي كان يمثلها النموذج التوراتي للعهد في تكوين «شعب ـ أمة»، وفي نشوء العقد الاجتماعي الأثير للغاية عند روسو ـ وهكذا فقد خصص هوبز الباب الثالث بتمامه من كتابه **في المواطن** DE CIVE لمسألة الدين. وقد استخلص فيه هوبز شرعية القانون الطبيعي من عهد الله مع ابراهيم، ثم مع اسحق ويعقوب وموسى.

الخلاصية والقومية والعنصرية:

ان شواهد هوبز التوراتية تأخذ كامل دلالتها عندما تربط بالتصورات المسيحانية والخلاصية للقوميات الاوروبية الكلاسيكية التي أضفت صفة من الشروعية على أشكال الامبريالية الاكثر وحشية. ومنها على سبيل المثال الآية ٨/٧ من سفر التكوين:

«سأقيم عهدي بيني وبينك، وبين ذريتك من بعدك، كل في جيله، ليكون حلفاً دائماً؛ حتى أكون أنا هو الرب لك ولذريتك من بعدك. وسأعطيك، ولذريتك من بعدك، البلاد التي تقطن فيها كغريب، أي كل بلاد كنعان، لتكون لك ملكاً دائماً؛ ولأكون لهم الرب»(١).

ان هذه الآية تبرر أتم التبرير الفتح كعمل حضاري، وهي فكرة توضحها خير إيضاح الآية ١٨/٨ من السفر نفسه:

«لتكن فيه [ابراهيم] مباركة جميع امم الأرض؛ فأنا به عارف، فلتكن له الإمرة على أولاده، وعلى بيته من بعدك، وليلزموا طريق الرب، وليفعلوا ما هو عدل وحق»(٢).

وينشىء سفر الخروج فكرة «الأمة المقدسة» التي باسمها وباسم «ما هو عدل وحق» ستضرم جميع النزعات القومية الاوروبية نار الحربين العالميتين في القرن العشرين. ولنستشهد هنا أيضاً بهوبز:

«بعدئذ، وبعد أن بات الشعب، لا حراً للغاية فحسب، بل شديد العداء أيضاً لكل استعباد بشري، بسبب طراوة ذكرى أسره في مملكة مصر، ولما توقف في الصحراء المحاذية لجبل سيناء، جرى اقتراح ذلك العهد القديم على الجماعة بأسرها كيما يتجدد في ذلك الشكل» (الخروج، ١٩/٥). «الآن إذن، إذا ما أطعتم عن علم ودراية صوتي وحفظتم عهدي (أي ذاك الذي أبرمته مع ابراهيم وإسحق ويعقوب)، فستكونون من بين جميع الشعوب جوهرتي الأثمن، حتى بعد أن تمسي الارض كلها ملك يميني؛ وستكونون لي مملكة من مقدمي القرابين، أمة مقدسة. وقد أوردت الآية ٨ ما رد به الشعب بإجماع الرأي. سنفعل كل ما قاله الرب»(٣).

الامم المقدسة، أمم الرب، ذلك ما يبينه أحسن بيان كتاب صادر حديثاً يشرِّح بالنسبة الى فرنسا الاسطورة القومية، من خلال تحليل الكتب الجامعة في تاريخ فرنسا، ولاسيما كتب ميشليه وارنست لافيس. فدين فرنسا هو الوجود اللامخلوق: هذا ما توضحه على نحو يسترعي الانتباه حقاً سوزان سيترون من خلال الشواهد التي تقبسها من ذينك المؤلِّفين اللذين لا يمكن أن يحوم ظل من شك حول ترجيع أصداء القومية التوراتية في كتاباتهما؛ أصداء من العهد القديم ومن العهد الجديد على حد سواء، وهو أمر لا يدعو للعجب متى ما تذكرنا ان فرنسا كاثوليكية بجماعها وأنها كانت على مدى قرون عديدة بنت الكنيسة البكر. ومن هذا القبيل المقطع التالي من كتاب ميشليه، «**الشعب**»:

«لقد رأى الوطن... فهذا الإله، اللامنظور في وحدانيته السامية، منظور في أعضائه وفي كبريات الأعمال التي توضَّعت فيها الحياة القومية. انه فعلاً لشخص حيّ الذي يلمسه هذا الطفل ويحسه من كل الجهات. انه لا يستطيع ان يقبله، ولكنه هو يقبله، يدفئه بروحه الكبيرة المبثوثة في الجموع، ويكلمه بلسان أنصابه وآثاره... انه لشيء جميل ان يكون في قدرة السويسري ان

(١) نقلاً عن توماس هوبز: **في المواطن أو في أصول السياسة**، الترجمة الفرنسية، منشورات سيراي، باريس ١٩٨١، ص٢٩٧.

(٢) نقلاً عن هوبز، المصدر نفسه، ص٢٩٩. (٣) المصدر نفسه، ص٣٠١.

يتأمل بنظرة كانتونه، وأن يعانق من شاهق جبال ألبه البلد الحبيب، وأن يحمل معه صورته. ولكنه لشيء عظيم حقاً بالنسبة الى الفرنسي ان يكون أمامه هنا كل ذلك الوطن الماجد والخالد المتجمع في نقطة واحدة، تلتئم عندها الأزمنة كافة والامكنة قاطبة، وأن يتتبع من حمامات قيصر الى كولون واللوفر والشان دي مارس، ومن قوس النصر الى ساحة الكونكورد، تاريخ فرنسا والعالم»(١).

ومما يسترعي الانتباه في هذا الشاهد المعارضة بين الوطنية المحلية السويسرية الصغيرة وبين العظمة الكونية والازلية للوطنية الفرنسية، وهي معارضة لا تضيء بكامل ألقها إلا مع تتمة الشاهد التالية: «لقد قوضت بنفسي أركان تلك الديانة الاخرى: الحلم الانساني للفلسفة التي تعتقد بأنها تنقذ الفرد بهدم المواطن ونفي الامم وإنكار الوطن. فالوطن، وطني، هو وحده الذي يمكن ان ينقذ العالم»(٢). وواضح هنا اننا امام تحريض على الامتناع عن الحلم بحقوق حقيقية للانسان منفصلة عن الحقوق الدولانية ـ القومية، بل الامتناع عن الحلم بسلم دائم بين الأمم، على نحو ما فعل كانط أو ولسون.

اننا سنوفر على القارىء مشقة إيراد الشواهد المذهلة التي تقبسها س. سيترون من كتب لافيس لتدريس التاريخ، ونقول انها مذهلة بسبب سذاجتها المعادية للديموقراطية، وخلوها من كل تأمل أخلاقي أو انساني حول الحروب التي خاضتها فرنسا في تاريخها والتي «لا تُقيَّم إلا بمعيار الأرباح أو الخسائر»(٣).

على أنه لا غنى لنا عن التوقف هنا عند ضربين من شواهد لافيس لنبين كيف أمكن لتواريخ دولة اسرائيل ان تشطب من جهة أولى على ألفي سنة من التاريخ بدون ان يزعج ذلك العقلانية «القومية» للثقافة الاوروبية، وأن تبرر من الجهة الثانية، بلا ادنى صعوبة، زرع الدولة بالغزو العسكري المحض، في الوقت الذي كان فيه ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٤ يعيد علناً ورسمياً توكيد المبادىء الولسونية ويحرِّم بصورة رسمية وقاطعة الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ان الضرب الأول من شواهد لافيس يؤسس اسطورة الأصل الغالي للفرنسيين قاطبة: «كانت بلادنا فيما غبر تسمى غاليا، وكان سكانها يسمون الغاليين»(٤)، أو كذلك: «كانت فرنسا قبل ألفي سنة تسمى غاليا»(٥). وبناء عليه، واذا كانت فرنسا في ديمومتها التاريخية تسمى قبل

(١) نقلاً عن س. سيترون: **الاسطورة القومية نحو اعادة نظر في تاريخ فرنسا** LE MYTHE NATIONAL. L'HISTOIRE DE FRANCE EN QUESTION ، المنشورات العمالية، باريس ١٩٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٤) إ. لافيس: **تاريخ فرنسا. دروس للمرحلة الابتدائية** HISTOIRE DE LA FRANCE COURS ELEMENTAIRES ، منشورات أ. كولان، باريس ١٩٣١، ص١، نقلاً عن س. سيترون، مصدر آنف الذكر، ص٣٠.

(٥) إ. لافيس: **تاريخ فرنسا. دروس للمرحلة المتوسطة** HISTOIRE DE LA FRANCE. COURS MOYEN . منشورات أ. كولان، باريس ١٩٢٤، ص٥، نقلاً عن س. سيترون، مصدر آنف الذكر، ص٣٠.

ألفي سنة غاليا، أفليس من الطبيعي ان تكون اسرائيل، في ديمومتها التاريخية، قد سميت قبل ثلاثة آلاف سنة بلاد كنعان؟ وتتحدث س. سيترون بعد ذلك عن سر تغيير اسم غاليا الى فرنسا، وعن كل مشكلة القبائل الفرنجية الجرمانية التي غزت غاليا ـ وهو أمر لا يعيره لافيس بالاً مثلما لا يعير مؤرخو دولة اسرائيل وجميع المعجبين بها بالاً لواقع أن الفلستينيين، وهو الاسم الذي جاء منه اسم الفلسطينيين الحالي، كانوا يؤلفون السكان الرئيسيين لفلسطين في العهد ما قبل الروماني. وعليه، فلن يدهشنا ان يكون هذا الاقليم من أقاليم الامبراطورية العثمانية قد احتفظ على الصعيد الدولي بذلك الاسم القديم حتى عام ١٩٤٨، تاريخ قيام دولة اسرائيل.

أما الضرب الثاني من شواهد لافيس فيتصل بالاستيلاء الشرعي على الاراضي من قبل ملوك فرنسا. يقول الوجيز التدريسي في **تاريخ فرنسا** للحلقة الاعدادية بقلم لافيس عام ١٩٢٤: «إن ملوك فرنسا، بجمعهم على هذا النحو الامصار التي كانت ملكاً لكبار مقطعيهم، قد خلقوا فرنسا. وقد كان صنيعهم شبيه صنيع الملاك الذين يشترون حقلاً ثم آخر، ثم آخر، فيستكملون دائرة ملكيتهم»(١).

اننا عندما نقرأ مثل هذا التبسيط الساذج، الذي يشف تماماً عن روح العصر، نستطيع ان نفهم ان يكون تراءى للاسرائيليين بدورهم أنهم لا يأتون إمراً اذا ما اشتروا الاراضي من «مقطعيها»، الاقطاعيين العرب الفلسطينيين، وان الرفض العنيد من جانب الفلاحين المحليين الأميين مغادرة الاراضي التي ما عادت ملكيتها تعود الى السادة أنفسهم لا بد ان يستتبع إجلاءهم المشروع عنها بقوة السلاح. وهذا ما سيراه على نحو لا يخلو من فجاجة، على كل حال، ستالين «الأب الصغير للشعوب» الذي سيسلح ميليشيات الإرغون والهاغانا ذات التطلعات الاشتراكية والجماعية بأسلحة تشيكوسلوفاكية لمساعدتها على الانتصار على الاقطاعيين العرب الرجعيين، أزلام الامبريالية البريطانية. وهكذا سترى اسرائيل النور سنة ١٩٤٨ ـ ويا للمعجزة! ـ في واحدة من اللحظات النادرة التي سيعود فيها الى الالتئام العالم الثنائي القطب للحرب الباردة. وبالفعل، سيتم الاعتراف بوجودها بقدر متماثل من الحماسة من قبل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، حتى وان كانت ستصبح من جديد خلال وقت قصير موضوعاً لخلافات خطرة أدت في عام ١٩٧٣ الى إعلان حالة الانذار النووي.

ومع ذلك فإن بن غوريون، الوجه الاسطوري لتلك السنوات التأسيسية الحرجة، هو وحده من سيصاب بخيبة أمل. ولسوف يؤكد بصورة جادة كل الجد، وليس إطلاقاً على سبيل النكتة، ان قرارات منظمة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ قد حرمت اسرائيل من نصف أراضيها التاريخية. ويأخذ بوجهة النظر هذه اليوم إسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي، الذي يريد، رغماً عن كل العقبات، أن يحتفظ بالضفة الغربية وقطاع غزة، اليهودية والسامرة التوراتيين، مؤكداً بذلك انتماءه بخط مستقيم الى الاورثوذكسية القومية

(١) نقلاً عن المصدر نفسه، ص٣٤.

الصهيونية؛ وان يكن زعيماً لتجمع الليكود، فهو بذلك انما يتابع أيضاً «العمالي» بن غوريون.

وهكذا، وسواء أتعلق الأمر بفرنسا ام باسرائيل، فإننا نجد أنفسنا قبالة أمم ازلية لا مخلوقة ـ اللهم إلا في الميتولوجيا الدينية ـ وأما أراضٍ مقدسة وحدود طبيعية ذات سكان «متجانسين»، ما أمكن لغير شذوذ التاريخ العرضي أن يحرم منها بصورة مؤقتة الامم التي دخلت في عهد مع الله الذي اختار، بإرادته التي لا يسبر لها غور، شعوباً وأعراقاً بعينها لتهدي الانسانية الى سواء السبيل

اسرائيل، إنجاز الحداثة الاوروبية:

ليس الشعور بالذنب والندم على ما اقترفته اللاسامية الاوروبية من مجازر وحشية هو ما يعلل إذن، في رأينا ـ ولنا الى ذلك عودة ـ الدعم المكثف الذي تحظى به اسرائيل في الغرب والشرعية الناصعة البياض التي يحاط بها وجودها في مواجهة المطالب العربية المحقة. وانما ما يعلل ذلك الإنجاز الكامل للفكرة المؤسِّسة للنزعة الخلاصية القومية التي صاغت معالم اوروبا القوميات منذ عصر النهضة. الأمة الازلية والسابقة الوجود على كل شيء: ففي الحين الذي كانت فيه الدول ـ الامم الاوروبية قد ألهبت العالم بحربين كونيتين أجبرتاها على الخروج من اللعبة وارغمتاها على اعتناق النزعة السلمية في ظل القدرة الاميركية، سطع في سماء الوجود بالنسبة إلى العقل الأوروبي نجم «الأمة الاكثر عدلاً ونبلاً وأصالةً»: اسرائيل. وكان كل شيء في أعماق الثقافة الأوروبية، المركبة من مزيج من عناصر متباينة، يحملها على اتخاذ موقف الاعجاب أو التأييد الصاخب أو ـ في أدنى الاحوال ـ الصمت على انتهاك حق السكان المحليين. محض انتهاك للحقوق الفردية، لا للحقوق القومية النبيلة، كما كان أوضح لنا الدكتور يال منذ عام ١٩١٩.

ثقافة مركبة من عناصر متباينة، إذ ما من شيء يحيط اللثام عن التباسات الفكرة القومية الأوروبية مثل هذا التوغل المفاجىء الذي قمنا به في مجال التاريخ المقدس لكل من فرنسا وإسرائيل، أو في مجال أسس الحرية، أي الحلف الاجتماعي الذي أرجع هوبز مثاله الأول الى حلف الله مع ابراهيم. فثمة «**شعوب**» مختارة مهيأة لتكون «أعراقاً» إلهية أو «**أجناساً**» عليا قبل أن تحطها أو تذلها «أقدار» التاريخ. وذلك هو حال «العرق اليهودي»، وإن يكن هذا التعبير هو عينه الذي أطلق لردح طويل من الزمن على **اليهود** تحقيراً لهم، بعد أن كان المسيحيون قد احتكروا لأنفسهم نبل هذا اللقب من خلال نداءات **القديس بطرس**، مؤسس الكنيسة الرسولية: «أيها المسيحيون، إنكم لعرق مختار، كهنوت ملكي، **أمة مقدسة**، شعب جبله الله، لتبشروا بكلام من دعاكم من الظلمات الى نور باهر»(١).

وحتى نهاية العصر الوسيط كانت لفظة «العرق» تؤلف مفردة من مفردات اللغة الرائجة

(١) اعمال الرسال، ١، ٢، ٩.

للإشارة بتثمين الى المسيحيين، وبتبخيس الى اليهود أو المسلمين. وعصر النهضة الأوروبي، بما عرف عنه من فضول علمي وبحث فيلولوجي، هو الذي اقام المقابلة بين اللغات السامية واللغات الهند ـ أوروبية، وهو الذي سيتيح في زمن لاحق للألمان التائقين الى الوحدة القومية أن يكتشفوا أنفسهم آريين، وبالتالي عرقاً متفوقاً. وعلى كل حال لم يكن الفرنسيون متخلفين عن الألمان في هذا المجال، بل انهم هم الذين شقوا لهم الطريق: فلقد تغنى رينان وغوبينو بالعرق بعد ان كان ميشليه اكتشف فيه صورته عن الشعب. وتبين س. سيترون، التي سنعود الى الاستشهاد بها هنا أيضاً، كم كان للأخوين أميديه وأوغستان تييري، اللذين أخذا على عاتقهما وصف صفات «العرق» الغالي، من تأثير على كتابات كبير شعراء الأمة الفرنسية، ميشليه:

«في عام ١٨٢٨ أصدر أميديه تييري **تاريخ الغاليين**، منذ أقدم العصور الى يوم خضوع غاليا التام للسيطرة الرومانية، وقد تكررت طبعات هذا الكتاب حتى بلغت العشر في عام ١٨٧٧. ويبني أميديه، مثله مثل شقيقه أوغستان، التاريخ على **فكرة العرق**، مفتاح المصير الانساني. يقول في مقدمته: «إن هدف هذا الكتاب وضع التاريخ السردي للغاليين في حالة تساوق وانسجام مع التقدم الحديث للنقد التاريخي، والسعي بقدر الامكان، في رسم الأحداث، الى إحياء ما للعرق في بنيانه العام، وفي تقسيماته، من تلاوين خاصة وسمات مميزة».

«وتحمل فاتحة الكتاب هذا التوكيد: «مهما أوغلنا بعيداً في تاريخ الغرب نجد عرق الغاليين يحتل المنطقة القارية الواقعة بين الراين والبيرنه».

«إن أصل الغاليين ليس من أوروبا، **بل من آسيا**، وينقسم الدم الغالي الى فرعين: الغال في الشرق والجنوب، والكمري في الغرب والشمال. وهذا «الانقسام للأسرة الغالية الى عرقين» أساسي لتفسير الأحداث. ففي وقت كان يسود فيه تصور بيولوجي للانتروبولوجيا، يحرص اميديه تييري على **وصف الغاليين جسمانياً**: فهم أقوياء، طوال القامة، تضرب بشرتهم الى البياض، وعيونهم الى الزرقة، وشعرهم الكث الى الشقرة أو الى لون الكستناء. وكانوا مولعين بالزينة الجذابة الألوان. وقد عرفوا بسجايا خاصة تميزهم عن غيرهم من «الأسر»: البسالة، الاندفاع، الذكاء، وكذلك حب التنقل، والنفور من الانضباط والنظام، والشقاق الدائم؛ فالقوالب كما نرى جاهزة.

«ولقد تضمن الكتاب، بالنسبة الى الفرنسيين إضاءة جديدة بخصوص انتمائهم **الاثني**» (١).

ومن جهته يشرح مكسيم رودنسون بنباهة وذكاء ما يسميه بـ «اللاسامية الايديولوجية» لدى رينان. ففي معرض تحليله نص محاضرة شهيرة لرينان عام ١٨٨٣ حول «الإسلام والعلم» ـ وهي محاضرة كان ندد فيها الفيلسوف الفرنسي بـ «عدم الأهلية الفكرية للأعراق التي تستمد من هذا الدين وحده **ثقافتها وتربيتها**» ـ كتب رودنسون يقول:

(١) س. سيترون، مصدر آنف الذكر، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

«يمكن للمرء أن يتساءل عما دفع رينان الى أفكار كتلك، فمن الواضح أنها ترتبط بلاسامية ايديولوجية كانت موضوعتها دارجة في عقلانية القرن التاسع عشر. فطبقاً لأفكار كانت شائعة على سعة عصرئذ، كان التيار العقلاني في تاريخ الفكر يرتبط، إجمالاً، بالهلينية. وترتبط هذه الدعوى بدورها بتفسير عرقي للتاريخ كان دارجاً آنئذ. فالساميون، الذين طبعوا بطابعهم المسيحية الأولى وما سواها، كانوا يمثلون احتقار الفنون والفكر الحر، والتصلب العقائدي، والايمان التبسيطي. كذلك فإن رينان يحدثنا عن البربر والترك على أنهما «عرقان ثقيلان، فظان بلا رهافة فكر». وهناك بالمقابل الآريون الذين يتميزون بتطور الفن والفكر العقلي الحر والذهن الميتافيزيقي. وذلك يصدق على الأغريق والهنود والفرس»(١).

تختفي إذن، خلف الفكرة القومية الأوروبية، ميتولوجيا الأعراق والتفاوتات فيما بينها، ولاسيما أن لفظ الأمة كان يقصد به، طبقاً لأصله اللاتيني (NATIO ولادة)، ولردح طويل من الزمن، تسمية الخصوصيات الأقليمية أو الجمعية (البورغينيونية، البيكاردية، النورماندية، البوهيمية، المقدونية، الخ) قبل أن يتخذ معناه التفخيمي بدفع مزدوج من تطور المعارف الفيلولوجية وانحرافاتها الى ميتولوجيات عنصرية من جهة أولى، ومن تطور الدولة ـ الأمة الفرنسية ـ الهيغلية، الضامنة لأحادية خط التاريخ وجبريته، وبالتالي، وفي التحليل الأخير، لثباته. ولننوه بأن لفظ الأمة قد أطلق أيضاً، ولأمد طويل من الزمن، على جماعات طائفية، بالمعنى الديني للكلمة: فعلاوة على «الأمة» اليهودية كان يطيب للناس في البلدان الكاثوليكية أن يتكلموا عن «الأمة» البروتستانتية، وعن «الأمة» الرومية بمعنى الأمة التي تنتمي الى الكنيسة البيزنطية الأورثوذكسية، وعن «الأمة» القبطية في مصر، أو حتى عن «الأمة» المارونية أو «الأمة» الدرزية في لبنان. ويزخر كل الأدب الأوروبي حول وصف الشرق بأشباه تلك التعابير التي تحول معنى الأمة الى ما تعنيه كلمة «الملة» في القاموس العربي أو التركي، وهي كلمة تشير الى الفرقة أو الجماعة الدينية التي لا تنتمي الى «الأمة» الاسلامية.

لقد كان رفع مفهوم الأمة من مضمونه التقليدي الاقليمي أو الديني الى مضمونه البروميثيوسي بمعنى القومية «العليا» الحاملة لرسالة كونية، ولو بواسطة الحرب والقهر، يقتضي إذن توسيعاً لمعنى الأمة الى مفهوم أرحب وأشمل، وأصلح بالتالي ليكون موضوعاً لتراتبية هرمية شبه علمية. وذلك هو الدور الذي سيضطلع به مفهوم العرق البعيد غاية البعد عن الدقة والتحديد. وعلى هذا النحو فإن أوروبا الأمم، بإنجازها «ثورتها» الكاملة بعودتها الميتولوجية الى العصر اليوناني التأسيسي القديم، انغلقت على نفسها دون النزعة الأنسية الكبيرة لبعض تقاليدها، فقسمت العالم الى «شعوب متحضرة» والى شعوب همجية أو بدائية أو متأخرة. ومنذ ذلك اليوم فصاعداً سيزدهر ذلك العلم المسمى بالأثنولوجيا، وهو عبارة عن جملة من طرائق الملاحظة للخصوصيات الاقليمية في دائرة «الحضارة»، وفي خارج هذه الدائرة،

(١) م. رودنسون: **الماركسية والعالم الاسلامي** MARXISME ET MONDE MUSULMAN، منشورات لوسوي، باريس ١٩٧٢، ص٩٨.

لخصوصيات السكان الذين بقوا على هامش التاريخ، نعني التاريخ الوحيد الممكن تصوره: تاريخ أوروبا.

ولسوف تصبح حضارة أوروبا هي الحضارة اليهودية ـ المسيحية، ولسوف تجاوز النزعة القومية الأوروبية نفسها الى نزعة قومية «غربية» مطابقة لمنطق العالم الثنائي القطب الذي انبثق عن حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، وذلك حالما ستحقق «النزعة القومية» اليهودية نفسها طبقاً لأماني موشيه هس عام ١٨٦٢، وبمقتضى معايير الحداثة الأوروبية. ومما سيسهل هذا التحقيق أن تراث البروتستانتية، الأوروبية ـ ودوره أساسي في تكوين الحداثة العلمانية والدولانية والقومية ـ يستمد نسغه من كتاب العهد القديم. والنازية هي التي سوف تسرّع على النحو الأكثر فظاظة ومأساوية زوال الغيتوات الحضرية من مدن أوروبا الكبيرة، تلك الغيتوات التي كانت صهيونية القرن التاسع عشر قد حلمت بإزالتها عبر الخلاص عن طريق محاولة إنشاء أمة. هكذا تكون الحداثة الحضرية الأوروبية قد تمت، وتكون الغيتوات، الإرث المربك الموروث عن القرون الوسطى المسيحية. قد زالت أخيراً من الوجود من خلال المجزرة الجماعية الكبرى؛ ولسوف يشكل المهاجرون العرب أو الأتراك في العواصم الأوروبية الكبرى مذ ذاك فصاعداً الغيتوات الجديدة للبنى الحضرية الصناعية لأوروبا الحديثة. وإنما انهيار الأمبراطورية العثمانية هو الذي سمح لأوروبا بتحقيق ذلك النجاح «القومي» الوحيد في أرض غير أوروبية، في قلب أرض الاسلام «المغتصبة» من الأصول التأسيسية البروتستانتية للحداثة، أي التوراة....

١٤

نشوء الدولة الوهابية: انتصار الصحراء على المدينة

لنعد أدراجنا الى «أرض الإسلام» التي كانت أسمعتنا نشازاً في المصطلح وتشويشاً في مضمون المفاهيم الأساسية للتحليل. وكنا، في معرض كلامنا عن صعود الحركة الوهابية في القرن العشرين وما تمخضت عنه، مثلها مثل الصهيونية، من بزوغ كيان جديد في المشرق العربي، المملكة العربية السعودية، قد اكتشفنا أن أولئك الحراس الجدد لمكة، الممارسين لشعائر الاسلام في شكلها الأكثر تشدداً، يصرحون أنهم، في هويتهم السياسية الاجتماعية، مملكة عربية، بدون أي إشارة إلى الاسلام. والأعجب من ذلك بعد أن الرياض، وهي بلدة صغيرة مفتوحة لجميع الرياح في قلب صحراء نجد، هي التي اختيرت عاصمة لمملكتهم، وليس، كما كان يمكن أن يُتوقع منطقياً، مكة التي ولد فيها النبي محمد والتي توجد فيها الكعبة، أو المدينة التي كانت قامت فيها الدولة الاسلامية الأولى التي لم تعمر طويلاً. ومثل هذه المفارقة تسم بميسمها أيضاً، وإن في الاتجاه المعاكس، واقعة مولد دولة اسرائيل على أيدي قوى الحركة الصهيونية ذات المنزع الاشتراكي والعلماني، بله الملحد، التي أنشأت مع ذلك دولة مؤسسة على انتماء مواطنيها الحصري وشبه العرقي الى دين بعينه، والتي سمت تلك الدولة باسم «اسرائيل» وجعلت عاصمتها «الأزلية» منذ عام ١٩٦٧ القدس التي أعيد توحيدها بالقوة الغاشمة تحت سيادتها الحصرية. ومن منظور الرؤية الأوروبية للتاريخ فإن مفارقة بزوغ المملكة العربية السعودية تبدو مزدوجة: فعلاوة على أنها لم تختر مكة أو المدينة لتكون عاصمة لها ولم تطلق على نفسها صفة الاسلامية أو القرآنية أو المكية أو المدنية رغم أن أساس الدولة فيها هو الوهابية، فإن الإعلان عن مولد المملكة العربية الكبيرة لم يتم كما كان متوقعاً في سورية الموحدة، وعاصمتها دمشق الفيحاء، بل في الرياض، تلك البلدة الصحراوية التي كانت شبه مجهولة حتى ذلك الحين.

الأصول المتضادة للمملكة العربية السعودية

لقد تركنا أعضاء لجنة كينغ ـ كرين وهم يوصون الدول الحليفة بحرارة في تقريرهم بتلبية المطالب القومية العربية العادلة من خلال إنشاء مملكة في سورية الموحدة من ساحل البحر الأبيض المتوسط الى حدود بلاد الرافدين وتضم لبنان وفلسطين وعبر الأردن، علاوة

على سورية الحالية. وقد رشحوا ملكاً عليها فيصل المحبوب والمحترم من قبل السكان وابن الشريف حسين، كبير وجهاء شبه الجزيرة العربية الذي كان وعده الانكليز بتلك المملكة العربية لقاء انضمامه الى قضية الحلفاء ضد العثمانيين.

وعليه، فقد آن الأوان لنرى بأية عملية سحرية عجيبة توارت تلك المملكة العربية من الوجود، بعيد تأسيسها في دمشق سنة ١٩١٩، لتعاود ظهورها على نحو مباغت بعد مضي سبعة أعوام، وتحديداً في عام ١٩٢٦، في الرياض، لا على أيدي الهاشميين من أسلّاء النبي محمد الذين تنتسب اليهم أسرة أشراف مكة، بل على أيدي آل سعود الذين لا يملكون أن يحتجوا بمثل نبالة هذا الأصل على الصعيد الديني. والحق أن المشرق العربي كان يبدو وكأنه حافل بالمفاجآت في مستهل القرن العشرين الذي نحن بصدده؛ فكأننا في قلب بلاد علاء الدين وفانوسه السحري! ففلسطين، العربية منذ أربعة عشر قرناً، تغدو خلال عقود يسيرة دولة يهودية، هي دولة إسرائيل؛ والمملكة العربية التي كانت قيد البزوغ على نحو لا يقاوم فوق أنقاض الأمبراطورية العثمانية لتحقيق الصبوات القومية العربية، بالاعتماد على الركائز الحضرية الأكثر عراقة في العالم، تتلاشى في رمال شبه الجزيرة العربية لتعاود ظهورها في صورة بداوة منتصرة بعد بضع سنوات على بعد ٢٠٠٠ كيلومتر من دمشق.

ولا تقف المفارقات عند هذا الحد: فبلد الكيبوتزات الاشتراكية، بله الجماعية، الذي يدين بأسلحته، سنة ١٩٤٨، للاتحاد السوفياتي، يغدو خير حليف للغرب الليبرالي؛ كما أن المملكة السعودية التي لن تحلم، ولا سيما في عهد فيصل بن سعود (١٩٦٢ـ ١٩٧٤)، إلا بعودة القدس الى السيادة العربية ـ وهو حلم مستحيل لأن الأميركان أول من يعترض على تحقيقه ـ ستغدو هي أيضاً حليفاً وفياً للولايات المتحدة الاميركية. وقد بلغ من وفائها أنها رفضت إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، نظراً الى إلحادية موسكو والى مذهبها الجماعي، وهذا على الرغم من كل المساعدات التي ستقدمها الجمهورية السوفياتية لاحقاً للبلدان العربية في صراعها مع إسرائيل.

إن الأدبيات الأوروبية، وكذلك العربية، تلزم صمتاً مريباً حول مولد المملكة السعودية، كما حول تاريخها القصير ولكن الغني. آية ذلك أن هذا المولود الجديد يحرج جميع المنظّرين التقليديين للقومية في الغرب كما في الشرق. وليس من قبيل المصادفة أن يكون بينوا ـ ميشان، ذلك الكاتب الذي بدأ اسمه ينتسى اليوم ولكن الذي عرف في الماضي بتعاطفه مع الفاشية والذي وضع مجلدين حول تاريخ الجيش الألماني وثلاثة مجلدات حول انهيار فرنسا عام ١٩٤٠، هو وحده الذي اهتم في فرنسا بالظاهرة السعودية. فثلاثة من مؤلفاته تروي قصة تلك الأسرة التي تحولت الى سلالة مالكة مع مولد المملكة(١). وهي مؤلفات تنضح بالإعجاب

(١) **ابن سعود أو مولد مملكة** IBN SEOUD, OU LA NAISSANCE D'UN ROYAUME، منشورات ألبان ميشيل، باريس ١٩٥٥؛ **الملك سعود أو الشرق في ساعة التبديل** LE ROI SAOUD OU L'ORIENT A L'HEURE DES RELÈVES باريس ١٩٦٠؛ **فيصل ملك العرب، الرجل والعاهل، ومكانه في العالم (١٩٠٦ـ١٩٧٥)** FAYÇAL, ROI D'ARABIE, L'HOMME, LE SOUVERAIN, SA PLACE DANS LE MONDE (1906 1975)، ألبان ميشيل، ١٩٧٥. والى جانب هذه المؤلفات التقريظية، يجب أن نذكر كتابه المهم: **ربيع عربي** PRINTEMPS ARABE، ألبان ميشيل، ١٩٥٩، وكذلك ترجمته لحياة أتاتورك: **مصطفى كمال أو موت امبراطورية** MUSTAPHA KEMAL OU LA MORT D'UN EM-PIRE، ألبان ميشيل، باريس ١٩٥٤.

بالسجايا الحربية لتلك الفرقة الوهابية المعروفة باسم «الإخوان» الذين بنوا، رغماً عن كل معارضة السياسة الدولية ومكائدها، مملكة فوق رمال تلك المناطق الخالية من الحضارة ومن الكتل السكانية الحضرية والمدنية. ويحيي بينوا ـ ميشان من خلال السعوديين تاريخ الفتوحات الجرمانية لأوروبا الغالية والقوطية التي كانت أصابت قسطاً يسيراً من الحضارة في ظل الامبراطورية الرومانية الآيلة الى انحطاط. وهو يستخدم هنا ميتولوجيا الإسلام «البدائي»، إسلام الأصول، ليكون ديكوراً مكافئاً لديكور الأساطير الجرمانية الكبرى التي سيشيعها فاغنر بين الشعب. فـ«الإخوان» عدلاء للفالكيري، وابن سعود ند لسيغفريد، وستكون مهمته أن يعيد اكتشاف «سيف» الاسلام المدفون في الرمال.

على هذا النحو يكتب بينوا ـ ميشان، وهو يروي قصة اعتناق العلماء الوهابيين للرؤى التي يعزوها الى ابن سعود ـ وهو تطور لا يحدث إلا بفضل تدخل بطله ـ قائلاً:

«وعلى أثر انضمام عبد الرحمن الى مشاريع ابنه، قبل الفقهاء بالانضواء هم أيضاً تحت لوائها. وأضحت خطة الملك «خطة العلماء»، ولسوف يخلقون معاً ميليشيا مسلحة، في خدمة الله. وعلى منوال الكتائب الإسلامية الأولى، التي أنشأها النبي، سيشكل البدو، وقد تراصت صفوفهم تحت إمرة تنظيم جديد، فرقة «إخوان» عسكرية، أي اتحاداً أخوياً من المحاربين في سبيل الله»(١).

وقبل ذلك ببضع صفحات وصف لنا بينوا ـ ميشان أسلوب «استعمار» تلك الأراضي الصحراوية عن طريق توطين القبائل وتحضيرها حول الواحات، وبتأطير من «الإخوان»:

«لكن ابن سعود كان يعرف طباع أبناء جلدته، وكان يعلم أن خطته ستصطدم، بادىء ذي بدء، بتقاليد وعادات وأحكام مسبقة لها من العمر ألوف الأعوام، وما كان يسعه أن يتغلب عليها إلا بالاستعانة بعاطفة أقوى جذوراً: الحس الصوفي عند البدو ـ ومن ثم كان لا مناص من أن تكون تلك المستوطنات الزراعية والعسكرية **مستوطنات دينية** في الوقت نفسه. وعليه، كانت ستتألف من «إخوانيات» يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بحلف يمين، من قبيل تلك اليمين التي جعل عبد العزيز رفاقه يحلفونها في واحة نخيل جبرين. وعلى هذا النحو ستضحي المراكز بؤراً للولاء الوهابي الصرف، وستعرف باسم «ندوات المؤمنين»، ولكنهم مؤمنون مدعوون الى الكفاح، شاهري السلاح، في سبيل انتصار العقيدة الحقة»(٢).

وبضرب من الإلهام لا ريب فيه يضع الكاتب على لسان بطله الكلمات التالية: «كان ابن سعود يقول: اريد أن أعطي وجهة موحدة لغريزة العرب القتالية وأن أحملهم على اعتبار أنفسهم أعضاء في جماعة واحدة. ولسوف يتيح لهم ذلك إمكانيات للتفتح لا تخطر لهم في بال. وعمل كهذا سيكون طويلاً، أنا لا أماري في ذلك ولكنه سيكون قد تحقق بأكثر من نصفه عندما

(١) ابن سعود أو مولد مملكة، مصدر آنف الذكر، ص٢١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٨.

ستعتبر وحدات جيشي مستوطناتها الأصلية أوطاناً خضراً صغيرة في قلب الوطن الذهبي الكبير...» (١).

والحق اننا نقع ههنا أيضاً على تشابهات ظاهرية بين أساليب الاستيطان الصهيوني في فلسطين وبين طرائق تحضير البدو في شبه الجزيرة العربية. ولكن بينوا ـ ميشان يطلق عن خطأ اسم «الاستعمار» على الطريقة السعودية في توطيد ركائز السلطة الجديدة، إذ أن بدو شبه الجزيرة العربية ما فعلوا، تحت إمرة آل سعود، أكثر من أن بسطوا من جديد وجودهم فوق صحرائهم، خلافاً لواقع حال الاستعمار الصهيوني لفلسطين التي كانت من الأصل آهلة المدن والأرياف بالسكان.

تعميات علم الإسلاميات الفرنسي الجديد

إن رؤية الظاهرة السعودية كما يمكن استجلاؤها من كتابات بينوا ـ ميشان تبدو لنا مفيدة لأنها تكشف من البداية عن طبيعة التوتاليتارية السياسية ـ الدينية لتلك الحركة البدوية الكبرى التي ستقلب، مثلها مثل الصهيونية، رقعة شطرنج المشرق العربي وتخلق المسألة الشرقية الجديدة. إذ كيف للمرء ألا يرى في تلك «الإخوانيات» الوهابية منابع مباشرة لمختلف حركات «الإخوان المسلمين» التي ستظهر الى حيز الوجود بعد زهاء خمسة عشر عاماً في كل مكان من المشرق، ولا سيما في مصر حيث كان يقوم نظام ملكي دستوري تحت حماية إنكليزية شبه استعمارية؟ إن هؤلاء الإخوان المسلمين يُتخذون اليوم موضوعاً مجدداً للدراسات الإسلامية في فرنسا وفي بلدان اوروبية أخرى، بدون أن ترد جذور هذه الظاهرة عموماً الى أصولها التاريخية الحقيقية. وهذا يصدق بوجه خاص على الاسلاميات الفرنسية الجديدة، سواء أتمثلت بالوصف العام لحركات الإخوان المسلمين بقلم أوليفييه كاريه وميشيل سورا(٢)، أم بدراسة جيل كيبل للفرق الإسلامية في مصر(٣)، أم بدراسة اوليفيه كاريه عن سيد قطب، كبير منظّري تلك الحركات الاصولية(٤)، أم بدارسة برونو إتيين عن المشكلات السياسية ـ اللاهوتية للإسلام الجذري»(٥).

والأبعث على الدهشة هو صمت مراقبين آخرين أقل التزاماً بالاستشراق الإسلامي وأقل

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٢) أ. كاريه وج. ميشو: **الاخوان المسلمون** (١٩٢٨ـ ١٩٨٢) ـ LES FRERES MUSULMANS (1928 1982)، منشورات غاليمار باريس ١٩٨٣. وميشو هو الاسم القلمي للمأسوف عليه م. سورا.

(٣) **النبي والفرعون. الحركات الاسلامية في مصر المعاصرة** LE PROPHETE ET LE PHARAON. LES MOUVEMENTS ISLAMISTES DANS L'EGYPTE CONTEMPORAINE، منشورات لاديكوفيرت، باريس ١٩٨٤.

(٤) **الصوفية والسياسة. قراءة ثورية للقرآن بقلم سيد قطب، الأخ المسلم الجذري** MYSTIQUE ET POLITIQUE, LECTURE REVOLUTIONNAIRE DU CORAN PAR SAYYID QOTB, FRERE MUSULMAN RADICAL، منشورات سيرف، باريس ١٩٨٤.

(٥) **الاسلام الجذري** L'ISLAMISME RADICAL منشورات هاشيت، باريس ١٩٨٧.

افتتاناً بالإسلام. وهكذا نجد أن الملف الهام الذي أصدره عن «الإسلام في العالم»(١) واحد من خيرة الضليعين بشؤون العالم العربي المعاصر، ونعني بول بلطة BALTA، لا يتضمن سوى ثلاث إشارات عابرة لا تتعدى بضعة سطور من أصل ٣٨٠ صفحة. وتواجهنا الظاهرة نفسها في «**أبواب الشرق الأدنى المئة، التواريخ، الأرقام، الأسماء، الوقائع، النصوص**»(٢) بقلم ألان غريش ودومينيك فيدال، وأن تكن ثمة إشارة مقتضبة الى دور الاسلام السعودي في موالاة الأميركان بدءاً من الخمسينات، على نحو ما سنعرض له بالتفصيل في الفصل التالي. ولا ترد أي كلمة أيضاً في الدراسة البديعة لجاك طوبي التي سبق لنا الاستشهاد بها في القسم الثاني، **علي والأربعون لصاً**، التي تميط اللثام عن وجه الامبريالية بلا أي بهرج. كما لا ترد أي كلمة في العددين المهمين اللذين أصدرتهما مجلة «هيرودوت» عن «جغراسية الاسلام»(٣)، ولا كذلك أي كلمة في العددين الخاصين اللذين أصدرتهما مجلة «أسبري» التي يكتب فيها جميع اولئك الذين يفتنهم الاسلام والرجوع الى الدين في نهاية القرن العشرين هذه، وأولهما مخصص لـ«الخمينية والإسلامية والعالم الثالث»، وثانيهما لـ«الشرق الأوسط في الحرب»(٤).

وفي هذا العدد الأخير، الذي تفصح فيه عن نفسها آراء عجيبة ومغالطات أعجب، والذي تضمن بوجه خاص هجوماً عاماً على الأفكار العلمانية وتصديرها الى الاصقاع الاسلامية، لا نقع إلا على إشارة واحدة الى الوهابية، وفيها من الخلط ما لا نجد نظيراً له إلا في سذاجة الانتروبولوجيين غير المؤرخين على نحو ما ندد بها بروديل كما رأينا. فقد جاء فيه، بالفعل، إنه بين جملة «المشاريع السياسية الاسلامية» التي تحدد نفسها بالنسبة الى «الأمة» LA OUMMA (وهذا مصطلح استشراقي متعالم ستكون لنا اليه عودة)، ثمة «مشروع هو في آن معاً سني وقبلي، وينزع نحو العلمنة والبيروقراطية معاً» (كذا!)، و«النظام الوهابي» في العربية السعودية هو «الشكل الأقدم له لأنه الأقرب الى أصوله القبلية» (كذا). ويضيف مؤلف هذا المقال «العلمي»: «إن هذا المشروع ينتج، في أطواره الأكثر تقدماً، ولكن ليس بالضرورة الأكثر حداثة، إما أشكالاً «ذهانية» من العلمانية، كما الحال في ألبانيا أو تركيا، وإما بدائل من طوائف ـ امبراطورية COMMUNAUTES EMPIRES ملصوقة على دولة قومية قديمة كالنظام الناصري أو على دولة قومية لا تزال تبحث عن نفسها كالبعث» في المشرق العربي (كذا)(٥).

ان هذا الشاهد لبليغ الدلالة عن ضروب الخلط التي يقع فيها الاستشراق الجديد، وهو الاستشراق الذي يمكن أن ينضوي تحت لوائه نفر من المثقفين العرب أنفسهم ـ لا ننسى أن كاتب مقالنا مصري ـ الى حد لا نستطيع معه أن نمتنع عن سوقه لتأييد دعوانا. ولسوف

---

(١) ISLAM DANS LE MONDEL'، منشورات لاديكوفيرت وصحيفة لوموند، باريس ١٩٨٦.

(٢) LES CENT PORTES DU PROCHE ORIENT, LES DATES, LES CHIFFRES, LES NOMS, LES FAITS, LES TEXTES منشورات اوترون، باريس ١٩٨٦.

(٣) هيرودوت HEREDOTE، مجلة للجغرافية والجغراسية، منشورات لاديكوفيرت، العددان ٣٥ و٣٦، ١٩٨٤ـ ١٩٨٥.

(٤) **اسبري** ESPRIT، عدد كانون الثاني ١٩٨٠ وعدد أيار ـ حزيران ١٩٨٣.

(٥) عامر حلمي ابراهيم: «العلمانية والتدين والسياسات الاسلامية»، في «اسبري»، ايار حزيران ١٩٨٣.

تطالعنا أمثلة أخرى في تتمة استقصائنا. ويبقى أن نقول أنه لو قيض لمحمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر، أو قبله لملهمه ابن تيمية في القرن الرابع عشر، أن يشتبها، ولو مجرد اشتباه، في أن كتاباتهما يمكن أن تشجع يوماً على «العلمانية» و«البيروقراطية»، بله على أشكال «ذهانية» من الأولى، لكانا كبحا بلا أدنى ريب أصوليتهما الدينية المتطرفة كبحاً شديداً!

إن أسباب هذه التعميات المدهشة، من منظور الثقافة الأوروبية والأفكار القومية أو الديموقراطية ـ وهي تعميات لا ينجو منها أصلاً علماء الاجتماع والمؤرخون والاختصاصيون في العلوم الإنسانية في البلدان العربية ـ ستتكشف لنا تدريجياً ونحن نتابع رحلتنا مع الوهابية، ولا سيما من خلال التذكير ببعض المعطيات التاريخية السابقة التي من شأنها أن تبين على كل حال أن إنشاء المملكة السعودية لم يكن رهاناً أقل مخاطرة من رهان إنشاء دولة إسرائيل.

«التاريخ الخيالي» للوهابية

إن ظروفاً استثنائية وأحداثاً تاريخية خارقة للمألوف هي التي أتاحت للوهابية، كما للحركة الصهيونية، أن تشيد دولة لا تقل التباساً عن دولة اسرائيل في أسس هويتها ووجودها السياسي. ولكن لنؤكد هنا من جديد بمنتهى الوضوح، تداركاً لكل سوء فهم **على صعيد حقوق الأفراد** غير المؤسسة بعد في أمة والمنتهكة يومياً في فلسطين، أن البدو الذين اعتنقوا الوهابية بقوة سيوف آل سعود كانوا في موطنهم في شبه الجزيرة العربية منذ آلاف السنين؛ فهم لم يقدموا من جميع صحارى العالم ليتجمعوا في أرض موعودة، ولم يحملوا سكاناً آخرين على النزوح من أرضهم، بل كل ما فعلوه أنهم خاضوا بعض المعارك وخلعوا عن العرش أسرة من الأشراف كانت توكل إليها تقليدياً مهمة حراسة أماكن الاسلام المقدسة لحساب السلاطين العثمانيين.

وعلى كل حال، فإن الوهابية لم تر النور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك هو فرق آخر بينها وبين الصهيونية، بل في نهاية القرن الثامن عشر، إذ أن محمد عبد الوهاب ولد في نجد سنة ١٦٩٦، أي قبل قرن من إنزال نابليون بونابرت البحري في مصر. وعليه، فإن الوهابية لم تنبثق من صدام الأفكار الأوروبية لإسلام غافٍ في عصور الانحطاط في ظل الدولة العثمانية المحتضرة، ومن ثم فإنها لا تؤلف جزءاً من الحركة الكبيرة للإصلاح الإسلامي ولبعث الوعي بهوية جماعية عربية تخترق الشرق العربي كله حتى تخومه الغربية في الشمال الأفريقي على امتداد القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين؛ تلك الحركة التي تكافىء حركة البعث الإيطالي أو التنوير الألماني على صعيد المجتمعات الحضرية العربية في لحظة اقتحام الحداثة الأوروبية لها وفي ركابها «تشكيلتها» من الأفكار القومية والمبادىء الديموقراطية التي لا تصلح للتطبيق في نظرها إلا على «الأمم» الداخلة في دائرتها «الحضارية»، كما كنا رأينا في الفصل السابق.

تلكم هي الغلطة التي ستقترفها معظم تحليلات حركة الإصلاح الإسلامي بإدراجها الوهابية ضمن تظاهرات النهضة الثقافية العربية في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، تلك النهضة التي سنتصدى لوصفها بالتفصيل في الفصول التالية.

تلك الغلطة لم يقع فيها اختصاصي مرموق في الاسلاميات الكلاسيكية، هو هنري لاوست الضليع بجميع المعالم والخفايا التاريخية والثقافية للحضارة الاسلامية واللاهوت الاسلامي، إذ أنه أدرج الوهابية في كتابه الأساسي ـ الذي بات مرجعاً إلزامياً ـ عن **«الانشقاقات في الاسلام»**(١). فلاوست، بفصله الحركة الوهابية عن الحركة الكبيرة للإصلاح الفكري والديني العربي في القرن التاسع عشر، يبين بوضوح على كل حال أن ابن عبد الوهاب كان، في داخل العقيدة الغالبة في الاسلام، يمثل لحظة قطيعة مع جميع علماء الكلام الكبار في الاسلام الكلاسيكي(٢)؛ وقد كان نموذجه الوحيد هو ابن تيمية، وهو فقيه من القرن الرابع عشر دخل السجن مراراً بسبب آرائه الدينية المتطرفة الرافضة لكل الانفتاح الفلسفي والصوفي للاسلام الكلاسيكي(٣). وابن تيمية هذا هو أيضاً من سيكون، من خلال الوهابية، ملهم كل أدبيات الحركات المتطرفة للإخوان المسلمين.

إن تاريخ ميلاد مؤسس ما كان في الأصل فرقة إسلامية جديدة عرف الدين الاسلامي المئات من شبيهاتها خلال تاريخه، مثله في ذلك مثل المسيحية أو اليهودية، كان يكفي وحده إذن للحؤول دون أي خلط حول أصول الحركة الوهابية. ومع ذلك فإن نقطة الاستدلال التاريخية المحققة هذه لم تكن ذا نفع البتة بالنسبة الى جميع المفكرين الحسني النية ممن حللوا «يقظة شعوب آسيا» أو يقظة «القومية الاسلامية». وعلى هذا النحو أمكن لجاك بيرين، المؤرخ الطويل الباع، أن يصف في ضمن تحقيب تاريخي واحد وبدون أدنى شبهة بمجاوزة المنطق ظهور الوهابية في القرن الثامن عشر وظهور التجديد الليبرالي الكبير للفكر العربي ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهما ظاهرتان يصنفهما معاً كتعبير عن تجديد قومي إسلامي في مواجهة الأمبريالية الغربية(٤).

وحتى بينوا ـ ميشان، الذي خصص ثلاثة مؤلفات لتأسيس المملكة السعودية حسم في بضعة سطور سريعة مسألة الاصول المذهبية لذلك الكيان السياسي الجديد. ففي ترجمته الكبيرة لحياة ابن سعود، لم تكن تعقيدات الواقع التاريخي هي التي تستأثر باهتمامه، بل البناء الميثولوجي للوحة جدارية فاغنرية كبيرة تصور فتوحات كتائب النبي العربي، وهي لوحة جدارية لم يتحرك فيها الزمن وبقي فيها ابن سعود القرن العشرين

(١) **الانشقاقات في الاسلام، مدخل الى دراسة للدين الاسلامي** LES SCHISMES EN ISLAM, INTRODUCTION A UNE ETUDE DE LA RELIGION MUSULMANE، منشورات بايو، باريس ١٩٦٥، ص٣٢١ وما بعدها. وبالمناسبة، يجعل لاوست تاريخ ميلاد ابن عبد الوهاب في عام ١٧٠٣، وليس في عام ١٦٩٦ كما يفعل بينوا ـ ميشان.

(٢) هـ. لاوست: **الانشقاقات في الاسلام**، مصدر آنف الذكر، ص٣٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٦ـ٢٧٣.

(٤) ج. بيرين: **التيارات الكبرى**...، مصدر آنف الذكر، المجلد الخامس، ص٤٦٠ـ٤٦٣.

هو عينه ابن سعود القرن الثامن عشر، رفيقاً أزلياً لمحمد بن عبد الوهاب، إذ سارا كلاهما على خطى النبي محمد الذي عاش في القرن السابع وثبّت الى الأبد «الأمة» الإسلامية.

آية الأمر اننا نقف هنا لا على أرض التاريخ الواقعي، بل على أرض التاريخ الخيالي، ذلك التاريخ المصاغ حسب منظور أفكار الوجود المسبق للأعراق، وللأمم ـ الدول، الشكل الأعلى للحضارة، وخاصة بالنسبة الى اوروبا. ولئن بدا وكأننا نستطرد فما ذلك إلا لنفهم على نحو أفضل القوة التي لا تقاوم للشرعية الاسرائيلية في منظور الرؤية الأوروبية للعالم، وهذا الاستطراد هو ما قادنا إلى إماطة اللثام، ولا سيما بالنسبة الى تاريخ فرنسا بفضل دراسة سوزان سيترون، عن ألعاب الخفّة والسحر التي تحكم كتابة التواريخ القومية. والحال أن سحر رمال الصحراء الذهبية كبير، مثله مثل سحر الغابات الداكنة لبلاد الغال أو الجرمان؛ ومن ثم لن يأخذنا العجب إزاء ما قد يصدر عن المؤرخين أو الانثروبولوجيين الغارقين في تلك الأجواء من هلوسات وافتتان بالرؤى السرابية.

لكن التاريخ بالنسبة الى الوهابيين أمر مغاير، فكما أن الصهيونية قطيعة باترة مع اليهودية التقليدية لحاخاميي الغيتوات، كذلك فإن الوهابية قطيعة مع الاسلام الكلاسيكي ومدارسه الكلامية ـ الفقهية المتطورة التي كانت تمثلت كل التراث الأغريقي والفارسي والبيزنطي؛ قطيعة أيضاً مع الاعراف والأخلاق الحضرية والتراتبات الاجتماعية المعقدة التي كرستها في كل مكان من المشرق العربي تقاليد متنوعة ومتضاربة تعود في أصولها الى الحضارات الكبرى لمنطقة وادي الرافدين القديمة، أكدتها وما تنكرت لها حضارة الاسلام الكلاسيكي. وفي الواقع، إن الوهابية السعودية، التي أرست بنيانها في النظام السياسي للقرن العشرين، هي بمثابة تنكر مطلق للاسلام الكلاسيكي، وهذا بحكم عزلتها الجغرافية بالذات. وبالفعل إن الحضارة الاسلامية، التي رأت النور في الصحراء، تركتها فوراً لترسي بنيانها في المراكز الحضرية الكبرى للمشرق، وهي مراكز للحضارة كان لها من العمر آلاف من السنين، وسابقة بكثير على حضارة الاغريق والرومان القدامى والوهابية بالتالي رفض لمجمل التراث الفكري الاسلامي الغني.

المغارة الوهابية

إن محمد عبد الوهاب، الذي لا يبدو أنه ترك أثراً مكتوباً، هو واحد من تلك الكثرة من «الأنبياء» المتمردين الذين يحفل بهم تاريخ الأديان المؤسسة. ولقد كانت فحوى دعوته، شأنها شأن دعوة غالبية المتمردين، إعادة العبادة الى نقائها الأول، والى مقاصدها الأصلية، وإرجاع الثبات المتوهم للزمن. نحن إذن أمام رؤية طوباوية لإسلام يقف خارج الزمن والحضارة والتاريخ، رؤية ستعرف رواجاً باهراً بعد زهاء مئتي سنة من خلال جميع تلك الحركات الأصولية الاسلامية التي أضحت اليوم أحدوثة جميع الأوساط الجامعية أو الاعلامية الأوروبية. ولقد شاء حسن طالع محمد بن عبد الوهاب أن يلتقي في عام ١٧٤٩ محمد بن

سعود، الزعيم القبلي المتنفذ في هضاب نجد الصحراوية، والمؤسس المقبل للسلالة المالكة. ولسوف يؤلف المحارب والواعظ مذ ذاك فصاعداً حلفاً ستتولد منه الحركة الوهابية التي ستعرف تقلبات شتى الى أن تجسد في القرن العشرين مشروعها السياسي في المملكة العربية السعودية.

بيد أن المغامرات العاثرة التي كانت في أول الأمر من نصيب ذلك الحلف، والتي سنلتزم الإيجاز في وصفها، لا يمكن بحال من الأحوال أن تعزى إلى التطور الأوروبي، وإلى حركات التحرر القومي، وهذا فرق أساسي آخر بينها وبين الحركة الصهيونية، النتاج المباشر، كما رأينا، لتعقيدات التاريخ الأوروبي. فلئن خفر الإنكليز، الحريصون على سلامة طرقهم البحرية إلى الهند، الزردات الأولى من الشبكة التي سيرمونها حول «ساحل القراصنة»، الذي يعرف اليوم باسم الإمارات العربية المتحدة، أو حول عدن، المطل الاستراتيجي في مواجهة القرن الأفريقي، فإن وسط شبه الجزيرة العربية كان خاوياً عصرئذ من كل نفوذ استعماري أوروبي. وكانت بعض الحاميات العسكرية التركية هي وحدها التي تبقي فيه على وجود رمزي للسيادة العثمانية. ولهذا فإنه لن يعسر على ابن عبد الوهاب وعلى ابن سعود ـ الذي سنسميه هنا بـ«الأول» تمييزاً له عن سائر أبناء سعود من ذريته ـ أن يقتطعا لنفسيهما في بادىء الأمر معقلاً في نجد آلت وراثته في عام ١٧٦٥ إلى عبد العزيز بن سعود، ابن محمد. واندفاعاً على خطى أبيه وفتوحاته سيبني عبد العزيز مملكة واسعة وعارضة معاً في ذلك النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مما سيتيح للحركة الوهابية أن تدلف إلى اليمن والبحرين وحضرموت والحجاز، حيث ستستولي على المدن المقدسة وستهدم فيها زخارفها وقبور أوليائها وغير ذلك من أشياء العبادة التي اعتبرتها الحركة زيفاً وضلالاً وكفراً. وقد تقدمت الجيوش الوهابية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر إلى مشارف سورية وصولاً إلى حلب، وإلى مشارف بلاد الرافدين وصولاً إلى كربلاء، التي لن يكون لها من نصيب سوى الاستباحة والنهب، وهو مصير لن ينجو منه حتى مرقد الإمام الحسين. ولسوف يدفع ابن سعود الثاني حياته ثمناً لهذا التدنيس لأنه سيلقى مصرعه في عام ١٨٠٣ على يد أحد الشيعة.

من المحقق إن المغامرة الوهابية، وقد بلغت هذا الطور أثارت الاهتمام الأوروبي، فنابليون، الذي بقي على افتتانه بالشرق رغم فشله في عكا عام ١٧٩٨، سيبعث في عام ١٨١١ برسول يدعى م. دي لاسكاريس إلى سعود بن عبد العزيز ـ ويعرف بسعود الأكبر وسنسميه نحن بـ«الثالث» ـ كيما يحاول كسب جانبه إلى سياسته المعادية للإنكليز والمعادية للعثمانيين. لكن جيوش محمد علي المصرية هي التي ستهزم في عام ١٨١٥ باسم السلطان العثماني الكتائب الوهابية. وكان سعود الثالث نفسه قد لقي مصرعه في كانون الأول ١٨١٤. وفي كانون الثاني ١٨١٥ بدأت المملكة السعودية الأولى تسير في طريق النهاية. وفي آذار ١٨١٨ وقع عبد الله، عم ابن سعود الثالث وخليفته، أسيراً، وسيق إلى استانبول في الأغلال. وهناك قطع رأسه، وهدم الجيش المصري الدرعية، العاصمة المؤقتة للمملكة، التي كانت زالت من صفحة الوجود.

إنه لرد فعل لا يخلو من غرابة أن تكون الحملات المصرية هي التي أعادت السيادة العثمانية على جميع تلك المناطق واستأصلت «البدعة» الوهابية، في وقت كان فيه باشا مصر الشهير يتهيأ لتفصيل مملكته العربية الكبيرة الخاصة ولتهديد استانبول نفسها عام ١٨٣٢ من خلال زحف جيوشه المتقدمة بدءاً من سورية. وفي الواقع، إنما من مصر انطلقت حركة إصلاح الإسلام الكبرى؛ وقد لقيت تشجيعاً من الباشا الذي كان ينتمي، بأرومته الألبانية، إلى النخبة الكوسموبوليتية التي كانت تدير دفة الأمبراطورية العثمانية. والحال أن الوهابية، خلافاً للرؤية السائدة، هي بمثابة نفي لتلك الحركة الإصلاحية الكبيرة الوليدة التي ستأخذ على عاتقها تحديث الفقه الإسلامي المتجمد منذ القرن الحادي عشر بعد إغلاق باب الإجتهاد. وإنما على ذلك الإصلاح كان اعتماد محمد علي ليعطي مشروعه السياسي وفتوحاته القادمة أسساً «عصرية»، وبصورة خاصة ليحقق نهائياً في مملكته المساواة القانونية التامة بين المسلمين وغير المسلمين تلك المساواة التي سيسعى السلاطين العثمانيون إلى تكريسها من خلال تنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦. إذن فليس الخطر العسكري ـ إذ لم يكن للكتائب الوهابية من عدة غير السيف ـ وإنما التهديد الذي كان يحيق بالحضارة وبتطورها هو ما أراد باشا مصر أن يتصدى له.

وكان لا بد من انتظار زهاء قرن كامل لتعاود المغامرة الوهابية، في عام ١٩٠٢، انطلاقها بفضل تضافر ظروف عدة كان من ضمنها هذه المرة، وعلى نحو سافر، التنافسات الاستعمارية، بل كذلك، وكما سنرى، التنافسات بين الأجهزة البيروقراطية داخل الدولة الاستعمارية الواحدة. وهذا لا يعني بحال من الأحوال التقليل من شأن قوة شخصية ابن رابع لسعود، هو عبد العزيز بن سعود الثاني الذي سيضطلع بدور البطل المؤسس للمملكة العربية السعودية الحديثة.

لقد انطلقت المغامرة السعودية الثانية من خصومات قبلية خاضتها قبائل شمر الحائلية في مسعاها الى سحق بقايا القبائل النجدية التي كانت لا تزال على وهابيتها، والتي انكفأت نحو بلدة الرياض، القريبة من الدرعية، العاصمة الوهابية القديمة التي هدمتها الجيوش المصرية في مطلع القرن التاسع عشر. ويبدو أن الشمر كانوا يتمتعون بتأييد الأتراك، ومن خلفهم، بتأييد الألمان، وقد كان هذا بحد ذاته كافياً لاستجلاب رد إنكليزي من جانب موظفي وزارة الشؤون الهندية. فقد شجعوا عودة الوهابيين وسيطرتهم على نجد بعد أن كان زعيمهم ابن سعود الرابع قد اضطر مع أبيه الى الالتجاء الى أمير الكويت الذي كان يتمتع هو نفسه بحماية الانكليز ويواجه خطر توسع سيطرة قبائل شمر.

انطلاقاً من هذه الظروف المؤاتية راح الوهابيون يعملون بصبر على توسيع نطاق نفوذهم. فمنذ عام ١٩٠٥ صار ابن سعود الرابع سيداً على نجد من جديد واسترجع عاصمته. وفي عام ١٩١١ استولى على الأحساء، الواجهة البحرية لنجد على الخليج العربي التي ستثبت التنقيبات اللاحقة أنها تنطوي في باطن أرضها على أكبر مخزون من النفط في العالم. وتطلع ابن سعود الرابع، وقد تحركت شهيته، الى الاستيلاء على الحجاز، الواجهة البحرية الأخرى

لنجد على البحر الأحمر حيث تقع مكة والمدينة. ولكنه عمل أولاً على تعزيز وضعه باستحصاله على اعتراف الانكليز النهائي، في تموز ١٩١٦، بمُلكه على نجد والأحساء، لقاء وعده بالبقاء على وفائه لقضية الحلفاء ضد الاتراك. ولنستمع هنا الى بينوا ـ ميشان يروي قصة هذا الفصل الأساسي من الأحداث، محجِّماً بطله على نحو لا يخلو من سذاجة الى بعده الصغير:

«توصل المفاوضان هذه المرة بسرعة الى الاتفاق. فابن سعود لم ينبس ببنت شفة حول أطماعه في الحجاز. بل وقَّع مع المفوض الإنكليزي المطلق الصلاحيات اتفاقاً يعلن بموجبه عن وقوفه رسمياً الى جانب إنكلترا ويتعهَّد تعهداً قاطعاً «بعدم مهاجمة الحلفاء، ولا بمساعدة أعدائهم». بيد أنه لم يُلزم بـ«المشاركة الفعالة في العمليات العسكرية». وأقر الانكليز، من جانبهم، بمُلك ابن سعود على نجد والأحساء باستقلال عن الأتراك، ووعدوا بألا يعاد النظر في أيلولة هذه الأراضي عند تقاسم الامبراطورية العثمانية، كما قلدوه وساماً، وتعهدوا بأن يدفعوا له معونة شهرية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرليني ذهبي، وبأن يمدوه بالسلاح والتزموا ببذل المساعدة له»(١).

والمشكل أنه في اللحظة عينها كان ضباط بريطانيون آخرون يفاوضون شريف مكة حسين، سيد الحجاز، على انحياز العرب الى جانب الحلفاء وانفكاكهم عن العثمانيين لقاء تأسيس مملكة عربية موحدة. وهذه الوقائع هي التي رواها ت. إ. لورنس الشهير، المستشار الانكليزي للشريف حسين، في كتاب شهير هو الآخر: **أعمدة الحكمة السبعة**، وفيه شكا مر الشكوى من تناقضات السياسة البريطانية في هذا الموضوع. بيد أن لورنس لم يبح للشريف حسين بكلمة واحدة عن الضمانات التي أعطاها زملاؤه في وزارة الشؤون الهندية للزعيم الوهابي الذي دبت فيه من جديد شهية أسلافه الى الفتوحات.

وفي عام ١٩١٨ اندلعت في عدة مناسبات مصادمات بين الوهابيين وبين أتباع شريف مكة في بلدة الكرمة الصغيرة التي اعتنق أهلها الوهابية. وتهدئة لحمية رجاله الحربية أمر ابن سعود الكتائب الوهابية المعاد تشكيلها بالانطلاق لفتح الحائل حيث كانت لا تزال السيادة لقبائل شمر. وترك الإنكليز الأمور تسير في مجراها، ولكن تحكيمهم فيما يخص مدينة الكرمة جاء في صالح الشريف حسين. بيد أن ابن سعود لم يأخذ برأيهم، واحتل الكرمة وهزم الجيش الشريفي، وهدد مكة نفسها. ولكنه اضطر في اللحظة الأخيرة الى التوقف بعد تلقيه إنذاراً قوياً من الجيش الانكليزي. وبعد ذلك ببضعة أشهر، وعند تخوم منطقة حائل ـ التابع لشرق الأردن ـ عادت الكتائب الوهابية تعبث بحبل الأمن، وتقدم الى نحو خمسين كيلومتراً من مدينة عمان حيث سينصِّب الانكليز أميراً عليها، في عام ١٩٢٢، عبد الله، الابن البكر للشريف حسين. وقد جاء رد فعل الجيش الانكليزي فورياً، فقام طيرانه بتشتيت الطابور السعودي بعد أن لم تبق بينه وبين عاصمة شرق الأردن إلا مسافة قصيرة.

في أثناء ذلك، كان الضباط البريطانيون في وزارة الشؤون الهندية يحاولون عبثاً فرض

(١) بينوا ـ ميشان، المصدر نفسه، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

قبول ابن سعود في شتى المفاوضات التي كانت دائرة ضمن نطاق مؤتمر الصلح بباريس لتنظيم مستقبل السلام. وقد كانت تلك فرصة ليبرز وجه شهير آخر للبيروقراطية الامبراطورية البريطانية كمدافع عن الملف السعودي، هو السير جون فيلبي الذي سيصيب ابنه كيم شهرة هو الآخر بعد نحو أربعين سنة بفراره الى الاتحاد السوفياتي. وكان فيصل، ثاني أبناء الشريف حسين، الذي أعلنه مؤتمر دمشق ملكاً على العرب في عام ١٩٢٠، هو من قصد باريس قبل سنة واحدة ليرافع عن قضية المملكة العربية الموحدة التي وعده بها الانكليز. ولكنه كان جهداً ضائعاً: فقد بقي الانكليز على وفائهم للمعاهدة السرية التي عقدوها مع الفرنسيين عام ١٩١٦، ونعني اتفاقيات سايكس ـ بيكو التي أقرَّت لفرنسا بالسيطرة على سورية. ولسوف يسعى فيصل عبثاً إلى نيل رضى كليمنصو، بل رضى الحركة الصهيونية نفسها، ليحافظ على عرشه السوري الجديد. فقد سحق الجيش الفرنسي، كما رأينا، الجيش الفيصلي في ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠، ودخل في اليوم التالي الى دمشق التي اضطر فيصل الى مغادرتها. ولسوف يجعل هذا الأخير مقامه في بغداد، عاصمة وادي الرافدين التابعة للسيطرة البريطانية. ولن تبرأ حظوة الهاشميين أبداً من عقبى هذه الضربة الموجعة المسددة الى مصداقية مشروعهم برمته، ولن يكون لذلك كله من عاقبة سوى تسهيل مشروع ابن سعود. فبدون أن تدري، قوضت فرنسا بعنادها الاستعماري كل التوازنات السياسية ـ الاجتماعية التي كان يمكن أن ترتسم في أفق المشرق العربي مع طي صفحة الأمبراطورية العثمانية، وهي توازنات كان من شأنها أن تضمن لها توازنها نفسه، وذلك ما فعله أيضاً لويد جورج، رئيس الوزارة الإنكليزية، عندما أصر، تحت التأثير البروتستانتي للورد بلفور، على عدم رؤية الواقع الفلسطيني، وعندما خلع بالتالي تكريساً علنياً ورسمياً ونهائياً في أثناء مؤتمر باريس على رسالة اللورد بلفور الى اللورد روتشيلد، تلك الرسالة التي أجازت إنشاء موطن قومي يهودي في فلسطين.

١٩٢٥ ـ ١٩٢٦: مولد العربية السعودية

انما في بحر تلك السنوات الحاسمة ترسي جذورها جميع مظاهر عدم الاستقرار الكبرى في المشرق العربي، فلئن لم تظهر الدولة الصهيونية الى حيِّز الوجود إلا في عام ١٩٤٨، متسببة في موجات صادمة ما زلنا نعيش عواقبها الى اليوم، فإن الحركة الوهابية فتحت من جهتها مكة منذ عام ١٩٢٥، بدون أن يبدي الإنكليز، الذين أتعبتهم حمايتهم ـ التي لم يعد منها جدوى ـ للشريف حسين، أي اعتراض هذه المرة. ولسوف يكتفون بالقول بأن الأمر لا يعدو أن يكون مشاحنات داخلية على الشرعية الدينية، ولا رغبة لديهم في التدخل فيها. وبالفعل، كانت الجمعية الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال قد ألغت في آذار ١٩٢٤ الخلافة التي كانت لا تزال رمزياً بين أيدي الأسرة العثمانية، رهينة الدكتاتور التركي الجديد، والتي آل أمرها الى السقوط نهائياً مع الإلغاء الرسمي ـ هذه المرة ـ للخلافة. وعلى الأثر أعلن الشريف نفسه خليفة، وهذا ما فعله أيضاً في مصر الملك فؤاد الأول، سليل محمد علي. لا مرية إذن في أن هذا

اللقب، الذي لم يعد له من فحوى، بل أمسى محض ذكرى من ماضٍ طويت صفحته، كان لا يزال يثير الاطماع في كل مكان من صحراء شبه الجزيرة العربية راح الوهابيون ينكرون على الشريف حسين ـ الذي أمسى وجوده السياسي معلقاً بخيط واهٍ ـ تلقيبه نفسه بذلك اللقب. وفي الواقع، كان هذا الأخير قد فقد قدراً كبيراً من حظوته من جراء مغازلته السافرة للأمبريالية الإنكليزية وعدم تحقيقه أي نجاح لقضية التحرر العربي. وبالمقابل، كان في مقدور ابن سعود وقتئذ أن يظهر بمظهر الباني الذي ضمن النجاح لمشروعه بدون أن يتورط مع القوى الأجنبية التي كانت في سبيلها إلى تقاسم المشرق العربي. وبكل ما عرف عنه من حنكة وحصافة، لم يطالب ابن سعود بلقب الخليفة، بل أطلق كتائبه لتهاجم الحجاز ولتخلع عن العرش نهائياً العاهل الطاعن في السن الذي لم يحالفه الحظ التاريخي على أي صعيد من الأصعدة رغم كل «حداثته» و«عصريته».

في تشرين الثاني ١٩٢٤ وصلت الكتيبة الوهابية الى ثغور مكة. وفرّ الشريف حسين الى جدة، ومنها الى قبرص، تاركاً الدفاع عن المدينة لثالث أبنائه، علي. وفي شباط ١٩٢٥ دخل «الإخوان» الى مكة وهرب آخر الهاشميين فيها، أي علي بن حسين، بدوره الى جدة، ومنها توجه بعد بضعة أشهر الى بغداد ليلوذ بحمى أخيه فيصل. وعلى هذا النحو سقط الحجاز برمته بين أيدي آل سعود. وفي عام ١٩٢٦ بويع ابن سعود (الرابع) ملكاً على العربية من قبل كتائبه الظافرة، ضمن الحدود التي لا تزال المملكة تحافظ عليها الى اليوم. واعترفت الدول الأوروبية، بما فيها الاتحاد السوفياتي، بالدولة الجديدة المنبثقة عن فتوحات عسكرية شاقة وصبورة: فهل من شرعية أفضل من حق الفتح في نظر بعض مقومات الرؤية الاوروبية؟ وعرف ابن سعود. كمناور سياسي بارع، كيف يداور انكلترا ويداريها؛ فقد سحب قواته من منطقة العقبة على البحر الأحمر، وكان الانكليز يعتبرونها استراتيجية، ولا سيما أن أول خط للأنابيب الناقلة لنفط العراق الى البحر الأبيض المتوسط كان يفترض أن يمر فيها.

لقد كان لهذا الانبعاث البدوي المصبوغ بألوان الاسلام وقعه الأكيد على أوروبا التي أسعدها أن تتخلص من الهاشميين الذين استقطبوا المطالب القومية لوجهاء المدن في سورية وفلسطين، محرجين بذلك غاية الحرج فرنسا وانكلترا. فهذه التطلعات القومية «العصرية» لا رغبة لأوروبا الاستعمارية فيها: وهذا ما ستثبته بجلاء جميع الأحداث اللاحقة. فمثل تلك النزعة تشبه شبهاً مجاوزاً الحد قومية الدول الأوروبية، وهي تستخدم نفس حججها القانونية ونفس لاهوتها القومي والثوري. ومن ثم كان يمكن أن يرتسم، خلف تلك الحركة القومية، اذا ما كتب لها الفلاح، وجه غول جديد مرعب للأوروبيين، دولة كبيرة تمتد من الخليج العربي الى المحيط الأطلسي باسم وحدة الأمة، وبكلمة واحدة، أمبراطورية عثمانية جديدة متنكرة في إهاب آخر؛ ولا سبيل الى المماراة في أن ضابطاً مصرياً يحمل اسم جمال عبد الناصر سيسعى بعد ثلاثين عاماً الى تحقيق هذا الطموح، وسيلقى بطبيعة الحال مقاومة ضارية من الغرب الذي لن يتردد في أن يجيِّش ضده آخر حملة استعمارية في تاريخ اوروبا، حملة السويس التي سيشنها عام ١٩٥٦ الجيشان الفرنسي والإنكليزي بالاشتراك مع جيش الدولة الصهيونية، المولود الجديد

في المشرق العربي.

إن مملكة إسلامية، صارمة الإسلام وخالصته، وبدوية محضة في عروبتها، ومغلقة دون الحداثة، استأثرت لنفسها بحراسة أماكن الاسلام المقدسة بقوة السيف وحده، ما كان يمكن أن تبدو للغرب إلا ورقة رابحة أسهل مداورة من غيرها، ولا سيما في زمن لاحت فيه بشائر المناورات النفطية الكبرى. فمملكة بدوية ذات قيم تقليدية، شغلها الشاغل فرض نظام قرآني بريء من لوثة أي اجتهاد أو تطور، تستطيع بسهولة أكبر أن تحتل موقعها في نظام الأشياء وأن تتيح بالتالي امكانية أكبر للقوى العظمى لتتابع مناوراتها الكبرى التي لم تعد سياسة صرفة بعد أن أعطاها النفط بعداً اقتصادياً له أهميته الاستراتيجية بالنسبة الى تطور الأمم الأوروبية. وقد أظهر الملك عبد العزيز ابن سعود، رغم بداوته، وربما بسبب بداوته، مدى استعداده لاحترام مناورات كبار هذا العالم، ولسوف يسير ورثته من بعده بوفاء على خطاه في هذا الطريق. وبخلاف الهاشميين، الذين يصفهم بينوا ـ ميشان بأنهم «أهل ثقافة وذوق وفن، وإن آل أمرهم الى انحطاط ونغولة بسبب طول احتكاكهم بالحضارات الأجنبية»(١)، لم يسع الوهابيون الى التواصل مع الأفكار الأوروبية، بل حددوا هدفهم على العكس بإبقاء العرب في معزل عن تأثير هذه الأفكار، وباستقاء كل عقيدتهم من النص القرآني وحده بعد بتر الصلة بكل الوسائل العقلية الموروثة عن الحضارة الباهرة التي ازدهرت فيما غبر حول هذا النص المقدس.

ان لكل «عرق» مكانه: فالوهابيون قد أعطوا أخيراً الإسلام مكانه ورتبته في النظام الدولي للحداثة، عاقدين بذلك لواء النصر لرينان وغوبينو معاً. فالحروب القومية الأوروبية قابلة للتصدير، ولكن ليست ثورة الشعوب وأفكارها التحررية. ومن جديد تبدو قصة آل سعود، بقلم بينوا ـ ميشان، فصيحة الدلالة: فهي تحدثنا بجذل وحبور عن اندحار وحنق لورنس، الرومانسي والمثالي الذي «حاك» ثورة الهاشميين «العربية» على منوال الثورات الأوروبية، في مواجهة واقعية جون فيلبي، ذلك الإداري الاستعماري المدهش، وسائر زملائه الاستعماريين في وزارة الشؤون الهندية، الذين أتاحوا للسلطة البدوية الوهابية أن ترسخ مواقعها على حساب النكث بالوعود التي قطعت لوجهاء المدن العرب الممثلين بالأسرة الهاشمية. وتشاء سخرية القدر أن ينهي لورنس حياته، بعد استقالته من وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٢٢، في خمول ذكر تام، وأن يلقى في النهاية مصرعه ببلاهة في حادث دراجة نارية عام ١٩٣٥. أما السير جون فيلبي، بالمقابل، فسوف يعتنق الإسلام ويستقر في العربية السعودية، ولسوف يتوفى في بيروت سنة ١٩٦١، باسمه الذي تسمى به بعد اعتناقه الاسلام، عبد الله، ولسوف يدفن في مقبرة «الباشورة» الإسلامية الكبرى محاطاً ببعض أفراد أسرته وبساقي فندق النورماندي، حيث كان يدمن على معاقرة الخمرة، على حسب ما تقول كاتبة سيرته

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(١٩) انظر: **فيلبي العربي** PHILBY OF ARABIA، منشورات فابر آند فابر، لندن ١٩٧٣، ص٢٩٥.

إليزابث مونرو، الاختصاصية المعروفة في السياسة الانكليزية في الشرق(٢). وبعد ذلك بعام واحد سيكشف ابنه كيم في بيروت عن هويته كعميل مزدوج، وسيرحل الى موسكو حيث ستحضره الوفاة في عام ١٩٨٧ محاطاً بكل مظاهر التكريم.

ومنذ أن وطد عبد العزيز ابن سعود أركان مملكته بحصوله على الاعتراف النهائي بها من قبل الدول الأوروبية، ستدخل الحركة القومية العربية في دائرة زوابع متعددة الأبعاد لا تزال غير مؤهلة الى اليوم للخروج منها. وعلى أية حال، فإن عبد العزيز ابن سعود نفسه سيدخل في شقاق ونزاع مع «إخوانه» الذين ما طاب لهم أن يضعوا حداً لفتوحاتهم ولنشر الوهابية بقوة سيوفهم؛ ومن ثم سيضطر منذ عام ١٩٢٨ الى قمعهم بقسوة والى تجييش جيش آخر محلهم ليلزمهم حدهم. وبدورهما سيواجه ابنا سعود عبد العزيز وشقيقه فيصل في وقت لاحق، عندما ستحبو المملكة خطواتها الخجولة الأولى على طريق الحداثة، معارضة الفقهاء الوهابيين الرافضين لإدخال أي تجديد يكون مصدره أوروبا وغيرها من الأقطار الصناعية. بيد أن ذلك لن يمنع المملكة السعودية من مواصلة المراهنة على الأصولية الإسلامية، كما سنرى في القسم التالي، في مضمار سياسات القوة الإقليمية والدولية التي ستمزق باطراد متزايد المشرق العربي.

١٥

تعمية الأبعاد الاجتماعية ولعبة الدول في المشرق العربي

كان مصير الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، الذي راح يرتسم في منتصف الثلاثينات في ظل النفط، والانتصار غير الممكن تخيله لرجال الصحراء على وجهاء المدن النافذين في المشرق العربي، وتعزيز الحركة الصهيونية في فلسطين، يحمل إذن بين طياته بذور جميع الحروب وكل ضروب عدم الاستقرار وسائر الافعال الارهابية التي ستمزق المنطقة بعد نحو ثلاثين عاماً، بدون أن تنجو من رذاذها العواصم الاوروبية نفسها. بدءاً بحادثة ميونيخ عام ١٩٧٢ وانتهاء بالعمليات الارهابية التي شهدتها باريس في ايلول ١٩٨٦، هذا ان لم نشأ ان نتكلم عن عمليات خطف الطائرات المأساوية.

ألم يأخذ إذن الدكتور مونتغمري والدكتور يال، اللذان لم تسايرهما لجنة كينغ ـ كرين، كما رأينا، في آرائهما المخالفة لآراء غالبية أعضائها، ألم يأخذا، في ضوء تلك الأحداث، بثأرهما بعد وفاتهما، ولا سيما ان نص تقرير كينغ ـ كرين، الذي حاول الاحاطة بـ «أماني» السكان بحكم افتقاد وسيلة الاستفتاء الديموقراطي، لم يعرف من مصير آخر سوى الإهمال والنسيان؟ ألم يكن عجز العرب عن حكم أنفسهم بأنفسهم وعن تحقيق وحدتهم، واستمرار ظاهرة ما يطيب للعديد من الاوروبيين أن يسموه بـ «التعصب الاسلامي»، والطابع الاصطناعي للحس القومي من خلال محاكاة الافكار الاوروبية، ولا سيما الصهيونية. ألم يكن ذلك كله لدى كل من مونتغمري ويال بمثابة رؤية منبئة بالمستقبل؟ بل ألا يكون مستشرقو أوروبا العديدون، الذين لا همّ لهم سوى ان يحللوا بمنتهى التدقيق قواعد للنفس الاسلامية الثابتة، مصدر جميع أفعال العنف في الشرق، على حقّ هم ايضاً في قبالة أساتذتهم الذين طعنوا في السن من امثال مكسيم رودنسون الذي حاول عبثاً، من خلال نتاجه الوفير، ان يميط اللثام عن وجود إسلام منفتح على جميع التيارات الكبرى للفكر العقلاني الاوروبي، وأن يؤكد على مسيرة الشعوب الإسلامية، مثلها تماماً مثل الشعوب الاوروبية، نحو العقلانية والتكوين القومي والتحرر من الاضطهاد[1]؟ أوَليست هذه هي أيضاً فحوى الرسالة التي يحاول إيصالها كل ذلك الادب

(١) انظر بوجه خاص: **الاسلام والرأسمالية**؛ (دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٩) و**الماركسية والعالم الاسلامي**؛ (دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٣).

الانثروبولوجي السياسي الجامعي الجديد، بالتضامن مع صحافة الإثارة، بتوكيده أن جميع العمليات الارهابية، في الشرق كما في الغرب، إنما تقف وراءها الأصولية الإسلامية وفكر «محازبي الله»، بدون أن يسعى على الإطلاق إلى الرجوع إلى الأصول التاريخية الحقيقية لمشكلات الشرق الأوسط.

ان كل ذلك سينجلي بمزيد من السطوع في الفصول التالية عندما سنتحدث عن محاولة إقامة نظام إسلامي دولي، موافق لمصالح القوى الغربية المتزاحمة مع الكتلة السوفياتية، ويكون بمثابة بديل عملي للقومية العربية العلمانية والمعادية للأمبريالية ولحركة عدم الانحياز التي اعترضت بصخب على هيمنة الغرب على النظام الدولي. كذلك فإن النزعة العالمثالثية لمثقفي اليسار الأوروبي والأميركي، التي أفلت «موضتها» على نحو مباغت بعد خيبة الآمال بالثورتين الفيتنامية والكامبوجية، قد وجدت متنفساً بديلاً لها في ما أسماه واحد من المؤلفات الأنكلو ـ ساكسونية الاولى في هذا الموضوع بـ «الإسلام المناضل»[1] الذي لا يعدو ان يكون، بالنسبة الى أصحاب هذا التيار، أكثر من طرفة انثروبولوجية جديدة.

إن الرد على هذه المقاربات الجديدة أمر لا يخلو من أهمية، إذ على مثل هذه المقاربات يتوقف تطور رؤى الغرب للشرق، وكذلك رؤى الشرق للغرب. وعليها أيضاً يتوقف مصير الحرب والسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومصير ملايين المهاجرين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، فملايين المهاجرين هؤلاء يحركون بقوة، كما بتنا نعلم، قلق الهوية لدى شعوب أوروبا التي إذ تتساءل عن هوية الآخر تتسائل نفسها عن هويتها ومصيرها.

لكن قبل أن نحاول وضع بعض الحدود لهذيان هذه الرؤى، لا بد لنا أولاً من أن نتابع استقصاءنا. ذلك أن تفكك الأمبراطورية العثمانية ليس محض ظاهرة تاريخية ذات عواقب سياسية هائلة، بل كان أيضاً تفككاً لأنسجة اجتماعية حيكت لحمتها على مر القرون ولا تني تتمزق تمزقاً مأساوياً على مرأى منا ومسمع منذ نحو مئتي سنة في المشرق العربي أي منذ التسرب الظافر للصناعة والتجارة الأوروبيتين قبل أمد طويل من التغلغل السياسي والعسكري. وصحيح ان هذه اللحمة الاجتماعية التي انهارت لا تدمر النسيج بين عشية وضحاها، ولكنها تبيح جميع ضروب المغامرة «للثوريين» الطموحين، وللظمآنين إلى السلطة والقيادة، ولجميع أقران بونابرت من المحبوبين بقدر أو بآخر بالقدرة على كتابة التاريخ، أو بالقدرة على حمل الآخرين على كتابة تاريخهم، ومن حَمَلَة السيف الذين لا تمنعهم الأوضاع القهرية التي تحدروا منها أو ثاروا عليها من أن يمارسوا بدورهم القهر بضراوة. ولقد كنا أوضحنا عواقب انهيار الأمبراطوريات الروسية والمجرية ـ النمساوية والتركية بالنسبة الى

(١) ج. هـ. جانسن: **الاسلام المناضل** MILITANT ISLAM، منشورات بان بوكس ليميتد، لندن ١٩٧٩.

البلقان واوروبا الوسطى والدانوبية. ولسوف تعرف الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية، و إن في أشكال مختلفة، ظاهرات مماثلة من الانهيار الاجتماعي، وبالتالي السياسي والثقافي معاً، وفي المقام الأول على صعيد الهوية.

بيد أن تعمية هذه الظاهرات الاجتماعية وأبعادها الحاسمة قد أضحت اليوم، في تلك المنطقة الجغرافية، شبه تامة. أولاً لأن تنافس الجبارين الاميركي والسوفياتي هو تنافس ناظم لرؤية الاحداث؛ فعلى حين ان بلدان البلقان واوروبا الوسطى قد وقعت في الأسر السوفياتي غداة الحرب العالمية الثانية. فإن الاقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية لا تزال تشكل موضوعاً لمنافسات حادة يؤدي فيها الكيان الإسرائيلي والمملكة السعودية سواء بسواء دور حارس أمن الغرب في تلك المنطقة من العالم. وثانياً، وعلى الأخص، لأنه لا تزال تتصادم بعنف في داخل منظور الرؤية الثنائي القطب القيم المتناقضة للثقافة الاوروبية بصدد مشكلات الهوية. إنه حوار اوروبا مع نفسها وحول نفسها قبل ان يكون حواراً مع الجيران المباشرين في الحوض المتوسطي، ولكنه في الوقت نفسه حوار «الحداثة» مع «التقاليد»، حوار المثالية المتفائلة مع الواقعية الكلبية حيث تقوم الأنساق الإدراكية بتصنيف تراتبي للشعوب والأعراق والأديان والامم؛ حوار لا تستطيع الحداثة أن تحصره ضمن حدود أوروبا، بل يشق طريقه الى جيرانها أيضاً حاملاً مع طميه كل التباساته وانحرافاته، مما يزيد في سهولة التعتيم على البعد الاجتماعي للأحداث وانعكاساته الأساسية على تعابير الهوية أو إثباتاتها.

إن هذا ما أردنا أن نوضحه في هذا الفصل من خلال إزاحتنا الستار عن الوجه الخلفي لبعض التواريخ القومية. فسواء تحدثنا عن القومية «اليهودية» أو عن القومية «الإسلامية»، فلا بد لنا ان نتخطى هذه الضبابية المفهومية لنصل الى الكيانين الواقعيين اللذين يقفان وراءها. ونعني **اسرائيل والمملكة العربية السعودية من حيث هما كيانان جديدان يضطلعان بدور رئيسي على مسرح المشرق العربي، وقد ينبثقا كلاهما عن الزلزال الاجتماعي قبل ان يبتقا عن وعي ثابت وأزلي بالهوية**. بل لنقل إنهما يجسدان انقطاعاً وانفصالاً على صعيد الهوية. فكل من يهود الغيتوات الذين طالما عانوا من الاضطهاد والتهميش في أوروبا، ومن البدو الذين طالما عانوا من الجوع ومن الإقصاء الى هامش الحضارة في المشرق، قد وجدوا في مطلع القرن العشرين «مغامريهم» الذين فصَّلوا لأنفسهم بالحديد والنار، ولكن كذلك بالحيلة والفهم الواقعي لعلاقات القوة، مكاناً تحت الشمس، وفوق أنسجة اجتماعية كانت قيد التحلل والتفسخ. وما فراغ القوة الذي خلقه زوال الامبراطوريات القديمة إلا تعبير عن التفكك الاجتماعي الذي مهد للفراغ السياسي ثم أعاد تنظيم الفضاء الجغراسي تنظيماً مبايناً بالتوازي مع محاولة خيوط النسيج المتحلل إعادة تركيب نفسها في أشكال متنوعة ولا متوقعة.

هنا تتشابك الديناميات الداخلية وتتداخل مع الديناميات الخارجية لتؤلف الحدث التاريخي؛ وقد يبلغ من تعقيد هذه الخيوط المتشابكة ان تقف أمامها جميع صنوف التحليل

عاجزة، فلا يشق في هذه الحال على الامتثاليات العقلية المسلمة قيادها للتقاليد الثقافية الجامدة والمريحة معاً أن تعود فتفرض نفسها كرؤى تبسيطية للأحداث. وفي أحسن الأحوال فإن الإنسان ذا الضمير، الذي يثور انفعاله وألمه لكل ما يقاسيه المشرق العربي من مصائب، لا يملك غير أن يعترف بالإخفاق ويجهر بأنه ما عاد يفقه مما يجري شيئاً.

لهذا سنحاول في الفصل التالي أن نحيط بدينامية التحولات الاجتماعية التي رسمنا هنا بعض معالمها وأن نبين صلتها بتطور اللعبة السياسية. ولسوف يتيح لنا ذلك. طرداً مع التقدم في استقصائنا، أن نحاول إيجاد الخيط الناظم لرؤى الغرب حول الشرق ولرؤى الشرق حول الغرب، وهو أمر سيبقى من غير المجدي بدونه عقد الآمال على السلم والاستقرار.

القسم الرابع

الشرعية السياسية والتحولات الاجتماعية في المشرق العربي المعاصر

انما الناس بالملوك وهل يفلح عرب ملوكها عجم

المتنبي

«فالملك اذا تغرر وتنزل للتداخل في امور السياسة أو الادارة الملكية أو الأمور الحربية أو القضاء، فلا شك انه يكون كرب بيت يداخل طباخه في مهنته ويشارك بستانيه في صنعته فيفسد طعامه ويبور بستانه، فيشتكي ولا يدري أن آفته من نفسه.

«... إن السبب الأكبر للفتور هو تكبر الامراء، وميلهم للعلماء المتملقين المنافقين، الذين يتصاغرون لديهم ويتذللون لهم ويحرفون أحكام الدين ليوفقوها على أهوائهم؛ فماذا يرجى من علماء يشترون بدينهم دنياهم، ويقبلون يد الأمير لتقبل العامة أيديهم، ويحقرون أنفسهم للعظماء ليتعاظموا على ألوف من الضعفاء»

عبد الرحمن الكواكبي ـ أم القرى

١٦

الحرب الأهلية الأوروبية والحرب الأهلية في المشرق العربي

تركنا في الفصل السابق المشرق العربي في مواجهة قوتين صاعدتين كانت الامبراطورية العثمانية، رغم أيلولتها الى انحطاط، قد وقفت طائلاً في وجه مشاريعهما. لكن الظروف التي نجمت عن حربين عالميتين ستتيح المجال مذ ذاك فصاعداً أمام الصهيونية، كما أمام الوهابية، لتوسيع كيانهما الجديد بقوة متعاظمة باستمرار.

وأما فيما يخص الحركة الصهيونية فإن الفظائع التي اقترفها النازيون بحق اليهود ستمكنها من ترسيخ سلطتها والتنطع لتنظيم مصير الشعب اليهودي؛ فالبولونيون والروس والمجريون والرومانيون والألمان، الذين نجوا من معسكرات الموت أو هاجروا الى فلسطين قبل أن تبدأ النازية باقتراف جرائمها، سيصبحون هم أولئك الأشكنازيين ذوي القبضة الحديدية ممن سيتعودون على الإمرة والقيادة وسيبنون بفضل الحرب الباردة جيشاً قوياً للغاية. والواقع أن المؤسسة السياسية الاسرائيلية، سواء أكانت «عمالية» أم «دينية»، تجند أعضاءها من البلدان «الآرية»، وفي مقدمتها بولونيا. أما الجمهور الذي يأتمر بأمرها ويكون عجينة طيعة بين يديها فسيتألف من السفارديين الفقراء، أي من اليهود الشرقيين، سواء أكانوا يمنيين أم مغاربة أم عراقيين أم تونسيين. والواقع أن هؤلاء الأخيرين، وهم ساميون أقحاح، عرب متنكرون في إهاب يهود «قوميين»، سيقتلعون اقتلاعاً من أوطانهم التي عاشوا فيها مئات السنين ـ وستتم عملية الاقتلاع هذه من خلال نزع استقرار المجتمعات العربية الذي كان عامله الأول نشوء دولة اسرائيل ذاتها ـ ليساقوا سوقاً الى الأرض الموعودة، على نحو ما حدث مؤخراً لفلاشا اثيوبيا عن طريق استغلال عامل المجاعة. ولسوف يقول قادة اسرائيل بمنتهى «البراءة» إن هذه العملية هي محض عملية «تبادل سكان» استكمالاً للأمة ولتجانسها على نحو ما هو مألوف في التاريخ: عرب فلسطين المسلمون، والنصارى كذلك مقابل اليهود العرب المنتشرين في أصقاع العالم العربي والاسلامي الشاسعة. ومما يسهم في إضفاء طابع من العدل والتوازن على عملية تقايض السكان هذه في الأنظار القومية للصهيونية الأوروبية ان العرب الفلسطينيين أمامهم كل عالم الإسلام الواسع، بينما ليس أمام الإسرائيليين سوى تلك الرقعة الضيقة من الأرض التي يقدرون أن مشروع الامم المتحدة لتقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧ قد «بترها» فضلاً عن ذلك.

على أن الآلام والاقتلاع من الجذور لم تكن حصراً من نصيب اولئك الفلسطينيين الذين

طردوا من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، فقد أصدر مؤخراً صحافي اسرائيلي شجاع كتاباً يروي فيه عذابات العرب اليهود، من اليمنيين والمغاربة والعراقيين والمصريين، الذين استؤصلوا من جذورهم واقتلعوا بين عشية وضحاها من أوطانهم الأصلية. ففي كتابه **١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل**(١)، يروي توم سيغيف بغير مداورة قصة عمليات نزع الاستقرار والضغوط التي مارسها عملاء الموساد الاسرائيلي على تلك الجاليات اليهودية العربية لإقناعها بأن تغادر على عجل أوطانها وترحل الى اسرائيل التي ما كان تعداد سكانها في عام ١٩٤٨ يزيد على ٨٠٠٠٠٠ نسمة. ويطعن سيغيف، مثله مثل ادمون عمران المالح(٢)، طعناً صريحاً في الروايات الرسمية الإسرائيلية عن المذابح والاضطهادات التي تعرضت لها هذه الجاليات؛ وهو يميط اللثام، بوجه خاص، عن عدم الاستعداد من جانب الحكومة الإسرائيلية عهدئذ لاستقبال مثل ذلك العدد الكبير من المهاجرين، ولا سيما ان اليهود الاشكناز كانوا سباقين الى وضع اليد على الأملاك والأرزاق التي تركها الفلسطينيون الذين اضطروا الى النزوح أو الفرار. وعليه فإن اليهود العرب سيستضافون في أول الأمر في مخيمات ومعسكرات جرى إعدادها على عجل وفي شروط غير قابلة للإستمرار، ثم انهم سيخضعون، فضلاً عن ذلك، لتلقي دروس إجبارية في العبرية المحدثة، وهو فرض مفروض على كل مهاجر بهدف اصطناع لغة قومية موحدة. وهكذا تكون حقوق الانسان قد انتهكت مرة أخرى باسم القومية، وعلى راحة ضمير وإعجاب صاغر من قبل أوروبا الراضية عن نفسها.

التصدير الانتقائي لحقوق الانسان

أما بالنسبة الى السعوديين فإن الأهمية الاستراتيجية للنفط ومقتضيات الكفاح ضد العقيدة الشيوعية ستجعل مملكتهم في نقطة المركز من العالم في السبعينات. ويوم ستلتهب أسعار النفط سيحوزون، فضلاً عن ذلك، على قوة مالية منقطعة النظير، توازن كفة ضعفهم الديموغرافي في مواجهة القوة الديموغرافية لجيرانهم من العرب. وهذا مما سييسر أمامهم سبيل نفخ الروح من جديد في الوهابية ـ التي سرعان ما ستكتشف الولايات المتحدة الاميركية مزاياها ـ كسلاح فعال من أسلحة الاصولية الاسلامية لمقاومة الحمى الشيوعية التي بدت لهم وكأنها تنتاب الحركة القومية العربية في الخمسينات والستينات، وتسهل على الإمبريالية السوفياتية تحقيق مآربها في منطقة من العالم أضحت، بمخزونها من النفط، حيوية لاستقرار «العالم الحر» وقوته. وفيا كان الإسرائيليون يقايضون السكان ثم يطاردون «الإرهابيين» بقصفهم المتواصل للسكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين بدءاً من عام ١٩٦٨، متعدين في ذلك ما فعلته الولايات المتحدة بالنسبة الى فيتنام، كان السعوديون منصرفين، بكل طمأنينة،

---

(١) SEGEV, 1949, THE FIRST ISRAELIS، منشورات كولر مكميلان، لندن ١٩٨٦.
(٢) انظر: «اليهود المغاربة والمغاربة اليهود»، في مجلة **«الأزمنة الحديثة»**، العدد ٣٧٥ مكرر، تشرين الأول ١٩٧٧.

إلى توكيد نفوذهم وسلطانهم بإنشاء نظام إسلامي متشدد حيث تقطع أيدي السارقين، ويجلد في الساحات العامة أصحاب الدكاكين الذين قد تسول لهم أنفسهم إبقاء دكاكينهم مفتوحة ساعة الصلاة، وترجم النساء الزانيات، وتحرم على المرأة المسلمة الخروج سافرة، أو قيادة سيارة، أو العمل في مكان عام. وقد تم أيضاً تحريم كل حرية تعبير ديني أو سياسي، وتم توزيع كتابات الإخوان المسلمين المصريين أو السوريين في كل مكان من العالم العربي؛ وتم كذلك في كل مكان تمويل بناء المساجد في أنأى بقاع آسيا أو أفريقيا أو أميركا، وتم توزيع المساعدات المالية على الحكومات الفقيرة لتطبق الشريعة الإسلامية على الطريقة المتشددة، ولو كانت كلفة ذلك، كما في السودان، الحرب الأهلية، أو كما في مصر اضطرابات طائفية خطيرة بين المسلمين والأقباط.

إن «حقوق الإنسان»، كما رأينا، لا تصدر الى أرض غير اوروبية، وهذا اذا كانت حقوق الانسان هذه هي حقوق الرجل، فكم بالأولى إذا كانت حقوق المرأة! إن الغرب سيقيم الدنيا ويقعدها احتجاجاً على عدم احترام حقوق الانسان في بولونيا والاتحاد السوفياتي وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، ولكن ما أقل وما أخفت الأصوات التي سترتفع لتطالب إسرائيل بتطبيق دقيق لحقوق الانسان الفلسطيني أو اللبناني، أو لتطالب الأسرة السعودية، وهي من أعمدة الغرب الأخرى في المشرق، بالاعتراف بشرعة حقوق الإنسان التي يفترض أن المملكة قبلت بها منذ أن أصبحت عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

أما فيما يخص المشرق فإن الغرب الليبرالي لن يحرك آلة حرب «حقوق الإنسان» إلا ضد الأقطار المنضوية تحت لواء الحركة القومية الجذرية والعلمانية، وذلك بقوة متفاوتة تبعاً للأقطار. فكم من مرة جرى التنديد علناً وجهاراً بدكتاتورية البكباشي عبد الناصر الذي جرى تصويره وكأنه «نازي» جديد اعتنق أفكار النزعة القومية الألمانية المقيتة، أو بدكتاتورية شاه إيران، مما سيسهل الى أبعد حد عملية الاستيلاء على السلطة من قبل الخميني الصاعد نجمه في وسائط الأعلام الجماهيري الدولية منذ أن استضافته فرنسا في نوفل ـ لو ـ شاتو، أو بدكتاتورية الكولونيلات الأتراك ورثة علمانية اتاتورك، أو بدكتاتورية الرئيس الأسد، أو بدكتاتورية ملك المغرب الذي تكررت مناشدة المناشدين له ليعفو عن السجناء السياسيين! أما المملكة السعودية بالمقابل فإن جداراً من الصمت يضرب حول كل ما يتصل بحقوق الإنسان فيها.

إن هذا الصمت المطبق الذي يلتزمه الغرب الليبرالي حول المملكة السعودية يبعث على الذهول، ولكنه قد لا يكون أدعى للعجب من مظاهر الزيغ الاخرى في الرؤية الاوروبية التي تجعل من أصوليي المقاومة الأفغانية، الذين تمدهم الولايات المتحدة الاميركية بالسلاح والعربية السعودية بالمال، مقاتلين أشاوس في سبيل الحرية، على حين أن المقاومين اللبنانيين في القطاع الجنوبي الذي لا تزال تحتله اسرائيل، سواء منهم من عمد كفاحه باسم «الاسلامي» أو باسم «الوطني»، كانوا وما زالوا يدمغون بأنهم «إرهابيون» ولا يجتذبون اليهم انتباه أو تعاطف أحد من الغربيين بما فيهم أكثر الليبراليين ليبرالية.

بديهي أن ما نضعه موضع تشكيك هنا ليس مفهوم حقوق الانسان بحد ذاته، بل مداورته الانتقائية من قبل الغرب، القوة السياسية الدولية، الأمر الذي يضعف من فاعليته الكونية التي يمكن لنا، بدءاً منها، أن نأمل في بزوغ نظام دولي أفضل.

إن عرضنا، الذي لا يخلو من فجاجة ـ لنعترف بذلك ـ للسياستين الصهيونية والسعودية، ولتعمية واقع ممارستهما في مضمار حقوق الإنسان من منظور الوعي «الدولي» للعالم «المتحضر»، انما الغاية منه فتح النقاش حول التغير الاجتماعي، وتقييمه، وإدراكه من قبل أولئك الذين يمثلون فيه الطرف الفاعل كما من قبل أولئك الذين يمثلون فيه الطرف المنفعل، أو كذلك من قبل اولئك الذين يكتفون فيه بأداء دور المتفرج، سواء التزموا الحياد أو بذلوا المساعدة أو شجبوا ونددوا. وفي هذا الزمن الذي تكتسب فيه الصورة الإعلامية قوة لامتناهية، وكذلك التعليق «المأذون» عليها من قبل المؤسسة الصحافية، تلك السلطة الدولية الجديدة والمخيفة، فإن المعارك السياسية ـ الاجتماعية الكبرى في العالم الثالث ما عادت تكسب بمساعدة السفارات الاجنبية وحدها. فالصمت أو الصخب من جانب وسائل إعلام الغرب يمكن أن يبدل كل شيء.

ومن المحقق أن سلوك رجل الإعلام، ونوعية تعليقه، واختياره الصور التي سيعرضها وقدرته على تفسير كل تعقيد الأوضاع السياسية ـ الاجتماعية، لا يعود اليه وحده، وفي ظل سؤدده الذاتي. فالسلطة الصحافية والاعلامية ما هي إلاّ سلطة مشتقة: فهي تستمد مصدرها من تيارات الفكر السائدة، مثلها في ذلك أصلاً مثل سلطة رجل السياسة. فالتعليق الصحافي «المأذون» شأنه شأن سلوك الرجل السياسي في مواجهة موقف معطى، يندرج في إطار أنظمة الادراك السياسي الواقعي أو الخيالي للمصالح المادية والثقافية والجغراسية التي تنظمها مختلف الكيانات الثقافية الاوروبية، وقد كشفت لنا الاقسام السابقة عن «الهلوسات» ومغالطات التأويل والتمزقات المأساوية التي يتسبب فيا تداول أنظمة إدراك الهوية بدءاً من الثقافة والتاريخ الاوروبيين. وقد أمكن لنا أيضاً أن نضع إصبعنا على مختلف تعميات تعقيد الأوضاع من منظور الأفكار القومية الأوروبية، وما يواكبها أيضاً بصورة شبه حتمية من ردات مصطنعة نحو الجذور والمصادر الأولى.

تعمية البعد الاجتماعي

ان تحليل الظاهرة الصهيونية والوهابية هو الذي جعلنا ندخل على رؤية واقع المشرق بعداً اجتماعياً استثنائياً، غالباً ما يغيب عن أنظمة الادراك التي يغشّي عليها المظهر «القومي» أو «الديني» أو «العرقي»، علماً بأنه لا شأن للثاني في كثير من الأحيان سوى تنكير الثالث بعد أن بات مسبباً للحرج، كما ستتاح لنا الفرصة لبيان ذلك. فالجماعات الاجتماعية التي قدمت من غيتوات اوروبا الوسطى أو الروسية التي هي من صنع يد الانسان، أو من الغيتوات الطبيعية التي تتمثل بالصحارى، وعلى رأسها نخب قائدة جديدة تستمد شرعيتها في ختام التحليل من

حق الفتح، يكون همها الرئيسي بطبيعة الحال صون المكاسب التي انتزعتها بثمن باهظ من النظام الدولي القديم. وفي هذا الصراع العديم الشفقة على البقاء، ومن أجل إثبات الوجود، تكون جميع الوسائل صالحة. فتبعاً للأوضاع، يجري إطلاق النار على مرمى من النظر على كل ما يتحرك، أو يجري الالتفاف بمهارة حول العقبات والعوائق، أو تشعل لدى الآخرين النار الفتاكة للقنابل الأيديولوجية، حتى ولو كان الثمن حرق أصابع مشعلها، أو يتم إطلاق «حراقات» إرهابية في الأجواء المسخّنة بالأبخرة المتعصبة للأيديولوجيا.

بديهي ان دولة اسرائيل والمملكة العربية السعودية هما وحدهما الفاعلتان في ساحة المشرق. فمنذ أن دخلت اللحمة الاجتماعية التي نسجتها أربعة قرون من الامبراطورية العثمانية في طور التفكك والتحلل، تحركت فئات اجتماعية شتى ـ ولا سيما من عوام المدن والأرياف ـ في محاولة منها هي الأخرى لاستلام زمام القيادة. وينبغي أن تدرس هنا الأخلاق السياسية والحيل الايديولوجية والسياسية لهذه الفئات الاجتماعية الجديدة. ومع اننا قد نخيب آمال هواة الغرائبية والخصوصيات الجذرية، فلنقل حالاً ان تلك الأخلاق والحيل والمسالك العنيفة، الهادفة في المقام الأول الى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وما تستلزمه من سلطة قيادة، هي واحدة في كل زمان ومكان. ولنقل أيضاً ـ مهما كان قولنا هذا مثيراً لنفور بعضهم ـ أن أوروبا الأمم والثورات هي التي كانت موضع تقليد من الجميع. فهي التي أعطت نموذج الدولة القوية والكلية الحضور، الضامنة لتجانس المواطنين وتلاحمهم. وهاتان القوة وكلية الحضور كانتا ضروريتين بعد تهديم الأسمنت الاجتماعي وركائز الهوية التي كانت تقوم على أساس القيم الدينية والولاء لسلالات ملكية وأمبراطورية. ولقد كان عهد الإرهاب في فرنسا أول مدرسة للتوتاليتارية الحديثة(١)، وإن يكن هناك ميل في إنكلترا إلى نسيان إرهاب كرومويل، أول من قتل ملكاً وتباهى بفعلته. والغاية من أعمال القمع هذه هي، على ما يقال لنا، حماية مكاسب «الثورة» و«الأمة» من أعداء الداخل ومن المتواطئين معهم في الخارج.

إن تكرار هذا المخطط في كل مكان من العالم، تحت ألوان أيديولوجية شديدة التضارب، من الاتحاد السوفياتي إلى تشيلي بينوشيت، لهو من الرتابة التي لا يضاهيها سوى تواتر الاضطهادات السياسية ـ الاجتماعية باسم الدفاع عن الحريات الأساسية أو عن الانجازات الاجتماعية «للثورة». وعلى أي حال، فإن **سلم المئة عام** في أوروبا، الذي ثار له كما رأينا إعجاب بعض نبهاء المفكرين، لا يتم إدراكه كسلم إلا في حال التعتيم في التاريخ الاوروبي على جميع الحركات الاجتماعية المعبر عنها تعبيراً مباشراً، وعلى جميع الحركات القومية التي تعبر دوماً عن مطلب الكرامة الاجتماعية التي لا اعتراف بدونها بالهوية. إذ هل جميع تلك الثورات التي تزرع سلم المئة عام، بكل ما واكبها من أعمال عنف واقتلاع من الجذور بلغت ذروتها مع

(١) انظر ر. كوب: **جيوش الثورة، أداة الإرهاب في المحافظات، نيسان ١٧٩٣ ـ فلوريال العام الثاني** LES ARMEES DE LA REVOLUTION, INSTRUMENTS DE LA TERREUR DANS LES DEPARTEMENTS. AVRIL 1793 ـ FLOREAL AN II، منشورات موتون، ١٩٦٣، أي قبل زمن طويل من إعادة التاريخ الجديد النظر، ولا سيما من خلال مؤلفات فرانسوا فوره ومنى اوزوف، في التاريخ الرسمي للثورة.

الثورة الروسية والفاشية النازية، هل هي إلا تعبير عن حرب أهلية كامنة على نطاق أوروبا؟

هل يمكن أن ننسى هنا فظائع عامية باريس، وفي زمن أقرب إلينا فظائع الحرب الأهلية الإسبانية، التي هي بمثابة استطالة للحرب الأهلية الأوروبية في القرن التاسع عشر ومراجعة عامة قبل اشتعال حريق الحرب العالمية الثانية؟ وهل يمكن أن ننسى أيضاً الإرهاب السياسي الذي ضرب روسيا القيصرية على امتداد القرن التاسع عشر، وكان بمثابة انعكاس للصدمة المتناقضة للأفكار الأوروبية التي تولى الأدب الروسي العظيم، ولا سيما روايات دوستويفسكي وتولستوي، ترجيع أصداءها على نحو أخاذ للغاية؟

لقد استشعر بول موران، وهو من وجوه الأدب الفرنسي البارزة، هذا المظهر من الأدب الروسي، فجاءت قراءته المرموقة لـ«**يوميات كاتب**» لدوستويفسكي لتجعلنا نلمس لمس اليد الرؤى الهاذية للنزعات الخلاصية القومية. ففي «اوروبا الروسية»، أحد فصول **لذتي في التاريخ**(١) MON PLAISIR EN HISTOIRE. يصف موران فكر دوستويفسكي الذي كان يتكهن بأن «أوروبا ستدمر من الداخل»، ويدرك بأن نظام توازنها قد اختل، وبأن تناقضات قيمها ستضرم فيها حريقاً هائلاً، والذي كان لا يرى من خلاص للعالم الحديث إلا في طاقات الروحانية الروسية. فروسيا هي التي «تحمل في ذاتها البشارة الجديدة بالأخوّة المسيحية»، وهي التي ستضع حداً للأنظمة البورجوازية والمادية الأوروبية. وبالفعل، إن أوروبا تسعى إلى تدمير روسيا، وهي مستعدة تماماً، على ما يقول دوستويفسكي، «لإحراق السلافيين طراً على حطب سرير عجوز شمطاء».

إن الشقة لا تنأى بنا هنا عما سيجول في أذهان القوميين العرب الرومانسيين بعد قرن من الزمان، ولا سيما أن كتابات دوستويفسكي ستترجم إلى العربية على نطاق واسع. كما لا تنأى بنا الشقة عن التيارات المهدية والأصولية الاسلامية المنقطعة الصلة بالاسلام الكلاسيكي.

ان تلك الحروب الأهلية قد تولدت إذن من صدمة نظام القيم المولِّد «للحداثة»، الصنم الفكري الجديد الذي أسست عبادته أوروبا الغازية: حروب من أجل السلطة حؤولاً لأفول نجم بعض الفئات الاجتماعية وتوكيداً لسلطان فئات غيرها؛ حروب موصوفة بأنها «أهلية»(٢) من خلال تحريف مذهل للمعنى يحجب عن الأنظار آلام الملايين من «الأهالي»، من «المدنيين» العاديين ممن لا يمتون بصلة إلى السلطة وأهوائها. وفي هذه الحروب كانت جميع وسائل العنف صالحة، وجميع الحيل الشعورية أو اللاشعورية للخطاب الأيديولوجي مباحة، أي جميع

---

(١) منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٩، ص١٥٨ـ١٦٨. وفي هذا الاتجاه عينه نستطيع الرجوع الى ج. نيفا: **نحو نهاية الاسطورة الروسية. محاولة في الثقافة الروسية من غوغول الى يومنا هذا** G. NIVAT, VERS LA FIN DU MYTHE RUSSE. ESSAI SUR LA CULTURE RUSSE DE GOGOL A NOS JOURS، منشورات عصر الانسان، لوزان ١٩٨٨، وفيه تسليط باهر للضوء على آليات عدم الفهم الاوروبي للتذمرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعبر عنها الادب الروسي.

(٢) الترجمة الحرفية للحروب الأهلية هي الحروب المدنية GUERRES CIVILES. هامش المترجم.

ضروب التنافر الحاد بين المثال المعلن والممارسة المنتهجة.

حظوظ أوروبا

ربما كان حظ أوروبا، خلافاً لما جرى في أمكنة أخرى، في روسيا الثورية مثلاً، أو في إيران أو بعض الأقطار العربية الثورية إذا شئنا أمثلة من أمكنة أقرب إلينا، يكمن في ذلك التوازن بين القوى الاجتماعية الذي ينقطع حبله بصورة دورية بفعل تلك الثورات، ولكن الذي يعاد وصله في كل مرة بصورة أو بأخرى. هذا ما يمكن استقراؤه من مؤلَّف صادر حديثاً بقلم عالم سياسة أميركي نابغ درس ازدهار الأسر الأرستقراطية الأوروبية الكبرى بعد الثورة الفرنسية وقيام الدولة النابوليونية الحديثة. فآرنو ماير، الذي ندين له أيضاً بمؤلَّف حول أصول الدبلوماسية الولسونية(١)، يصف على نحو أخاذ في دراسة دقيقة تحمل كعنوان «**دوام النظام القديم. أوروبا من ١٨٤٨ إلى الحرب الكبرى**»(٢)، الكيفية التي أعادت بها الأسر الكبرى، التي كانت تولت فيما غبر تسيير دفة النظام القديم لملكيات الحق الإلهي، اندراجها في جميع مضامير الإبداع الفني والأدبي والمعماري والمالي والصناعي (وهو ما كان فعله، على طريقته، بلزاك في **الكوميديا البشرية** التي أماط فيها اللثام عن التصاهرات، الخسيسة أحياناً، بين البورجوازية الصاعدة والأسر الأرستقراطية العريقة).

إن عمليات إعادة التركيب الاجتماعية هذه لا تجد لها، كما سنرى، من منفذ إلى الواقع في روسيا السوفياتية أو في البلقان أو في المشرق. فكما أن الحس القومي الحديث والثوري المبني على هوية أحادية البعد يفضي إلى استبعاد عناصر التنافر في مجال القومية أو الهوية وإلى استئصالها من جذورها، كذلك فإن الحس الاجتماعي الحديث الذي شحذته إلى أقصى حد الأفكار الاشتراكية والجذرية الماركسية يدعو هو الآخر إلى استبعاد واستئصال شأفة عناصر التنافر الاجتماعي أو الأيديولوجي. فالأرستقراطيون الروس، ومعهم البورجوازيون قاطبة من كبار أو صغار ممن لم يجاروا الحزب البلشفي في سياسته، سيأخذون طريقهم الى المنفى بغير ما أمل في العودة؛ وذلك أيضاً سيكون مصير أقرانهم في وقت لاحق في أوروبا الوسطى. ولسوف تتكرر المأساة بعدئذ في بعض البلدان العربية، ومؤخراً في إيران.

إنه ليعسر على المرء أن يدرك كم ستكون عظيمة كلفة هذا النزيف الاجتماعي بالنسبة الى المجتمعات التي سيعاني منها. فأولئك الذين يتم استبعادهم أو الذين يقطعون بأنفسهم جذورهم في أعقاب الغليانات الثورية ـ وتعدادهم بالملايين ـ هم في الغالب القيِّمون على الثقافة والذاكرة التاريخية، وحراس أنظمة القيم التي ربما يكون العديد من عناصرها قد أضحى

---

(١) أ. ماير: **الاصول السياسية للدبلوماسية الجديدة: ١٩١٧:١٩١٨** POLITICAL ORIGINS OF THE NEW DIPLOMACY 1917-1918 هافن ١٩٥٩ .

(٢) منشورات فلاماريون، باريس ١٩٨٣.

بالياً، ولكن التي على أساسها شيدت حضارات، وروائع فنية وفكرية، وتلاحمات اجتماعية معقدة الهوية. واختفاء هؤلاء الأفراد، نتيجة لشطط الأقلية الصغيرة ولتداول أفكار الحداثة، يخلق الفراغ الثقافي وييسر تزييف التاريخ والدين والهوية، مما يفسح في المجال أمام «محرري» المجتمع للتحول إلى مضطهدين أشد طغياناً في الغالب من أولئك الذين طردوهم. وقريب إلينا من هذا المنظور مثال الثورة «الإسلامية» الإيرانية التي أطاحت بشاه إيران عام ١٩٧٩.

إن حظ أوروبا في الواقع مزدوج. فاكتشاف القارة الاميركية وغزو الغرب الأميركي وما واكبه من إبادة جماعية رهيبة للقبائل الهندية المحلية هو ما سمح، أولاً، لمختلف البلدان الأوروبية بأن تخفف، ابتداء من القرن السابع عشر، من اكتظاظها السكاني. وعلى هذا النحو فإن تحسين التغذية وتقدم الطب لم يتسببا في أوروبا بالكوارث الديموغرافية التي يتسببان بها اليوم في العالم الثالث، بكل عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالفعل، ان الشرائح الاجتماعية الأشد بؤساً وحرماناً في أوروبا هي التي عبرت بالملايين على امتداد قرنين ونيف المحيط الأطلسي طلباً لحياة أفضل وأكثر كرامة. ولنحاول أن نتخيل للحظة واحدة ماذا كانت ستكون عليه بلدان أوروبا الليبرالية فيما لو أن تلك الملايين من المحرومين لم تهاجر إلى أميركا الشمالية، ولا كذلك إلى أميركا الجنوبية، وهذا بدون أن نتكلم عن سائر المستعمرات في أفريقيا السوداء والمغرب العربي وأندونيسيا. لنتخيل للحظة أوروبا وقد زاد فيها تعداد الأرلنديين الكاثوليك على تعدادهم الحالي بنحو ٢٠ أو ٣٠ مليون نسمة، وكذلك، وبالقدر نفسه، تعداد الإيطاليين الجنوبيين والإسبانيين والبرتغاليين أو الألمان والإنكليز والهولنديين المنتمين إلى مختلف الكنائس البروتستانتية، وجميعهم أسرى فقرهم وهامشيتهم والطوباويات الخلاصية التي تواكب بالضرورة مثل تلك الأوضاع الاجتماعية التي يغذيها ويشحذها عنف الأيديولوجيات القومية أو الاجتماعية الأوروبية المعاصرة. فهل من المحقق في مثل هذه الحال أن تتبدى «بربرية» الشرق خصوصية إلى هذا الحد، وبعض طوباوياته غرائبية إلى هذا الحد؟

وحظ أوروبا ثانياً هو ذلك التوازن الإجمالي للقوى الاجتماعية الذي ظهر إلى حيز الوجود منذ مطلع القرن التاسع عشر والذي كرسه تشكيل «التحالف المقدس» (SAINTE ALLIANCE) الذي أطاح بنابليون وأتاح للارستقراطية الفرنسية أن تؤوب إلى وطنها وتعاود اندراجها فيه. فائتلاف الدول الأوروبية الذي ضمن سلم المئة عام، بغض النظر عن الحروب الأهلية التي قطعته، كان في الوقت نفسه، وربما بمقدار أكبر، توازناً للقوى الاجتماعية على نطاق أوروبا أكثر منه توازناً بين الأمم الاوروبية. ولسوف يتضح ذلك بجلاء عندما سيطيح التضخم المتسارع بالهرميات الاجتماعية المعقدة في ألمانيا في العهد الفلهلمي، فيصعد نجم الفاشية ويتاح لجنون هتلر أن ينفلت من عقاله. وكما توضح حنة آرانت في كتابها عن النظام

التوتاليتاري، فإننا لا نعود في مثل هذه الحال أمام شعب، بل أمام «جماهير» تسيِّرها كيفما تشاء دولة تمت مصادرتها من قبل سائر الفاقدين لتوازنهم والخارجين على الصراط والمنحرفين، ممن تسلب ألبابهم سلطة القيادة، سلطة الحياة والموت(١).

إذن فانهيار الهرميات الاجتماعية المعقدة، وبالتالي أنظمة القيم، ليس على الدوام من الحسنات، على نحو ما يميل إلى الاعتقاد جميع المغرمين السذج بالثورة أو بمعنى التاريخ، ذلك الغول المفترس للبشر. بل إن ذلك الانهيار هو الذي يفسح في المجال أيضاً لإرسال الأولاد إلى الحرب، كما فعل الخميني مؤخراً، مما أثار استنكار أوروبا الراضية عن نفسها التي تميل بسهولة إلى أن تنسى أن الثوار الفرنسيين في عهد الإرهاب كانوا سبقوه إلى سلوك المسلك نفسه في حرب مقاطعة الفانديه، وأن هذا ما فعله أيضاً نابليون بونابرت في حملاته العسكرية الأشد ضراوة. وذلك الانهيار هو الذي أتاح أيضاً الإمكانية للأولاد، في ظل عهود إرهابية شتى، ليشوا بأهاليهم إذا ما رفضوا تلاوة قانون الإيمان الرسمي، أو ليموتوا فرنسيين في جليد البيريزينا(٢) وهم يهتفون «عاش الامبراطور!»، أو ألمانيين في أدغال يوغوسلافيا وهم يهتفون «عاش هتلر!»، أو إيرانيين حول البصرة وهم يهتفون: «حياة مديدة للإمام، والله أكبر!».

إن هذه الالتفافة حول أوروبا الحروب الاهلية، ومن قبلها الالتفافة حول أوروبا الحروب القومية المحلية أو المصدَّرة الى البلقان، كانت ضرورية لتفهم أفضل لأفاعيل الحداثة في المشرق على ضوء التحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها هذه المنطقة من العالم والتي أعادت، كما في مناطق شتى أخرى من العالم، تنظيم فضاءات جغرافية وسياسية بكاملها.

---

(١) ح. آرانت: **النظام التوتاليتاري**، مصدر آنف الذكر، ص٣١ وما بعدها.

(٢) البيريزينا نهر في روسيا البيضاء اجتازته جيوش نابليون عند انسحابها في تشرين الثاني ١٩١٢. (هامش المترجم).

١٧

الإصلاح الاسلامي في عصر النهضة

ان بزوغ السلطة الوهابية ثم تكريسها في النظام الاقليمي والدولي قد دشنا أزمة شرعيةٍ في البلدان العربية ما زالت تتوالى فصولاً منذ مطلع العقد الثالث من القرن العشرين. ولئن تكن هذه الأزمة قد توارت لردح من الزمن عن الأنظار نتيجة للصعود الصاعق للقوة المصرية في عهد عبد الناصر والانتشار السريع للقومية العربية المعادية للامبريالية وذات المنزع الاشتراكي والدور الكبير الذي اضطلعت به في حركة عدم الانحياز، فقد ثارت هذه الأزمة من جديد على عدد من الأصعدة منذئذ وأدركت ذروتها في انفجار لبنان المأساوي الذي هو بمثابة حرب أهلية شرق ـ أوسطية مثلما كانت حرب اسبانيا حرباً أهلية أوروبية.

وليس من قبيل المصادفة على كل حال ان يكون تيتو في يوغسلافيا، وهو قائد البلد في الشرقي الاوروبي الوحيد الذي أفلح (مع ألبانيا) في الخروج من المدار السوفياتي، وعبد الناصر في مصر، في نقطة القلب من الاقاليم العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية، أبرز وجهين ـ الى جانب نهرو من الهند ـ في حركة عدم الانحياز. فقد سعت هذه الحركة بالفعل، في أول الأمر، إلى الحؤول دون أن يُملأ فراغ القوة الناجم عن انهيار الامبراطورية العثمانية وعن انهيار الامبراطوريتين الاستعماريتين الفرنسية والانكليزية، من قبل الجبارين المتنافسين اللذين تمخضت عنهما الحرب العالمية الثانية، ونعني الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

إن أسباب أزمة الشرعية تلك في العالم العربي عديدة. وقد رسمنا المعالم العريضة لتظاهراتها السياسية والأيديولوجية في كتابنا **انفجار المشرق العربي**(١). أما هنا فسنركز تحليلنا على العوامل الاجتماعية، وهي مهمة لا تخلو من عسر ووعورة، نظراً لأن منظورات الرؤية، السائدة مازالت هي منظورات انثروبولوجيا «الاسلام» السياسية بعد أن كانت لأجل من الزمن منظورات ماركسية عالمثالثية معادية للأمبريالية.

---

(١) دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧.

تركنا المشرق العربي في العشرينات وهو قيد التجزئة السياسية. فبدلاً من المملكة العربية الكبرى ظهرت إلى حيز الوجود أربع ممالك وجمهوريتان، وكلها تحت الوصاية الفرنسية أو الإنكليزية، باستثناء المملكة العربية السعودية. فإلى جانب الوهابيين في شبه الجزيرة العربية ينبغي أن نضيف المحميات البريطانية طوال السواحل (الكويت وساحل القراصنة وحضرموت)، وكذلك إمامة اليمن الزيدية. وقد توج الإنكليز فيصل ملكاً على العراق، وشقيقه عبد الله ملكاً على شرق الأردن، من قبيل التعويض على الشريف حسين الذي مات في عمان سنة ١٩٣١ بعد أن تخلى عنه «شركاؤه» البريطانيون. أما سورية ولبنان فقد أضحيا، تحت الرقابة الفرنسية، جمهوريتين؛ وقد اعتمدت فيهما فرنسا اللعبة الطائفية بالنظر إلى أنها قسمت سورية نفسها إلى دولة درزية ودولة علوية، بالإضافة إلى دولة دمشق ودولة حلب ولواء إسكندرون الذي ستتنازل عنه، في عام ١٩٣٩، لتركيا كما رأينا من خلال القسم الثاني.

لقد مني وجهاء المدن السوريون، الذين كانوا عبَّروا بقوة عن إيثارهم لدولة عربية موحدة بقيادة الهاشميين، بفشل ذريع في مشروعهم القومي. أما بدو نجد، بالمقابل، فقد أفلحوا في إقامة مملكة واسعة مترامية الأطراف جسدت، في آن واحد، الهوية العربية وشرعية دينية جديدة مبتورة الصلة بالإسلام الكلاسيكي من خلال مفهوم العودة إلى الأصول والمنابع الأولى وإحياء الإسلام الأول. ومن طرف مقابل، بقيت مملكة مصر بين أيدي سلالة ألبانية وأرستقراطية إقطاعية، بيروقراطية وعسكرية، تركية في غالبيتها، وشركسية وقفقاسية، كذكرى باقية من حكم المماليك الطويل الأمد في مصر. وكانت الهرميات السياسية ـ الاجتماعية المحلية والعثمانية لاتزال محافظة على حيويتها في هذا البلد. وكان محمد علي قد عمل على تحديثها، أي، بحق معنى الكلمة، على أوربتها: تطوير الرأسمالية الزراعية الكبيرة بعد الاندماج في التيارات السائدة للتجارة الأوروبية من خلال التوسع في الزراعة القطنية الأحادية المنتوج، ونشر التعليم على الطريقة الأوروبية بين الشرائح العليا من السكان، والحد من سيطرة «رجال الدين» ودمجهم في جهاز الدولة الحديث، الخ.. وما كانت القاهرة أو الإسكندرية في العشرينات تختلفان كثيراً عن الكوسموبوليتية الكبرى لغيرهما من المدن العثمانية مثل إزمير أو القسطنطينية أو سالونيك، كما ما كانتا تختلفان كثيراً عما كانته المدن العربية أو الفارسية أو القفقاسية الكبيرة في الأمبراطوريات الكبيرة ما قبل العثمانية: بغداد، قرطبة، غرناطة، دمشق، سمرقند، وغيرها من المدن «الكوسموبوليتية»، في عهد عظمتها، حيث كانت تختلط «الأعراق» والشعوب والأديان والمدارس الفلسفية؛ وحيث كانت تضرب جذورها فيما بعد مستوطنات هامة للتجار الأوروبيين من بنادقة وجنويين ويونانيين وفرنسيين ونمساويين. ولسوف يؤسس هؤلاء التجار في الشرق الأدنى الأسر الكبيرة المسماة بـ «المشرقية» LEVANTINES والتي جرى حذفها اليوم من التاريخ نزولاً عند مقتضيات الحداثة الفاعلة باتجاه المجانسة والتأحيد، ولكن التي لعبت على مدى قرون بكاملها دور صلة الوصل

ثقافياً واقتصادياً بين أوروبا المسيحية و«عالم الإسلام». وقد قدم لنا مؤخراً روائي لبناني مشهور وصفاً أخاذاً لكوسموبوليتية المدينة الإسلامية الكلاسيكية من خلال الصورة التي قدمها عن سمرقند(١).

وقد لا يكون من غير المجدي هنا أن نرجع إلى واحد من أنبغ المؤرخين المختصين بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، ونعني كلود كاهن الذي من الضروري أن يعيد المرء قراءته اليوم قبل الدخول في أي نقاش حول ما يسمى بالروح الإسلامية النضالية أو الجذرية. وسيعذرنا القارىء على طول الشاهد الذي قبسناه من مؤلف أساسي لكلود كاهن حول العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في زمن الحملات الصليبية الصعب(٢)؛ ولكن هذا الشاهد، الذي يحمل توقيع رجل علم بارز، فرنسي الجنسية ويهودي الدين، يبدو لنا مركزياً في السياق الذي نحن بصدده. فهو يتيح لنا تسليط الضوء على كثرة من أوضاع القطيعة بين «العصر الكلاسيكي» و«الحداثة» في الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، تلك القطيعة التي لازلنا نعيش تشنجاتها العنيفة إلى اليوم، ولا سيما في لبنان.

كتب كلود كاهن يقول: «لا شيء أبعد عن الحقيقة من أن نستنتج من واقع الجهاد في الخارج وجود تعصب في الداخل؛ فحتى الخلفاء الذين قادوا الجهاد ضد البيزنطيين كانوا يستخدمون في إدارتهم العليا النصارى ويستضيفونهم في مجالسهم، حتى ولو كانوا من طائفة الروم، مثل الأب يوحنا الدمشقي، رئيس طائفة دمشق التي ما كانت هي الأخرى ترى في ذلك شيئاً جارحاً للمشاعر. ثم ان الحرب الجهادية الهجومية ما لبثت هي نفسها أن تراخت، فما عاد يهتم لها أحد منذ القرن الثاني للهجرة غير سكان الحدود الذين كثيراً ما كانوا هم أنفسهم يتآخون، في الفترة الفاصلة بين حملتين، مع سكان الحدود في الجانب الآخر. وفي مطلع القرن العاشر الميلادي (القرن الرابع الهجري) ما عاد أحد يتحدث عن المجاهدين من رجال المغازي إلا في آسيا الوسطى، في مواجهة بدو وثنيين لا عمل لهم سوى الغزو والنهب، الشيء الذي لا يعدو أن يكون مظهراً جديداً من الصراع الطويل الأمد للايرانيين ضد الطورانيين، وهو صراع لا يمت بصلة إلى الإسلام»(٣).

وفي موضع تالٍ يلخص ك. كاهن وضع غير المسلمين في الدول الاسلامية، فيقول: «في داخل الدول الإسلامية كان وضع غير المسلمين إذن لا غبار عليه. وهذا لا ينفي حدوث حركة اهتداء ديني واسعة، ولاسيما بين القرن السادس والقرن العاشر، وهي حركة لا نستطيع هنا أن نحلل بالتفصيل أسبابها التي كان في عدادها بلا أدنى ريب – ولكن بدون أي اضطهاد – الضغط الاجتماعي الطبيعي للأوساط الغالبة، وهذا في زمن كانت فيه مثاقفة الإسلام والطبيعة المتعددة طائفياً للحياة الفكرية تسهلان الانتقال من عقيدة إلى أخرى. ولا

(١) أمين معلوف: **سمرقند** SAMARCANDE، منشورات ج. ك. لاتيس، باريس ١٩٨٨.

(٢) ك. كاهن: **الشرق والغرب في زمن الحملات الصليبية** ORIENT ET OCCIDENT AU TEMPS DES CROISADES، منشورات أوبييه – مونتانيي، باريس ١٩٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

مراء في أن نتيجة هذه الحركة تمثلت في أن نسبة غير المسلمين، ولاسيما من النصارى، صارت أقلية بعد أن كانت أكثرية، وهو مما أنقص من وزنهم، ولكن بدون قطيعة، وليس بين أيدينا ما ينهض دليلاً على أن المعنيين كانوا يستشعرون موقفهم على أنه كان أقسى من ذي قبل. ومن المهم أن يكون حاضراً أمام أذهاننا هذا الاستنتاج إذا أردنا أن نفهم بعض مظاهر سلوك الشرقيين عندما وقع الغزو الصليبي».

«نحن لا نريد هنا أن نصبغ واقع الأشياء بلون وردي ولا أن نركب مركب المغالطة التاريخية. فالذميون عانوا من معاملات تمييزية فيما يتعلق بالضرائب وبالعدالة القانونية ما بين الطوائف؛ وقد وجدت وتكررت دورياً – وهذا ما يثبت عدم جدواها – تمييزات في الملبس (يعود سببها الأول إلى اتقاء شر التجسس أو إلى الالتباسات العملية المتنافية وطائفية القوانين)؛ وقد وجد أيضاً تحظير لبناء دور عبادة جديدة (ولكن أمكن على الدوام الالتفاف عليه بواسطة المال)؛ كما حظر، تحت طائلة عقوبة الموت التي نادراً ما طبقت، شتم الإسلام أو ارتداد معتنقه؛ وكثيراً ما وجد، من طرف المسلمين، ضرب من ازدراء أرستقراطي؛ ولكن بعد أخذ كل شيء في الحساب ومقارنته بما كان يجري في المجتمعات الأخرى عهدئذ، لا يبدو أن الحياة كانت قاسية على الطوائف غير المسلمة؛ فأولئك الذين كانوا يقيمون عند الحدود وكان في إمكانهم أن يهاجروا، لم يفعلوا، والأمثلة كثيرة على وظائف عليا وعلى ثروات كبيرة في أوساط الذميين كما في أوساط المسلمين. وقد استمرت الثقافة المسيحية على قيد الوجود، وإن متكلسة بعض الشيء من جراء وهن صلاتها بباقي الكنيسة؛ وتطورت الثقافة اليهودية، وكان العالم الإسلامي ثقافياً واقتصادياً فردوس اليهود فيما بين القرن التاسع والقرن الحادي عشر. ولم يكن الأمر مجرد أمر ثقافات مستقلة بذاتها، بل كان بالأحرى – فيما خلا مسائل العقيدة – أمر مشاركة في تلك الحضارة المشتركة الرحيبة التي لا مندوحة لنا، بالنظر إلى عدم توفر اسم آخر، من أن نسميها إسلامية، والتي كان يتآخى في ظلها، وفي الميدان العلمي بوجه خاص، الأطباء والعلماء من الطوائف كافة. وكان من الممكن، في الحياة العادية، أن توجد مهن تكون فيها الغلبة لطائفة بعينها، وتجمعات سكانية حول بيوت عبادتها، الخ؛ ولكن ما وجدت قط تفرقة، وما وجد قط ما يناظر الغيتوات. وكان من الممكن أن تحدث – ولكن نادراً لأسباب طائفية مباشرة – هبات غضب جماهيرية بيد أن السلطة كانت تتدخل لصالح النظام، ولو تقاضت الثمن بعد ذلك. وكانت كلمات الاستياء التي قد تبدر أحياناً من أفواه النصارى تستهدف إما جماعات سكانية خاصة، مثل الأكراد، أو ملتزمي الجباية الذين لم يكن المسلمون أقل تشكياً منهم»(٥).

ان هذا الوصف للحضارة الاسلامية الكلاسيكية التي حافظت الأمبراطورية العثمانية، وريث بيزنطة والأمبراطوريتين الإسلاميتين الكبيرتين الأموية والعباسية معاً، على جوهر

(١) المصدر نفسه، ص ١٨ – ١٩. ومن الممكن أيضاً الرجوع بخصوص هذا الموضوع الى كتابنا «**تعدد الأديان وأنظمة الحكم**» الترجمة العربية، دار النهار، بيروت ١٩٨٠.

تقاليدها في التعددية الاجتماعية، يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل طبيعة الأنسجة الاجتماعية الحضرية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان التي سيتسارع تفككها في القرن العشرين؛ وأن نفهم على نحو أفضل أيضاً القطيعة التي أحدثها بروز الدولة السعودية وقوتها الاسلامية التي لا تكبح بعد أن غُلبت حركة القومية العربية ذات الأساس الحضري على أمرها سواء من جراء انتصار اسرائيل العسكري في عام ١٩٦٧ أو بفعل دفق المنّ النفطي الذي ينبع مصدره الرئيسي من العربية السعودية. وأخيراً فإن نص كلود كاهن يسلط ضوءاً جديداً على مشكلة «الأقليات»، ولاسيما نصارى الشرق، وهي المشكلة التي سنعكف عليها عما قليل.

التجديد الفكري في عصر النهضة:

إن مصر، بحجمها وبالبعث الفكري والديني الذي احتضنته منذ مفتتح القرن التاسع عشر والذي اجتذب إليها عدداً جماً من رجال الأدب والفكر والإصلاح والصحافة من سورية ولبنان وفلسطين، تؤلف أيضاً نقطة استدلال سياسي ـ اجتماعي في مواجهة عملية التجزئة على صعيد الهوية التي واكبت حقبة الاستعمار الأوروبي تلك.

بيد أن مشكلة المَلَكية في مصر هي أيضاً مشكلة الهيمنة الثقيلة الوطأة للاستعمار الانكليزي على ذلك البلد، وشطط الأوروبيين في الاستغلال المنظم لاقتصادها بالتواطؤ مع الارستقراطية المسلمة غير المصرية في أصولها. وكل ذلك قد وجد من يصفه وصفاً دقيقاً شاملاً، سواء بقلم ذلك الوجه البارز من وجوه الاستشراق «الكلاسيكي» الفرنسي، ونعني جاك بيرك في كتابه المشهور «**مصر: الأمبريالية والثورة** EGYPTE, IMPERIALISME ET REVOLUTION»(١)، أو بقلم مؤرخ انكليزي ذي منزع واقعي شرس، هو ديفيد لاندز في كتابه «**الصيارفة والباشوات** BANKERS AND PACHAS»(٢)، وهو المؤرخ نفسه الذي ندين له بذلك التاريخ «البروميثيوسي» البديع للثورة الصناعية الأوروبية الذي سبق لنا الاستشهاد به. وما يهمنا هنا التنويه به أنه عندما ادعى الملك فؤاد الأول في عام ١٩٢٤ لنفسه الخلافة التي ألغاها مصطفى كمال في تركيا، ألف شيخ أزهري وقاض شرعي معروف، هو علي عبد الرازق، كتاباً فقهياً لاذعاً ضد ذلك الادعاء. والواقع أن «**الاسلام وأصول الحكم**» يندرج في خط مستقيم في تراث التجديد الفكري العربي في عصر النهضة الذي تعود بواكيره الى مفتتح القرن التاسع عشر. وقد أحرق ذلك الكتاب في الساحات العامة بحض من الملك. بيد أن طبعاته تعددت مع ذلك وصولاً الى الستينات، قبل أن تغزو أدبيات الأخوان المسلمين المموّلة بالنفط السعودي الأفق الثقافي العربي.

ولا مرية في أن ذلك الكتاب، المجهول اليوم من الجمهور الأوروبي المولع بالشرق،

(١) منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٧.
(٢) وعنوانه الفرعي: «عالم المال الدولي والأمبريالية الاقتصادية في مصر»، منشورات جامعة هارفارد، ١٩٥٨.

والمجهول أيضاً من ذلك الجيل الجديد من الشباب العرب المشبع بالميتافيزيقا الدينية، يحمل شحنة تفجيرية بالنسبة الى كل حاكم يواجه أزمة شرعية ويحاول أن يتشبث، في مواجهة داعي التغييرات السياسية الجذرية، بأذيال الشرعية الدينية التقليدية. ويكمن الجانب التحريضي لذلك الكتاب في ما يقيمه من برهان على أن الاسلام، مثله مثل سائر الأديان الكبرى، هو أولاً دين روحي، وأن الخلط بينه وبين النظام الزمني لا يعدو أن يكون ضرباً من تأويل مصطنع لفقته على مر الأجيال أنظمة السلطة المتعاقبة التي حكمت الشرق باسم الاسلام. ومن ثم فقد أعلن عبد الرازق أن ذلك الخلط، الذي هو المصدر الأول للاستبداد، لا علاقة له بالاسلام، ومن ثم شجب الرغبة في إحياء الخلافة.

لقد كثف عبد الرازق، من خلال «**الاسلام وأصول الحكم**» الجهود التي بذلت على امتداد القرن التاسع عشر في مضمار الإصلاح الإسلامي. وهو متابع في الواقع لفكر عضو كبير آخر في جماعة «العلماء» ـ وهي جماعة عظيمة النفوذ في المجتمع العثماني ـ هو عبد الرحمن الكواكبي، وكان من أعيان حلب في سورية. وكان هذا الأخير قد اجترأ في ختام القرن التاسع عشر على نقد الاستبداد العثماني القائم على تأويل كاذب للاسلام ولمبادئه. ولئن استهدف الكواكبي بشجاعة الطرائق العثمانية في الحكم، فقد طالب في كل ما كتبه بالحرية، التي لا يقوم بدونها ازدهار أو تقدم. أما فيما يتعلق بموضوع الخلافة فقد طعن في الممارسة الاستبدادية لها، وذكّر بأن مثل هذه الوظيفة ينبغي أن تعود بطبيعة الحال الى العرب، الذين حملوا بالأساس شعلة الدين الاسلامي.

وقبل ذلك كان عضو آخر في جماعة العلماء، وهو المصري رفاعة الطهطاوي، الذي أرسله محمد علي الى باريس في بعثة دراسية، قد تغنى في كتاباته منذ مطلع القرن بفضائل «الوطنية» و«المواطنة» والحكومة التمثيلية، على نحو ما قيض له أن يراها مطبقة في فرنسا سنة ١٨٢٠. وينبغي أن ننوِّه هنا بوجه بارز آخر من وجوه تلك الحركة الاصلاحية، وهو محمد عبده، المصري الذي ارتقى منذ أوائل القرن العشرين الى مصاف شيخ الأزهر، الجامعة الكبرى للدين الإسلامي والمرجع المعتمد في التفسير الديني، والذي لن يتردد في إحداث تبديل كبير في التقاليد الفقهية المتجمدة. وعلى هذا النحو سيباح القرض بفائدة والتأمين وغير ذلك من مظاهر الرأسمالية الحديثة ومؤسساتها التي كان محمد علي قد عمل على إدخالها إلى مصر منذ مطالع القرن التاسع عشر. وقد نبه مكسيم رودنسون الى ذلك في مؤلَّف أحدث دوياً عند صدوره عام ١٩٦٢(١)، لأنه وقف ضد التيار السائد للرؤية الأوروبية التي كانت تتخوف من قابلية التنافر بين الاشتراكية والقيم الاسلامية، وقدم ما فيه الكفاية من الشواهد والأدلة التي تثبت أن الحضارة الاسلامية الكلاسيكية عرفت أشكالاً رفيعة التطور من الرأسمالية التجارية ومبررة تماماً من وجهة النظر الدينية بفضل الفتاوى الفقهية الأريبة.

ولم يتردد محمد عبده في المضي الى أبعد من ذلك: ففي كتاب جريء له في علم

(١) **الإسلام والرأسمالية**، مذكور سابقاً.

الاجتماع الديني المقارن، بعنوان «**الاسلام والنصرانية**»، دلل على أن خصوصية الاسلام السني ليست مطلقة، وأن الإسلام إذا أحسنّا فهمه لا يبعد بعداً كبيراً عن الكنائس النصرانية البروتستانتية التي ترفض الهرمية الدينية الثقيلة للكاثوليكية واحتكار السلطة الفاتيكانية لتأويل الكتاب المقدس.

وفي مطلع القرن العشرين أيضاً تمت على أيدي مصريين آخرين، من علماء الطبقة الاجتماعية العليا، قفزات نوعية أخرى في حركة الاصلاح تلك: قاسم أمين الذي ستقف كتاباته على قضية المرأة وتحررها الضروري لإخراج المجتمع من حالة تأخره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأحمد أمين الذي أعاد، في عمل عملاق متعدد الأجزاء، كتابة تاريخ الدين الاسلامي والحضارة الكلاسيكية التي تولدت منه بكل تنوع اتجاهاتها وفرقها وحركاتها الفلسفية والصوفية. ولا يتردد أحمد أمين في أن يفصح عن تعاطف عميق مع حركة المعتزلة الذين كانوا يكافحون، في ظل العباسيين في مطلع القرن الرابع، عقيدة «عدم خلق» القرآن، وهي عقيدة كانت تجمد النص المقدس خارج الزمان والمكان وتشل إمكانية تطوير تفاسيره. كما لا يتردد في أن يوضح أن تفتت النظام الأمبراطوري الإسلامي عاد بالنفع على شعوب هذه الأمبراطوريات.

لقد كانت هذه الرحلة القصيرة إلى الأرض الواقعية للإصلاح الاسلامي ضرورية لبيان اختلاف هذا الاصلاح اختلافاً جذرياً عما يسمى اليوم عن خطأ بـ «الاسلامية» أو بـ «الاسلام الجذري» أو «النضالي»، وهو إسلام جامد وخصوصي يخلق حاجزاً غير قابل للعبور، بل ستاراً حديدياً بين الشرق الخيالي الصوفي والعنيف وبين الغرب، الخيالي هو الآخر، ولكن العلماني والسلمي والعقلاني.

على أنه لا بد من الاشارة أيضاً إلى أنه في قبالة تلك الارستقراطية الاجتماعية والثقافية المؤلفة من الشريحة العليا من طبقة العلماء التي تابعت في النصف الأول من القرن العشرين العمل الذي كان شرع به المتقدمون منهم في القرن التاسع عشر، والتي خلفت لنا تلك المجموعة الزاهرة من الكتابات المجددة، والشجاعة، قد ظهر أيضاً في مصر في نهاية العشرينات حسن البنا، «المرشد الأعلى» الذي نظم على منوال الوهابيين ـ الذين كانوا انتصروا في شبه الجزيرة العربية ـ كتائب «الإخوان» المسلمين. وقد كان العلماء، القيِّمون على الذاكرة التاريخية والثقافية للإسلام الكلاسيكي، يجندون جمهورهم من الشرائح الاجتماعية الصاعدة من المجتمع العثماني قيد التحلل؛ أما الإخوان المسلمون فسيجندونه على العكس من الشرائح الاجتماعية التي يهمشها ويقتلعها من جذورها التفكك الاجتماعي ـ الاقتصادي. وسوف نعرض رأينا بمزيد من التفصيل في موضع تالٍ.

صدمة التغلغل الأوروبي

يتعذر تماماً فهم طريقة اشتغال مختلف هذه الأيديولوجيات ما لم يجر الربط بينها وبين لعبة مصالح القوى الاجتماعية التي كانت، على الصعيدين الإقليمي والدولي، تبث فيها

حيويتها. ويتعذر أيضاً أي تصنيف للرؤى حول الإسلام بدون اللجوء الى الملاحظة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار الانقلابات الكبرى التي أحدثها تفتت الأنسجة السياسية والاجتماعية والثقافية للأمبراطورية العثمانية. وبالفعل، إن تحلل هذه الأنسجة قد أتاح الامكانية لبعض الفئات الاجتماعية أن تعزز أو أن تمد سلطانها، بينما تمخض بالنسبة الى فئات أخرى عن تغيرات لا تطاق بعد قرون من الاستقرار، حتى وإن يكن هذا الاستقرار بالنسبة اليها هو استقرار الفقر. والحال أن التغلغل الأوروبي في بلدان الشرق قد كان في المقام الأول ـ كما أوضحنا ـ تغلغلاً اقتصادياً، قبل أن يتحول في طور تالٍ الى هيمنة سياسية مكشوفة.

لقد سدد هذا التغلغل ضربة قاصمة الى ركائز الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات العثمانية، وفي المقام الأول الى اقتصاد الأسواق (البازار) الذي كان يوفر أسباب الرزق لكثرة كثيرة من الحرفيين وصغار التجار، كما يوفر للمجتمع دعامته الانتاجية. وقد ضرب كذلك الأوساط القروية حيث حولت الرأسمالية الصناعية الأوروبية وجه الأرياف وجعلتها تتخصص في الزراعة الوحيدة المنتوج. ويصدق ذلك بوجه خاص على مصر منذ مستهل القرن التاسع عشر بالتوازي مع تطوير منشآت الري الكبرى التي لقيت تشجيعاً من محمد علي والتي أفسحت في المجال أمام ولادة زراعة القطن؛ ويصدق ذلك أيضاً على لبنان حيث انهارت صناعة الحرير البلدية لصالح الصناعات الليونية، مما اضطر الفلاحين الى الهجرة ومما جعل جبل لبنان يتخصص في تربية دودة القز دونما مجاوزة للمرحلة الأولية من تحويل الشرانق الى خيوط حريرية يجري تصديرها لاحقاً الى مناسج ليون.

لقد كانت معاناة الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية من آثار التغلغل الأوروبي متفاوتة؛ فزراعة القطن لم تدخل الى الأرياف الخصبة من الجزيرة السورية، مثلاً إلا في أوائل الخمسينات؛ وذلك هو أيضاً شأن المناطق الريفية الاناضولية. ولكن حتى حيثما أمكن الحفاظ النسبي على اللحمة الاجتماعية ـ الاقتصادية حدث تحول في العلاقات الاجتماعية. آية ذلك أن الهرميات الاجتماعية المحلية التي صاغها نظام السلطة العثماني هي هرميات ما جازت تسميته بـ «الاقتصاد الخراجي»، بالنظر الى أن كل ولاية عثمانية كانت ملزمة بتقديم الخراج الى السلطان. ولهذا فإن ما سمي بـ «الإقطاع» في المشرق لا يستمد مصدره من الحيازة السلالية للأرض، بل من امتياز اقتطاع نصيب من ذلك الخراج الذي يكون مسؤولاً عنه أمام السلطان مسؤولية شخصية، طبقاً لتسلسل هرمي معقد، والي الولاية المعين من قبل ذلك السلطان.

أما علة التعقيد في هذا التسلسل الهرمي فهي أن النظام يقوم على أساس من اللامركزية، مثله أصلاً مثل كل نظام السلطة العثماني؛ فالوجهاء المحليون الصغار يتولون، على مستوى القرية، جباية حصة القرية من الخراج كما يحددها لهم الوجهاء الأرفع مقاماً منهم والمتحكمون بأمر قضاء بتمامه، علماً بأن حصة هذا القضاء من الخراج تحدد مباشرة من قبل والي الولاية، ممثل السلطان. وحيثما يطور هذا الإقطاع الأسس الاقليمية لسلطته؛ يقبل السلاطين بأن يتحدر الولاة من قمة هرم المجتمع المحلي، بدون أن يشترط فيهم أن يكونوا أعضاء في البيروقراطية

العسكرية أو المدنية العليا ذات الأصول الأوروبية البلقانية. وذلك ما كانه، على سبيل المثال، وضع جبل لبنان أو وضع ولاية دمشق، أو كذلك وضع مصر حيث أضحى المماليك، وهم أرقاء سابقون متحدرون من آسيا الوسطى، يؤلفون طبقة اقطاعية عسكرية محلية واسعة النفوذ.

إن هذا التسلسل الهرمي الاجتماعي المعقد هو الذي انهار منذ القرن التاسع عشر عندما «تأوربت» بنى الأمبراطورية العثمانية، أو «تحدثت» كما يؤثر أن يقال اليوم. فتنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦ ألغت أسس الاقتصاد الخراجي لتحل محله اقتصاداً ضريبياً، اقتصاد الدولة الأوروبية الحديثة؛ وفي الوقت نفسه أرسيت الأسس الأولى للديموقراطية التمثيلية على مستوى الولايات والأقضية مع إنشاء المجالس البلدية. وأخيراً، وكمقوم لازم آخر من مقومات الحداثة، جرى إنشاء السجل العقاري (الطابو)، مما سيتيح مذ ذاك فصاعداً ترسيخ الملكية الخاصة، وبالتالي تشجيع تداول الثروة الزراعية. وفي غضون سنوات قلائل تغيرت تغيراً جذرياً قواعد اللعبة الاجتماعية. أما في أوروبا، بالمقابل، فقد حدث هذا التغير، على العكس، على امتداد حقبة طويلة شهدت قيام الممالك المركزة؛ وربما كان هذا أيضاً ما يفسر التوازن النسبي للقوى الاجتماعية على الصعيد الأوروبي، وهو التوازن الذي كرسه القرن التاسع عشر والذي شرحناه آنفاً. إذن فالتغير جاء في المشرق سريعاً، فظاً؛ ولم تظهر عواقبه الحقيقية إلا في أيامنا هذه من خلال الأوضاع السياسية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية المتفجرة في كل مكان.

ومن سوء الحظ أنه ليس عندنا بلزاك عربي ليروي لنا تقلبات المصائر الفردية التي عصفت بها دوامة القرن التاسع عشر الاجتماعية تلك. ولكن الرواية العربية التي ازدهرت في مصر وسورية ولبنان في القرن العشرين تقدم لنا من المعلومات حول هذا الموضوع أكثر بكثير مما تقدمه الأبحاث العلمية حول علم الكلام الاسلامي، أو الخطاب الايديولوجي المعادي للأمبريالية للنخب الجديدة، أو أدبيات الأخوان المسلمين التكراري والفاقد للنكهة الشخصية. وعلى هذا النحو قدم لنا مؤخراً روائي سوري، سعودي الأصل، وصفاً أخاذاً للتماس بين قبيلة بدوية وبين أوائل الأميركان الذين قدموا للتنقيب عن النفط في منطقة الأحساء السعودية في مطلع العشرينات؛ فـ «**مدن الملح**» تروي بدقة سوسيولوجية خارقة للمألوف قصة الزلزال الاجتماعي والثقافي الذي مثله بالنسبة الى بدو تلك المنطقة من الصحراء قدوم رجال تكساس مع تجهيزاتهم وأعرافهم وأخلاقهم المغايرة جداً، كما تروي ببراعة مماثلة الكيفية التي ظهرت بها الى حيز الوجود من قلب الصحراء المدن النفطية الجديدة. وكان الروائي نفسه قد وصف في «**الأشجار واغتيال مرزوق**» تمخض جنون فلاح سوري طاش صوابه وهو يرى أشجار قريته تختفي خلف هجمة زراعة القطن، فرحل عنها وتاه في أرض الله الواسعة ليفجر فيها براكين غضبه. ويقدم لنا سوري آخر، وهو الناقد الأدبي جورج طرابيشي، تحليلاً مرموقاً لعثرات الوعي لدى الطلبة العرب الشبان من جيل الخمسينات الذين يقصدون أوروبا للدراسة. ففي «**شرق وغرب، رجولة وأنوثة**»[1] يُعمِل طرابيشي مبضعه في سلسلة الروايات العربية

(١) منشورات دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٧.

التي توالت صدوراً ما بين الخمسينات والسبعينات وكان موضوعها الرئيسي العذابات النفسية والتقلبات الوجدانية للرجل العربي في مواجهة المرأة الأوروبية، «العصرية»، التي يقف عاجزاً عن المضي في علاقته معها الى نهايتها؛ وذلك هو «الجنون» الروسي عينه، ولكن متجسداً هذه المرة بالشبان العرب الممزقين بين التقليد والحداثة على نحو ما كان المثقف الروسي ممزقاً بين النزعة السلافية والنزعة التغريبية.

إن هذا التغير الفجائي والسريع، إن يكن مرده بكل تأكيد الى تدخلات أوروبا المتزايدة في شؤون الشرق، فهو يكتسب بدوره قدراً من الاستقلال الذاتي ومن المنطق الداخلي الذي يتصالب مع المؤثرات الخارجية ويحسن استغلالها كما سنرى في الفصول التالية. وعليه، فإن أيديولوجيي «الاسلام الجذري»، الذين لا يرون سوى لعبة المداخلات الخارجية في تطور المشرق، يعتقدون من خلال نزعة معادية بشكل بدائي للغرب، أنه سيكون في مقدور المشاعر الشعبية الحقيقية، المتحررة من رطانة المفردات الأوروبية التي تداولتها النخب القديمة، ان تعبر أخيراً عن النفس الاجتماعية الشاملة للعالم الاسلامي. وفي الواقع، فإن قانون إيمان أولئك الأيديولوجيين لا يعدو ان يكون تكراراً، تحت غلاف «إسلامي»، للنظريات التبسيطية المستوحاة من الماركسية المعادية للأمبريالية، لكن الخاوية من كل قيمة تفسيرية، وهي النظريات التي راجت في المشرق العربي وايران وشقت طريقها صعداً بعد انتصارات ستالين. ونحن نلفي هذه المقاربة، بوجه خاص، لدى المثقفين العرب أو الايرانيين المنفتحين بشكل واسع على الثقافة الأوروبية والذين اكتشفوا على حين غرة فضائل الاسلام الموصوف بالجذري، وفي غالب الأحيان تحت وطأة خيبة الأمل والمرارة إزاء فشل القوميين في المعركة التي خاضوها ضد الأمبريالية من موقع علماني و«تحديثي»[1].

وعلى أي حال، فإن رؤية السلفية الاسلامية لا ترى أنها هي نفسها محكومة في مسارها باستراتيجيات القوة على الصعيد الدولي، وهذا في الوقت نفسه الذي تنخرط في الكفاح السياسي ـ الاجتماعي الداخلي مستغلة تطور الإكراهات الخارجية. وعليه، فإن هذه الرؤية سترى أن «الثورة الاسلامية» هي وحدها التي تمثل تغيراً محلياً مستقلاً و إرادياً، بينما لا تعدو التغيرات «الثورية» السابقة ذات الطابع العلماني في المشرق أن تكون مجرد تمخضات حبلت بها الإكراهات الخارجية.

وفي الحقيقة، وابتداء من مطالع القرن التاسع عشر، وعلى منوال ما حدث في كل مكان آخر شهد تداولاً نشطاً للحداثة، كان التغير في المشرق العربي قد أضحى حواراً بين ضفتي

(١) ذلك هو، على ما يبدو، مؤدى الرسالة التي يريد إبلاغها لنا مؤلِّف حديث الصدور ينشد تفسير إخفاقات القومية العربية الحديثة بقلم مثقف مصري منفتح أصلاً على الحداثة الغربية، ونعني به جلال أحمد أمين في كتابه «**المشرق العربي والغرب**» من منشورات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، وفيه يحاكم الحركة الناصرية برمتها بوصفها مجرد مولود للهيمنة الغربية في المشرق العربي

البحر الأبيض المتوسط، حواراً غير متكافىء في غالب الأحيان، ومنحرفاً عن غايته في غالب الأحيان أيضاً من جراء منظورات الرؤية المثالية واللاتاريخية التي سبق لنا بيان ما قادت اليه من زيغ وتعمية؛ بل حواراً قراقوشياً إذا لم تفك شفرة الخطابات بدءاً من سيرورة التحولات الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب بالذات فإن القراءة الدلالية لمغزى التحولات في المشرق العربي يزيدها صعوبة كون منظورات التحليل مشحونة شحناً عالياً بالأيديولوجيا، وبالأهواء والأحقاد والضغائن. والواقع أن الحوار مع الحداثة لم تفكّ شفرته الحقيقية لا في هذا الجانب ولا ذاك من البحر الأبيض المتوسط. وهنا لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل: ألم تصب اليابان حظاً أكبر من النجاح في تحديثها ـ بالرغم من أنها شرعت به بعد مصر بخمسين عاماً ـ على وجه التحديد بسبب كونها جزيرة، وبعدها بالتالي عن التصورات الأوروبية للحداثة؟

ستكون لنا عودة الى هذا التساؤل الذي يطرح اليوم بقوة على بساط البحث واقع التأخر الاقتصادي والتكنولوجي لمجمل العالم العربي. ولكن لنعد هنا الى الأذهان أن اليابان أيضاً كانت مسرحاً على مدى عدة عقود لحرب أهلية اجتماعية وثقافية بين مختلف الأجنحة اليابانية للنظام الشوغوني القديم(١)، كانت فيها العلاقة بأوروبا الفاتحة هي الموضوعة السائدة الى أن توصل الأمبراطور الى لأم الوحدة من جديد حول شخصه. وقد قدم لنا بول أكاماتسو في كتابه: **«الميجي ـ ١٨٦٨، الثورة والثورة المضادة»**(٢) MEIJI 1868, REVOLUTION ET CONTRE - REVOLUTION وصفاً حياً للغاية لتلك الحرب الأهلية اليابانية التي تشف روايات ميشيما أيضاً عن ضراوتها، ولاسيما من خلال وصفه لحركات التمرد الأخيرة من جانب الساموراي، وهم طبقة من المحاربين من العهد القديم، ضد النظام الأمبراطوري الحديث في اليابان. حرب أهلية يابانية تذكّر بتلك الحرب الأخرى التي استعرت، في شكل أكثر فجاجة، في روسيا القيصرية بين أنصار النزعة السلافية، وأنصار النزعة الغربية، بين الاشتراكيين الثوريين والليبراليين من أنصار المَلَكية الدستورية، قبل أن تظهر السوفييتات لتصادر السلطة في عام ١٩١٧ لصالح قانون إيمانها الأيديولوجي ومصالح الطبقات الاجتماعية المضطَهدة التي ادعت أنها تنتصر لها؛ حرب أهلية ترنحت فيها أسس النظام القيصري تحت ضربات الإرهاب.

وإنها لحرب أهلية أيضاً تلك التي خاض غمارها الفلاحون المحرومون الثائرون في جنوب شرقي البرازيل في مطلع القرن التاسع عشر، بقيادة كاهن صاحب رؤيا، والتي يصفها لنا ماريو فارغاس للوزا وصفاً أخاذاً في **«حرب نهاية العالم»**: ففي هذه الرواية يصور فرقة دينية أصولية ترفض استقلال البرتغال وتحدث انقساماً سياسياً في الكاثوليكية

(١) نظام سياسي كان رؤساء الوزراء الأقوياء في ظله قد أفلحوا في استصغار شأن المنصب الأمبراطوري ـ المقدس في ماهيته مع ذلك ـ الى محض منصب فخري، نظير ما كان عليه الحال في المشرق في عهد المتأخرين من الخلفاء العباسيين.

(١) منشورات كالمان ليفي، باريس ١٩٦٠.

اللوزيتانية(١) التي كانت تتداورها كل من السلطة والمعارضة. ثورة تكاد تكرر بصورة نمطية ثورة الفرق الاسلامية المتطرفة التي كانت تجد، هي أيضاً، من يداورها.

إن هذه التوغلات الخاطفة في علم الاجتماع السياسي لمناطق جغرافية متباينة تتيح لنا أن نضع أيدينا على حقيقة الحرب الأهلية والثقافية العربية ـ العربية التي تستعر اليوم بضراوة لم يسبق لها مثيل. وهذه الحرب الأهلية، التي اهتدينا الى بعض جذور لها منذ مطلع القرن الثامن عشر في صحارى شبه الجزيرة العربية، هي التي ستتحكم بكل الصراعات الدولانية القطرية والإقليمية التي سيأتي بيانها عما قليل والتي ستدور بين النخب الجديدة للأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، وكذلك بين هذه النخب وبين القوى الأوروبية، واليوم الجبارين.

(١) لوزيتانيا: اسم إقليم اسباني قديم كان يشمل، في جزء منه، البرتغال الحالية. (هامش المعرب).

١٨

النخب المثقفة العربية في عصر النهضة

ماذا كانت تلك النخب التي تصدت لمهمة الإصلاح الإسلامي والنهضة العربية والتي تميل الذاكرات اليوم إلى نسيان وطنيتها وليبراليتها تحت ضغط تيارات الأيديولوجيا الإسلامية الخلاصية المتنوعة المصادر، السعودية والليبية والإيرانية واللبنانية والتونسية، هذا إذا لم نشأ الكلام عن الباكستان، ذلك المصدر الكبير الآخر للأصولية الإسلامية(١)؟ إنه ليتعين علينا هنا أيضاً أن نلمّ بالمعالم العريضة لتطور صراع القوى الاجتماعية في العالم العربي في إبان الخمسين سنة الأخيرة، مما سيتيح لنا أن نفهم التشنجات التي ستعصف بالمجتمعات العربية **الباحثة عن شرعية** على حد ما جاء في عنوان دراسة لعالم سياسة أميركي ضليع بالواقع السياسي للعالم العربي(٢).

العلماء، العنصر المركزي في النخبة العربية:

نخب إنتقالية: هذا ما قد نستطيع أن نقوله بعد مرور الزمن اليوم، وقد كان يغرينا أن نتحدث عن «بورجوازية عليا» كانت قيد التكون تحت تأثير تأورب الاقتصادات المحلية، لكن هذا المفهوم لا يبدو، بأي معنى من معاني الكلمة، مطابقاً، إلا بالنسبة ـ على ما في ذلك من عجب ـ إلى الشريحة العليا من طبقة «العلماء»، أي الشريحة التي تتيح لها حيازة الأراضي في الريف أو العقارات والتجارات العائلية الكبرى في المدن (كما الحال بالنسبة إلى آل الكواكبي) أن تتوفر على مصادر مستقلة للرزق. آية ذلك أن العلماء هم الذين اضطلعوا منذ قرون وقرون، وتحديداً منذ أن ألغى استبداد السلالات العسكرية الآتية من آسيا الوسطى الحريات الفلسفية والدينية التي كانت سائدة في الأمبراطوريتين الأموية والعباسية المنبثقتين انبثاقاً مباشراً عن الفتوحات العربية، بدور حماة المجتمع المدني في مواجهة الاستبداد. فهم الذين يحوزون

---

(١) هناك بالنسبة الى الباكستان، كما بالنسبة الى العربية السعودية، تعتيم تام في أجهزة الإعلام الغربية على واقع المساس المستديم بحقوق الانسان، لأن هذه الدكتاتورية الأخرى القائمة باسم الإسلام تمثل عنصراً اساسياً في جهاز أمن الغرب «الليبرالي».

(٢) م.ك. هودسن: **السياسات العربية. البحث عن شرعية** M.C. HUDSON, ARAB POLITICS. THE SEARCH FOR LEGITIMACY ، منشورات جامعة يال، لندن ١٩٧٧ .

السلطة القضائية والفقهية، أي سلطة الاجتهاد وتفسير النص، في أمبراطوريات أو ممالك يقوم قوامها على الشرعية الدينية والاستمرارية السلالية معاً. وهم الذين يحولون، بفتاواهم، بين السلطان أو ولاته في الاقاليم وبين اقتراف التجاوزات التي يشجبها الشرع علناً؛ وهم لن يترددوا في أن يفعلوا ذلك، ولاسيما عندما سيعنّ في بال بعض السلاطين أو الحكام، سعياً منهم إلى فرض التجانس على السكان الخاضعين لنيرهم وتوطيداً بالتالي لركائز حكمهم، أن يتذرعوا بالإسلام ليكرهوا غير المسلمين على اعتناقه(١). وإنما بهذا المعنى يمكن اعتبار هؤلاء العلماء حماة للمجتمع المدني، على نحو ما كان الموالي المعفون من الضرائب FRANCO BOURGEOIS في العهد الاقطاعي حراساً لحريات المدن في أوروبا، أو على نحو ما كانت البرلمانات الإقليمية حارسة للامتيازات الاقطاعية من تعديات استبداد ملوك الحق **الإلهي** المركزي.

وعلى امتداد القرن التاسع عشر ووصولاً إلى منتصف القرن العشرين، بقي العلماء العنصر المركزي في النخبة العربية. والأسرة السعودية، بما أوتيته من أرابة، لم تكن على خطأ من أمرها عندما اعتمدت عليهم لتشيد سلطانها بعد أن فرضت على الجميع بقوة السيف القطيعة الوهابية في تصور الإسلام. ولقد كان في عداد مرتكزاتهم، للاضطلاع بذلك الدور، جامعة الأزهر في القاهرة، والمحاكم الشرعية الإسلامية، وإدارات الأوقاف، ثم الصحافة التي تطورت بدفع من اللبنانيين في مصر وغيرها من أقطار المشرق العربي، وأخيراً ممرات السلطة، ولاسيما في مصر. ومن حولهم كان يلتئم عقد النخبة المدنية ذات الاصول المتنافرة، وفي الغالب من الشريحة العليا من «الطبقات الوسطى» الجديدة التي كانت قيد التكون، كنواة للبورجوازية الكبيرة التي لم يكن لها من وجود إلا بالقوة، إذا لم يكن ثمة مفر من استخدام مفردات علم الاجتماع الأوروبي. وفي الغالب من الأحيان، تستمد هذه النخبة أسباب رزقها من المؤسسات الجديدة المستوردة من أوروبا: الجامعة الحديثة، أجهزة الدولة الأساسية التي توالى إنشاؤها، الصحافة، الانخراط في التيارات التجارية الجديدة مع أوروبا. وتتحدر النخبة المدنية من الأسر الوجيهة القديمة التي عرفت كيف تتكيف بسرعة مع تيارات الحداثة أو من الأسر التي لا تتمتع بحظوة اجتماعية تاريخية والتي عرفت مع ذلك كيف تستفيد من تداول الحداثة، فهجرت زمرتها الاجتماعية الأصلية، أريفية كانت أم حرفية أم تجارية تقليدية، لتؤلف حلقات تلك النخبة الجديدة. ولا غرو بالتالي أن نجد في عداد هذه النخبة العربية المتعددة الانتماء قطرياً، والتي كان في مقدورها في تلك الفترة الذهبية أن تتنقل بحرية وكثافة من إقليم عربي إلى آخر في نطاق الأمبراطورية العثمانية، العديد من النصارى اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين.

إن هذه النهضة العربية، التي أعادت وصل ما انقطع من التقاليد الفكرية للحضارة الإسلامية الكلاسيكية، استدمجت بالفعل استدماجاً وثيقاً المثقفين العرب المسيحيين الذين كانوا شكلوا من الأساس عنصراً مهماً في المشهد الثقافي في زمن الأمويين والعباسيين. وقد

---

(١) انظر بهذا الخصوص كتابنا عن «**تعدد الأديان وأنظمة الحكم**»، مصدر آنف الذكر، ص١٧٢ ـ ٨٨.

قصد العديد من هؤلاء المسيحيين مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر، إذ اجتذبتهم إليها المَلَكية الخديوية بتقاليدها الليبرالية؛ وقد هاجر آخرون إلى القارة الأميركية، حيث أنشأوا العديد من المنتديات، وأصدروا صحفاً بالعربية، وكانوا صلة وصل ثقافي مهمة بين الحياة السياسية والاجتماعية لتلك الأصقاع النائية التي كانت قيد تحول عميق وشامل، وبين القرى والبلدات والأرياف التي قدموا منها، وكانت لاتزال على معهود عزلتها.

دور المسيحيين العرب:

إن هذه الهجرة اللبنانية بوجه خاص، ولكن السورية والفلسطينية أيضاً، والمسيحية في غالبيتها، ولكن كذلك الدرزية والإسماعيلية والشيعية ـ بالإضافة إلى عناصر قليلة من السنة ـ قد يبعث أمرها على العجب. ومن الممكن أن نجد تفسيراً لها في الأزمة الاجتماعية والسياسية الكبرى التي ضربت جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر، ثم دمشق في عام ١٨٦٠. فهي أزمة اجتماعية ناجمة عن أفول الصناعة اليدوية واقتصاد الأسواق (البازار) على نحو ما تقدمت الإشارة إليه؛ وهي أيضاً أزمة سياسية ناجمة عن التنافس بين القوى الأوروبية التي حولت هرميات الطوائف الدينية أو هرميات الإقطاع الخراجي إلى «زبائن» و«محميين»، وستكون عاقبة ذلك مذابح جبل لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ والمحاولة غير المثمرة بين ١٨٤٣ و١٨٦٠ لإنشاء قائمقامية مارونية وقائمقامية درزية، وأخيراً مذبحة النصارى في دمشق سنة ١٨٦٠. وقد أوضح مؤخراً جامعي أميركي من أصل لبناني كيف أن مذابح دمشق ـ وهي مدينة ذاع صيتها على مر الأزمنة كموئل للتمازج الإسلامي/ المسيحي ـ ما غدت ممكنة إلا نتيجة للتغيرات في الهرمية الاجتماعية الحضرية التي توالت حلقاتها بسرعة منذ ذلك التاريخ، فأخلّت باستقرار نظام القيم التقليدي الذي كان يضمن الحماية لغير المسلمين(١). ولا عجب على أي حال أن تكون شخصية مسلمة مرموقة أرستقراطياً ودينياً هي التي تدخلت هنا أيضاً بكل ما لها من هيبة ونفوذ لتوفر الحماية لنصارى دمشق: عنينا الأمير عبد القادر الجزائري، المنفي إلى سورية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. وتفيدنا حوليات مذبحة الأرمن أيضاً أن قدامى الموظفين أو العسكريين العثمانيين هم الذين حاولوا في كثرة من الأحيان توفير الحماية للسكان الأرمن من الغضب الشعبي الذي أطلقته من عقاله الأفكار الطورانية لضباط تركيا الفتاة(٢). ولننوه بالمناسبة أن ريف جبل لبنان وسهل البقاع عرف منذ عام ١٨٢٠ ثورات فلاحية عابرة للطوائف(٣) رفعت مطالب واضحة ومحددة وشعارات متينة الصياغة: نعني ثورة

---

(١) ب. س. خوري: **وجهاء المدن والقومية العربية. سياسة دمشق ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠** URBAN NOTABLES AND ARAB NATIONALISM. THE POLITICS OF DAMASCUS. 1860 1920 . منشورات جامعة كامبردج، ١٩٨٧.

(٢) انظر مجلة «**الأزمنة الحديثة**» عدد «أرمينيا ـ الشتات»، مصدر آنف الذكر.

(٣) أي اشترك بها فلاحون من أكثر من طائفة واحدة ـ م ـ.

العاميات ضد الإقطاع الخراجي في عامي ١٨٢١ و١٨٥٨. وهذه الواقعة التاريخية ملفتة حقاً للنظر، وإن يكن البلقان قد شهد في الفترة نفسها حركات مشابهة عابرة للأثنيات وللطوائف، ولا سيما في ألبانيا؛ والتدخلات الأوروبية هي التي أجهضت في وقت لاحق هذه الحركة التحررية، بمعنى الكلمة الحقيقي، وقلبتها إلى مذبحة طائفية. ولسوف تعتّم الرؤى المشوِّهة للواقع على هذه الحركات ذات الوجود التاريخي الحقيقي، فلا تعود تتعقلها إلا بمفردات التضاد والتناحر بين المسلمين وغير المسلمين.

إن ذلك الجيل من المهاجرين السوريين اللبنانيين هو إذن نتاج سنوات الأزمة تلك؛ ولسوف تتضخم هذه الهجرة من جراء ثورة جبل الدروز الكبرى ضد الجيش الفرنسي عام ١٩٢٥، وثورة جبل عامل في جنوبي لبنان في الفترة نفسها. ومن الرموز البليغة على التبسيط في مفردات الثقافة الأوروبية أن أولئك المهاجرين، وجميعهم من العرب وغالبيتهم من النصارى، يطلق عليهم في أميركا اللاتينية اسم TURCOS، كما لو أنهم جميعاً متحدرون من { GRAND TURC } على حد التعبير الشائع في الثقافة الفرنسية. ومهما يكن من أمر فإننا من صفوف أولئك «الأتراك» ستظهر شخصيات من أمثال أنطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي، وسيتألف في أميركا الشمالية نجم عملاقين من عمالقة النهضة اللغوية والفلسفية العربية، وكلاهما من النصارى ومن أصل قروي: جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة؛ فالأول، وهو ماروني، قدم من قرية فقيرة ومنعزلة في جبال لبنان الشمالي الوعرة؛ والثاني، وهو أورثوذكسي، قدم من قرية أيسر حالاً بقليل في لبنان الأوسط.

ولننوه أيضاً بشخصية أمين الريحاني الخارقة للمألوف، وهو مسيحي ماروني من لبنان الأوسط رحل في العشرينات على ظهر جمل في صحراء شبه الجزيرة العربية متخفياً عن عيون القناصل الإنكليز المبثوثين في كل مكان، يعظ الأمراء والأشراف والملوك والأئمة بضرورة الاتحاد ضمن نطاق دولة اتحادية عربية كبيرة، وإلا كتب عليهم أبد الدهر أن يبقوا دمى راقصة بين أيدي القوى العظمى. وقد سعى الريحاني جهده، ولكن بغير ما جدوى، إلى مصالحة الهاشميين والوهابيين، وقد مر بلحظة خوف كبيرة عندما سأله إمام اليمن يحيى أهو سني أم شيعي؛ ولم يجرؤ الريحاني على الجهر أمامه بنصرانيته، ولكنه تخلص من الورطة بفضل ثقافته الإسلامية التي أتاحت له أن يستشهد حالاً بقول للرسول يؤكد على وحدة الأمة. وقد بقي لنا من هذه الرحلة التي قام بها عربي مسيحي إلى قلب الجزيرة العربية (الأراضي المقدسة) أثر أدبي بديع في مجلدين بعنوان «**ملوك العرب**»، روى فيه الريحاني مغامراته المتصفة بطابع انثروبولوجي أخاذ. ومن المؤسف حقاً أن يكون مثل هذا الأثر قد تراكم عليه اليوم غبار النسيان ولم يجد قط من يفكر بنقله إلى لغة أوروبية، مثله في ذلك أصلاً مثل آثار أحمد أمين أو محمد عبده. إذن لا غرو هنا أيضاً، كما بالنسبة إلى الروايات العربية التي سبق التنويه بها أو الآثار الكبرى للاصلاح الإسلامي في عصر النهضة، أن يبقى أولئك المستشرقون والاختصاصيون الجدد في الإسلاميات على شبه جهل بما يجري وبما يقال وبما يُحسّ به في المشرق العربي في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية، ومن خلال كل تعقيد الأوضاع المحلية؛ فالخطاب حول

الإسلام ينوب في هذه الحال مناب المعرفة التاريخية بمعنى الكلمة الحقيقي.

ولكن ما دمنا بصدد الحديث هنا عن العنصر المسيحي في النخبة المثقفة العربية، فليس يجوز لنا أن نهمل اسم جرجي زيدان، ذلك اللبناني الذي هاجر إلى مصر ليؤسس فيها داراً كبيرة للنشر، هي دار الهلال، ومجلة شهرية نافذة، هي الهلال؛ وقد اشتهر وذاع صيته بسلسلة رواياته عن «تاريخ الإسلام»، التي صور فيها، بأسلوب بسيط وناصع، كبار الأبطال السياسيين والعسكريين، من رجال ونساء، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية الكلاسيكية.

كذلك فإن لبنانياً مسيحياً آخر، ألبرت حوراني، الأستاذ في جامعة أوكسفور، الذي كان أهله هاجروا إلى مانشستر في انكلترا في أواخر القرن الماضي، هو من أعطانا، باللغة الانكليزية، عام ١٩٦١، أبدع وصف ثقافي لتلك النخبة. ومن المؤسف حقاً ألا يكون كتابه عن «**الفكر العربي في عصر النهضة**»(١) ـ وهو من الكلاسيكيات في الدراسات الشرقية ـ قد ترجم قط إلى الفرنسية، بيد أن هذا المؤلَّف الثمين يشفّ، مع ذلك، عن نظرة أسيرة الرؤية الأوروبية التي غالباً ما تخلط بين التمايز الاجتماعي والثقافي في بلدان الشرق وبين التمايز الطائفي المرتبط، في بعض جوانبه، بالحراك الأوروبي. بيد أن هذا الانئسار للرؤية الأوروبية يبقى أكثر محدودية بكثير مما نلفاه في دراسة أخرى صادرة بالعربية حول الموضوع نفسه بقلم مثقف فلسطيني لامع، هو هشام شرابي الأستاذ اليوم في جامعة جورجتاون بواشنطن.

وبالفعل، إن شرابي يمضي في «**المثقفون العرب والغرب**»(٢) بمنطق حوراني إلى أقصى مداه، فيعمد على نحو صريح ومكشوف إلى تمرير خط الفصل داخل فئة المثقفين العرب في عصر النهضة بين المثقفين المسيحيين من جهة، والمثقفين المسلمين من الجهة الثانية. ويصور الأوائل وكأنهم مجرد نَقَلة للأفكار الأوروبية بحكم وضعهم كأبناء أقلية، مما يجعل منهم حسب تعبيره فئات «لا جذور عميقة» لها، بينما يجعل من الثانين حراس خصوصية الثقافة الإسلامية. وظاهر للعيان أن هذه الرؤية للشرق إنما نراه من خلال العدسات المشوِّهة للثقافة الأوروبية في زمن الالتباسات الكبرى بخصوص الهويات القومية.

إن هذا النمط من التحليل يجرد تلك الكتابات وتلك الآراء لا من سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فحسب، بل كذلك من سياقها التاريخي. آية ذلك ان كتابات المفكرين العرب «المسيحيين» في عصر النهضة هي، في العديد من مظاهرها، أقل «تأورباً» ـ اذا لم يكن ثمة مناص من استعمال هذه الكلمة ـ من كتابات الكثيرين من المسلمين ونخص بالذكر هنا جبران ونعيمة اللذين لا يعدو نتاجهما بأسره ـ سواء أكان روائياً أم سياسياً أم فلسفياً ـ أن يكون صرخة طويلة ضد المادية المقيتة للحضارة الأوروبية الغازية ودفاعاً عن الشرق الصوفي مصدر الروحانية في الكون، وأرض المقدس.

---

(١) البرت حوراني : ARABIC THOUGHT IN THE LIBERAL AGE, 1798 1939، منشورات جامعة أوكسفورد، الطبعة الثانية، لندن ١٩٦٧.

(٢) دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٨.

وقبلهما كان المتقدمون عليهم من اللبنانيين المسيحيين، ولا سيما من الأسر الثلاث التي اضطلعت بدور كبير في التجديد اللغوي والفلسفي في عصر النهضة: البستاني واليازجي والشدياق، متحزبين للشرعية وموالين للدولة العثمانية. وصحيح أنهم كانوا يكنون إعجاباً للمؤسسات الأوروبية، ولكنهم ما كانوا أكثر إعجاباً بها من أزهري أصيل مثل الطهطاوي؛ ولئن دعوا، على منوال الطهطاوي أو محمد عبده، شيخ الأزهر، أو علي عبد الرازق، إلى حب **الوطن**، فإنما بالمعنى العربي الأصيل لهذه الكلمة، أي الأرض التي يولد فيها الإنسان. ولئن دعوا إلى نهضة «الأوطان» العربية فإنما على أساس من اللامركزية الديموقراطية ضمن إطار الولاء التام للباب العالي. فهم إذن ما كانوا «قوميين» على الطريقة الأوروبية وعلى نحو ما سيفعل لاحقاً أفراد النخب الاجتماعية الجديدة الذين سيحتلون أماكنهم تحت الشمس في ظل الانقلابات العسكرية التي تواترت في الخمسينات والستينات في المشرق؛ ولا كانوا كذلك «قوميين» على نحو ما كانه في زمنهم بعض أعلام المسلمين من أمثال الكواكبي، أو في مطالع القرن في مصر مصطفى كامل، مؤسس «الحزب الوطني»، أو من الجانب النصراني أمين الريحاني وأنطون سعادة، أو كذلك ساطع الحصري، الذي سيصبح في وقت لاحق كبير منظِّري القومية العربية (والقومية هي المصطلح العربي المقابل للتصور الأوروبي عن الـ NATIONALITE لأنه يشير إلى الانتماء إلى أصل إثني ـ أسري، ومرجعيته بالتالي هي الأصول القبلية العربية، خلافاً لمصطلح «الوطنية» الذي يشف عن هوية جغرافية خالصة).

والواقع أن دور المفكرين العرب «المسيحيين» كان بعيداً عن أن يكون دور واسطة النقل العمياء للتغلغل الأوروبي إلى حد أن أحد أفراد أسرة الشدياق، فارس، اعتنق الإسلام بعد أن لقي أخوه حتفه في سجون البطريرك الماروني الذي أمر بزجه فيها بسبب اعتناقه البروتستانتية، مسجلاً بذلك احتجاجه الكبير على عدم التسامح المسيحي، وتحت اسم أحمد فارس الشدياق، ومن خلال عدة مؤلفات كتبت بالعربية البليغة التقليدية، وأحياناً المتحذلقة، سيعمل في سبيل تعزيز البنى السياسية للامبراطورية العثمانية في مواجهة ضغوط القوى الأوروبية، وهو الهدف الذي سيعمل في سبيله سليم البستاني وأيضاً بعض من أشهر الأعلام المسلمين من أمثال جمال الدين الأفغاني، الذي كان، رغم لقبه، من أصل فارسي، أو في لبنان شكيب أرسلان، سليل واحدة من كبريات الأسر الدرزية في جبل لبنان. وسيكون الأفغاني وأرسلان، مثلهما مثل أحمد فارس الشدياق، الأنصار الأوائل والنشطين لما سيعرف باسم «القومية الإسلامية»، على الرغم من أنهما كانا في أرجح الظن من غير المؤمنين أو من اللاأدريين على الصعيد الديني، وفي أنظارهم كان سقوط خلافة الآستانة سيعني لا محالة انتصار اوروبا والاستعباد النهائي للشعوب الاسلامية من قبل الاستعمار الأوروبي، ومن ثم سيأخذون على عاتقهم الدعوة، على المنوال القومي الأوروبي، إلى يقظة الإسلام، وهذا ما سيفعله أيضاً اللبناني المسلم الطرابلسي الأصل رشيد رضا بعد تتلمذه على محمد عبده في مصر، ولكنه بعد أن سيقيم لفترة لدى الوهابيين سيتطور باتجاه إسلام منغلق على صعيد

العقيدة، ممهداً بذلك لمذهب الأخوان المسلمين كما سيجسده حسن البنا وسيد قطب، وهو شيء لا ينطبق على القوميين الإسلاميين الثلاثة الذين تكلمنا عنهم للتو والذين كانوا من المعجبين بالغرب ومؤسساته.

إن هذه النزعة القومية الإسلامية النشطة لم تكن تمثل أقلية فحسب، بل كانت عديمة الجدوى أيضاً نظراً إلى أن كلاً من القومية التركية والقومية العربية كانتا دخلتا في طور من التصادم الحاد غب استيلاء ضباط تركيا الفتاة على مقاليد السلطة في استانبول عام ١٩٠٦.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل هذه المرحلة التي ستقودنا إلى موطن القومية العربية والنخب التي ستحمل رايتها، لنحاول القيام بجردة، ولو سريعة، لتلك النهضة الأدبية والفلسفية العربية المعقدة ولحركة الإصلاح الديني الغنية التي واكبتها.

المعارضة الكاذبة بين المسلمين والنصارى

ليس ثمة خط يفصل فصلاً حاداً بين المثقفين المسيحيين والمثقفين المسلمين. فأوروبا وحضارتها ماثلتان بقوة في فكر تلك النخبة بجماعها، والأصول الاجتماعية الواحدة - والميسورة في الغالب - لهذه النخبة تضرب جذورها إما في تربة الانتماء إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدينية التقليدية للامبراطورية العثمانية، وإما في تربة الانتماء إلى المؤسسات الحديثة، وهذا ما يضمن لها تجانساً ثقافياً يزيده يسراً أن التنقل ما بين المؤسسات التقليدية والحديثة كان لا يزال سهلاً للغاية عصرئذ، وأن مؤسسات القطاع التقليدي كانت لا تزال هي مصدر السلطة الاجتماعية والثقافية في قمة هرمياتها.

وبالإجمال كان مفكرو تلك الأجيال في مصر وسورية ولبنان وفلسطين، الذين يغطي نتاجهم الحقبة الممتدة من ١٨٠٠ إلى ١٩٥٠، يضعون في رأس همومهم تشجيع بزوغ حرية الفكر، وبالتالي تطوير آليات التمثيل السياسي، وأسماء كبار العلماء التي أوردناها تلقي بظلها العملاق على كل حركة النهضة تلك، ولسوف يظهر لهم بعض أنداد في المغرب، ومنهم خير الدين في تونس وابن باديس أو الشيخ الإبراهيمي في الجزائر، أو في زمن لاحق طه حسين في مصر، وهو أزهري آخر من محطمي الامتثالية الإسلامية المتجمدة، ولد من أسرة فقيرة في قرية صغيرة، وفقد بصره منذ نعومة أظفاره، ولم يكن كل زاده من الثقافة في أول الأمر إلا ما حصّله، على تقتير، من «علم» متخثر في أحد الكتاتيب أولاً، ثم في الأزهر نفسه ثانياً. ولسوف يكون طه حسين خير متابع لفكر أولئك العلماء الكبار من خلال نتاج متنوع وغزير لن يقيض له من مصير آخر، مع ذلك، سوى الطمر والدفن على يد (لاثقافة) النخب الجديدة الحاملة للواء «الاشتراكية العربية» أو للواء الإسلام الوهابي الذي أمسى كلي القدرة ابتداء من السبعينات بفضل الطفرة النفطية.

كثيرون هم اليوم من يطيب لهم في أوروبا أو في العالم العربي، درجاً على الموضة الإسلامية، وصف تلك الحركة بأنها مصطنعة، عميلة لأوروبا الاستعمارية، والتعتيم بالتالي

على الدور الإسلامي البارز في هذه الحركة وتصويرها وكأنها كانت من صنع المسيحيين السوريين واللبنانيين، ودمغ هؤلاء بأنهم محض وكلاء ثقافيين لأوروبا، وسمتهم بميسمها البعثاتُ التبشيرية التي سبق لنا الكلام عن دورها، هذا ان لم يرموا بأنهم عملاء للأمبريالية والصهيونية. وهل من حاجة إلى أن نقول إن كل ذلك إنما مرده إلى معرفة ناقصة بنتاج النهضة، والى قراءة مبتورة له، وإلى جهل بالتعقيد الاجتماعي والثقافي للمرحلة المعنية؟ ومن ثم ألا تكون جميع ضروب الأباطيل، بدءاً من هنا، ممكنة ومباحة؟

على هذا النحو نجد حتى في يومنا هذا العديد من الجامعيين العرب والأجانب يضعون في رصيد السلفية الإسلامية - أي حركة العودة إلى الأصول كما يجسدها بالتز إسلام لا تاريخي - مجموعة متضادة من الظاهرات الثقافية والسياسية الشديدة التنافر: أفعال العنف الناجمة عن صعود الجماعات الإسلامية الخلاصية («الجهاد الإسلامي»، خاطفوا الرهائن في لبنان)، وفي الوقت نفسه الآراء الفلسفية والثقافية والدينية لكبار مفكري النهضة المسلمين (من أمثال محمد عبده وقاسم أمين وعلي عبد الرازق وأحمد أمين)، والكتابات التحريضية السياسية المستلهمة من النزعة القومية الإسلامية (مثل كتابات الأفغاني أو رشيد رضا أو شكيب أرسلان)، وأخيراً العالم المغلق للوهابية التي تحولت في أمصار أخرى، ولا سيما في مصر وسورية، إلى حركة احتجاج سياسي واجتماعي يحمل لواءها الأخوان المسلمون بمختلف أجنحتهم. بيد أن هذه النزعة الخلطية في التحليل لا تثير حنقنا: فقد رأينا كيف يمكن في أوروبا نفسها أن يكتب تاريخ فرنسا أو أن تُحيا الأساطير الوثنية الألمانية القديمة في إبان صعود موجة القومية الرومانسية، أو أن يُبسَّط التاريخ الشديد التعقيد للهرميات الاجتماعية الأوروبية عندما كانت رائجة موضة الصراع الطبقي الماركسية.

وصحيح أنه من الممكن على الدوام بتر جملة ذات مرجعية إسلامية لدى هذا المفكر أو ذاك من كبار مفكري النهضة وفصلها عن سياقها للتأكيد على أن جميع هؤلاء المفكرين كانوا يستقون من منبع واحد، هو منبع السلفية الإسلامية، ولكن القراءة المتأنية والاستيعابية لمجمل كتاباتهم تدل على أن الأمر بالنسبة إليهم، كما بالنسبة إلى ديكارت أو كانط أو هيغل فيما يخص المرجعية المسيحية، ما كان يعدو الحرص على إضفاء صفة من الشرعية على تفكير فلسفي واجتماعي بتر صلته بجمود الفكر الديني التقليدي.

وعلى أي حال، وإن لم يكن بدّ من تتبع آثار النفوذ الأوروبي في الشرق العربي وفق خطوط تمايز طائفية بين المسلمين والمسيحيين من تلك الأجيال، فلا بد لنا هنا من قراءة دلالية مغايرة تماماً. فالمذهب العقلاني الليبرالي والفردي على الطريقة الإنكليزية ممزوجاً بنزعة العداء الفولتيري لرجال الدين، هو ما يصبغ بصبغته فكر العلماء، بالإضافة إلى شاغل الحرية والتعددية، والكتابات المعنية لا تحتمل بهذا الصدد أي لبس، فيما لو تجشم المرء مشقة قراءتها فعلاً. وبالمقابل، فإن رومانسية الرحلات إلى الشرق في القرن التاسع عشر والموسومة بميسم المقابلة التقليدية بين الشرق والغرب على خلفية من العنصرية والصوفية الكاذبة، على نحو ما تقدم بنا بيانه في القسم الأول، هي التي روت من نسغها، في أرجح الظن، فكر جبران

ونعيمة، وهما مسيحيان لبنانيان كانا يطالبان بملء صوتهما بـ«شرقية» وبروحانية صوفية يريد الغرب «المادي» تجريدهما منهما بواسطة «الحداثة». ومن هذه الزاوية، فإن كتابات جبران ونعيمة، إذا ما قرئت قراءة استيعابية حقاً، تنطق من تلقاء نفسها: فعلى ضوئها يتبدى المسلمون وكأنهم هم «التقدميون»، والمسيحيون وكأنهم هم «الرجعيون».

ويصدق ذلك أيضاً على المواقف السياسية الخالصة. فقد كنا تحدثنا عن النزعة الشرعية العثمانية لدى أكبر أسر الأدباء الموارنة، وعن النزعة التحريضية والقومية الإسلامية الموالية للعثمانيين لدى فارس الشدياق، هذا إن لم نتكلم عن جرجي زيدان، راوية البطولات الإسلامية، على حين أن العديد من الشخصيات الإسلامية لم يكن لها من همّ، عبر الاصلاح الإسلامي والنقد الديني، سوى تهديم أسس شرعية الخلافة العثمانية، هذا إن لم تطالب مطالبة مباشرة بأيلولة السلطة إلى العرب، أو في حالة المثقفين المصريين، إلى المصريين.

وقد تكون المفارقة ظاهرية ليس إلا، إذ أن الشخصيات المسيحية في نهاية القرن التاسع عشر كانت تدرك أن انهيار الأمبراطورية العثمانية، الذي بدت نذره واضحة، يفتح الباب أمام المغامرة ونزع الاستقرار، وأمام مداورة رجال الدين والأعيان المسيحيين من قبل القوى الأوروبية، ولقد خبر اللبنانيون ذلك في لحمهم ودمهم من خلال مذابح ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ المحزنة، ولسوف يكتب جبران في مطلع القرن في المهجر قصيدة رائعة بالإنكليزية تنذر منذ ذلك الحين بالمأساة اللبنانية التي ستنفجر ابتداء من عام ١٩٧٥:

«ويل لأمة تكثر معتقداتها وينعدم دينها.

ويل لأمة يتبوأ لديها مدعي الشجاعة مكانة البطل وترى في الفاتح الماجد ولي نعمة لها.

ويل لأمة مجزأة، يدعي كل جزء منها لنفسه صفة الأمة».

ومثل هذه الرؤية المنذرة بالآتي من الفواجع نلفاها أيضاً عند السوري جورج سمنه الذي أبدى عن توجسه من الآثار الضارة التي يمكن أن تتركها **الصهيونية، في حال انتصارها**، على العرب المسيحيين(١). وفي **الأربعينات** والخمسينات ستبادر شخصية سياسية مسيحية أخرى كان لها دورها في تصور الميثاق الوطني اللبناني لعام ١٩٤٣، عنينا ميشال شيحا، إلى تحذير العرب في جملتهم، وعلى رأسهم اللبنانيون المسيحيون أنفسهم، من إغراء الانسياق وراء نداء القومية المؤسسة على الانتماء إلى الدين(٢).

ومع زوال الأمبراطورية العثمانية لن يبقى أمام المثقفين المسيحيين المنخرطين في معمعة السياسة ـ ومنهم الموارنة المنفتحون من أمثال أمين الريحاني أو أقباط مصر ـ من سبيل سالك آخر سوى سبيل القومية العربية، أو القومية السورية أو المصرية، أو قومية لبنان الكبير المتجذر في منظومة الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية التي كرست الرابطة فيما

(١) جورج سمنه: سورية LA SYRIE، باريس ١٩٢٠.

(٢) انظر ميشال شيحا: فلسطين PALESTINE، منشورات تريدان، بيروت ١٩٦٧، ومجموعة افتتاحيات للكاتب حول الموضوع عينه في الصحافة اللبنانية.

بينها بإنشائها عام ١٩٤٥ للجامعة العربية (ولنا عما قليل عودة للحديث عنها). وأما أن نستخلص من ذلك، على نحو ما يفعل الكثيرون، ولا سيما في أوساط الجامعيين الغربيين، أن القومية العربية إن هي إلا اختراع مؤقت لنصارى الشرق، المتأثرين بالأفكار الأوروبية، بهدف يائس هو هدف الإفلات من إعادة البناء المحتومة لنظام سياسي إسلامي، فإننا لا نهين بذلك كل انتلجانسيا العصر المسلمة فحسب، بل نكون فضلاً عن ذلك قد مسسنا مساً خطيراً بالمعرفة التاريخية لحركة الفكر العربي. فبقدر ما أن مثل هذا الزعم الصادر عن أفواه الشبان من مناضلي الحركات الإسلامية يبدو مطابقاً للتطور اللاحق للنخب الاجتماعية على نحو ما سيأتي وصفه، فإنه يضحي، في حال صدوره عن مراقب غربي أو جامعي عربي، تعبيراً عن نزعة استشراقية جديدة فاسدة الذوق، علماً بأنه من الواضح، على ضوء كل ما تقدم من التحاليل، أن الظاهرة تندرج في سياق الرؤى المتجمدة الكبرى للانثروبولوجيا الأوروبية التي تعزو إلى الأعراق والشعوب والأديان والأمم أرواحاً ونفوساً ثابتة لا تتحول ولا تتبدل عبر الزمن والتاريخ.

الالتباس والخلط في الخمسينات

خلاصة القول أن تيارات **القومية الدينية** كانت تمثل أقلية داخل الحركة، سواء أكانت «مسيحية» أم «إسلامية». ولقد كان هناك بكل تأكيد خلط ترعاه أوروبا برؤيتها الإجمالية التي لا تميز إلا بين المسيحيين من جانب، والمسلمين من جانب آخر. ولقد كانت هناك بكل تأكيد أيضاً فرنسا التي كان عليها أن تكرس انتدابها على سورية ولبنان، وهو الانتداب الذي كانت تهدده مطامح الهاشميين والقوميين العرب أو دعاة وحدة سورية. ومن هنا فإنها ستعتمد أكثر من أي وقت مضى سياسة تحريضية في أوساط نصارى لبنان وسورية، وبخاصة منهم الموارنة، وهذا ما يفسر تلك العبارة الجديرة بالملاحظة التي وردت في توصيات تقرير لجنة كينغ ـ كرين عن نتيجة التحقيق في لبنان: «حفاظاً على المصالح العليا لسورية ولبنان معاً، ينبغي العمل باستمرار على تزكية وحدة سورية ولبنان، **ومن المحقق أن الكثيرين من بين اللبنانيين الأكثر حصافة يرون هم أنفسهم هذا الرأي**»(١). وبالفعل، كانت اللجنة قد لفتت الانتباه إلى أن ممثلي الطوائف المسيحية المرتبطة بكنيسة روما، أي الموارنة والروم الكاثوليك، قد جهروا بتأييدهم لكيان لبناني منفصل عن سورية يوضع تحت الانتداب الفرنسي. وقد أشارت اللجنة إلى رأي اللبنانيين «الأكثر حصافة» لتدعم وجهات نظرها بصدد الإبقاء على وحدة سورية، ومن حق المرء أن يفترض أن المقصود بأولئك هم من كان لهم من بين سائر اللبنانيين الموارنة دور فعال في حركة النهضة.

إن الخلط المشار إليه أعلاه سيتطور تدريجياً تحت تأثير الصراعات السياسية التي

(١) انظر الفصل العاشر، فقرة «المسألة السورية».

أشعل فتيلها انهيار الامبراطورية العثمانية والسيطرة الفرنسية ـ الإنكليزية، وهما الحدثان اللذان أفسحا في المجال أيضاً أمام ظهور شرائح اجتماعية جديدة. ويمكن لنا أن نعاين البذور الأولى لهذه الشرائح منذ عام ١٩١٩ حينما أعلن مصطفى كامل، الذي تزعم المظاهرات الشعبية الكبيرة التي عمت مصر، في ذلك العام ضد الإنكليز، أنه «قومي مسلم» و«وطني مصري» في آن معاً. وبعيد ذلك بفترة وجيزة سيعلن أحد القادة الأقباط الرئيسيين لحزب الوفد، مكرم عبيد، أنه هو أيضاً مسيحي بالدين ومسلم بالقومية. ولكن في لبنان بالمقابل، وبتحريض من شارل قرم، وكان من كبار شعراء لبنان الذين يكتبون بالفرنسية، وحول «المجلة الفينيقية» التي أسسها، أفصحت عن نفسها نزعة قومية لبنانية مسيحية ادعت أنها تمد جذوراً ثابتة لها في الحضارة الفينيقية. ولن تعاود هذه النزعة القومية المسيحية انبعاثها بقوة إلا بعد نحو نصف قرن من الزمن، وتحديداً ابتداء من عام ١٩٧٥، عام اندلاع الحرب الأهلية المعممة بين كبرى الأطراف السياسية العربية، وكذلك بين العرب والإسرائيليين، على الأرض اللبنانية. وقد تغنّى شارل قرم في قصيدة مطولة بعنوان **الجبل الملهم** ـ ظهر فيها واضحاً تأثير غنائية موريس باريس BARRES القومية ـ باللغة الفينيقية، وأعرب عن ازدرائه بالعروبة البدوية التي أعطت العالم الإسلام وقضت على المسيحية بالتراجع في كل مكان من الشرق...

وفي الواقع، إن المرجعية الأوروبية ستفرض نفسها منذ ذاك فصاعداً بقوة أكبر بكثير، وهي ظاهرة طبيعية ما دامت فرنسا وإنكلترا قد أصبحتا صاحبتي الأمر المطلق في تلك المناطق بعد الحرب العالمية الأولى؛ ومن ثم ستتأكد أكثر من أي وقت مضى أيضاً رؤية الشرق منقسماً إلى كتلتين دينيتين متجانستين، العرب بمقتضاها جميعهم مسلمون والمسلمون جميعهم عرب أو «سكان محليون». وبالفعل، هل وجدنا قط أحداً في فرنسا، إلى عهد الاستقلالات، يتحدث عن جزائريين أو مغاربة أو توانسة؟ ثم أليس جميع المسيحيين «مسيحيين» حصراً، سواء أكانوا عرباً أم أرمناً أم أكراداً، مثلما أن جميع اليهود «يهود» سواء أكانوا بولونيين أم يمنيين أم بربراً؟ بل ألن يصدر، فيما يخص المغرب، مرسوم شهير لكريميو(١) في عام ١٨٧٠ يقضي بمنح اليهود قاطبة، بمن فيهم الفلاح الفقير أو الحرفي أو صاحب الدكان، ممن لا يتكلمون إلا العربية أو البربرية، الجنسية الفرنسية، وهو امتياز كلي السمو في قبالة سائر «السكان المحليين» لن يكون من شأنه إلا أن يدشن عملية اقتلاع من الجذور سيأتي إنشاء إسرائيل وعهد الاستقلالات ليسرِّع عجلتها.

وبدءاً من الخمسينات سينضاف إلى ذلك الخلط الثنائي القسمة تصور مانوي لدى النخب الاجتماعية الجديدة المشبعة بالماركسية يقسم المجتمعات العربية إلى بورجوازية «كمبرادورية» و«جماهير كادحة». وسيتراكب مع هذا التصور المانوي تصور «مؤامراتي» يرى في «الأقليات» الدينية أو الاثنية «طابوراً خامساً» يعمل في خدمة الأمبريالية، أو تصور

(١) ادولف كريميو. محام وسياسي فرنسي (١٧٩٦ ـ ١٨٨٠)، كان من أعضاء حكومة الدفاع الوطني عام ١٨٧٠. هامش المعرب.

«طبقوي» يجعل منها «طوائف ـ طبقات» عندما تكون أكثر غنى وازدهاراً من «الغالبية». ولن نعدم، في الاتجاه المعاكس، من يعتبر الأحزاب الشيوعية المحلية حركات مصطنعة اختلقها مسيحيون أو يهود عرب ومشارقة، على اعتبار أنهم هم وحدهم المنفتحون على التأثيرات الماركسية. وهذه الرؤية مبتورة الصلة هي الأخرى بالواقع لأنها لا تقيم اعتباراً لأولئك الآلاف من المسلمين الشيوعيين الذين لاقوا ما لاقوه من اضطهاد في أقطار وأزمنة شتى، وكادوا في بعض الحالات أن يشكلوا القوة السياسية الرئيسية المنظمة.

وبالفعل، وابتداء من الخمسينات، ظهرت على المسرح السياسي ـ الاجتماعي نخب جديدة قادمة من آفاق ثقافية مغايرة تماماً. ولهذا وصفنا بالأصل نخبة النهضة بأنها «نخبة انتقالية»، لن تلبث ركائزها الضاربة جذورها بصلابة في النسيج الاجتماعي العثماني أن تنهار من جراء تسارع وتيرة التحديث. ومما سيساعد على هذا التسارع نشوب الحرب العالمية الثانية وترسيخ كيانات الدول الجديدة المنبثقة عن الانتدابات التي كانت منحتها عصبة الأمم لفرنسا وإنكلترا على سورية ولبنان وفلسطين والعراق. ونتيجة لذلك سيأتي الفكر الذي عبرت عنه الفئات الاجتماعية الجديدة سياسياً مباشراً أكثر بكثير من ذي قبل ومن ثم سيكون تعبيراً أيديولوجياً غائماً بهدف أوسع تعبئة شعبية ممكنة حول القادة الجدد الطامحين إلى الاستيلاء على مقاليد سلطة الدولة أكثر منه تفكيراً نقدياً في مشكلات المجتمع.

ولا بد هنا من أن نميز بين مرحلتين تاريخيتين متباينتين منقطعتي الصلة من حيث المناخ الأيديولوجي، وتعبران كلتاهما عن تغير اقتصادي ـ اجتماعي شامل وحاد. فهذا التغير، الذي كان مرده إلى انتصار اقتصاد «الفوائض» النفطية بزعامة العربية السعودية، قد طوح بالنخبة الاجتماعية القائدة في الخمسينات والستينات والسبعينات ليأتي بنخبة أخرى، هي اليوم في ذروة نفوذها، وإليها آلت دفة تسيير جميع التناقضات السياسية ـ الاجتماعية العربية التي سنعاين الآن تفجرها. وهاتان النخبتان المتعاقبتان هما اللتان سندرسهما خلال الفصلين التاليين.

١٩

النخب الجديدة المنبثقة عن الانقلابات العسكرية

(١٩٥٠ - ١٩٧٠)

في الخمسينات حدث التحول من نخب البورجوازية العليا والكبيرة الى النخبة - الأقصر عمراً زمنياً - التي انبثقت عن الانقلابات العسكرية في كل من مصر وسورية والعراق. ومن العسير تقديم توصيف شامل ودقيق بهذه النخبة التي ضمت حشداً متنافراً من ضباط ذوي أصول اجتماعية متواضعة، ومن معلمين وصحافيين وأساتذة جامعة، بالإضافة إلى العديد من الأطباء والمحامين الذين انحدروا هم أيضاً، خلا استثناءات نادرة، من أوساط متواضعة، وكانوا في أصولهم أبناء لفلاحين فقراء أو لوجهاء قرويين صغار أو لحرفيين وأصحاب دكاكين وعلماء مدقعين، وبمختصر القول: انها - كما يقال في أوروبا نمطياً - «الطبقة الوسطى» أو «البورجوازية الصغيرة»، وصعودها الاجتماعي يعود مرده إلى تطور مؤسسات الدولة الحديثة وانفتاحها المتزايد اتساعاً على الشرائح الاجتماعية غير «الارستقراطية»، بفضل تطور التعليم العام بوجه خاص، بما فيه التعليم الجامعي، مما قضى بالبلى على المدارس القديمة (الكتّاب) وهمَّش جامعة الأزهر التي باتت مقصورة مذ ذاك فصاعداً على الشرائح الاجتماعية الاكثر حرماناً والمسدود أمامها المنفذ إلى الحداثة. وقد تم الصعود الاجتماعي أيضاً بواسطة الجيش والمدارس العسكرية، والأحزاب السياسية الحديثة والعلمانية التي أنشأتها النخبة السابقة، مثل الوفد في مصر، وحزب الشعب والحزب الوطني المتنافسين في سورية والحزب الدستوري وحزب الكتلة الوطنية في لبنان؛ وأخيراً بفضل تطور الجهاز القضائي الحديث الذي حكم بالبلى أيضاً على المحاكم الشرعية التي أمست محصورة الاختصاص بقضايا الأحوال الشخصية، وتطور جهاز الطب والصحة الحديث الذي كان مقصوراً، حتى منتصف القرن، على الشرائح الاجتماعية العليا.

تعقيد المرجعيات الاسلامية

والواقعة التي تسترعي الانتباه أنه فيما كانت تتطور تلك الشرائح الاجتماعية الجديدة التي ستؤلف نخبها الملاك (الكادر) القيادي العلماني، ذا المنزع القومي والاشتراكي للدولة الحديثة في كل من مصر وسورية والعراق، كان «الأخوان المسلمون» يتحولون هم أيضاً، ولاسيما في مصر، الى قوة سياسية فاعلة: فهم سيجندون أنصارهم من بين الشرائح التي

بقيت على هامش عمليات الصعود الاجتماعي الجديدة تلك، وبخاصة منها شريحة العلماء المدقعين ووجهاء الريف الآفلة سلطتهم التقليدية، وكذلك جميع أولئك الذين ما عاد في مقدور اقتصاد السوق التقليدية (البازار) الآفل أن يوفر لهم أسباب الرزق الكافي، وقد كان مرشدهم الأعلى، في مصر، هو حسن البنا، وكان محرضاً سياسياً موهوباً دخل منذ الثلاثينات في مزاحمة مع الأحزاب العلمانية، على الرغم من تحظير النشاط السياسي عليه من قبل السلطات العامة.

بيد أنه لا يجوز لنا أن نخلط بين نشاط المرشد الأعلى وأفكاره السياسية التبسيطية، ثم أفكار سيد قطب الذي كان يصدر عن رؤية رومانسية لإسلام ثابت - وستكون لنا عودة إليه - وبين الحركة الفكرية لبعض علماء الأزهر ممن يكتبون عن الاسلام والشؤون السياسية في اتجاه اقل انفتاحاً بكثير مما فعله كبار المصلحين الليبراليين في عصر النهضة. فهؤلاء «المصلحون المحافظون»، الذين غالباً ما يدرجون في فئة السلفيين الاسلاميين بعيدون غاية البعد في أفكارهم الدينية أو السياسية عن حسن البنا وسيد قطب، وكذلك - بطبيعة الحال - عن الوهابية، رائدة العودة إلى إسلام أول مغلق.

صحيح أن قراءة كتاباتهم تشف لنا عن رجال يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة السياسية والمدنية، ولكنها شريحة محدَّثة، مكيَّفة مع مستلزمات الأفكار الديموقراطية. فهم من أنصار نظام سياسي برلماني، ومن أنصار المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، والتحرر المعتدل للمرأة. فلدى عبد القادر عودة ومحمد الغزالي - الذي يخوض في غمار مساجلة كلامية مع خالد محمد خالد - ولدى محمد نجيب المطيع - وهو من الذين تصدوا للرد على عبد الرازق - لا نقع على أي ميل إلى المذاهب الخلاصية أو رؤى نهاية العالم على نحو ما يتكاثر القائلون بها في جميع الأزمات السياسية الاجتماعية الكبيرة التي تهز المجتمعات؛ ذلك ما عايناه بالنسبة إلى أوروبا، وذلك ما أشرنا إليه إشارة عابرة بالنسبة إلى اليابان، مثلما أن اليهودية تقدم ألف مثال ومثال عليه. والحق أن أولئك الرجال هم من أنصار الشرعية، ولا يطعنون البتة في السلطات القائمة؛ ومأثورهم لايزال مستمراً إلى اليوم في مصر من خلال التأثير الفكري الذي يمارسونه على حزب الأخوان المسلمين الذي منحه السادات الصفة الشرعية والذي بات له بالتالي نواب في البرلمان المصري.

اذن فالخلط في النسق الإدراكي الناظم للتحليل هو وحده الذي يسمح بأن توضع في سلة واحدة، هي سلة السلفية أو الجذرية الإسلامية، سواء النزعة الخلاصية السياسية الرومانسية كما بشّر بها حسن البنا وسيد قطب اللذان نهلا من الوهابية التي تعود في أصولها إلى القرن الثامن عشر، والتي هي مصدر إلهام الجماعات العنيفة والمتطرفة التي ستهز العالم العربي بدءاً من السبعينات، أو الحركة الكبرى للإصلاح الإسلامي التي بدأت في مطالع القرن التاسع عشر مع الطهطاوي، ثم مع الأفغاني وعبده، الخ، والتي تولدت عنها تشكيلة واسعة من المواقف الفلسفية والسياسية، بدءاً بالنزعة المحافظة المحدَّثة لدى الأخوان المسلمين «الشرعيين» وانتهاء بالمواقف التحديثية الحاسمة لدى الطهطاوي وقاسم أمين وعلي عبد

الرازق وأحمد أمين.

هكذا يستبين لنا، ونحن نضع أيدينا على العناصر الأساسية للصراعات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي ستخترق المشرق العربي، مدى تعقيد تلك الظواهر «الإسلامية» التي تستوجب نخلاً للمفاهيم وتدقيقاً وتطويراً للمقولات، على نحو ما سنحاول إيضاحه. ففي مطلع الخمسينات كان الأخوان المسلمون من جماعة حسن البنا من جملة من عملوا على نزع الاستقرار في المملكة المصرية؛ وبديهي أن ذلك ما كان ليثير سخط المملكة السعودية التي كانت روحها الوهابية تحرك تلك الفرق الإسلامية الجديدة، إذ أن وجود مصر قوية يشكل في نظر السعوديين خطراً لا يستهان به: فالتاريخ سيء الطالع لمملكتهم الأولى والقصيرة العمر في مطلع القرن التاسع عشر، التي قضى عليها محمد علي، من شأنه أن يذكرهم في كل لحظة بذلك الخطر الدائم، وفضلاً عن ذلك، فإن المملكتين الهاشميتين في العراق وشرق الأردن يمكن أن تشكلا بدورهما، فيما لو اتحدتا أو عززتا موقعهما، تهديداً مخيفاً للمملكة الوهابية التي طردت في عام ١٩٢٥ الأسرة الهاشمية من الاماكن المقدسة.

لهذا لا يسعنا أن نفهم تنوع وتعقيد المرجعيات الإسلامية بدون أن نربط بينها وبين حرب الشرعيات التي ستستعر بين الأنظمة العربية ابتداء من الثلاثينات، وتلعب العربية السعودية دوراً مركزياً في هذه الحرب؛ فهي، على الرغم من إلزامها جماعات «الأخوان» حدَّهم في عام ١٩٢٨، ستلعب بمهارة فائقة ورقة إسلام العودة إلى الأصول - وهو الشعار الذي كانت رفعته الوهابية - لتعارض به الإسلام «الكلاسيكي» الحضري الذي كان قد بدأ تحوله نحو الحداثة العلمانية. فهذه المسألة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى المملكة السعودية، وهي ستزداد أهمية ومركزية بدءاً من الخمسينات عندما ستنتصر القومية العربية في كل مكان متلونة بلون اشتراكي. فقومية عربية جمهورية واشتراكية ترتكز على جمهوريات ذات مصادر سكانية وزراعية كبيرة تعني، حتى في الأجل القصير، موت المملكة السعودية التي يسود فيها تفاوت اقتصادي - اجتماعي هائل والتي تبدو في نظر الجميع مجرد قاعدة عسكرية ونفطية أميركية، والسياسة الوحيدة الممكنة هي اللجوء الى اسلام «القطيعة» وما يمكن أن يزرعه من بلبلة لدى الآخرين. ولهذا فإن مختلف حركات الأخوان المسلمين التي ستلقى الاضطهاد بسبب تطرفها ستجد دوماً من جانب المملكة السعودية تعاطفاً واحتضاناً وتمويلاً سخياً. ولهذا أيضاً كان سيد قطب وتلامذته، ممن عانوا من ملاحقة عبد الناصر الضارية لهم ولاقوا ما لاقوه من تعذيب في سجونه، هم الأولاد المدللين للمملكة التي ستمول طبع وتوزيع كتاب سيد قطب الكبير، **في ظلال القرآن**، في شتى أرجاء العالم العربي. وليس للمرء إلا أن يلاحظ بذهول التعتيم، في جميع الدراسات التي ظهرت في فرنسا حديثاً لتفسير الظاهرة الإسلامية ولتحليل فكر الأخوان المسلمين، على الركيزة الاقتصادية - الاجتماعية التي تقدمها العربية السعودية للظاهرة الإسلامية الأيديولوجية، والتي يستحيل بدونها الوصول إلى حد أدنى من الفهم لعدم الاستقرار السياسي - الإجتماعي في المشرق العربي.

الخلط في تحليل القومية العربية:

ما نقوله لا يصدق على القسم الأعظم من الأدبيات الأوروبية حول الظاهرة الإسلامية فحسب، بل كذلك أحياناً على النصوص العربية عندما تكون هي نفسها مستوحاة من رؤية إسلامية لاتاريخية وفقيرة ثقافياً. وفي مثل هذه الحال فإنها تؤدي دورها كمادة مرجعية «ممتازة» للمستشرقين الجدد الذين يعملون في هذا الحقل. وهكذا تنغلق الدائرة انغلاقاً محكماً **في لعبة مرايا مجردة خارج نطاق كل واقع، وذلك هو، بوجه خاص، شأن كتاب كاريه وسورا** حول **الأخوان المسلمين** الذي أشرنا إليه في الفصل الرابع عشر والذي يقدم لنا صورة مثالية عن البنا وقطب وتلامذتهما، باعتبارهم جميعهم «شهداء» لانحرافات الحداثة الدولانية الأوروبية المستحيلة في الشرق، تلك الانحرافات التي تجسدت في الدولة الناصرية في مصر وفي الدول الأخرى التي حذت حذوها في المشرق العربي. وهكذا تسقط حركة البنا من السماء ذات صباح جميل من عام ١٩٢٨. وعلى الرغم من أن البنا لقب نفسه بـ «المرشد الأعلى»، وحتى إذا كان تنظيم الاخوان المسلمين يشبه إلى حد غريب التنظيمات ذات النمط الفاشي، بسبب عقيدته بالذات، فإن المؤلفين يحاولان أن يثبتا أن الحركة لا ترتدي أي طابع فاشي(١)، ولا يعدو الكتاب برمته أن يكون تقريظاً للحركة وتشنيعاً على عبد الناصر. وستجد هذه الكتابة «الاستشراقية» الجديدة توسيعاً لها في كتاب جيل كيبل، **النبي والفرعون**(٢) LE PROPHETE ET PHARAON وهو كتاب يتضمن بلا مراء تحليلاً مفيداً لكتابات الجماعة الإسلامية الخلاصية التي اغتالت السادات، ولكنه لا يعدو هو الآخر أن يكون أهجية حقيقية، ذات نبرة توراتية - كما يشير عنوانه - ضد مصر الناصرية، وتحديداً ضد رئيسها.

وسيكرس سورا - قبل أن يقع هو نفسه ضحية تلك الحركات التي كان يعجب بها ويلقى حتفه في ظروف رهيبة في سجون خاطفيه من «حزب الله» في بيروت عام ١٩٨٦ - سيكرس كتاباته الأخيرة لرجل دين من مدينة طرابلس أسس حركة دعاها باسم «حركة التوحيد الإسلامي» ولقب نفسه بـ «أميرها». وقد أكَّد سورا في تلك الكتابات أن النزاع في لبنان مرده إلى «وجود دولة مسيحية استبعد المسلمون أنفسهم منها»(٣) وفضلاً عن ذلك فإنه سيحاول تفسير ظاهرة الشيخ سعيد شعبان، أمير حركة التوحيد، بالاعتماد على علم الاجتماع الخلدوني، ولاسيما مفهومه عن **العصبية**. وسوف نرى لاحقاً **لا مدى انقطاع هذا الخطاب عن**

---

(١) أ. كاريه وج. ميشو: **الأخوان المسلمون**، مصدر آنف الذكر، ص٢٢.

(٢) مصدر آنف الذكر.

(٣) في مجلة «أسبري»، حزيران ١٩٨٦، ص٩. وقد نشرت كتابات سورا حول مدينة طرابلس والنخبة الأصولية الإسلامية الجديدة تحت عنوان «حي باب التبانة بطرابلس (لبنان): دراسة في العصبية الحضرية »، ونشرت في كتاب أصدره مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر عام ١٩٨٥ في بيروت بعنوان **الحركات الطوائفية والفضاءات الحضرية في المشرق** MOUVEMENTS COMMUNAUTAIRES ET ESPACES URBAINS AU MACHREQ.

تعقيد الواقع المعاصر فحسب، بل كذلك إسقاطه من التحليل المنازعات الجغراسية التي لاتزال تستعر في الشرق الأوسط بعد أن تركزت بؤرتها على التراب اللبناني.

إن شبيه هذا الانعدام في التدقيق يطالعنا في الأغلاط التأويلية التي كان وقع فيها المراقبون الغربيون عام ١٩٥٢ بصدد طبيعة حركة الضباط الأحرار التي خلعت في ٢٣ تموز من ذلك العام الملك فاروق بعد أن فقد حظوته وسمعته بسبب حياته الشخصية الصاخبة وسلوكه السياسي النزوي وعناد الإنكليز للبقاء على أرض مصر. فلأن الضباط الأحرار كانوا من أصل إجتماعي متواضع فقد جرى تصورهم للحال وكأنهم نشؤوا في مدرسة الأخوان المسلمين، أي كأنهم قوميون مسلمون طيبون سيبقون وطنهم في معزل عن الاتحاد السوفياتي الملحد ولن يقعوا في خطأ محاكاة الشطط «القومي» للبلدان الأوروبية نفسها، لأنهم لو فعلوا لعرضوا للخطر المصالح الاقتصادية للدول الغربية في المنطقة. أفليس مثال (التلميذ السعودي الصالح)، الذي وزع بسخاء الامتيازات النفطية ورفض كل تعاطٍ مع الاتحاد السوفياتي بعد تلك السفرة اليتيمة التي قام بها إليه في عام ١٩٣٠ وزير الشؤون الخارجية السعودي، خير دليل على أن نظاماً إسلامياً ما هو الضمانة الأكثر فعالية ونجعاً ضد التخريب الوحيد الخط، أي التخريب السوفياتي؟ إن استلام ضباط مسلمين طيبين لزمام الأمور في مصر إنما يعني أخيراً استتباب النظام من جديد ووضع الحزب الشيوعي الذي كان يتعاظم نفوذاً وفاعلية عند حده. وهو يعني كذلك تحاشي نظائر لضربة مصدق الإيراني، ذلك البورجوازي الكبير «الوقح» والقومي على الطريقة الأوروبية، الذي اجترأ في عام ١٩٥١ على تأميم الصناعة النفطية الأجنبية بالاعتماد على قوى متعددة، منها الحزب الشيوعي، وأجبر شاه إيران على سلوك طريق المنفى.

إن المراقبين الغربيين المفتونين بالإسلام، رغم كل الجهود التوضيحية التي بذلها بعض أعلام العالم الجامعي من أمثال مكسيم رودنسون أو بعض كبار الصحافيين من أمثال جان لاكوتير، لم يستطيعوا في عام ١٩٥٢ أن يدركوا أن تقاليد فكرية أخرى ونماذج سياسية أخرى هي التي سيعقد لها لواء النصر في مصر الناصرية، وبادىء ذي بدء نموذج ضباط تركيا الفتاة الذي كان مثالهم هو مثال الثورة الفرنسية وحشد جماع الأمة حول الدولة الجمهورية. والحال أن العسكريين العرب كانوا احتكوا في مطالع القرن مع ضباط تركيا الفتاة في صفوف الجيش العثماني، وكانوا على استعداد في أغلب الظن للقيام بالثورة معهم لولا أن هؤلاء الأخيرين استحوذت عليهم هستيريا نزعة قومية طورانية تأدت في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى أفعال قمع رهيبة للقوميات الأخرى، بما فيها العرب، في جميع أقاليم الأمبراطورية العثمانية. ولهذا بادر الضباط العرب في الجيش العثماني، من فلسطينيين وعراقيين وسوريين ولبنانيين، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى تشكيل جمعيات سرية للعمل على إحياء كيان الأمة العربية وتحريرها من نير المضطهد الشوفيني التركي. وقد كانت هذه الجمعيات على اتصال هي نفسها بجمعيات الأدباء والصحافيين المهاجرين العرب التي تقدمت بنا الإشارة إليها باقتضاب. وعليه، فإن القومية العربية لم تكن، في نظر أولئك المراقبين الغربيين،

سوى مناورة سياسية إنكليزية، الهاشميون ألعوبتها، والنصارى أداتها الفكرية.

فضلاً عن ذلك فإن نجاحات أتاتورك وعلمانيته على الطريقة الأوروبية كانت لاتزال ماثلة في عام ١٩٥٢ في الذاكرات قاطبة. أفليس هذا الضابط التركي العصامي هو من حال دون تقطيع أوصال وطنه وتقاسمه من قبل القوى الاستعمارية؟ ألم يعرف كيف يكسب ببراعة عطف الاتحاد السوفياتي ليواجه من موقع أقوى الجيوش الحليفة العاملة على تقسيم تركيا وتجزئتها؟ وعليه، وبالنسبة إلى أولئك الضباط المصريين الشبان، ألم تكن القومية العربية العلمانية، القادرة على تجنيد جميع الفئات الإجتماعية، من مسلمين وغير مسلمين، هي وحدها التي من شأنها أن تمكِّن الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية من خلع نير الاستعمار الذي ما فتىء يحرك كالدمى ملوك مصر والعراق وشرق الأردن المتأرجحين بين استبدادية الحق الآلهي والمَلَكية الدستورية؟ وكان من المحتم أن يتبدى الاخوان المسلمون، بنزعتهم الظلامية الرجعية وروابطهم بالمملكة السعودية، وبالتالي بالولايات المتحدة الأميركية، في نظر أولئك الضباط الشبان وكأنهم ألعوبة في يد «الإمبريالية». بيد أن الشيوعيين سيحتلون مواقعهم هم أيضاً في النسق الإدراكي باعتبارهم عملاء أشد إخلاصاً مما ينبغي لموسكو. ويبدو على كل حال أن أعمال الفتنة التي شهدتها القاهرة في كانون الثاني ١٩٥٢، حيث أضرمت النيران في العديد من المؤسسات التي ترمز إلى الاستغلال الرأسمالي الأوروبي، كانت من فعل الشيوعيين بقدر ما كانت من صنع الأخوان المسلمين. ولن يجلى الأمر على حقيقته أبداً، لكنه سيحمل الضباط على كل حال على المبادرة إلى العمل.

وكان العسكريون في العراق قد حالوا قبل ذلك باثني عشر عاماً القيام بعملية استيلاء على السلطة من خلال حركة رشيد عالي الكيلاني التي سرعان ما قمعها الإنكليز متهمين رأسها المدبر بالعمالة للألمان النازيين، وسيتولى مقاليد السلطة عندئذ نوري السعيد، وهو ضابط آخر كان تدرب في مقتبل عمره على مهنة السلاح في صفوف الجيش العثماني، وسيحكم العراق بدهاء بوصفه شخصية مدنية، في ظل نظام ملكي عاجز عن استعادة ملء عافيته منذ أن رحل عن الوجود في عام ١٩٣٣ الملك فيصل، بكر أبناء الشريف حسين الذي كان بطل القوميين العرب في العشرينات. وقد سحق نوري السعيد بقوة شخصيته عبد الإله الضعيف الذي كان وصياً على العرش، وجرّ العراق إلى أتون الحرب الباردة بإدخاله إياه في حلف السنتو العسكرية الذي عقد برعاية اميركية ـ إنكليزية بين تركيا والباكستان والعراق كاستطالة للحلف الأطلسي مهمتها تعزيز حزام أمن البلدان الغربية في مواجهة المرامي السوفياتية التوسعية. وسينتهي نوري السعيد مسحولاً ومعلق الرأس على حربة في أثناء الثورة التي قادها في ١٤ تموز ١٩٥٨ ضباط آخرون كان على رأسهم عبد الكريم قاسم. وتاريخ هذه الثورة يؤكد بحد ذاته تأثير الثورة الفرنسية على أولئك الضباط العرب القوميين الذين عاش الرعيل الأول منهم مغامرة تركيا الفتاة، والذين عقد الرعيل التالي لهم العزم على التخلص من الأنظمة الملكية التي ثبت في كل مكان إفلاسها.

لقد كان هؤلاء الضباط الذين سيستولون في عدة أقطار عربية على مقاليد السلطة دعاة

للإصلاح الاجتماعي وقوميين متحمسين ينشدون توحيد أمة مجزأة. وكان الجديد بالنسبة إلى مصر هو دخولها إلى مضمار القومية العربية بقيادة عبد الناصر. وفي الواقع، كانت مصر، ومنذ أمد طويل، أكبر دولة عربية وأقواها، لكن الحس بالهوية المصرية كان متقدماً فيها على الحس بالهويه العربية، وهذه واقعة يفسرها الاستمرار التاريخي والسياسي للكيان المصري منذ أيام المماليك وتجدده في عهد سلالة محمد علي الألبانية؛ وتفسرها أيضاً الاهتمامات الفلسفية ـ السياسية لكبار علماء مصر الدينيين التي كانت تتركز على التحولات التي لم يعد ثمة منها مناص في المؤسسة الإسلامية التقليدية. ومع الإطاحة بالشرعية الملكية واقتحام **مجال الحداثة أمسى الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام القومية العربية والتي سترفع لواءها** الدولة الناصرية في سياستها كقوة إقليمية كبرى كانت تخوض غمار منافسة عديمة الرحمة مع النظام الملكي السعودي في المقام الأول، وكذلك مع نظام الهاشميين الذي كان لايزال مستمراً في الأردن، وهذا ما سيحدو، في نهاية الخمسينات، بالهاشميين والوهابيين الذين ما كانت تجمع بينهم إلا عداوة لدود منذ العشرينات والثلاثينات إلى التقارب لمواجهة الناصرية التي ستصير هي العدو المشترك.

فكر ساطع الحصري:

إن المنبع الفكري الكبير لهذه النزعة القومية، التي سرعان ما ستنحرف عن مقاصدها الأصلية من جراء لعبة القوة على مستوى العالم العربي بين الفئات الاجتماعية الجديدة التي ارتقت إلى سدة الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، هو نتاج ساطع الحصري الذي كنا تكلمنا باقتضاب عن شخصيته. فالحصري ممثل نمطي لتلك الأنتلجانسيا العربية الرفيعة، المنبثقة من الشرائح الاجتماعية العليا من المجتمع العثماني الآيل إلى أفول. ومع أن أصله تركي فإن وفاءه للملك فيصل الذي كان مقرباً إليه حدا به إلى اعتناق قضية القومية العربية، وقد كرس حياته الوظيفية لتطوير التربية الحديثة، أولاً في سورية في عهد مَلَكية فيصل الأول التي قضت عليها فرنسا بسرعة، وثانياً في العراق حيث تبع الملك المنكود وشغل لردح طويل من الزمن منصب مدير التعليم العام. وتؤلف **مذكراته** حول هذه المرحلة **العراقية المديدة** من حياته، مثلها مثل مذكرات الريحاني عن رحلته الطويلة في أرجاء شبه الجزيرة العربية، وثيقة خارقة للمألوف من وثائق علم الاجتماع العميق للمجتمع العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين. ومن المؤسف أن تكون مثل هذه الوثيقة قد بقيت مجهولة من الرؤى السياسية ـ الدينية الخالصة للمشرق العربي، سواء أكانت رؤى بعض المراقبين الأوروبيين أم بعض الجامعيين العرب ممن انقلبوا من «نزعة عداء الامبريالية» الى «النزعة الإسلامية».

ولسوف يضع ساطع الحصري، على مدى السنوات الطويلة التي قضاها في الوظيفة، سلسلة من المؤلفات التربوية الرفيعة التي راج تداولها على سعة في العالم العربي. وقد عكف الحصري، بما أوتيه من ثقافة رفيعة، على مختلف أشكال التعبير عن الأفكار القومية العربية،

وكان على معرفة ضليعة بمختلف المدارس الفكرية الأوروبية حول القومية، الفرنسية منها والإنكليزية والألمانية والإيطالية، وبما بينها من فروق وتلاوين وتقابلات وتناقضات. ومن خلال ما كان يقدمه للقارىء العربي من دراسة عنها، كان يسائل بلا كلل المجتمعات العربية عن هويتها. وبصفته نهضوياً متقدماً، وحريصاً أيضاً على الحرية الفردية، فقد نحّى جانباً القومية الدينية الطوباوية، مثلما استبعد القومية الرومانسية القائمة على فكرة التسلسل الهرمي للأعراق والأجناس.

وقد أمده الواقع الاجتماعي ببعض من أقوى حججه: فالوحدة القومية العربية لا يمكن أن تتجسد في الرابطة الدينية، أولاً لأن الحضارة العربية سابقة في الوجود على الإسلام، وثانياً لأن نصارى ويهوداً، بل كذلك العديد من المشارقة من ذوي الأصل الأوروبي، هم أعضاء كاملو حقوق العضوية في المجتمع العربي؛ والوحدة القومية العربية لا يمكن أن تقوم على أساس من الانتماء الاثني ـ العرقي، لأن سكان المنطقة العربية قد بلغ من تمازجهم على مر العصور ما بات متعذراً معه الكلام عن وجود «جنس» عربي. والرابطة الوحيدة التي تربط في نظر الحصري بين المجتمعات العربية من المحيط إلى الخليج هي وحدة اللغة والحضارة، على الرغم من وجود كثرة من اللهجات الدارجة، فضلاً عن رغبة الفرد في الإحساس بالانتماء إلى وحدة قدر ومصير. وعلى هذا فإن بعث الثقافة وتطوير التعليم العام هما اللذان سيضمنان تطور اللُحمة الموحِّدة لجميع المجتمعات العربية.

لقد كان تلخيص هذا الفكر الثر المنابع والليبرالي المنزع ضرورياً لبيان تضاربه مع الانحرافات التي ستطرأ على الفكرة القومية العربية. وبالفعل، إن شرائح إجتماعية جديدة بلا قوام ثقافي ولا ذاكرة تاريخية، عنينا شرائح تلك البورجوازية الصغيرة الحضرية والريفية النهمة إلى السلطة، هي التي ستنبري لحمل لواء الفكرة القومية ولاستخدامها استخداماً ديماغوجياً في صيغ متنافرة في محاولة منها لتكييفها مع مشاعر الحرمان الإجتماعي وعداء الاستعمار لدى «الجماهير» الشعبية. وعندئذ سيتصدر الواجهة الايديولوجية العربية ذلك الخليط العجيب من الأفكار الأوروبية والسوفياتية الدارجة موضتها والمقتبسة على عجل من مطالعة بعض كتابات هيغل وماركس وسارتر وتولستوي ودوستويفسكي وسواهم، بدون أن تكون معرفة السياق الأوروبي والروسي ماثلة بطبيعة الحال في الأفق الاجتماعي والثقافي للقارىء العربي. ويدين هذا «التطور» ببعض عوامله أيضاً لمطالعة كراسات الدعاية السوفياتية المترجمة إلى العربية والممكن اقتناؤها بالمجان حيثما وجدت سفارة روسية: فعلاوة على «**البيان الشيوعي**» لماركس وأنغلز ـ الذي سيجري في وقت لاحق توظيفه إسلامياً من خلال فكرة الخلاص الأخروي للمحرومين والمستضعفين في الأرض محل فكرة الرسالة التاريخية للبروليتاريا ـ فإن لينين وكتابه عن «**الامبريالية آخر مراحل الرأسمالية**» وستالين وكراسه عن «**المسألة القومية**» هما اللذان سيقومان للكثيرين مقام الوجيز اللاهوتي الذي يتضمن جواباً عن كل شيء. ثم، ونظراً إلى أن «الشعب الطيب» مؤمن وورع، ونظراً على الأخص إلى أن العربية السعودية كانت ولا تزال هي التي تشد خيوط منظمات الأخوان المسلمين التي سلكت

سبيل العمل السري، فسيكون من المستحسن بين الحين والآخر إعطاء صبغة «إسلامية» لذلك الخليط العجيب الغريب من الأفكار(١)، تحاشياً لتهمة «العمالة» لموسكو والصهيونية والماسونية الدولية، ثلاثي الشر الذي يتكرر لعنه كالشيطان الرجيم في الأدبيات الدعائية للأخوان المسلمين كما في تصاريح الملك فيصل بن عبد العزيز الذي تسلم مقاليد السلطة عام ١٩٦٢ في الرياض.

وقد وصفنا بالتفصيل في موضع آخر فكر فيصل، ذلك المزيج من الوهابية الصلبة ومن الأفكار الاوروبية الأكثر رجعية والأشد عداء للسامية، المستقاة بوجه خاص من «**بروتوكولات حكماء صهيون**»، تلك الأهجية اللاسامية الأساسية التي كان لها وقعها الكبير والدائم على فيصل، كما على كل النزعة الظلامية لفكر الأخوان المسلمين المتطرفين. وعلى هذا النحو تشارك الأصولية الإسلامية المغلقة اليمين الأوروبي المتطرف اعتقاده بأن كل مصائب العالم الحديث متأتية من المؤامرة المشتركة التي حاكتها اليهودية والماسونية والبلشفية(٢).

وعلى هذا، وقبل أن يصوغ عبد الناصر نظريته عن الدوائر الجغراسية الثلاث المتحدة المركز في مصر (الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الافريقية)، كان ميشيل عفلق المدرس الدمشقي المسيحي، يحرض جماهير الطلاب في مدرج الجامعة السورية، ويحاضر في «**ذكرى الرسول العربي**» (١٩٤٣) ليؤكد أن روح النبي العربي هي الملهم الدائم للنزعة القومية العربية لحزب البعث في نضاله لبعث الأمة العربية. ولكن على الرغم من هذه المظلة الإسلامية، وربما بسببها أيضاً، فإن الشعارات التي اكتسحت الساحة اكتساحاً في الستينات في وقت استعرت فيه نار التنافس والصراع بين الأنظمة الجمهورية التي خلفت الأنظمة الملكية، كانت شعارات **الوحدة والحرية والإشتراكية**.

ما الذي حدث إذن؟ ولماذا راحت تتحارب تلك الأنظمة الجمهورية التي يجمع بينها مع ذلك تطلعها إلى الوحدة العربية والاشتراكية، في الوقت نفسه الذي كانت تخوض فيه حرباً مشتركة ضد المملكة السعودية المتهمة بأنها موئل القوى الرجعية والظلامية العربية والأداة الطيعة بين يدي الأمبريالية الأميركية؟ اننا لن نستطيع أن نفهم شيئاً في هذه **الحرب الباردة العربية**، على حد التعبير البليغ لعنوان كتاب الجامعي الاميركي مالكولم كير(١) الذي اغتيل في بيروت عام ١٩٨٣ فيما كان يشغل منصب رئيس الجامعة الأميركية، ما لم نحاول أولاً أن نوضح موضوع الرهان الاجتماعي في تلك السنوات.

---

(١) خصص أ. كاريه لهذه الظاهرة دراسة جامعة بعنوان: «**التبرير الإسلامي للإشتراكيات العربية، تحليل مفاهيمي لكتب التعليم المصرية والسورية والعراقية**» A LEGITIMATION ISLAMIQUE DES SOCIALISMES ARABES, ANALYSE CONCEPTUELLE DES MANUELS SCOLAIRES EGYPTIENS, SYRIENS ET IRAKIENS، منشورات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس ١٩٧٩.

(٢) انظر كتابنا: **انفجار المشرق العربي**، الفصل الثالث ص٥٢ ـ ٧١.

(١) م. كير: **الحرب الباردة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤** دراسة للأيديولوجيا في السياسة THE ARAB COLD WAR, 1958 1964, STUDY OF IDEOLOGY IN POLITICS, منشورات جامعة أوكسفورد، لندن ١٩٦٥.

الجيش والحزب الواحد وسيلة الارتقاء الاجتماعي في الدول العربية:

لا بدَّ لنا هنا من عودة إلى ظاهرة تفكك الأنسجة الاجتماعية والهرميات العثمانية التي تسارعت وتيرتها بفعل عملية تحديث المؤسسات، آية ذلك أن تلك البورجوازية الصغيرة «العصرية»، نتاج توسع المؤسسات التربوية والتجنيد الإجباري وتضخم بيروقراطية الدولة والأحزاب السياسية، كانت تتألف من عناصر شديدة التنافر، وتنافرها هذا يقف على طرفي نقيض من التلاحم النسبي الذي كانت تتصف به «البورجوازيات العليا» الدينية والمدنية في عصر النهضة التي كان لها دور كبير في التجديد الثقافي كما سبق لنا البيان. ففي كل واحد من تلك الأقاليم العربية القديمة للأمبراطورية العثمانية، كانت هذه البورجوازية الصغيرة الآخذة بالتشكل تبحث عن لُحمة موحِّدة تمكِّنها من خلع نير الهيمنة الاجتماعية والثقافية للبورجوازية العليا. وكانت مشكلتها الكبرى تكمن في غياب الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تقدم الركيزة التي لا مناص منها للشرعية السياسية وكذلك في انقطاع التماس مع العالم الخارجي والقوى الأوروبية والجبارين. فالبورجوازية العليا كانت تفرش ظلها في كل مكان وعلى كل شيء تقريباً: فهي تحتكر الثروة العقارية، المدنية والريفية، والصناعات الوليدة، والتجارة الكبيرة مع الخارج، وإدارة الدولة في قمة الهرم الحكومي والإداري، وإدارة الجامعة.

ولم يكن ثمة إلا سبيلان اثنان للانخراط في المعترك السياسي: الأحزاب الشيوعية التي تضخمت صفوفها على إيقاع النجاحات الستالينية، ومنظمات الأخوان المسلمين التي كانت شريحة العلماء من ذوي الأصول المتضعة تمدها بزبدة خطابها عن «القومية» الدينية. وبين ١٩٣٠ و١٩٥٠ اجتذبت هاتان القوتان بنجاح البورجوازية الصغيرة قيد التشكل ولكنهما ستعتبران في كل مكان خارجتين عن القانون لتهديدهما النظام الاجتماعي واستقرار الدولة.

وعليه، فإن الارتقاء السياسي لتلك الشرائح الاجتماعية الجديدة لن يتم عن طريق هاتين القناتين، بل عن طريق الجيش، تلك الثغرة التي تركتها البورجوازية العليا مفتوحة على سعة بامتناعها عن إرسال أبنائها إلى المؤسسة العسكرية، ثم عن طريق قيام حكم الحزب الواحد.

ولم تكن مهنة السلاح تتمتع بأي حظوة في نظر الشرائح الاجتماعية العليا من المجتمع. ولم تكن الجيوش «الوطنية» التي تكونت بدءاً من مطالع القرن تمثل مصدراً للسلطة على نحو ما كان الحال بالنسبة إلى الجيش العثماني الذي تمخض عن حركة ضباط تركيا الفتاة وبعض المنتديات القومية العربية. والواقع أن تلك الجيوش الوطنية كانت منذ بداية تكوينها في مطالع القرن تحت الإشراف المباشر للقوى الاستعمارية التي كانت تسهر على أن تبقى في عدتها وعددها محدودة والتي وجهت حركة التجنيد نحو الشرائح الاجتماعية المتضعة، بله الفقيرة. وعندما أزفت ساعة الاستقلالات في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تلك الجيوش في حال من الضعف وعدم الفاعلية والنجع، ولم تكن تحظى باهتمام الشرائح العليا من المجتمع؛ وكانت وضعيتها هذه على طرفي نقيض من قوة الأحزاب السياسية الحديثة والليبرالية التي كانت تستقطب الطاقات السياسية للبورجوازية العليا كما أشرنا.

وهنا نضع إصبعنا على جانب من التضاد اللافت للنظر مع تطور الأوضاع الأوروبية في القرن التاسع عشر حيث بقيت الجيوش الوطنية الآخذة بالتطور ملجأ وملاذاً للأرستقراطية القديمة المفلسة، وفي الوقت نفسه بوتقة اجتماعية يمكن فيها للنخب الاجتماعية القديمة والجديدة أن تتبادل التأثير. إذن فالدولة القومية الحديثة قد وجدت في أوروبا ركيزة عسكرية كانت تعكس توازناً خلّاقاً بين القوى الاجتماعية المتواجدة. فعبر مهنة السلاح كان في وسع الفئات الاجتماعية السائدة القديمة، المتحدرة من أوروبا الاقطاعية والملكية، أن تحافظ على دور لها في الدولة القوية والمركزية، مثلما كان في وسع الفئات الاجتماعية الجديدة أن تفوز بدور لها. وشبيه هذا التضاد نلحظه أيضاً في الوضع الياباني في عصر الميجي حيث أمكن لرجال الساموراي المتحدرين من الطبقات القديمة للإقطاع العسكري في اليابان ما قبل الحديثة أن يشقوا طريقهم، تحت رعاية الأمبراطور، للالتحاق بصفوف البيروقراطية المدنية العليا الممسكة بمقاليد الدولة والجيش العصري والصناعات الوليدة.

أما في المشرق العربي فلا نقع على شيء من هذا القبيل؛ فهنا كانت القواعد الاجتماعية المدقعة للجيوش «الوطنية» بمثابة قنبلة موقوتة ستقوض، عند انفجارها، كل التوازنات الاجتماعية والهرمية. ولقد بلغ من قوة هذه الانفجارات أن الملكية السعودية أوشكت، غير مرة كما سنرى، على السقوط تحت ضربات الضباط الجمهوريين و«الثوريين» في الأقطار المجاورة. بيد أن مقاومتها ستجعلها تبدو في نهاية المطاف وكأنها أنموذج يحتذى للنظام والاستقرار بضمانة التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية الذي تحمل لواء الدعوة إليه الحركات الأصولية للأخوان المسلمين في مصر وسورية وغيرهما.

ولن يدهشنا، في إطار هذا المنطق، أن يكون قيام دولة إسرائيل هو ما أشعل فتيل تلك القنبلة الموقوتة إذ حينما أعلن قادة الصهيونية في أيار ١٩٤٨ مولد الدولة الإسرائيلية، فإن الجيوش العربية، عنينا جيوش مصر وسورية وشرق الأردن والعراق ولبنان، هي التي هبت في ظل غياب الجيش الفلسطيني الذي حال الإنكليز دون تشكيله، لنجدة السكان الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم يُطردون من أراضيهم من قبل الميليشيات اليهودية التي كانت تحولت إلى جيش دولة تكوّن «شرعياً» في ظل وعد بلفور.

ولقد كانت حرب فلسطين الأولى تلك بمثابة طامة كبرى للجيوش العربية. فنخب البورجوازية العليا، ولاسيما في مصر وسورية ستمنى على صعيد الحظوة والنفوذ بنكسة لن تبرأ من عقابيلها مستقبلاً أبداً. ففي سورية سيأتي الانقلاب العسكري بعد بضعة أسابيع من الوقف الثاني لإطلاق النار، ليفتح الباب على مصراعيه أمام سلسلة طويلة من الانقلابات المماثلة التي لن ينقطع خيطها إلا مع أيلولة السلطة إلى حافظ الأسد في تشرين الثاني ١٩٧٠. أما في مصر فسيتأخر إلى عام ١٩٥٢ الإستيلاء على السلطة: من قبل «الضباط الأحرار» الذين لم يهضموا قط مذلتهم في صحراء النقب الفلسطينية.

وبالمقابل، فإن النظامين السياسيين في لبنان وشرق الأردن سيصمدان لتلك العاصفة. وبالفعل، كانت إمرة الجيش اللبناني تعود إلى عضو رقيق الحال مالياً من أسرة آل شهاب ذات

الحظوة والعراقة، عنينا اللواء فؤاد شهاب الذي سيغدو في وقت لاحق، في ١٩٥٨، رئيساً للجمهورية في إطار برلماني شرعي. والواقع أن ذلك الجيش الصغير قد أبلى بلاءً حسناً في معركة ١٩٤٨، وأنزل بالعدو خسائر، وخلافاً للجيش السوري أو المصري اللذين اخترقت الميليشيات الصهيونية دفاعاتهما الحدودية، حال دون أي نفاذ الى التراب الوطني في جنوب لبنان الذي كانت الحركة الصهيونية قد أعلنته ـ لنعد التذكير بذلك ـ في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل. ومن امتحان النار الناجح الأول ذاك سيحتفظ الجيش اللبناني لأجل مديد من الزمن بسمعته كواحد من أكفأ الجيوش العربية قتالياً رغم ضآلة تعداده، إلى أن ساء صيته بدءاً من عام ١٩٦٨ بسبب سلبيته في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية الفظيعة التي طاردت، في قلب الأراضي اللبنانية، «الإرهابيين» الفلسطينيين ثم انقسم على نفسه في دوامة أحداث ١٩٧٥.

شرق الأردن والعراق: ثقل العسكريين:

في شرق الأردن كانت لحمة الجيش تقوم على العصبية القبلية، وكانت إنكلترا قد أشرفت على تدريبه وتدعيمه في فترة ما بين الحربين، في إطار استعداداتها الدفاعية الخاصة في الشرق الأوسط. وكان ذلك الجيش يكنّ وفاء تاماً للشرعية الهاشمية للملك عبد الله، ابن الشريف حسين، الذين كان أمكن له أن يقيم ركائز دولته نصف الصحراوية على ولاء القبائل المحلية؛ ولسوف يطور حفيده حسين النظام إلى منتهاه من خلال التضافر مع الزعامات القبلية التي دفع بها اندماجها في الجيش الى طلب «التحديث». وقد تولى تدريب هذا الجيش وجه بريطاني أسطوري آخر، هو كلوب باشا، خليفة لورنس الذي قاد الجيش البدوي الملكي حتى عام ١٩٥٦، أي إلى حين هبوب الرياح الكبرى للقومية العربية على المملكة الهاشمية الصغيرة نفسها لتجبر الملك حسين على التخلص من رفيق الدرب القديم ذاك. وفي عام ١٩٤٨ تمكن الجيش الأردني من احتلال أحياء القدس التاريخية حيث تقوم الأماكن المقدسة، وكذلك الضفة الغربية من نهر الأردن بدون أن يفلح الجيش الإسرائيلي في إجلائه عنها. وعن طريق هذه العملية العسكرية تحقق جزء متواضع من الحلم الهاشمي القديم بمملكة عربية كبرى، إذ أن الضفة الغربية، التي تمثل جزءاً غير يسير من تراب فلسطين، ضُمت إلى الضفة الشرقية التي باتت تسمى مذ ذاك فصاعداً بالأردن. ولسوف تكون عقابيل هذا الحدث بالغة الأهمية في وقت لاحق، كما سنرى في القسم التالي من كتابنا.

ولكن لنقل حالاً إن ذلك الضم لم يكن «شعبياً»، ولا سيما بعد أن انتصرت في كل مكان من الشرق العربي البورجوازية الصغيرة ذات النزعة القومية العربية والجمهورية. وبالفعل كانت هذه البورجوازية الصغيرة قد تحدرت من شرائح اجتماعية أخرى، وعلى الأخص من جيل آخر غير ذاك الذي تحدرت منه البورجوازية العليا التي قدمت في مطالع القرن أوفر الدعم للمشروع الهاشمي في تكوين مملكة عربية متحدة كبيرة، على نحو ما أبانته وثيقة كينغ ـ

كرين. وبدءاً من الخمسينات سيطرأ تغير جوهري على منظور الرؤية والإدراك للنخب الجديدة التي شقت طريقها إلى السلطة من خلال الانقلابات العسكرية: فالأنظمة الملكية العربية لم تكن في نظر تلك النخب إلا دمى طيعة بين يدي الأمبريالية؛ وهي التي تتحمل مسؤولية انتصارات الصهيونية واستمرار التخلف والتجزئة المصطنعة للأمة العربية. وأكثر من ستسوء سمعتهم الهاشميون الذين سيضحون موضوعاً مطرداً للذم والتشهير في إعادة كتابة التاريخ المعاصر للأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية على أيدي المثقفين «الثوريين» من النخبة البورجوازية الصغيرة الصاعدة الجديدة. بيد أن «الملك الصغير» ـ كما كان يقال يومئذ عن الملك حسين ـ صمد مع ذلك للعواصف كافة بعد اغتيال جده، الملك عبد الله، في عام ١٩٥٢ على يد شاب فلسطيني؛ وهذا بفضل الجيش البدوي الموالي للشرعية الهاشمية وبفضل إقامة إدارة مدنية تولت تسيير الشؤون العامة بشكل فعّال. ولقد أخفقت «الثورة» في الأردن في عام ١٩٥٨ كما في عام ١٩٧٠: فالشرائح العليا من المجتمع الفلسطيني ومن أعيان البدو اندمجت معاً في الجهاز الحكومي، وأطّرت بنجع وفاعلية البورجوازية الصغيرة التي سينضم العديد من أعضائها الآخرين، وتحديداً من الفلسطينيين إلى الحركات الثورية العربية في لبنان، والفلسطينية الخالصة بدءاً من السبعينات.

أما النظام الملكي الهاشمي في العراق فلم ينعم بمثل هذه الظروف المؤاتية. ففي وادي الرافدين تسود فسيفساء حقيقية من الأوساط الإجتماعية: من الأكراد في الشمال إلى «عرب المستنقعات» في الجنوب، إلى قبائل النساطرة، إلى الغالبية الساحقة من سكان المدن المسلمين بشقيهم السني والشيعي، ومن ثم لم يكن في متاح الملك فيصل أن يجترح في العراق مأثرة أخيه عبد الله في شرق الأردن، وعلى كل حال، حضرته الوفاة قبل الأوان عام ١٩٣٣. ومنذئذ، وبعد موت الملك غازي، سينفرد بحكم العراق نوري السعيد، الضابط القديم في الجيش العثماني مستغلاً ضعف شخصية الوصي على العرش، وحاذياً حذو الكماليين في تركيا من حيث رغبته في ربط العراق بالغرب عن طريق الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، كما تقدم بنا البيان. ولكن صعود البعث والناصرية وتطور الحزب الشيوعي بإيقاع متسارع سيضعان حداً في ١٤ تموز ١٩٥٨ لا لحكم نوري السعيد وحده، بل للنظام الملكي نفسه: انه انتصار باهر، بعد طول تأخير، للثورة الفرنسية في الشرق، انتصار لن يلقى من الغرب إلا مقاومة عنيدة، ولاسيما بعد أن راحت تتكشف الميول «الشيوعية» لعبد الكريم قاسم، الزعيم الجديد للبلاد، الذي فتح النار على المصالح النفطية الغربية. وعلى هذا النحو سيشهد العراق مسلسلاً من التقلبات ومن الانقلابات العسكرية إلى حين استقرار السلطة بصورة نهائية بين يدي صدام حسين، القائد الجديد لحزب البعث في العراق ابتداء من السبعينات.

«الصراع على سورية»

كما تقدم بنا القول، فإن الوضع في سورية لن يكون أفضل. فبين ١٩٤٩ و١٩٧٠ عرف هذا البلد سلسلة من الانقلابات العسكرية، تخللتها فترات قصيرة من العودة إلى الحكم المدني

للوجاهات التقليدية وفترة قصيرة أيضاً من الاتحاد مع مصر الناصرية بين ١٩٥٨ و١٩٦١ تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة. آية ذلك أن سورية تعاني هي الأخرى من مفعول «الفسيفساء الإجتماعية». فعلاوة على تنوع الوسط الجغرافي ينهض ضرب من النفور العميق وغير المعلن بين أكبر مركزين حضريين في البلد: دمشق وحلب، بالإضافة إلى التوزع الطائفي. ولكن هذا التوزع، تماماً كما في المثال اللبناني، ليس هو العامل الحاسم، ولن يأخذ شكلاً متفجراً إلا عندما يتراكب الاقتصاد مع الجغرافية ليخلقا أوضاعاً متوترة أدخل في باب الاجتماعيات منها في باب الطائفيات.

لقد بقيت «الأقليات» في سورية، أكثر منها حتى في لبنان، مهمشة اجتماعياً في مطلع القرن ومحصورة في أوساط جغرافية شظفة: جبال العلويين القاحلة، وجبل الدروز، وتلال حوران الجرداء. وعلى الرغم مما كان عرفه الدروز والعلويون من ماضٍ عسكري ماجد، فإن هاتين الفرقتين الإسلاميتين الكبيرتين كانتا قد آلتا في مطلع القرن إلى طبقتين فلاحيتين معدمتين يسحقهما استغلال بورجوازية المدن الكبيرة لهما، ولاسيما بورجوازية دمشق وحلب. وكان الدروز والعلويون غالباً ما يعيشون في بعض المناطق في حالة تمازج تام مع طبقة فلاحية مسيحية أورثوذكسية المذهب لا تقل عنهم إدقاعاً، على نحو ما كان الموارنة في جبل لبنان أو في جبل عامل يتعايشون مع الدروز أو الشيعة. وقد شاء الإداريون الاستعماريون الفرنسيون استغلال الهامشية التاريخية والاجتماعية التي حبسهم فيها وكلاء السلطة المركزية في الامبراطورية العثمانية ذات المعتقد السني ليحاولوا إرساء أسس دولة درزية ودولة علوية كما رأينا، لكن الثورة الدرزية الكبرى في عام ١٩٢٥ على الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان أجهضت تلك السياسة: فالضباط الفرنسيون الاستعماريون آثروا التكلم بلغة العصا والقوة ولم يعرفوا كيف يتعاملون باحترام مع الإقطاع العسكري الدرزي الكبير، على خلاف المتقدمين عليهم من الضباط الأتراك الذين كانوا أصابوا في هذا المجال قدراً كبيراً من التوفيق في أثناء حوادث ١٨٤٠ و١٨٦٠ في لبنان.

بيد أن التوزع الأخطر في سورية هو التوزع الجغراسي العميق للبلاد بين مركزين حضريين كبيرين: دمشق ومحافظاتها شبه الجرداء في جبل الدروز وحوران، وحلب ومحافظاتها الخصبة في الجزيرة والغاب. وبالأصل، إن حلب، بموقعها الجغراسي الاستراتيجي عند مدخل طوروس والجزيرة، هي أقرب إلى الأناضول وبلاد الرافدين منها إلى دمشق ولبنان وفلسطين؛ ولقد كانت، على مدى قرون، أكبر مركز تجارة في المشرق.

وعليه، فإن التبسيط المسرف هو وحده الذي يبيح لنفسه أن يكتشف، على نحو ما فعل اليسوعي لامنس، في مطلع القرن(١)، وجود حضارة سورية قائمة بذاتها ومستقلة، على الأخص، عن الحضارة العربية ذات المقومات الجغرافية والتاريخية التي لا مرية فيها؛ وهي

(١) الأب هنري لامنس: **سورية، وجيز تاريخي** LA SYRIE, PRECIS HISTORIQUE، مجلدان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٢١.

رؤية يتبناها اليوم الحزب السوري القومي الذي أسسه لبناني مغترب باحث عن الهوية، كان يطالب، في البداية على أي حال، بوحدة بلدان الهلال الخصيب الذي يضم وادي الرافدين وسورية «الطبيعية، وقبرص». وكما أساء المستعمر الفرنسي، المفتون بالمنظور الديني للرؤية، تنظيم تقطيعه لسورية كما لو أنها طبق من «السجق»، كذلك فإن أعضاء لجنة كينغ ـ كرين أنفسهم لم يستطيعوا ـ إذ كانوا لايزالون أسرى التقطيعات الاستعمارية للأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية وميالين إلى الأخذ بآراء الوجاهات الدمشقية والفلسطينية المنفتحة أكثر من الوجاهات الحلبية على النزعة القومية الحديثة ـ أن يتبينوا المأزق الذي ستتخبط فيه سورية على امتداد القرن.

آية الأمر أن الخيار الحقيقي هو، من جهة أولى، بين وحدة عربية تقوم على خلفية قديمة من الحضارة الآرامية بمركباتها اليهودية ـ المسيحية والإسلامية، والفارسية والبيزنطية التي تداخلت وتنافذت على مر العصور ويفترض فيها أن تتمخض عن هوية عربية حديثة (وفي هذه الحال لا يمكن استبعاد بلاد الرافدين من هذا الكيان)؛ ومن الجهة الثانية، بين تجزئة وتفتيت معممين، لأن سورية الدمشقية والحلبية لا تؤلف وحدة طبيعية، سواء مع فلسطين ولبنان أو بدونهما. وبالمقابل، فإن جبل لبنان التاريخي، التابع للأمراء الدروز وللإقطاعيين الموارنة والشيعة، قد بزغ ككيان منذ نهاية القرن السادس عشر(١).

ولهذا، أصلاً، فإن «الصراع على سورية» كما يقول عنوان دراسة مرموقة(٢) نشرها في عام ١٩٦٥ صحافي إنكليزي كفوء، سيكون واحداً من الصراعات التي لاتزال تهز الى اليوم الشرق الأوسط. إذ بالإضافة إلى خصومات الضباط ذوي الولاءات الاجتماعية المتباينة والأيديولوجيات المتضادة، التي هزت مراراً وتكراراً الجيش السوري بين ١٩٤٩ و١٩٧٠، تنهض الاستقطابات الجغراسية: استقطاب هاشميي الأردن والعراق، واستقطاب مصر مركز العالم العربي، وأخيراً استقطاب الصحارى الحجازية والنجدية بين أيدي الوهابيين الأقوياء، وهي الصحارى التي يعدّ العراق وسورية مَنْفذيها الرئيسيين. وقد كان جميع أولئك الضباط من أصول اجتماعية متضعة أو كانوا ينتمون إلى الطوائف «الأقلوية» من دروز وعلويين وإسماعيليين وأكراد.

والمفارقة الظاهرة تكمن في انتماء أكثرية أولئك الضباط إلى حزب البعث منذ أواخر الخمسينات وانطوائهم تحت لواء قومية عربية وجدت تعبيرها في شعار الحزب: «أمة عربية

---

(١) عرضنا لهذه المسألة في إسهاب في كتابنا **جغراسية النزاع اللبناني** GEOPOLITIQUE DU CONFLIT LIBANAIS، منشورات لاديكوفيرت، باريس ١٩٨٦، ص ٧٤ ـ ٨٠.

(٢) ب. سيل: **الصراع على سورية، دراسة في السياسة العربية في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨)** P. SEALE, THE STRUGGLE FOR SYRIA, A STUDY OF POST WAR ARAB POLITICS (1945-1958)، منشورات جامعة أوكسفورد لندن ١٩٦٥.

واحدة ذات رسالة خالدة»، الذي لم يحدد مع ذلك المؤدى الدقيق لهذه الرسالة. ومن ثم فإن القومية العربية كما راجت في تلك السنوات ستكون مصدراً لضروب شتى من الالتباسات أكثر منها هدفاً واضحاً ومحدداً للخروج من هوة التأخر التقني والاقتصادي للمجتمعات العربية التي تسارع تفككها الاجتماعي تحت ثقل تلك الصراعات السياسية المفتقرة إلى أفق ثقافي.

ولسوف تتخذ يومئذ الأمبريالية والرأسمالية مشجباً لتعلق عليه جميع مصائب الأمة العربية: التأخر الاقتصادي والثقافي، التجزئة السياسية المصطنعة التي فرضها الاستعماران البريطاني والفرنسي (والتي أدامها تحالف الصهيونيين مع الأمبريالية الأميركية)، الظلامية الدينية المتجسدة في تنظيمات الأخوان المسلمين والأنظمة الملكية «الرجعية» القائمة في العربية السعودية واليمن والعراق والأردن والمغرب والتي عُدَّت مخلفات شائنة من القرون الوسطى ما قُيِّض لها أن تستمر في الوجود إلا بفضل تبعيتها للأمبريالية وللعقول الألكترونية الجبارة التي تشرف عليها وكالة الاستخبارات الأميركية والصهيونية العالمية اللتان تخططان ليل نهار للإبقاء على الأمة العربية في وهدة التخلف والعبودية. وهذه الأطروحات سنعود إلى التقائها عينها، بعد تلوينها بلون إسلامي في القاموس الأيديولوجي للحركات الأصولية الخلاصية الإسلامية.

النظام الاجتماعي الجديد:

إن هذا كله ينهض مؤشراً على قطيعة مكرسة بين النظام الاجتماعي الانتقالي القديم الذي انبثقت عنه رؤى عصر النهضة الثقافية وبين النظام الاجتماعي الجديد الذي بزغ نجمه، ولكن بدون أن تتثبت ركائزه، كما سنرى. والواقع أن المشهد الاجتماعي، وبالتالي الثقافي، طرأت عليه تغيرات مرموقة في مفصلة الأعوام الخمسينات/ الستينات. فقد جرى في كل مكان تقريباً، في مصر وسورية والعراق، تكنيس النخب الحاكمة القديمة. ولم تكن الإصلاحات الزراعية، المعتدلة نسبياً، هي الأشد وقعاً، بل تلك الموجات المتعاقبة من التأميم والتدويل(١) التامين لا للدارة التجارية الخارجية فحسب، بل كذلك للدارة التجارية الداخلية، مما قوَّض الأسس الاقتصادية والاجتماعية لسلطة النخب القديمة. وفي الأرياف جاء إنشاء التعاونيات القروية وحصر توريد الأسمدة والمعدات الزراعية بمؤسسات الدولة التموينية، ناهيك عن تدويل الدارة التجارية، ليسدد ضربة قاصمة إلى ما يمكن أن يكون تبقى من ركائز أرضية لتلك النخب القديمة بعد الإصلاحات الزراعية. وإنما من خلال التوسع الصاعق لموجة التدويل ولشركات القطاع العام أمكن لأعضاء الفئات الاجتماعية ـ المهنية، التي كان التطور الاقتصادي إبان المئة سنة الأخيرة قد همشها، أن يشقوا طريقهم إلى وضعية اجتماعية جديدة.

وفيما راح القادة العسكريون الجدد للبلاد يكتسبون على هذا النحو، ومن خلال حلفهم

---

(١) الإلحاق بالدولة ـ المترجم.

مع النخب الجديدة، الشرعية التي كانوا يفتقدون إليها، طفق أعضاء «مثقفون» من هذه النخب، طرداً مع تعميم التعليم و«دقرطة» الجامعة، يغزون عالم الصحافة وأجهزة الإعلام ويقومون بدور الوسيط الذي لا غنى عنه لتكريس شرعية الأنظمة العسكرية الجديدة. وقد روى لنا مؤخراً محمد حسنين هيكل، المقرّب من عبد الناصر والممثل النمطي لتلك النخبة الجديدة ونجم الصحافة المعبود من جماهير العالم العربي، في واحد من كتبه العديدة والكبيرة الرواج، على نحو أخاذ ولا يخلو من سذاجة في آن معاً، قصة سيطرة النظام العسكري المصري الجديد على تلك المؤسسات الصحافية المحترمة التي كانت فيما غبر الوسيلة الثقافية الأساسية لنشر أفكار رواد عصر النهضة(١).

هكذا سقطت في كل مكان أستار حديدية: ففي الاقتصاد، وفي الإعلام، وفي المدارس والجامعات، أخلت الثقافة مكانها «للواقعية» الاشتراكية و«للخلاصية» القومية. وكما في الاتحاد السوفياتي أو في البلدان البلقانية والأوروبية الوسطى، انهال على المجتمع فيض الغباء السياسي والأمية والشعارية الفارغة. وجرى التنديد في كل مكان بالهرميات الاجتماعية القديمة بوصفها طفيلية، مستغلة للشعب، ودمى طيِّعة بين يدي الأمبريالية؛ وفرضت الحراسة على أملاكها حيثما تعذر إدراجها ضمن فئة المشاريع المؤممة. وعلاوة على ذلك فرضت الرسوم عداً ونقداً على أذونات الخروج من أراضي الدولة ليكون حتى طريق المنفى مكلفاً؛ ومن لم يشأ من أعضاء تلك الهرميات الاجتماعية القديمة أن يغترب كان عليه أن يلزم الصمت وأن يتحمل صاغراً ارتقاء «الثقافة» الشعارية الجديدة، فضلاً عن ارتقاء سادته الجدد.

وضمن هذا السياق غُض النظر، أو حتى جرى التشجيع أحياناً على إصدار مؤلفات عن الإسلام تبرهن على الطبيعة الإشتراكية الجوهرية لدين الشعب الطيب وهذا ما ساق الماء إلى طاحون جميع المراقبين الغربيين الذين لا يرون الشرق إلا بوصفه «أمة» إسلامية أسطورية استنزلت من السماء لتبقى أبد الدهر دون أي تغيير. أما في واقع الأمر فإن الحكام العسكريين الجدد ما كان لهم إلا أن ينظروا بعين الرضى إلى هذه الشرعية الدينية التي يحاطون بها، فضلاً عن الشرعية الاجتماعية التي يستمدونها من فتح منافذ القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحديثة أمام الشرائح الشعبية، ولاسيما أن تلك الشرعية التقليدية كان من شأنها أن تضطلع بدور مزدوج: من جهة أولى أن تسد أفواه «نفايات» العهد الليبرالي الذين لا يزال بعضهم يصرّ على التفكير، ومن الجهة الثانية أن تسد الطريق على أدبيات شعارية مضادة كان يعاند في إصدارها النشطون من الأخوان المسلمين.

(١) محمد حسنين هيكل: **بين الصحافة والسياسة. قصة (ووثائق) معركة غريبة في الحرب الخفية**، بيروت ١٩٨٤.

٢٠

عهد أثرياء النفط «الاسلامي»

هل تسبب هذا التحول الاجتماعي الكبير الذي دارت عجلته في الخمسينات في آلام «للأقليات» المسيحية في المشرق أشدّ من تلك التي تسبب فيها بالنسبة الى فئات اجتماعية أخرى؟ من المحقق أنها ما كانت أشدّ من آلام الشرائح الاجتماعية الميسورة المسلمة التي قام على أكتافها عصر النهضة العربي، ومن المرجح أنها كانت دونها في العديد من الحالات. وبالفعل لابد هنا أن ننظر بعين الحذر والتدقيق التفصيلي الى الأوضاع حسب تباينها. ففي نظر المراقبين الغربيين المتأثرين بتقاليد الملاحظة الموروثة عن القرن التاسع عشر، وتحديداً بتقاليد الأيديولوجيات القومية التي تبرر التدخلات الأوروبية في الشرق وفي البلقان «لحماية» الأقليات، فإن ما حدث في إبان سنوات التحول العنيف تلك في مصر والعراق وسورية، وما يتكرر اليوم بالنسبة الى مسيحيي لبنان، يقبل التفسير بمنتهى البساطة: فالأمر كله لا يعدو أن يكون تعبيراً جديداً عن الطبيعة التعصبية الجوهرية للإسلام، ذلك الإسلام المجرد والخيالي الذي يراد له أن يكون عصا ثقافية سحرية قادرة على تفسير كل شيء، بما فيه الشيء ونقيضه، دونما حاجة حتى الى تجشم مشقة التفسير.

إن بعض التقاليد من هذا المنظور ضاربة الجذور بقوة في أوروبا الى حد يكفي معه أن يعرف المرء كيف يلفظ كلمة «الذميين» ـ أي دافعي الجزية من يهود ونصارى الأمبراطوريات الاسلامية لقاء ما كانت توفره لهم من حماية وحرية عبادة ـ وكيف يحسن دسها في مقال صحافي حتى يبتعث للحال مشاعر الشفقة على مصير «الأقليات» المسيحية في الشرق، ومشاعر السخط على الإسلام والمسلمين.

مصير الطائفتين المسيحية واليهودية في المشرق والمغرب:

في الواقع، إن يكن ثمة من سيمس فإنما هو اليسر المادي الكبير للشرائح العليا من الطوائف المسيحية. ولقد كنا أوضحنا أن تلك النخب كانت تؤلف، تاريخياً، جزءاً لا يتجزأ من النخبة العثمانية ومن إطارات الأمبراطورية. وكل ما في الأمر أنها كانت في الأقاليم العربية، خلافاً لواقع الحال في الأقاليم العثمانية، أقوى تجذراً في تربة ثقافية ولغوية مشتركة؛ بل إن الأصول القبلية والعائلية في لبنان وفي بعض مناطق سورية، بل حتى في كردستان ـ وهذا ما

قد يبعث على الدهشة ـ كانت في كثير من الأحوال مشتركة. فعندما كان جزء من قرية أو قرية بكاملها تعتنق الإسلام السني أو الشيعي أو تصير إسماعيلية أو علوية أو درزية، كان النصف الآخر من القرية أو القرية المجاورة يبقى على نصرانيته اليعقوبية أو النسطورية أو الملكية أو المارونية في العراق وسورية ولبنان، أو القبطية في مصر.

لا سبيل إذن البتة للمقارنة مع مصير اليهود في الغرب، النموذج النمطي الأول للأقلية في النفس الأوروبية. فخلافاً لأوروبا ولشتى التشريعات التي حكمت مصير اليهود، وفي مقدمتها القانون الكنسي المستوحى من قانون يوستنيانوس، لم تحرم تشريعات القانون الإسلامي الذميين قط من الحقوق المدنية الأساسية، وفي مقدمتها حق تملك الأرض وحق الاتجار مع المسلمين، وبالتالي حق مؤاكلتهم على مائدة واحدة، وإقامة علاقات طبيعية ومجتمعية معهم. ولهذا فإن «الغيتو» بالمعنى الأوروبي للكلمة، ما وجد قط، كما يشرح ذلك كلود كاهن الذي سبق لنا الاستشهاد به. وهذا هو السبب أيضاً الذي جعل الاندماج ممكناً؛ ولهذا أخيراً لا يمكن أن يكون لفظ «الأقلية» مناسباً، كما لم يكن مناسباً في البلقان والأمبراطورية النمسوية ـ المجرية قبل قيام الدول القومية التي حولت هي نفسها «القوميات» الى «أقليات»، على نحو ما أوضحنا في القسم الثاني من هذا الكتاب.

والحق أنه لم يكن ثمة من تمييز بين المسلمين والمسيحيين في إجراءات تدويل الاقتصاد ومصادرة الأملاك التي ضربت الشرائح الاجتماعية العليا في إبان تلك الأعوام القاسية. فجميع هذه الشرائح قد تأذت بالتساوي، بحكم أن وضعيتها الاجتماعية الاقتصادية كانت واحدة. والحق أيضاً أن تلك الإجراءات لم تصدر عن أي شاغل «إسلامي» على الإطلاق، بل كانت محض تعبير عن سلطة اجتماعية جديدة كانت قيد التوطد.

وبديهي أنه لا بد أن نتوقف هنا عند خصوصية الوضع المصري الذي أناخ بثقله على الطبقات الوسطى القبطية وعلى السوريين ـ اللبنانيين المتمصرين الذين كانوا في غالبيتهم من المسيحيين كما تقدم بنا البيان. ففي هذا البلد كان الإنكليز قد جندوا للإدارة أعداداً كبيرة من الموظفين المنتمين الى تلك الفئات الاجتماعية اعتقاداً منهم بأن ذلك من شأنه توفير ركائز متينة لسيطرتهم: فقد بلغ نصيب تلك الفئات نحو ٥٠٪ من سلك الموظفين غداة الحرب العالمية الثانية في حين أن نسبتها من السكان كانت لا تزيد على ١٠ ـ ١٥٪ ومن ثم فإن الدولة الناصرية، التي سعت الى تركيز دعائمها الاجتماعية الخاصة واستندت الى شرائح جديدة، لم تتأخر في إلغاء ذلك الشذوذ الموروث عن الاستعمار الإنكليزي، وما كان ذلك إلا ليستثير ضغن أولئك الأقباط وكذلك السوريين ـ اللبنانيين المتمصرين الذين فقدوا فردوسهم الاجتماعي ووجدوا أنفسهم مضطرين الى الإقفال رجوعاً إلى الوطن اللبناني الذي كانوا هاجروا منه في العديد من الحالات، قبل عدة أجيال.

وقد حمل لبنانيو مصر هؤلاء معهم ـ وكانوا من «المتأوربين» ـ إلى لبنان قصة «الاضطهادات» التي قاسوا منها في عهد عبد الناصر، «غول» الإسلام الجديد، كما كان يصور في أوروبا، ولاسيما في فرنسا وإنكلترا. ولسوف تترك تلك القصص وقعاً ثقيلاً في لبنان

الصغير المساحة الذي تغدو فيه أبسط شائعة حقيقية ميتافيزيقية، ولاسيما يوم سيبادر حزب الكتائب، الذي كان موضوع مداورة من قبل جميع أطراف حرب الشرق الأوسط الأهلية، إلى تجنيد قوات أيديولوجية وعسكرية بعيداً عن أي غطاء شرعي في مطلع السبعينات للدفاع عن «المجتمع المسيحي» الذي أعلن عن أنه مهدد بالاحتراق بـ «النار» الإسلامية. ولنا إلى هذا الموضوع عودة في القسم الأخير من كتابنا.

وبالمقابل، فإن الشرائح الفقيرة والهامشية من الطوائف المسيحية ستدق ساعة مجدها في سورية كما في العراق كما في المجتمع الفلسطيني الذي شتته الغزو الإسرائيلي. فالانتماء إلى حزب البعث أو إلى الحركات الفلسطينية التي تمركزت في الأردن ولبنان أتاح بالفعل وعلى قدم من المساواة أصلاً مع أعضاء سائر الطوائف من الفئات الاجتماعية نفسها، إمكانية شق الطريق إلى الارتقاء الاجتماعي، أو إلى سلطة القيادة، أو حتى الى مجرد الفوز بمنح دراسية للسفر الى الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية لتحصيل تأهيل علمي فيها في مجال الطب أو الاقتصاد أو شؤون الصحة أو شؤون التنمية المسرَّعة على النمط الستاليني. إذن لم يحدث لدى هذه الفئات الاجتماعية المسيحية ذلك النزيف نحو البلدان الأجنبية الذي عانت منه الشرائح العليا.

إنه لعجيب أمره إذن ذلك «الغول» الإسلامي الذي يقول لنا بعض المراقبين الغربيين إنه ساد في كل مكان بلا منازع. والحق أن أمره ليزداد عجباً عندما نستعرض بالفكر أسماء جميع الشخصيات المسيحية التي شغلت أو لا تزال تشغل منصباً رفيعاً في هرم الدولة في المشرق العربي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي، وبطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية منذ مطلع السبعينات، ومن قبلهما جميل بارودي، اللبناني المسيحي، الذي كان كاتم سر الملك فيصل بن عبد العزيز وممثل المملكة في الأمم المتحدة بعد وفاة هذا الأخير، وفارس الخوري، المسيحي الدمشقي الذي كان من ألمع رؤساء الوزارات في سورية غب الاستقلال، والذي لا تزال ذكراه حية لدى الرعيل القديم من الساسة السوريين والعرب. وقد كان فيصل بن الحسين الهاشمي، في أثناء عهده الملكي القصير الأجل في سورية، قد شكل نصف وزارته من نصارى سورية ولبنان وفلسطين. وأخيراً، وحتى لا ننأى عن الزمن المعاصر، لنذكر أن الصبوات الماركسية والشعارات السياسية لجورج حبش ونايف حواتمه، القائدين الفلسطينيين ـ والمسيحيين ـ البارزين، قد استقطبت مشاعر قسم كبير من الشبيبة العربية، المسلمة في غالبيتها.

إن هذه الأمثلة تنقض إذن نقضاً مباشراً الخطاب التقليدي عن «أقليات» الشرق المسيحية، وكان يفترض فيها أن تسهم في تبديد العديد من الالتباسات ومن المداورات الفكرية حول مصير تلك الفئات. ولكن أخطر ما في الأمر أنها تجد نفسها اليوم مهددة حقاً من جراء التلاقي بين شتى الحركات الإسلامية الأصولية التي تتحكم في حركتها الباطنة العميقة تيارات الجغراسية الأقليمية والدولية على نحو ما سنبين عما قليل، فمثل هذا التهديد ما وجد قط من قبل، وهذا ما يؤكده الجنرال بيير رونرو، العارف الضليع بمشكلات نصارى الشرق، الذي كان

في الخدمة في لبنان في اثناء الانتداب الفرنسي والذي أعطانا وصفاً بديعاً للغاية لمشكلات تطور وضع «الأقليات» في المشرق(١).

لكن لنقل كلمة أخرى بعد بصدد مصير «الأقليات» اليهودية. فقد كنا أشرنا باقتضاب في مدخل هذا القسم الى اقتلاعهم المأساوي من جذورهم في «مقايضات» السكان التي تأدى إليها قيام دولة إسرائيل، وتحدثنا بعد ذلك عن دور مرسوم كريميو في هجرة الطوائف اليهودية المغربية قبل زمن مديد من استقواء الحركة الصهيونية بتصريح بلفور لعام ١٩١٧. إلا أنه من اللافت للنظر أن نلاحظ، رغم عملية الاقتلاع من الجذور تلك، أهمية الروابط التي لاتزال قائمة الى اليوم بين المغرب وبين اليهود المغاربة الذين هاجروا عنه الى فرنسا وإسرائيل؛ ولكن الأبلغ دلالة من ذلك بعد الزيارات «السياحية» العديدة التي يقوم بها اليهود المغاربة المهاجرون الى إسرائيل الى مسقط رأسهم، وهذا ما يثبت أن روابط الانتماء القومي الحقيقية ليست كما يراد لنا أن نتوهم. وقد أفصح عن ذلك خير إفصاح إدمون عمران المالح، وهو كاتب مغربي يهودي الدين، في مقال مؤثر سبق لنا الاستشهاد به(٢).

هل ينبغي أن نعود هنا الى التذكير بالتجذر العميق لليهود المغاربيين في أوطانهم الأصلية؟ فقد ساهموا، انطلاقاً من الأندلس العربية، في كل الحركة الفكرية للحضارة الاسلامية، وفي الفنون الموسيقية أيضاً ـ من أمثال والد المطرب الشهير انريكو ماشياس ـ، وفي الوظائف الحكومية العالية التي احتفظوا بها في المغرب وتونس الى أن اقتلعهم عنف أعمال دولة اسرائيل في كل مكان من العالم العربي تقريباً من جذورهم أو همشهم في الأحوال التي قرروا فيها البقاء في أماكنهم. وقد وجد بين اليهود وزراء، ومدراء أقسام وزارية، وأساتذة محترمون للغة والأدب العربيين، وتجار كبار أو أصحاب حوانيت صغار، وحرفيون في أسواق البازار. ولئن حافظ المغرب على جسر علاقاته مفتوحاً مع مواطنيه السابقين اليهود الذين يبدو أنهم يحتفظون له بدورهم، رغم كل القيم الصوفية ـ الأيديولوجية «للقومية» الصهيونية، بقدر من الولاء وبقدر من الحب باعتباره وطنهم الأصلي، بالمعنى الاشتقاقي لكلمة «وطن»، أفليس في ذلك دليل على أن حضارة الإسلام الكلاسيكي لم تعرف في المملكة المغربية القطيعة المفجعة التي ضربت مجتمعات المشرق العربي وتركيا وإيران؟

إن ما من شيء قد حسم بعد في المغرب، ولكن كان لا بد لنا من التنويه بهذه الاستمرارية في الثقافة والحضارة التي تسهم في توفير استقرار اجتماعي وسياسي نسبي وتنمية اقتصادية، لا جدال في أنها لامتساوية وفي أنها لا تستبعد البؤس الشعبي، ولكن المقارنة تأتي في صالحها عندما تقارن بتنمية الجمهوريات «الاشتراكية» أو «الشعبية» أو «الإسلامية»، أو

(١) انظر مقاله: «الأقليات في الشرق الأدنى»، في مجلة **«أفريقيا وآسيا الحديثتان»**، العددان ١٥١ ـ ١٥٢، شتاء ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، ربيع ١٩٨٧.

(٢) انظر «اليهود المغاربة والمغاربة اليهود»، مصدر آنف الذكر، وفيه يحتج مؤلفه بقوة على كتابات ألبير ميمي حول المسألة.

حتى بتنمية تلك الجمهوريات الأخرى المولعة بالإسلام الخالص والصارم مثل الباكستان.

ولننوه أيضاً، قبل أن نختم هذه الإطلالة الخاطفة على مشكلة «الأقليتين، المسيحية واليهودية في المسألة الشرقية الجديدة» بمظهر آخر من مظاهر تشويه الرؤية الذي يضرب هذه المرة المغرب العربي. فلئن تكن لاتزال هناك، في بلدان هذه المنطقة، ولا سيما في المغرب وتونس، آثار من الروابط بين المغاربيين المسلمين والمغاربيين اليهود فإنما بصعوبة تقبل في المغرب العربي قوة الروابط بين العرب المسلمين والعرب المسيحيين في المشرق. فالمسيحية قد وسمت بميسمها بقوة الاستعمار الفرنسي الذي كان فيما مضى مصدراً لآلام تند عن الوصف في المغرب، الى حد باتت تُماهى معه بأوروبا أو بالغرب حصراً. فالذاكرة التاريخية والثقافية، التي لاتزال تشتغل بسهولة تجاه المغاربة اليهود على الرغم من العقابيل الوخيمة «للقومية» الصهيونية وللقومية الإسلامية التي ترفع لواءها اليوم الحركات الإسلامية الخلاصية، تبدو هنا وكأنها مرضوضة أو مطموسة فيما يخص مساهمة مختلف المسيحيات العربية في صنع الحضارة الإسلامية الكلاسيكية في المشرق، ثم في النهضة في القرنين التاسع عشر والعشرين.

القذافي: على جميع العرب أن يكونوا مسلمين

لهذا ينبغي أن نتوقف هنا لهنيهة عند القذافي الذي أعطى بصدد هذه المشكلة العديد من المقابلات الصحافية، ولا سيما للصحف اللبنانية، منذ عام ١٩٧٥. وقد شرح فيها الزعيم الليبي تكراراً لماذا يبدو له أنه من غير الطبيعي أن يكون ثمة وجود لعرب مسيحيين. ففي نظره أن كل **شعب** كان له نبيّه الكبير ومشرِّعه باسم الله: فاليهود كان لهم موسى، والمسيحيون كان لهم عيسى، وهو نبي يهودي آخر، والعرب كان لهم محمد. وإن تشبث بعض العرب المسيحيين، وهم في العروبة كالمسلمين من الناحية الاثنية، بالبقاء على مسيحيتهم وعلى تبعيتهم لعيسى الذي هو فضلاً عن ذلك من أصل يهودي، أمر يعز تصوره بالنسبة الى القذافي، ولاسيما أن الإسلام يؤكد أن «لا إكراه في الدين»، وأن ما يقتضيه النص القرآني من مجاهرة بالإيمان لا يتضمن إكراهاً: فهو لا يطلب اكثر من الإقرار بوحدانية الله المطلقة («لا إله إلا الله») ومن الاعتراف بالنبوة المحمدية («ومحمد رسول الله»). أما ما عدا ذلك كله فلا يعدو، في نظر القذافي، أن يكون من الفضول والتفصيل، وهو لن يتردد على كل حال في تضييق الخناق على مؤسسة رجال الدين التي لم تستسغ **كتابه الأخضر** ولا ممارساته السياسية. أهو إذن إسلام آخر أيضاً؟ إسلام ترتعد له، على كل حال، فرائص وهابيي الصحراء وينكره تلاميذ سيد قطب وسائر الأصوليين، فكيف السبيل إذن إلى فهمه؟

هنا أيضاً لابد أن نستنجد بالجغرافية والتاريخ، وكذلك، وعلى الأخص، بعلم الاجتماع الديني المقارن. وإذا كان يحلو لبعضهم أن يتحدث عن «أبي هول» إسلامي فهل «أبو الهول» هذا أعصى على الفهم وأصعب على التحليل من تلك الكثرة من مدارس تأويل التلمود ومن

القراءات المسيحية اللامتناهية التباين للعهدين القديم والجديد مع كل ما استتبعته من «انشقاقات» ومن «إصلاحات»(١) رفع لواء الدعوة إليها أنبياء مسلحون إن في كنائس الشرق وإن في كنائس الغرب؟ وحتى لا ننأى في الزمن، ألا نجد أن تأويل الكتب المقدسة للماركسية في الأزمنة الحاضرة قد تمخض عن لاهوتات فكرية وسياسية شتى هز بعضها الأسس الباطنة العميقة للحضارة الصينية بالذات؟ لا بد إذن أن نضع القذافي في الوسط الجغرافي والتاريخي الذي خرج منه. فعلى خلاف ابن سعود الأول ومحمد عبد الوهاب لم تكن صحراؤه هي صحراء نجد، ولم يكن نموذجه وهابياً، بل هو سنوسي، وصحراؤه صحراء عبور نحو المغرب وإسبانيا الأندلسية أو نحو إفريقيا السوداء، وحضارة الإسلام الكلاسيكي لم تضرب فيها أطنابها قط، كما لم تضربها أصلاً في قلب شبه الجزيرة العربية. ففي القرن التاسع عشر، وفي قلب الصحراء الليبية، مثلت السنوسية، المعاصرة للحركة المهدية في السودان والمماثلة لها ظاهرة معارضة للتغلغل الاستعماري، الإيطالي بالنسبة الى ليبيا والإنكليزي بالنسبة الى السودان، واستئنافاً لحركة الدعوة والتبشير باتجاه أفريقيا السوداء. وأغلب الظن أن هذه الحركة قد لجمها تاريخياً اتساع نطاق نخاسة الزنوج، التي مارسها العرب أيضاً. وإن يكن مصير العبد لدى العرب مختلفاً كل الاختلاف عن ذاك الذي عرفه في القارة الأميركية وأقرب الى مصير الرقيق في التاريخ القديم اليوناني أو الروماني.

إن القذافي، الوفي لهذا التقليد، سيستدير إذاً نحو أفريقيا ليجد فيها المنافذ التي تسدها عليه في المشرق كما في المغرب الديموغرافية الضعيفة لـ «مملكته» البدوية والقوة الدولانية للحكومات العربية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن مقاربته للمسيحية العربية محكومة بمنطق القوميات الدينية التي استنبتها الاستعمار والفكر الأوروبي، وعززها قيام دولة إسرائيل، بالتوازي مع انتشار الأفكار الوهابية، وسائر صيغ أيديولوجيا الأخوان المسلمين. ومع أن الممارسة السياسية القمعية في ليبيا لا تختلف عنها في معظم الأقطار العربية الأخرى، وعلى الرغم من السذاجة التي حكمت حتى الآن محاولات «تصدير» الثورة القذافية الى الخارج فإنه لا بد من الإقرار مع ذلك بأن يد السارق لا تقطع في ليبيا، والمرأة الزانية لا ترجم، خلافاً لواقع الحال في الأقطار التي تأخذ بالتطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، بدون أن يمنعها ذلك أصلاً من الأخذ بالمظاهر الاستهلاكية للحداثة الغربية، أو حتى من الاستتباع السياسي للغرب، على نحو ما قدّم لنا عينات عنه نظام ضياء الحق في الباكستان، وآل سعود في العربية السعودية، والنميري في السودان.

لا وجود إذن لإسلام مجرد في سماء التصور، وإنما هناك تفاسير متعددة للإسلام تعدد بني البشر المنتمين اليه والحاملين لإيديولوجيات تتنوع بتنوع الأوساط الجغرافية والتاريخية التي كانت ولا تزال قيد تحول منقطع النظير منذ مطالع القرن التاسع عشر. أضف إلى ذلك أن أولئك البشر هم ممثلون مركزيون في لعبة السلطة، وهمهم الأول بالتالي أن يحطموا كل عقبة

(١) من المعلوم أن الكنيسة البروتستانتية تعرف أيضاً بأنها «الكنيسة الإصلاحية» REFORMEE. هامش المعرب.

قد تعترض سبيل توكيدهم لركائزهم الاجتماعية الجديدة والتبرير الشرعي لسلطان قيادتهم. ومن هذا المنظور فإن العرب، وإن كانوا من المسلمين في غالبيتهم العظمى، لا يؤلفون «عرقاً» على حدة بحكم إسلامهم. فقد وجدت وطبقت لديهم منذ بدايات الحضارة الإسلامية مبادىء مشابهة لتلك التي سيطوِّرها في زمن لاحق مكيافلّي، كما تشهد على ذلك مؤلفات أدبية عديدة أنتجتها الحضارة الإسلامية الكلاسيكية. أما فيما يخص علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا الموضوعين في خدمة الأمير، شأنهما أصلاً شأن سائر العلوم الانسانية، فقد سبق لابن خلدون أن شرح أصولهما في خصوصيتها العربية المرتبطة بالعصر. ففي زمن راحت تتوطد فيه أنظمة جديدة للقوة الاجتماعية في الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية وطفقت فيه قطاعات بكاملها من المجتمع والثقافة تنهار، كان من المحتم أن يعاد بسرعة وبصورة شبه غريزية تعلم دروس «منطق الدولة» التي تصلح لكل زمان ولكل مكان ولجميع مستويات القوة السياسية.

الطفرة النفطية في خدمة الوهابية:

وعليه، فإن لعبة السلطة الدولانية لدى العرب على نحو ما سنحاول وصفها الآن ليست غامضة أو «إسلامية» نوعية إلا من منظور الرؤى الأوروبية أو رؤى المثقفين والصحافيين العرب أسرى تلك الرؤى. وعلى أي حال، فإنها ليست أشد غموضاً من لعبة السلطة الدولانية في أميركا الوسطى أو اللاتينية حيث كان يفترض أن تتأدى وحدة الطابع الإسباني واللوزيتاني إلى وحدة في السلطة والى استقرار سياسي ـ اجتماعي بحكم التجانس الحضاري. ومع ذلك فإن ما نشهده في أميركا الاسبانية واللوزيتانية هو التفتيت نفسه على صعيد أنظمة السلطة المتنافسة وعدم الاستقرار السياسي ـ الاجتماعي عينه، والدكتاتوريات الدموية ذاتها. بيد أن مراقبي العالم العربي لا يفارقون إلا فيما ندر المنظور الإسلامي أو المرجعية الأوروبية الصرفة ليثروا رؤاهم بمعطيات مقارنة.

وواقع الأمر في المشرق العربي هو أن الازدهار النفطي المفاجىء في السبعينات هو، بكل بساطة ما سيزود السعودية الوهابية وتنظيمات الأخوان المسلمين المدعومة من قبلها بالركائز الاقتصادية ـ الاجتماعية الاقليمية التي كانت تفتقر اليها افتقاراً شديداً حتى ذلك الحين لتفرض نفسها بهيمنة ساحقة على حساب الدول العربية الجمهورية والقومية والاشتراكية الجديدة التي هيمنت عليها بين ١٩٥٠ و١٩٧٠ الشرائح الاجتماعية الجديدة التي تقدم بنا وصف صعودها وارتقائها.

ولقد كان عرش آل سعود نفسه قد اهتز وترنح في إبان تلك السنوات النارية التي هبت فيها رياح الناصرية والقومية العربية العلمانية على شبه الجزيرة العربية. فالملك سعود بن عبد العزيز، الذي خلف والده ـ باني المملكة المتوفى سنة ١٩٥٣ ـ كان رجلاً محباً لرغد العيش ومفتوناً بالسحر الحضري للقاهرة، عاصمة العالم العربي، ولكن لحسن الحظ أن عين أخيه كانت ساهرة؛ ففيصل كان يختلف في شخصيته من جميع النواحي عن شخصية أخيه: فهو

القراءات المسيحية اللامتناهية التباين للعهدين القديم والجديد مع كل ما استتبعته من «انشقاقات» ومن «إصلاحات»(١) رفع لواء الدعوة إليها أنبياء مسلحون إن في كنائس الشرق وإن في كنائس الغرب؟ وحتى لا ننأى في الزمن، ألا نجد أن تأويل الكتب المقدسة للماركسية في الأزمنة الحاضرة قد تمخض عن لاهوتات فكرية وسياسية شتى هز بعضها الأسس الباطنة العميقة للحضارة الصينية بالذات؟ لا بد إذن أن نضع القذافي في الوسط الجغرافي والتاريخي الذي خرج منه. فعلى خلاف ابن سعود الأول ومحمد عبد الوهاب لم تكن صحراؤه هي صحراء نجد، ولم يكن نموذجه وهابياً، بل هو سنوسي، وصحراؤه صحراء عبور نحو المغرب وإسبانيا الأندلسية أو نحو إفريقيا السوداء، وحضارة الإسلام الكلاسيكي لم تضرب فيها أطنابها قط، كما لم تضربها أصلاً في قلب شبه الجزيرة العربية. ففي القرن التاسع عشر، وفي قلب الصحراء الليبية، مثلت السنوسية، المعاصرة للحركة المهدية في السودان والمماثلة لها ظاهرة معارضةٍ للتغلغل الاستعماري، الإيطالي بالنسبة الى ليبيا والإنكليزي بالنسبة الى السودان، واستئنافاً لحركة الدعوة والتبشير باتجاه أفريقيا السوداء. وأغلب الظن أن هذه الحركة قد لجمها تاريخياً اتساع نطاق نخاسة الزنوج، التي مارسها العرب أيضاً، وإن يكن مصير العبد لدى العرب مختلفاً كل الاختلاف عن ذاك الذي عرفه في القارة الأميركية وأقرب الى مصير الرقيق في التاريخ القديم اليوناني أو الروماني.

إن القذافي، الوفي لهذا التقليد، سيستدير إذاً نحو أفريقيا ليجد فيها المنافذ التي تسدها عليه في المشرق كما في المغرب الديموغرافية الضعيفة لـ «مملكته» البدوية والقوة الدولانية للحكومات العربية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن مقاربته للمسيحية العربية محكومة بمنطق القوميات الدينية التي استنبتها الاستعمار والفكر الأوروبي، وعززها قيام دولة إسرائيل، بالتوازي مع انتشار الأفكار الوهابية، وسائر صيغ أيديولوجيا الأخوان المسلمين. ومع أن الممارسة السياسية القمعية في ليبيا لا تختلف عنها في معظم الأقطار العربية الأخرى، وعلى الرغم من السذاجة التي حكمت حتى الآن محاولات «تصدير» الثورة القذافية الى الخارج فإنه لا بد من الإقرار مع ذلك بأن يد السارق لا تقطع في ليبيا، والمرأة الزانية لا ترجم، خلافاً لواقع الحال في الأقطار التي تأخذ بالتطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، بدون أن يمنعها ذلك أصلاً من الأخذ بالمظاهر الاستهلاكية للحداثة الغربية، أو حتى من الاستتباع السياسي للغرب، على نحو ما قدّم لنا عينات عنه نظام ضياء الحق في الباكستان، وآل سعود في العربية السعودية، والنميري في السودان.

لا وجود إذن لإسلام مجرد في سماء التصور، وإنما هناك تفاسير متعددة للإسلام تعدد بني البشر المنتمين اليه والحاملين لإيديولوجيات تتنوع بتنوع الأوساط الجغرافية والتاريخية التي كانت ولا تزال قيد تحول منقطع النظير منذ مطالع القرن التاسع عشر. أضف إلى ذلك أن أولئك البشر هم ممثلون مركزيون في لعبة السلطة، وهمهم الأول بالتالي أن يحطموا كل عقبة

(١) من المعلوم أن الكنيسة البروتستانتية تعرف أيضاً بأنها «الكنيسة الإصلاحية» REFORMEE. هامش المعرب.

قد تعترض سبيل توكيدهم لركائزهم الاجتماعية الجديدة والتبرير الشرعي لسلطان قيادتهم. ومن هذا المنظور فإن العرب، وإن كانوا من المسلمين في غالبيتهم العظمى، لا يؤلفون «عرقاً» على حدة بحكم إسلامهم. فقد وجدت وطبقت لديهم منذ بدايات الحضارة الإسلامية مبادىء مشابهة لتلك التي سيطوِّرها في زمن لاحق مكيافلّي، كما تشهد على ذلك مؤلفات أدبية عديدة أنتجتها الحضارة الإسلامية الكلاسيكية. أما فيما يخص علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا الموضوعين في خدمة الأمير، شأنهما أصلاً شأن سائر العلوم الانسانية، فقد سبق لابن خلدون أن شرح أصولهما في خصوصيتها العربية المرتبطة بالعصر. ففي زمن راحت تتوطد فيه أنظمة جديدة للقوة الاجتماعية في الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية وطفقت فيه قطاعات بكاملها من المجتمع والثقافة تنهار، كان من المحتم أن يعاد بسرعة وبصورة شبه غريزية تعلم دروس «منطق الدولة» التي تصلح لكل زمان ولكل مكان ولجميع مستويات القوة السياسية.

الطفرة النفطية في خدمة الوهابية:

وعليه، فإن لعبة السلطة الدولانية لدى العرب على نحو ما سنحاول وصفها الآن ليست غامضة أو «إسلامية» نوعية إلا من منظور الرؤى الأوروبية أو رؤى المثقفين والصحافيين العرب أسرى تلك الرؤى. وعلى أي حال، فإنها ليست أشد غموضاً من لعبة السلطة الدولانية في أميركا الوسطى أو اللاتينية حيث كان يفترض أن تتأدى وحدة الطابع الإسباني واللوزيتاني إلى وحدة في السلطة والى استقرار سياسي ـ اجتماعي بحكم التجانس الحضاري. ومع ذلك فإن ما نشهده في أميركا الاسبانية واللوزيتانية هو التفتيت نفسه على صعيد أنظمة السلطة المتنافسة وعدم الاستقرار السياسي ـ الاجتماعي عينه، والدكتاتوريات الدموية ذاتها. بيد أن مراقبي العالم العربي لا يفارقون إلا فيما ندر المنظور الإسلامي أو المرجعية الأوروبية الصرفة ليثروا رؤاهم بمعطيات مقارنة.

وواقع الأمر في المشرق العربي هو أن الازدهار النفطي المفاجىء في السبعينات هو، بكل بساطة ما سيزود السعودية الوهابية وتنظيمات الأخوان المسلمين المدعومة من قبلها بالركائز الاقتصادية ـ الاجتماعية الاقليمية التي كانت تفتقر اليها افتقاراً شديداً حتى ذلك الحين لتفرض نفسها بهيمنة ساحقة على حساب الدول العربية الجمهورية والقومية والاشتراكية الجديدة التي هيمنت عليها بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ الشرائح الاجتماعية الجديدة التي تقدم بنا وصف صعودها وارتقائها.

ولقد كان عرش آل سعود نفسه قد اهتز وترنح في إبان تلك السنوات النارية التي هبت فيها رياح الناصرية والقومية العربية العلمانية على شبه الجزيرة العربية. فالملك سعود بن عبد العزيز، الذي خلف والده ـ باني المملكة المتوفى سنة ١٩٥٣ ـ كان رجلاً محباً لرغد العيش ومفتوناً بالسحر الحضري للقاهرة، عاصمة العالم العربي، ولكن لحسن الحظ أن عين أخيه كانت ساهرة؛ ففيصل كان يختلف في شخصيته من جميع النواحي عن شخصية أخيه: فهو

متزمت، ضامر، قوي، نحيل الوجه كصقر صحراوي، شديد الحماس للوهابية. وقد سبق لنا أن تحدثنا عن إدراكه للعالم الحديث، المطابق لرؤية اليمين الأوروبي اللاسامي المتطرف الذي يعتبر أنه، خلف كل تغيير وخلف كل تجديد، تختفي يد الشيطان التي هي في الوقت نفسه يد اليهود والماسونيين والشيوعيين. وفيصل هو من سيواجه بنجاح العاصفة الجمهورية والقومية العربية التي ضربت في عام ١٩٦٢ مداخل شبه الجزيرة العربية: في اليمن مع الانقلاب العسكري الذي قام به اللواء السلال، وفي عدن وظفار حيث ستطرد الحركات الشعبية المسلحة في عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ السلاطين القدامى وستجبر الجيش البريطاني على الانسحاب.

ولكن في الوقت نفسه، وبفضل النفط وأمبراطورية الأرامكو ـ أي احتكار الشركات النفطية العاملة في العربية السعودية ـ كانت تشكلت منذ الخمسينات شريحة اجتماعية من جميع الأقطار العربية بنت ثروتها على تطور الصناعة النفطية في شبه الجزيرة وعلى الاعجاب الأعمى بالقوة الاقتصادية والتكنولوجيا والأخلاق الأميركية. ولئن كان الملك عبد العزيز بن سعود قد أبقى على مملكته مغلقة بإحكام، فقد فتح بعض أبوابها بصورة انتقائية أمام الأرامكو لتتمكن من أن تجند في العالم العربي الإطارات الإدارية والعمالية المتخصصة: فذلك كان أقل تكلفة له من استقدامهم من الولايات المتحدة الأميركية فضلاً عن أنه كان من شأنه أن يصون صورته الوهابية المميزة التي لا تحتمل أعداداً أكبر مما ينبغي من العاملين الأمريكان. ولم يكن مناص أيضاً من تجنيد الكفاءات في العالم العربي لتأطير الإدارة السعودية الحديثة الوليدة التي لا تزيد ذخيرتها المعرفية عما زودتها به المدرسة القرآنية على الطريقة الوهابية؛ أما الكثرة الكثيرة من أعضاء الأسرة الملكية فقد كانت أرستقراطيتهم الغضة تمنعهم حينذاك من خفض أنفسهم الى مستوى المهام الإدارية أو التقنية.

إن بداية الهجمة نحو الذهب الأسود هي التي ستبلغ ذروتها في أوائل السبعينات مع مضاعفة أسعار النفط أربع مرات لتجعل من المملكة أكبر سوق للأشغال العامة في العالم والحَكَم الأعلى، في الوقت نفسه، للتوازنات الإقليمية والدولية الهشة في (الشرق الأوسط)، ولتضفي على الوهابية طلاء براقاً ما حلمت به قط. إذن فنحن لا نستطيع أن نفهم شيئاً من لعبة الصراعات الاجتماعية في المشرق العربي إذا لم نأخذ الظاهرات الاجتماعية ذات الأساس النفطي، التي ستقلب قلباً عنيفاً المشهد السياسي ـ الاجتماعي في السبعينات والثمانينات، من منبعها التاريخي في مطلع الخمسينات. فهذا الانقلاب هو ما سيجعل ملكوت النخب «البورجوازية الصغيرة»، الجمهورية والقومية والاشتراكية، أكثر تقلقلاً وأقصر عمراً حتى من ملكوت البورجوازية «الليبرالية» العليا ما بين ١٩٢٠ و١٩٥٠.

على هذا النحو، وبدءاً من الخمسينات، ستترسخ شيئاً فشيئاً المقومات الاجتماعية لنخب «الجيل» الثالث من خلال تطور زبائنية عاملة في خدمة الأسرة الملكية السعودية. فالمنافذ الى المملكة النفطية كانت مراقبة بشدة، وكان الشرط الأول المطلوب توفره في من يبغي الدخول اليها وقبض نصيبه من المن النفطي أن يعلن، فيما اذا كان عربياً مسلماً، ولاءه للوهابية

ولعقائدها السياسية ـ الاجتماعية. أما اذا كان عربياً مسيحياً، فألا يكون منتمياً الى أي من تلك الأحزاب العربية الحديثة «الهدامة». وعديدون هم من بين العرب المسيحيين، من محامين أو مهندسين معماريين أو مقاولي أشغال عامة، من سيبنون ثروات ضخمة في ظل المملكة ولا سيما منهم اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون. ولسوف تشق تقاليد الاسلام الكلاسيكي طريقها بصورة أو بأخرى الى بلاد الوهابية، وستعمر قصور الأمراء الوهابيين، بما فيها قصر الملك فيصل، وهو أشدهم تزمتاً، بالعرب المسيحيين. ولكن هذه التقاليد ستبقى، رغم كل شيء، أسيرة الإطار الوهابي، إذ على الرغم من الكثرة المتزايدة باطراد لأعداد المسيحيين في المملكة، فسيبقى محرماً عليهم أن يشيدوا كنيسة أو يقيموا فيها قداساً، خلافاً لواقع الحال في الكويت أو الإمارات العربية المتحدة. على أننا لا نستشعر أي نفور أو أي خوف من الإسلام «التعصبي» لدى أولئك المسيحيين الذين صاروا بين عشية وضحاها من كبار أصحاب الملايين. فالرياض أو جدة تستأهلان بلا جدال التضحية بقداس وبرنين جرس الكنيسة.

إن الثروة التي تتكدس في فيء المملكة والأرامكو الأميركية تتكفل بأن تفسد بلا ألم الإدراك: فأولئك المسيحيون الذين اغتنوا في الديار الوهابية هم أنفسهم الذين يندّدون في كثير من الأحيان بمنتهى الحدة بما يسمونه بالتعصب الإسلامي في مصر أو سورية أو العراق على الرغم من أن أجراس الكنائس تقرع فيها كل يوم أحد منذ أجيال وأجيال، وعلى الرغم من أن الهرميات الدينية المسيحية قد قيض لها الاستمرار فيها على مدى الأجيال أيضاً ضمن استقلال ذاتي احترمته تشريعات الاسلام الكلاسيكي. وهذه الرؤية تفسد أيضاً مفردات اللغة إذ أن ما يقصد به بلفظ «التعصب الإسلامي» إنما هو في الواقع التأميمات ومصادرات الأملاك في الأنظمة الاشتراكية العربية التي بدلت في كل مكان قواعد لعبة الارتقاء الاجتماعي.

وبدورهم يبدو العرب المسلمون الذين أصابوا ثروة في المملكة وكأنما غشي على أبصارهم: فإلى سلة المهملات بالتفكير النقدي الليبرالي على منوال علي عبد الرازق أو خالد محمد خالد وبالقومية العربية سواء أكانت هادئة ووضعية على غرار تلك التي قال بها ساطع الحصري أم كانت نضالية وصاخبة على غرار تلك التي نادى بها عفلق. وبديلاً عن ذلك كله سيتبوأ صدر المكتبات الخاصة والعامة «**تحت ظلال القرآن**» كتاب سيد قطب الكبير باعتباره واحدة من القراءات القليلة المسموح بها في المملكة، والذي هو بلا مراء أبدع قصة مصورة (CARTOONS) **ميتافيزيقية وصوفية أنتجها الأدب العربي المعاصر. ولسوف يتغلغل تأثير هذا** الكتاب إلى تلافيف جميع الأدمغة إما عن طريق القراءة المباشرة وإما بصورة غير مباشرة عن طريق الوعظ الإذاعي والتلفزيوني وأعمدة كتاب الافتتاحيات في الصحافة اليومية والأسبوعية.

ولسوف يرى أيضاً أولئك العرب الذين يعيشون في المملكة، في ظل القوة الأميركية، في الحركات الثورية العربية أو اشتراكيات الدولة يد موسكو التي تنزع الاستقرار في كل مكان من ذلك الفردوس النفطي الوسيع الذي هو المشرق العربي بهدف تسهيل الاستيلاء عليه وضرب القوة الغربية. وعليه فإن إسلام سيد قطب، على الطريقة الوهابية، يحتل موقعه في النسق الإدراكي على أنه ضامن النظام الاجتماعي والسياسي على الصعيد الأقليمي. فمحور الحرب

الباردة بين الروس والأميركان يمر فعلاً بالرياض وتل أبيب في المشرق العربي، ولنا الى ذلك عودة في الفصل التالي.

وعلى هذا أيضاً فإن كل من خاب أمله بالعقائد الاشتراكية والقومية العربية سيستقبل بأذرع مفتوحة في المملكة، حيث سيكون في مستطاعه أخيراً أن يجني ثروة في ظل النظام والاستقرار. وفيما خلا بعض الاستثناءات النادرة التي تم فيها منح الجنسية السعودية، فإن المملكة تحاذر من دمج أولئك الزبائن الجدد المخلصين لها دمجاً تاماً بها. فمن المحظور امتلاك أي عقار غير منقول في المملكة على الأجانب بمن فيهم الأشقاء العرب؛ وفضلاً عن ذلك، فإنه يمتنع على أي عربي أو أجنبي، بدون ضمانة أمير من الأسرة الملكية، أن ينشىء مشروعاً؛ فإن سمح له بإنشائه كان من الناحية القانونية ملكاً للضامن السعودي. ولو أن المملكة شاءت موازنة ضعفها الديموغرافي بدمج أولئك الذين تغدق عليهم منّها النفطي، لكان اختيارها معقولاً. لكن المنطق الغالب هو منطق الحفاظ على الاحتكار المطلق لمصادر السلطة الاجتماعية بين أيدي الأسرة المالكة، وإعادة تصدير «العرب الطيبين»، من مسلمين أو مسيحيين بعد تسمينهم مالياً و«تهويبهم» سياسياً والتعهد بمواصلة دعمهم في الخارج في مشاريعهم الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية.

صعود الاستبداد «العسكري - الاتّجاري»:

إن نتائج هذه السياسة ستكون مدهشة. فهي لن تطيح بالأنظمة العسكرية القائمة، بل ستشجع تحويل دولها إلى ما أسمته الجامعية الفرنسية الموهوبة إليزابيت بيكار بـ «التركيبة العسكرية - الاتجارية»(1)، وهو مصطلح يقبل التعميم على سائر الأنظمة العسكرية في المنطقة. فهو يشير بالفعل الى انحطاط ما كان في الماضي جمهوريات بورجوازية ليبرالية وبرلمانية، ثم دكتاتوريات عسكرية تستلهم تجربة ضباط «تركيا الفتاة» قبل أن تتحول إلى جمهوريات ذات حزب واحد من نمط ستاليني جديد، ثم لتسقط أخيراً في الاستبداد على أبخرة النفط، وبتسيير من النخب الاجتماعية الجديدة التي آلت الى طبقة مغلقة من أصحاب الملايين من العسكريين أو المدنيين، ممن شقوا لأنفسهم في كل مكان منفذاً إلى دارة الاقتصاد النفطي الشرق - أوسطي، التي باتت لها الغلبة على كل ما عداها من دارات الاقتصاد منذ بداية السبعينات.

إنما بدءاً من تلك السنوات طرأت على آليات التغيير الاجتماعي التي كانت وسمت

(٤) **فضاءات المرجعية وفضاءات التدخل للحركة التصحيحية الحاكمة في سورية بين ١٩٧٠ و١٩٨٧**
ESPACES DE REFERENCE ET ESPACES D'INTERVENTION DU MOUVEMENT RECTIFICATIF AU POUVOIR EN SYRIE 1970:1987، اطروحة دكتوراه للحلقة الثالثة في الدراسات السياسية، معهد الدراسات السياسية، باريس

بميسمها العقدين السابقين انحرافات عديدة، ولسوف تخلق هذه الانحرافات ظواهر تفتيت ثقافي واجتماعي جديدة لتتراكب مع الظواهر القديمة التي بدلاً من أن تزول تضخمت وتعقدت.

وثمة أربع ظواهر رئيسية يمكن رصدها هنا لتفسير صعود الاستبداد العسكري - الاتجاري:

أولاً، التسيير الاقتصادي الرديء للبورجوازيات الصغيرة الحاكمة. فأنظمة السلطة «الاشتراكية» التي قامت في فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ كانت اهتمت بتأمين إعادة توزيع أوسع لمداخيل «البورجوازية» الوطنية وكبار ملاكي الأراضي من أهل المدن أو الريف. وقد حاول العسكريون أيضاً أن ينشئوا حولهم فئة اجتماعية متلاحمة لتأمين دوام سلطتهم الجديدة وشرعيتها.

بيد أنه ما ان تصرّمت الآثار الإيجابية الأولى لإعادة توزيع المداخيل تلك حتى انطرحت مشكلات التسيير الاقتصادي والانتاجية والمردودية فيما يخص قطاع مشاريع الدولة الواسع، وهي مشكلات ما كانت تحظى بالفعل باهتمام النخب القائدة الجديدة في إبان تلك السنوات، فقد كانت هذه النخب تعتمد اعتماداً شبه تام على التعاون الدولي، إذ أن التمويلات الخارجية كانت تسمح بالاستيراد الكثيف وغير المبرمج للسلع التكنولوجية، دونما اعتبار لقدرة الاقتصاد المحلي على استيعابها وبعيداً عن إطلاق عملية تنمية من شأنها أن تقلص تدريجياً من نطاق التبعية المفرطة للبلدان الصناعية.

ثانياً، إن ثقل النفقات العسكرية سيحرم الاقتصادات المحلية من موارد مالية ثمينة. وقد تأدت حرب اليمن بالنسبة الى مصر (١٩٦٢ - ١٩٦٧)، ثم هزيمة ٥ حزيران الساحقة عام ١٩٦٧ في مواجهة إسرائيل، إلى تضخم مذهل في الميزانيات العسكرية. وعلى هذا النحو أصبح الجيش وجهاز الأمن المركز الحقيقي للسلطة الاجتماعية والمادية. وللحال قام ضرب من اقتصاد ريعي يتيح للقطاع العسكري والأمني أن يقوم بأشكال شتى من الاقتطاعات من رصيد المعونة الخارجية والاقتصاد المحلي تأميناً لرغد عيش الشرائح الحاكمة الجديدة، ولسوف تزداد وطأة هذه الاقتطاعات طرداً مع تفاقم التبذير بسبب رداءة التسيير، وهذه ظاهرة معروفة في الاتحاد السوفياتي وفي سائر بلدان أوروبا الشرقية.

وعليه، وابتداء من مطلع السبعينات، لم يعد من مخرج أمام الأنظمة القائمة سوى انتهاج سياسة «انفتاح اقتصادي» بهدف تشجيع القطاع الخاص المحلي والرساميل الأجنبية، وبخاصة منها تلك الآتية من ريع الأقطار العربية النفطية. وهذه السياسة هي وحدها التي تتيح لتلك الأنظمة المكشوفة مالياً أن توسع قاعدة اقتطاعاتها اللامنتجة. وبفضل الزيادة المذهلة في الريع النفطي في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، والجزء الذي سيجري تداوله منها إقليمياً من خلال مختلف سياسات المعونة المنتهجة قبل المملكة السعودية وإمارات الخليج الغنية، لن تتأخر النتائج في الاعلان عن نفسها: فآليات الارتقاء الاجتماعي التي كفلت لأنظمة السلطة شرعيتها في الستينات ستنقلب رأساً على عقب.

ثالثاً، لابد من وقفة هنا عند التداول غير المنتج للريع النفطي. فتدفق الرساميل النفطية

الباردة بين الروس والأميركان يمر فعلاً بالرياض وتل أبيب في المشرق العربي، ولنا الى ذلك عودة في الفصل التالي.

وعلى هذا أيضاً فإن كل من خاب أمله بالعقائد الاشتراكية والقومية العربية سيستقبل بأذرع مفتوحة في المملكة، حيث سيكون في مستطاعه أخيراً أن يجني ثروة في ظل النظام والاستقرار. وفيما خلا بعض الاستثناءات النادرة التي تم فيها منح الجنسية السعودية، فإن المملكة تحاذر من دمج أولئك الزبائن الجدد المخلصين لها دمجاً تاماً بها. فمن المحظور امتلاك أي عقار غير منقول في المملكة على الأجانب بمن فيهم الأشقاء العرب؛ وفضلاً عن ذلك، فإنه يمتنع على أي عربي أو أجنبي، بدون ضمانة أمير من الأسرة الملكية، أن ينشىء مشروعاً؛ فإن سمح له بإنشائه كان من الناحية القانونية ملكاً للضامن السعودي. ولو أن المملكة شاءت موازنة ضعفها الديموغرافي بدمج أولئك الذين تغدق عليهم منّها النفطي، لكان اختيارها معقولاً. لكن المنطق الغالب هو منطق الحفاظ على الاحتكار المطلق لمصادر السلطة الاجتماعية بين أيدي الأسرة المالكة، وإعادة تصدير «العرب الطيبين»، من مسلمين أو مسيحيين بعد تسمينهم مالياً و«تهويبهم» سياسياً والتعهد بمواصلة دعمهم في الخارج في مشاريعهم الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية.

صعود الاستبداد «العسكري ـ الاتّجاري»:

إن نتائج هذه السياسة ستكون مدهشة. فهي لن تطيح بالأنظمة العسكرية القائمة، بل ستشجع تحويل دولها إلى ما أسمته الجامعية الفرنسية الموهوبة إليزابيت بيكار بـ «التركيبة العسكرية ـ الاتجارية»(١)، وهو مصطلح يقبل التعميم على سائر الأنظمة العسكرية في المنطقة. فهو يشير بالفعل الى انحطاط ما كان في الماضي جمهوريات بورجوازية ليبرالية وبرلمانية، ثم دكتاتوريات عسكرية تستلهم تجربة ضباط «تركيا الفتاة» قبل أن تتحول إلى جمهوريات ذات حزب واحد من نمط ستاليني جديد، ثم لتسقط أخيراً في الاستبداد على أبخرة النفط، وبتسيير من النخب الاجتماعية الجديدة التي آلت الى طبقة مغلقة من أصحاب الملايين، من العسكريين أو المدنيين، ممن شقوا لأنفسم في كل مكان منفذاً إلى دارة الاقتصاد النفطي الشرق ـ أوسطي، التي باتت لها الغلبة على كل ما عداها من دارات الاقتصاد منذ بداية السبعينات.

إنما بدءاً من تلك السنوات طرأت على آليات التغيير الاجتماعي التي كانت وسمت

---

(٤) **فضاءات المرجعية وفضاءات التدخل للحركة التصحيحية الحاكمة في سورية بين ١٩٧٠ و١٩٨٧**
ESPACES DE REFERENCE ET ESPACES D'INTERVENTION DU MOUVEMENT RECTIFICATIF AU POUVOIR EN SYRIE 1970:1987، اطروحة دكتوراه للحلقة الثالثة في الدراسات السياسية، معهد الدراسات السياسية، باريس

بميسمها العقدين السابقين انحرافات عديدة، ولسوف تخلق هذه الانحرافات ظواهر تفتيت ثقافي واجتماعي جديدة لتتراكب مع الظواهر القديمة التي بدلاً من أن تزول تضخمت وتعقدت.

وثمة أربع ظواهر رئيسية يمكن رصدها هنا لتفسير صعود الاستبداد العسكري ـ الاتجاري.

أولاً، التسيير الاقتصادي الرديء للبورجوازيات الصغيرة الحاكمة. فأنظمة السلطة «الاشتراكية» التي قامت في فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ كانت اهتمت بتأمين إعادة توزيع أوسع لمداخيل «البورجوازية» الوطنية وكبار ملاكي الأراضي من أهل المدن أو الريف. وقد حاول العسكريون أيضاً أن ينشئوا حولهم فئة اجتماعية متلاحمة لتأمين دوام سلطتهم الجديدة وشرعيتها.

بيد أنه ما ان تصرّمت الآثار الإيجابية الأولى لإعادة توزيع المداخيل تلك حتى انطرحت مشكلات التسيير الاقتصادي والانتاجية والمردودية فيما يخص قطاع مشاريع الدولة الواسع، وهي مشكلات ما كانت تحظى بالفعل باهتمام النخب القائدة الجديدة في إبان تلك السنوات، فقد كانت هذه النخب تعتمد اعتماداً شبه تام على التعاون الدولي، إذ أن التمويلات الخارجية كانت تسمح بالاستيراد الكثيف وغير المبرمج للسلع التكنولوجية، دونما اعتبار لقدرة الاقتصاد المحلي على استيعابها وبعيداً عن إطلاق عملية تنمية من شأنها أن تقلص تدريجياً من نطاق التبعية المفرطة للبلدان الصناعية.

ثانياً، إن ثقل النفقات العسكرية سيحرم الاقتصادات المحلية من موارد مالية ثمينة. وقد تأدت حرب اليمن بالنسبة الى مصر (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)، ثم هزيمة ٥ حزيران الساحقة عام ١٩٦٧ في مواجهة إسرائيل، إلى تضخم مذهل في الميزانيات العسكرية. وعلى هذا النحو أصبح الجيش وجهاز الأمن المركز الحقيقي للسلطة الاجتماعية والمادية. وللحال قام ضرب من اقتصاد ريعي يتيح للقطاع العسكري والأمني أن يقوم بأشكال شتى من الاقتطاعات من رصيد المعونة الخارجية والاقتصاد المحلي تأميناً لرغد عيش الشرائح الحاكمة الجديدة، ولسوف تزداد وطأة هذه الاقتطاعات طرداً مع تفاقم التبذير بسبب رداءة التسيير، وهذه ظاهرة معروفة في الاتحاد السوفياتي وفي سائر بلدان أوروبا الشرقية.

وعليه، وابتداء من مطلع السبعينات، لم يعد من مخرج أمام الأنظمة القائمة سوى انتهاج سياسة «انفتاح اقتصادي» بهدف تشجيع القطاع الخاص المحلي والرساميل الأجنبية، وبخاصة منها تلك الآتية من ريع الأقطار العربية النفطية. وهذه السياسة هي وحدها التي تتيح لتلك الأنظمة المكشوفة مالياً أن توسع قاعدة اقتطاعاتها اللامنتجة. وبفضل الزيادة المذهلة في الريع النفطي في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، والجزء الذي سيجري تداوله منها إقليمياً من خلال مختلف سياسات المعونة المنتهجة قبل المملكة السعودية وإمارات الخليج الغنية، لن تتأخر النتائج في الاعلان عن نفسها: فآليات الارتقاء الاجتماعي التي كفلت لأنظمة السلطة شرعيتها في الستينات ستنقلب رأساً على عقب.

ثالثاً، لابد من وقفة هنا عند التداول غير المنتج للريع النفطي. فتدفق الرساميل النفطية

على اقتصادات بلدان المشرق سيتأدى إلى تغييرات اقتصادية ـ اجتماعية عميقة، ولا يسعنا في إطار هذا المؤلَّف تقديم وصف مفصل بها، بيد أنه تكفينا الإشارة هنا إلى صعود وتائر التضخم بعد سنوات عديدة من استقرار الأسعار واعتدال كلفة المعيشة، وكذلك إلى صعود وتائر المضاربة العقارية التي وجدت مرتعاً خصباً لها في الزيادة الخارقة للنمو الديموغرافي. فالطبقات المتوسطة التي تكونت في الخمسينات والستينات تهمشت وافتقرت، وباتت أقنية الارتقاء الاجتماعي ـ خلا الأجهزة العسكرية والأمنية ـ تمر حصراً بالهجرة إلى بلدان الخليج الواقعة تحت النفوذ السعودي، أو بالاندراج في دارة تداول الريع النفطي من خلال عمليات المضاربة العقارية أو التجارية أو المالية، أو كذلك تجارة السلاح. وقد تفصلت هذه العمليات مع القلة وندرة المواد التي تعاني منها معظم مجتمعات المشرق بفعل العاملين المشار إليهما أعلاه. وعلى هذا النحو ظهرت إلى حيز الوجود طبقة مغلقة جديدة من أصحاب الملايين تعيش في حالة تناضح ارتشاحي مع أنظمة السلطة التي كانت فيما أنف اشتراكية وبورجوازية صغيرة، والتي يتعذر بدونها أن يتم التداول الاحتكاري للريع النفطي.

رابعاً، العامل الأخير، وإن لم يكن آخر العوامل في الأهمية، هو زيادة وتائر النمو الديموغرافي التي سرَّعت ابتداء من السبعينات نزوح الشباب نحو المدن. وعندئذ أضحى صارخاً عدم كفاية البنى التحتية الحضرية في مجالات السكن والنقل والتربية والصحة، وازدادت صعوبة شروط المعيشة، وتردى ترديا مفجعاً مستوى التعليم الذي كان تأذى بما فيه الكفاية من جراء قيام الأنظمة العسكرية ابتداء من الخمسينات، وتضاءلت تضاؤلاً مأساوياً فرص العمل، وطفحت من كل صوب علائم التذمر الاجتماعي، مقوضة مقومات الشرعية بالنسبة إلى أنظمة السلطة.

انقلاب القواعد الاجتماعية لأنظمة السلطة:

لقد حدث إذن في السبعينات والثمانينات تغير هائل في «القواعد الاجتماعية» لأنظمة السلطة القائمة. فقد باتت هذه القواعد مذ ذاك فصاعداً ضيقة للغاية: إدارة عسكرية وأمنية عليا تستند الى طبقة مغلقة من أصحاب الملايين «النفطيين» من ذوي الذهنية «السعودية»، ممن حلوا محل الزبائن السابقين لأنظمة السلطة الذين كان جلهم من البورجوازيين الصغار ومن المنتمين الى شرائح اجتماعية عريضة نسبياً. وحتى نفهم مشكلات الأنظمة القائمة، فإنه من الضروري أن نؤكد مرة أخرى على المظهر السعودي ـ الوهابي للطبقة المغلقة من أصحاب الملايين. فهي قد جنت ثروتها بفضل النظام الزبائني الذي أقامته الأسرة السعودية والذي يمثل نموذجاً يحتذى ـ على تفاوت في الدرجات ـ بالنسبة إلى سائر الكيانات النفطية في شبه الجزيرة العربية. وعليه، فإن هذه الطبقة المغلقة تُوظِّف في تعميم الأصولية الإسلامية في أشكال شتى: من خلال مضاعفة أعداد المساجد المبنية، وإنشاء مصارف إسلامية، وتشجيع حجاب النساء، وأحياناً في صورة معونات مادية تدفع للمتحجبات من النساء، وتشجيع

المطالبة بتطبيق الشريعة، وتقديم المعونة لتنظيمات الأخوان المسلمين التي أعاد إليها السادات في مصر اعتبارها وسمح لها بالدخول رسمياً الى مضمار الحياة السياسية من خلال التحالف مع حزب الوفد، العلماني تقليدياً، وهذا بعد أن مكّن النظام لتلك التنظيمات من ترسيخ أقدامها في الجامعات على حساب التنظيمات الطلابية الناصرية. أما في السودان في عهد النميري، حيث جرى تطبيق الشريعة بأدق معاني الكلمة، فقد أضحى الأخوان المسلمون عماد نظام السلطة.

واللعبة في منتهى الخطورة؛ إذ أن البورجوازية الصغيرة، التي ما كادت تذوق بعض ثمار السلطة حتى وجدت نفسها تُهمش من جديد من جراء تحالف العسكريين وأصحاب الملايين، لن يشق عليها أن تعطي ردها في صورة مزايدة إسلاموية. **وما فوضى الأشهر الأخيرة من حكم السادات في مصر إلا محصلة مباشرة لذلك التطور المتسارع الذي قلب البنى الاجتماعية في مصر.** وفي سياق آخر، وفي شكل آخر، يمكن أن تعزى أحداث مدينة حماة السورية عام ١٩٨٢ إلى عقابيل الانقلاب الطارىء على الدينامية الاجتماعية السورية. وأن تكون تلك الأحداث قد وقعت في حماة تحديداً فأمر بليغ الدلالة رمزياً، إذ أن هذه المدينة ليست معقلاً تقليدياً للإسلام «الأخواني» فحسب، بل هي أيضاً مركز حضري حافظت بناه الاقتصادية والمعمارية على طابع عربي ـ عثماني كانت تبدو معه وكأنها من «الأوابد» في بلد كان قيد تحول سريع مثل سورية.

ولا يجوز لنا أن ننسى أن ما حرك الشعور الإسلامي، علاوة على الأسباب الآنفة الذكر، هو نجاح «الثورة الإسلامية» الإيرانية. وحتى اذا كانت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم تتوج بإعدام الشاه، فإنها قد طرحت طرحاً مباشراً مشكلة مشروعية قتل الحاكم «الظالم». وهذا ما سيفعله بعد سنتين قتلة السادات «الإسلاميون». **والحق أن هذه مشكلة لاهوتية ـ سياسية خطيرة وقديمة قدم العالم، وقد هزت إنكلترا وفرنسا في فجر انبثاق الديموقراطية.** وعليه، فقد كانت لذلك الحدث آثار حادة في نزع استقرار الأنظمة التي باتت موسومة أكثر فأكثر بطابع الاستبداد، ولاسيما في إبان السنوات الثلاث الأول من قيام النظام «الإسلامي» الإيراني، قبل أن يتكشف طابعه الاستبدادي بكل فظاعته.

هكذا نجد أنفسنا من جديد في قلب لعبة السلطة الدولانية ـ القومية التي تتخذ من العالم مسرحاً لها والتي لا تحجم عن إخضاع كل شيء لمنطق الدولة التي لها، سواء أكانت ليبرالية أم استبدادية، حيلها الأيديولوجية، والسياسية، ونزعتها الواقعية الباردة التي لا تصمد أمامها أي مثالية.

٢١

النظام «الإسلامي» في خدمة الغرب

حاولنا أن نحدد في الفصول الأولى من هذا القسم معالم تلك اللعبة الدولانية ـ القومية بعد أن تحرينا عن جذورها التاريخية والجغرافية في القسمين السابقين. والواقع أن القطيعات وتغيرات المناخ الأيديولوجي وحيل الخطاب السياسي، ولا سيما تنوعات «الاسلامي» منه و«القومي العربي»، لا تقبل التفسير إلا بلعبة القوى الاجتماعية المحلية التي هي قيد تحول وهدم وإعادة تركيب.

على أن هذه اللعبة ليست محلية خالصة. فهي تندرج على الصعيد العالمي في تيارات القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توجهها الدولتان الجبارتان: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

الحرب الباردة: الدول الحليفة تلعب «الورقة الإسلامية» ضد موسكو

لا يتسع المجال هنا لنروي بالتفصيل الانعكاسات العربية للحرب الباردة. فعلاوة على مؤلف مالكولم كير الذي سبق لنا الاستشهاد به، يقدم لنا مرسيل كولومب الذي كان يشرف آنفاً على «**مجلة الشرق المعاصر**» التي توقفت اليوم عن الصدور مجلدين بديعين للغاية حول تلك **الأحداث المحلّلة في «الشرق العربي وعدم الالتزام»** (ORIENT ARABE ET NON ENGAGEMENT)(١).

ويتوقف هذا الكتاب عند عام ١٩٥٨، ولكنه يزيح الستار عن جميع قواعد اللعبة الدولانية ـ القومية لدى العرب في إطار الحرب الباردة. ويكمل عمل مالكولم كير عمل كولومب على خير وجه، إذ أنه يتناول بالتحليل فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤. وقد صدر مؤخراً مؤلَّف آخر يواصل التحليل حتى عام ١٩٨٢ حول «الشرق الممزق بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي»(٢). **وقد أخذت تلك اللعبة الدولانية ـ القومية طابعاً تأسيسياً منذ عام ١٩٤٥ من خلال إنشاء جامعة**

(١) منشورات مستشرقي فرنسا، باريس ١٩٧٣.
(٢) س. جارجي: **الشرق الممزق بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٢** L'ORIENT DECHIRE ENTRE L'EST ET L'OUEST, 1955-1982، منشورات لابور وفيدس ومستشرقي فرنسا، جنيف/ باريس ١٩٨٤.

الدول العربية التي قرعت ـ كما يوضح مرسيل كولومب ـ ناقوس موت الطموحات القديمة للأسرة الهاشمية في تجميع مختلف الأقاليم العربية العثمانية في مملكة عربية متحدة. وبالفعل، كان إنشاء الجامعة قد سبقته عدة مشاريع كونفدرالية طرحها الملك عبد الله في الاردن أو نوري السعيد في العراق، وتأمل الهاشميون عن طريقها في إقناع الدول الحليفة بإمكانية تجميع الأقاليم العربية السابقة من الأمبراطورية العثمانية تحت زعامتهم للمشاركة في هجوم الحلفاء المضاد ضد التوسع الصاعق للنفوذ السوفياتي في نهاية الحرب العالمية الثانية.

من المؤكد أن تلك المشاريع الكونفدرالية كانت مغرية لكتلة الدول الغربية التي رصت صفوفها مذ ذاك فصاعداً لتواجه الاقتحامة السوفياتية للشرق «المسلم». ومما زاد المباراة ضراوة ـ وهي لا تزال ضارية إلى اليوم ـ أن نفط الشرق الأوسط حيوي بالنسبة إلى اقتصاد الغرب وأمنه العسكري. فلئن عرف الغرب كيف يكسب «الإسلام»، فإنه سيكون في مستطاعه حتى أن يفكر بشن هجوم مضاد صاعق يطوِّح نهائياً بالقوة السوفياتية المرتهنة اقتصادياً وعسكرياً لحقول النفط الكبيرة في باكو وعبر القفقاس، في قلب المناطق «الإسلامية» السوفياتية. ولقد كانت موسكو على كل حال، قد لعبت ورقة الكوادر المسلمة في الحزب البلشفي، المتحدرة من القفقاس وغيرها من المناطق المسلمة في الاتحاد السوفياتي، كيما تصدّر مذاهبها «الهدامة» إلى العرب والأتراك والإيرانيين، إلى حد يكفي للتفكير بقلب السلاح على المعتدي. ففي مواجهة الإسلام الثوري المتمركس ستلعب ورقة الإسلام الأصولي الحامل «للقومية الإسلامية» التي تضع في رأس أهدافها محاربة الإلحاد الماركسي. وكان يفترض بهذه المراهنة على الخصوصية «الثابتة» وغير القابلة للاختزال للإسلام أن تنزع الاستقرار في جميع المناطق المسلمة من الاتحاد السوفياتي، التي هي ـ فضلاً عن ذلك ـ مناطق غنية بالنفط.

إن الخطوط العريضة لهذه الرؤية الجغراسية، المنبثقة عن نسق إدراك مصالح «العالم الحر»، وجدت في وقت لاحق تعبيرها في كتاب بات من الكلاسيكيات حول الاتحاد السوفياتي ومشكلة القوميات، عنينا كتاب هيلين كاريير دانكوس الذي يحمل عنوان «**الأمبراطورية المتشظية** L'EMPIRE ECLATE»(١). **وهذه الرؤية هي التي لاتزال تنظيم الى اليوم**، كما سنرى، علاقات الغرب مع الوهابية السعودية ومع جميع حركات الإسلام الأصولي في العالم، ولا سيما في أفغانستان وباكستان والسودان وإيران. ومثل هذه اللعبة، التي تتنافى أشد التنافي مع نظام القيم الذي يعتمده الغرب في دواخله، لا تقبل التفسير إلا بتاريخ علاقاته مع العالم السوفياتي وبالاقتناع الراسخ لديه بوجود خصوصيات مطلقة من طبيعة دينية أو إثنية لدى مجموع الشعوب «المسلمة»؛ وقد كنا فحصنا آنفاً الأصول التاريخية والثقافية لهذا الاعتقاد.

إن المشاريع الهاشمية لتجميع أقطار الهلال الخصيب، سورية والعراق ولبنان والأردن

(١) منشورات فلاماريون، باريس ١٩٧٨. وقد صدرت ترجمته العربية بعنوان «القوميات والدولة السوفياتية» (دار الطليعة ـ بيروت).

وفلسطين، ستكون مغرية إذن للإنكليز غداة الحرب العالمية الثانية. بيد أنها اصطدمت بمعارضة شرسة من جانب مصر والعربية السعودية ولبنان، ومن جانب الحركة الصهيونية أيضاً التي كانت على وشك إنشاء دولة اسرائيل والتي كان مثل ذلك الكيان العربي قميناً بأن يقرع ناقوس الموت لمطامحها «القومية» والإقليمية. وبدأت لعبة التأرجح والتوازن بين القوى الإقليمية عشية الاستقلالات السياسية، وما كانت قواعدها الجغراسية تختلف إلا في الشكل عن تلك التي كانت تدور على أساسها اللعبة في مناطق أخرى من العالم أو التي دارت على أساسها على مر التاريخ على نحو ما جلاها ثوقيديرس ومكيافلّي بفاصل عشرين قرناً بينهما.

وبنتيجة المعارضة التي جوبهت بها المشاريع الهاشمية فرض نفسه حل وسط تمثل بتشكيل مجموعة دول مستقلة وذات سيادة. وكرست جامعة الدول العربية التي أنشئت عام ١٩٤٥، على هذا النحو في إطار النظام الدولي وجود دول عدة متحدرة من تقطيع أوصال الأقاليم الشرقية من الأمبراطورية العثمانية عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد ضمت الجامعة عند تأسيسها جمهوريات بورجوازية ليبرالية (لبنان وسورية)، وممالك تنتمي إلى الإسلام الكلاسيكي الليبرالي (العراق، الأردن، مصر)، ومملكة تنتمي إلى الإسلام «الحديث» المنقطع الصلة بالإسلام الكلاسيكي (العربية السعودية)، وإمامة زيدية (اليمن)، لكن الجامعة لن تلعب الدور الذي كان يمكن للغرب أن يتصوره لها. فقد أضحت للحال محلاً للتشاور انحصر فيه اهتمام الحكومات العربية، المستقلة حديثاً عن فرنسا وإنكلترا، بصورة شبه استقطابية بالمشكلات التي خلقها قيام الدولة الصهيونية وبوسائل مواجهتها. ولكنها كانت أيضاً محلاً لمناورات التوازن العربي ـ العربي حيث كان على كل ممثل أن يظهر قوة سياساته ومشروعيتها، بما فيها سياساته إزاء إسرائيل. وسرعان ما أصبحت الجامعة، مثلها مثل الأمم المتحدة، محلاً للمزايدات «الوطنية» وللشعارات الجوفاء وللخطب الطنانة. وبات واضحاً أنه ليس عن طريقها سيكون في مستطاع الحلفاء الغربيين أن ينسجوا شبكاتهم من الأحلاف العسكرية التي دعا مذهب ترومان عام ١٩٤٧ إلى إنشائها لسد «فراغ القوة» الذي خلقته الاستقلالات التي باتت مذ ذاك فصاعداً مكتسبات نهائية والتي لم يعد من المستبعد أن يستغلها الاتحاد السوفياتي لصالحه.

وعليه، فإن العراق هو الذي سيتخذ المبادرة لدى العرب للإنتساب إلى السنتو، وهو حلف عسكري للدفاع ضد التهديد السوفياتي أبرمته فيما بينها تركيا وإيران وباكستان. وحاول لبنان هو الآخر أن يحذو حذوه؛ فقد كان رئيسه كميل شمعون من الأوفياء للهاشميين ومن المتعصبين لإنكلترا. ولم تكن العربية السعودية بحاجة إلى أن تتحرك، فقد كانت تحتل منذ ذلك الحين موقعاً راسخاً في خطة الأمن العسكري للغرب من خلال القواعد العسكرية الأميركية البالغة الأهمية في الظهران التي كان الملك عبد العزيز قد منحها للولايات المتحدة.

وفي أثناء ذلك كانت موجة الناصرية قد طغت، فجاءت حملة السويس التي نظمها في عام ١٩٥٦ الاستعمار الفرنسي ـ الإنكليزي التقليدي المتحالف مع «القومية» اليهودية لدولة إسرائيل، لتنسف التوازن العربي ـ العربي الهش الذي كان لا يزال راجح الكفة لصالح الغرب

من خلال الروابط السياسية والثقافية المتنوعة، بما فيها تلك التي كانت تربط السادة العسكريين الجدد، وهذا الفصل من الأحداث معروف إلى حد يغني عن التوقف عنده. فالاتحاد السوفياتي سيقاسم الولايات المتحدة مذ ذاك فصاعداً الهيمنة في (الشرق الأوسط) بعد أن كان الغربيون قد أفلحوا حتى ذلك الحين بالاحتفاظ به لأنفسهم خالصاً بلا قسمة. وفي العراق زالت المَلَكية الهاشمية من الوجود صبيحة ٢٤ تموز ١٩٥٨؛ ولم يقيض الاستمرار للملكية الهاشمية في الأردن إلا بفضل الأسباب التي تقدم بنا شرطها؛ وكذلك لم يدن لبنان بخلاصه إلا لحكم عسكري ارستقراطي كنا تحدثنا باقتضاب عن شخصيته.

لكن رد الولايات المتحدة سيأتي سريعاً، غداة زوال جون كينيدي المفاجيء من الوجود عام ١٩٦٣، فقد كانت لهذا الرجل، فيما يخص العالم الثالث، ميول أخلاقية ولسونية قوية. وكان ايزنهاور، قبله، قد حاول بالقدر المستطاع تلافي الأضرار الهائلة لحملة السويس. فقط طالب فرنسا وإنكلترا ـ وقد ثار حنقه على فعلتهما ـ بسحب قواتهما التي أنزلتاها في مدن قناة السويس. كما أرغم أيضاً إسرائيل على الجلاء عن شبه جزيرة سيناء بدون أن يعير أذناً صاغية لحجج بن غوريون عن الشرعية التوراتية لغزوها إنجازاً لمقتضيات «القومية» اليهودية. أما كينيدي فقد شاء أن يحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي آخذاً بعين الاعتبار وجهة النظر العربية. وعن طريق التراسل مع عبد الناصر وإرسال مبعوثين متعاقبين حاول استعادة مصر، مفتاح العالم العربي. وقد جاوبه رئيس الدولة المصري، وناقشه، وطالبه على الأخص بتطبيق قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، ولا سيما منها تلك التي تخير الفلسطينيين النازحين ـ وهي واحدة من المشكلات الأكثر قابلية للتفجر بالنسبة إلى البلدان العربية ـ بين ممارسة حقهم في العودة وبين التعويض المادي.

ولكن مع زوال كينيدي المبكر استعادت «الواقعية» حقوقها، ولا سيما أن فاعلية الاتحاد السوفياتي في المشرق العربي كانت قد تعاظمت باطراد. فبورجوازية الدولة الصغيرة التي توقفنا عند تطورها ملياً كانت من جهتها تزداد «عداء للأمبريالية»، وبات التغلغل السوفياتي يتم عن طريق رسمي، طريق المساعدات العسكرية والاقتصادية، لا عن طريق الأحزاب الشيوعية المحلية المقموعة في كل مكان.

المملكة السعودية ضد القومية العربية

لما أخفق الانتساب إلى الأحلاف العسكرية الغربية وأمست الجامعة العربية تحت هيمنة القامة المديدة لمصر الناصرية، برزت إلى حيز الوجود مشاريع إعادة التجميع الإسلامي التي كان من الطبيعي أن تكون المملكة السعودية محورها ولولبها معاً. والواقع أن المملكة السعودية كانت في حالة من الإنهاك؛ فحرب اليمن قد طالت أكثر مما ينبغي؛ وحتى إن غاص المصريون في رمالها، فإنها لم تكن برداً وسلاماً على المملكة، ولا سيما بعد أن تفاقم الخلاف بين الملك سعود وشقيقه فيصل. وبالفعل، كانت المملكة يتجاذبها تياران: واحد يتمسك

بالوهابية البدوية الخالصة التي صعد على مطيها نجم آل سعود، وآخر يريد الانفتاح على القومية العربية الحضرية والعلمانية التي صعد معها نجم الناصرية. ولكن سيطرة فيصل النهائية على السلطة عام ١٩٦٤ حسمت هذا التأرجح ذا الخطورة القاتلة.

قليلون هم من المراقبين من أولوا اهتماماً لتلك الفترة المضطربة من تاريخ المملكة. ويتكلم واحد من المؤلفات الفرنسية النادرة حول الموضوع عن مشكلات المملكة «في مواجهة الإسلام الثوري»(١) فالناصرية هي التي تحتل موقعها في الإدراك هنا كإسلام ثوري! بل إن صفة الإسلام هي التي تلصق على جميع أنظمة السلطة في المشرق العربي، بما فيها أكثرها قومية وعلمانية! ولكن بينوا ـ ميشان بالمقابل، في كتابه عن **فيصل ملك العرب**، هو من أزاح الستار بصدق عن صعود النظام الإسلامي الدولي بتخطيط من فيصل(٢): إنشاء جامعة عالمية للدول الإسلامية في مكة في أيار ١٩٦٢، ثم عقد مؤتمر المنظمات الإسلامية العالمية في مكة أيضاً في تشرين الأول ١٩٦٨، تمهيداً لعقد أول اجتماع على مستوى القمة لرؤساء الدول الإسلامية في الرباط في أيلول ١٩٦٩.

وفي الوقت نفسه جاء سقوط بوتو في الباكستان عام ١٩٦٩، وسقوط سوكارنو في أندونيسيا عام ١٩٦٧ ـ وهو حدث اقترن بذبح مئات الآلاف من الشيوعيين ـ ليفتح الباب أمام انحياز جارف للعديد من البلدان «المسلمة» الى الغرب خارج إطار حركة الدول غير المنحازة أو الجامعة العربية. أما حزام الأمن ضد النزعة التوسعية السوفياتية الذي تعذر نسجه من الأحلاف العسكرية فسيحبك من خلال وضع فكرة التضامن «الإسلامي» موضع التطبيق، علماً بأن هذا التضامن ـ مثله مثل تضامن العالم «المسيحي» في عهد الأمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ـ لم يعرف إلا وجوداً عابراً في التاريخ.

بيد أن المتخيَّل الغربي عن وجود «أمة» إسلامية كان يجد ما يعززه في لعبة المرايا المتبادلة ما بين الشرق والغرب منذ مطالع القرن التاسع عشر والعاكسة لكل منهما صورة الآخر. **فالأمة** OUMMA كلمة غرائبية كبيرة أخرى، ومثلها مثل كلمة «الذمة» لا مناص من أن تتردد بقلم الجامعي أو المستشرق المحترم أو الصحافي المتخصص في الشؤون الإسلامية، هذا مع العلم بأن جذر «الأمة» هو «الأم»، و«الأم» في العربية تعني «الأصل» للبشر كما للأشياء. وعندما يريد القرآن الكريم، بلغته الرائعة، أن يشير الى تنوع العالم، فإنما تلك الكلمة يستخدم ليؤكد: ﴿**ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة**﴾. وفي هذا المنحى يؤكد القرآن على تعدد الهويات في آية بديعة أخرى: ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾. وكلمة «أمة» القرآنية هذه قابلة للتفسير لا حسب سياق النص وحده، بل كذلك حسب نظام القيم ورؤية العالم والإطار المرجعي. ففي الإطار الديني يمكن الكلام عن «الأمة» بمعنى جماعة المؤمنين، وهنا تكون

---

(١) ج.ل. سولييه ول. شامبونوا: **المملكة العربية السعودية في مواجهة الاسلام الثوري** LE ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE FACE A L'ISLAM REVOLUTIONNAIRE، منشورات أرمان كولان، باريس ١٩٦٦.

(٢) مصدر آنف الذكر ص٢٩٣.

الكلمة قابلة للترجمة بـ COMMUNAUTE. ولكن في الإطار السياسي الحديث تعني «الأمة» في العربية ما تعنيه لفظ NATION في اللغات اللاتينية: فهي رابطة الهوية بين أبناء الوطن الواحد. وانما بهذا المعنى السياسي الحديث نادى القوميون العرب في مصر والمشرق بوحدة الأمة العربية الكبيرة من المحيط إلى الخليج، وهم عندما نادوا بها لم يكن الفكر يذهب بهم على الإطلاق إلى القومية الدينية بل على العكس من ذلك تماماً: فهم كانوا يعلمون أن القومية الدينية آلة حرب يمكن أن توجه ضدهم وأن تحطم حلمهم، وهذا ما تأخذه على عاتقها أصلاً حركة «القومية» اليهودية في فلسطين وحركة الأخوان المسلمين الذين يعدون القومية العربية كفراً ويرون فيها عامل فرقة وتقسيم للأمة الوحيدة الجديرة بهذا الاسم، أي أمة المؤمنين في ديار الإسلام. وعلى كل حال، وإذا كان الأخوان المسلمون بحاجة إلى برهان يؤكد صحة **دعواهم** فإن النجاحات الباهرة لـ«القومية» اليهودية تبدو وكأنها تنطق من تلقاء ذاتها؛ وفضلاً عن ذلك فإن تضامن الغرب المسيحي شبه المطلق مع إسرائيل يسوق الماء إلى طاحونهم، ولا سيما عندما يهرف هذا الغرب حول الأسس اليهودية ـ المسيحية لحضارته ويرى في إسرائيل مخفراً متقدماً للديموقراطية في الشرق.

في عام ١٩٦٩ إذن، كما ذكرنا، دُعي إلى الانعقاد في الرباط أول لقاء لمنظمة الدول الإسلامية التي اتخذت طابعاً مؤسسياً مع إنشاء أمانة دائمة مركزها مكة. وقد أصاب الغرب بذلك عصفورين بحجر: فمن جهة أولى وجد على هذا النحو منافساً للجامعة العربية، التي أضحت منبراً للقومية العربية الجذرية والمعادية للأمبريالية، مثلما وجد من الجهة الثانية منافساً لحركة عدم الانحياز التي كانت تميل، رغم عدم انحيازها، إلى موسكو أكثر من ميلها إلى واشنطن. ومذ ذاك فصاعداً ستتم «أسلمة» جميع النزاعات الكبيرة في الشرق الأوسط، بدءاً بنزاع فلسطين ومروراً بنزاع لبنان وانتهاء بنزاع أفغانستان حيث ستجد روسيا في مواجهتها، لا مقاومة أفغانية، بل مقاومة إسلامية تدعمها نحو أربعين دولة من دول العالم الثالث التي تسمي نفسها إسلامية، وستكون العربية السعودية وباكستان ضياء الحق هما الدولتين المحركتين للمؤسسات الدولية الجديدة للإسلام الاجتماعي ـ السياسي. والحال أن هاتين الدولتين هما من أوفى الزبائن للولايات المتحدة في العالم الثالث غير المسيحي. وهدفهما المعلن هو عداء السوفييت وبسط حكم الشريعة الإسلامية على الطريقة الوهابية. وتقيم الباكستان علاقات عسكرية وثيقة للغاية مع العربية السعودية وعُمان والإمارات العربية المتحدة، وتمدها بقوات مسلحة لتوفير الحماية لها من التخريب الداخلي أو العدوان الخارجي. وتمثل هاتان الدولتان، مع تركيا وإيران الشاه، عنصراً أساسياً في جهاز الأمن العسكري للغرب.

إن الموارد المالية الضخمة للعربية السعودية ستوظف في بناء القواعد الاجتماعية الموائمة لذلك النظام الإسلامي المغلق في داخل البلدان المنتمية إلى منظمة الدول الإسلامية. وقد كنا أوضحنا آلياتها فيما يخص البلدان العربية، وهي عينها التي يجري العمل بمقتضاها في البلدان الأخرى. وبالفعل، إن العربية السعودية ستمنح معوناتها الدولية عداً ونقداً لجميع الدول

التي تعاني من صعوبات مالية ـ وهي كثيرة ـ ولا سيما بعد أن تضاعفت أسعار النفط أربع مرات مقابل تبني الشريعة الإسلامية في النظام الداخلي والانحياز السياسي إلى الغرب في النظام الدولي. ومن القنوات الرئيسية لتلك المعونات **مصرف التنمية الإسلامي** الذي أنشىء عام ١٩٧٣، ومقره جدة، وهو يحرر قروضه في شكل حقوق سحب خاصة من **صندوق النقد الدولي** أطلق عليها بالمناسبة اسم **الدينار الإسلامي**، وجميع دول منظمة الدول الإسلامية تنتسب إليه بأمل الحصول على شيء من المنّ النفطي. ويقدم المصرف قروضه حسب معايير الشريعة الاسلامية، بدون فائدة معلنة، ولكن مع جميع التخريجات الفقهية «للرأسمالية» الاسلامية كما وصفها مكسيم رودنسون في كتابه **«الإسلام والرأسمالية»** الذي سبق لنا الاستشهاد به. بيد أن ذلك المصرف العامل على صعيد مجموعة الدول الإسلامية ليس هو المؤسسة الوحيدة التي تعمل في سبيل القضية الجديدة، قضية «الاقتصاد الإسلامي» فبعض أمراء الأسرة الملكية السعودية يؤسسون في العديد من البلدان مصارف إسلامية خاصة تتأدى، على صعيد المجتمع المدني، إلى نشوء شرائح جديدة من الأثرياء «المؤمنين» بمحاسن الشريعة الإسلامية.

إن هذه الدارات الاقتصادية الجديدة التي يتيحها الازدهار النفطي تنطوي على عنصر أساسي من عناصر النظام الإسلامي الذي ظهر إلى حيز الوجود لصالح الغرب في حربه الباردة مع الاتحاد السوفياتي. فالنتائج تأتي في الغالب مذهلة، وفي كثير من الأحيان ذات حدين من حيث أنها لا تشجع دوماً الاستقرار السياسي. ففي تركيا العلمانية، على سبيل المثال، انتهى اليمين إلى الانحياز للنزعة الإسلامية في أواخر السبعينات لمجابهة اليسار العلماني والمتمركس، مما فاقم من مظاهر عدم الاستقرار في الدولة. وفي السودان أقدم نظام اللواء النميري ذو الانتماء الناصري النمطي على خطوة مسرحية تمثلت بانتقاله إلى «الإسلام» في عام ١٩٧٥، مع كل ما يستتبعه هذا الانتقال من دخول في المدار الأميركي من جهة أولى ومن تطبيق للشريعة الإسلامية من الجهة الثانية، ناهيك عن أن هذا التطبيق جاء فجاً، وقد أراد النميري فرضه حتى على غير المسلمين؛ فكان أن غرق السودان، وهو البلد الذي نصف سكانه من المسيحيين والأرواحيين، في أتون الحرب الأهلية. ولم يحجم النميري عن ان يعدم شنقاً في كانون الثاني ١٩٨٥، وبحضور ٢٠٠٠ شخص، محمود طه، الشيخ الذي جاوز السبعين من العمر، وأحد القادة التاريخيين لحركة الأخوان المسلمين السودانيين وأحد الوجوه الثقافية الأحظى بالاحترام بسبب اعتداله. وجريرة محمود طه أنه احتج بشجاعة على مثل ذلك التطبيق الفظ للشريعة والمنافي لروح الإسلام بالذات. ولن يثير شنقه ضجة في الغرب، ولن يندد به أحد. ولن يؤول أمر نظام النميري الغبي والوحشي، والمدعوم من قبل الأميركيين والسعوديين، إلى السقوط إلا في آخر عام ١٩٨٥ تحت ضربات حركة شعبية متصاعدة ومتواصلة على مدى عدة شهور. بيد أن المعارضة المهدية التي استلمت على الأثر مقاليد السلطة ما كانت تستطيع ان تتنكر لأصولها الدينية، ولا سيما في سياق إقليمي موسوم أكثر من أي وقت سبق بسمة (النظام الإسلامي). ولئن ألغيت المظاهر المذلة للإنسان من التطبيق الظلامي للشريعة، فإن

العمل بها ظل ساري المفعول.

وما دمنا هنا في أفريقيا فلنشر أيضاً إلى ارتداد غينيا سيكوتوري وصومال سياد بري اللتين خرجتا من المدار السوفياتي لتلتحقا من خلال «الإسلام» بالمعسكر الغربي. وهكذا أمكن احتواء الخروقات المرموقة للاتحاد السوفياتي في أفريقيا في الستينات ومطلع السبعينات ومحاصرتها في أثيوبيا والموزامبيق وأنغولا، حيث تنشط حركة أنصار معادية للماركسية ومدعومة من أفريقيا الجنوبية وتعمل على إضعاف النظام الواقع تحت النفوذ الكوبي والسوفياتي، وهكذا، وفي كل مكان من العالم العربي وأفريقيا وآسيا، ولا سيما في النزاع الأفغانستاني تنجلي مداورة «الإسلام» من قبل السعودية المستقوية بعائدات النفط الضخمة عن أنها سلاح شديد الفاعلية والنجع في سياق الحرب الباردة.

٢٢

جنوح «النظام الإسلامي»: الثورة الإيرانية

إن النشاز الوحيد عن هذا الانتصار المعمم للنظام الإسلامي الذي كان يمكن أن يسمح به سياق الطفرة النفطية الخارق للمألوف في السبعينات في ظل انهيار الحركة القومية العربية الناصرية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية في المواجهة مع اسرائيل سيتمثل بظاهرة القذافي وبالثورة الإسلامية الإيرانية. وقد تقدم بنا وصف الظاهرة الأولى التي سيمكن في نهاية المطاف حصر تأثيرها وتثبيته في النزاع التشادي. أما الثورة الإيرانية فهي أيضاً من نتاج ذلك «النظام الإسلامي» الذي ساعد الغرب على قيامه في العالم الثالث.

فالحركة الإسلامية الإيرانية، المغلقة والمحافظة، جرى إدراكها أولاً في الغرب، وعن سداد، على أنها فرع من الحركة الأصولية على الطريقة السعودية أو الباكستانية، ومن شأنها بالتالي أن تعزز المؤسسات الإقليمية الإسلامية التي أقيمت لصالح الاستراتيجية الغربية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي؛ أفلم تسهم حركة آيات الله الإيرانيين في ضرب القومية العلمانية المعادية للأمبريالية التي رفع لواءها مصدق؟ ففي إيران، حيث كان زمام الأمور يفلت رويداً رويداً من يدي الشاه الآخذة صحته بالتدهور، كانت قوة الحركات العلمانية والقومية هي التي تخيف الغرب: الحزب الشيوعي النافذ، وحركة مجاهدي خلق التي ينضوي تحت لوائها ماركسيون إسلاميون أشد خطورة حتى من الشيوعيين كما برهنت على ذلك أعمالهم الإرهابية ضد نظام الشاه. وقد بدا واضحاً، بعد مرور الأحداث، أن مراكز القرار الغربية ما كانت تؤمن بقدرة البورجوازية العليا الإيرانية، الممثلة ببازركان أو بختيار، على ضبط الموقف في مواجهة الحركات الثورية البورجوازية الصغيرة والمتمركسة.

ومثال النجاحات التي أحرزتها الناصرية والبعث في المشرق العربي يظهر إلى أي حد غرقت البورجوازيات الكبيرة في سورية والعراق ومصر تحت مد البورجوازيات الصغيرة التي غازلت في كل مكان الاتحاد السوفياتي مغازلة خطرة. وعلى أي حال، فإن تلك البورجوازيات الكبيرة تصدر هي الأخرى عن اتجاهات قومية اقتصادية وسياسية غائمة. فهي وقد أثملتها الثقافة الغربية وبالتالي النظريات القومية والسياسية الأوروبية، لا تبدو مطواعة ولا قابلة للمداورة، ولا سيما في حال مقارنتها بالقوى الاجتماعية «التقليدية» التي بقيت خارج الثقافة الحديثة والتي عليها تعتمد الأصولية الإسلامية المغلقة على الطريقة السعودية أو الباكستانية. وهذا المنظور للرؤية، الذي يعكس فعلياً شيئاً من حقيقة الأمر الواقع في المواجهة الثنائية

القطب في سياق الحرب الباردة، هو وحده الذي يفسر كيف أمكن للخميني بكل طمأنينة، وانطلاقاً من باريس، أن ينزع لصالحه حصراً استقرار ملكية آل بهلوي، في زمن كان لا يزال فيه نظام شاه إيران يحظى باعتراف جميع الدول الغربية. وهو يفسر أيضاً كيف امتنع الجيش الإيراني، المؤطر سياسياً على أتم وجه من قبل وكالة المخابرات المركزية الأميركية، عن مساندة بختيار، رئيس الوزراء البورجوازي الكبير وأحد أبرز وجوه فئة الأعيان التقليديين، الذي عينه الشاه في منصبه في كانون الثاني ١٩٧٩ قبل منفاه الذي بدا أن الاميركان يشجعونه. وهو يفسر أخيراً كيف أمكن للخميني ولجميع أفراد حاشيته أن يعودوا عودتهم المظفرة إلى إيران في شباط ١٩٧٩ على متن طائرة بوينغ ٧٤٧ فرنسية مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض.

ولقد كان تعداد أفراد تلك الحاشية كبيراً على كل حال، وأكثرهم من حملة شهادات الدكتوراه من الجامعات الأميركية الكبيرة ومن العطاش للسلطة الذين اكتشفوا على حين فجأة الإسلام وسحر الثورة، والذين لن تحول مع ذلك صحبتهم للإمام الخميني، الذي فتح له شعب إيران أذرعه على مرأى من العين الحانية لجميع أجهزة الإعلام الغربية، من أن يعرفوا مصيراً مفجعاً: فقطب زاده، وزير خارجية الإمام، سينفذ فيه حكم الإعدام، وبني صدر، الذي انتخب رئيساً للجمهورية الإسلامية بالاقتراع العام، سيضطر مع زميله يزيدي للهرب من إيران كما لو أنه مجرم حقير. وقد أثارت الثورة الإسلامية الإيرانية على أي حال موجة من هستيريا الاستحسان لدى كبار مثقفي الغرب، في باريس كما في نيويورك: فالخلاصية العالمثالثية هي قيد التحقق أخيراً؛ وصحيح أنها ضلت الطريق عندما امتطت صهوة الحصان الماركسي الذي تمخض عن كابوس العساكر الفيتناميين وهم يجتاحون البلد المجاور الشقيق كمبوديا، وعن جريمة إبادة الجنس البشري التي ارتكبها الخمير الحمر بحق شعبهم بالذات؛ ولكن ها هي الخصوصية، بعد سقوط الحلم الكوني، يعاد اكتشافها، ويعاد معها اكتشاف أصالة الإسلام بعد أن طال تناسيه وطال ازدراؤه من قبل أولئك المثقفين المتشوفين، كما في رؤى المتصوفة، إلى خلاص العالم.

ولكن على الأرض، وفي إيران، كانت الأمور تحيد عن مسارها: فالحرب الأهلية تتسارع بإيقاع جنوني، والملالي، ممن بقوا على هامش الحداثة في إيران بدون أن يمنعهم ذلك من الاطلاع الجيد على الكلاسيكيات الماركسية، يزدادون رغبة في الاستئثار بالسلطة وعدم التخلي عنها ثانية. ولقد كان التكتيك الذي اتبعوه في ذلك يدعو إلى الإعجاب: فقد شلوا أولاً أيديولوجياً اليسار الماركسي العظيم النفوذ بعملية احتيال «معادية للأمبريالية» ضخمة تمثلت بالاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة وأخذ موظفيها ودبلوماسييها رهائن. فأية ثورة بلغت هذا المبلغ من الجراءة وعرفت كيف تتصدى بمثل هذه الصلافة لأكبر دولة في العالم؟ وعبأوا ثانياً جميع الملالي أياً تكن ميولهم السياسية من أجل السيطرة النهائية على السلطة من خلال لجان الباسداران (حراس الثورة) التي تحذو بمنتهى الأمانة حذو التنظيم الثوري البلشفي، وباسم الإسلام راحت هذه اللجان تمارس إرهابها في كل مكان، فتجري محاكمات سريعة وتنفذ أحكام

الإعدام في الحال. ولوحق الشيوعيون ومجاهدو خلق في كل مكان باعتبارهم ملحدين، مثلهم مثل المدمنين على المخدرات والمومسات وعملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية أو أتباع البهائية. ولئن هدرت الثورة بأعلى صوتها ضد الصهيونية وأعلنت عن رغبتها في تحرير القدس، فإنه ما أسيئت قط معاملة اليهود الإيرانيين. والعدو الذي جرى اختلاقه هو النظام البعثي في العراق الذي جرى التنديد به على أنه نظام «منافق» و«فاسق» لا لشيء إلا لأن العراق جمهورية علمانية وقومية عربية. ولم يتردد بني صدر، وهو لا يزال في سمت أوهامه حول قوته السياسية، وحتى قبل أن تندلع الحرب بين إيران والعراق، في أن يعلن بمنتهى الجزم أن القومية العربية أخطر على الإسلام من الصهيونية. ولم تخف الثورة الإيرانية، ناهيك عن ذلك، نيتها في تصدير مبادئها إلى المنطقة بكاملها(1).

لقد برر الملالي سلطتهم بالاعتماد على نظريات الخميني السياسية التي يمكن اعتبارها بلا تردد بدعة بالمقارنة مع الشيعية الكلاسيكية. والحق أن الخميني لم يكن إلا فقيهاً من المرتبة الثانية، وكان ضحل الثقافة بالمقارنة مع الثقافة الرفيعة لكبار الشخصيات الدينية الشيعية الإيرانية أو العراقية أو اللبنانية. لكن نظام ولاية الفقيه قد حطم الموقف السياسي السكوني للشيعية الكلاسيكية، وأقام دكتاتورية رجال الدين تحت إشراف الخميني، بحجة الاقتراب من المثل الأعلى لإمامة كبار الأئمة المحتجبين في اللاهوت الشيعي، تسريعاً للحظة عودتهم إلى النظام الأرضي.

والواقع أن تسمية «الجمهورية الإسلامية» بالذات تعد ضرباً من الهرطقة، بالنظر إلى أن «المرشد» الوحيد الذي تقر به الشيعية لا بد أن يكون واحداً من الأئمة المتحدرين من صلب علي، صهر النبي، وهؤلاء قد انقطع نسلهم ولم يعد ثمة مناص من انتظار عودتهم إلى الأرض. وإن تكن «الولاية» التي ابتدعها الخميني أريبة، فإن مفهوم الجمهورية الإسلامية شاذ كل الشذوذ في اللاهوت الشيعي، كما في الفقه السني الذي صاغ أصلاً نظرية الخلافة بدون أي مرتكز قرآني، على اعتبار أن نص التنزيل قد لزم الصمت التام حول مشكلات تنظيم السلطة في المجتمع.

هنا أيضاً، وكما في مثال الصهيونية أو الوهابية، تمثل الخمينية قطيعة مطلقة مع التصورات الدينية الكلاسيكية، قطيعة لا شأن لها غير أن تخلع صفة الشرعية على عملية الاستيلاء على السلطة من قبل فئات اجتماعية همشها التاريخ منذ قرون. إنها إذن رؤيا خلاصية دينية من رؤى نهاية العالم التي تطالعنا صيغ منها لدى الكثير من الشعوب، والتي يحفل بها تاريخ أوروبا بالذات.

وكان الخميني سيبقى ملّاً مغموراً وما كانت نظريته لتحظى بالشهرة التي حظيت بها لولا السياق الدولي الذي تقدم بنا وصفه. فهو الذي أتاح له أن يضع يده على السلطة وأن يشمل

---

(1) انظر بصدد هذه النقطة بول بلطة: **إيران ـ العراق، حرب ٥٠٠٠ سنة** IRAN-IRAK, UNE GUERRE DE 5000 ANS منشورات انتروبوس باريس ١٩٨٨، وفيه عرض جيد لصراع «الإسلاموية» ضد «العروبة» (ص ١١٠ ـ ١١٨).

بنعمتها كل فئة الملالي الذين يؤلفون، بخلاف واقع الحال في البلدان التي يهيمن فيها الإسلام السني، هرماً حقيقياً قوي البنيان ودقيق التسلسل من رجال الدين المبعدين عن سلطة الدولة منذ مقتل رابع الخلفاء الراشدين، علي، في عام ٦٦٠م. وبالنسبة إلى إيران، كما بالنسبة إلى سائر البلدان التي تعيش أحداثاً ثورية، لا يمكن تفسير وفهم الانفجار والتغير السياسيين ـ الاجتماعيين إلا في السياق الجغرافي الدولي الذي يريان فيه النور.

انتصار «النظام الإسلامي»

إذا كانت الحكومة الأميركية قد أخذت في أول الأمر على حين غرة إزاء هذا الجنوح لثورة كان تراءى لها أنها ستحتل مكانها بكل هدوء وتعقل في (النظام الإسلامي) الموالي للغرب، فإن الاتحاد السوفياتي أصيب كما يبدو بهلع حقيقي. أفلن تسقط أفغانستان، بعد الباكستان وإيران، في المدار «الإسلامي»، وفي هذه الحالة ألن يطوق «الإسلام» السوفياتي تطويقاً يساعد على نزع استقراره؟ إن هذا السياق هو الذي يمكن أن يفسر تلك الخطوة المتهورة التي أقدم عليها الاتحاد السوفياتي حين أصدر الأمر إلى قواته باجتياح أفغانستان في أواخر ١٩٧٩، مما سيسدد ضربة قاسية إلى مصداقية موسكو لدى العالم الثالث.

وبالمقابل، فقد راح العالم العربي يرنو مشدوداً إلى تلك الثورة المنتصرة التي جعلت أخيراً فرائص الأمبريالية ترتعد وشلت قدرة الولايات المتحدة ذاتها على الرد على احتلال سفارتها، وهي فعلة لا تناقض قواعد القانون الدولي وحده، بل كذلك القانون الإسلامي الكلاسيكي عن أصول الحرب الذي يضمن سلامة الأجانب الممثلين لدول أجنبية، حتى ولو كانت معادية. وسيحاول كارتر على نحو لا يخلو من غموض إرسال سرية مغاوير على متن المروحيات لفك الحصار عن السفارة، ولكن البعثة العسكرية ستتوه في الصحراء الإيرانية بعد تصادم مروحيتين. وعلى الأثر بسط الخميني قامته على كل الشرق الأدنى، وسددت الثورة الإيرانية ضربة إلى حركة القومية العربية التي لا يحتوي سجلها على مثل ذلك النصر «الباهر»، ناهيك عن كل ما ينوء به هذا السجل من الهزائم التاريخية في مواجهة الاستعمار، بدءاً من ملحمة الهاشميين المحزنة وانتهاء بهزيمة حزيران ١٩٦٧. ويومئذ شهدت مختلف الأقطار العربية عمليات ارتداد مثيرة للانفعال إلى «القومية الإسلامية» من جانب مثقفين متمركسين وقوميين متشوفين إلى أن يركبوا قبل فوات الأوان قطار الثورة الإسلامية الجديدة التي قد تلهب الشرق بأسره.

ومذ ذاك فصاعداً ستخنق الأنجزة الإسلامية المشرق العربي على امتداد رقعته، وستجد الحكومات القائمة نفسها مضطرة، سواء في العربية السعودية أو مصر، إلى المزايدة في تقديم الأدلة على نهجها الإسلامي الصحيح اتقاء للريح الهابة من إيران. وإنما في سورية والعراق سيبلغ التوتر أوجه نظراً إلى أن الحزب الممسك فيهما بمقاليد السلطة هو حزب قومي عربي علماني يتصارع جناحاه في كلا القطرين على قيادة العالم العربي بعد طي صفحة الناصرية.

الإعدام في الحال. ولوحق الشيوعيون ومجاهدو خلق في كل مكان باعتبارهم ملحدين، مثلهم مثل المدمنين على المخدرات والمومسات وعملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية أو أتباع البهائية. ولئن هدرت الثورة بأعلى صوتها ضد الصهيونية وأعلنت عن رغبتها في تحرير القدس، فإنه ما أسيئت قط معاملة اليهود الإيرانيين. والعدو الذي جرى اختلاقه هو النظام البعثي في العراق الذي جرى التنديد به على أنه نظام «منافق» و«فاسق» لا لشيء إلا لأن العراق جمهورية علمانية وقومية عربية. ولم يتردد بني صدر، وهو لا يزال في سمت أوهامه حول قوته السياسية، وحتى قبل أن تندلع الحرب بين إيران والعراق، في أن يعلن بمنتهى الجزم أن القومية العربية أخطر على الإسلام من الصهيونية. ولم تخف الثورة الإيرانية، ناهيك عن ذلك، نيتها في تصدير مبادئها إلى المنطقة بكاملها(١).

لقد برر الملالي سلطتهم بالاعتماد على نظريات الخميني السياسية التي يمكن اعتبارها بلا تردد بدعة بالمقارنة مع الشيعية الكلاسيكية. والحق أن الخميني لم يكن إلا فقيهاً من المرتبة الثانية، وكان ضحل الثقافة بالمقارنة مع الثقافة الرفيعة لكبار الشخصيات الدينية الشيعية الإيرانية أو العراقية أو اللبنانية. لكن نظام ولاية الفقيه قد حطم الموقف السياسي السكوني للشيعية الكلاسيكية، وأقام دكتاتورية رجال الدين تحت إشراف الخميني، بحجة الاقتراب من المثل الأعلى لإمامة كبار الأئمة المحتجبين في اللاهوت الشيعي، تسريعاً للحظة عودتهم إلى النظام الأرضي.

والواقع أن تسمية «الجمهورية الإسلامية» بالذات تعد ضرباً من الهرطقة، بالنظر إلى أن «المرشد» الوحيد الذي تقر به الشيعية لا بد أن يكون واحداً من الأئمة المتحدرين من صلب علي، صهر النبي، وهؤلاء قد انقطع نسلهم ولم يعد ثمة مناص من انتظار عودتهم إلى الأرض. وإن تكن «الولاية» التي ابتدعها الخميني أريبة، فإن مفهوم الجمهورية الإسلامية شاذ كل الشذوذ في اللاهوت الشيعي، كما في الفقه السني الذي صاغ أصلاً نظرية الخلافة بدون أي مرتكز قرآني، على اعتبار أن نص التنزيل قد لزم الصمت التام حول مشكلات تنظيم السلطة في المجتمع.

هنا أيضاً، وكما في مثال الصهيونية أو الوهابية، تمثل الخمينية قطيعة مطلقة مع التصورات الدينية الكلاسيكية، قطيعة لا شأن لها غير أن تخلع صفة الشرعية على عملية الاستيلاء على السلطة من قبل فئات اجتماعية همشها التاريخ منذ قرون. إنها إذن رؤيا خلاصية دينية من رؤى نهاية العالم التي تطالعنا صيغ منها لدى الكثير من الشعوب، والتي يحفل بها تاريخ أوروبا بالذات.

وكان الخميني سيبقى ملّا مغموراً وما كانت نظريته لتحظى بالشهرة التي حظيت بها لولا السياق الدولي الذي تقدم بنا وصفه. فهو الذي أتاح له أن يضع يده على السلطة وأن يشمل

---

(١) انظر بصدد هذه النقطة بول بلطة: **إيران ـ العراق، حرب ٥٠٠٠ سنة** IRAN-IRAK, UNE GUERRE DE 5000 ANS منشورات انتروبوس باريس ١٩٨٨، وفيه عرض جيد لصراع «الإسلاموية» ضد «العروبة» (ص ١١٠ ـ ١١٨) .

بنعمتها كل فئة الملالي الذين يؤلفون، بخلاف واقع الحال في البلدان التي يهيمن فيها الإسلام السني، هرماً حقيقياً قوي البنيان ودقيق التسلسل من رجال الدين المبعدين عن سلطة الدولة منذ مقتل رابع الخلفاء الراشدين، علي، في عام ٦٦٠م. وبالنسبة إلى إيران، كما بالنسبة إلى سائر البلدان التي تعيش أحداثاً ثورية، لا يمكن تفسير وفهم الانفجار والتغير السياسيين ـ الاجتماعيين إلا في السياق الجغراسي الدولي الذي يريان فيه النور.

انتصار «النظام الإسلامي»

إذا كانت الحكومة الأميركية قد أخذت في أول الأمر على حين غرة إزاء هذا الجنوح لثورة كان تراءى لها أنها ستحتل مكانها بكل هدوء وتعقل في (النظام الإسلامي) الموالي للغرب، فإن الاتحاد السوفياتي أصيب كما يبدو بهلع حقيقي. أفلن تسقط أفغانستان، بعد الباكستان وإيران، في المدار «الإسلامي»، وفي هذه الحالة ألن يطوق «الإسلام» السوفياتي تطويقاً يساعد على نزع استقراره؟ إن هذا السياق هو الذي يمكن أن يفسر تلك الخطوة المتهورة التي أقدم عليها الاتحاد السوفياتي حين أصدر الأمر إلى قواته باجتياح أفغانستان في أواخر ١٩٧٩، مما سيسدد ضربة قاسية إلى مصداقية موسكو لدى العالم الثالث.

وبالمقابل، فقد راح العالم العربي يرنو مشدوداً إلى تلك الثورة المنتصرة التي جعلت أخيراً فرائص الأمبريالية ترتعد وشلت قدرة الولايات المتحدة ذاتها على الرد على احتلال سفارتها، وهي فعلة لا تناقض قواعد القانون الدولي وحده، بل كذلك القانون الإسلامي الكلاسيكي عن أصول الحرب الذي يضمن سلامة الأجانب الممثلين لدول أجنبية، حتى ولو كانت معادية. وسيحاول كارتر على نحو لا يخلو من غموض إرسال سرية مغاوير على متن المروحيات لفك الحصار عن السفارة، ولكن البعثة العسكرية ستتوه في الصحراء الإيرانية بعد تصادم مروحيتين. وعلى الأثر بسط الخميني قامته على كل الشرق الأدنى، وسددت الثورة الإيرانية ضربة إلى حركة القومية العربية التي لا يحتوي سجلها على مثل ذلك النصر «الباهر»، ناهيك عن كل ما ينوء به هذا السجل من الهزائم التاريخية في مواجهة الاستعمار، بدءاً من ملحمة الهاشميين المحزنة وانتهاء بهزيمة حزيران ١٩٦٧. ويومئذ شهدت مختلف الأقطار العربية عمليات ارتداد مثيرة للانفعال إلى «القومية الإسلامية» من جانب مثقفين متمركسين وقوميين متشوفين إلى أن يركبوا قبل فوات الأوان قطار الثورة الإسلامية الجديدة التي قد تلهب الشرق بأسره.

ومذ ذاك فصاعداً ستخنق الأنجزة الإسلامية المشرق العربي على امتداد رقعته، وستجد الحكومات القائمة نفسها مضطرة، سواء في العربية السعودية أو مصر، إلى المزايدة في تقديم الأدلة على نهجها الإسلامي الصحيح اتقاء للريح الهابة من إيران. وإنما في سورية والعراق سيبلغ التوتر أوجه نظراً إلى أن الحزب الممسك فيهما بمقاليد السلطة هو حزب قومي عربي علماني يتصارع جناحاه في كلا القطرين على قيادة العالم العربي بعد طي صفحة الناصرية.

وقد كانت حساسية العراق إزاء الثورة الإيرانية أكبر بالنظر إلى التركيب المذهبي لبنيته السكانية كما رأينا، وبالنظر أيضاً إلى قوة الروابط التاريخية بين رجال الدين الشيعة الإيرانيين والعراقيين، وهي روابط حبكتها وعززتها شبكة من المدارس اللاهوتية في الأماكن المقدسة الشيعية في كل من العراق وإيران. وفضلاً عن ذلك، كانت للعراق حسابات قديمة يريد تسويتها مع إيران بصدد تخطيط الحدود. ومن ثم لن يتردد النظام العراقي في الاندفاع في حرب اعتبرها دفاعية بعد أن تضاعف عدد الاعتداءآت الحدودية وتفاقمت مظاهر نزع الاستقرار الذي خلقته جهود الإيرانيين لتصدير الثورة الاسلامية. بيد أن الحرب ستكون بالنسبة إلى هذه الأخيرة فرصة ثمينة، فهي ستسهل عملية تصفية المعارضين وتوطيد دكتاتورية الملالي الإيرانيين، وفضلاً عن ذلك فإنها ستنزع في كل مكان استقرار الأنظمة العربية، ولا سيما من خلال تأثيرها على الطوائف الشيعية حيثما وجدت في الكويت أو البحرين أو العربية السعودية أو لبنان.

وبالنظر إلى غلبة منطق المصلحة العليا للدولة فقد وجدت إيران حلفاء لها أيضاً بين الحكومات العربية، ولا سيما منها حكومتا سورية وليبيا. فبالنسبة إلى الأولى كان الهدف مزدوجاً: الحؤول دون إحراز العراق لنصر يمكن أن يكون قاضياً بالنسبة إلى النظام القائم في دمشق، من جهة أولى؛ ومن الجهة الثانية اتقاء شر الحركات الإسلامية المعارضة للنظام والتي ترعاها العربية السعودية أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية، كل لأسباب خاصة به. ولذلك، وعندما ستطلق مدينة حماة، المعقل التقليدي للأخوان المسلمين في سورية، في ربيع ١٩٨٢ شرارة العصيان الذي كان يفترض به أن تسري عدواه إلى جميع المدن الأخرى في القطر، لن يتردد النظام في قمع حركة العصيان بالنار والدم، ولو على جثث عشرين إلى ثلاثين ألفاً من القتلى... ولم تصدر عن إيران، التي كانت نصبت نفسها حامية للمسلمين في كل مكان من العالم بلا تمييز قومي، أية بادرة احتجاج وخلافاً لما هو متوقع، لم تحذ المدن السورية الأخرى حذو مدينة حماة، وبالتواقت معها، وما ذلك بسبب ضراوة القمع فحسب، بل لا بد من البحث عن علة ذلك أيضاً في الفظائع المتنوعة التي ارتكبها الأخوان المسلمون في معارضتهم للنظام في إبان السنوات السابقة، ولا سيما مجزرة تلاميذ مدرسة حلب الحربية من الطائفة العلوية وسلسلة اغتيالات الشخصيات المدنية العلوية. وظاهر الأمر أن سكان سورية على كون أغلبيتهم من المسلمين، لا رغبة لهم البتة في التخلص من نظام فردي علماني وقومي لاستبداله بآخر لا يقل عنه ضراوة ولكنه ملون بألوان الإسلام الأصولي.

أخيراً فإن إسرائيل كانت هي الحليفة الرئيسية لإيران في إبان كل سنوات الحرب تلك. ففي أثناء احتلالها للبنان، كما سنرى في القسم الأخير، ستفسح في المجال في بيروت الغربية كما في الجنوب لزرع شبكات «حزب الله» وسائر التنظيمات الأصولية التي ستخطف الرهائن الغربيين كوسيلة ضغط ناجعة للحصول على إمدادات بالسلاح من الدول الغربية الكبرى. وستميط فضيحة إيران غيت المذهلة اللثام عن أهمية الدور الإسرائيلي في إمدادات الأسلحة الأميركية لإيران وعن كثافة الاتصالات الإيرانية ـ الإسرائيلية. والواقع أن إيران غيت ليست

فضيحة مذهلة إلا في حال التعامي عن كل السياق الجغراسي لمداورة الحركات الإسلامية في إطار المواجهة ما بين الشرق والغرب. ولقد كانت الفوائد التي جناها الأميركان والغرب من صعود مد «القوميات» الدينية في الشرق الأوسط كبيرة للغاية منذ بداية المواجهة الأميركية ـ السوفياتية إلى حد كان من الطبيعي معه أن تسعى الادارة الأميركية إلى استئناف علاقاتها رسمياً مع ايران الإسلامية التي عرفت كيف تجز رقبة حزب توده الشيوعي القويم العقيدة وحزب مجاهدي خلق الماركسي الإسلامي؛ وأن تحاول تصحيح ذلك الجنوح في النظام الإسلامي الذي وإن يكن مزعجاً، فإنه لا يزال يلعب بالإجمال دوره في صالح الغرب على صعيد التوازنات الأميركية ـ السوفياتية. وهذا بالفعل ما لاحظه رفسنجاني، الرئيس القوي للبرلمان الإيراني آنذاك، حينما أشار في ندوة عقدت في آب ١٩٨٨ في طهران حول حرب الخليج بحضور العديد من الجامعيين الأميركيين إلى أن «الماركسية قد دخلت في بلدان المنطقة في طور أفول في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران حيث لا وجود لأية أرض خصبة للدعاية الشيوعية»(١).

أجل، إن (النظام الإسلامي) في الشرق الأوسط أمر واقع، ولكنه لا يمت بصلة إلى الدين واللاهوت الإسلاميين، مثلما لا يمت بأي صلة إلى نفسية الشعوب المسلمة وتقاليدها وأعرافها، وإنما الذي أوجده ووطده هو اللعبة الدولانية ـ القومية، والتحولات الاجتماعية العميقة وما تجر إليه من أزمات دائمة على صعيد الشرعية، وفراغات القوة التي خلقها زوال الأمبراطورية العثمانية ثم انهيار الاستعمار الاوروبي وتطورات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. والبلبلة الفكرية، والغشاوة التي تضربها الأيديولوجيا على عيون المؤرخين الرسميين، والجدلية المختلة التوازن للثقافات الأوروبية الحديثة، والقطيعات الاجتماعية والثقافية التي تضرب الشرق الأوسط، هي التي تسبغ قواماً من الواقعية على ذلك (النظام الإسلامي). وهذه البلبلة في الأفكار، وهذه الأكاذيب الأيديولوجية وهذه اللعبة الخطرة والمتفجرة التي تقوم على مداورة «القوميات» الدينية، هي التي سنراها الآن قيد العمل المكشوف في القسم الأخير من استقصائنا هذا.

(١) نقلاً عن صحيفة **لوموند**، عدد ٢١ـ ٢٢ آب ١٩٨٨.

القسم الخامس

الثورة الفلسطينية وانفجار لبنان

«عندما ماتت عروق الأرض في
عصر الجليد
مات فينا كل عرق
يبست أعضاؤنا لحماً قديد.
عبثاً كنا نصد الريح
والليل الحزينا
ونداري رعشة
مقطوعة الأنفاس فينا
رعشة الموت الأكيد
في خلايا العظم، في سر الخلايا
في لهاث الشمس، في صحو المرايا
في صرير الباب، في أقبية الغلة
في الخمرة، في ما ترشح الجدران
من ماء الصديد
رعشة الموت الأكيد
....
عبثاً كنا نهز الموت
نبكي نتحدى:
حبنا أقوى من الموت
وأقوى جمرنا الغض المندًى
وارتمينا جثثاً لحماً حزينا
ضم في حسرته لحماً قديد
عبثاً نغتصب الشهوة حرى
عبثاً نسكبها خمراً وجمرا
من بقايا في الوريد
عله يفرخ من أنقاضنا نسل جديد
ينفض الموت، يغل الريح
يدوي نبضة حرى
بصحراء الجليد:
«حبنا أقوى من الموت العنيد»
غير أن الحب لم ينبت
من اللحم القديد
غير أجيال من الموتى الحزانى
تتمطى في فم الموت البليد».

خليل حاوي ـ في عصر الجليد
١٩٥٧

٢٣

تكوين سلطة فلسطينية في لبنان

كيف السبيل إلى فهم المظاهر الجديدة من العنف:

إن المراحل المختلفة من استقصائنا حول مصير الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، بالإضافة طبعاً إلى تصرم الزمن، ستتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل تسلسل الأحداث التي تعاقبت منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥، تاريخ بداية تفتيت لبنان وحبس طوائفه الدينية في عزلة الغيتوات؛ وأن نفهم على نحو أفضل أيضاً لماذا تأدت «الثورة» الفلسطينية التي تأسست مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية إلى تفجير لبنان، لا إلى تفجير دولة إسرائيل، مغتصبة حقوق الفلسطينيين. ولقد سبق للساحة الشرق ـ أوسطية والبلقانية أن فاجأتنا بمثل هذه الالتواءات في الحداثة، المجانبة للمنطق والعقل، التي تمخضت عن ظهور كيانات سياسية حيث ما كان ينتظرها أحد، بخنقها كيانات أخرى كانت قيد الولادة المتقدمة. وعلى هذا النحو، وفي سياق عملية بلقنة المشرق، نابت الدولة السعودية ودولة اسرائيل كما رأينا مناب مشروع المملكة العربية المتحدة الكبيرة للهاشميين، ومناب الدولة الأرمنية والدولة الكردية اللتين كان يفترض بهما أن تريا النور عقب الحرب العالمية الأولى.

ولسوف نشهد، في منتصف السبعينات، ظاهرات مشابهة من جراء صعود الحركة الوطنية الفلسطينية. فحيثما كان المنطق يقضي بتوقع حدوث هزة عميقة في الكيان الصهيوني بفعل التأسيس السياسي والعسكري للحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت غائبة حتى ذلك الحين عن الساحة العربية، شهدنا على العكس أسوار ـ الغيتوات تقام ما بين الطوائف الدينية اللبنانية على حساب آلام بشرية ومدنية لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط منذ مذابح اليونان والأرمن في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. ففي لبنان اقترفت جرائم حقيقية ضد الانسانية، وعلى نحو متعاقب منذ عام ١٩٧٥، بدون أن يثور لها انفعال ضمير العالم انفعالاً مجاوز الحد. وقد بلغت هذه الجرائم ذروتها مع الفظائع التي اقترفها الجيش الإسرائيلي الذي اجتاح في عام ١٩٨٢ نصف الأراضي اللبنانية واحتلها طوال سنوات ثلاث قبل أن ينسحب إلى شريط حدودي واسع في جنوب لبنان لايزال يحتله إلى اليوم وتبلغ مساحته زهاء ٨٪ من التراب الوطني.

في لبنان، كما في فلسطين، كما في جميع الأوضاع السياسية ـ الاجتماعية التي تقترف

فيها جريمة ضد الإنسانية، فإن الكلمات أولاً هي التي تصيب المدنيين العزل من السلاح. فالكلمات هي التي تبرر قبلياً ذبحهم، قبل أن تأتي بندقية الميليشي أو سلاحه الأبيض لتقتل وتبقر وتبتر، أو قبل أن تأتي المطاردات القاذفة للجيش الاسرائيلي لتصب بدون رادع أو عقاب، وعلى مدى عشرين سنة، وعلى سبيل الثأر والانتقام، أطنانها من القنابل الانشطارية ومن الأجسام المفخخة على السكان المدنيين في المخيمات الفلسطينية والأحياء السكنية المحيطة بها في طرابلس وبيروت وصيدا وصور. وفي لبنان، كما في فلسطين، فإن الكلمات دوماً، وما تحمله من أنظمة قيم، هي التي تقف حائلاً دون أن يهب أحد لنجدة أولئك السكان المعذبين.

وبالنسبة إلى لبنان، كما بالنسبة إلى فلسطين، فإن تحليل أوضاع العنف الذي لا يطاق هذه يمكن، إذا لم يأخذ المرء حذره، أن يتراوح بين نقيضين: إما المصادرة على وجود خصوصية محلية ثابتة، دينية أو عرقية، لا تحول ولا تتحول، بل تعاود انبجاسها برتابة وعنف على مر القرون، كلما شاء التغير أن يمسها من الخارج؛ وإما التذرع بوجود أمبريالية غربية أو روسية، أو الاثنتين معاً، للقول بأن جميع خيوط مجرى الأحداث تشد من قبلهما. وفي كل من هاتين الرؤيتين التبسيطيتين تطالعنا نزعة جبرية مخيفة تحذف مسؤولية فَعَلة التاريخ، وتشل بالتالي تمخض أية فلسفة أخلاق يمتنع بدونها وجود القانون الدولي أصلاً.

إن كلًا من هاتين الرؤيتين المتعارضتين لهي من أكثر الرؤى تعمية، إذ أنه في الحالة الأولى، كما سبق لنا الإيضاح، لا يستبين للنظر أنه لا يمكن أن يحدث تغير في مجتمع ما بدون إسهام من الخارج، وبدون تداول للحداثة؛ علماً بأن الحداثة تقتضي هي نفسها دوماً مرحلة من العودة إلى المنابع، كما فعلت أوروبا في عصر النهضة برجوعها إلى الحضارة الكلاسيكية اليونانية ـ الرومانية، أو كما فعل المشرق في عصر النهضة العربية بين ١٨٠٠ و١٩٥٠ باسترجاعه روح الحرية والتعددية للحضارة الاسلامية الكلاسيكية التي أفل نجمها منذ زمن الحملات الصليبية والغزوات المغولية. وفي الحالة الثانية، لا يُدرك التغير إلا بوصفه عاملاً طارئاً، مستورداً، مشتقاً من كونية خيالية تفسدها رداءة البشر.

نهاية الإرث العثماني:

في لبنان، المزقة الأخيرة من النسيج الاجتماعي العثماني، الذي تفككت لحمته في كل مكان آخر من المشرق العربي منذ أمد بعيد، جاء التمزق أخيراً في ربع القرن الأخير هذا. وهنا ستتضافر جميع أشكال العنف، المبررة بالرؤى الانفعالية الحديثة المتمحورة حول العرق والدين والقومية والثورة لتقتل وتسحق وتمحق تلك القطعة الآبدة من الأمبراطورية العثمانية التي كانت تأبى أن تموت. فلبنان، تلك الالتواءة المثيرة للعجب، إن لم نقل للسخرية، من التواءات التاريخ، كان يظهر للعيان، وعلى نحو لا يخلو من صفاقة، في نهاية القرن العشرين تلك، أن الأكراد والأرمن، رغم مجازر التاريخ الحديث، وأن العجم والعرب، رغم الخلافات التاريخية القديمة، وأن اليهود والمسيحيين والمسلمين، رغم أوضار «القوميات» الدينية منذ

قيام الكيان الإسرائيلي، وأن السنيين والدروز والعلويين والشيعيين، رغم كل الخصومات الدينية التي فرقت بينهم تاريخياً، أن جميع هذه الطوائف ذات الهوية المركبة والناشزة في زمن التجانسات «القومية» الكبيرة كانت تعيش معاً في جو من الحرية في ظل دولة ضعيفة وسمحة. دولة ضعيفة لأنها منبثقة عن بنى سياسية عثمانية وأنسجة اجتماعية كانت قيد التفكك منذ القرن التاسع عشر بدون أن يطرأ فيها واحد من تلك الانقلابات العسكرية ليقيم دكتاتورية شرائح اجتماعية جديدة. وسمحة لأنها، وإن حظرت نشاط الأحزاب التي تعتبرها «هدامة» مثل الحزب الشيوعي أو الحزب السوري القومي أو الأحزاب القومية العربية الثورية مثل البعث، قد أباحت حرية الصحافة والرأي كاملة بحيث بات لكل حزب من تلك الأحزاب المحظورة أجهزة تعبيره اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية، وهو شيء ما كان يتوفر لها في أي مكان آخر في العالم العربي. كما لم يكن ثمة وجود في لبنان لسجناء سياسيين، وهو أيضاً أمر استثنائي في المشرق بل على العكس، فقد كانت الدولة تُسير فيه بطريقة «رخوة»، في جو «عائلي»، من قبل النخب التقليدية التي لم تبرح مواقعها، وإن تحالفت مع النخب الجديدة من البورجوازية الكبيرة. فهي إذن بين أيدي تحالف من الأسر الاقطاعية الكبيرة في جبل لبنان ومن الأسر العريقة للبيروقراطية العثمانية المحلية العليا، من جهة أولى، وبين رجال المصارف والصناعة والتجارة الكبيرة والمهن الحرة، من الجهة الثانية. وبيروت هي على صورة المدن العثمانية الكبيرة القديمة التي ورثت عنها في القرن العشرين التقاليد الكبرى للتعددية: إزمير، سالونيكا، الإسكندرية، والقسطنطينية؛ ولئن تكن مقراً للإدارة المركزية للدولة وللطوائف الدينية أو الملل العثمانية، فقد كانت في الوقت نفسه سوقاً تجارية إقليمية عامرة.

ولقد كان لا بد من انفلات الأهواء من عقالها ومن خطب ايديولوجية مهووسة لتصوير هذه الدولة، ابتداء من الأحداث التي انفجرت عام ١٩٧٥، وكأنها قوة قمع واضطهاد لا تطاق بين يدي طائفة مارونية فاحشة الثراء ولا شأن لها غير أن تستغل الجماهير المسلمة المحرومة.

إن التقصي عن الحقائق التي تحجبها أو تتعامى عنها الرؤى المشوَّهة وطرائق التحليل الضيق كما كشف لنا عنها استقصاؤنا حتى الآن، من شأنه أن يساعدنا في هذه المهمة. والبعد الاجتماعي للظاهرات الذي كشفنا عنه على مر الأقسام السابقة، والذي كان عميم النفع لنا في تحليل الحركة الصهيونية والحركة الوهابية، هو هنا أكثر منه في أي موضع آخر دليل لا غنى عنه لفهم تلك الظاهرة الأساسية الجديدة في المشرق العربي، الثورة الفلسطينية، ولمساءلة نزعتها «القومية»، ولإدراك السبب الذي جعلها تفجر لبنان بدون أن تتوصل إلى نزع استقرار دولة إسرائيل.

في أصول الحركة الوطنية الفلسطينية:
الثورات الفلاحية في مطلع القرن العشرين

إن أحداث لبنان المأساوية منذ أن استقرت فيه الحركات المسلحة للمقاومة الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٦٧، وكذلك مظاهر الشطط والزيغ في سياسات هذه الحركات الملتئم عقدها

في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لا يمكن أن تفسر بدون تحليل لصراع القوى الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ذلك الصراع الذي كنا رسمنا معالمه بالنسبة إلى سائر الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية.

إن الأصول الاجتماعية للحركات التي تتكون منها منظمة التحرير الفلسطينية إنما ينبغي البحث عنها في مطالع القرن العشرين، في تلك السلسلة الطويلة من الثورات الفلاحية الفلسطينية ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ففي ١٩١١، ثم في ١٩١٩، ثم في ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كانت الأرض الفلسطينية، المحكوم عليها بأن تصير دولة يهود غيتوات أوروبا الوسطى، البلقانية والروسية، مسرح ثورات من جانب أولئك الذين تضرروا من جراء ذلك تضرراً مباشراً، أي الفلاحين. فسواء اتخذت عملية سلب الأرض منهم شكل مصادرات لأراضي الأملاك الأميرية ـ وهي كثيرة في فلسطين كما في الشرق العربي بأسره تلك الأراضي المشاعة للرعي ـ أو شكل شراء جزئي أو كلي لأراضي كبار ملاك الأراضي من وجهاء المدن، فإن أولئك الذين كانوا يعيشون فوق تلك الأراضي منذ أجيال وأجيال لم يجدوا لهم من مخرج آخر سوى التمرد والثورة.

وقد حاول الأعيان التقليديون، من حضريين وريفيين، من دينيين ومدنيين، أن يؤطروا تلك الثورات وأن يداوروها وأن يستخدموها لتعزيز مواقعهم في مواجهة السلطة الدولانية الناظمة لدفق الاستيطان: إنكلترا. وعليه، فإن الأسر الفلسطينية الكبيرة ستكون الناطقة بلسان تلك الحركات أمام سلطات الانتداب البريطانية، وعلى رأس تلك الأسر مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني، رئيس السلطة الإفتائية في فلسطين، تلك السلطة التي رأينا ما كان لها من أهمية في المجتمع الإسلامي من حيث هي حارسة لمصالح المجتمع المدني ضد استبداد السلطان والتي تحيط بها هنا ـ علاوة على ذلك ـ هالة من الحظوة بحكم أن المدينة تأوي ثانية الأماكن المقدسة في الإسلام. ومن حول المفتي راحت اكبر الأسر، أمسلمة كانت أم مسيحية، تضاعف ضغوطها على السلطات الانكليزية الوحيدة القادرة على إغلاق حنفية الهجرة اليهودية وإيقاف التحويلات الكثيفة لأموال الحركة الصهيونية التي كانت تستخدم في شراء الأراضي وفي تمويل تجهيز المزارع الجماعية المشهورة باسم الكيبوتزات.

وعليه، فإن مصير تلك الثورات كان يتحدد وفق إيقاع الوعود التي يجزلها كبار الموظفين البريطانيين للوجهاء المحليين والكتب البيضاء الصادرة عن لجان التحقيق العديدة المبعوثة من حكومة جلالته إلى فلسطين لتسكين مشاعر الغضب لدى العرب. وفي كل مرة كان يتراءى فيها لقيادة حركات العصيان تلك أنها تلقت تطمينات كافية من جانب سادة البلاد، الإنكليز، كانت تستخدم كل سلطتها لتوقف العمليات المسلحة، ولتقطع عند الاقتضاء توزيع الأسلحة والمعونة المادية عن المقاتلين. وكان آخر ما حدث ذلك في عام ١٩٣٩ عندما صدرت وعود جازمة عن الحكومة الانكليزية بهدف تأمين تعاون جملة الحكومات العربية عشية الحرب العالمية الثانية، فانساق الأعيان الفلسطينيون إلى بذل جهود ضخمة لنزع سلاح ثورة واسعة النطاق كانت لا تزال مستمرة منذ ثلاث سنوات. ولم يتوقع أحد يومذاك أن فظائع المجزرة النازية ضد اليهود

ستعطي زخماً هائلاً للحركة الصهيونية.

إن ذكرى ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ تلك ستبقى حية في الذاكرات، ولاسيما أن أولئك الفلاحين أنفسهم هم الذين سيطردون بعد أقل من عشر سنوات، مع أولادهم، من فلسطين، بعد مجازر فظيعة ارتكبتها بحقهم الهاغانا اليهودية، وفي مقدمتها مجزرة دير ياسين. ولكن على حين أن البورجوازية الفلسطينية العليا وجدت ملاذاً لها في الأحياء الفخمة من عمان أو بيروت أو دمشق أو القاهرة، فإن الفلاحين المطرودين من أراضيهم تكدسوا في مخيمات بائسة عند أبواب تلك العواصم عينها أو في قطاع غزة، تلك الواحة الصغيرة على ساحل البحر عند الحد الفاصل بين صحراء النقب الفلسطينية وصحراء سيناء المصرية. وفي عام ١٩٤٨ كانت الاقتصاديات المحلية الفقيرة والمفككة المفاصل للبلدان المستقبلة للاجئين عاجزة، بكل ما في الكلمة من معنى، عن دمج تلك المئات من الآلاف من اللاجئين، وهي حقيقة واقعة يندد بها الاسرائيليون والمعجبون بهم في الغرب باعتبارها علامة على نية عربية سيئة. على أنه من الواضح أن المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان الاستقبال كانت من الاتساع بحيث ما كانت تتوفر في أي مكان القدرة على تأمين العمل لجميع أولئك الريفيين الذين وجدوا أنفسهم عل حين بغتة أسرى غيتوات مخيمات الصفيح. وليس ثمة من مقارنة ممكنة هنا مع القدرة الاقتصادية لألمانيا الغربية على استقبال ودمج النازحين من ألمانيا الشرقية وبولونيا غداة حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، إذ أن الحاجة إلى الرجال كانت هائلة بعد الأوضار الديموغرافية للحرب. وليس ثمة من مقارنة ممكنة أيضاً مع الدينامية الاقتصادية لفرنسا عام ١٩٦٢ عندما دمجت مليوناً من فرنسيي الجزائر بدون صعوبة تذكر. وليس ثمة من مقارنة ممكنة أخيراً بين الطاقات المالية الموضوعة في تصرف إسرائيل وبين المساعدات التي كانت تتلقاها آنئذ الدول العربية (١).

إذن فالإحسان الدولي هو الذي سيؤمّن للاجئين الفلسطينيين معونة غذائية وبعض المدارس من خلال إنشاء وكالة متخصصة لهذا الغرض عرفت باسم الأونروا، وهذا أقل ما كان يمكن أن تفعله منظمة الأمم المتحدة، وريثة عصبة الأمم التي كانت ضمنت فيما أنف. كما يذكر القارىء، وطبقاً لنص تصريح بلفور بالذات، «الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية» في فلسطين. ولسوف ترفض إسرائيل على الدوام المساهمة في تمويل هذه الوكالة، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التي هي عضو فيها والتي تؤكد حق اللاجئين في العودة أو في التعويض عليهم.

بيد أن تلك الطبقة الفلاحية التي استؤصلت من جذورها على نحو فظ ومباغت ستدلل عن طاقات مدهشة بحجم الصدمة التي تلقتها: من خلال المدرسة والتضامن العائلي، والعمل غير المشمول بأحكام قانون العمل، وتطوير الصناعة الحرفية في المخيمات بالذات، وتربية طفل

---

(١) انظر بصدد هذه النقطة دراستنا: مالية اسرائيل LES FINANCES D'ISRAEL منشورات معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨.

واحد أو عدة أطفال، وأحياناً ليس الى أكثر من مستوى كافٍ للحصول على وظيفة متضعة في الادارة أو في حانوت صغير داخل المخيم، أو ـ وهذا أصعب ـ في الأحياء المدنية المحيطة بالمخيم. أما التجلية التي تلهج بها الألسن فهي بالطبع الوصول إلى الكويت أو إلى العربية السعودية، ولكن كلفة السفر عالية ورقابة الشرطة بالغة الصرامة. وقد روى فيلم مؤثر لتوفيق صالح، اقتبس عام ١٩٧٢ عن قصة للروائي الفلسطيني غسان كنفاني، بعنوان **«المخدوعون»** قصة هذه الملاحم عبر الصحارى المحرقة. والتجلية هي أيضاً الدخول إلى الجامعة في القاهرة أو في دمشق أو في بيروت، أو في أوروبا أو أميركا إذا كان الطالب من أبناء الأعيان أو البورجوازيين. وعلى هذا النحو ضاعف المهاجرون الفلسطينيون في الستينات من هذه النجاحات، المادية في البلدان النفطية، والمهنية والجامعية في البلدان الأخرى. وقد تواقتت هذه النجاحات مع فترة الحمى«الثورية» التي تلت الانقلابات العسكرية العربية كما وصفناها، والتي أدت إلى استيلاء الشرائح الاجتماعية الجديدة على السلطة الاجتماعية والثقافية، كما تواقتت أيضاً مع مرحلة المد المعادي للأمبريالية في العالم قاطبة، بما في ذلك أوروبا وأميركا، احتجاجاً على حرب فيتنام وانتصاراً لماوتسي تونغ في الصين ولتشي غيفارا في أميركا اللاتينية.

الانفجار الثوري في المخيمات الفلسطينية:

كان كل شيء مهيأ إذن كيما يقوم المجتمع الفلسطيني المنفي بتحوله الاجتماعي والثقافي والسياسي، وكيما تُنتزع مزق السلطة التي بقيت في أيدي الوجهاء التقليديين، الذين نزح معظمهم هم أيضاً، من أيديهم. نقول: مزق من السلطة، لأن دائرتها ما كانت تعدو بعض كبار الموظفين في الجامعة العربية من أمثال أحمد الشقيري الذائع الصيت، ممن كانوا يتولّون إدارة الشؤون الفلسطينية الشبحيّة فيها، وأفراد حلقة الشيخ أمين الحسيني القديمة. أما ما بقي من تلك «الطبقات» القديمة فقد اندمج بالفئات الاجتماعية المماثلة في أقطار العالم العربي أو امتصته المؤسسة الحاكمة الأردنية التي كانت تتولى تسيير شؤون الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة. وانما في لبنان، اكثر البلدان العربية ليبرالية وازدهاراً، ولكن كذلك في الكويت، الأكثر ليبرالية من العربية السعودية ستزدهر على أتم وجه الفئات الفلسطينية من الطبقة الوسطى من محامين وأطباء وأساتذة جامعة ورجال مصارف، من أمثال يوسف بيدس الشهير الذي انهارت أمبراطوريته المالية الخارقة للمألوف يومئذ في بيروت عام ١٩٦٧. وبالفعل كان بنك إنترا الذي أنشأه في بيروت في مطلع الخمسينات قد فتح فروعاً له في أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة؛ وفي فرنسا اشترى بنك انترا ورشات صناعة السفن في بلدة سيوتا على شاطىء البحر الأبيض المتوسط وجعل مقره في الشانزليزه، أجمل جادة في باريس.

إن سورة الغضب الفلسطينية، ستعبر عن نفسها بالتحرك «الثوري» في مخيمات اللاجئين بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ الرهيبة التي أتاحت للجيش الإسرائيلي أن يجتاح الضفة

الغربية وسيناء وغزة، وكذلك القدس الشرقية. وقد أتاح هذا الاجتياح لإسرائيل أن تطرد أعداداً إضافية من فلسطينيي الضفة الغربية الذين تكدس عشرات الآلاف منهم في الأردن ولبنان بوجه خاص، الى جانب أشقائهم التعساء من نازحي عام ١٩٤٨. وهذه المرة، وخلافاً لما حدث عام ١٩٥٦، في أثناء الاجتياح السابق لسيناء، دعمت الولايات المتحدة بلا تحفظ السياسة الاسرائيلية وتركت الاحتلال يدوم، خالقة بذلك توترات سياسية ـ اجتماعية ستهز الشرق بأسره.

لقد وصفنا في موضع آخر(١) كيف أن حركات المقاومة المسلحة الفلسطينية هذه لا تعدو أن تكون، في خطابها الأيديولوجي اليساروي الذي ازداد تجذراً وتطرفاً في السبعينات، واحدة من الحلقات في السلسلة الدولية للمذاهب الخلاصية الثورية المتمركسة. ففي كل مكان من العالم الثالث، ولكن كذلك في العالم الصناعي، ولاسيما من خلال تطور الحركتين الإرهابيتين الإيطالية والألمانية، تريد تلك المذاهب الخلاصية أن تهز الأنظمة القائمة، وأن تحقق الأخوة الكونية عن طريق البروليتاريا «الفادية». إذن فالخطاب الأوروبي هو الذي ينتصر هنا أيضاً، وتحديداً خطاب ماركس بعد تكييفه مع الظروف الزمانية والمكانية المحلية. ويسعنا اليوم إذن أن نفهم، بعد تصرّم الزمن، «رد الفعل» العنيف من جانب الغرب على خطاب العالمثالثية الذي ساهم هو نفسه في صنعه. لكن هذا الخطاب، على تباين مضامينه، قد انبثق أيضاً ـ لا ننسَى ذلك ـ عن أوضاع سياسية واجتماعية متفجرة موروثة عن أوروبا الاستعمارية الفاتحة، وشاهدنا على ذلك تعاظم موجة المؤلفات المعادية للعالمثالثية منذ بداية الثمانينات في أوروبا(٢).

لكن حتى نفهم الانفجار الثوري في المخيمات الفلسطينية، فلا بد أن نعكف أولاً على دراسة الطبيعة الاجتماعية للظاهرة، وليس مضمون الخطاب الأيديولوجي. ففي الأردن ولبنان جاء انفجار المخيمات متواقتاً، لكن الدولة في آخر مملكة هاشمية في الشرق دافعت عن نفسها بنجاح، وقد بقيت أعمال القمع في «أيلول الأسود» ١٩٧٠، التي غلبت الحركات الفلسطينية على أمرها، مطبوعة في كل ذاكرة. وقد كنا شرحنا في القسم السابق، في معرض كلامنا عن زوال النظام الملكي الهاشمي في العراق في تموز ١٩٥٨، أسس تضامن المملكة الأردنية.

إذن في لبنان تحديداً يسعنا أن نلاحظ عن كثب أسباب انفجار المخيمات الفلسطينية الذي جلب على ذلك البلد صاعقة جائحة بالنسبة إلى جميع السكان المدنيين من لبنانيين وفلسطينيين. ولأن مساحة هذا البلد صغيرة للغاية، تسمح الملاحظة بأن نفهم كيف تقتل

---

(١) **انفجار المشرق العربي**، مصدر آنف الذكر، ص ٩٩.

(٢) لن يتوانى بعض تلك المؤلفات عن الربط بين الإرهاب والعالمثالثية وعن التوكيد بأن خيوطهما جميعاً تحركها موسكو، بما في ذلك خيوط الحركات الفلسطينية التي توصف عن طيب خاطر بـ «الإرهابية». ومن المؤلفات البليغة الدلالة بهذا الصدد كتاب كلير سترلينغ عن **«شبكة الرعب: الحرب السرية للإرهاب الدولي** LE FILET DE LA TERREUR LA GUERRE SECRETE DU TERRORISME INTERNATIONAL ، الذي سيحظى بالتكريم في برنامج «أبوستروف» **التلفزيوني»**.

الثورات وتقتلع من الجذور مئات الآلاف من الأبرياء والمدنيين العاديين البعيدين غاية البعد عن لعبة السلطة لتصنع سلطة نخب اجتماعية جديدة. ولكن لا يجوز أن يغيب عنا سبب آخر أيضاً، وهو أن التنوع الطائفي للنسيج الاجتماعي اللبناني كان لا يزال يحمل، حتى في عام ١٩٧٥، ومن خلال حفاظه على طابعه العثماني، جميع الرموز ـ الذرائع لانفجار منافسات القوة بين الدول الأوروبية، تلك المنافسات التي كانت تأدت إلى الإطاحة بالأمبراطورية العثمانية. وفي مواجهة صعود الحداثات القومية في الشرق الأوسط، كانت البنى الاجتماعية اللبنانية تبدو وكأنها ضرب من النشاز؛ ولسوف تجتذب، مثلها مثل المغناطيس، المنافسات الاقليمية والدولية على مراكز القوة في المشرق.

«سويسرا الشرق الأوسط»: هكذا كان يقال عن طيب خاطر عن لبنان، لكن كيف كان يمكن «لسويسرا» من هذا القبيل أن تبقى على قيد الوجود بدون موافقة جيرانها الأقوياء الذين كانوا في أزمة شرعية دائمة؟ جيران كانوا يخوضون بمنتهى الشراسة لعبة القوة الدولانية ـ القومية التي ما كان لبنان، بحكم طبيعته، مهيأً لها، وكانت حرية الرأي والصحافة التي يتمتع بها تجعل منه طبلة كبيرة لترجيع أصداء أزمات الشرعية تلك ومنافسات القوة الإقليمية تلك، ولكنها ما كانت تجعل منه على الإطلاق طرفاً فاعلاً فيها؛ وانما بفضل ذلك أصلاً أضحى لبنان مركزاً ممتازاً للاستعلام عن الشرق الأوسط، مما حمل السفارات الأجنبية في بيروت على تضخيم أعداد موظفيها الى أقصى حد ممكن للتنصت على نبض أحداث الشرق الأوسط المعقدة. ولسوف يدفع أكثر من صحافي حياته ثمناً لدور محطة البث الإعلامية والايديولوجية هذا، ونخص بالذكر هنا نسيب المتني الصحافي المسيحي الذي اعتنق الأطروحات الناصرية الداعية الى الوحدة العربية، والذي جاء اغتياله في عام ١٩٥٨ ليضع النار في بارود الحرب الأهلية المصغرة التي اندلعت يومذاك. ومنهم كذلك كامل مروة، المسلم الشيعي، الذي كان صاحب جريدة يومية نافذة تنتصر لأطروحات الاسلام السعودي السني الوهابي وتدعو الى انحياز الدول العربية الى الغرب للكفاح ضد الاتحاد السوفياتي. وقد جاء اغتياله في عام ١٩٦٦ ليخلع هالة البطل السياسي على ذاك الذي خطط له، إبراهيم قليلات، أحد قبضايات الأحياء البيروتية الذي كان يعمل لحساب أجهزة الأمن الناصرية، والذي سيغدو في عام ١٩٧٥ زعيماً لميليشيا سنية عاملة لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا؛ ومنهم أخيراً سليم اللوزي الذي اختطف وعذب وألقيت جثته ـ بعد تشويهها ـ في الأحراج عام ١٩٨١، وكان مسلماً سنياً مالكاً لواحدة من أكثر المجلات الأسبوعية نفوذاً في العالم العربي، وكان مخلصاً هو الآخر للقضية السعودية ـ الأميركية، ولكن رهابه المعادي للحكام السوريين، وازدراءه المعلن على صفحات مجلته جهاراً للضباط العلويين الممسكين بزمام السلطة في دمشق، كانا بلا حدود.

وقد ازدادت حمى الصراع الإعلامي طرداً مع تحول صحافة البلدان العربية الأخرى الى صحافة حزب واحد، ولكن طرداً أيضاً مع استقبال لبنان للاجئين السياسيين، من المدنيين أو العسكريين، الذين تضخمت أعدادهم على مر الستينات على إيقاع الانقلابات والانقلابات المضادة في الأقطار المجاورة، وكذلك على إيقاع عمليات الطرد أو النفي الطوعي للمثقفين

«اليساريين» الشباب والجدد الذين قدموا إلى لبنان بحثاً عن حرية التعبير «ليصنعوا» أخيراً الثورة الحقيقية: الثورة التي ستوحد تلك الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية التي فرقت بينها الأمبريالية الغربية تفرقة مصطنعة؛ والثورة التي ستقهر المسخ الصهيوني المصوَّر على أنه محض استطالة للمنظومة العسكرية ـ الصناعية للأمبراطورية الأميركية؛ وأخيراً الثورة التي ستحقق العدالة الاجتماعية عن طريق اشتراكية «حقيقية». وقد تحدر أولئك المثقفون من الشرائح الاجتماعية المتوسطة التي ظهرت الى حيز الوجود في كل مكان من المشرق العربي بدءاً من الخمسينات، وأن احتشادهم في لبنان، حيث تواصلوا مع المثقفين الفلسطينيين واللبنانيين، هو الذي سيمد سكان المخيمات الفلسطينية الفقراء بـ«الإطارات العليا» للثورة؛ هذا في حين أن أموال الأغنياء الجدد من المقاولين الفلسطينيين في الخليج أو حتى الطبقات المتوسطة الفلسطينية في تلك المنطقة من العالم العربي ستوظف في بداية الحركة في شراء الأسلحة التي ستوزع بسخاء متزايد باسم الثورة على جميع أولئك الريفيين المتبلترين الذين لم تبتسم لهم آلهة الثروة بعد.

ومما يسر انفجار المخيمات الوهن الذي طرأ على النظام الناصري غب هزيمة ١٩٦٧ الساحقة، ثم بعد وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠. وقد فتح زواله فراغ قوة أيديولوجياً وسياسياً لم ينته المشرق الى اليوم من دفع ثمن عواقبه. وبفضل هذا الفراغ، ولكن أيضاً بفضل السياسة المتصلبة للمحور الإسرائيلي ـ الأميركي الذي قام والتحم بقوة لقطع الطريق على الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، أمكن «للثورة» الفلسطينية أن تنطلق من لبنان بزخم عربي منقطع النظير. فهي لم تستقطب فقط جميع طاقات المثقفين العرب المحتشدين في لبنان، بل اكتسبت أيضاً بعداً اجتماعياً خاصاً لأنها حفزت لدى جميع محرومي المخيمات، الذين استأصلتهم «القومية» اليهودية من جذورهم وتركتهم البنى السياسية ـ الاجتماعية للبلدان المضيفة في حالة من الفقر والهامشية، مطلب توكيد الهوية الذي هو مطلب اجتماعي قبل أن يكون قومياً، كما رأينا.

السبعينات: تكوين سلطة فلسطينية في لبنان:

إن جملة الظروف هذه هي التي ألهبت، في ١٣ نيسان ١٩٧٥، لبنان الذي كانت المسألة الفلسطينية قد هزته بعنف بين ١٩٦٨ و١٩٧٣. وقد وصف العديد من المؤلفات كل على طريقته، ومن منظورات أهواء متباينة «حارة كل من يده له» التي هي لبنان. وقد حاولنا من جهتنا، في آخر مؤلَّفين لنا، أن نفك عقدة خيوط ذلك الواقع الشديد التعقيد، الذي تعجز جميع التبسيطات القاتلة عن الامساك به، ولاسيما أن اللغة التي ينطق بها هي في الغالب لغة الدمع والدم. ومن ثم سنحاول هنا من جديد، مستفيدين من تباعد الزمن، وبالاعتماد أيضاً على كل القوى التاريخية والاجتماعية والثقافية التي زرعناها على امتداد استقصائنا هذا، أن نميط اللثام عما لايزال الى اليوم محجوباً عن النظر، أو مساء تأويله في حال وقوعه تحت الإدراك.

وفي الواقع، إن إدراك الأحداث من خلال معايشتها وفق النمط الملحمي الثوري وطبقاً للنموذج الرائع الذي قدمه تروتسكي في **تاريخ الثورة الروسية**، العديل الماركسي لـ «**تاريخ الثورة**» الباهر بقلم ميشليه، هو وحده الذي سمح لجميع إطارات الثورة الفلسطينية من المثقفين الذين قدموا من شتى الأقطار العربية، ولجميع اللبنانيين والفلسطينيين، من مسلمين أو مسيحيين، من جميع أولئك الذين كانت لهم يد في الحريق اللبناني، ألا يروا الفواجع والمآسي التي تسبَّب فيها انفجار المخيمات الثوري، وتوزيع الأسلحة غير المتبصر، وتكوين بيروقراطيات واسعة لحركات المقاومة ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي تضمها تحت جناحيها بقيادة فتح. وفي الواقع لم يكن الأمر أمر حركة مقاومة قومية بقدر ما كان أمر انقلاب اجتماعي، لا في داخل المجتمع الفلسطيني فحسب، بل كذلك في علاقات هذا المجتمع بسائر الكيانات العربية المنبثقة عن تقطيع أوصال الأمبراطورية العثمانية. فالمجتمع الوحيد الذي حرم من حقه في دولة وفي تراب وطني في عملية تقطيع الأوصال المتواصلة الحلقات للأمبراطورية العثمانية - عنينا المجتمع الفلسطيني الذي كانت نخبته التقليدية قيد الانهيار - راح يأخذ بثأره من خلال طبقاته المتوسطة الجديدة وبروليتارياه الريفية، ولكن لقاء ثمن رهيب دفعه السكان المدنيون اللبنانيون والفلسطينيون في لبنان.

ما كان لهذه الظاهرة أن تحدث إلا في الشتات الفلسطيني (وهذا من سخرية الألفاظ، لأن كلمة «الشتات» كانت مقصورة حتى ذلك الحين على الطوائف اليهودية في العالم)، حيث كانت تتوفر الوسائل المادية والفكرية على حين أن الفلسطينيين الذين بقوا في أماكنهم في اسرائيل كانوا في وضع الأقلية بكل ما في الكلمة من معنى وخاضعين للضبط والرقابة المشددة، طبقاً لمنطق الدولة القومية الذي رأينا غير مرة طريقة اشتغاله. وفي «الشتات» ما كان لغير مخيمات لبنان القدرة على الانفجار بدون خوف من انتقام الدولة، شأن الحال في الأردن وسورية. ومنذ عام ١٩٦٩، ومع أولى الأزمات السياسية الكبيرة التي هزت النخبة الحاكمة العابرة للطوائف بعد اضطرابات عام ١٩٥٨، تنازلت الدولة اللبنانية بصدد ما هو أساسي، فوقعت اتفاقية القاهرة المشهورة. وكانت هذه الاتفاقية تكرس بصورة شبه رسمية الحق في حمل السلاح لحركات المقاومة التي كانت قد خرجت منذ ذلك الحين، وبقدر أو بآخر، الى العمل العلني، وكذلك الحق في القيام بعمليات ضد العدو الإسرائيلي انطلاقاً من الحدود اللبنانية. ولمواجهة إرادة المقاومة الواهنة التي كانت تبديها بين الحين والآخر الحكومة اللبنانية، الغارقة أكثر من أي وقت مضى في الفساد وفي التفاهات، كا هو الحال دوماً كلما أشرف عهد من العهود السياسية على الانتهاء، كان «المكر» الثوري يبرر اللجوء إلى الشعارات والتعبئة الطائفية، كما إلى الصراع الطبقي. ومن هنا كان ذلك المزيج المتفجر من الصراعات الطبقية والصراعات الطائفية الذي ستكون لنا إليه عودة.

هكذا شهدنا إذن في لبنان، تحت غطاء الخطب حول افتداء الأمة العربية والنضال المعادي للأمبريالية وتحرير فلسطين، وكما الحال في كل «ثورة»، أشكالاً عجيبة غريبة من الإرهاب السياسي والإيديولوجي والاجتماعي: مصادرة الأملاك أو نسفها، خطف المواطنين

الأبرياء دونما أمل في العودة، الاعتقالات العسفية، الاحتلال غير المشروع للمنازل، فرض خوة باسم الثورة. وفي الوقت نفسه كانت سلطات قيادة جديدة قيد التشكل، في المجتمع اللبناني بكل تأكيد، ولكن أيضاً، وربما على الأخص، على صعيد الصراعات الدولانية - القومية أو القطرية العربية. آية ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية، وممثليها الرسميين، ومناصريها من مختلف الحركات في جميع الأقطار العربية، أضحوا منذ مطلع الستينات قوة اجتماعية وسياسية وثقافية سائدة في الساحة العربية بعد أن ورثت القوى الاجتماعية للناصرية. ولسوف نرى أنها ستضطر هي الأخرى إلى التفاهم مع القوى الجديدة للنظام الإسلامي وجنوحاته.

وطرداً مع انكماش الدولة اللبنانية وتقلص سلطتها، واستكمال عملية تفكك أنسجتها الاجتماعية التي كانت لا تزال عثمانية بفعل هبوب الريح الثورية، راحت البيروقراطيات الفلسطينية تتشكل بمنتهى القوة فوق الأرض اللبنانية. كما راحت الأموال تتدفق لصالح منظمة التحرير الفلسطينية وحركاتها، بما في ذلك المساعدات الرسمية التي تسددها الدول النفطية العربية طبقاً لمقررات مؤتمرات القمة لرؤساء دول الجامعة العربية. وسيكون في مستطاع الحركات الفلسطينية بالتالي أن تؤسس في لبنان صحفاً ودور نشر وأجهزة أمن واستعلامات وتعاونيات انتاجية ومعاهد أبحاث ومصارف، وأن تفتح انطلاقاً من هذه القاعدة اللبنانية فروعاً ومكاتب في الخارج. وحول هذه البيروقراطية تشكلت شبكة ضخمة من الزبائن، اللبنانيين أولاً، ومن الجنسيات العربية الأخرى لاحقاً، وهي شبكة أشد كثافة حتى من تلك التي نسجتها فيما أنف البيروقراطية الناصرية. ولا ننسَ أن هذه الأخيرة كانت تعوزها الوسائل المالية ولم تستفد من المعونات النفطية إلا بعد ١٩٦٧ لتعيد بناء جيشها المهزوم وطيرانها المدمر بالنصر الساحق للجيش الإسرائيلي.

وعليه، إذا كان انفجار المخيمات وإنشاء دولة فلسطينية حقيقية ذات قدرات مالية مرموقة قد أغرقا لبنان في الفوضى السياسية والعسكرية، فإنهما قد ضمنا بالمقابل ازدهاراً اقتصادياً منقطع النظير على امتداد سنوات الحرب الأهلية وحتى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ (وهو الاجتياح الذي سيتأدى إلى رحيل منظمة التحرير الفلسطينية)، ذلك الازدهار الذي أثار دهشة معظم المراقبين واعجابهم.

٢٤

الصراعات المحلية والإقليمية في لبنان

كيف ستمنى هذه القوة الاجتماعية الثورية الجديدة، التي طغت كالسيل العرم انطلاقاً من قاعدتها اللبنانية على امتداد ساحة المشرق، بفشل ذريع في تطلعاتها إلى الهيمنة يذكر إلى حد بعيد بالفشل المماثل الذي منيت به القوى الاجتماعية للناصرية؟ إن تتمة الأحداث ستظهر لنا أن «الثورة» الفلسطينية، مثلها مثل الناصرية، ستقع ضحية سلسلتين من الظاهرات. من جهة أولى ديناميتها الخاصة، أي القطيعات الاجتماعية والثقافية التي يستتبعها طابعها كثورة اجتماعية أكثر منها كثورة قومية، وبالتالي عجزها، كما سنرى، عن رسم وتنفيذ استراتيجية متماسكة لاستعادة الأرض؛ ومن الجهة الثانية لعبة المنافسات الإقليمية والدولية التي ستهصرها هصراً بين صعود (النظام الإسلامي) الجديد والاستراتيجيات الكبرى للدولة الإسرائيلية التي تحتل موقعها في الحقيقة في قلب هذا النظام. وفضلاً عن ذلك فإن الثورة الفلسطينية، التي خلقت دولتها في لبنان لا في فلسطين، ستصطدم مجابهة بالقوة الصاعدة لسورية، إذ كان يصعب على الفئات الاجتماعية الجديدة المتحلقة حول النظام السوري أن تترك الهيمنة السياسية والأيديولوجية على العالم العربي تنتقل إلى يدي منظمة التحرير الفلسطينية.

إن البزوغ الفلسطيني في مطلع السبعينات ما كان له إلا أن يزيد من ضراوة الصراعات الدولانية ـ القومية الكبرى الدائرة رحاها في الشرق الأوسط منذ أفول الأمبراطورية العثمانية. فمنظمة التحرير الفلسطينية بإيحائها، ولا سيما من خلال مركّبيها الماركسيين: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين، بأنها حركة عالمثالثية جديدة تسهِّل التغلغل السوفياتي في الشرق، ستسهِّل في الواقع تمتين الصلات، الوثيقة أصلاً، بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وسيتجسد هذا التقارب عام ١٩٨١ بتحالف عسكري شامل عُمِّد باسم «التحالف الاستراتيجي»، أعطى بموجبه الطرفان طابعاً رسمياً للعلاقات الحميمة التي كانت قائمة بينهما أصلاً في مجال التعاون والبحث العسكريين وتبادل المعلومات وتعزيز وسائل الدفاع المشترك في الشرق الأوسط والصراع ضد الاتحاد السوفياتي ومساندة الأنظمة العربية المحافظة. وعلى هذا النحو شهدت الساحة العربية في آن معاً تكثيفاً لحدة حروب الشرعية والهيمنة ما بين الدول العربية وتصعيداً للتوترات بين المعسكرين الشرقي والغربي. فلنفحص إذن هذه الصفحة الجديدة من تاريخ المشرق العربي على ضوء صراعات القوة التي انطلقت من أوروبا في القرن التاسع عشر كما رأينا لتحط رحالها في

المشرق العربي بعد اجتياحها لشبه جزيرة البلقان ولأوروبا الوسطى والدانوبية.

لعبة سورية

أولاً العامل السوري. فإنما بسورية ستصطدم منظمة التحرير الفلسطينية اصطداماً مباشراً في مشروعها لبناء دولة في لبنان، إذ أن القوات السورية ستدخل إليها منذ عام ١٩٧٥ـ ١٩٧٦، أولاً لتضبط ثم لتضع حداً نهائياً لتوسع السلطة الفلسطينية. صحيح أن سورية كانت ساعدت في أول الأمر على بزوغ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في مطلع السبعينات، تماماً مثلما ستسهل في مطلع الثمانينات التمركز الإيراني في لبنان. لكن قوام اللعبة السورية في الحالتين كلتيهما إقامة وجود أجنبي على التراب اللبناني المجاور لتوازن به أولاً كفة فَعَلَة آخرين هم في طريقهم إلى تشكيل قوة لها خطرها في المدى المنظور على النظام السوري، ثم لتتمكن ثانياً من الارتفاع إلى مرتبة الحَكَم في نظر المجتمع الدولي وأداة ضبط للأوضاع المتفجرة، كيما تصير في نهاية المطاف قوة مهيمنة. وهذا بالتحديد ما جرى بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية التي كانت اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ قد كرست، كما رأينا، بصورة شبه رسمية وجودها في لبنان.

ولسوف تتكرر اللعبة نفسها عام ١٩٨٢ مع المساعدة المبذولة من قبل السوريين لحراس الثورة الإيرانيين للتمركز في لبنان، في أعقاب اجتياح إسرائيلي ثان للبنان أوصل قوات الدولة الصهيونية هذه المرة إلى بيروت نفسها، حيث انسحبت منها القوات السورية. وكما سنرى عما قليل، فإن الجيش الإسرائيلي فرض عندئذ، بمباركة من الدول الغربية، حكومة لبنانية موالية له، وتهيأ، مع الولايات المتحدة، لاستتباع لبنان وتحويله إلى فلك دائر في مداره. لكن مداورة العنصر الإيراني سمحت شيئاً فشيئاً لسورية باستعادة النفوذ في لبنان، وباحتواء النفوذ الأميركي ـ الإسرائيلي ورده، ثم بالظهور في جو الفوضى التي سادت، بمظهر المرجع الممكن الوحيد في مواجهة موقف صار متفجراً.

إن كل هذه اللعبة لا دخل لها من قريب أو بعيد بسيكولوجيا الأقليات التي يعتمده العديد من المراقبين لتفسير سياسة حافظ الأسد «الغامضة»، بحكم انتماء هذا الأخير إلى الطائفة العلوية؛ وهي حجة بليدة ستستخدمها أيضاً منظمة التحرير في دعايتها ضد الهيمنة السورية على شؤونها في لبنان. والواقع أن اللعبة هي هنا، كما في كل صراع قوة إقليمي أو دولي يخوضه نظام من أنظمة السلطة، لعبة منطق الدولة ومصالحها العليا. وقد كان من الممكن لمنطق الدولة هذا، في الحالة السورية، أن يكون منطق دولة يقودها رئيس سني أو مسيحي سواء بسواء. وهذا المنطق هو ما جعل من سورية، بين عشية وضحاها، دولة إقليمية بملء معنى الكلمة، على حين أنها لم تكن حتى ذلك الحين إلا دولة مترجرجة، أضف إلى ذلك أن في سورية مخيمات للفلسطينيين أيضاً، والوضع الثوري اللبناني يمكن أن يكون معدياً، ولا سيما أن بيروت لا تبعد عن دمشق أكثر من مئة من الكيلومترات. إذن، وبحجة مساعدة «الأخوة»

الفلسطينيين، ستُحمل النار إلى الموضع عينه الذي يأتي منه الخطر، وبخاصة أن هذا الخطر بات لا يطاق من اللحظة التي لم يعد مستبعداً فيها استيلاء التحالف «الفلسطيني ـ التقدمي» على السلطة في لبنان في ربيع ١٩٧٦.

لنذكر بأن هذا التحالف كان يمثل، في مواجهة سلطة الدولة اللبنانية التي لم تعد موجودة، حلفاً بين الحركات المسلحة في منظمة التحرير الفلسطينية والحركات اللبنانية المعارضة للنظام والمسلحة من قبل منظمة التحرير وليبيا وسورية وغيرها، وكانت انتصاراته تهدد كل توازن المشرق العربي وتثير هلع العربية السعودية التي كان من الممكن أن تلتهب هي الأخرى إذا لم يطفىء أحد الحريق. وكان حزب الكتائب، الذي أخذ على عاتقه تفجير أحداث ١٣ نيسان ١٩٧٥ وأن يضع النار في برميل البارود، بمساعدة حلفائه من حزب رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون، قد طفق يبدي عن دلائل ضعف عسكري مذهل، على الرغم من المساعدات التي كان يتلقاها من كل مكان، من خارج العالم العربي كما من البلدان العربية التي أثارت الثورة الفلسطينية هواجسها. وعليه سيؤذن للقوات السورية بدخول لبنان من خلال موافقة دولية ضمنية، محاورها الثلاثة هي الولايات المتحدة والعربية السعودية، التي نصّبتها قوتها النفطية حَكَماً في جميع أوضاع الشرق الأوسط، وإسرائيل الدركي العسكري الكبير الذي لا يمكن بدون قبوله أن تتم حركة سياسية- عسكرية بمثل تلك الأهمية. ولما وجد التحالف الفلسطيني ـ التقدمي نفسه وقد قطع عليه الجيش السوري طريق التقدم في زحفه «التحريري»، راح يصب حممه عندئذ على الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. وكما تقضي أصول المكيافلية فقد اندفع يندد بالنظام السوري بوصفه نظاماً طائفياً يعمل لحساب الأقلية العلوية، مثلما كان جرى التنديد من قبل بالنظام السياسي اللبناني المتحضر بوصفه نظام القهر الذي لا يحتمل ولا يطاق بين يدي الطائفية المارونية المنظور إليها على أنها عميلة لسياسات القوة الامبريالية.

أما حافظ الأسد، الذي تمثل دوره التاريخي بإخراج الطائفة التي ينتمي إليها من فقرها وهامشيتها المزمنة، وشجع في الوقت نفسه الرقي الاجتماعي لشرائح ريفية وحضرية فقيرة، مسيحية ومسلمة معاً، فلن يغفر أبداً الإهانة المباشرة بالانتماء الطائفي التي وجهها إليه ذلك التحالف الذي كان يقوده الثنائي كمال جنبلاط، الاقطاعي الدرزي الكبير، وياسر عرفات، بطل جميع الثوريين العرب الجدد المتحدرين من الانقلابات الاجتماعية التي تقدم بنا وصفها. ولسوف يلقى جنبلاط مصرعه غيلة في أحراج الشوف منذ ربيع ١٩٧٧، بينما سيصبح عرفات العدو رقم واحد وسيطرد من دمشق عام ١٩٨٣ وسيطارد ويحاصر على مدى شهور طويلة من قبل القوات السورية في مدينة طرابلس اللبنانية.

المشروع الكتائبي عن «المجتمع المسيحي»

على الرغم من الحماية التي وفرها النظام السوري للكتائبيين، وعلى الرغم من الخطابين الكبيرين اللذين ألقاهما الرئيس حافظ الأسد في ربيع ١٩٧٦ ثم في صيفه ليؤكد، ضداً على

الدعاوى الفلسطينية ـ التقدمية، العروبة التي لا تشوبها شائبة لجميع العرب المسيحيين، فقد دخل حزب الكتائب هو الآخر، ويا للأسف، في الحلم الخلاصي الثوري بإقامة «قومية» دينية. وقد جند الكتائبيون بالفعل محازبين لهم من وسط تلك البورجوازية التي وصفناها في القسم السابق والتي لا ترى إلى العالم إلا من منظور العنصرية الدينية ـ القومية.

بيد أنه، وخلافاً للرأي الشائع، لم يكن الكتائبيون وحلفاؤهم من حزب الوطنيين الأحرار يمثلون سوى أقلية ضئيلة من الطوائف المسيحية إلى حد أرغمهم على تكريس كل طاقتهم لتطوير القواعد المادية والاجتماعية الهزيلة لسلطتهم. وفضلاً عن ذلك كان على المعسكر الكتائبي، بالمقارنة مع التحالف الفلسطيني ـ التقدمي الذي رأينا مدى قوة مقوماته المادية والثقافية، أن يتدارك تأخره النسبي الكبير. وعليه فإن جميع طاقات الحركة الكتائبية سوف تكرس، منذ بداية الأحداث وحتى اليوم، لتوكيد سلطة لا تحوز حقاً وسائلها. وذلك هو أصلاً سبب الضعف العسكري للميليشيا المسماة بـ«المسيحية» على امتداد تلك السنوات في مواجهة ميليشيات التحالف الثوري المعادي: فمنذ نهاية ١٩٧٥ اضطرت إلى إخلاء جميع مواقعها المتقدمة في غربي بيروت لتتخندق في شرقي العاصمة الذي تحول إلى «غيتو مسيحي» والذي كانت تتولى حمايته في الواقع خيرة ألوية الجيش النظامي اللبناني، ولن تتكبد الميليشيا الكتائبية في الشوف عام ١٩٨٣، كما في جنوبي لبنان عام ١٩٨٥، سوى هزائم كاوية. ومن هذا يتضح مدى حجم الدكتاتورية الأيديولوجية والعسكرية التي سيمارسها الحزب على ما بات يسمى مذ ذاك فصاعداً بـ«المجتمع المسيحي» الذي سيتعين تحويله، تحت التأثير العلني المتعاظم للمستشارين الإسرائيليين، إلى «موطن قومي مسيحي» لجميع الأقليات المسيحية في الشرق.

إن هذا المشروع الكتائبي، الذي يخفي أيضاً الطموحات في الهيمنة لأسرة بعينها هي أسرة الجميّل التي تمسك بجميع خيوط الحزب، كان في أرجح الظن سيولد ميتاً لولا الرعب الذي زرعته في كل مكان الحركات المسلحة للتحالف الفلسطيني ـ التقدمي. فعمليات الخطف المتواترة للمدنيين المسيحيين من غير ذوي الانتماء السياسي ممن كانوا يختفون إلى الأبد، وقصف الميليشيات المسماة بـ«الفلسطينية ـ التقدمية» للأحياء المدنية المسيحية بالمدفعية الثقيلة ثأراً من أعمال كتائبية من الطراز نفسه بحق المدنيين المسلمين وأحياء بيروت «المسلمة» ستظهر الميليشيا الكتائبية وكأنها القوة الوحيدة التي يُعوَّل عليها إزاء اللامبالاة والعجز الإقليميين والدوليين، وقف المعارك. وقد حللنا، في كتابنا عن **جغراسية النزاع اللبناني**، أشكال العنف هذه التي لا يمكن وصفها بأنها معارك عسكرية والتي لا هدف لها سوى فك التخالط السكاني بين المسيحيين والمسلمين لترسم في الدم حدود الغيتوات التي ستحبس فيها تدريجياً الطوائف اللبنانية.

ومما سيزيد عنف الكتائبيين قوة كونهم أقلية. إذ أن مسيحيي العالم العربي، كما رأينا، كانوا مندمجين اندماجاً لا فكاك له في النسيج الاجتماعي للمجتمعات العربية. وليس ثمة في أي مكان من العالم العربي تجانس في سلوك مسيحييه وآرائهم، ولا في أوضاعهم الاجتماعية

بطبيعة الحال. وفي لبنان نفسه، كان الحزب الكتائبي فولكلورياً، ولم يبرهن نشاطه كقوة «مناهضة للثورة» عن نجع ما في أحداث ١٩٥٨ إلا لأن الحزب السوري القومي، الذي ما كان يريد دكتاتورية ناصرية ذات منزع قومي عربي في سورية ولبنان، وكذلك الأحزاب السياسية الأرمنية التي كانت لا تزال ترزح تحت صدمة أحداث تركيا، قد تدخلت جنباً إلى جنب لتكبح الهيمنة التي كانت القوى الناصرية قد انتزعتها لنفسها في لبنان. وفي عام ١٩٧٥ كان محازبو الكتائب ومناصروه لا يزالون من حيث العدد قلة في الشرائح الاجتماعية القيادية اللبنانية، سواء في أوساط المثقفين أم في أسر الوجاهات التقليدية أو المحدثة الكبيرة. وفي البرلمان اللبناني، الذي تجدد انتخاب أعضائه عام ١٩٧٢ في جو من التوتر السياسي، لم يكن للحزب سوى ٦ نواب من مجموع ٩٩ نائباً، كان ٥٥ منهم ينتمون إلى الطوائف المسيحية، وحتى ريمون إده، عميد الكتلة الوطنية، الذي يُعد أقوى رموز نزعة الموالاة للغرب بحكم انتمائه إلى واحدة من أعرق الأسر اللبنانية تغرباً وميلاً إلى فرنسا، قطع صلته بالحزب الكتائبي بالنظر إلى تطرفه في التحريض على العنف. وعليه، ما كان لمشروع غزو «المجتمع المسيحي» إلا أن يكون مشروعاً قائماً على العنف إزاء غالبية المسيحيين المعارضين له.

ولسوف تأتي بداية المشروع في صورة ملاحقة للأسر المسيحية الكثيرة التعداد ذات الانتماء الشيوعي أو الاشتراكي أو السوري القومي أو البعثي أو الموالية للفلسطينيين، وتهجير لأفرادها إلى خارج المناطق التي يبغي الحزب السيطرة عليها سيطرة مطلقة. وستليها بعد ذلك عمليات النهب الواسعة النطاق، مثل نهب أسواق بيروت التي أحرقتها الميليشيا الكتائبية في تشرين الثاني ١٩٧٥ وتقاسمت غنائمها مع ميليشيات التحالف «المعادي»، ثم نهب مستودعات مرفأ بيروت الذي كان لا يزال في ذلك الحين أهم مركز تجاري في المنطقة، وقد قدرت أسلابه من البضائع بنحو مليار أو مليارَي دولار، استولى عليها الحزب هذه المرة منفرداً لأن مرفأ بيروت كان لا يزال بتمامه بين أيدي ميليشياه المسلحة. وأخيراً، وبعد شل فاعلية المرفأ وتدمير الأسواق والقضاء بالتالي على كل اقتصاد الأسواق التقليدية (البازار)، العنصر الأساسي للتوازنات الاجتماعية التقليدية في المشرق العربي، جاء فتح المرافىء اللاشرعية لإدخال البضائع بدون دفع رسوم جمركية للدولة، وكذلك فرض ضرائب ميليشوية على المساكن والمنشآت الصناعية والتجارية والمقاهي والفنادق والمطاعم والتسجيلات العقارية والوقود، الأمر الذي يمثل في مجموعه خوة هائلة باسم الدفاع عن «الوطن المسيحي». تلك هي الوسائل التي بفضلها حاز الحزب الكتائبي على مقوماته المادية، وأقام بيروقراطيته، واشترى محازبيه.

و إلى ذلك ينبغي أن نضيف المذبحتين اللتين ارتكبهما الحزب ضد حليفيه المسيحيين اللذين كانا يقاتلان إلى جانبه ويشاركان معه في فرض الخوات على «المجتمع المسيحي»، ونعني بهما حزب الوطنيين الأحرار بزعامة رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون، وميليشيا المردة في شمالي لبنان بزعامة سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية السابق أيضاً. فقد شنت ميليشيات الحزب ضدهما حملتين داميتين للغاية: واحدة في عام ١٩٧٨ استهدفت إهدن،

العرين الإقطاعي لآل فرنجية حيث قتل «ببرودة أعصاب» إذا جاز التعبير ٣٥ شخصاً، منهم ابن سليمان فرنجية وكنته وحفيدته؛ والثانية في عام ١٩٨٠ استهدفت الصفرا، مركز أنصار الرئيس السابق شمعون، حيث لقي أكثر من مئتي شخص مصرعهم في مجزرة سبقتها مناوشات دامية في عدد من المواقع، ولا سيما في فرن الشباك في قلب بيروت «المسيحية». هذا اذا لم نشأ الكلام عن المجازر الأخرى التي ارتكبت بحق مدنيين أبرياء من الطوائف الأخرى أو من الفلسطينيين، ومنها على سبيل المثال مذبحة الكرنتينا، مركز حرق النفايات، حيث كانت تتكدس أكواخ المعدمين الآوية لبعض العناصر الفلسطينية المسلحة، و«السبت الأسود» في أيلول ١٩٧٥ حيث قتل ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مدني مسلم لبناني أو فلسطيني، عند أحد مفارق كبرى الأحياء التجارية في بيروت، ونقصد «ساحة الشهداء» المركز التاريخي للعاصمة اللبنانية.

إن قائمة أعمال العنف هذه لهي في الواقع لامتناهية الطول لأنها تشمل أيضاً، في جملة ما تشمله، الفظائع المرتكبة عام ١٩٧٦ ضد مخيم تل الزعتر الفلسطيني، ثم تلك المرتكبة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ في مخيمات صبرا وشاتيلا وفي الشوف، ويقبع خلف هذه الأحداث، على مستوى أو آخر، تأطير أيديولوجي وعسكري من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وهذا ما تقطع به الأدبيات الإسرائيلية الغزيرة حول اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وكذلك تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا، بحيث لا يبقى مجال للشك حتى للمتشكك (١). وقد أكد كتاب مثير صادر حديثاً لبوب ودوارد، الصحافي المشهور في واشنطن بوست، الروابط القديمة والوثيقة بين بشير الجميل، قائد الميليشيا الكتائبية، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، وكذلك الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في «التقارب» بين «المسيحيين» والإسرائيليين (٢).

لعبة القوى في لبنان

في الواقع، إن المشروع الكتائبي للهيمنة على «المجتمع المسيحي» قد سهله، لا سلوك التحالف الفلسطيني ـ التقدمي المتقدم وصفه فحسب، بل كذلك لعبة المواجهات الدولية في الشرق الأوسط. بيد أن الحقيقة التي ينبغي أن تقال مثنى وثلاث، بدون خوف التكرار، هي أن شطراً واسعاً من مسؤولية نجاح الحزب الكتائبي في مشروعه ذاك للهيمنة يتحمله أولئك «الثوريون» ذوو المزاج الأيديولوجي العلماني في الغالب، الذين كان الكثيرون من قادتهم

(١) انظر بوجه خاص س. شيفر: **عملية كرة الثلج. أسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان** L'OPERATION BOULE DE NEIGE. LES SECRETS DE L'INTERVENTION ISRAELIENNE AU LIBAN، منشورات لاتيس باريس ١٩٨٤؛ وكذلك ز. شيف وإ. يعاري: **حرب لبنان الاسرائيلية** ISRAEL'S LEBANON WAR منشورات سايمون اند شوستر، نيويورك ١٩٨٤، أما تقرير لجنة كاهان فقد نشر في منشورات ستوك، باريس ١٩٨٣.

(٢) **الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ١٩٨١ـ١٩٨٧** C.I.A. GUERRES SECRETES, 1981-1987، منشورات ستوك، باريس ١٩٨٧.

اللبنانيين أو الفلسطينيين من المسيحيين، من أمثال الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، وبعض كبار قادة الحزب السوري القومي، وزعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو كذلك زعيم الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. فأعمالهم الانتقامية الواسعة النطاق ضد الأحياء المدنية المسيحية بقصفها بالمدفعية الثقيلة، والخطف اليومي للمدنيين المسيحيين الأبرياء الذين كانوا لا يعودون أبداً أو الذين كان يتم العثور على جثثهم المشوهة مرمية عند أحد الجسور بعد بضعة أيام، وهذا بدون أن نتحدث عن المجزرة الرهيبة التي اقترفت بحق المدنيين في بلدة الدامور ـ وقد كانت جريمة حقيقية ضد الإنسانية أريد منها «الثأر» من أعمال العنف المشابهة التي كان اقترفها الكتائبيون قبل بضعة أيام في الكرنتينا ـ؛ هذه وغيرها من الأفعال تجعل من ثوريي التحالف الفلسطيني ـ التقدمي حلفاء موضوعيين للمشروع الكتائبي لإعادة تجميع «المجتمع المسيحي» في لبنان والهيمنة عليه. والحق أن «الفزاعة الإسلامية»، التي لوحت بها الأيديولوجيا الكتائبية لابتعاث نزعة «قومية» لبنانية مسيحية، قد تجسدت في الواقع المعاش لجميع المدنيين المسيحيين الذين ما كانوا البتة من الكتائبيين، ولكن الذين رأوا حياتهم تهدد من جراء هويتهم الطائفية لا غير.

وكما لو أن هناك تصميماً على خلع المزيد من المصداقية على الدعاوى الكتائبية، فقد تضاعفت وتجذرت المنزلقات القاموسية الخاصة بالحركات الثورية والقومية، فباتت المصطلحات تقوم بذاتها مقام الشتيمة دونما تمييز أو تدقيق: فمن التنديد بالعصابات الفاشية ثم الانتقال إلى التنديد بـ«المارونية السياسية» وهو مصطلح قد اخترعه ذات يوم مثقف بيروتي مهذب، من أسرة سنية عريقة، مولع بالثقافة السياسية العربية والغربية معاً؛ وقد راجت هذه التسمية بسرعة بفضل كراس صغير لمؤلفه يزعم لنفسه الصفة التأريخية وجرى توزيعه بعشرات آلاف النسخ والإعلان عنه حتى على شاشة التلفزيون؛ ومذ ذاك فصاعداً سيرمز هذا المصطلح إلى تلك السعلاة القبيحة التي تعزى إليها تبعة جميع مصائب لبنان من خلال الهيمنة التي «لا تطاق» للطائفة المارونية. وأخيراً، وكخطوة أخيرة في تصعيد الشتيمة الطائفية، وبعد أن تأكد على كل صعيد تعاون الكتائبيين مع إسرائيل، بدأ التنديد بطائفة بكاملها بوصفها «عميلة» الغرب و إسرائيل، ومسؤولة عن جميع مصائب مجموع الأمة العربية منذ فجر العصور.

وفي الوقت الذي كان فيه السادات يسافر إلى القدس ليكلم العدو، وكان يجري فيه التفاوض على اتفاقيات كمب ديفيد في واشنطن، فإنما في لبنان وجد الثوريون «العميل» الرئيسي للصهيونية والأمبريالية: الطائفة المارونية التي أضحت في أنظارهم وحشاً مخيفاً، أخذوا على عاتقهم أن يحاموا دونه لا عن شرف الأمة فحسب، بل كذلك عن مصالح «الجماهير» الإسلامية المضطهَدة منذ أجيال وأجيال في لبنان من قبل «المارونية السياسية» البغيضة. وهكذا كان الانزلاق المشؤوم نحو تحويل التحالف الفلسطيني ـ التقدمي إلى تحالف «إسلامي» ضم، بعد الاجتياح الإسرائيلي، العديد من الحركات الإسلامية، وهو ما سيؤدي إلى تصدع الحركة وانفجارها، و إلى نشوب معارك دموية بين «الأخوة» في الاسلام، اقترفت فيها

جرائم جديدة ضد الإنسانية، ولم تكن تقل ضراوة عن تلك التي رأيناها تنفجر بين المتحالفين من أجل حماية «المجتمع المسيحي».

هكذا نشهد في لبنان استمرار لعبة الصراعات الدولانية ـ القومية التي رأيناها تتخذ من المشرق العربي ساحة لها منذ عام ١٩٥٠، والتي تحرينا عن أصولها في مطلع القرن التاسع عشر في البلقان، قبل أن تجد هذه المنطقة في ستالين وخلفائه سادة قساة لا يرد إرادتهم راد. والحال أنه ما تيسر في المشرق العربي لأي قوة ما فوق قومية، أأميركية كانت أم روسية، أن تستولي على المنطقة؛ بل على العكس من ذلك، فمما زاد المواجهة ضراوة عجز أي قوة من القوى الاجتماعية الإقليمية عن الفوز بالهيمنة، بعد انهيار السيطرة التي كانت للعلماء وللبورجوازية العليا في عصر النهضة، وبعد سقوط البيروقراطية الناصرية التي لم يطل عهد سلطتها مديداً. ولقد كانت حرب ١٩٧٣ هي أول حرب لا يهزم فيها العرب في المواجهة مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، ولكنها لم تكن أيضاً نصراً. ولسوف تستمر، من خلال أشكال أخرى، فوق الأرض اللبنانية التي سوف تتحول أيضاً إلى مصب لجميع المشاحنات العربية ـ العربية بعد أن فقدت الدولة سيادتها عليها منذ عام ١٩٦٩، وإلى مختبر لتجريب مختلف محاولات إعادة التنظيم الجغراسي في المنطقة. ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون هذه التجارب، التي اتخذت مسرحاً لها آخر وأصغر كيان باق على قيد الحياة من الأمبراطورية ـ وهو الكيان الذي كان اهتز وترنح لمرة أولى عام ١٩٥٨ من جراء الثورة الناصرية ـ قد تأدت، ولا سيما بعد بزوغ الثورة الفلسطينية والاجتياحين الإسرائيليين للبنان في عام ١٩٧٨ و١٩٨٢، إلى زج الطوائف الدينية اللبنانية في غيتوات قسرية من جهة أولى، و إلى إلغاء تلك الغيتوات القابلة للانفجار التي كانتها المخيمات الفلسطينية من الجهة الثانية.

وبالفعل، إن الثورة الفلسطينية ستضيع في متاهة الرؤى التي كانت تحملها معها. فلا ننسَ أن هذه الثورة هي ثورة الشتات الفلسطيني، مثلما هي أيضاً ثورة جميع اولئك المستبعدين من الاشتراكيات العربية العسكرية الذين قدموا للالتجاء في بيروت على امتداد الستينات. ولسوف تحمل هذه الرؤى بالتالي سمة جميع طبعات الأيديولوجيات القومية والاشتراكية الأوروبية أو العالمثالثية. ولسوف تؤلف كاليدوسكوباً أيديولوجياً خارقاً للمألوف تتضاعف أشكاله وألوانه بالتضاعف اللامتناهي للمواقف التي تتصادم بشأنها شتى تيارات الحركات التي تتألف منها منظمة التحرير الفلسطينية والمنافسات التي تعتمل فيها. وخلف هذه المنافسات يرتسم، أصلاً، ظل «الحماة» السياسيين والماليين لهذه الحركات: الاتحاد السوفياتي أولاً وبكل تأكيد، وإن يكن نفوذه سيأفل بسرعة طرداً مع كمود صورته في العالم العربي من جراء جمود الحقبة البريجنيفية وغزو أفغانستان؛ وكذلك، وبطبيعة الحال، الأنظمة ـ الدولانية المجاورة، وأخيراً فلول القوى الناصرية. ولا شك أيضاً أن العربية السعودية وليبيا، اللتين كان نجمهما في صعود في أوج الحقبة النفطية في السبعينات، كان لهما تأثير «إسلامي» ملحوظ على منظمة التحرير الفلسطينية. وقد دار الهمس في بيروت عام ١٩٧٤ في الأوساط الفلسطينية بأن العربية السعودية هي التي طلبت من زعيم منظمة التحرير

الفلسطينية، تحت طائلة قطع الإمدادات المالية عنه، ألا يعود إلى الكلام عن احتمالات دولة علمانية في فلسطين يتعايش فيها اليهود والعرب طبقاً لقواعد الديموقراطية الحديثة. وبالفعل، إن ذلك الشعار سيختفي من وسائل الإعلام الفلسطينية التي كان يطيب لها حتى ذلك الحين أن تتحدث عن فلسطين مستقبلية علمانية وديموقراطية. وقد انعكس غياب القوة الاجتماعية المهيمنة في المشرق العربي، وبالتالي غياب الرؤية السياسية الموحَّدة، وكذلك لعبة صراعات القوة التي تسارعت وتائرها من جراء الفراغ السياسي الذي خلفه اختفاء عبد الناصر، انعكس كل ذلك على مرآة الأيديولوجيات والمسالك الفلسطينية واللبنانية في تلك السنوات.

إحراجات الأيديولوجيا الثورية

لقد اصطدمت الايديولوجيا الثورية، على أية حال، بإحراج لا حل له، عكس شذوذ الأوضاع الجغراسية في المشرق العربي، منذ انهيار الأمبراطورية العثمانية. فهل الثورة هي أولاً عربية، أي إنجاز لانعتاق الشعوب العربية من الوصايات الأمبريالية ومن التقسيمات المصطنعة التي فرضها الاستعمار وعملاؤه المحليون في أوساط الطبقات الثورية أو «الأقليات» الدينية أم هي فلسطينية حصراً؟ إن هذا الإحراج النظري، الذي طرحته أوضاع ثورية أخرى في أمكنة أخرى من العالم وفي أزمنة أخرى من التاريخ، يتخذ في مثال الثورة الفلسطينية ـ العربية حدة وسعة لا نجد ما يضاهيهما إلا في مثال الثورة البلشفية التي آل بها الأمس إلى التبلور في نزعة قومية روسية من الطراز التقليدي، وإلى التخلي بالتالي عن حلم الثورة على المستوى الأوروبي. وما كان أصلاً الصعود الذي لا يقاوم للفاشية في نقاط أخرى من أوروبا إلا رد القوى الاجتماعية «المحافظة» على ذلك الخوف الكبير من الثورة البلشفية.

لقد طرح هذا الإحراج في العالم العربي على كل سعة مسألة تحديد استراتيجية الكفاح ضد دولة إسرائيل المدركة بصورة إجماعية على أنها جسم غريب. وما كان للثورة الفلسطينية، التي استعادت مشعل الكفاح بعد هزيمة ١٩٦٧، الا أن تواجه، في كفاحها ضد إسرائيل، هذه المشكلة المركزية التي تطرح نفسها لا محالة على كل ثورة مستوحاة من الأفكار الخلاصية للحداثة الأوروبية. وإنما هنا تتدخل الحيل الأيديولوجية المميزة للأوضاع الانقلابية السياسية. فالخطاب يتكلم عن الحرية والإخاء والمساواة، لكن الممارسة توكيد لسلطات قيادة اجتماعية جديدة. وثورة فلسطينيي الشتات ستكون أولاً ثورة توكيد الهوية الاجتماعية لسكان الغيتوات التي خلقها طردهم من فلسطين؛ وهذا بالذات ما تظهره انتفاضة المخيمات الفلسطينية، المؤطرة بطبقة من البورجوازية الصغيرة المشتتة والمبعدة عن الحياة السياسية للكيانات العربية الجديدة المنبثقة من انهيار الأمبراطورية العثمانية.

إن بزوغ منظمة التحرير الفلسطينية في المدار العربي والدولي يعني أول ما يعني، رغم كل الخطب الأيديولوجية التي تتذرع بها الحركات التي تتألف منها المنظمة، توكيد وجود اجتماعي دال سياسياً. ولهذا السبب فإن منظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن كانت في

خاتمة المطاف لم تول اهتماماً يذكر لفلسطينيي الداخل، وحتى إن تكن عملياتها ضد إسرائيل متفرقة في الزمن ولا تشكل بحال من الأحوال تهديداً عسكرياً لآلة الحرب الفائقة القوة لتلك الدولة، هي صوت الهوية الفلسطينية الذي يُسْمِع نفسه سياسياً، أينما كان وبكل الوسائل المتاحة، بما فيها العمليات الإرهابية الممقوتة في العواصم الأوروبية التي غرفت منها الصهيونية تاريخياً قواها. وإن سكان الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وبخاصة منهم الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو الفئات المتبلترة، لا يمكنهم إلا أن يروا في منظمة التحرير الفلسطينية، مهما بلغ من إهمالها لهم، إلا صورتهم كما يمكن أن تحتل مكانها مستقبلاً في المدار الدولي. وكل الجهود التي بذلها النظام الملكي الأردني بالتعاون مع الوجاهات الفلسطينية التقليدية، والتي سهلت فعلياً على الصعيدين المادي والاجتماعي حياة فلسطينيي الداخل، تعذر عليها أن تغير ذلك المعطى الأساسي الذي ستكون لنا إليه عودة.

وليس للعجب أن يأخذنا على كل حال إذا وجدنا منظمة التحرير الفلسطينية، على عكس جبهة التحرير الوطني الجزائرية مثلاً لم تطور أكثر، بفضل وسائلها المادية الهامة، روابطها مع فلسطينيي الداخل، فلسطينيي الصمت وضحايا أربعين سنة من الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلى سكان الجليل، وإحدى وعشرين سنة بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية وغزة؛ ولم تنشئ شبكات حقيقية للمقاومة داخل الأراضي المحتلة؛ ولم تفلح، حتى انطلاقاً من الحدود اللبنانية، في شن حرب غوار يومية، وفاعلة عسكرياً، ضد الكيبوتزات الإسرائيلية الواقعة على مرمى المدفع أو الرشاش الثقيل في معظم التلال العالية في كل جنوبي لبنان. فالعمليات لم تكن متباعدة في الزمن فحسب ـ إذ كانت تنقضي بين الواحدة والأخرى أشهر عدة ـ بل لم تكن منسقة أيضاً بين مختلف الفصائل؛ وعلى كل حال فقد كانت عدة فصائل تدعي المسؤولية عن كل عملية منها. وغالباً ما تأتي هذه العمليات على شكل «زخّات»، إذ عندما يُبادر فصيل بعينه إلى القيام بعملية لافتة للأنظار فإنه لا يسع الفصائل الأخرى أن تبقى بلا حراك تحت طائلة تقلّص نفوذها داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفي العالم العربي عامة.

وفي الواقع، إن للفصائل التي تتألف منها منظمة التحرير الفلسطينية بعداً اجتماعياً في المقام الأول، كما شرحنا من قبل. فشاغلها هو تسجيل الشرائح الاجتماعية الحاملة لها في النظام الشرق ـ أوسطي والدولي، وبناء أجهزة قوة سياسية ـ اجتماعية، والحصول على الإمرة والنفوذ. وحيلة الخطاب الأيديولوجي القومي، في الشرق كما في الغرب الذي خلق الخطاب القومي الحديث، هي الإعلان عن ميلاد «الإخاء» و«الحرية»، ولكن على صعيد الواقع توكيد القوة الاجتماعية للنخب الجديدة: فكل توكيد للهوية هو في المقام الأول اجتماعي، كما لمسنا ذلك باليد مراراً عدة على امتداد تحقيقنا هذا؛ ومن ثم فهو، في المقام الأول أيضاً، هدم لبنية الهرميات الاجتماعية القديمة التي على أنقاضها ينهض السادة الجدد. وفي هذا الصراع العديم الشفقة الذي يمزق المشرق العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مثلما مزق أوروبا منذ الثورة الفرنسية، احتلت النخب الفلسطينية الجديدة، المنبثقة من تفكك الأنسجة الاجتماعية القديمة للأمبراطورية العثمانية، مكانها بتكلفة مفرطة، كما الحال في كل وضع «ثوري» تتواجه

فيه أفكار جامحة، وتتهاوى أنظمة قيمة، وتكون فيه السلطة عند فوهة البندقية.

أسباب الغلو والشطط في الردود العسكرية الإسرائيلية

لم يخطىء الإسرائيليون الهدف عندما صبوا منذ عام ١٩٦٨ طوفاناً من الحديد والنار على لبنان، الأرض التي فوقها تمت استعادة الهوية الفلسطينية. وفي الواقع، لم يكن ذلك الطوفان مجاوزاً الحد إلا بالنسبة إلى أولئك المدنيين التعساء من اللبنانيين والفلسطينيين الذين كانت جريرتهم الوحيدة السكنى على مقربة من أولئك القادة الفلسطينيين الجدد، مما جعلهم بالتالي هدفاً للغارات الرهيبة التي ما فتىء الطيران الإسرائيلي يشنها منذ عام ١٩٦٨ بلا انقطاع. والرد الإسرائيلي مجاوز الحد أيضاً إذا حكمنا عليه بمقتضى المعايير العسكرية وحدها،وعلى الأخص من خلال عدد القتلى والمشوهين الذين تتركهم وراءها كل غارة. والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تشكل في يوم من الأيام تهديداً عسكرياً جاداً. وعمليتا اجتياح لبنان تثبتان ذلك بما فيه الكفاية: اجتياحه للمرة الأولى عام ١٩٧٨ حيث توقفت القوات الإسرائيلية عند تخوم مدينة صيدا، عاصمة لبنان الجنوبي، واجتياحه للمرة الثانية عام ١٩٨٢ وصولاً إلى بيروت نفسها وإلى الحصنين الكتائبي والدرزي في جبل لبنان، وفي المرتين كلتيهما لم تشكل مخازن الأسلحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتواجد الحر لحركات المقاومة على امتداد الأرض اللبنانية، ولا سيما في الجنوب منذ اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، عقبة تذكر في وجه التقدم الصاعق للقوات الاسرائيلية. ولئن راوح الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ ثلاثة أشهر في مكانه أمام بيروت قبل أن يدخل إليها ويتسبب مباشرة في مذابح صبرا وشاتيلا، ثم في مذابح جبل الشوف، وفي وقت لاحق في مذابح الجنوب، فذلك مرده إلى تضافر عدد من العوامل.

أولاً بوادر الاحتجاج التي صدرت عن الرأي العام العالمي، وللمرة الأولى عن الرأي العام الإسرائيلي. فالدخول إلى عاصمة عربية يعني إظهار مدى القوة الاسرائيلية بكل فجاجة للرأي العام العالمي، مع أن اللعبة الدائمة على هذا الصعيد من الجانب الاسرائيلي كانت الظهور بمظهر البلد الديموقراطي الصغير الذي لا يخوض إلا حروباً دفاعية، نظيفة وسريعة، في مواجهة جيوش عربية مجهزة أعلى تجهيز من قبل الاتحاد السوفياتي. والدخول إلى بيروت يعني المساس بمدينة لا تزال تحتفظ، رغم ما لحقها من تشويه من جراء سبعة أعوام من أفعال العنف الهمجية، برأسمال من التعاطف لدى الغرب ناهيك عن أن بيروت بقيت حتى ذلك التاريخ المكان الممتاز لاستعلام الغرب عن الشرق، ولو بحكم الوجود الفلسطيني فيها ليس إلا. ثم إن الهجوم على عاصمة عربية يمثل أيضاً مغامرة إقليمية ودولية قد لا تكون نتائجها قابلة للحساب، حتى ولو كان الاتحاد السوفياتي مكبلاً بالحرب الأفغانية، وبريجنيف يحتضر، وحتى لو بقيت العواصم العربية الكبيرة تلتزم الصمت المريب لأسباب سنعرض لها لاحقاً. والواقع أن نزعة المغامرة السياسية والعسكرية لدى الجنرال شارون، المباركة من قبل عسكري أميركي

ذائع الصيت، هو الجنرال هيغ، الأمين العام السابق للحلف الأطلسي، والوزير الأميركي للشؤون الخارجية في زمن الاجتياح، كانت تمضي إلى أبعد مما ينبغي في قلب جميع قواعد اللعبة الدولانية ـ القومية في الشرق الأوسط، وجميع قواعد الحرب الباردة الروسية ـ الأميركية، وجميع قواعد المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، وحتى جميع قواعد الحرب الأهلية العربية ـ العربية التي اخترقت إسرائيل هذه المرة ساحتها بصلافة سافرة من خلال ضخامة الوسائل العسكرية التي جندتها. وهذه الوسائل، المتعدية إطار القواعد التقليدية للديموقراطية الإسرائيلية، كانت تسيِّرها النزعة التبسيطية السياسية للثنائي بيغن ـ شارون: فيل في مخزن للخزفيات، متصدع الجدران أصلاً، يفتش عن البرغوث الفلسطيني الذي يقرصه مرة كل بضعة أشهر في الطرف الشمالي من أذنه الجليلية. ولسوف يدفع الجنرال هيغ ثمن مباركته غالياً، إذ سيضطر إلى الاستقالة بعد خمسة وعشرين يوماً من حصار بيروت، وتحديداً في ١ تموز ١٩٨٢. بيد أن الحصار سيدوم حتى أيلول، وسوف يدفع بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، الثمن بدوره في وقت لاحق.

إذ في أثناء ذلك كانت تعبئة عامة الشعب في الأحياء الغربية من العاصمة اللبنانية قد قلبت الحسابات كلها. فما أن انقشع هلع وفوضى الأسابيع الأولى، حيث كان ساد الاعتقاد بأن الجيش الإسرائيلي سيدخل بلا تأخير إلى بيروت، وبأنه لا بد بالتالي من أن يلوذ الزعماء «الثوريون» بأسرع ما يمكن بالفرار ليفلتوا من الطوق الإسرائيلي المطبق، حتى تنظمت عمليات الدفاع عن ذلك الجزء من المدينة. وكانت التعبئة عامة حول التحالف الفلسطيني ـ التقدمي الذي كان آل قبيل الاجتياح إلى حالة من الضمور. وإزاء نفاذ صبر الحكومة الإسرائيلية اختبر الجيش الإسرائيلي ثلاث أو أربع مرات دفاعات المدينة في شهري تموز وآب، بدون أن يتوصل إلى اختراقها. وبالفعل، كانت المفاوضات من أجل خروج الفصائل المسلحة الفلسطينية من بيروت تراوح في مكانها نظراً إلى أن المطالبة الفلسطينية بضمانات للمستقبل كانت تتوسع في شروطها طرداً مع تعزيز الدفاع الشعبي عن بيروت الغربية، ومع بحث ريغان الباهت الشخصية بغير ما جدوى عن إلهام يمكن أن يوجه قراراته السياسية، ومع تعاظم «نرفزة» المعارضة العمالية في إسرائيل من التدهور اليومي لشعبية إسرائيل في بورصة الرأي العام الغربي من جراء الفجاجة التي راحت «القومية» اليهودية تعبر بها على ذلك النحو عن نفسها تحت قيادة الثنائي بيغن ـ شارون؛ وطرداً أخيراً مع الهالة التي أحاطت بالانتفاضة البطولية الثورية اللبنانية ـ الفلسطينية والتي ما كان يزيدها إلا ألقاً الصمت الجليدي للعواصم العربية، وللعاصمة السوفياتية نفسها.

ولما أسقط في يد شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، دشن تكتيكاً عسكرياً جديداً، مذهلاً وفائق الدموية في آن معاً: مطاردة بني الإنسان بالقنابل الفراغية التي تنسف دفعة واحدة بناية سكنية بكاملها بدون أن تترك لسكانها الوقت للخروج من ملجئهم. وعلى هذا النحو اقترف الطيران الإسرائيلي جرائم حرب جديدة في مطاردته لياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من بناية إلى أخرى في جميع أحياء غربي بيروت الآهلة بالسكان، دافناً تحت

أنقاض قنابله الفراغية آلافاً من السكان المدنيين العزل من السلاح، وذلك حيثما دلته أجهزة استخباراته «المشهود لها» إلى وجود محتمل للرمز السياسي المطلوب القضاء عليه بأي ثمن. ولقد كان الطيران الإسرائيلي قد نفذ على كل حال في تموز ١٩٨١، وفي نقطة القلب من بيروت، غارة على أحد الأحياء المدنية الأكثر اكتظاظاً بالسكان أوقعت ٢٥٠ قتيلاً بدون أن تصيب قائداً واحداً من القادة الفلسطينيين الذين كان يفترض وجودهم في ذلك المجمع السكاني الذي دمر تدميراً كاملاً. ويندرج في المنطق نفسه قصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، عام ١٩٨٦، في عهد حكومة شيمون بيريز، زعيم حزب العمل الإسرائيلي. وفي نيسان ١٩٨٨ سيلقى خليل الوزير، المعروف بأبي جهاد، الرجل الثاني في فتح، مصرعه في تونس على أيدي وحدة إسرائيلية خاصة، مثلما كان اغتيل في بيروت في نيسان ١٩٧٣، ودوماً بناء على أوامر من الحكومة العمالية، ثلاثة قادة بارزين في منظمة التحرير، من بينهم كمال ناصر، الناطق بلسانها والشاعر والأديب المعروف منذ زمن طويل في العالم العربي.

لمَ إذن هذه الشراسة الإسرائيلية، لمَ هذه السلسلة من جرائم الحرب ضد السكان المدنيين في لبنان، من فلسطينيين ولبنانيين، لقتل قادة حركة هي عسكرياً غير فاعلة؟ غير فاعلة، رغم القاعدة الأرضية التي لها في لبنان، بقدر ما كانت غير فاعلة، لمرتين على التوالي، القدرة العسكرية لمصر الناصرية: المرة الأولى عند اجتياح اسرائيل لسيناء في عام ١٩٥٦، والمرة الثانية بعد أحد عشر عاماً في أثناء حرب الأيام الستة. ففي المرتين كلتيهما انهار الجيش المصري كقصر من الورق، وحتى بدون أن يقاتل تقريباً. ولسوف تعرف الحركات المسلحة الفلسطينية في جنوب لبنان المصير نفسه في أثناء الاجتياحين الإسرائيليين في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

وفي الواقع، وفي الحالة المصرية كما في الحالة الفلسطينية، كانت القوى الاجتماعية الجديدة التي ظهرت إلى حيز الوجود في المدارين السياسي والثقافي مشغولة للغاية في بناء قاعدة للسلطة المادية، وفي اكتساب شرعية سياسية ينكرها عليها كل ثقل التاريخ والتقاليد الاجتماعية ـ الثقافية الموروثة عن الهرميات الاجتماعية القديمة، ناهيك عن أن تلك القوى الاجتماعية الجديدة، التي بقيت على امتداد قرون مقصية عن أي منصب قيادي عسكري، كانت تفتقد إلى كل خبرة أولية بالمبادىء التنظيمية للحرب، وكم بالأولى إذا كانت حرباً يفرض فيها الطيران قانونه. أضف إلى ذلك كله أنه لم يكن لدى البيروقراطية الحاكمة المصرية في عهد عبد الناصر، ولا لدى بيروقراطية فصائل منظمة التحرير، أدنى طموح عسكري، وبخاصة أنهما كانا كلتاهما تعلمان أنه ليس لهما من حظ البتة في التغلب على العدو الإسرائيلي في هذا المجال. ولقد كان الطموح ينصبّ هنا على توكيد كرامة اجتماعية ـ سياسية جديدة في لعبة تيارات القوة الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المفارقة، يمكن هنا أن نشير إلى احتراس النظام السوري الذي يتحاشى كل استفزاز مباشر، والذي يخيم هدوء لافت للنظر على حدود وقف إطلاق النار بينه وبين إسرائيل منذ عام ١٩٧٤، وبعد حرب تشرين ١٩٧٣.

إن هذا التوكيد لوجود اجتماعي دال سياسياً أمر يفهمه تمام الفهم يهود غيتوات أوروبا

الوسطى الذين غزوا فلسطين في أول الأمر من خلال تعبئة هائلة لقواهم في أوروبا لينتزعوا لأنفسهم الاعتراف بهوية جديدة وليجعلوا فكرة «أمة»، يهودية، فكرة «فلسطين يهودية بقدر ما أن إنكلترا إنكليزية» على حد تعبير بن غوريون البليغ الاقتضاب، فكرة مقبولة كما لو أنها طبيعية. ولهذا فإن عدوهم الطبيعي سيكون، سواء بسواء، كل توكيد لهوية قومية عربية مطالبة بحدودها التاريخية أو لهوية فلسطينية محضة حجبها عن الوجود قيام دولة إسرائيل بقوة العنف والفتح. ومن هنا ضراوة الصراع الذي خاضته إسرائيل، دونما وازع أو رادع أولاً لضرب عبد الناصر والناصرية، وثانياً لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات.

وينبغي بالفعل هنا أن نتذكر تلك الغارات الرهيبة التي شنها الطيران الإسرائيلي على أهداف مدنية مصرية في أثناء ما سمي بحرب الاستنزاف (١٩٦٧ـ ١٩٦٩)، عندما حاولت مصر، في آخر محاولة من جانب عبد الناصر لمعاودة النهوض، أن تعيد بناء جيشها بعد تطهيره من ماريشالاته الأكثر انعدام كفاءة والأكثر تورطاً في الفساد، وأن تستعيد حداً أدنى من السيطرة على فضائها الجوي بفضل مساعدة عسكرية سوفياتية مكثفة. وقد عانى السكان المدنيون المصريون أشد المعاناة من سعة نطاق غارات الثأر الإسرائيلية على المدارس والمصانع وسواها من الأهداف المشابهة. وقد قضى عبد الناصر نحبه، منهك القوى، في أيلول ١٩٧٠ عن عمر لا يزيد على ٥٢ عاماً.

ان هذا السيناريو عينه، ولكن على مزيد من القسوة، سيتكرر في لبنان مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال تلك المطاردة الوحشية والغريبة لرجل واحد، ياسر عرفات، من بناية إلى أخرى في بيروت الغربية من قبل طيران هو من الأكثر تطوراً في نوعه في العالم... وهذه السياسة الشرسة لا تستهدف أهدافاً عسكرية ـ هي في الأصل عديمة القيمة عسكرياً ـ، بل الرموز الساطعة للشرعية السياسية ـ الاجتماعية الفلسطينية. آية ذلك أنه إذا ما قيض لهذه الأخيرة أن تبقى وتستمر، فإنها قد تضحي خطرة على «الشرعية» الإسرائيلية، ولا سيما إذا ما تمفصلت إيجابياً مع أنظمة قيم الحداثة الأوروبية التي كانت حتى الآن حكراً للصهيونية في المشرق العربي.

وبالفعل، ليس لنا أن ننسى أن القومية العربية، التي تتفرع عنها الوطنية الفلسطينية، قد همشت الجانب الديني، وأعلت من قيمة المفهوم القومي في مظهره التجميعي العابر للخصوصيات الدينية. والمشاركة المكثفة للمسيحيين العرب في هذا الشعور القومي تؤكد، رغم كل الضلالات والانحرافات الثورية التي تقدم بنا التنديد بها، وجود شرعية حديثة على الطريقة الأوروبية. ومن المحتم، على المدى الطويل، أن تتأثر من جراء ذلك شرعية «القومية» اليهودية التي تبقى، بصرف النظر عن كل مماحكة ـ وبشرط أن تبقى ألفاظ المفردات الحديثة ذات معنى ـ «قومية» قائمة على أساس من نزعة حصرية دينية وأسطورية، صهرت في نار اللاسامية الأوروبية، على نحو ما يؤكده لنا أصلاً كل الفكر «القومي» الصهيوني كما عرضناه في القسم الثالث.

٢٥

من البلقنة «القومية» إلى البلقنة «الدينية»

لعبة إسرائيل في لبنان:

إن نزع استقرار لبنان، الذي أطلقت شرارته الثورة الفلسطينية في عام ١٩٦٩، والذي غذاه ووسع نطاقه في وقت لاحق استقطاب لبنان لجميع الصراعات الدولانية ـ القومية الإقليمية والدولية، يتلاقى على نحو مثير للسخرية المريرة مع هدف كبير آخر من أهداف دولة إسرائيل: زوال دولة عربية قائمة كيانياً على التمازج التاريخي لطوائف دينية شتى، دولة مزدهرة ولا تخفي ازدهارها، مرفأ حقيقي للحرية وتعدد الهوية سياسياً واجتماعياً في الشرق الأوسط. وما من ريب في أن استمرار مثل هذا الوضع عند تخوم فلسطين، التي أخضعها الغزو اليهودي لتحول قسري وعنيف، كان يشكل خطراً على البقاء المريح لشرعية «القومية» اليهودية في المشرق العربي. وهذا ما كان استشعره بن غوريون الذي كان بلا جدال من أكثر قادة إسرائيل دينامية و«رؤيوية». ويشهد على ذلك ما تضمنته «مذكرات موشيه شاريت»، وزير الخارجية في الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٦، ثم رئيس وزراء إسرائيل في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥، والذي كان الزعيم الإسرائيلي الوحيد الذي حاول حقاً كبح جماح طموحات بن غوريون الخلاصية المجاوزة الحد، حتى لا يقضي على كل فرصة لإمكانية إيجاد تسوية مع البلدان العربية المجاورة. فشاريت يشرح كيف أنه عارض في عام ١٩٥٤ بن غوريون، الذي كان آنئذ وزيراً للدفاع، حين اقترح عليه الشروع بعملية نزع استقرار في لبنان بغرض فصل المسيحيين، وبخاصة الموارنة، عن أبناء وطنهم المسلمين، والسعي إلى تكوين دولة مسيحية مرشحة لأن تكون حليفاً طبيعياً لإسرائيل. وقد اقترح موشيه دايان بدوره، وكان آنئذ رئيساً للأركان، أن تكون الخطوة الأولى في تنفيذ هذه الخطة العمل على رشوة ضابط مسيحي في إحدى ثكنات جنوبي لبنان. وقد رفض شاريت مثل هذه المبادرة ذات الطبيعة التخريبية، مشيراً إلى أن اللبنانيين المسيحيين مرتاحون للغاية على ما يبدو في تجربتهم السياسية مع أبناء وطنهم المسلمين ضمن حدود لبنان الكبير، وأن مثل تلك الأفعال لن تكون إلا ضرباً من المغامرة لا أكثر (١).

---

(١) م. شاريت: **اليوميات** JOURNAL، ثمانية مجلدات، منشورات معاريف، تل أبيب ١٩٧٨. انظر أيضاً س. روكاش: =

ولسوف يعود العماليون إلى تبني هذا المشروع بعد ربع قرن من الزمن عندما سيرشون فعلاً، مستغلين نزع الإستقرار الذي خلقه انفجار المخيمات الفلسطينية في لبنان، ضابطاً مسيحياً في الجيش اللبناني، ومن أبناء الجنوب، هو الرائد سعد حداد ليشكل ميليشيا تابعة، بكل ما في الكلمة من معنى، للجيش الإسرائيلي، وليعلن قيام «دولة لبنان الحر» في نيسان ١٩٧٩. ولسوف تكون المواقف السياسية لهذه الفعلة رهيبة، لأن ميليشيا الرائد حداد ستمنع في عام ١٩٧٨ انتشار قوات الأمم المتحدة على امتداد الحدود اللبنانية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي نصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان الذي كانت اجتاحته، وعلى نشر قوات للأمم المتحدة لمساندة الجيش الشرعي اللبناني في مهامه الأمنية على الحدود، وعلى الأخص لمنع عمليات التسلل الفلسطينية إلى الجليل الأعلى.

لماذا ترفض دولة إسرائيل نشراً كاملاً لقوات الأمم المتحدة وللجيش الشرعي اللبناني علماً بأن الهدف المبدئي لمثل هذا النشر هو حماية الكيبوتزات الإسرائيلية من العمليات الفلسطينية التي كنا أوضحنا على كل حال طابعها المشتت في الزمن؟ إن المرء ليعسر عليه فهم السياسة الإسرائيلية إذا لم يضعها في السياق العام الذي تقدم بنا وصفه، وإذا لم يأخذ في اعتباره هدفاً أكثر خصوصية يتصل بحاجات إسرائيل الاقتصادية إلى الماء ومطامعها الإقليمية القديمة في جنوبي لبنان كما عبرت عنها منذ عام ١٩١٩ الحركة الصهيونية. آية ذلك أن هذه المنطقة، بالإضافة إلى ما تحفل به من أماكن توراتية هامة، لهي بمثابة خزان حقيقي لتوزيع الماء كانت دولة إسرائيل ترنو إليه ـ ولاتزال ـ بعين الطمع منذ عهد بعيد؛ وبالفعل، إن هذه الدولة مهددة من الآن وحتى نهاية القرن بالافتقاد إلى الماء لتأمين توسع زراعتها وتلبية حاجات مدنها وصناعاتها. فليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون منطقة العواصف في جنوبي لبنان وفي البقاع الغربي هي عينها المنطقة التي تمر منها البنى التحتية المائية الرئيسية للبلد، وليس جزافاً ما تنشره الصحافة بين الحين والآخر، وفي عمود الأنباء المقتضبة، من أن الجيش الإسرائيلي قد كذب أن يكون بدأ بضخ المياه اللبنانية...

مهما يكن من أمر، فإن سد الحدود مع لبنان لا يعدو أن يكون لعبة أطفال من الزاوية العسكرية، ولا يحتاج البتة إلى قوات تابعة للأمم المتحدة: فطول الحدود لا يتعدى في المحصلة الأخيرة الستين كيلومتراً ومن يرَ كيف تقوم الحدود بين ألمانيا الشرقية والغربية، أو بين كوريا الشمالية والجنوبية أو بين المجر والنمسا، بمراصدها الضخمة، وأسلاكها الشائكة المكهربة التي ترتفع عدة أمتار، يقف مبهوتاً إزاء «إهمال» الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية.

وفي الواقع إن هذه الحدود، التي هي بمثابة دعوة مفتوحة للدخول إلى إسرائيل تعمل من جانب كمغنطيس لجذب العنصر الفلسطيني «العسكري» إلى الاحتراق فيها. ولكن جنوب لبنان

= **إرهاب اسرائيل المقدس، دراسة مبنية على أساس يوميات موشيه شاريت الشخصية ووثائق أخرى** ISRAEL'S SACRED TERRORISM, A STUDY BASED ON MOSHE SHARETT'S PERSONAL DIARY AND OTHER DOCUMENTS، مقدمة ناحوم شومسكي، منشورات ي. ج. برس، ماسا شوستس ١٩٨٠.

هو، من الجانب الثاني، الباب المفتوح دواماً لنزع استقرار ذلك البلد المنكوب، القناة التي منها مرت عملية عزل الطوائف اللبنانية في غيتوات بانتظار القيام المحتمل لـ«دولة» مسيحية لايزال يعمل في سبيلها الكتائبيون بنشاط (وكذلك أصلاً القوى الإجتماعية الحاملة لإسلام أصولي مغلق، كخطوة أولى نحو «بلقنة» الشرق الأوسط انطلاقاً من انفجار «قوميات» دينية في كل مكان من المنطقة). فعلى هذا النحو ستجد «القومية» الدينية اليهودية السلام والأمان في منطقة يراد لها أن تقوم فيها جميع الشرعيات من منظور الهوية على أساس حصري، هو الانتماء إلى طوائف دينية. وثمة نصوص إسرائيلية عديدة تحيل إلى هذا الهدف الذي سيكون، بالفعل، بمثابة ضمانة لبقاء الدولة الصهيونية على المدى الطويل. وقد كنا أشرنا إلى هذه النصوص وحللناها بالتفصيل في كتابنا حول **جغرافية النزاع اللبناني**.

وليس لمثل هذه الضمانة إلا أن تكون أكثر نجعاً إذا ما تلاشت التعابير العلمانية عن القومية العربية أو الفلسطينية تلاشياً نهائياً لتخلي مكانها للتعابير الإسلامية وحدها. أولاً لأن المظهر القومي الديني الحصري للأيديولوجيا الصهيونية سيجد ما يخففه في التكريس الموازي لـ«قومية» دينية مسلمة في المنطقة. وثانياً لأن شرعية التعايش السلمي بين الأسلام والديانتين التوحيديتين الأخريين منقوشة في قلب النص القرآني بالذات، في حال امتناع النصارى واليهود عن محاربة الإسلام، وهذا ما سمح أصلاً على امتداد العصور بتواجد ذي شأن للطوائف المسيحية واليهودية في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة.

إذن فالصلح مع الدول التي تسمي نفسها إسلامية ليس محض رؤية ذهنية. ومما قد يسهل تحقيقه قيام دولة تسمي نفسها مسيحية في لبنان، وزوال الدولتين العلمانيتين في سورية والعراق لصالح دويلات «إسلامية» أخرى (سنية ودرزية وشيعية وإسماعيلية وعلوية). وعلى هذا يستطيع الإسرائيليون أن يفترضوا ـ وليس دونما أساس ـ أن احتمالات تكريس وجودهم وهيمنتهم في المنطقة ستكون أقوى فيما إذا جرى تقطيع المشرق العربي إلى دول «قومية» تقوم على أساس الإنتماءات الدينية للسكان، منها فيما إذا بقي المشرق العربي فريسة لحمى الحركات الاجتماعية والقومية الحديثة من الطراز العلماني. ومن هذا المنظور، فإن مثل هذا الاهتمام، القصدي أو الغريزي، يمكن أن يفسر لا العديد من التصرفات الإسرائيلية تجاه لبنان فحسب، بل تجاه إيران كذلك؛ وهو يندرج بمزيد من اللحمة، في الاستراتيجية الأميركية الكبرى القائمة على مداورة الإسلام لاحتواء النزعات القومية الجذرية الميالة أكثر مما ينبغي إلى مغازلة الاتحاد السوفياتي. وإن منظورات الرؤية الغربية، التي يتبناها أصلاً العديد من المراقبين العرب أنفسهم، من جامعيين أو صحافيين أو رجال سياسة، هي وحدها التي تتعامى وتعمى عن هذا البعد الأساسي للسياسة الأميركية ـ الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

لبنان المسحوق تحت رحى السياسة الإسرائيلية ـ الأميركية:

إن انفجار لبنان من جراء انفجار المخيمات الفلسطينية قد أتاح علاوة على ذلك لإسرائيل التي كان لها يد طولى فيه، أن تعوض عن «الخسائر» الفلسطينية بـ«أرباح» إقامة غيتوات

لبنانية طائفية. وعملية «الغَتْوَتَة» هذه هي التي سينجزها الجيش الإسرائيلي من خلال اجتياحه للبنان على إثر فشل مشروع استتباع لبنان عن طريق وضعه تحت الهيمنة الكتائبية.

ولقد كانت حكومة بيغن، منذ عام ١٩٨١، قد أضفت طابعاً شبه رسمي على تدخلات إسرائيل في لبنان في أثناء المعارك التي دارت بين الميليشيا الكتائبية والجيش النظامي السوري في زحلة، عاصمة البقاع الاستراتيجية عسكرياً. فقد صرحت أن إسرائيل قد أمست مذ ذاك فصاعداً «حامية» نصارى لبنان، وبعثت بالطيران الإسرائيلي ليسقط طائرتي هليكوبتر سوريتين كانتا تعملان في المنطقة. وقد جاء هذا التصريح ليعيد المشرق العربي إلى زمن السياسات الاستعمارية الأوروبية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر والتي دائماً ما كانت تتذرع، كما رأينا، بحماية الأقليات. ولسوف يوضح لنا المجرى اللاحق للأحداث النتائج المفجعة لتلك «الحماية» على نصارى لبنان، والمشابهة لنتائج الحماية التي زعمت فرنسا فيما مضى أنها تمارسها على أولئك النصارى أنفسهم والتي تأدت في القرن الماضي إلى مذابح الشوف الرهيبة بين الدروز والموارنة، ثم إلى مذابح دمشق.

على أن وزيراً للشؤون الخارجية الفرنسية، هو السيد دي غيرانغو، كان تجرأ في عام ١٩٧٨ على التنديد بخجل بنزعة المغامرة السياسية لدى الكتائبيين والرئيس السابق شمعون، تلك النزعة التي استفزت الجيش السوري وجرته إلى معارك مشهورة ضد الأحياء المسيحية في شرق بيروت. وقد قامت عليه على الأثر قيامة أجهزة الإعلام في الغرب كله، مجندة نفسها للدفاع عن نصارى الشرق ضد القومية العربية و«الإسلام الثوري». العاملين في خدمة موسكو.

بيد أن هذا الغرب نفسه كان غائباً غياباً ملفتاً للنظر عندما كانت نزعة المغامرة عينها لدى الكتائبيين قد تأدت في عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، ومن جراء الاصطدام المباشر مع الثورة الفلسطينية، إلى اشتعال لبنان كله وإلى وضع المسيحيين في كل مكان من البلد في وضع صعب. وقد كان اهتمام الغرب منصرفاً يومذاك إلى إبداء الدهشة والاعجاب بالبزوغ القومي الفلسطيني، وإلى التأمل في ذلك النَفَس الثوري الجديد الذي يتقن التكلم بلغته والذي عمد حاملوه لا إلى تجنيد فلسطينيي الصمت، فلسطينيي الأراضي المحتلة، الخطر الحقيقي الوحيد على أمن إسرائيل، بل إلى إحتلال دولة عربية أخرى كان يمكن لها هي أيضاً أن تقوم مقام وطن بديل. وعلى كل حال لم يكن الكتائبيون، في نظر أولئك الغربيين الذين انشرحت صدورهم لميلاد ثورة جديدة، إلا أشخاصاً مثيرين للضحك بأيديولوجيتهم الفرانكوية البالية، وبرغبتهم في أن يحفظوا للموارنة، كأقلية دينية، «الامتيازات» التي عفى عليها الزمن في إطار الدول القومية الحديثة. وإذا ما ثبت الفلسطينيون وجودهم الدولاني ـ القومي في لبنان، مصححين بذلك الظلم الذي اقترف بحقهم من جراء استيلاء الصهيونية على فلسطين، فسيكون قد تم أخيراً اعتراف متساوٍ بحقين للفتح في المشرق العربي وعلى كل، ألم يكن لبنان مخلوقاً مصطنعاً من صنع الأمبريالية الفرنسية، غلطة تاريخية على اعتبار أن المسيحيين الذين كانوا بحكم الأقلية في لبنان الكبير منذ عام ١٩١٩ قد تطلعوا إلى تسيير دولة كان يفترض بها

«بصورة طبيعية» أن تكون «مسلمة» طبقاً لقواعد قانون العدد و«القومية» ذات الأساس الديني. ولقد بدا يومئذ، فضلاً عن ذلك أن الفلسطينيين ملتحمون التحاماً وثيقاً بالطوائف المسلمة اللبنانية من خلال التحالف الفلسطيني ـ التقدمي؛ فهل من المعقول والحالة هذه التضحية بـ«الثورة» و«الأمة» من أجل إنقاذ أقلية، تباهي، عن فساد ذوق، بنزعتها الفاشية الرجعية؟

لكن في عام ١٩٧٩ طرأ على الظرف السياسي في الشرق الأوسط تغير جذري بالمقارنة عما كان عليه في عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وللحال استعاد الغرب واحدة من لغاته القديمة من خلال فم الاسرائيليين: حماية «الأقليات» المضطَهدة، تلك الريح التي طالما اشتهتها سفن الكتائبيين. وقد تمثل ذلك التغير أولاً بالصلح المنفرد الذي تمخضت عنه مفاوضات كمب ديفيد التي دارت تحت شعار التوراة وتصالح الديانات التوحيدية الذي كثيراً ما حلم به السادات، ذلك المسلم «المؤمن» الذي قطع جميع روابطه بموسكو ليرتمي في الأحضان الأميركية، والذي عقد السلم مع ربيبة الغرب المدللة، إسرائيل، ومن ثم أضحت سورية هي العدو المطلوب ضربه. وبالفعل، كانت هي ركيزة ما سمي بجبهة التصدي والصمود، جبهة تلك الدول العربية ـ مثل ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ـ التي ترعاها موسكو والتي ترفض مجرد التفكير بالصلح مع إسرائيل. وكان تنظيم ابو نضال المنشق والمخيف، يطارد جميع المعتدلين في منظمة التحرير الفلسطينية (العرفاتية) ويغتالهم حتى في العواصم الأوروبية. وعلى كل حال، فإن منظمة التحرير الفلسطينية هذه هي التي جرت كل الدبلوماسية العربية إلى مزايدة خطرة ضد إسرائيل في جميع الهيئات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة واليونسكو ومكتب العمل الدولي، بالإضافة طبعاً إلى حركة الدول غير المنحازة. وقد كان الغرب يرى آنئذ في كل مكان يد موسكو التي سلمت حليفها السوري، لتحميه من كل إغراء بالانضمام إلى السادات في عملية السلام، أسلحة جديدة وسمحت له بنصب صواريخ في سهل البقاع اللبناني.

وإنما في تلك الفترة، وفي بحر صيف ١٩٨١، تعزز وتوثق التعاون الاستراتيجي العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة. وبحسب الأوساط الرسمية الاميركية والأوساط الإسرائيلية في واشنطن، فإن هذا التعاون موجه ضد «التهديدات الخارجية» في الشرق الأوسط، وتحديداً التهديد السوفياتي. وقد وقع في هذا المعنى في ١٠ أيلول في واشنطن اتفاق بين ريغان وبيغن سمح بإجراء تمارين مشتركة منتظمة ونص على إمكانية استخدام الأراضي «الإسرائيلية» في مناورات الجيش الأميركي، فضلاً عن تعاون لوجستي يبيح استخدام المنشآت الإسرائيلية لتموين القوات البحرية الأميركية، وتعاون مكثف في مجال الاستخبارات يتضمن إمكانية استخدام الإسرائيليين للمعلومات الآتية من أقمار التجسس الاصطناعية الأميركية. وقد نص هذا الاتفاق أيضاً على احتمال استخدام الأراضي «الإسرائيلية» «كقاعدة متقدمة» للقوات الأميركية في الشرق الأوسط(١).

تلك كانت الحلقة الأولى في السلسلة التي ستؤدي إلى الاجتياح الثاني للبنان من قبل

(١) انظر بهذا الصدد عدد ٦ أيلول ١٩٨١ من «نيويورك هيرالد تريبيون»، وعدد ١٢ أيلول ١٩٨١ من «لوموند».

إسرائيل. ولسوف يلعب الكتائبيون في هذا الاجتياح دور الأداة المحلية المناسبة، المداورة من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لنزع استقرار الوجود السوري في لبنان، ذلك الوجود الذي كان الغرب تسرع في منحه مباركته في عام ١٩٧٦ ليكبح، بالرغم من كل شيء، مطامح التحالف الثوري الفلسطيني ـ التقدمي في لبنان. لكن إسرائيل كانت تعتمد أيضاً على الميليشيا الكتائبية كقوة إسناد عسكرية للمشاركة في عملية مطاردة منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن عقدت العزم، في السياق الذي تقدم بنا بيانه، على تصفيتها نهائياً.

ولكن، كما الحال دوماً، لا تجري الرياح بما تشتهيه السفن، أو قد لا تطابق حسابات البيدر حسابات الحقل. وقد كنا تكلمنا من قبل عن إخفاقات حصار بيروت من قبل الجيش الإسرائيلي في ١٩٨٢. ولنشر هنا إلى أن لحظة من لحظات صحو الفكر قد جعلت الكتائبيين يدركون جسامة ما يطلبه منهم آرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، أي الدخول إلى بيروت الغربية وتصفية التحالف الفلسطيني ـ التقدمي، الذي عادت إليه لحمته، تصفية مادية تامة. فبشير الجميِّل، الزعيم الكتائبي الذي كان يتولى قيادة الميليشيا والذي أصاب شهرة في الفظائع التي اقترفت ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في مخيم تل الزعتر عام ١٩٧٦، رأى نفسه منذ ذلك الحين رئيساً للجمهورية بفضل الدعم الأميركي والإسرائيلي والمباركة السعودية. وبالفعل، وفي أوج حصار بيروت دعي للقدوم إلى الرياض حيث استقبل بكل مظاهر الحفاوة ليناقش فيها مع الفلسطينيين الذين ضاق عليهم الخناق موضوع إحياء السيادة اللبنانية. وبناء عليه، نكث بالوعود التي قطعها لأجهزة المخابرات الإسرائيلية وللجنرال شارون، وامتنع عن إدخال قواته إلى غرب العاصمة المحاصرة، مكتفياً بفرض حصار تمويني على ذلك الشطر من المدينة وقاطعاً عنه الماء والكهرباء.

وجرى فعلاً انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب في ثكنة عسكرية مطوقة من الجيش الإسرائيلي من قبل برلمان عاجز خانع أكثر منه في أي وقت سبق. ولم يحرم سفير فرنسا في بيروت، وكان من الشخصيات اللامعة المعروفة بتعاطفها مع العالم الثالث وممثلاً للحكومة الاشتراكية الجديدة في فرنسا التي انبثقت عن الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨١، نفسه من فرصة عناق مدوٍ وابتسامة ساطعة ليهنئ سيد الحرب ذا الآراء الفاشية المعلنة على انتخابه «الديموقراطي». ولسوف تعترف جملة دول «العالم الحر» ببشير الجميل رئيساً منتخباً «بصورة ديموقراطية» للبنان، على نحو ما كانت فعلت مع سلفه الياس سركيس الذي «انتخب» في عام ١٩٧٦ محاطاً بالحراب السورية وبمباركة الولايات المتحدة. ويروي لنا كتاب مذكرات أصدره السفير في زمن لاحق قصة كل تلك الأيام المجنونة، مع رغبة خجولة في محو آثار تلك المعانقة، وإن لم يرد ذكر مباشر، وبالاسم، للحزب الكتائبي في ما تحتويه دفتا الكتاب من وصف حاذق لـ«**بساتنة الجحيم**»(١).

(١) ب. م. هنري: **بساتنة الجحيم** LES JARDINIERS DE L'ENFER، منشورات أوربان، باريس ١٩٨٤.

حقاً إنه لعجيب أمر تلك الديموقراطية عندما تُصدر إلى خارج أوروبا! وكأنما استكمالاً للإهانة بالشتيمة، فقد بدا طبيعياً لجميع أولئك الديموقراطيين الغربيين «الطيبين»، عندما لقي بشير الجميل مصرعه في ١٤ أيلول، حتى قبل أن يتسنى له تسلم منصبه، أن يحل محله أخوه أمين، وهو واحد آخر من كبار سدنة السلالة الكتائبية الجميْليَّة، كرئيس منتخب «شرعياً» للبنان، على مرأى من العين الدامعة لرب العائلة الذي طعن في السن، الشيخ بيار الجميل، مؤسس الحزب في عام ١٩٣٦، ولسائر سفارات «العالم الحر» وحكوماته. وكان السؤال الذي دار في جميع الأذهان، إن لم يكن على جميع الألسنة: هل الدولة الصهيونية، المنبثقة هي نفسها عن معجزة تاريخية، بمستطيعة أن تجعل التاريخ يتمخض في بيروت عن معجزة جديدة، بحيث تكون عاقبة ضرب الثورة الفلسطينية وتشتيتها، وهي التي بدت ظافرة قبل نحو سبع سنوات، بعث الدولة اللبنانية المحتضرة ووقوفها من جديد على قدميها بالاستعانة بعصيا المسيحية «القومية» والموالية ولاء أعمى للغرب كما تتجسد بالميليشيا الكتائبية؟

الحق أن المرء ليقف مشدوهاً ازاء حسر النظر الأخلاقي والكلبية الخسيسة لسياسة الأمر الواقع كما كانت تنتهجها آنئذ دول الغرب الليبرالي والديموقراطي حيال لبنان. ومما يزيده انشداهاً ما كان يجري من أحداث رهيبة فوق تلك الأرض المنكودة: لا مذابح صبرا وشاتيلا التي لقي فيها أيضاً حتفه العديد من الأسر اللبنانية المعدمة التي كانت تشارك الفلسطينيين سكناهم في ذلك الغيتو الناطق بالبؤس، فحسب، بل كذلك مذابح الشوف الأولى، التي كانت أدهى خطراً بعد، لأنها قوضت أسس التعايش الماروني ـ الدرزي التاريخي في جبل لبنان، الذي كان لايزال يحمل آثاراً وندوباً من ذكرى المذابح التي أطلق شرارتها في القرن التاسع عشر التنافس الاستعماري الفرنسي ـ الإنكليزي ورد فعل الأمبراطورية العثمانية. ولا تجد هذه الأحداث ما يناظرها إلا في المجازر وعمليات التهجير القسري للسكان الأرمن واليونانيين والاتراك في الأناضول وكيليكيا في أثناء الحرب العالمية الأولى وغداتها.

من الاحتلال الإسرائيلي إلى «حزب الله»:

باغتيال بشير الجميل في ١٤ أيلول ١٩٨٢ عادت الميليشيا الكتائبية لتكون طوع بنان أجهزة المخابرات الإسرائيلية؛ وبالفعل، وتنفيذاً لخطة هذه الأخيرة، دخل «المقاتلون المسيحيون» إلى بيروت الغربية مؤطرين بقوات الجيش الإسرائيلي نفسه ليعملوا بين ١٦ ـ ١٨ أيلول تذبيحاً في المدنيين الذين بقوا في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين. وكان المقاتلون الفلسطينيون قد رحلوا عن هذين المخيمين في نهاية آب بحراسة القوات الفرنسية العاملة ضمن القوة المتعددة الجنسيات التي شكلها الغرب لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية، من الجلاء عن لبنان «بكرامة» ولتأمين «حماية» السكان المدنيين. وكانت هذه القوة المتعددة الجنسيات قد عادت فاستقلت سفنها في ١٢ أيلول، تقديراً منها بأن مهمتها قد أنجزت وبأن السيطرة الإسرائيلية والكتائبية على لبنان قد تأمنت. وبالفعل، كان الجيش السوري، ولاسيما

طيرانه، قد تلقى في لبنان ضربة قاسية للغاية. إذ أن إسرائيل، جرياً على معهود عاداتها العسكرية، لم تتقيد بمختلف قرارات وقف إطلاق النار الصادرة في ٦ حزيران ١٩٨٢ عن مجلس الأمن الدولي. وفي ١٢ حزيران دمرت طائراتها جزءاً لا يستهان به من الطيران السوري. ومن ثم فقد ساد الاعتقاد بأن سورية لعام ١٩٨٢، مثلها مثل مصر الناصرية في عام ١٩٦٧ قد سوِّي حسابها نهائياً. والحال أن لبنان هو من سيدفع غالياً جداً ثمن هذه الغلطة الأميركية ـ الإسرائيلية في التقدير.

في جو الحبور بتشتيت منظمة التحرير الفلسطينية وبـ«قيامة» لبنان تحت الهيمنة الكتائبية، ذلك الحبور الذي ما كانت ترنقه في الغرب سوى الدموع الرومانسية والمتقادم عليها الزمن التي راح يسفحها على قتلى صبرا وشاتيلا أولئك القلائل الذين كان لايزال يعتلج في نفوسهم الحنين إلى الثورة الفلسطينية، راح الإسرائيليون يزرعون في كل مكان تتواجد فيه قواتهم الميليشيات الكتائبية بحجة حماية «مسيحيي» المناطق اللبنانية التي كانت سميت بـ«الإسلامية» في منزلقات المصطلحات المحرَّفة التي تقدم بنا الكلام عنها. وحيثما وضعت الميليشيا الكتائبية قدماً لها اقترفت أفعال عنف، فيأتي الرد عليها دوماً في صورة عمليات انتقامية لا تقل عنفاً تطول السكان المدنيين المسيحيين الذين تزعم تلك الميليشيا أنها جاءت لتحميهم، وكل ذلك على مرأى من عين العطف والتغاضي من قبل الجيش الإسرائيلي. ومن الواضح أنه تواجدت في الواقع في لبنان سياستان إسرائيليتان متعاكستان. من جهة أولى سياسة بيغن وشارون التي تحظى بتأييد ريغان في الولايات المتحدة، وقوامها استتباع لبنان لإسرائيل بعد أن تم إخراجه من المدار السوري ـ الفلسطيني، وهو الاستتباع الذي كرسته اتفاقية جرى التفاوض بصورة رسمية وعلنية عليها بين حكومة لبنان الكتائبية الجديدة والحكومة الإسرائيلية وتم التوقيع عليها في أيار ١٩٨٣ بدون أن تتاح لها الفرصة للتطبيق البتة؛ ومن الجهة الثانية، سياسة أجهزة الأمن الإسرائيلية التي بدا وكأنها تعمل على أساس من فرضية تقسيم البلد إلى «كانتونات»، بدفعها الميليشيا الكتائبية في كل مكان إلى ارتكاب ما لا يمكن الرجوع عنه في المناطق التي جرى فيها زرعها اصطناعياً والتي استمر فيها التعايش السلمي بين الطوائف على الرغم من كل الجرائم التي ارتكبها التحالف الفلسطيني ـ التقدمي ضد السكان المدنيين المسيحيين بين ١٩٧٥ و١٩٨٢. وهنا يمكن القول إن خطة بن غوريون العمالية التي كانت تنام في أرشيف الجيش الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٤ قد استبقت خطة بيغن ـ شارون. وعليه، وعندما سيصل شيمون بيريز إلى سدة الحكم في إسرائيل، في أعقاب انتخابات خريف ١٩٨٤ بعد انهيار وزارة بيغن التي أفقدها اعتبارها فشل الحملة على لبنان وضخامة الخسائر التي مني بها الجيش الإسرائيلي، فإنه سيعطي كل الفرص للمضي بتلك السياسة إلى منتهاها.

وعلى إثر مذابح صبرا وشاتيلا عادت القوة المتعددة الجنسيات أدراجها إلى لبنان، ولكن لتشهد بلا حراك ما كان يجري على قدم وساق من إعداد لمذابح المسيحيين الكبيرة تلك. ولم يصدر أي احتجاج جاد عن الحكومات التي تشارك جيوشها في تلك القوة ـ الولايات المتحدة،

فرنسا، إيطاليا، وإنكلترا بصورة جزئية ـ لدى الحكومة الإسرائيلية التي تتحمل، باعتبارها قوة محتلة، مسؤولية سلامة السكان المدنيين. كما لم توجه أي لوم إلى رئيس الدولة، اللبنانية أو إلى أبيه، وكلاهما قائد أعلى للميليشيا الكتائبية. بل اكثر من ذلك ففي بيروت الغربية حيث راحت الميليشيا الكتائبية، خلال الأشهر التي تلت الاجتياح الإسرائيلي، تقوم بعمليات خطف مكثفة للمدنيين الذين كانوا يختفون نهائياً، شارك الجنود الفرنسيون في القوة المتعددة الجنسيات، جنباً إلى جنب مع الجيش اللبناني الذي بات يقوده عسكري كتائبي الانتماء، في نزع سلاح ما تبقى من الميليشيات اللبنانية التابعة لـ «الحركة الوطنية». ولسوف تتابع الميليشيا الكتائبية اقتراف كبائرها بغير ما عقاب، ولن تسعى القوة المتعددة الجنسية أبداً إلى الانتشار في شرقي بيروت حيث تتواجد قيادة أركان الميليشيا الكتائبية وتنتشر على نطاق واسع أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

والشيء الخارق للمألوف، ولكن القابل للتفسير ضمن السياق الذي وصفناه، أن الأسلحة السورية والإيرانية والفلسطينية راحت تتدفق من جديد على لبنان، عبر خطوط الجيش الإسرائيلي وعلى مرأى ومسمع من وحدات القوة المتعددة، ولاسيما في ضاحية بيروت الجنوبية. وكانت الجهة المرسلة إليها هي ما سيعرف قريباً باسم «حزب الله».

إن جميع أسباب الحريق الذي سيندلع في سنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، والذي ستقترف فيه أفظع جرائم ضد الإنسانية عرفها لبنان في تاريخه المعاصر التعيس، تكمن جذورها في أحداث تلك الأشهر القليلة، من حزيران إلى كانون الأول ١٩٨٢، حيث تدخل الغرب وإسرائيل تدخلاً مكثفاً في تقرير مصير البلد. ولا يتردد الناطقون بلسان الجيش الإسرائيلي المحتل في تبرير تدفق الأسلحة بالضرورة التي وجد الدروز والشيعة في الشوف وجنوبي لبنان ذواتهم فيها لحماية أنفسهم من «وحشية» الميليشيات الكتائبية التي لم يعد في مستطاع الجيش الإسرائيلي أن يضبطها... وفيما كان هذا الجيش الإسرائيلي يزج في «أنصار»، معسكر الاعتقال الضخم، وفي شروط بالغة القسوة، بجميع الشبان اللبنانيين العاملين في الأحزاب العلمانية اليسارية، كان يترك الحبل على غاربه، بل يشجع تطور حركة أمل، الميليشيا الطائفية الشيعية، وتوطنها في المنطقة، ومغمضاً عينيه أيضاً عن توطن شبكات المنظمين الإسلاميين الخاضعين لأوامر إيران. ولقد كان لا بد من وقوع عملية إرهابية تمثلت باختطاف طائرة البوينغ التابعة لشركة الطيران الأميركية، TWA في مستهل صيف ١٩٨٥ كيما يتنبه العالم «المتحضر» إلى وجود ١٢٠٠ سجين لبناني في ذلك المعسكر تم اقتيادهم إلى إسرائيل، خلافاً لاتفاقيات جنيف، أثناء انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية.

التقاء المصالح العليا لدولتين ضد لبنان:

من خلال الشبكات الإسلامية الإيرانية الأصل التي تركتها سورية تتوطن في لبنان للأسباب التي رأينا، والتي بدا أن إسرائيل تغض النظر عنها تماماً، تتلاقى إذن مكيافليتان

سياسيتان، مصلحتان دولانيتان عليان، وهو التلاقي الذي ستدفع تكاليفه غالياً وحدات القوة المتعددة الجنسيات ابتداء من خريف ١٩٨٣، ثم المدنيون الغربيون الأبرياء الذين سيجري احتجازهم كرهائن. هاتان المصلحتان الدولانيتان العليان هما مصلحتا سورية وإسرائيل. فالأولى، في مسعاها إلى ترميم موقعها في لبنان، ستدخل إلى الساحة اللبنانية، وإلى قلب المشرق العربي بالتالي، ورقة رابحة جديدة هي الورقة الإيرانية. ففي بعلبك، في شمالي البقاع، الذي بقي الإشراف عليه لسورية لأن الاجتياح الإسرائيلي توقف في منتصف السهل، سترى النور «أمل الإسلامية»، بالقطيعة مع «العلمانية النسبية» لأمل. وإنما تحت هذا الغطاء سيتعزز النفوذ الإيراني الذي سيتمخض، بعد أن يوطد مواقعه في بيروت كما في جنوبي لبنان، عن مولد «حزب الله»، الفرع اللبناني من جيش حراس الثورة الإيراني، وكذلك عن ظهور مختلف منظمات «الجهاد الإسلامي» التي ستقوم بخطف الرهائن الغربيين. وبفضل هذه السياسة ستظهر الدولة السورية من جديد، كما في فترة صعود المد الفلسطيني في السبعينات، وكأنها الملجأ الوحيد في مواجهة الفوضى التي راحت تعاني منها معاناة مباشرة هذه المرة الدول الغربية التي بدا وكأن الأمور أسقطت تماماً بين أيديها في لبنان بعد سلسلة العمليات الانتحارية الرهيبة ضد القوة المتعددة الجنسيات. وبالفعل، كانت سورية هي وحدها القادرة على كبح جماح أعضاء «حزب الله» الذين شنوا حرباً لا هوادة فيها على كل ما آتٍ من الحداثة الغربية.

وما كانت المصلحة الدولانية العليا السورية هذه لتتعارض مع المصلحة الدولانية العليا الإسرائيلية التي لا يبدو أنها هلعت لصعود المد «الإسلامي» الإيراني في لبنان. وسعة التورط الإسرائيلي في عمليات بيع الأسلحة الاميركية لإيران، وكذلك الرغبة في خلع طابع إسلامي على تعابير الهوية في المشرق العربي تفسران موقف التواطؤ الإسرائيلي هذا مع جمهورية تريد تصدير الثورة الإسلامية إلى العرب. ولسوف تمتنع جماعة حزب الله في جنوبي لبنان، على كل حال، عن شن أي هجوم على الأراضي الإسرائيلية نفسها، مكتفية بخوض «مقاومة إسلامية» ضد الميليشيا المسيحية لجيش لبنان الجنوبي العامل لحساب إسرائيل.

أما الحكومة الإسرائيلية، التي قام جيشها بانسحابات جزئية، فقد عملت على ألا يتمكن الجيش اللبناني ولا الوحدة الفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات من الحلول محلها في الشوف في أيلول ١٩٨٣. فسياسة تقسيم البلاد إلى كانتونات كانت تسير بخطى حثيثة؛ وفيما راح الجيش الإسرائيلي ينسحب أجبر ١٥٠ ألفاً من مسيحيي الشوف على ترك أراضيهم وأراضي أسلافهم من قبل ميليشيا درزية مهتاجة ومسلحة تسليحاً جيداً.

وقد ذهب ضحية المجزرة عدة آلاف من المسيحيين المدنيين؛ ولقد كان كثيرون منهم من أنصار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط؛ وكانت جريرتهم اعتقادهم بأن ولاءهم السياسي وتعايشهم السلمي المستمر منذ عام ١٩٧٥ مع الدروز من أبناء الشوف، رغم الحرب الضارية المستعر أوارها في مناطق أخرى من البلد يضعانهم في منجى من البلايا التي رزئ بها الأرمن أو اليونان أو الأكراد بين ١٩١٥ و١٩٢٢.

ولسوف تتكرر الأحداث عينها في تشرين الأول ١٩٨٥، عندما ستقوم القوات الإسرائيلية بالانسحاب من جنوبي لبنان، بعد توسيعها الكبير لمنطقة أمنها وصولاً الى تخوم بلدة جزين المسيحية التي تشرف على مدينة صيدا، عاصمة الجنوب. ومن الآن فصاعداً سينضاف إلى الغيتو المسيحي الذي أنشأته الميليشيا الكتائبية في عام ١٩٧٥ غيتو درزي في الشوف وغيتو شيعي في الجنوب لن يني طابعه «الإسلامي» يتأكد شيئاً بعد شيء. وراحت الميليشيا الكتائبية، التي لم تكن إلا دمية في أيدي الإسرائيليين وأداة شقاء وشؤم على مسيحيي لبنان، تهلل. فهي قد باتت تواجه أخيراً لا أحزاباً وطنية وعلمانية، بل ميليشيات طائفية درزية وشيعية ضربت بدورها على رعيتها أسوار غيتو جغرافي وأيديولوجي. فـ«المجتمع المسيحي» قد قام أخيراً، والدولة اللبنانية المتعددة الطوائف قد زالت من الوجود، وحلم بن غوريون وموشيه دايان قد تحقق!

الغرب يدفن رسمياً لبنان التعددي:

كما ان جميع الرموز في المشرق العربي تفسد وتَشوه، كذلك فإن مراسم دفن لبنان العثماني، الدولة المحدَّثة بأحسن معاني الكلمة بأنفاس الحريات الديموقراطية، ستجري في أثناء مؤتمري «المصالحة الوطنية» اللذين انعقدا على التوالي في تشرين الثاني ١٩٨٣ وفي آذار ـ نيسان ١٩٨٤ في جنيف، ثم في لوزان في سويسرا. ففي هاتين المدينتين الوادعتين من البلد الأوروبي الوحيد الذي يمكن اعتباره قلعة حقيقية لتعددية الهوية، سيجري تكريس قادة الميليشيات والسياسيين المهترئين المسنين، المسؤولين عن جميع أعمال العنف المقترفة بحق السكان الذين يفترض بهم أنهم يمثلونهم ويحمونهم، بصفتهم ممثلين «شرعيين» للطوائف والشيع الدينية اللبنانية في أنظار مجتمع الأمم الديموقراطية. وفيما كانت مدافعهم في بيروت تحصد ألوفاً من المدنيين الأبرياء، وأفراد ميليشياتهم يقتلون وينهبون ويعذبون ويزيلون من الوجود مئات المدنيين ممن حاولوا أن يعارضوا هذه الأشكال الوحشية والمضادة للديموقراطية من الهيمنة أو ممن أصروا على البقاء في حي لم تعد طائفته الغالبة والظافرة هي طائفتهم، راحوا يتقاسمون في جنيف ثم في لوزان أشلاء الدولة اللبنانية المحتضرة.

وسوف تنبثق عن ذلك كله حكومة جديدة سميت بحكومة الوفاق الوطني، يتربع على عرش حقائبها جميع قادة الميليشيات، ودوماً تحت إمرة رئيس الجمهورية الكتائبي المنتخب «شرعياً»، مع فارق وحيد على الأرض وهو أن أعضاء الميليشيات الدرزية والشيعية الجدد سيتقاسمون من الآن فصاعداً الأشلاء مع زملائهم الكتائبيين القدامى. وكما كانت فعلت مع هؤلاء الاخيرين، فإن العواصم الأوروبية الكبرى لحقوق الإنسان والديموقراطية ستخلع عليهم شرعية تمثيلية. فبعد ذينك الاجتماعين، سيستقبل رئيس الدولة الفرنسية كلاً من قائدي الميليشيا الدرزية والشيعية على التوالي، معبراً، لكن بعد فوات الأوان بسنتين، عن بعض الشك في شرعية الرئيس الكتائبي للجمهورية اللبنانية المحتضرة، وآخذاً العلم ببزوغ «الحقيقة

الواقعة» الشيعية والدرزية في لبنان. وهكذا يكون (التحرر القومي)، ذو الأصل العرقي والديني قد رجحت كفته مرة أخرى على «حق الناس»(١) في أن يعيشوا في سلام هوياتهم الاجتماعية المعقدة فوق أرضهم وأرض أسلافهم.

بيد أن ما زاد في حرص الرئيس الفرنسي على الاقدام على تلك البادرة أن الوحدة الفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات لم تكن قد أرجعت بعد إلى وطنها، وكان من الضروري بالتالي تأمين سلامتها في بيروت الضاربة فيها الفوضى أطنابها. وبالفعل، لم تشأ فرنسا ـ وهذا شرف لها ـ أن تحذو حذو الولايات المتحدة وأن تظهر بمظهر من يترك، دونما تأنيب ضمير، لبنان الصغير الممزق يواجه مصيره بمفرده. فقد سحبت الحكومة الأميركية على عجل وحدتها من القوة المتعددة الجنسيات لترصع صدرها بالنياشين تحت سماء بحر الكاراييب (فبعد بضعة أيام من الإنسحاب من لبنان غزا رماة البحرية الأميركية جزيرة غرانادا الصغيرة بعد أن شهدت انقلاباً عسكرياً قدرت واشنطن أنه منحاز أكثر مما ينبغي إلى موسكو). أما فرنسا فستبقى لفترة أطول قليلاً، تاركة وراءها وحدة من المراقبين، ضمن قوة «القبعات الزرق»، للسهر على حسن تطبيق قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن لقائي جنيف ولوزان من قبل شطري بيروت، الشرقي «المسيحي» والغربي «المسلم». ولسوف تدفع هذه الوحدة هي الأخرى غرامة باهظة تحت ضربات «حزب الله» الساعي إلى تبديل مسار السياسة الفرنسية «المؤيدة للعراق» في الصراع العسكري والأيديولوجي الكبير الذي تتواجه فيه إيران «الإسلامية» وجمهورية البعث «العلمانية» في العراق.

ولكن لئن محضت جمهورية فرنسا العلمانية مساندتها لسادة الحرب «الإسلاميين» الجدد في لبنان، فإن الكنيسة الفرنسية قد أظهرت في صخب تعاطفها مع «مسيحيي» لبنان، أي عملياً مع قيادتهم الكتائبية. ففي ١٩٨٥ توجه الكاردينال دي كورتراي الى شرقي بيروت ليرفع من معنويات «القوات اللبنانية» وليلتقي القادة الكتائبيين الرئيسيين، بمن فيهم المسؤولين عن أعمال العنف المقترفة في الشوف وفي جنوبي لبنان ضد السكان المدنيين الدروز والشيعة (لا ننس أن عمليات الثأر من مسيحيي هذه المناطق ستأخذ صورة بالغة العنف على أيدي الميليشيا الدرزية في عام ١٩٨٣ ثم الميليشيا الشيعية في عام ١٩٨٥ وستؤدي إلى تهجيرهم القسري). وهؤلاء القادة هم أنفسهم منفذو المجازر ضد القوى السياسية المسيحية الأخرى في لبنان كما سبق لنا البيان. وهذه الرحلة إلى معقل الجريمة ضد الإنسانية لن تمنع الكاردينال، بعد سنتين، من التعبير عن سخطه على البابا لاستقباله في الفاتيكان كورت فالدهايم الذي يشتبه العديد من المؤرخين في أنه كانت له صلات بالنازيين.

ولكن نظام القيم الأوروبية هو، بكل تأكيد، مسألة أوروبية داخلية، وليس من منظوره تحاكم قضايا المشرق البالغة «الخصوصية». ولسوف يشرح الكاردينال بمنتهى الوضوح منظور الرؤية الذي يهتدي به، عندما سيبرر موقفه من زيارة فالدهايم للبابا، بقوله إن عنده «حساسية

(١) حق الناس DROITS DES GENS تعبير بالفرنسية يعني أصلاً «القانون الدولي العام»، هـ. م.

يهودية». وفي الواقع، إن ما عنده ليس «حساسية يهودية»، بل حساسية «القومية» اليهودية الحديثة، مما سيبيح له أن يصافح في لبنان يد قادة الميليشيات الذين نصبتهم لعبة الصراعات الجغراسية الإقليمية قادة للمسيحيين اللبنانيين، على حين أن انفعاله سيثور للمصافحة بالأيدي التي سيتبادلها فالدهايم والبابا(١).

١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ حرب المخيمات:

على أي حال كانت مصلحة عليا أخرى تضغط، في لبنان، في اتجاه إنشاء غيتوات طائفية، هي مصلحة الثورة الفلسطينية. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت احتفظت، بعد خروجها القسري من بيروت وجنوبي لبنان، بمعاقل لها في شمال البقاع وفي طرابلس، عاصمة لبنان الشمالي، وهي مناطق كانت بقيت تحت إشراف الجيش السوري. ولسوف يأخذ هنا التنافس بين سورية ومنظمة التحرير وجهة دامية للغاية، وهذا ـ مرة أخرى ـ على حساب السكان المدنيين. ففي مواجهة سورية التي حاولت خلق انشقاق معاد لعرفات داخل منظمة التحرير الفلسطينية في البقاع، مولت المنظمة الطويلة الباع عسكرياً في طرابلس بسبب وجود مخيم فلسطيني كبير في ضواحيها وسلحت ميليشيا إسلامية أصولية معادية للسوريين (وإن كانت على علاقة جيدة مع إيران الخميني) أخذت على عاتقها أن تلاحق في كل مكان من المدينة جميع اللبنانيين. من مسلمين ومسيحيين، ممن يسيرون في ركاب الأحزاب السياسية العلمانية، الموالية إجمالاً لسورية. ورئيس هذه الميليشيا، الذي سمى نفسه بفخفخة كما رأينا «امير حركة التوحيد الإسلامي»، الشيخ شعبان، هو عينه الذي أجرى الباحث الفرنسي ميشيل سورا استجواباً مطولاً مع أحد معاونيه الرئيسيين في مسعاه إلى كتابة سوسيولوجيا جديدة للحركات الحضرية في مدينة طرابلس(٢).

ومن ذلك الحين وصاعداً ستنفلت في كل أرجاء لبنان المزايدة على الإسلام من عقالها: «أمل الإسلامية» في بعلبك، «حزب الله» في بيروت، «حركة التوحيد الإسلامي» في طرابلس. وعلى هذا النحو ستجد حركة «أمل» نفسها مأخوذة، هي بذاتها، في دوامة تلك المزايدات، ولاسيما انها ستفتح، ابتداء من ١٩٨٥ في مواجهة عودة المقاتلين الفلسطينيين التابعين لياسر عرفات إلى مخيمات بيروت وصيدا وصور، حرب مخيمات جديدة لا تقل ضراوة عن حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ يوم حاصر الكتائبيون مخيم تل الزعتر. ولن تنتهي هذه الحرب في بيروت إلا في عام ١٩٨٨ بالتدمير التام لمخيمي صبرا وشاتيلا الذائعي الصيت.

(١) انظر تصريحات الكاردينال دي كورتراي للقناتين الفرنسيتين الأولى والثانية، وكذلك التصريحات التي أدلى بها لصحيفة «لوموند» في ٢٥ حزيران ١٩٨٧.

(٢) انظر دراسته عن «حي باب التبانة في طرابلس» في «الحركات الطائفية والفضاءات الحضرية في المشرق» مصدر آنف الذكر.

لمَ شنت «أمل» هذه الحرب؟ السبب بسيط. فتقسيم البلد إلى كانتونات بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ قد جعل من هذه الميليشيا القوة الرئيسية، في بيروت الغربية، وفي جنوبي لبنان، حيث لم تصطدم مع الجيش الإسرائيلي. وقد استأثرت مذذاك فصاعداً، وبقوة السلاح بتمثيل الطائفة الشيعية الذي راح ينازعها عليه «حزب الله» المستورد من إيران بمزايدته الإسلامية؛ وقد استند هذا الأخير إلى البروليتاريا الحضرية والريفية التابعة للطائفة، والتي عانت من شتى أفعال العنف التي اقترفها منذ عام ١٩٦٨ الإسرائيليون والفلسطينيون والكتائبيون. ومن ثم كانت «أمل»، المستندة إلى قوى بورجوازية وعلمانية اكثر تقليدية، بحاجة إلى سيطرة وهيمنة بلا منازع في مناطق تمركزها. وقد جاءت عودة منظمة التحرير الفلسطينية والروابط التي نسجتها هذه المنظمة مع الحركات الأصولية الإسلامية لحماية نفسها من الضربات السورية لتعرض للخطر عملية «غتوتة» الطائفة الشيعية التي تولت تنفيذها «أمل» بأمل الخروج منها بسلطة متعاظمة. وسوف تقدم الحكومة السورية، التي تضع في رأس أهدافها ضرب ياسر عرفات، مساعدة مكثفة لميليشيا «أمل» في حرب المخيمات تلك.

انها ستكون إذن مذبحة شرسة دامت سنتين وعمت بيروت الغربية ابتداء من شتاء ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧. وقد دارت معارك ضارية بين الميليشيا الدرزية والميليشيا الشيعية للسيطرة على المدينة، وبالتالي على المنفذ إلى المخيمات الفلسطينية. ولا يتسع المجال هنا للدخول في التفاصيل، ولكن لابد من الإشارة إلى أن عوامل محلية ودولية أخرى قد تدخلت في اللعبة. وبالفعل، ولئن وجدت الميليشيا الدرزية أن من واجبها أن تتدخل بدورها فلأنها كانت تتوجس خيفة من هيمنة قوية أكثر مما ينبغي للطائفة الشيعية التي تكبر من حيث الحجم الديموغرافي الطائفة الدرزية بأربع مرات؛ وكذلك لأن الاتحاد السوفياتي، الذي يمارس الحماية على هذه الطائفة الأخيرة، الأضعف ديموغرافياً بين الطوائف اللبنانية الكبرى الخمس، والذي يمد ميليشياها بالأسلحة إلى جانب ليبيا وغيرها، ما كان يرغب في أن يرى منظمة التحرير الفلسطينية وقد سحقت سحقاً نهائياً في لبنان. ولم يكن هذا بطبيعة الحال غرض سورية، التي عارضت بصدد هذه النقطة حليفها السوفياتي بقوة وزادت من تسليح ميليشيا أمل لتضمن لها نصراً نهائياً على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

لكن ذاك كان جهداً ضائعاً، لأن منظمة التحرير الفلسطينية باتت تتلقى منذ ذلك الحين «تسهيلات» من الميليشيا الكتائبية لتدارك عودة النفوذ السوري إلى لبنان. وقد التزمت إيران، وبالتالي «حزب الله» الذي تعزز وجوده على نحو لم يسبق له مثيل، موقف الحياد المتعاطف إزاء منظمة التحرير الفلسطينية التي تبذل المساعدة، بالوسائل الممكنة، للأصولية الإسلامية في لبنان. وكان لابد من رجوع القوات النظامية السورية في مطلع عام ١٩٨٧ الى بيروت الغربية، وهو الرجوع الذي طالب به بإلحاح السكان المدنيون المروَّعون، حتى يكتمل في صيف ١٩٨٨ سحق مخيمي صبرا وشاتيلا ويتم احتواء النفوذ الإيراني الذي كاد أن يحل محل النفوذ السوري في الضاحية الجنوبية من بيروت.

هكذا تكون لعبة الصراعات الدولانية ـ القومية ومداورة «حزب الله» لأغراض جغراسية

إقليمية قد استفادت من تقطيع أوصال لبنان لتتخذ ساحة لها كل حي، مهما صغر، من أحياء العاصمة اللبنانية التي كان قد جرى أصلاً تشطيرها اصطناعياً منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ من جراء المواجهة بين الكتائبيين والثورة الفلسطينية العربية، إلى بيروت شرقية ذات توجه «مسيحي» وبيروت غربية ذات توجه «مسلم». ولقد كان ذلك أيضاً مؤشراً إلى الشروع بعملية تجزئة وتفتيت اكثر تطرفاً بعد، وذلك في داخل الإسلام بالذات، بين السنية والشيعية، وهذا بدون أن ننسى الطائفة الدرزية، بعد أن باتت إيران، الدولة «الحامية» للشيعية، تفرش بدورها ظلها على لعبة البلقنة الدينية الرهيبة هذه للمشرق العربي.

لقد كانت أوروبا الشرقية أخضعت للبلقنة «القومية» من جراء المنازعات السياسية ـ الاجتماعية والأيديولوجية ما بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين أخضع المشرق العربي للبلقنة «الدينية» التي كان أول من أرسى أسسها بزوغ الصهيونية الأوروبية في القرن التاسع عشر وإنشاء دولة إسرائيل.

من البداية إذن كانت دروب القومية العربية الليبرالية والوحدوية ضيقة. بيد أن تسارع التحولات الاجتماعية وانتشار الحركات «الثورية» ذات الميول الاشتراكية بالتوازي مع تلك التحولات، سيقطعان عليها تقريباً حتى تلك الدروب الضيقة. فالهدف الذي يتقدم على كل هدف سواه، سواء أبالنسبة إلى الناصرية أم بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية، التي لم تتردد في مداورة الأصولية الإسلامية أيضاً لتصون مكاسبها في لبنان، هو توكيد وجود فعال سياسياً، ثم المحافظة عليه. ولكن سيكون متعذراً الوصول إلى هذا الهدف، بسبب الظروف الإقليمية والدولية التي تلعب بورقة التفتيت الاجتماعي المحلي في لعبة صراع القوى التي لن تستطيع القوى الاجتماعية للناصرية ولا القوى الإجتماعية للثورة الفلسطينية أن تكبحها أو أن تحول مسارها بصفة دائمة لصالحها.

٢٦

النزاع العربي ـ الإسرائيلي ومخاطر سيراجيفو جديدة

مفاجأة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة

في أواخر ١٩٨٧ وبدايات ١٩٨٨ لن تأتي المفاجأة العامة، بالنسبة الى الاسرائيليين، من لبنان. فانتفاضة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد جاءت في حينها لتكون، بصورة مباغتة، بمثابة البديل عن محو منظمة التحرير الفلسطينية من خريطة المواجهات الدولانية ـ القومية في المشرق العربي. ولكن السكان الفلسطينيين المتصلين إتصالاً مباشراً باسرائيل، القوة الدولانية التي تعتم منذ ١٩٤٨ على الوجود الفلسطيني، هم الذين سعوا هذه المرة إلى أن يأخذوا قضيتهم بين أيديهم بعد الإخفاقات العربية المتتالية.

ولم تتأخر النتائج عن الظهور، ولا سيما في الولايات المتحدة حيث راحت العناصر الليبرالية في الجالية اليهودية تنظر بعين الاستفظاع إلى الجيش الاسرائيلي وهو يقمع بوحشية سكاناً مدنيين لا يملكون ما يقاتلون به سوى الحجارة. وهذه النتائج لم تكن هي عينها التي تخلفت عن نشاط «الشبكات الإرهابية» التابعة لمختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي كثيراً ما نفذت، من خارج الأراضي الفلسطينية، عمليات عنيفة استهدفت في كثير من الأحيان مدنيين اسرائيليين في إسرائيل أو في البلدان الأوروبية. وأخيراً فإن الانتفاضة جاءت لتعبر عن رفض شعب أن يبقى محكوماً منذ عام ١٩٦٧ من قبل جيش أجنبي يحتل أرضه.

وعلى حين أنه ساد في أوروبا وفي إسرائيل، وحتى في صفوف حزب العمل أو حركة «السلم الآن» التي كانت تشكلت للتظاهر ضد حرب لبنان عام ١٩٨٢، صمت محرج إزاء الجرائم الجديدة المقترفة من قبل الجيش الإسرائيلي (الذي يقتل يومياً عدة متظاهرين مدنيين في غزة أو في الضفة الغربية) فإن الصحافة الكبرى في الولايات المتحدة باتت تزخر بمقالات الرأي، التي غالباً ما تحمل توقيع شخصيات يهودية معروفة وتدين إدانة جازمة سلوك الحكومة والجيش الإسرائيليين. أفتكون إذن الديموقراطية الأوروبية المصدرة إلى أميركا قد هجرت فعلياً الشطآن الأوروبية؟(١) في الواقع، ان كون إسرائيل نتاجاً مباشراً للحرب الأهلية

(١) هنا أيضاً تعطينا حنة آرانت صفحات مضيئة جداً حول الأسباب التي تجعل الديموقراطية الاميركية تحتفظ بتفوق لا مرية فيه على ديموقراطية أوروبا الغربية. انظر: محاولة في الثورة، مصدر آنف الذكر.

إقليمية قد استفادت من تقطيع أوصال لبنان لتتخذ ساحة لها كل حي، مهما صغر، من أحياء العاصمة اللبنانية التي كان قد جرى أصلاً تشطيرها اصطناعياً منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ من جراء المواجهة بين الكتائبيين والثورة الفلسطينية العربية، إلى بيروت شرقية ذات توجه «مسيحي» وبيروت غربية ذات توجه «مسلم». ولقد كان ذلك أيضاً مؤشراً إلى الشروع بعملية تجزئة وتفتيت اكثر تطرفاً بعد، وذلك في داخل الإسلام بالذات، بين السنية والشيعية، وهذا بدون أن ننسى الطائفة الدرزية، بعد أن باتت إيران، الدولة «الحامية» للشيعية، تفرش بدورها ظلها على لعبة البلقنة الدينية الرهيبة هذه للمشرق العربي.

لقد كانت أوروبا الشرقية أخضعت للبلقنة «القومية» من جراء المنازعات السياسية ـ الاجتماعية والأيديولوجية ما بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين أخضع المشرق العربي للبلقنة «الدينية» التي كان أول من أرسى أسسها بزوغ الصهيونية الأوروبية في القرن التاسع عشر وإنشاء دولة إسرائيل.

من البداية إذن كانت دروب القومية العربية الليبرالية والوحدوية ضيقة. بيد أن تسارع التحولات الاجتماعية وانتشار الحركات «الثورية» ذات الميول الاشتراكية بالتوازي مع تلك التحولات، سيقطعان عليها تقريباً حتى تلك الدروب الضيقة. فالهدف الذي يتقدم على كل هدف سواه، سواء أبالنسبة إلى الناصرية أم بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية، التي لم تتردد في مداورة الأصولية الإسلامية أيضاً لتصون مكاسبها في لبنان، هو توكيد وجود فعال سياسياً، ثم المحافظة عليه. ولكن سيكون متعذراً الوصول إلى هذا الهدف، بسبب الظروف الإقليمية والدولية التي تلعب بورقة التفتيت الاجتماعي المحلي في لعبة صراع القوى التي لن تستطيع القوى الاجتماعية للناصرية ولا القوى الإجتماعية للثورة الفلسطينية أن تكبحها أو أن تحول مسارها بصفة دائمة لصالحها.

٢٦

النزاع العربي ـ الإسرائيلي ومخاطر سيراجيفو جديدة

مفاجأة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة

في أواخر ١٩٨٧ وبدايات ١٩٨٨ لن تأتي المفاجأة العامة، بالنسبة الى الاسرائيليين، من لبنان. فانتفاضة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد جاءت في حينها لتكون، بصورة مباغتة، بمثابة البديل عن محو منظمة التحرير الفلسطينية من خريطة المواجهات الدولانية ـ القومية في المشرق العربي. ولكن السكان الفلسطينيين المتصلين إتصالاً مباشراً باسرائيل، القوة الدولانية التي تعتم منذ ١٩٤٨ على الوجود الفلسطيني، هم الذين سعوا هذه المرة إلى أن يأخذوا قضيتهم بين أيديهم بعد الإخفاقات العربية المتتالية.

ولم تتأخر النتائج عن الظهور، ولا سيما في الولايات المتحدة حيث راحت العناصر الليبرالية في الجالية اليهودية تنظر بعين الاستفظاع إلى الجيش الاسرائيلي وهو يقمع بوحشية سكاناً مدنيين لا يملكون ما يقاتلون به سوى الحجارة. وهذه النتائج لم تكن هي عينها التي تخلفت عن نشاط «الشبكات الإرهابية» التابعة لمختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي كثيراً ما نفذت، من خارج الأراضي الفلسطينية، عمليات عنيفة استهدفت في كثير من الأحيان مدنيين اسرائيليين في إسرائيل أو في البلدان الأوروبية. وأخيراً فإن الانتفاضة جاءت لتعبر عن رفض شعب أن يبقى محكوماً منذ عام ١٩٦٧ من قبل جيش أجنبي يحتل أرضه.
وعلى حين أنه ساد في أوروبا وفي إسرائيل، وحتى في صفوف حزب العمل أو حركة «السلم الآن» التي كانت تشكلت للتظاهر ضد حرب لبنان عام ١٩٨٢، صمت محرج إزاء الجرائم الجديدة المقترفة من قبل الجيش الإسرائيلي (الذي يقتل يومياً عدة متظاهرين مدنيين في غزة أو في الضفة الغربية) فإن الصحافة الكبرى في الولايات المتحدة باتت تزخر بمقالات الرأي، التي غالباً ما تحمل توقيع شخصيات يهودية معروفة وتدين إدانة جازمة سلوك الحكومة والجيش الإسرائيليين. أفتكون إذن الديموقراطية الأوروبية المصدرة إلى أميركا قد هجرت فعلياً الشطآن الأوروبية؟(١) في الواقع، ان كون إسرائيل نتاجاً مباشراً للحرب الأهلية

(١) هنا أيضاً تعطينا حنة أرانت صفحات مضيئة جداً حول الأسباب التي تجعل الديموقراطية الأميركية تحتفظ بتفوق لا مرية فيه على ديموقراطية أوروبا الغربية. انظر: محاولة في الثورة، مصدر آنف الذكر.

الأوروبية، وعلى الأخص للاسامية وللنازية المقيتتين، وبالتالي نتيجة لرضوض الذاكرة التاريخية الأوروبية التي حللناها في بداية استقصائنا هذا، يجعل أوروبا بحكم العاجزة عن إبداء رد فعل حقيقي إزاء ذلك التصعيد في أفعال انتهاك الحقوق الأكثر أولية للإنسان في المشرق العربي من جراء صعود «القومية» الاسرائيلية.

ولكن ليس ذلك هو بالضرورة شأن الولايات المتحدة حيث كانت اللاسامية على الدوام ظاهرة هامشية، وحيث تمثل التعددية على صعيد الهوية أو الدين أو العرق واقعة حضارية. ففي المساجلات الدائرة رحاها على صفحات «نيويورك تايمس» أو «واشنطن بوست» بين العديد من الشخصيات اليهودية الليبرالية وبين الامتثاليين من أنصار «القومية» الإسرائيلية حول الانتفاضة الفلسطينية وسلوك السلطات الإسرائيلية لم يتردد أحد الليبراليين في المضي إلى حد القول بأن الوطن اليهودي الحقيقي يوجد في الولايات المتحدة حيث تمتع اليهود على الدوام بكامل الحقوق المدنية والسياسية بدون أن يكونوا بحاجة إلى اضطهاد شعب آخر وطرده من أرضه؛ ولهذا أيضاً فإن كثرة من يهود الاتحاد السوفياتي، ممن يتوصلون إلى ترك وطنهم الأصلي، يؤثرون التوجه إلى الولايات المتحدة على التوجه إلى إسرائيل. بل أليس فرانسوا ميتران، الرجل المعجون بالثقافة الأوروبية، هو من سيرعى في عام ١٩٨٧ اتفاقاً بين الحكومتين الإسرائيلية والروسية يقضي بعدم السماح للمهاجرين اليهود المأذون لهم بترك الاتحاد السوفياتي بالمرور المؤقت بفيينا التي كان يمكنهم أن يتوجهوا منها مباشرة إلى الولايات المتحدة، وبنقلهم إلزامياً من موسكو إلى تل أبيب في خط طيران مباشر؟

وقد ذهبت شخصية يهودية ليبرالية أخرى إلى حد إبداء النصح لقيادة الانتفاضة في ربيع ١٩٨٨ بالإعلان من طرف واحد عن تكوين دولة وحكومة فلسطينيتين، كما فعل الصهيونيون عام ١٩٤٨، بدون انتظار تدخل العالم الخارجي(١). كذلك فقد أدان وودي ألن(٢)، ويهودي مينوهيم(٣)، وشخصيات يهودية أخرى في عالم الفن والأدب، إدانة جازمة السلوك الإسرائيلي بوصفه مخالفاً لا للمبادىء الأولية لحقوق الإنسان فحسب، بل كذلك للأخلاق اليهودية ذاتها.

وفي الوقت نفسه، مع الأسف، تكسب أفكار المؤسسة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً المزيد من الأرض أيضاً. هكذا روت صحيفة «لوموند»، في مراسلة لها، أن فكرة تهجير قسري للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تشق طريقها في اسرائيل لحلّ مشكلة الأراضي

---

(١) جيروم م. سيغال: «إنشاء دولة فلسطين يبدأ بإعلان بسيط»، نيويورك هيرالد تريبيون، ٢٧ أيار ١٩٨٨.

(٢) وودي ألن: «عندما لا يعود نشاط المقاهي كافياً، يحين الوقت لاتخاذ موقف». نيويورك هيرالد تريبيون، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٨.

وروى ألن هو ممثل وكاتب سيناتور ومخرج مشهور في العالم أجمع.

(٣) يهودي مينوهيم: «من أجل دولة اتحادية في الأراضي المقدسة»، نيويورك هيرالد تريبيون ٤ تموز ١٩٨٨. ولا يتردد كاتب هذا المقال، وهو عازف كمان ذائع الصيت عالمياً، في إدانة ما تدعيه إسرائيل لنفسها من سيادة حصرية على القدس التي تعود إلى الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث.

المحتلة وفتح الطريق بصورة نهائية أمام توسع الاستيطان(٤). فما المانع الذي يحول دون أن يفرض هذا الحل نفسه على المدى الطويل على الرأي العام الدولي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الهامش الواسع للغاية من التغاضي الذي تنعم به دولة إسرائيل دوماً في سياساتها كقوة إقليمية وفي أعمال العنف التي يقترفها جيشها بحق السكان الفلسطينيين واللبنانيين منذ عدة عقود من السنين؟ لقد منحت جائزة نوبل للسلام لميناحيم بيغن في عام ١٩٧٨، أي في العام عينه الذي تم فيه الاجتياح الأول للبنان من قبل إسرائيل. وقد منحت في السنة الأخيرة، أي سنة الانتفاضة بالذات، لإيلي فايزل، راوية الذاكرة اليهودية الرسمية، الذي ينبذ بازدراء في جميع خطبه تعابير عذاب الشعب الفلسطيني. وضمن المنطق نفسه، في الواقع، أمكن للسيد جنبلاط، الذي غطت «سلطته» نشاطات الميليشيا الدرزية في الشوف في أثناء عمليات تهجير المسيحيين، أن يحضر بكل طمأنينة في عام ١٩٨٦، الى جانب كل نجوم الأممية الاشتراكية، جنازة السيد أولوف بالم، رئيس الوزراء السويدي السابق الذي قضى غيلة. وعلى كل حال، سيكتشف الرأي العام بعد ذلك بفترة وجيزة أن السويد، الرمز الرفيع للنزعة السلمية الأوروبية، قد صدرت هي الأخرى أسلحة الى جيش الثورة الإسلامية في إيران.

وفضلاً عن ذلك، فإن قيادة الانتفاضة الفلسطينية تصطدم، لا بالقمع البالغ القسوة من جانب الجيش الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً بأعمال العناصر «الإسلامية» التي تحاول «تجيير» الأحداث لصالح قضيتها الخاصة. ونشاط هذه العناصر لا يصطدم على ما يبدو بأي موانع، إذ فيما يطارد الجيش الإسرائيلي مطاردة لا هوادة فيها جميع العناصر العلمانية والقومية في انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة، على نحو ما كان فعل من قبل في لبنان مع المقاومين اللبنانيين لاحتلاله، فإن ملتحي النظام الإسلامي يزرعون بملء الحرية اللبس والتشويش في الشعارات والتظاهرات التي تدعو إليها قيادة الانتفاضة. وهكذا، ولمرة أخرى، يبدو الانزلاق نحو «الإسلام»، بكل ما يبذل له من عون من طرف خفي أو معلن، وكأنه مرشح للاقتدار على تشويش تعبير أصيل للهوية الفلسطينية.

في أثناء ذلك أعلن الملك حسين. آخر عاهل هاشمي، في حزيران ١٩٨٨ عن فك ارتباط مملكته بالضفة الغربية، وعن انسحابه من جميع المناقشات اللامجدية التي كانت لا تزال تدور بلا طائل منذ عدة سنوات مع الولايات المتحدة، والشخصيات العمالية الإسرائيلية حول حكم ذاتي فلسطيني محتمل في الضفة الغربية التي كان يفترض أن يعود الإشراف الإداري عليها إلى الدولة الأردنية. وبالفعل، إن القارىء يذكر ولا بد أنه بالرغم من جميع قرارات مؤتمرات قمة رؤساء دول الجامعة العربية التي كرست منذ عام ١٩٧٣ منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لم تتركا من خيار مفتوح آخر لفلسطينيي الأراضي المحتلة سوى شكل من العودة إلى السيادة الأردنية. كما يذكر القارىء ولابد أيضاً أن الملك حسين كان تقدم في عام ١٩٧٢ بمشروع عرف باسم مشروع المملكة العربية المتحدة.

---

(١) لوموند، ١٤ و١٥ حزيران ١٩٨٨.

وبعد قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في ١٩٧٣ في الجزائر، وهو القرار الذي كرس الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، جرت مناقشة عدة مشاريع لاتحادات كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية، ولكن بدون أن يقيض لأي منها النجاح، إذ أن منظمة التحرير لم تبد في حينه استعداداً للتخلي عن المواقع التي اكتسبتها بغالي الثمن في لبنان. وإزاء جسامة العواقب التي يمكن أن تترتب على الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، آثر ملك الأردن أن يضع حداً للمطالب الهاشمية القديمة التي تجاوزتها التطورات الاجتماعية والسياسية في الثلاثين سنة الأخيرة. آية ذلك أن مشروع إسرائيل البديل فيما يخص المصير الفلسطيني كان يهدد بأن يكون هو المشروع الذي ما فتىء الجنرال شارون يدعو إليه منذ عدة سنوات، ولا سيما اذا ما استمرت الانتفاضة على حدتها وتضاعفت، على ما هو متوقع، المصادمات بين المستوطنين الإسرائيليين في الضفة وبين سكانها الأصليين. فعندئذ قد يقوم في أنظار الرأي العام الدولي خطر «لبننة» الوضع، ولا سيما أن «الإسلاميين» الفلسطينيين راحوا يدللون على فعالية متزايدة في الانتفاضة. وعلى هذا النحو يكون قد انتصر مرة أخرى، بعد الوفاة، الرأي المنشق ولكن «الواقعي» لكل من يال ومونتغمري اللذين كانا رفضا الرؤية الويلسونية لحق العرب في كرامة الوجود القومي لإبقائه موقوفاً على الحركة الصهيونية وحدها، من حيث هي تعبير أصيل عن نزعة «قومية» يهودية أوروبية.

دولة فلسطينية في الأردن؟

وبالفعل، إن الجنرال شارون، الذي لم تؤثر على شعبيته في إسرائيل مسؤوليته في جميع جرائم الحرب التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في لبنان بين ١٩٨٢ و١٩٨٤، يرى أن للفلسطينيين وطناً وأرضاً، أرض صحراء شرقي الأردن، التي كان الإنكليز فيما مضى قد أعطوا نصيباً منها لأسرة شريف مكة الهاشمية على سبيل الترضية. وبطبيعة الحال فإن عاصمة الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تكون في نظر شارون القدس أو أية مدينة أخرى في الضفة الغربية، لأنها جميعها حافلة بالتاريخ التوراتي، وإنما فقط عمان، عاصمة المملكة الأردنية. وعلى كل حال، كان الجنرال الجموح قد دعا بصورة غير مباشرة في عدة مناسبات، ومن خلال تصريحاته حول الموضوع، منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستيلاء على السلطة في عمان وإلى تكرار محاولة ١٩٦٩ـ ١٩٧٠ غير المثمرة، عندما وضعت فيالق الملك حسين البدوية حداً للمد «الثوري» الفلسطيني في المملكة. إذن فلا بد من حقن جديد للملكة الأردنية بالسكان الفلسطينيين، لأن عمليات طرد هؤلاء السكان في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ لم تكن كافية لزعزعة آخر عرش للهاشميين في المشرق العربي. وعلى هذا النحو يمكن لهذا العرش إياه أن يتبدى وكأنه عقبة أمام قيام دولة فلسطينية متجانسة، منقولة من المراكز الحضرية والريفية في فلسطين التاريخية إلى الصحارى البدوية في شرقي الأردن.

والواقع أن طرد فلسطيني الضفة الغربية الى شرق الأردن بفضل «لبننة» الوضع التي تقدمت الإشارة إليه قبل هنيهة، وكذلك ضم جنوبي لبنان، سيكون هو الحدث الحاسم الذي

سيفسح في المجال أمام التحقق النهائي للحلم الصهيوني في تجديد الاستيلاء على جميع «الأراضي التوراتية» التي لا يخامر بدونها الحس «القومي» اليهودي الشعور بالنجاز. وقد يؤدي ذلك الطرد الى ميلاد دولة فلسطينية على أرض أخرى، وهذا سيكون بدوره إنجازاً «قومياً» من شأنه أن يريح، بالعملية نفسها، «الضمير» اليهودي والأوروبي. ومن دواعي الأسف أن تهجيراً قسرياً ثالثاً للسكان الفلسطينيين بعد التهجيرين الأول والثاني في ١٩٤٨ و١٩٦٧ على التوالي، يبدو وكأنه يدخل في باب الممكنات، ولا سيما عندما يلاحظ المرء ما تدلل عليه أوروبا من عدم تعجل في الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، رغم كل الخطب حول حقوق الانسان والديموقراطية، إلا في صورة إعلانات مبدئية تصدر عن الأسرة الاقتصادية الأوروبية بدون أن يكون لها أدنى مفعول على السياسة الاسرائيلية. وعلى كل حال. ألم يجر طرد ١٥٠٠٠٠ ماروني من الشوف اللبناني على مرأى ومسمع من وحدات القوة المتعددة الجنسيات الممثلة للدول الديموقراطية الكبرى، والمفترض فيها تأمين الحماية للسكان المدنيين في مواجهة الفوضى الدامية التي أحدثها الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢؟ إذن يصعب على المرء أن يتصور ما الذي يمكن أن يمنع حقاً من التحقيق الرؤية «القومية» النزعة والجامحة للجنرال شارون الذي لن يتردد بعد أن استأصل شأفة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، في أن يقدم «مساعدته» كيما تتم بنجاح في الأردن عملية ولادة الدولة الفلسطينية غير الجائز قيامها في فلسطين.

ان الخطر الوحيد هنا هو انفجار عام في المشرق العربي من جراء الفظائع الجديدة التي لا بد أن يقترفها في هذه الحالة الجيش الاسرائيلي. وقد يخشى عندئذ من تفجر بركاني لمشاعر الإحباط والذل التي تعتاش عليها الحركات الخلاصية الاسلامية. كما قد لا تستبعد انتفاضة من جانب الاتحاد السوفياتي الذي لا يريد أن يفقد نهائياً (زبائنه) الدولانيين والاجتماعيين في المشرق. وأخيراً، كيف يمكن أن يسقط من الحساب احتمال تدخل الجيش العراقي الذي صمد لضربات الثورة الإيرانية الإسلامية البالغة القسوة، والذي طور خلال ثمانية أعوام قدرات متقدمة في تسيير العمليات الحربية، بما فيها إطلاق صواريخ بعيدة المدى؟ بل ان العراق، اذا ما تدخل من جديد في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قد يبدي في الوقت نفسه رغبة في تسوية حساباته مع النظام السوري الذي كان، على امتداد الصراع العراقي ـ الايراني، حليفاً ممتازاً لنظام الخميني. ولقد كان النزاع العراقي ـ الايراني، على كل حال، مناسبة اهتبلتها القوى العظمى لتجري مناورات عسكرية بحرية واسعة النطاق في مياه الخليج العربي. ولقد انتشرت في حينه أساطيل القوى العظمى على نحو لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لجنوح النظام الإسلامي في إيران.

نحو حرب عالمية ثالثة؟

إن صاروخاً بعيد المدى، سورياً أو عراقياً، على مدينة اسرائيلية قد يشعل فتيل نزاع عالمي ثالث، إذ لا مجال للشك في أن رد إسرائيل سيأتي في منتهى القسوة. وسيقرع ابتزاز

الحرب الذرية عندئذ الأبواب، على اعتبار أن هذه الدولة هي الوحيدة في المنطقة التي تملك هـذا السلاح منذ عهد بعيد. إذن فالتوترات قد تغدو على حين بغتة بركانية، فتتورط القـوى العظمى ويعبأ الرأي العام المشحون أصلاً بكل المظاهر المتطرفة في الثقافات القـوميـة الحـديثـة في الغرب كما في الشرق. واذا ما شاء سوء طـالع البشـريـة أن يقع انفجـار كهـذا، فلن يكـون إلا استمراراً منطقياً للغاية، مع الأسف، للحرب الأهلية الأوروبية مصدرة هذه المرة الى الآخـرين. فبعد أوروبا الشرقية البلقانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد أوروبا الوسطى والجرمانية في الحرب العالمية الثانية، سيكون الشرق القريب في جنوبي البحر الأبيض المتوسط هو الصاعق المفجر للحرب العالمية الثالثة، **والمنطق هنا يبعث على الرعب اذا ما أخذنا بعين الاعتبار، على نحو ما تبينه جميع الوقائع التاريخية التي استعرضناهـا في تحقيقنـا، ان النـزاع العربي ـ الاسرائيلي هو النتاج المباشر للتشنجات الكبرى التي هـزت تـاريخ اوروبـا وثقافتها والتي خرجت من غيلان العنصرية والشوفينية والفاشية.**

ولهذا أصلاً فإن لاحساسية أوروبا الديمـوقـراطيـة بمخـاطـر تخطي النـزاع العـربي ـ الإسرائيلي لحدوده، علاوة على لاحساسيتها التقليدية بالحقوق الفرديـة العـربيـة، تـذكـرنـا بموقف النعامة التي تدفن رأسها في الرمال حتى لا تعاين الأخطار التي تحدق بها. لهذا السبب عينه حاولنا أن نحلل على امتداد هذه الفصول الأسباب العميقة لهذه اللاحساسيـة الأوروبيـة. كما بينا كيف أن التصعيد في أعمال العنف الأوروبية الذي بلغ ذروته في الحرب العالمية الثانية قد أحدث في الذاكرة الأوروبية التاريخية رضات أو تعميات أو تشويهات في الرؤية.

ولهذا أيضاً نعتقد أن أوروبا الديموقراطية، التي يقع تطور تاريخهـا في نقطـة القلب من ذلك النزاع المركزي في المشرق العربي، وهي وحدها التي تستطيع أن تساعـد على استتبـاب قدر من النظام في الفوضى التي صدرتها حداثتها الغازية في الماضي الى جميع جيرانها، على اعتبار أنها هي التي أسست هذه الحداثـة وجعلت التـاريخ يتمخض عنهـا. وهي وحـدهـا التي تستطيع أن تسهم بصورة حاسمة في تسكين المنازعات التي لا تزال، بعـد قـرون ثـلاثـة من بزوغ النهضة الأوروبية، تمزق بوحشية الضفة الجنوبيـة من البحـر الأبيض المتـوسط. وهي وحدها التي تستطيع أن تحول دون انفجار عـام بـاتت الظـروف مهيأة لـه بعـد كل تطـورات الأحداث التي شهدتها الثلاثون سنة الأخيرة.

ويبقى علينا أن نرى، في ختام مؤلفنا هذا، كيف يمكن لأوروبا أخيراً أن تنجـز الحـداثـة، وأن تعمل في سبيل تقدم «حق الناس» على حساب حق الشعوب التي يتحكم بها نظـام سلطـة الدولة ـ الأمة التي لا تجد فيها الشرعية ما يؤسسها سوى حق الفتح والمفهوم التـوراتي للعقـد الاجتماعي، أي حلف الله مع شعب بعينه، مضافاً اليـه العنف الحـديث، عنف الـدولـة ـ التنين، المجسِّد لماهية ثابتة ـ زعماً ـ للشعوب.

خاتمة

إنجاز الحداثة: حضارة أم همجية؟

«ماذا تميز الآن، أيها المعلم بين الشرقي والغربي؟

هل بين الأخ وأخيه من تمييز آخر غير ذلك الذي ينجم عن ثنائيتهما بالذات وعن ازدواج موطنهما؟

وهل يستتبع ذلك غضباً لا يشفى له غليل؟

وهل من المحتم أن يقتتل الأخوان لمجرد انهما اثنان؟»

كميل موكلر

«الشرق العذري ـ رواية ملحمية عن العام ٢٠٠٠»

لقد قادنا استقصاؤنا الى التطويف عبر أرجاء أوروبا والمشرق العربي، على مستوى الأعماق من خلال ما يسميه المؤرخون بـ «المدى الطويل»، كما على مستوى السطح من خلال تتبع الأحداث المعاصرة الكبرى التي حاولنا أن نحيط بواقعها المعقد. وانطلاقاً من النهضة الأوروبية وحركة الإصلاح البروتستانتي اللتين تمخضتا، من خلال بزوغ الدولة ـ الأمة، عن أنظمة سلطة جديدة، أمكن لنا أن نرسم معالم الحرب الأهلية الدائمة التي هزت البنى الاجتماعية ـ السياسية الأوروبية. وخلف «سلم المئة عام» من ١٨١٥ إلى ١٩١٤ أمكن لنا أن نرى سواء الحروب «المدنية» الكبرى التي هزت البلدان الأوروبية عبر حركة القوميات (١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠)، أو تصدير هذه الحروب إلى البلقان وروسيا القيصرية في ١٩٠٥، ثم في ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، وأخيراً الى إسبانيا من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩، والى الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية بدءاً من ١٩٤٨.

حرب «مدنية» أوروبية بلغت ذروتها في الحربين العالميتين حيث اقتلعت من جذورها واستؤصلت من شأفتها وأبيدت جماعات بكاملها من ملايين الكائنات البشرية باسم العرق والدين والمساواة الاجتماعية وانتصار الهوية المتجانسة والأحادية البعد في داخل الحدود الدولانية الجديدة. وما العالم الثنائي القطب للحرب الباردة إلا واحدة أيضاً من نتائج تلك الحرب. ولئن عرفت أوروبا الليبرالية أخيراً السلام في ظل الجمهورية الأمبراطورية الأميركية، فإن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وبلدان أوروبا الشرقية والقارية ـ هذا ان لم نشأ الكلام إلا عنها ـ لا تزال تعاني من عقابيل تلك المواجهات والمصادمات ما بين القوى الاجتماعية التي فارقت مذ ذاك فصاعداً المسرح الأوروبي لتتخذ بعداً دولياً. وقد أفلحت أوروبا النهضة ثم

الأنوار فلاحاً جاوز كل الصبوات البروميثيوسية الممكن تخيلها في تأمين تداول الحداثة التي أرست أسسها في عملية إسقاط شاءتها بالفعل كونية، ولكن ما عادت لها بعد الآن رغبة في تحمل مسؤولية نتائجها.

كيف نفهم تعقيدات الحداثة:

لقد رأينا في قلب أوروبا عينها التي تتعقل الحداثة وتنتجها، جميع تناقضات تياراتها المختلفة، وجميع حيل الأيديولوجيا التي تنجم عنها عبر خطابات الإخاء والحرية والمساواة. فهذه الخطابات تغطي كلبية ممارسات الجماعات الاجتماعية المنتجة لها، أو كلبية منطق الدولة التي تتكلم باسم المصلحة العليا للجماعة المسماة بـ «القومية»، أو باسم «العالم الحر» و«قضية الاشتراكية» إذا شئنا أمثلة أقرب إلينا في الزمن.

وقد تعين علينا بعد ذلك أن نقوم بهذا العمل نفسه فيما يخص صراع القوى الاجتماعية والتنافسات الخطابية الايديولوجية في الأقاليم العربية من الأمبراطورية العثمانية، الخاضعة هي والأقاليم البلقانية خضوعاً مباشراً للمزاحمات الأوروبية ولتناقضات الأفكار الفلسفية والاجتماعية للحداثة الأوروبية.

وقد سعينا، من خلال هذا المجهود، إلى الإحاطة بمختلف مستويات البعد الاجتماعي للأحداث، ذلك البعد الغائب عن معظم التحاليل الصادرة حديثاً عن المشرق العربي. وتأتي هنا في المقدمة تلك السلسلة من الأحداث التي هزت الأسس الأكثر صلابة للمدى الطويل، متسببة في قطيعات بركانية في أنظمة القيمة وعمق البنى الثقافية، مثل اختراق البداوة للهيمنة الحضرية في المشرق العربي كما قصت قصته علينا الملحمة الوهابية، أو تطور الغيتوات اليهودية في أوروبا الوسطى وزوالها المأساوي على النحو الذي تمخض عن ظهور الحركة الصهيونية الأوروبية ثم عن إنشاء دولة صهيونية في فلسطين على أيدي المستوطنين البولونيين والألمان والروس والرومانيين، الخ.

وقد حللنا بعد ذلك تعقيد الأحداث التي ليس لها، على الأقل ظاهرياً، طابع القطيعة أو الطفح البركاني، مثل صراع النخب الاجتماعية في المشرق العربي بين بداية ونهاية القرن العشرين هذا. وصحيح أن هذا الصراع يتبدى اكثر نمطية، وذلك بقدر ما يكرر بصورة أو بأخرى الأشكال المعهودة للمواجهة بين الفئات الاجتماعية كما عرفها تاريخ جميع البلدان التي عصفت بها ريح الثورة المستوحاة من فرنسا وروسيا، بكل ما يواكبها من عمليات اقتلاع من الجذور ومن أشكال جديدة للقهر الاجتماعي وللإرهاب الايديولوجي. بيد أن ذلك لا يخفف من ضراوة هذا الصراع، إذ أن ما يتم الدفاع عنه بفوهات البنادق هو في المقام الأول الفتوحات الاجتماعية والمكاسب المادية، قبل التفكير، بذريعة القومية، في تكثيف وتوسيع نطاق القوة الاجتماعية المكتسبة بفضل تفكيك بنى النظام الثقافي والاجتماعي والثقافي وقلبها رأساً على عقب من جراء تداول الحداثة.

وقد اكتشفنا أيضاً أن القطيعة الحضارية تعم جملة الأقاليم العربية من الأمبراطورية

العثمانية، عبر كل أعمال العنف وعمليات الاقتلاع من الجذور المميزة لتداول الحداثة الأوروبية.

وقد تجلت لنا هذه الحقيقة عبر دراسة تداخل الصراعات الاجتماعية في المشرق العربي مع التطورات الأوروبية التي جاء إنشاء دولة إسرائيل نتيجة مباشرة لها، وكذلك تداخلها مع عامل القطيعة الاجتماعية ـ السياسية المحلي البالغ الأهمية، المتمثل بانتصار الوهابية البدوية. وقد تحقق تطور القوة السعودية بفضل الموقع الذي احتلته في تطور الاقتصاد الدولي عبر الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها صناعة النفط. وأخيراً فإن التمفصلات القوية والمتناقضة للثنائية القطبية الدولية ولرديفها نظام التنافس الشرقي ـ الغربي قد أنجزت عملية تفكيك بنى الشرق الأوسط العربي، ولم يعد ثمة من شك، والقرن العشرون يشارف على نهايته، في أن الأنسجة الاجتماعية الثقافية للأمبراطورية العثمانية قد زالت من الوجود؛ وينهض شاهداً على ذلك مع الأسف انفجار لبنان آخر بقية باقية من بقاياها، تحت الضربات المزدوجة لكل من توكيد الهوية الفلسطينية والديناميكية الإسرائيلية.

والحال أن هذه الأنسجة هي التي تضرب جذورها في تاريخ ممتد على آلاف السنين، وبالفعل، كانت البنى الاجتماعية للأمبراطورية العثمانية تتناضد فوق البنى الاجتماعية للأمبراطوريات الكبرى المتعددة القوميات في الإسلام الكلاسيكي، تلك الأمبراطوريات التي ورثت هي نفسها الأمبراطورية البيزنطية التي كانت تقاسمت مع فارس الساسانية وراثة الأنسجة الاجتماعية للأمبراطوريات العتيقة الكبرى في وادي الرافدين ومصر، تلك الأنسجة التي انطبعت ذات يوم بالطابع الهليني من جراء الفتوحات الأغريقية ـ الرومانية الكبرى. إذن كان للتعددية الثقافية، وبالتالي للتعددية في مضمار الهوية، جذور سحيقة القدم في المشرق العربي، جذور استأصلتها مع الأسف بسرعة هوجاء ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر عجلة الحداثة السياسية، في اندفاعتها الأوروبية. فمن حرب القرم عام ١٨٥٦ إلى الحروب البلقانية ثم إلى مذابح الأرمن واليونان في الأناضول، وقمع الأكراد، وطرد الفلسطينيين واقتلاعهم من جذورهم في فلسطين، وتهجير الموارنة واقتلاعهم هم أيضاً من جذورهم في الشوف وجنوبي لبنان، بصورة تكرر على نطاق أوسع مذابح القرن الماضي، وهذا بدون أن ننسى هجرة فئات اجتماعية بكاملها إلى الأميركيتين، تبدو لائحة البلايا لامتناهية الطول. وبديهي أن صعود «القوميات» الدينية الإسلامية، في طبعاتها الشيعية أو السنية، بالقطيعة مع الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية ونظام قيمها، كما أوضحنا على امتداد الفصول السابقة، يحمل قدراً أعظم بكثير من الأخطار بالنسبة إلى المستقبل وإلى امكانيات استعادة التعددية الثقافية وتعددية الهوية ـ وهي إمكانيات لاتزال قائمة إلى اليوم ـ، وبالتالي استعادة أبعاد الحرية المدنية والفردية التي لم تبدأ أوروبا الديموقراطية باكتشافها إلا في وقت متأخر.

الدولة القومية ضد حقوق الانسان؟

لئن حرصنا على امتداد استقصائنا التاريخي هذا على مساءلة أنظمة السلطة والأنظمة الفلسفية والحيل الأيديولوجية والصراعات الاجتماعية في أوروبا والبلقان والأقاليم العربية

القديمة من الأمبراطورية العثمانية، وعلى دراسة تداخل هذه العوامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فلقد كان لنا من وراء ذلك هدف رئيسي أول: تقدير فرص إحياء التعددية والتراكب في تعريف الهوية، إذ بدونها يتعذر في تقديرنا قيام مجتمع مدني حقيقي يضمن تفتح الفرد ويوفر له إمكانية الإفلات من إسار التبعية المتعددة الأشكال لنظام السلطة، كائناً ما كان؛ تلك التبعية التي تنسج الحداثة قيودها في كل مكان ومجال. وبالفعل، إن النقابات والروابط المهنية لا تشكل إطاراً كافياً لتأمين استقلال الفرد وسؤدده الذاتي في المجتمع المدني، في مواجهة الدولة الكلية القدرة وبيروقراطية المجتمعات الصناعية أو التجارية الكبرى التي تدوّلت أنشطتها، وخير دليل على ذلك التطور الحديث العهد للبلدان العالية التصنيع وبزوغ «الإنسان ذي البعد الواحد»(١) الذي يتحول اليوم أكثر فأكثر إلى انسان «فائض عن الحاجة»(٢). فالحداثة المظفرة لا تضمن اليوم، في أي مكان من أوروبا، وجوداً ذا معنى وشأن إلا في ظل الدولة أو في فيء بيروقراطية اجتماعية أو اقتصادية، سواء أكانت ذات رساميل عامة أم خاصة، لهذا فإن المجتمع المدني لا يعثر له على أثر اليوم، على الرغم من المبادرات كافة.

بل أدهى من ذلك، فدولة القانون التي تفخر بها أوروبا بحق وتباهي تقف عند حد معلوم: حد القومية. فهي لا تنطبق على الأجنبي غير الأوروبي الأصل إلا إذا كان لاجئاً سياسياً. ففي هذه الحالة وحدها يكتسب المهاجر أو المنفي وضعاً ذا معنى، وتتأمن له الحماية شرعاً في كل أرجاء أوروبا، ومع الحماية حرية الحركة. وهنا أيضاً نجد أن المرور عن طريق الدولة، عن طريق «السياسي» المنزل منزلة «المقدس»، هو ما يسمح للاجيء السياسي بالدخول إلى دولة القانون وبالتمتع بحمايتها إذا ما حاول أحد المساس بوضعه سواء أجاءت هذه المحاولة من جانب دولته الأصلية أم من جانب أجهزة الدولة المضيفة. أما المهاجر أو المنفي «العادي» «المدني»، فيبقى خارج دولة القانون. فأمره رهن بكلية قدرة أجهزة الأمن والشرطة التي تنتجها الدولة الحديثة. وإذا ما شاء له سوء حظه أن يكون منتمياً إلى شعب تمزقه تشنجات سياسية ـ اجتماعية عنيفة الى حد تلطيخ العواصم الأوروبية بإسقاطاتها الإرهابية، كما هو شأن اللبنانيين أو الفلسطينيين اليوم، فإنه يمسي للحال عرضة للشبهات كافة، ولجميع أشكال المراقبة وتقييد حرية التنقل. فدولة القانون تذود هنا عن حياضها برد فعل من طبيعة قبلية جائرة، خارج نطاق كل شرعية جمهورية. فهي تنتقم من الأعمال الإرهابية المرتكبة على أرضها بمضايقة كل من يقيم على أرضها من أعضاء الجالية «القومية» لأولئك الإرهابيين وبفرض القيود على تنقلهم وحركة دخولهم وخروجهم، والواقع أن دولة القانون ترتعد هلعاً على ديموقراطيتها وعلى صورتها القومية في مواجهة «غرباء» قادمين من عوالم همجية، غرائبية، معادية: عوالم الإسلام. إذن فلن يكون القانون هو الضابط لوضع المهاجر القادم من الشرق

(١) عنوان مؤلَّف هربرت ماركوز المشهور.
(٢) أنظر تحليلات دافيد آبتر في هذا الصدد في «مع الدولة ضد الدولة»، منشورات إيكونوميكا، باريس ١٩٨٨، ص ٢٥٥ ـ ٢٨٢.

الأوسط، مهما يبلغ من اندماجه ونظامية وجوده في البلدان الأوروبية المضيفة، بل بلاغات دوائر الشرطة وتدابيرها المتقلبة طبقاً للظروف السياسية المحلية. ولا يفلت من غياب الوضعية الشرعية هذا سوى أولئك المهاجرين الذين اكتسبوا الجنسية الأوروبية للبلد المضيف من منطلق ذلك الوهم السريالي الذي يروج له قانون الأمة الحديث والذي مؤداه أن الدخول إلى فردوس جنسية البلد المضيف يمحو كل أثر للذاكرة التاريخية بجذور الأصل، أي جملة الروائح والمشاهد والمساكن والكائنات التي أحبها المرء في يوم من الأيام والتي لا يعود لها من مقام سوى صمت المقابر.

في هذا المضمار أيضاً تستطيع دولة القانون، نجاز الأمة والديموقراطية، أن تكرم خيرة مفكريها، وأن تضع رمادهم في البانثيون، وأن تبقى في الوقت نفسه صماء في الممارسة عن حكمتهم، حتى عندما تعلي كاعبها أرفع سلطة في الدولة. وعلى هذا النحو وجدنا فرانسوا ميتران يقول في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة دخول رينيه كاسان إلى البانثيون، ملخصاً فكرة أساسية في فكر كاسان:

«لقد كان القانون الدولي قد صبّ جهده حتى ذلك الحين على تنظيم مجتمع الدول. بيد أن رينيه كاسان ينتمي الى أولئك الذين يبذلون قصاراهم لجعل العلاقات بين الدول تابعة لأولوية الفرد. فمنذ عام ١٩٣٠، مثلاً، ولما دعي الى إعطاء دروس في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، رفض تقديم الجنسية على المسكن لأن ذلك يخفي، كما قال، كلية قدرة الدولة على الفرد. والنظام الديموقراطي الوحيد هو، في تصوره، ذلك الذي يضمن في المقام الأول الدفاع عن حقوق الانسان بما هو كذلك، سواء أكان أصله من البلد الذي يعيش فيه أم كان أجنبياً. وقد كتب يقول: «ما من أحد ينكر الطابع الرفيع لرابطة الانتماء السياسي المتمثلة بالقومية، ولكن لا يجوز مع ذلك الغلو في خلع الصفة الروحية عليها إلى درجة مشابهتها بالرابطة الدينية» ويتمم فكرته بالقول: «ليست رابطة القومية هي الرابطة الوحيدة بين أعضاء أمة ما؛ فثمة روابط أخرى، أكثر أولية: المسكن، البلدة، المدينة».

«على هذا النحو كان يقترح ألا تبقى سيادة الدولة هي القانون الأسمى على الأرض، وأن يتم على العكس الاعتراف بالفرد ذاتاً للقانون الدولي»(١).

هذا بالتحديد ما تحاول أن تحققه في فرنسا جماعة من القانونيين في إطار جمعية «القانون ضد منطق المصلحة العليا للدولة» في مسعى منها إلى توعية المواطنين الأفراد بوجوب محاولة فرض أنفسهم كذوات فاعلة للقانون الدولي، فيما إذا كانت لهم أدنى رغبة في كبح جماح منطق المصلحة العليا للدولة، ذلك المنطق الكلي القدرة الذي يعرض في نهاية المطاف حياة كل فرد للخطر، عندما لا يكون ثمة وجود ظاهر لأي وزن مقابل من جانب المجتمع المدني. وقد قدم لنا أوليفييه روسباخ مؤخراً، في كتاب بعنوان «فساد منطق الدولة»، عرضاً للدعاوى القانونية التي رفعتها جمعية «القانون ضد منطق المصلحة العليا للدولة» في

(١) نقلاً عن «لوموند»، عدد ٧ تشرين الأول ١٩٨٧.

القديمة من الأمبراطورية العثمانية، وعلى دراسة تداخل هذه العوامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فلقد كان لنا من وراء ذلك هدف رئيسي أول: تقدير فرص إحياء التعددية والتراكب في تعريف الهوية، إذ بدونها يتعذر في تقديرنا قيام مجتمع مدني حقيقي يضمن تفتح الفرد ويوفر له إمكانية الإفلات من إسار التبعية المتعددة الأشكال لنظام السلطة، كائناً ما كان؛ تلك التبعية التي تنسج الحداثة قيودها في كل مكان ومجال. وبالفعل، إن النقابات والروابط المهنية لا تشكل إطاراً كافياً لتأمين استقلال الفرد وسؤدده الذاتي في المجتمع المدني، في مواجهة الدولة الكلية القدرة وبيروقراطية المجتمعات الصناعية أو التجارية الكبرى التي تدوّلت أنشطتها، وخير دليل على ذلك التطور الحديث العهد للبلدان العالية التصنيع وبزوغ «الإنسان ذي البعد الواحد»(١) الذي يتحول اليوم أكثر فأكثر إلى انسان «فائض عن الحاجة»(٢). فالحداثة المظفرة لا تضمن اليوم، في أي مكان من أوروبا، وجوداً ذا معنى وشأن إلا في ظل الدولة أو في فيء بيروقراطية اجتماعية أو اقتصادية، سواء أكانت ذات رساميل عامة أم خاصة، لهذا فإن المجتمع المدني لا يعثر له على أثر اليوم، على الرغم من المبادرات كافة.

بل أدهى من ذلك، فدولة القانون التي تفخر بها أوروبا بحق وتباهي تقف عند حد معلوم: حد القومية. فهي لا تنطبق على الأجنبي غير الأوروبي الأصل إلا إذا كان لاجئاً سياسياً. ففي هذه الحالة وحدها يكتسب المهاجر أو المنفي وضعاً ذا معنى، وتتأمن له الحماية شرعاً في كل أرجاء أوروبا، ومع الحماية حرية الحركة. وهنا أيضاً نجد أن المرور عن طريق الدولة، عن طريق «السياسي» المنزل منزلة «المقدس»، هو ما يسمح للاجىء السياسي بالدخول إلى دولة القانون وبالتمتع بحمايتها إذا ما حاول أحد المساس بوضعه سواء أجاءت هذه المحاولة من جانب دولته الأصلية أم من جانب أجهزة الدولة المضيفة. أما المهاجر أو المنفي «العادي» «المدني»، فيبقى خارج دولة القانون. فأمره رهن بكلية قدرة أجهزة الأمن والشرطة التي تنتجها الدولة الحديثة. وإذا ما شاء له سوء حظه أن يكون منتمياً إلى شعب تمزقه تشنجات سياسية - اجتماعية عنيفة الى حد تلطيخ العواصم الأوروبية بإسقاطاتها الإرهابية، كما هو شأن اللبنانيين أو الفلسطينيين اليوم، فإنه يمسي للحال عرضة للشبهات كافة، ولجميع أشكال المراقبة وتقييد حرية التنقل. فدولة القانون تذود هنا عن حياضها برد فعل من طبيعة قبلية جائرة، خارج نطاق كل شرعية جمهورية. فهي تنتقم من الأعمال الإرهابية المرتكبة على أرضها بمضايقة كل من يقيم على أرضها من أعضاء الجالية «القومية» لأولئك الإرهابيين وبفرض القيود على تنقلهم وحركة دخولهم وخروجهم، والواقع أن دولة القانون ترتعد هلعاً على ديموقراطيتها وعلى صورتها القومية في مواجهة «غرباء» قادمين من عوالم همجية، غرائبية، معادية: عوالم الإسلام. إذن فلن يكون القانون هو الضابط لوضع المهاجر القادم من الشرق

---

(١) عنوان مؤلَّف هربرت ماركوز المشهور.

(٢) أنظر تحليلات دافيد آبتر في هذا الصدد في «**مع الدولة ضد الدولة** ، منشورات إيكونوميكا، باريس ١٩٨٨، ص ٢٥٥ _ ٢٨٢.

الأوسط، مهما يبلغ من اندماجه ونظامية وجوده في البلدان الأوروبية المضيفة، بل بلاغات دوائر الشرطة وتدابيرها المتقلبة طبقاً للظروف السياسية المحلية. ولا يفلت من غياب الوضعية الشرعية هذا سوى أولئك المهاجرين الذين اكتسبوا الجنسية الأوروبية للبلد المضيف من منطلق ذلك الوهم السريالي الذي يروج له قانون الأمة الحديث والذي مؤداه أن الدخول إلى فردوس جنسية البلد المضيف يمحو كل أثر للذاكرة التاريخية بجذور الأصل، أي جملة الروائح والمشاهد والمساكن والكائنات التي أحبها المرء في يوم من الأيام والتي لا يعود لها من مقام سوى صمت المقابر.

في هذا المضمار أيضاً تستطيع دولة القانون، نجاز الأمة والديموقراطية، أن تكرم خيرة مفكريها، وأن تضع رمادهم في البانثيون، وأن تبقى في الوقت نفسه صماء في الممارسة عن حكمتهم، حتى عندما تعلي كاعبها أرفع سلطة في الدولة. وعلى هذا النحو وجدنا فرانسوا ميتران يقول في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة دخول رينيه كاسان إلى البانثيون، ملخصاً فكرة أساسية في فكر كاسان:

«لقد كان القانون الدولي قد صبّ جهده حتى ذلك الحين على تنظيم مجتمع الدول. بيد أن رينيه كاسان ينتمي الى أولئك الذين يبذلون قصاراهم لجعل العلاقات بين الدول تابعة لأولوية الفرد. فمنذ عام ١٩٣٠، مثلاً، ولما دعي الى إعطاء دروس في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، رفض تقديم الجنسية على المسكن لأن ذلك يخفي، كما قال، كلية قدرة الدولة على الفرد. والنظام الديموقراطي الوحيد هو، في تصوره، ذلك الذي يضمن في المقام الأول الدفاع عن حقوق الانسان بما هو كذلك، سواء أكان أصله من البلد الذي يعيش فيه أم كان أجنبياً. وقد كتب يقول: «ما من أحد ينكر الطابع الرفيع لرابطة الانتماء السياسي المتمثلة بالقومية، ولكن لا يجوز مع ذلك الغلو في خلع الصفة الروحية عليها إلى درجة مشابهتها بالرابطة الدينية» ويتمم فكرته بالقول: «ليست رابطة القومية هي الرابطة الوحيدة بين أعضاء أمة ما؛ فثمة روابط أخرى، أكثر أولية: المسكن، البلدة، المدينة».

«على هذا النحو كان يقترح ألا تبقى سيادة الدولة هي القانون الأسمى على الأرض، وأن يتم على العكس الاعتراف بالفرد ذاتاً للقانون الدولي»(١).

هذا بالتحديد ما تحاول أن تحققه في فرنسا جماعة من القانونيين في إطار جمعية «القانون ضد منطق المصلحة العليا للدولة» في مسعى منها إلى توعية المواطنين الأفراد بوجوب محاولة فرض أنفسهم كذوات فاعلة للقانون الدولي، فيما إذا كانت لهم أدنى رغبة في كبح جماح منطق المصلحة العليا للدولة، ذلك المنطق الكلي القدرة الذي يعرض في نهاية المطاف حياة كل فرد للخطر، عندما لا يكون ثمة وجود ظاهر لأي وزن مقابل من جانب المجتمع المدني. وقد قدم لنا أوليفييه روسباخ مؤخراً، في كتاب بعنوان «فساد منطق الدولة»، عرضاً للدعاوى القانونية التي رفعتها جمعية «القانون ضد منطق المصلحة العليا للدولة» في

---

(١) نقلاً عن «لوموند»، عدد ٧ تشرين الأول ١٩٨٧.

مسعى منها لإجبار الدول على احترام المبادىء الأولية «لقانون الناس» في النظام الدولي(١).

الإسلام، نابذ الحداثة الأوروبية

ان هذه الالتفافة عن طريق حقوق الانسان ترجعنا إلى قلب إشكالية علاقات أوروبا بجوارها المباشر، بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط، من تركيا إلى المغرب، بحواشيها من المهاجرين والمنفيين، من أصحاب الملايين عادمي الاستقامة وأثرياء النفط الجدد أو من العمال عادمي المهارة وخدم المقاهي. أولئك الملايين الثلاثة أو الأربعة من «المسلمين» ـ هذا إذا حصرنا الكلام بفرنسا وحدها ـ ممن يشوهون الهوية «القومية» للبلد المضيف. أو **ضواحي الإسلام** LES BANLIEUES DE L'ISLAM كما يشير عنوان مؤلَّف صادر حديثاً لجيل كيبل(١) الذي بات كتابه عن «**النبي والفرعون**» ـ الذي تقدمت بنا الإشارة إليه ـ يعد من الكلاسيكيات الجديدة لعلم الإسلاميات الأوروبي. فهل ستتحقق أوروبا الموحدة السوق عام ١٩٩٣ مع أو بدون الأقاليم العربية القديمة من الأمبراطورية العثمانية و«ضواحيها» الأوروبية «المهدَّدة» لهوية أوروبا وحداثتها؟

لقد كان الشاغل الأول لكل استقصائنا التاريخي التغلب على منظورات الرؤية التي تتعامى وتعمي عن تعقيد الواقع، وإعادة اكتشاف الوجه الآخر للتواريخ «القومية» كما تروى في أوروبا وفي المشرق العربي، وكما تكتب بريشة كل تناقضات الحداثة وكل مسكوتاتها. وعليه وإذا كنا نريد أن نفهم (الشرق الأوسط)، شرق العنف والاقتلاع من الجذور، فلا بد من أن نعرف التركيب الكيميائي لرياح العواصف التي تهب عليه. فتركيب الأنسجة الاجتماعية وأنسجة الهوية المحلية هو ما ينبغي أن نعرفه أولاً كيما نقتدر على أن نحلل تحليلاً سديداً ردود الفعل المتسلسلة التي تطلقها من عقالها تلك الرياح العاصفة المحرقة التي تفتت حتى الصخر. وهنا يقف اللاهوت الإسلامي، مثله مثل كل لاهوت ديني مجرد، عاجزاً عن إسعافنا، ولا سيما إذا ما جرى التذرع به كمفتاح للتفسير خارج سياق التاريخ، وخارج سياق المجتمع، وخارج سياق التعقيد التاريخي لتطور الشعوب المعنية. والواقع أن الأمر لا يعدو هنا أن يكون ممارسة لتعمية متعددة الوظائف داخل حقل تفكير أوروبا بهويتها الخاصة.

وعلى كل حال، ليس للمرء إلا أن يأخذه العجب إزاء ما تبديه أوروبا، منذ ميلاد «المسألة الشرقية» في أواخر القرن الثامن عشر بالتزامن مع دخول الأمبراطورية العثمانية في طور الأفول، من عناد في الكلام عن الشعوب التي تحيط بها في جنوبي البحر الأبيض المتوسط خارج نطاق كل تحديد جغرافي أو تاريخي أو اجتماعي: فـ«الإسلام» و«عالم الإسلام» و«يقظة الإسلام» و«الشعوب الإسلامية» تضع بين قوسي الجغرافية والتاريخ العرب من مشارقة

(١) نقلاً عن «لوموند»، عدد ٧ تشرين الأول ١٩٨٧.

(١) منشورات لاديكوفيرت، باريس ١٩٨٧.

ومغاربة، والأتراك، والإيرانيين، والأفغان. وحتى ذلك المفكر اللامع الذي هو فرنان بروديل يقدم لنا في كتابه البديع «**علم قواعد الحضارات**»(١) وصفاً لجملة حضارات الكرة الأرضية، مسمياً كل واحدة منها بمنطقتها الجغرافية: القارة السوداء، الصين، اليابان، الهند، أوروبا، أميركا، باستثناء الأفغان والأتراك والعرب والفرس، فيجمعهم خارج نطاق كل تاريخ وكل جغرافية، بل حتى خارج نطاق كل جذر «قومي» أو وجود إثني أو قبلي أو إقليمي، تحت عنوان أزلي «الإسلام والعالم الإسلامي».

وعندما يقلِّب المرء صور هذه الشعوب المجمَّدة على هذا النحو في هويتها الدينية، في العظمة البائدة للحضارة الإسلامية الكلاسيكية في أحسن الأحوال، وفي «التعصب» الإسلامي في أسوأها، وفي التصورات الأكاديمية والجامعية من خصوصية يقال لنا انها غير قابلة للاختزال في الأحوال التي بين بين، لا يملك أن يدفع عن نفسه الشعور بأن الشرق، الأدنى أو الأوسط، هو بالنسبة إلى الثقافة الأوروبية الحديثة، منطقة ظلمات تفصل بينها وبين الهند والشرق الأقصى المعترف بهما من قبلها بكل تمايز شعوبهما وثقافاتهما وأوساطهما الجغرافية ومشاعر الهوية لديهما. عالم الإسلام عالم خطر، انقطاع في الاتصالية المتوسطية اليونانية ـ الرومانية، جبل لا بد من اجتيازه لفتح أفريقيا والشرق الأقصى. فلكأن أوروبا تسعى إلى تثبيت ذلك العالم الإسلامي في عصر وسيط أزلي، وهو مفهوم اخترعته هي نفسها برسم نفسها بغرض تأسيس التاريخ النرجسي لحداثتها. فالإسلام الباقي أزلاً أبداً قروسطياً يبدو ضرورياً لها ليكون نقطة استدلال لهويتها الحديثة الخاصة.

وبالفعل، إلامَ ستؤول إليه نرجسية الحداثة الأوروبية إذا ما خرج الشرق، الأدنى أو الأوسط، من «العصر الوسيط»، أي من «الهمجية» وغرائبية الآخر الذي تمس اليه الحاجة دوماً لتأسيس «الأنا» لهويتها «التمدينية»؟ وعلى أي حال، فإن اليابان نائية للغاية، إلى حد أنها حتى لو تحدت أوروبا فإن الانعكاسات لا تكون محرقة.

أية ديموقراطية لأوروبا؟

لكن الانقطاع في وحدة العالم المتوسطي هو أيضاً مسألة زاوية رؤية. أفليست غزوات القبائل الجرمانية والفرنجية والقوطية وفي وقت لاحق الساكسونية ثم النورماندية، هي التي قطعت وحدة البحر الأبيض المتوسط التي كانت تؤمِّنها بيزنطة مع فارس الساسانية، ثم عرب دمشق وبغداد وإسبانيا، على مدى قرون وقرون، خَلَفاً للفينيقيين واليونان والرومان، بيزنطة التي تنكرها أوروبا الكاثوليكية والتي نهبتها في حملتها الصليبية الأولى، على «أعداء المسيح»، المسلمين؟ أوروبا التي تبغي، من وراء التعتيم على بيزنطة في تاريخها وفي جذورها، أن تبزغ في حداثة منفردة وصلفة ومتعامية عن كون المسيحية التي تؤسس حضارتها، الكاثوليكية أو

(١) GRAMMAIRE DES CIVILISATION، منشورات آرتور ـ فلاماريون، باريس ١٩٨٧.

اليهودية ـ البروتستانتية، تستمد جذورها من تلك المراكز الرفيعة للثقافة العالمية التي كانتها الإسكندرية، وبيروت، وإنطاكية، وأفسس، وبغداد، ودمشق، والقدس، وأصفهان، وقبادوقيا وقلقيلية الأرمنيتان. أوروبا، التي بعد أن كانت في أول الأمر متلعثمة متلجلجة في فتحها للعالم بسبب منافسات الملوك التي تمزقها، وقفت لهنيهة من الزمن ترنو بعين الاعجاب إلى الأمبراطورية العثمانية، القيِّمة على تلك التعددية وتلك العالمية اللتين كانتا من السمات المميزة للحضارة المتوسطية القديمة والوسيطة التي كانت فيها الغلبة للاتصالية على الانقطاع، قبل أن تقضي قضاء نهائياً على رجل الشرق المريض في عام ١٩١٨ لترسي أسس سيطرتها المستمرة على العالم. ولقد أمسى في مستطاع أوروبا آنئذ، بعد أن شقت في القرن التاسع عشر مضيق السويس إلى الشرق الأقصى، أن تفجر عيون النفط من باطن الأرض، وأن تقيم وتفرط ممالك وجمهوريات تبعاً لمقتضيات الظروف وموازين القوى، وأن تخلق «قوميات» وأن «تطمس» قوميات، وأن تقتلع من الجذور وتنقل الشعوب على حسب هوى لاساميتها المظفرة أو صراع المصالح المتناقضة لدولها القومية الأمبراطورية التي خنقت بصورة نهائية الامبراطوريات المتعددة القوميات على كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط. أوروبا، التي بعد أن استكانت في «النزعة السلمية» ومدت يدها على نحو متناقض الى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سرَّعت من حيث لا تريد وتيرة المنازعات التي زرعت حداثتها بذرتها في كل مكان، في داخل حدودها كما في خارجها، ولا سيما تلك البلبلة الكبيرة بصدد هويتها الخاصة، وبالتالي بصدد هوية الشعوب التي تحيط بها.

لهذا ـ ولنقلها للحال ـ فإن هذه الحداثة لن تتفتح وتتطور إلى حضارة بحق معنى الكلمة إلا عندما ستهتدي أوروبا إلى جذورها التاريخية بكل تنوعها اللامتناهي. أي إلا عندما لن تعود بحاجة، وهي على ما هي عليه في جذورها القبلية التي أشرنا إليها للتو والتي لا تزال عميقة، إلى أن يكون في جانبها، على نحو ما كان يفعله العالم الهليني القديم، همج غرائبيون لتوكيد حداثتها. جذور قبلية، وعلى الأخص جرمانية، كانت ميثولوجيتها مصدر إلهام للهستيريا النازية التي كانت لا تزال تعصف بجميع أرجاء أوروبا قبل نصف قرن لا أكثر. ولهذا فإن انبعاث الاستشراق الغرائبي، الذي كان موضع نقد من جانبنا في هذا الاستقصاء، يمكن أن يكون في آن معاً تعويذة ضد ذلك الماضي القريب للغاية وبحثاً عن هوية جديدة لأوروبا الإنسان الأحادي البعد، الإنسان الفائض عن الحاجة الذي ما قيض له في أي مكان أن يرى بأم عينه انتصار النزعة الخلاصية السياسية للحداثة. ومن ثم فإن تلك الرحلات الجديدة إلى عالم «الكفاحية الإسلامية»، التي نابت اليوم مناب الرحلات القديمة إلى عالم الشرق، وسواء أكانت تسعى إلى طرد شياطين أوروبا القبلية والدينية، ومنها اللاسامية التي جرى تصديرها وتوطيدها على أحسن وجه بفضل إنشاء دولة إسرائيل، أم كانت تسعى إلى إيجاد «وسيط» متميز للآخر «المسلم» لتعضيد هوية «عصرية» متحرقة إلى تحقيق ذاتها، لا يمكن إلا أن تكون معرفة عن طريق الانعكاس بصورة الذات التي أفلت منها زمام أمانها. وإذا كان ثمة من شيء مؤكد فهو أنه ليس من خلال تلك الرحلات ستتحقق الحداثة الأوروبية، وسيكون في مستطاع

المشرق العربي والغرب الأوروبي أن يعترفا أخيراً بتشابك جذورهما.

كذلك ليست تلك الندوات المرائية حول تصالح الأديان، وحول الاسلام في أوروبا، وصول الحوار الاسلامي ـ المسيحي طوراً واليهودي ـ المسيحي تارة، هي التي ستجعل الأمور أكثر وضوحاً. إذ أن التوجه إلى الدين هو هنا جزء من آليات التعتيم على المشكلات الحقيقية: مشكلات صراع القوى الاجتماعية، مصدر الصراعات الدولانية ـ القومية التي تنفخ «النزعات القومية». وخلف هذه النزعات القومية تختفي أنظمة السلطة التي تتلاعب بالدين وتخلق ميتافيزياءات تاريخية بأرخص التكاليف وتعبر النتيجة عن نفسها في منطق المصالح العليا للدولة، المتنافي وجوهر الممارسة الديموقراطية الحديثة. وهذه الممارسة هي تلك التي تستلهم «حق الناس» كما قال به رجال القانون الأوروبيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكما فهمه كانط وويلسون، وكذلك حنة آرانت ورينيه كاسان اللذان مضيا بمنطق الفكر الديموقراطي إلى حد التنديد بالحدود التي يفرضها عليه المفهوم الملتبس للدولة ـ الأمة الحديثة. وهذا المثال الديموقراطي هو أيضاً المثال الذي أبدع توكفيل في وصفه في معرض تحديده للديموقراطية الأميركية، قبل أن تتحول الولايات المتحدة إلى عملاق صناعي حديث. إنه مثال ديموقراطية تفسح في المجال أمام تفتح المجتمع المدني الذي يؤسس فيه الجوار حقوق الإنسان في وجوده الاجتماعي. وهو أخيراً مثال الوجود الفردي المعترف به بغير توسط الدولة أو توسط أحد أجهزتها التي لا يحصى لها عد؛ مثال الحرية المُثْبَتَة للجميع بصرف النظر عن التماهيات القومية أو العرقية أو الدينية.

وإنه لمن مفارقات الأشياء أن نلاحظ أن هذا النموذج قد تحقق في أوروبا بالذات في الاتحاد الكونفدرالي السويسري، الغائب مع ذلك غياباً ملفتاً للنظر عن التأملات القومية والديموقراطية والدينية الكبرى لأوروبا نفسها. هذا إن لم نقل إنه مستبعد من التفكير لأنه محرج أكثر مما ينبغي: ألمان وفرنسيون وإيطاليون ورومانيون، بقايا غرائبية من «القرون الوسطى»، لوثريون وكالفينيون راسخو الإيمان، وكذلك كاثوليكيون، تدبروا أمرهم ليعيشوا معاً في الحرية واحترام الآخر. سويسرا المحايدة، سويسرا المسالمة، سويسرا رجال المصارف التي تعيش بالأحرى من حروب الآخرين: إن ذكرها لا يأتي على الألسن في الغالب إلا للتشنيع عليها. سويسرا التي تقف خارج الملاحم القومية والنزعات الخلاصية السياسية الحديثة، وبالتالي خارج تاريخ أوروبا والعالم. ولكن ما أكثر الدروس في الديموقراطية المدنية التي يمكن لسويسرا أن تعطيها لأوروبا! ثم ألا يمكن لمثالها أن يكون مصدر إلهام لإنجاز سلمي للحداثة الأوروبية من خلال إعادة تكوين منظومة متوسطية يمكن أن تتفتح في كل بقعة فيها المجتمعات المدنية التي يتسع صدرها للهويات المركبة وللدساتير الاجتماعية التي تستند إلى قيم أخرى غير قيم السوق الاقتصادية أو السوق السياسية؟ لقد تحدثنا عن ذلك في ختام القسم الثاني مستشهدين بهذا الخصوص بكتابات نعتبرها مرجعية لتوينبي وأندريه سيغفريد.

وما الداعي أصلاً إلى عدم التفكير إلا بدمج تركيا وحدها في السوق المشتركة؟ ألإضافة ٥٠ مليون مستهلك جديد، بعد أن يتم «هضم» الإسبانيين والبرتغاليين واليونانيين وطوابيرهم

العاطلين عن العمل والهامشيين؟ ولكن ما الداعي في هذه الحال لاستبعاد بقية العالم «المسلم» المتوسطي؟ فهل هو فعلاً أقل إثارة للقلق من تركيا، أرض جريمة إبادة الجنس البشري التي اقترفت بحق الأرمن، والأرض التي تحولت في هذه الأيام إلى مسرح لنشاط جميع تيارات النظام الإسلامي وجنوحاته؟ أم أن السبب هو أن تركيا عضو رسمي في الحلف الأطلسي؟

كلا، إن التفكير بتفتح أوروبا وباستكمال مسيرتها ونجازها يعني أولاً التفكير في وضع حقوق الإنسان، كما أحكم وصفها رينيه كاسان وحنة آرانت، موضع التطبيق. إنه يعني إذن، بادىء ذي بدء، مد دولة القانون إلى جميع المقيمين الأوروبيين إقامة ثابتة، وبالتالي إلى المهاجرين. ولو كان هؤلاء يتمتعون بوضع مدني متين يضمن لهم حق ممارسة أي نشاط مهني، وحق التنقل بحرية داخل أوروبا، لما كانوا تجمعوا حول شبابيك التجنيس، إذن مرورهم الوحيد الى المساواة المدنية، الأكثر أهمية في الواقع اليومي للغالبية العظمى من البشرية من صفة المواطن في الدول القومية الكبيرة والقوية. وسيكون في مستطاع «ضواحي الإسلام» في هذه الحال أن تنقل رسالة إلى بلدان الضفة الأخرى من البحر المتوسط، فحواها أن حقوق الإنسان الحديث تستأهل مشقة الكفاح في سبيلها بدلاً من الرحيل في إثر أوهام النزعات الخلاصية الإسلامية التي لا تعدو أن تكون تعبيراً عن عالم يتداعى وينهار.

وهو يعني في المقام الثاني إسماع صوت العقل الديموقراطي لحقوق الإنسان تلك عالياً، وبقوة، بصرف النظر عن الهرميات التي أقامها الفكر الأوروبي داخل القوميات وأنظمة السلطة، وفي منأى عن التعميات التي تنجم عن صراعات القوة الدولية. وهو يعني بالتالي نفي صفة الدولة الديموقراطية عن إسرائيل ما دام ثمة فلسطينيون يضطهدون ويقتلون يومياً بدون أن يكون لهم ذنب آخر سوى أنهم سكنوا تلك الأرض منذ زمن سحيق القدم، وتركوا العبريين يشاركونهم السكنى فيها قبل نحو ألفي سنة. كما أنه يعني التنديد بالجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها زعماء الميليشيات اللبنانية، سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين، من الموارنة أم الشيعة أم الدروز والذين ما تفتأ العواصم الكبرى للديموقراطية الأوروبية تفتح لهم أذرعها لاستقبالهم، هم أو ممثليهم المعتمدين. كذلك فإنه يعني التنديد بتلك المداورة السياسية للدين الإسلامي وتوظيفه في خدمة الصراعات الجغراسية الدولية، مع فرض التعتيم التام على انتهاكات حقوق الرجل والمرأة حيثما كان النظام «الإسلامي» موالياً للغرب أو التنديد بها حيثما يكون لها معادياً.

وإنه يعني أخيراً الاعتراف بعواقب البؤس الاقتصادي وشلل التنمية، المولِّدين للبؤس الاجتماعي وللنزعات الخلاصية (المشابهة لجميع النزعات الخلاصية التي عرفتها أوروبا المسيحية أو الشرائح الفقيرة والمحرومة في مستعمراتها الإسبانية والبرتغالية القديمة الشاسعة). فأوروبا لن تحظى أبداً بذلك الشريك الذي تفتقده لإنجاز الحداثة ما دامت مجتمعات الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط مجمدة في تطور اقتصادياتها، وبالتالي في تطور ديموقراطيتها السياسية؛ وما دامت شريحة اجتماعية تطرد الأخرى بإيقاع مسعور رأينا ما تخلف عنه من وخيم العواقب خلال نصف القرن الماضي.

والحال أن هذا الايقاع هو أيضاً إيقاع تغلغل الاقتصاد الصناعي الحديث الذي جاءت هنا صدمته مباشرة بحكم الجوار الجغرافي منذ مطالع القرن التاسع عشر. وهو أيضاً إيقاع الاقتصاد النفطي الذي أكمل حلقة التبعية المطلقة والمتعددة الأشكال للاقتصاديات العربية لاقتصاد الأقطار الكبرى للرأسمالية الصناعية، والذي قلب في كل مكان رأساً على عقب الهرميات الاجتماعية والآفاق الثقافية. وما كان أي تطعيم صناعي ليصيب نجاحاً في أجواء الأعاصير الاجتماعية والسياسية التي وصفناها. وبديهي أن أوروبا تتحمل هي نفسها قسطها من المسؤولية عن هذا الوضع الذي يحرمها من شريك فاعل، لأنها تؤثر الربح القصير المدى في سياق تنافس اقتصادي دولي أهوج على البناء الصبور والبعيد المدى لمستقبل مشترك.

مسؤولية أوروبا في المشرق

إن هذه الانتقادات، التي قد يكون تكرارها باعثاً على السأم، إنما تمليها علينا صفة الحالة المستعجلة للأوضاع في المشرق العربي على نحو ما تقدم بيانه في القسم الأخير. فتل أبيب قد تكون بالفعل، لا سمح الله، سراجيفو حرب عالمية ثالثة: فصاروخ واحد بعيد المدى يسقط على سكانها قد يستجر سلسلة انفجارات من أعمال العنف المنقطعة النظير، قد لا تكون القنابل الذرية غائبة عنها. لكن حتى يعي المرء صفة الحالة المستعجلة هذه فلا بد، كشرط مسبق، من تحطيم لعبة الصور المنعكسة التي يتبادلها من خلال المرايا المشوِّهة «المسلمون» والأوروبيون أو على الأقل من كان منهم في موقع القيادة والقدرة على التحكم الإعلامي والثقافي. فلتسقط إذن في أوروبا كل تلك الصور الكاذبة والمعمية عن الإسلام، وكل حقوق الإنسان ذات التطبيق المتقلب، ولتسقط في مقابلها، في الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، كل تلك الصور الساذجة عن غرب ملحد ومادي، أو امبريالي الماهية أزلاً أبداً، وبالتالي شيطاني. فهذه الصور هي من الجانبين متواطئة؛ فقد تولدت من القطيعات الراضّة الكبرى التي عاشتها في تاريخها شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، منذ زمن الغزوات الكبرى للقبائل الجرمانية القادمة من إقطاعات أوروبا العسكرية، وللقبائل المغولية القادمة من أعماق آسيا. أفلم يئن الأوان لكي تلتقي ضفتا البحر الأبيض المتوسط في ظل حداثة تكون قد استكملت أخيراً إنجازها وتفسح في المجال أمام الاهتداء إلى نقاط استدلال فيما يتصل بالهوية والتاريخ منعتقة من إسار الأهواء، والصراعات السلطوية؟

إن هذا يفترض العديد من التغيرات في العادات الفكرية والسلوكيات السياسية، وبادىء ذي بدء العودة إلى علم السياسة الكلاسيكي عند النظر إلى المشرق العربي، مترافقة بإعادة تنظيم للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة التي رأينا مدى الزيغ في استعمالها على مدى صفحات كتابنا هذا. علم السياسة الكلاسيكي الذي أعطانا أندريه سيغفريد. متابع التقليد التوكفيلي الكبير، أمثلة رائعة عنه، عندما درس لا **«سويسرا الديموقراطية الشاهد»** فحسب، بل كذلك الولايات المتحدة وإنكلترا والعديد من البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بتحليل المشرق

العربي فإننا بحاجة اليوم إلى علم سياسة متحرر من كل الأقنعة المعمية الموروثة عن الاستشراق وعلم الإسلاميات الغربي، وقمين بأن يعيد إلى الشعوب تموضعها في الجغرافية والتاريخ: فلا بد من وضع حد للتجريد الإسلامي لفهم هذه الشعوب في خصوصيتها البشرية المتعددة الأبعاد، مثل بعد اللغة، وبعد العادات والأعراف، علاوة على تنوع الإثني والموقع الجغرافي. فصحيح أن العرب والترك والفرس والأكراد قد تقاسموا صفحات من التاريخ عبر بزوغ الأمبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، لكن مثلهم في ذلك مثل الألمان والطليان والفرنسيين الذين وجدوا أنفسهم متحدين على مدى بضعة قرون، بالرغم من فسيفساء أقاليمهم ولغاتهم، في ظل الأمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة أو ممالك الحق الإلهي الكبيرة. فالدأب على الخلط بين هذه الشعوب، المختلفة في لغاتها وأعرافها وتقاليدها. تحت غطاء إسلام مجرد ولاتاريخي، معناه إنكار وجودها بالذات ونفي تنوعها الداخلي؛ وهو في أحسن الأحوال حصر لهوياتها بأحادية البعد التي يختنق فيها كل روح خلاق ولا يمكن أن يكتب فيها الظفر إلا للتوتاليتارية السياسية في سوء استغلالها للدين. بل أكثر من ذلك، فلنتذكر أن وحدة هوية الحضارة الإسلامية تلك - وهي اليوم قد زالت - قد تقاسمها في العديد من مظاهرها، وحتى عام ١٩١٨، تاريخ انهيار الأمبراطورية العثمانية، ملايين من اليونانيين والأرمن والبلغار والألبان، بالإضافة إلى العرب المسيحيين أو اليهود.

والحال أن أوروبا تعطي الانطباع بأنها قد تركت المشرق العربي لتوتاليتارية الطوباويات المسماة بالإسلامية أسواء منها طوباويات «المرشدين الأعلين» من أمثال حسن البنا بالأمس أم طوباويات كتائب الأخوان والجهاد وأمراء التوحيد واحزاب الله اليوم. وبديهي أن «انتصار» الأصولية الإسلامية هذا في أوروبا، كنتيجة منطقية في خاتمة المطاف لرؤى المشرق المتخمة بالحداثة الأوروبية ليس بريئاً، وعلى عاتق الأوروبيين وحدهم تقع مسؤولية وضع حد له. ويكفينا، لبيان عبثيته وقلة براءته، أن نستحضر في أذهاننا ما يمكن أن يكونه «استغراب» عربي، كند «للاستشراق» الأوربي، لا يرى إلى الغرب إلا من منظور الرؤى الساذجة عن نهاية العالم كما يكثر تداولها في أدبيات الجماعات الإرهابية العنيفة في الغرب، مثل الألوية الحمر وعصابة بادر والعمل المباشر في أقصى اليسار، وجماعات العنف للدفاع عن قيم الغرب في أقصى اليمين، تلك الجماعات التي كان لها هي أيضاً دور لا يستهان به في زرع الإرهاب في بلدان شتى من أوروبا، ولا سيما في ايطاليا. ومثل ذلك «الاستغراب» لن يرى إلى المسيحية الغربية أيضاً إلا من خلال حركة أوبوس داي OPUS DEI الاسبانية. أو حركة المونسنيور لوفيغر الكاثوليكية الأصولية في فرنسا، أو التوسع الصاعق في ظل الريغانية للسلفية البروتستانتية في الولايات المتحدة...

ولو كان إطار هذا الكتاب يتسع لكنا أوضحنا أيضاً مدى التوسع الصاعق في شرقي البحر الابيض المتوسط لفضاءات التهميش الاقتصادي والاجتماعي في العشرين سنة الأخيرة، بالتوازي مع اكتمال سيرورة تفكيك بنية الاقتصاديات العربية تحت دفع الازدهار النفطي. فزوال الطبقات الحرفية الحضرية، وفشل التصنيع، والمد الديموغرافي الذي ينيخ بثقل وطأته

على جميع أنظمة التعليم الحديث هي عوامل انتاج الطوباوية الإسلامية. وإذا كانت للسوق الاوروبية المشتركة رغبة حقيقية في أن يكون لها شركاء فاعلون على المستوى المتوسطي، فعليها أن تبحث بسرعة وتصميم عن سبل امتصاص فضاءات البؤس الاجتماعي والثقافي الخطرة تلك، التي ما زالت موضوع مداورة سياسية من قبل القوى المتواجهة على الصعيد الجغراسي الدولي بوساطة الخلاصيات الدينية.

وكيف يمكن أصلاً للانفراج الدولي أن يترك بصماته عميقة في المشرق العربي ما دام النزاع العربي - الإسرائيلي يبلور القطيعات الثقافية والرضات الحضارية للحداثة السياسية الأوروبية، المصدَّرة هي نفسها بكل اتساعها إلى تناقضات النظامين الأمبراطوريين السوفياتي والأميركي اللذين يهيمنان على العالم بعد أن ورثا أوروبا في عام ١٩٤٥؟ إن هذا التبلور الشديد الانفجار هو ما نرى أن أوروبا الديموقراطية مدعوة اليوم إلى نزع فتيله من خلال انتفاضة صحو فكر وشجاعة بالنظر إلى ما يتطلبه ذلك من إعادات نظر إلى ما يتطلبه ذاك من إعادات نظر عديدة في الامتثاليات الثقافية السائدة.

إن في وسع برلمان أوروبي فاعل وسائر أجهزة المجتمع المدني الأوروبي، إذا ما توفر لها صدق الإرادة، أن تساعد في المشرق العربي، على انتصار الاتجاهات التي تناضل ضد توسع العنف السياسي، ومن أجل الحوار الديموقراطي بين الفئات الاجتماعية وكذلك بين التيارات الثقافية المتناقضة التي تحملها النخب المتشوفة إلى أخذ مقاليد السلطة أو الحفاظ عليها. ففي جميع بلدان المشرق التي لا تسود فيها توتاليتارية على طراز الأصولية الإسلامية، العنيفة أو الشرعية، تصطدم هذه الأصولية، بالفعل، لا بقوى معارضة سياسية من جانب الدول القائمة فحسب، بل كذلك بقوى معارضة ثقافية. فمعارك الفكر تستعر اليوم في مصر، ولكن كذلك في لبنان، وأوروبا تجهل، ويا للأسف، بوجود هذه المعارك، والمساحة المشتطة التي تشغلها في الفضاءات الإعلامية والأكاديمية الأوروبية ظاهرات الأصولية الإسلامية العنيفة، التي لا تزال في محصلة الحساب هامشية محلياً، تصرف اهتمام المراقب أو رجل السياسة عن سائر الجماعات والاتجاهات التي لا تزال في المشرق، تروج لأفكارها بصورة ديموقراطية وعقلانية، بدون أن تمارس إرهاب الأفكار و إرهاب البندقية.

في وسع أوروبا إذن أن تسهم إسهاماً حاسماً في حل النزاع العربي - الإسرائيلي، فيما لو وضعت حقاً قدرتها الثقافية التي كانت ولا تزال مرموقة، وسلطتها المعنوية تحت تصرف الأفكار الديموقراطية في منطقها الحديث الحقيقي: انتصار المجتمع المدني على الدولة - التنين؛ وفيما لو أدركت أن امتصاص النزاع العربي - الإسرائيلي، كذلك امتصاص النزاع اللبناني الذي نشأ منه ولا يقل عنه إيلاماً، يمرّ أولاً بمساندتها للنضالات التي تخاض في كل مكان من المشرق العربي ضد جميع أشكال الاصولية والإرهاب الفكريين؛ وفيما لو أدركت أن هذا العمل يستلزم أيضاً تغيراً في الموقف من «القومية» الاسرائيلية، وضغوطاً على حليفها الأميركي كيما ينفسح المجال أمام الانفراج والحوار مع الاتحاد السوفياتي ليتصدى بدون مزيد من التأخير للنزاع العربي - الإسرائيلي من أجل أن يجري تحييد هذه المنطقة البركانية من

العالم عن صراع السلاح لتتفيأ من جديد بفيء السلم والديموقراطية. والحق أنه لا يزال هناك في المشرق العربي، كما لدى جميع أولئك الذين ما زالوا على تمسكهم بأخلاق الليبرالية اليهودية رأسمال من الإرادة الطيبة لتحطيم جميع إرهابيات العقل أو السلاح، ولا يزال هناك متسع في المجال لإنقاذ التقاليد السحيقة القدم للهويات المركبة وللتعددية، على نحو ما بيّنّاه تكراراً، على الرغم من كل الضربات الغادرة التي سددتها إليها بعض الأشكال السياسية للحداثة.

صحيح أن الوقت يوشك أن يفوت في نهاية القرن العشرين هذه، ومن ثم فإن السباق في المشرق العربي يجب أن يكون سباقاً مع الساعة. ولن تكون للسلم من فرصة لرجحان كفته إلا إذا توقف كل من المشرق واوروبا، قلب الغرب، عن دفع واحدهما الآخر إلى خارج دائرة الأمان لتقاذفه، على هواها، رياح حداثة غير منجزة بعد.

الفهرس

١١٠٩ / ٩٠ / ٣٠٠٠

رحلة تاريخية بين الغرب والشرق ومحاولة جديدة لوصف التفاعل السياسي والحضاري الفاشل بين جهودنا النهضوية منذ القرن الماضي مسيرة التقدم الغربي المسيطرة على مسار العالم بأجمعه .

دراسة تأثير الأحداث الأوروبية التاريخية منذ عصر النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية على المجتمعات القريبة من أوروبا الغربية بعد مقارنة الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والعقائدية التي نشأت في أوروبا الشرقية أولاً وفي المشرق العربي فيما بعد . كما أثار المؤلف احداثاً تاريخية مطموسة في وصف التغييرات الاجتماعية في بحث مطوّل عن جذور حركات التشدد الديني التي ساهمت في بلقنة المشرق العربي أي لبننته والتي سمحت لاسرائيل أن تستمر في الوجود بأمان .

دار الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت